جامعة الإسكندرية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصرية:
دراسة سوسيولوجية على عينة من الباحثين في المجتمع المصري والمُبتعثين إلى الخارج

Academic Freedom and Creativity Opportunities in Egyptian Universities:
A Sociological Study on a Sample of Egyptian Society Researchers and Scholarship Students abroad

رسالة مُقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في الآداب من قسم علم الاجتماع
"بنظام الساعات المعتمدة"

إعداد:

سارة أشرف محمد بهجت البلتاجي

مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية– شعبة علم الاجتماع

كلية التربية– جامعة الإسكندرية

إشراف:

الأستاذ الدكتور
علي عبد الرازق جلبي
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب– جامعة الإسكندرية

الأستاذة الدكتورة
ثناء حسنين الخولي
أستاذ علم الاجتماع
كلية التربية– جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور
هاني خميس أحمد عبده
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب– جامعة الإسكندرية

2020م

إقرار

أقر أنه لا يوجد أي جزء من هذه الرسالة قد سبق تقديمه لنيل درجة أخرى في هذه الجامعة أو أية جامعة أو مؤسسة تعليمية أخرى بمصر أو بالخارج. وأنها تتوافق مع الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي بجامعة الإسكندرية وعلى الأخص الأمانة العلمية.

إسم الطالب:

سارة أشرف محمد بهجت البلتاجي

توقيعه:

شكر وتقدير

بعد ختام هذا العمل العلمي، لا يسعني إلا أن أقدم الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهموا في إنجاز هذا العمل، وتقديم الدعم العلمي والمعنوي للباحثة، وذلك إعمالًا لقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ» رواه أبوداود.

وبادئ ذي بدء أود أن أقدم خالص شكري وجزيل امتناني لأستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور**: **علي عبد الرازق جلبي** الذي تعجز كلماتي عن صياغة عبارات تعبر بحق عن مقدار فضل أستاذي عليّ، بعد فضل الله سبحانه وتعالى، فيما وصلت إليه الآن وفيما بعد بإذن الله، حيث أشهد الله على أنه لم يبخل عليّ أبدًا بوقته أو جهده في أي مرحلة من مراحل البحث العلمي، وذلك منذ التحاقي بكلية الآداب كباحثة، وكان دومًا مثالًا للأستاذ الجامعي، وقدوة لي في التعامل على المستوى العلمي الأكاديمي وعلى المستوى الشخصي، فإنني أتقدم بخالص شكري له وإن عجزت كلماتي عن الإيفاء بحقه، وأدعو الله عز وجل أن يبارك له في علمه، وصحته، وعطائه اللامحدود لي ولزملائي. أما أستاذتي الفاضلة **الأستاذة الدكتورة**: **ثناء حسنين الخولي**، فإنني أتقدم لها بخالص شكري وعظيم امتناني لما قدمته لي من دعم لاستكمال هذا العمل العلمي، فقد كانت مثالًا لي في التعامل برقي مع الجميع، منذ كوني طالبة بكلية التربية، وانتهائي بالعمل فيها، فلم تبخل أبدًا بوقتها، ولم تحملني أبدًا أية أعباء وظيفية داخل الكلية تعيق إتمام هذا العمل العلمي، كما حرصت دائمًا على تشجيعي لنهل المعرفة من جميع مصادرها، فلها كل الحب والشكر والتقدير والامتنان. ولقد كان أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور**: **هاني خميس أحمد عبده**، بمثابة النموذج والقدوة للأستاذ الجامعي والباحث العلمي، فلم يبخل أبدًا بوقته وجهده رغم أعبائه الجسيمة في تقديم يد العون والمساندة، وتقديم ملاحظاته العلمية الرصينة في هذا العمل العلمي، فجزاه الله عني خير الجزاء، وزاده الله علمًا نافعًا، وأعانه على مسئولياته.

والشكر موصول إلى أساتذتي الأفاضل الذين قبلوا مناقشة هذا العمل العلمي رغم أعبائهم، والذين سوف يضفون على هذا العمل مزيدًا من الفائدة من خلال ملاحظاتهم الرصينة، فلهم مني كل التقدير.

ولم يكن للباحثة أن تتمكن من إتمام هذا العمل دون أخذ الرأي والمشورة العلمية من مجموعة من الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا بوقتهم وجهدهم في إفادة الباحثة منذ بداية تسجيل موضوع البحث وحتى البدء في الجانب الميداني للدراسة، حيث كان لهم الفضل في مراجعة فصل المنهجية، وتقديم العديد من الأفكار العلمية حول السير في خطوات العمل الميداني وكيفية تطبيقه؛ فالشكر موجه إلى كل من: الدكتور **صامولي شيلكه** *Samuli Schielke* المُحاضر بمركز الدراسات الشرقية الحديثة *Zentrum Moderner Orient*

ببرلين، والدكتور **دانيللي كانتيني** *Daniele Cantini* المُحاضر بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة هال/ فيتنبرج *Halle/Wittenberg* بألمانيا، والقائمين على **مجموعة عمل الأسر العربية** (Arab Families working group" AFWG والمدعومة من مؤسسة فورد- مكتب القاهرة، وعلى رأسها الأستاذة الدكتورة **سعاد جوزيف**- أستاذ الأنثروبولوجيا جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية- حيث ساعدوا الباحثة في بداية تسجيل موضوع الدراسة ببعض الأفكار العلمية التي ساهمت في بلورة موضوع الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى القائمين على مركز البحوث والدراسات الاجتماعية التابع لجامعة القاهرة، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور **أحمد زايد**- أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة ومدير المركز سابقًا- حيث أُتيحت لي فرصة عرض ومناقشة موضوع الدراسة مع مجموعة من الأساتذة الأفاضل المتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس والإحصاء، وذلك أثناء تلقي عدد من الدورات التدريبية التي نظمها المركز خلال عام 2016م وتوظيف محتواها في هذا العمل العلمي.

والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور **الطاهر لبيب** مدير مشروع نقل المعارف- الجمعية العربية لعلم الاجتماع-، والأستاذ الدكتور **فالح عبد الجبار** أستاذ علم الاجتماع الراحل، ومدير معهد دراسات عراقية في بيروت- سابقًا-، والأستاذ الدكتور **مختار الهراس** أستاذ علم الاجتماع- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الخامس بالرباط، والدكتورة **كاترينا لانج Katharina Lange** مديرة فريق بحوث مركز الدراسات الشرقية الحديثة *Zentrum Moderner Orient* - برلين، والدكتورة **فيرونيك بونتوم Veronique Bontemps** مديرة البحوث بالمركز الوطني للبحث العلمي CNRS، فرنسا، وذلك على مراجعة الإطار النظري والإستراتيجية المنهجية للدراسة في صورتها الأولى، وذلك أثناء حضور الملتقى العربي الأوروبي الثاني لشباب الباحثين في العلوم الاجتماعية عام 2016م.

كما أقدم جزيل الشكر والاحترام والتقدير لكل من: الأستاذ الدكتور **أحمد زايد** أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور**محمود الكردي** أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور**عبدالوهاب جودة** أستاذ علم الاجتماع- جامعة عين شمس، والأستاذ الدكتور **شبل بدران** أستاذ أصول التربية بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور **خالد عبد الفتاح** أستاذ علم الاجتماع المساعد- جامعة حلوان، والدكتور **حسن محمد حسن** أستاذ علم الاجتماع المساعد، والدكتورة **منال زكريا** أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد - جامعة القاهرة على مراجعة الإستراتيجية المنهجية للدراسة في صورتها الأخيرة.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل ممن قاموا بمراجعة أداة جمع البيانات قبل البدء في الدراسة الميدانية، والذين لم يبخلوا بوقتهم وجهدهم في تقديم استشارتهم العلمية مرارًا وتكرارًا دون ملل أو كلل، مما أفاد الباحثة في إخراج الصورة النهائية لمقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع، فلهم مني كل الشكر والتقدير وهم: الأستاذ الدكتور **أحمد زايد** أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور **أحمد عبد الخالق** أستاذ علم النفس بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور **خالد عبد الفتاح** أستاذ علم الاجتماع المساعد- جامعة حلوان، **والدكتورة منال زكريا** أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والأستاذة الدكتورة **دعاء محمد إبراهيم** أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، والدكتورة **شيماء أحمد السيد** مدرس الجغرافيا بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، والدكتورة **مشيرة العشري** مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة دمياط، وزملائي الأعزاء: أ. **زينب سلطان** المدرس المساعد بقسم علم النفس بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، أ.**هدى حسن** باحثة الدكتوراة في علم نفس بكلية الآداب- جامعة القاهرة، وأ. **أميرة شحاتة** باحثة الدكتوراة في علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية، وأ. **هدى دسوقي** باحثة الدكتوراة في علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية، فجزاهم الله عني جميعًا خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني للدكتورة **شيماء أحمد السيد** المدرس بشعبة الجغرافيا بكلية التربية- جامعة الإسكندرية على مساندتها للباحثة وإفادتها عند تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS حيث لم تبخل بوقتها وجهدها في تقديم المساندة العلمية في كيفية استخدام البرنامج والاستفادة منه في عرض وتحليل البيانات رغم أعبائها الجسيمة، وذلك منذ قيامي بجمع البيانات وإنتهاءً بتحليلها، فلها مني كل الشكر والاعتزاز والتقدير والامتنان، وجزاها الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول إلى زملائي الأعزاء ممن قاموا بمساندة الباحثة في نشر المقياس على موقع التواصل الاجتماعي face book في المجموعات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمبتعثين إلى الخارج، وإلى جميع المشاركين في الدراسة ممن قاموا بالاستجابة للمقياس، وممن سمحوا للباحثة بإجراء المقابلات العلمية معهم رغم انشغالهم، واستغراق المقابلة لوقت طويل في ظل أعبائهم العلمية والاجتماعية، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وزادهم الله علمًا نافعًا، وأعانهم على أعبائهم الجسيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لرئيس قسم العلوم الاجتماعية **الأستاذ الدكتور محمد المغربي**، ولأساتذتي الأفاضل ولزملائي الأعزاء بقسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية- جامعة

الإســكندرية على ما قدموه من دعم معنوي لانهاء تلك الدراســة، ولتشــجيع الباحثة دومًا على نهل المعرفة واكتساب مهارات البحث العلمي دون وضع عوائق أو مُكبلات وظيفية تعيق الباحثة عن العمل البحثي.

كما أقدم إلى أصــدقائي الأعزاء منذ المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، وفي مرحلتي الماجســتير والدكتوراة كل الشـكر والحب والامتنان لهم، فقد كنت أكثر المقصـرين في حقوق صـداقتكم عليّ، وكنتم أكثر الداعمين لي في إتمام هذا العمل العلمي، أدامكم الله لي أصدقاءً، وزادكم خيرًا من فضله.

وختامًا، فإنني أتقدم بجزيل شـكري وعظيم امتناني لأسـرتي الحبيبة المعطاءة على ما بذلوه من عمر، وجهد، وصحة في سبيل وصولي إلى هذه الجلسة العلمية، فوالديّ لم يبخلا أبدًا عليّ بشيء منذ نشأتي، وكانوا دومًا من المشــجيعن لي على حب القراءة والبحث والاطلاع قبيل المرحلة الجامعية، وحرصــوا على اتباع جميع الأساليب التربوية والنفسية من أجل ضمان تمكين الباحثة علميًا واجتماعيًا، والشكر موصول لإخوتي: محمد وشـيرين، أصـدقائي في رحلتي العلمية، وأقرب الداعمين لي، فكل الحب والامتنان والاعتراف بالجميل على جميل صُنعهم، وأدعو الله أن يديمهم عليّ نعمة، وأن يجعلني دائمًا عند حسن ظنهم بي.

وأخيرًا فإن كان من صواب في هذا العمل العلمي فهو من فضل الله تعالى ثم أساتذتي الأفاضل، وإن كان من تقصير أو قصور فهو من نفسي.

وصلى الله وسلم علي سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

المقدمة	و- ث
الباب الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	1- 105
الفصل الأول: الاستراتيجية المنهجية لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات	2- 36
تمهيد	3- 6
أولاً: الإطار التصوري للدراسة	6- 18
1- مشكلة الدراسة وأهدافها	6- 12
2- الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة	12- 13
3- المفهومات الأساسية للدراسة وتعريفاتها الإجرائية	13- 18
أ- الحرية الأكاديمية *Academic Freedom*	13- 15
ب- فرص الإبداع *Creativity Opportunities*	15- 18
جـ- التعريف الإجرائي للباحثين	18
4- القضايا النظرية للدراسة	18
ثانياً: التصميم المنهجي للدراسة	19- 33
1- نوع الدراسة وفروضها	19
2- أدوات جمع البيانات	19- 21
أ- الاستبيان الإلكتروني (المقياس)	19- 21
ب- المقابلة المتعمقة	21
3- مجتمع البحث	22
4- عينة الدراسة من المشاركين في المقياس	22- 25
5- خصائص عينة الدراسة من المشاركين في المقياس	25- 32
أ- النوع	25- 26
ب- الدرجة الوظيفية	26
جـ- جهة العمل	26- 27
د- التخصص	27- 28

هـ- عدد سنوات العمل بالجامعة	28
و- مصادر الدخل	28- 29
ز- إجادة اللغات الأجنبية	29- 30
حـ- حالة الابتعاث	30- 32
6- حالات الدراسة	32
7- خصائص حالات الدراسة	32- 33
أ- النوع	32
ب- الدرجة الوظيفية	33
جـ- التخصص	33
د- حالة الإبتعاث	33
ثالثاً: تحليل البيانات وتفسير النتائج	33- 35
1- نوع البيانات ومصادرها	33- 34
2- أساليب تحليل البيانات	34
3- تفسير النتائج	35
رابعاً: الصعوبات التى واجهت الباحثة فى إجراء الدراسة	35- 36
الفصـل الثاني: الإطار النظري لدراسـة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات	37- 73
تمهيد	38- 40
أولاً: نظرية السياق الاجتماعي *Social Context Theory*	40- 46
1- البناء التحتي للنظرية	40- 42
أ- الأوضاع المجتمعية	40- 41
أ/1- انحسـار الانخراط المجتمعي في التنمية المحلية *Community Development* في أستراليا	40- 41
أ/2- ارتفاع متوسـط العمر المتوقع وعدم مراعاة احتياجات كبار السـن بعد التقاعد في التنمية المحلية	41
ب- المؤثرات الفكرية	41- 42

ب/1- سيادة العقلانية الاقتصادية في التسعينيات في أستراليا	41
ب/2- عجز النماذج والنظريات الاجتماعية والنفسية المُفسرة للتغير الاجتماعي والمجتمعي عن تفسير الأوضاع الاجتماعية المعاصرة	42
ج- المسلمات	42
2- المفهومات	42- 44
أ- السياق الاجتماعي *Social Context*	42- 43
ب- البيئة الاجتماعية *Social Environment*	43- 44
ب/1- الأبنية المجتمعية *Societal Structures*	43
ب/2- العمليات الاجتماعية *Social Processes*	44
ب/3- الوقائع الاجتماعية *Social Realities*	44
3- القضايا النظرية	45- 46
أ- البيئة الاجتماعية وتشكيل السلوك الفردي والاجتماعي داخل المجتمع	45- 46
ب- مراعاة البُعد الزمني وتحقيق الحاجات الاجتماعية للأفراد	46
ثانياً: نظرية الممارسة عند بيير بورديو *Pierre Bourdieu*	47- 62
1- البناء التحتي للنظرية	47- 50
أ- الأوضاع المجتمعية	47
أ/1- أوضاع اللامساواة في المغرب العربي وفرنسا	47
أ/2- أزمة علم الاجتماع في التفسير والتنبؤ بالأوضاع المجتمعية في أوروبا	47
ب- المؤثرات الفكرية	48- 49
ب/1- القراءات الفلسفية والأنثروبولوجية وفلسفة العلم	48
ب/2- سيادة الثنائيات في دراسة الحقيقة الاجتماعية	48- 49
ج- المسلمات	49- 50
2- المفهومات	50- 54
أ- الهابيتوس/ الاستعداد/ التطبع *Habitus*	50
ب- المجال/ الحقل *Field\ Champ*	51- 52
ج- الممارسة *Practice*	52- 53

د- رأس المال النوعي *Specific Capital*	53- 54
د/1- رأس المال الأكاديمي/ العلمي *Academic Capital*	53
د/2- رأس المال الاجتماعي *Social Capital*	53- 54
د/3- رأس المال الثقافي *Cultural Capital*	54
3- القضايا النظرية	54- 62
أ- إعادة الإنتاج في المجال العلمي وتكبيل الحرية الأكاديمية للباحثين	54- 57
ب- التنشـــئة الاجتماعية والأكاديمية لتشـــكيل هابيتوس الباحثين وفرص الإبداع في المجال العلمي	57- 59
ج- رأس المال النوعي والممارسات الاجتماعية للباحثين داخل المجال العلمي	59- 62
ثالثًا: نظرية الحرية عند أمارتيا سن *Amartya Sen*	63- 72
1- البناء التحتي للنظرية	63- 64
أ- الأوضاع المجتمعية	63
ب- المؤثرات الفكرية	63
جـ- المسلمات	63- 64
2- المفهومات	64- 68
أ- الحرية *Freedom*	64- 68
ب- رأس مال القدرة البشرية *Human Potential Capital*	68
3- القضايا النظرية	68- 72
أ- تكامل الحريات والقدرة على الحصول على الفرص	68- 69
ب- مستوى الدخل وتعزيز القدرة البشرية للأفراد لتحقيق أهدافهم	69- 71
جـ- رأس مال القدرة البشرية والفرص المُتاحة للأفراد	71- 72
رابعًا: استخلاصات وصياغة الإطار النظري للدراسة	72- 73
1- المسلمات	72
2- المفهومات	72
3- القضايا النظرية	73
خامساً: تصنيف الدراسات السابقة وفقاً للقضايا النظرية المُستخلصة	73

الفصل الثالث: مراجعة التراث النظري حول الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع: تحليل نقدي لبعض الدراسات العالمية والعربية والمحلية	74- 105
تمهيد	75- 77
أولًا: سلطة المجال الاقتصادي والسياسي وأوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات	77- 88
ثانيًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي	88- 97
ثالثًا: تكامل الحريات الإنسانية للباحثين وفرص الإبداع	97- 104
تعقيب عام	104- 105
الباب الثاني: الدراسة الميدانية	106- 278
الفصل الرابع: أوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات وتباين السياق الاجتماعي بين الداخل والخارج	107- 171
تمهيد	108- 109
أولًا: السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وخارجها	109- 119
1- التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث والمشروعات البحثية	109- 111
2- حرية حضور فعاليات علمية خارج الجامعة	111- 113
3- القيود الإدارية لإتمام متطلبات إجراء البحث العلمي	113- 116
4- المتطلبات القانونية للسفر إلى الخارج	116- 118
ثانيًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج	119- 134
1- كفاية الدخل للسفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي	120- 121
2- كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأسرية والبحثية	122- 126
3- القيود المادية المتعلقة بالبحث العلمي	126- 129
4- التمويل المادي للباحثين من قبل الجامعة لإجراء البحث العلمي	129- 133
ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات المصرية وخارجها	134- 149
1- حرية اختيار موضوع البحث	134- 137
2- الموضوعات البحثية المحظور دراستها	137- 140
3- منع تسجيل أحد البحوث العلمية لأسباب غير علمية	140- 142

4- التعبير عن الرأي العلمي داخل التنظيم الأكاديمي	142- 144
5- سهولة جمع البيانات داخل الجامعة	144- 145
6- القيود الأمنية في إجراء الدراسات الميدانية والمعملية	145- 146
7- التدخل الأمني في نتائج البحوث العلمية	146- 147
رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالجامعات المصرية وخارجها	150- 160
1- الإمكانيات المادية داخل قاعات الدراسة	150- 153
2- حرية اختيار طرق التدريس	153- 155
3- حرية اختيار وتعديل الموضوعات التدريسية	155- 157
4- حرية المناقشة داخل قاعة التدريس	157- 158
5- حرية اختيار طرق التقييم المناسبة للطلاب	158- 159
خامسًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعات المصرية وخارجها	161- 167
1- قدرة الباحثين على اتخاذ القرارات الخاصة بالشئون الأكاديمية	161- 163
2- قدرة الباحثين على اتخاذ القرار في اختيار المترشحين للمناصب الإدارية داخل التنظيم الأكاديمي	163- 164
3- منع الأنشطة الأكاديمية داخل الكلية	164- 165
4- حرية حضور الفعاليات العامة خارج الجامعة	166- 167
الاستنتاجات ومناقشتها	168- 171
الفصل الخامس: فرص الإبداع ما بين السياق والآليات: المجال العلمي للباحثين المصريين نموذجًا	172- 237
تمهيد	173- 174
أولًا: الإنتاج العلمي للباحثين المصريين ما بين الداخل والخارج	174- 177
1- النشر العلمي وبراءات الاختراع	174- 175
2- المشاركة في المؤتمرات العلمية	175- 176
3- الاشتراك في المشروعات البحثية	176- 177
ثانيًا: السياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصرية وفي الخارج	178- 184
1- الإجراءات القانونية لاستكمال البحوث العلمية المحلية	178- 179

2- الإجراءات القانونية لاستكمال مشروع بحثي دولي	179- 181
3- فعّالية القوانين في حماية وضمان حقوق الملكية الفكرية للإنتاج العلمي للباحثين	181- 182
4- فعّالية القوانين في ضمان استدامة الإنتاج العلمي للباحثين طوال المسيرة المهنية	182- 183
ثالثًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج	184- 210
1- السياق الأسري للباحثين في الجامعات	185- 190
2- التنشئة الاجتماعية خلال المراحل التعليمية قبل الجامعية	190- 191
3- المسئولية الاجتماعية للباحث في بيئته الاجتماعية	192- 194
4- المسئولية الاجتماعية للسياق المجتمعي تجاه البحث العلمي	194- 200
5- فرص دعم الباحثين بالمتطلبات التكنولوجية للبحث العلمي داخل السياق الأكاديمي	201- 203
6- فرص تنمية قدرات الباحثين ودعم إنجازاتهم في السياق الأكاديمي	203- 207
رابعًا: تفاعل الباحثين المصريين مع المجال العلمي الدولي	210- 218
1- فرص التعاون العلمي مع باحثين من الخارج	211- 212
2- فرص المشاركة في فعاليات علمية في الخارج	212- 214
3- دعم التنظيمات الأكاديمية للأنشطة العلمية	214- 215
4- الدعم المادي للنشر والترجمة في الخارج	215- 217
خامسًا: الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وخارجها	218- 232
1- فرص التعاون العلمي لتقديم إنتاج علمي مشترك في التخصص نفسه	219- 222
2- فرص التعاون العلمي لتقديم إنتاج علمي بيني مع تخصصات مختلفة	222- 224
3- فرص النشر العلمي في المجتمع المصري	224- 225
4- فرص المشاركة في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري	225- 228
5- فرص الإبداع في التدريس	228- 231
الاستنتاجات ومناقشتها	232- 237

الفصل السادس: أوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصريين في الجامعات: تحليل سوسيولوجي في ضوء استراتيجية مصر 2030م	238- 278
تمهيد	239- 240
أولًا: الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع ما بين الجامعات المصرية وخارجها	240- 246
1- العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات.	240- 243
2- تداعيات اختلاف السياق الاجتماعي والأكاديمي على العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات.	243- 246
تعقيب	247- 248
ثانيًا: التحليل السوسيولوجي لأوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات في ضوء استراتيجية مصر 2030م.	248- 276
1- العوامل الداخلية في الجامعات لتحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار والبحث العلمي (نقاط القوة).	249- 252
2- تحديات السياق الأكاديمي في الجامعات المصرية (نقاط الضعف).	253- 264
3- آليات الاستفادة من العوامل الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي (الفرص).	264- 268
4- التحديات الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي في الجامعات (التهديدات).	268- 275
تعقيب.	275- 276
الاستنتاجات ومناقشتها.	276- 278
الخاتمة: النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية.	279- 287
تمهيد.	280
أولًا: النتائج العامة للدراسة.	280- 283
ثانيًا: الدلالات النظرية للدراسة.	283- 284
ثالثًا: الدلالات التطبيقية للدراسة.	284- 287
1- التوصيات.	284- 287
2- القضايا الجديرة بالدراسة في المستقبل.	287
قائمة المراجع.	288- 296
الملاحق.	297- 322

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الصياغة التصورية لمشكلة الدراسة	11
2	تعريف الحرية الأكاديمية	14
3	عناصر فرص الإبداع	16
4	مكونات وخصائص البيئة الاجتماعية	44
5	مكونات المجال/ الحقل لدى بيير بورديو	51
6	عناصر مفهوم الممارسة عند بيير بورديو	52
7	مكونات الحرية الأداتية عند أمارتيا سن	65
8	جوانب الحرية	66
9	مثال توضيحي حول سمات الحرية التي يتمتع بها الفرد في اتخاذ القرار	67
10	أوضاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين في المقياس	171
11	درجة فرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين في المقياس	237
12	التحليل الرباعي لأوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات	249
13	درجة السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	250
14	درجة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	252
15	درجة الحرية الأكاديمية في البحث العلمي للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	253
16	درجة الحرية الأكاديمية في اتخاذ القرار للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	257

تابع فهرس الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
17	درجة السياق القانوني لفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	259
18	درجة الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وفي الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	262
19	درجة التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	265
20	درجة الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	269
21	درجة تفاعل الباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج بالمجال العلمي الدولي وفقًا لإجمالي درجات المشاركين	273

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	توزيع أفراد العينة تبعًا للنوع	26
2	توزيع أفراد العينة تبعًا للدرجة الوظيفية	26
3	توزيع أفراد العينة تبعًا لجهة العمل	27
4	توزيع أفراد العينة تبعًا للتخصص العام	28
5	توزيع أفراد العينة تبعًا لعدد سنوات العمل بالجامعة	28
6	توزيع أفراد العينة تبعًا لمصادر الدخل والنوع	29
7	توزيع أفراد العينة تبعًا لمصادر الدخل وفقًا للتخصص	29
8	توزيع أفراد العينة تبعًا لعدد اللغات التي يجيدها المشارك	30
9	توزيع أفراد العينة تبعًا لإجادة اللغات (مُفصل)	30

تابع فهرس الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
10	توزيع أفراد العينة تبعًا لحالة الابتعاث	31
11	توزيع المُبتعثين تبعًا لنوع الابتعاث	31
12	توزيع المُبتعثين تبعًا لهدف الابتعاث	31
13	توزيع المُبتعثين تبعًا لدولة الابتعاث	31
14	توزيع المُبتعثين تبعًا للتدريس	32
15	قانونية التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث والمشروعات البحثية من الخارج بدون معوقات	110
16	حرية حضور فعاليات علمية خارج الجامعة	112
17	المتطلبات الإدارية لإجراء البحث العلمي	113
18	المتطلبات القانونية للسفر إلى الخارج	117
19	كفاية الدخل للسفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي	120
20	كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأسرية والبحثية	122
21	القيود المادية المتعلقة بالبحث العلمي	126
22	التمويل المادي للباحثين من قبل الجامعة لإجراء البحث العلمي	130
23	حرية اختيار موضوع البحث	135
24	الموضوعات البحثية المحظور دراستها	137
25	رفض تسجيل بحث علمي بدون أسباب علمية	141
26	التعبير عن الرأي داخل التنظيم الأكاديمي	142
27	سهولة جمع البيانات داخل الجامعة	144
28	القيود الأمنية في إجراء الدراسات الميدانية والمعملية	145
29	التدخل الأمني في نتائج البحوث العلمية	146
30	الإمكانيات المادية داخل قاعات الدراسة	151
31	حرية اختيار طرق التدريس المناسبة	153

تابع فهرس الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
32	حرية اختيار وتعديل الموضوعات التدريسية	156
33	حرية المناقشة داخل قاعة التدريس	157
34	حرية اختيار طرق التقييم المناسبة للطلاب	159
35	قدرة الباحثين على اتخاذ القرارات الخاصة بالشئون الأكاديمية	161
36	قدرة الباحثين على اتخاذ القرار في الشئون الإدارية الخاصة بالجامعة	163
37	منع الأنشطة الأكاديمية داخل الكلية	165
38	حضور الفعاليات العامة خارج الجامعة	166
39	توزيع أفراد العينة تبعًا للنشر في المجلات العلمية المحكمة	175
40	توزيع أفراد العينة تبعًا للمشاركة في المؤتمرات	176
41	توزيع أفراد العينة تبعًا للاشتراك في المشروعات البحثية	177
42	التعرض للصعوبات القانونية عند استكمال بحث علمي محلي	178
43	التعرض للصعوبات القانونية عند استكمال مشروع بحثي دولي	180
44	فعّالية القوانين في حماية وضمان حقوق الملكية الفكرية	181
45	فعّالية القوانين في ضمان استمرارية البحث العلمي طوال المسيرة المهنية للباحث	182
46	الدعم الأسري للباحثين	185
47	المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة	187
48	حرية الانتقال والسفر والمشاركة في الأنشطة العلمية	188
49	التنشئة الاجتماعية المدرسية للباحثين في المرحلة ما قبل الجامعية	190
50	ارتباط الباحث بالسياق المجتمعي المحيط به	192
51	الدعم المجتمعي للبحث العلمي	195
52	الإمكانيات التكنولوجية داخل السياق الأكاديمي للبحث العلمي	201
53	فرص التدريب وتنمية القدرات المتاحة للباحثين لمواصلة العمل البحثي	204

تابع فهرس الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
54	الترشح لنيل جوائز تشجيعية على البحوث العلمية	206
55	فرص للقيام بالبحوث العلمية المشتركة الدولية	211
56	المشاركة في الفعاليات العلمية في الخارج	213
57	الدعم المقدم للباحثين للاشتراك في الأنشطة العلمية الخارجية	215
58	الدعم المادي للباحثين لنشر وترجمة الإنتاج العلمي في الخارج	216
59	فرص التعاون العلمي بين الباحثين في التخصص الواحد	220
60	فرص التعاون العلمي بين الباحثين في التخصصات المختلفة	222
61	المعوقات الإدارية عند النشر العلمي داخل المجتمع المصري	224
62	فرص المشاركة في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري	226
63	فرص الإبداع في التدريس	229
64	قيمة معامل الارتباط بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع تبعًا لبعض المتغيرات	242
65	علاقة ارتباط محاور الحرية الأكاديمية ومحاور فرص الإبداع للباحثين في الجامعات	246

الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الصورة النهائية لمقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع في الجامعات	298- 306
2	اختبار الكفاءة السيكومترية لمقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع	307- 314
3	استمارة موافقة المشارك على المقابلة Consent Form	315
4	دليل المقابلة	316- 318

تابع فهرس الملاحق		
رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
5	بشأن بدل المبتعثين	319
6	شرط الموافقة الأمنية قبل إجراء البحوث	320
7	تحذير للباحثين من تداول البيانات والمعلومات	321
8	شـــروط ومتطلبات الســـماح بحضـــور المؤتمرات أو الندوات العلمية أو الاجتماعات بالخارج أو داخل جمهورية مصر العربية	322

المقدمة:

تُعد قضـية الحرية الأكاديمية إحدى القضـايا التي لاقت اهتمامًا واسـع النطاق بين المنشـغلين بالشـأن الجامعي؛ نظرًا لتعرض الجامعات للعديد من الأحداث التي كانت من حين لآخر تبرز أهمية توافرها. وقد أقر قانون تنظيم الجامعات في المادة السـابعة باسـتقلاليتها *"الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، ولكل منها شخصية اعتبارية..."* ، كما أنه في المادة الثامنة يقر القانون باسـتقلال الجامعات ماليًا *"يكون لكل جامعة موازنة خاصـة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة"* (بكري، عادل، و ثروت سـعد، 2009، ص 4)، وهو ما جعل العديد من الباحثين في دراسـاتهم حول الجامعات يميزون بين ما يُطلق عليه باسـتقلال الجامعة وبين الحرية الأكاديمية، فكلاهما يطالب بفكرة الحرية التي تسود داخل الجامعة، ولكن يشير استقلال الجامعة إلى حريتها من النواحي المالية، والإدارية- أي على مسـتوى بنية أو هيكل الجامعة نفسـه- بينما يشـير مفهوم الحرية الأكاديمية إلى تمتع العاملين فيها من أعضـاء هيئة التدريس، والمدرسـين المسـاعدين، والمعيدين بالحرية في العمل الأكاديمي الذي يتحدد في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي السياق نفسه تبرز قضـية أخرى ترتبط بالمجال العلمي، ويهتم بها الباحثون من حين لآخر في دراسـاتهم ألا وهي قضـية هجرة العقول، وهو المصـطلح الذي اتُفق على تسـميته بين الباحثين، والمثقفين ليشـير إلى ما تواجهه المجتمعات العربية- ومن بينها المجتمع المصري- من اتجاه عديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم نحو الهجرة إلى الخارج من أجل البحث عن فرص أفضـل، على اعتبار وجود فرص للباحثين في الخارج تشـجعهم على تقديم إنتاج علمي مبدع.

وفي ظل هاتين القضـيتين أثير في ذهن الباحثة دراسـة العلاقة بين الحرية الأكاديمية للباحثين وفرص الإبداع في ظل اختلاف السـياق الذي يتواجد فيه الباحثون بناءً على حالة ابتعاثهم، حيث يمكن تسـليط الضـوء على بعض الفجوات العلمية والتي تُعد تلك الدراسـة إحدى محاولات الاقتراب منها، ألا وهي الاهتمام بقضـايا الابتعاث للباحثين في الجامعات المصرية، حيث لم تحظ قضايا المُبتعثين على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية، وأهدافهم، وآليات ابتعاثهم الاهتمام الكافي في الدراسات السوسيولوجية، وذلك على الرغم من وجود عديد من الأبعاد والجوانب التي يتطلب دراسـتها، خاصـة في ظل الاتجاه نحو تحقيق اسـتراتيجية مصـر 2030م والتي تستهدف في جانب منها تشجيع الابتكار والبحث العلمي والاعتماد على الباحثين ومنهم الباحثون في الجامعات المصرية في تحقيق ذلك البُعد من أبعاد تلك الاستراتيجية ومن ضمنهم الباحثون المبتعثون، فالمبتعثون يمثلون جزءًا من بنية التنظيمات الأكاديمية المصرية، وفي الوقت نفسه تتشكل ممارساتهم في سياق أكاديمي مختلف نسبيًا عن السياق الأكاديمي المصري، مما يترك أثره في إعادة تشكيل تلك التنظيمات الأكاديمية التي يعملون

فيها؛ ومن ثم فإن التركيز على تسليط الضوء على هجرة العقول المصرية وإغفال العقول التي تُبتعث إلى الخارج لفترات زمنية محددة قد تكون أحد الفجوات العلمية التي تثير الاهتمام نحو دراستها.

وفي ظل الحديث عن أهمية الحريات المختلفة، ولا سيما الحريات الأكاديمية، تأتي أهمية ذلك الموضوع في دراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، وذلك في إطار تسليط الضوء على أوضاع الباحثين في الجامعات المصرية والباحثين المُبتعثين إلى الخارج، حيث هدفت الدراسة إلى:

1- التعرف على أوضاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات تبعًا لتباين السياق الاجتماعي بين الداخل والخارج.
2- تسليط الضوء على فرص الإبداع المتاحة للباحثين في الجامعات المصرية مقارنة بنظيرتها في الجامعات بالخارج.
3- الكشف عن العلاقة بين أوضاع الحرية الأكاديمية، وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية وخارجها.
4- التعرف على كيفية الاستفادة من أوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصرية في تحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار في استراتيجية مصر 2030م.

وتستند الدراسة على إطار نظري يتكون من نظرية السياق الاجتماعي *Social context theory*، ونظرية الممارسة لبيير بورديو *Pierre Bourdieu*، ونظرية الحرية لأمارتيا سن *Amartya Sen* ، حيث استخلصت الباحثة مجموعة من المسلمات، والمفاهيم، والقضايا النظرية التي توظف في تفسير نتائج الدراسة.

أما عن الإجراءات المنهجية فقد اتبعت الباحثة استراتيجية منهجية تعتمد عليها الدراسة التي تُعد دراسة ارتباطية تدرس علاقة بين متغيرات، وافترضت الباحثة مجموعة من الفروض حاولت اختبار صحتها تمثلت في الآتي:

1- تتوفر الحرية الأكاديمية للباحثين المصريين المُبتعثين للخارج بصورة أكبر مما يُتاح للباحثين المصريين في الجامعات المصرية نظرًا لاختلاف السياق الاجتماعي المحيط بهم.
2- تتوفر فرص الإبداع للباحثين المصريين المُبتعثين إلى الجامعات في الخارج عن الباحثين في الجامعات المصرية.
3- تتأثر العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصريين بحالة الابتعاث.

واعتمدت الباحثة على الجمع بين التحليل الكمي والكيفي للبيانات المُستمدة من تطبيق مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع، والمقابلات مع بعض حالات الدراسة.

ولقد جاءت الدراسة في ستة فصول، اندرجت الثلاثة فصول الأولى منها ضمن الباب النظري للدراسة الذي جاء بعنوان: الإطار النظري والمنهجي للدراسة، حيث جاء **الفصل الأول** بعنوان: الاستراتيجية المنهجية لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، جاء فيه أولًا: الإطار التصوري للدراسة، والذي تناولت فيه الباحثة مشكلة الدراسة وأهدافها، والأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة، والمفهومات الأساسية للدراسة وتعريفاتها الإجرائية، والقضايا النظرية للدراسة، ثانيًا: التصميم المنهجي للدراسة، والذي اشتمل على نوع الدراسة وفروضها وطرق وأدوات جمع البيانات، ثم مجتمع البحث، يليه عينة الدراسة ومعايير اختيارها، ثالثًا: تحليل البيانات وتفسير النتائج، حيث قامت الباحثة بتحديد نوع البيانات ومصادرها، ثم أساليب تحليل البيانات، يليه تفسير النتائج، وأخيرًا رابعًا: الصعوبات التي واجهت الباحثة في إجراء الدراسة. أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان: الإطار النظري لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، حيث اشتمل على عرض أولًا: نظرية السياق الاجتماعي، ثم ثانيًا: نظرية الممارسة عند بيير بورديو، وثالثًا: نظرية الحرية عند أمارتيا سن، وذلك من حيث البناء التحتي للنظرية، والفهومات، والقضايا النظرية، ثم رابعًا: استخلاصات وصياغة الإطار النظري للدراسة، وأخيرًا خامسًا: تصنيف الدراسات السابقة وفقًا للقضايا النظرية المُستخلصة. بينما جاء **الفصل الثالث** بعنوان: مراجعة التراث النظري حول الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع: تحليل نقدي لبعض الدراسات العالمية والعربية والمحلية، حيث اهتمت الباحثة في الفصل بتسليط الضوء على بعض الدراسات التي صُنفت تبعًا للقضايا النظرية للدراسة على النحو التالي: أولًا: سلطة المجال الاقتصادي والسياسي وأوضاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات، ثم ثانيًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، وأخيرًا ثالثًا: تكامل الحريات الإنسانية للباحثين وفرص الإبداع.

أما **الباب الثاني** من الدراسة فقد جاء بعنوان: الدراسة الميدانية، ولقد اشتمل على ثلاثة فصول هي: **الفصل الرابع** والذي جاء بعنوان: أوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات وتباين السياق الاجتماعي بين الداخل والخارج، حيث تناول الفصل أولًا: السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وخارجها، ثانيًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج، ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات المصرية وخارجها، رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالجامعات المصرية وخارجها، خامسًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم

الأكاديمي في مصر والخارج، وأعقبها مجموعة من الاستخلاصات ومناقشتها في ضوء بعض الدراسات السابقة، بينما جاء **الفصل الخامس** بعنوان: فرص الإبداع ما بين السياق والآليات: المجال العلمي للباحثين المصريين نموذجًا، واشتمل على أولًا: الإنتاج العلمي للباحثين المصريين ما بين الداخل والخارج، ثم ثانيًا: السياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصرية وفي الخارج، يليه ثالثًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج، ثم رابعًا: تفاعل الباحثين المصريين مع المجال العلمي الدولي، وخامسًا: الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وخارجها، وأخيرًا مجموعة من الاستخلاصات ومناقشتها في ضوء بعض الدراسات السابقة. وأخيرًا جاء **الفصل السادس** بعنوان: أوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصريين في الجامعات: تحليل سوسيولوجي في ضوء استراتيجية مصر 2030م، والذي تناول أولًا: الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع ما بين الجامعات المصرية وخارجها: حيث تناولت الباحثة فيه العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، وتداعيات اختلاف السياق الاجتماعي والأكاديمي على العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، ثم ثانيًا: التحليل السوسيولوجي لأوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات في ضوء استراتيجية مصر 2030م: حيث جاءت فيه العوامل الداخلية في الجامعات لتحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار والبحث العلمي (نقاط القوة)، وتحديات السياق الأكاديمي في الجامعات المصرية (نقاط الضعف)، ثم آليات الاستفادة من العوامل الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي (الفرص)، وأخيرًا التحديات الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي في الجامعات (التهديدات)، وانتهى الفصل بمجموعة من الاستخلاصات ومناقشها في ضوء بعض الدراسات السابقة. وانتهت الدراسة بالنتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية، يعقبها قائمة بالمراجع المستخدمة ويليها ملاحق الدراسة.

الباب الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

الفصل الأول:

الاستراتيجية المنهجية لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات

الفصل الثاني:

الإطار النظري لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات

الفصل الثالث:

مراجعة التراث النظري حول الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع:

تحليل نقدي لبعض الدراسات العالمية والعربية والمحلية

الفد ' ''أول

الاستراتيجية المنهجية لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات

تمهيد.

أولاً: الإطار التصوري للدراسة.

1. مشكلة الدراسة وأهدافها.
2. الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة.
3. المفهومات الأساسية للدراسة وتعريفاتها الإجرائية.
4. القضايا النظرية للدراسة.

ثانياً: التصميم المنهجي للدراسة.

1. نوع الدراسة وفروضها.
2. أدوات جمع البيانات.
3. مجتمع البحث.
4. عينة الدراسة من المشاركين في المقياس.
5. خصائص عينة الدراسة من المشاركين في المقياس.
6. حالات الدراسة.
7. خصائص حالات الدراسة.

ثالثاً: تحليل البيانات وتفسير النتائج.

1. نوع البيانات ومصادرها.
2. أساليب تحليل البيانات.
3. تفسير النتائج.

رابعاً: الصعوبات التى واجهت الباحثة فى إجراء الدراسة.

تمهيد:

ظهر مصطلح الحرية الأكاديمية في عدد من الدراسات العلمية التي قامت بها تنظيمات غير حكومية اهتمت بدراسته، كما عقدت عدة مؤتمرات دولية وإقليمية ومحلية لتناوله بالتحليل والدراسة، وأصدرت عدة جهات إعلانات لنشر هذا المفهوم في الأوساط الجامعية، وإبراز أهميته، دون إلزام للحكومات بأن تتبناه، ومن ثم؛ فهو لا يُعد من المصطلحات الحديثة، ولكنه- باعتباره حق- ظهر في نطاق العمل الأكاديمي وسياقه، فأصبح للعاملين في هذا المجال الدور في المطالبة به والحفاظ عليه من أجل إتاحة الفرصة لهم للقيام بأدوارهم دون قيود.

وفي ظل السياق الحالي- العالمي تحديدًا- والذي يعيد النظر في شكل الاقتصاد وما تعتمد عليه الدول من موارد، بدأ يظهر لدى بعض الدول التوجه نحو هيكلة اقتصادها ليتوافق مع ما يشهده العالم من تحولات، لتكون الموارد المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات الأساس في تحقيق معدلات التنمية المنشودة، وأصبح التسويق للمنتجات المعتمدة عليه والتحول نحو اقتصاد المعرفة، أبلغ الأثر في ظهور طبقة اجتماعية جديدة، سميت بطبقة المعرفة، التي تُعد الدعامة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، وهم الذين يعملون في مجال البحث العلمي.

وفي ضوء ما يُطالب به بعض الأكاديميين من حقوقهم المختلفة، ومع التحولات التي يشهدها المجتمع، تظهر أهمية دراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية داخل الجامعات، وفرص الإبداع المتاحة للباحثين. ولدراسة هذا الموضوع يتحتم على الباحثة تبني إطار نظري يوجه البحث، ويساعد على تفسير النتائج التي تتوصل إليها، وهو ما يترتب عليه تبني إطار منهجي يتلاءم معه.

ولقد اهتم عدد من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بمستوى الواقع الاجتماعي الماكروسوسيولوجي الأوسع- في حدود الدولة أو الأمة- أي مستوى الفضاء الاجتماعي المتمايز، وترتب على ذلك أن يكون الإطار المناسب لتحديد السياق هو التكوين الاجتماعي، بوصفه نظام علاقات قوة بين جماعات أوطبقات. وذلك النوع من البحوث الذي ساد في النصف الثاني من القرن العشرين في فرنسا، وما يزال هذا النمط سائدًا في البحوث المعاصرة، ودون أن يرتبط ذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية على المستوى الماكروسوسيولوجي بشكل دائم، وذلك عند دراسة التباينات أو الفوارق بين الشرائح الطبقية في موضوع العلاقات بالثقافة والمعرفة وغيرها، حيث الاهتمام بتغيير نطاق ملاحظاتهم وإجراء لقاءات استطلاعية مع الطبقات المختلفة في نطاقات متغيرة، بما يعني القيام بدراسة سوسيولوجية مصغرة تسترشد بمعطيات

ماكروتاريخية أو ماكروسوسيولوجية تتيح دراسة التباينات بين الطبقات أو الشرائح المختلفة وداخل الطبقة أو الشريحة الواحدة (لايير، 2015، ص ص218، 219).

واتباعًا لهذا النهج في دراسة الموضوعات السوسيولوجية، تعتمد الدراسة الحالية على إحصاءات عامة من التقارير، وبيانات كمية ميدانية، حول سياق المجال العلمي في المجتمع المصري على المستوى الماكرو، ثم اختيار عدد من النماذج المصغرة أو الحالات على المستوى الميكرو والتي تُعبر عن ذلك السياق بشكل أكثر تعمقًا.

وتعتمد الدراسة على توجه نظري يتألف من نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة عند بيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سن، وهو الإطار النظري الذي يؤكد مبدأ الجمع بين الكم والكيف، الذي لا يتجه نحو الاعتماد على المؤشرات الكمية فقط لتقييم الأوضاع داخل المجتمع، فعلى سبيل المثال لا يعكس المؤشر الاقتصادي- كما يرى سن- ما يعايشه المواطنون بالفعل داخل مجتمعاتهم، فلذلك وانطلاقًا من هذا الإطار النظري، ستعتمد الباحثة على الجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي للبيانات التي سوف تحصل عليها من الباحثين المصريين داخل المجتمع المصري وخارجه، اعتمادًا على تطبيق مقياس للحرية الأكاديمية وفرص الإبداع إلكترونيًا، وأسلوب السيرة مُستخدمة أداة المقابلة على عدد من الحالات المثيرة للاستبصار.

ولبلورة هذه الدراسة وتحديد منهجيتها الملائمة في صورتها الأولى، قامت الباحثة بعرض الأفكار المبدئية للموضوع والمنهجية المقترحة فيه لمجموعة من الأساتذة الأكاديميين هم: الدكتور **صامولي شيلكه** *Samuli Schielke* المحاضر بمركز دراسات الشرق الحديث *Zentrum Moderner Orient* ببرلين، والدكتور **دانيللي كانتيني** *Daniele Cantini* المحاضر بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة هال/ فيتنبرج *Halle/Wittenberg* بألمانيا، بالإضافة إلى بعض الأساتذة الأكاديميين والزملاء وذلك أثناء المشاركة في ورشة عمل بعنوان "كتابة وتصميم خطة البحث في العلوم الاجتماعية في الجامعات المصرية"، التي نظمتها مجموعة عمل الأسر العربية (Arab Families working group) AFWG والمدعومة من مؤسسة فورد- مكتب القاهرة، والتي عقدت في فندق فلامنكو بالقاهرة في أكتوبر 2015 في مرحلتها الأولى، بالإضافة إلى المرحلة الثانية من الورشة التي عقدت في يونيو 2016، كما تلقت اقتراحات مبدئية بتعديل المنهجية المطروحة وذلك من قبل بعض الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في علم الاجتماع والإحصاء وعلم النفس أثناء حضور بعض الدورات التدريبية في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية التابع لجامعة القاهرة وهم: الأستاذ الدكتور **أحمد زايد** أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور **محمود الكردي**

أســتاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والدكتور **خالد عبد الفتاح** أســتاذ علم الاجتماع المســاعد بكلية الآداب- جامعة حلوان، والدكتورة **منال زكريا** أســتاذ علم النفس المســاعد بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والدكتورة **حنان جرجس** مدير العمليات بمركز بصــيرة:"المركز المصــري لبحوث الرأي العام"، والدكتور **محمد حســن** مدير عمليات البحوث الميدانية والتدريس بالجامعة الأمريكية في القاهرة وذلك خلال الفترة من يناير 2016 حتى يناير 2017م.

وقد عُرضــت الاســتراتيجية المنهجية والإطار النظري على مجموعة أخرى من الأســاتذة أثناء الاشــتراك في الملتقى العربي الأوروبي الثاني لشــباب الباحثين في العلوم الاجتماعية والذي عُقد في المنامة/ البحرين في سبتمبر/ أكتوبر 2016 **وهم:** الأستاذ الدكتور **الطاهر لبيب** مدير مشروع نقل المعارف- الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والأســتاذ الدكتور **فالح عبد الجبار** أســتاذ علم الاجتماع الراحل ومدير معهد دراســات عراقية في بيروت ســابقًا، والأســتاذ الدكتور **مختار الهراس** أســتاذ علم الاجتماع- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة محمد الخامس بالرباط، والدكتورة **كاترينا لانج Katharina Lange** مديرة فريق بحوث مركز الدراســات الشــرقية الحديثة *Zentrum Moderner Orient* - برلين، والدكتورة **فيرونيك بونتون Veronique Bontemps** مديرة البحوث بالمركز الوطني للبحث العلمي CNRS، فرنسا.

وقد أجريت عدة تعديلات أخرى على الاســتراتيجية المنهجية للدراســة وإطارها النظري بعد الانتهاء منها في أكتوبر/ نوفمبر 2016، بعد عرضــها على مجموعة أخرى من الأســاتذة هم: الأســتاذ الدكتور **أحمد زايد** أســتاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والأســتاذ الدكتور**محمود الكردي** أســتاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والأســتاذ الدكتور**عبدالوهاب جودة** أســتاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة عين شــمس، والأســتاذ الدكتور **خالد عبد الفتاح** أســتاذ علم الاجتماع المســاعد بكلية الآداب- جامعة حلوان، والدكتور **حسن محمد حسن** أستاذ علم الاجتماع المساعد، والدكتورة **منال زكريا** أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد بكلية الآداب- جامعة القاهرة.

وأعقب ذلك عرض مقياســي الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع على مجموعة من الأســاتذة في الفترة بين ســبتمبر وديســمبر 2017م الذين حذفوا وأضــافوا بعض البنود حتى اتخذ صــورته النهائية ليكون قابلًا للتطبيق، وهم: الأستاذ الدكتور **أحمد عبد الخالق** أستاذ علم النفس بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور **أحمد زايد** أســتاذ علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة القاهرة، الأســتاذة الدكتورة **دعاء محمد إبراهيم** أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور **خالد عبد الفتاح** أستاذ علم

الاجتماع المساعد بكلية الآداب- جامعة حلوان، **والدكتورة منال زكريا** أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد بكلية الآداب- جامعة القاهرة، والدكتورة **شيماء أحمد السيد** مدرس الجغرافيا بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، والدكتورة **مشيرة العشري** مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة دمياط، وزملائي الأعزاء: أ. **زينب سلطان** المدرس المساعد بقسم علم النفس بكلية التربية- جامعة الإسكندرية، أ. **هدى حسن** باحثة الدكتوراة في علم نفس بكلية الآداب- جامعة القاهرة، وأ. **أميرة شحاتة** باحثة الدكتوراة في علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية، وأ. **هدى دسوقي** باحثة الدكتوراة في علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة الإسكندرية (انظر ملحق رقم (2)).

وعلى ذلك ينقسم هذا الفصل إلى: أولاً: الإطار التصوري للدراسة؛ حيث يتناول هذا المحور مشكلة الدراسة وأهدافها، والأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة، ثم المفهومات الأساسية للدراسة وتعريفاتها الإجرائية متمثلة في مفهوم الحرية الأكاديمية ومفهوم فرص الإبداع والتعريف الإجرائي للباحثين، يليها القضايا النظرية للدراسة. ثانياً: التصميم المنهجي للدراسة؛ ويتناول هذا المحور نوع الدراسة وفروضها وطرق وأدوات جمع البيانات، يليه مجتمع البحث، ثم عينة الدراسة ومعايير اختيارها، وثالثاً: تحليل البيانات وتفسير النتائج؛ ويتناول هذا المحور نوع البيانات ومصادرها، أساليب تحليل البيانات، ثم تفسير النتائج، وأخيرًا: الصعوبات التى واجهت الباحثة فى إجراء الدراسة.

أولاً: الإطار التصوري للدراسة.

1- مشكلة الدراسة وأهدافها:

يشهد العالم تحولًا في الاهتمام من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد المعرفي باعتباره مصدر القوة في المستقبل لأى مجتمع، وهو ما جعل العالم يتجه بأنظاره ناحية العلم بوصفة أداة أساسية على طريق القوة، ولما كان الإبداع هو المحرك الأول والأهم في امتلاك العلم وتطوره، لزم ذلك الاهتمام ببعض القضايا المصاحبة لتطور العلم ونهضته: كقضية الحرية الأكاديمية، وظهور المطالبات باستقلال الجامعات، والاهتمام بالتصنيف العالمي للجامعات، وما يتطلبه من تحقيق قدر عال من الإنتاجية في العمل البحثي، وهو ما يتطلب تهيئة السياق الملائم للإبداع داخل التنظيمات الأكاديمية على اختلافها.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض التوجهات النظرية لبعض العلماء الذين اهتموا بالتنظير للعلاقة بين البناء والفعل، فظهرت نظرية السياق الاجتماعي والتي تهتم في المقام الأول بالبيئة الاجتماعية المُحيطة بالأفراد وتداعياتها في تشكيل ممارساتهم، بالإضافة إلى اهتمام بعض المُنظرين بالأوضاع السياسية

والاقتصادية والاجتماعية السائدة بشكل عام في المجتمع وانعكاسها على أفراده من حيث قدراتهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ومدى تمتعهم بحريتهم السياسية والاقتصادية، وعدم التركيز على المؤشرات الاقتصادية فقط للدلالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وهو ما ذهب إليه أمارتيا سن في كتاباته المختلفة. كما لم تكن الخبرات السابقة والتنشئة الاجتماعية للأفراد غائبة عن التنظير السوسيولوجي وإبراز أهميتها في ممارسات الأفراد داخل مجتمعهم، فقد أكد بيير بورديو على سبيل المثال على أهمية ما أسماء بالهابيتوس في ممارسات الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى أنواع رأس المال المختلفة التي تتخطى امتلاك الفرد لرأس مال اقتصادي تكسبه القوة داخل المجتمع إلى أنواع أخرى من رأس المال تتنوع بين رأس المال الاجتماعي، ورأس المال العلمي، وغيرها من صور رأس المال المختلفة والتي تُكسب الفرد إمكانيات تمكنه من تحقيق أهدافه.

وفي هذا السياق اهتمت عدد من الدراسات السابقة بموضوع استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية، إلا أنه من الملاحظ أن معظم تلك الدراسات اهتمت بها تخصصات متنوعة أبرزها أصول التربية، مع وجود إشارات ضئيلة غير مباشرة في كثير من الأحيان لموضوع الحريات الأكاديمية في التراث النظري السوسيولوجي، كما اهتمت دراسات أخرى بموضوع الإبداع إلا أنه يُلاحظ ضآلتها بشكل عام أو الإشارة إليها بشكل ضمني في بعض الدراسات السابقة، مع إغفال دراسة فرص الإبداع وإبراز الفروق بين مفهوم فرص الإبداع ومفهوم الإبداع نفسه، كما أنه بالإطلاع على الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بالشأن الجامعي يُلاحظ بشكل واضح إغفال التراث السوسيولوجي في المجتمع المصري لقضايا الابتعاث بشكل عام، وهو ما دفع الباحثة نحو الاهتمام بموضوع الدراسة خاصة في ظل وجود بعض الشواهد المجتمعية داخل المجتمع المصري التي تُنبئ بأهمية تركيز اهتمام الباحثين بقضايا البحث العلمي بشكل عام والشأن الجامعي خاصة في ظل توجه الدولة بتنظيماتها المختلفة لتحقيق استراتيجية مصر 2030م وما بها من أهداف منشودة متعلقة بالابتكار والمعرفة والبحث العلمي.

وبالإشارة إلى بعض الشواهد داخل المجتمع المصري يمكن رصد بعض ملامح أوضاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات المصرية والتي تدعم أهمية دراسة مثل ذلك الموضوع؛ والتي تشير إلى جزء من أوضاع ما تعايشه الجامعات المصرية وتفسر الأوضاع الحالية للتعليم العالي في المجتمع المصري؛ فقد بلغت مصر المرتبة 141 من بين 144 دولة في مؤشر جودة نظام التعليم العالي، وعلى المركز 124 من بين 144 دولة في مؤشر الابتكار وفقًا لتقرير 2014/ 2015م (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سبتمبر 2014). ووفقًا لمؤشر التنافسية العالمية 2015/ 2016 احتلت مصر المركز 111 من بين 140 دولة في

التعليم العالي والتدريب، والمركز الـــ 120 في الابتكار (World Economic Forum, 2015, p.p.12, 14). أما وفقًا لتصـــنيف التايمز للجامعات على مســـتوى العالم احتلت كل من جامعة قناة الســـويس وجامعة الإســـكندرية وجامعة القاهرة المركز 601 من بين 800 جامعة (THE, https://goo.gl/lv6FFm)، والمركز العاشـر والحادي عشـر والثاني عشـر على التوالي وذلك على مسـتوى أفضـل 15 جامعة في الدول العربية (THE, https://goo.gl/TEZjJA)، ويعتمد هذا التصـــنيف على عدة مؤشـــرات لأداء الجامعات تتحدد في 5 مجالات هي: التدريس (البيئة التعليمية)، والبحث (الحجم، الدخل، السمعة)، الاستشـهادات (تأثير الأبحاث)، والنظرة الدولية لهذه الجامعات (الموظفين، والطلبة، والأبحاث)، دخل الصـــناعة (نقل المعرفة) (THE, https://goo.gl/SyaZiF).

ويمكن ملاحظة أن ذلك كله يواكبه مؤشـرات أخرى تعكس أوضـاع الجامعات المصـرية والباحثين فيها، فقد بلغ إجمالي أعداد المقيدين بالدراســات العليا بالجامعات المصــرية 356940 طالبًا، منهم 136894 للماجسـتير بنسـبة 38.4 %، و43017 للدكتوراة بنسـبة 12.1%. وكان إجمالي الدرجات العلمية العليا التي منحت للمصـــريين من الجامعات المصـــرية والأجنبية 120046 درجة علمية في 2014، حيث بلغ إجمالي درجة الماجسـتير التي منحت للمصـــريين من الجامعات المصـــرية والأجنبية 17076 درجة علمية بنســبة 14.2% من إجمـالي الـدرجـات العلميـة العليـا، وبلغ إجمـالي درجـة الـدكتوراة التي منحـت للمصـــريين من الجامعات المصـرية والأجنبية 7752 درجة علمية بنسـبة 6.5% من إجمالي الدرجات العلمية العليا. أما عن إجمالي الدرجات العلمية العليا التي حصل عليها المصريون من الجامعات المصرية فقط فقد بلغت 119775 درجـة علميـة، منهم 74495 درجـة علميـة بنســبـة 62.2% في مجموعـة التربيـة، يليهـا مجموعـة العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون بعدد 15680 درجة علمية بنســبة 13.1%، ثم مجموعة الصـــحة والخدمات الاجتماعية بعدد 13455 درجة علمية بنسبة 11.2%، وأخيرًا مجموعة الخدمات بعدد 955 درجة علميـة بنســبـة 0.8% من إجمـالي الـدرجـات العلميـة العليـا عـام 2014 (الجهـاز المركزي للتعبئـة العـامـة والإحصاء، نوفمبر 2015، ص 17).

وعلى الرغم من ذلك بلغ إجمالي براءات الاختراع المصرية المقدمة لجهاز تنمية الابتكار والاختراع عام 2017م 20 براءة اختراع تم تسويق 5 براءات اختراع منها، في حين جاء أعلى عدد لها طوال الفترة من 2008- 2017م عام 2010م حيث بلغت 76 براءة اختراع تم تســويق 3 براءات اختراع فقط منهم، في حين جاء أعلى معدل تسـويق للاختراعات عام 2015م حيث بلغ 48 براءة اختراع سـوقت في تلك الفترة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء، مصـــر في أرقام 2019، ص166)، وبشـــكل عام يُلاحظ تناقص عدد

براءات الاختراع المقدمة لجهاز تنمية الابتكار والاختراع على مدار تلك السنوات وما تم تسويقه منها، ويتركز ذلك التناقص في السنوات التي تلت 2011م، وجاءت أعلى المعدلات قبل 2011م، وهو ما قد يرجع إلى تداعيات الأوضاع السياسية التي مر بها المجتمع المصري في تلك الفترة .

أما وفقًا لآخر الإحصائيات حول إجمالي عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين والأجانب من مكتب البراءات المصري وفقًا للتصنيف الدولي فقد جاءت لتشير إلى أنها بلغت581 براءة اختراع عام 2017م منها 25.8% في مجال الكيمياء والفلزات، يليها الاحتياجات الإنسانية بنسبة 23.9%، ثم عمليات التشكيل والنقل بنسبة 16.2%، وتوزعت باقي النسب ما بين الهندسة الميكانيكية، والكهرباء والاتصالات، والطبيعة والنوويات، والمباني الثابتة، وأخيرًا النسيج والورق. وقد بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين من مكتب البراءات المصري وفقًا للاتفاقيات الدولية 96 براءة اختراع بنسبة 16.5% من الإجمالي عام 2017م مقابل 485 براءة اختراع ممنوحة للأجانب بنسبة 83.5 %، ووفقًا لمجال التخصص تتوزع أعلى براءات الاختراع الممنوحة للمصريين على النحو التالي:41 براءة اختراع في الاحتياجات الإنسانية، و19 براءة اختراع في الكيمياء والفلزات، و16 براءة اختراع في عمليات التشكيل والنقل ثم يليها مجالات أخرى. أما توزيع براءات الاختراع الممنوحة للأجانب وفقًا لأهم مجالات التخصص: 131 براءة اختراع في الكيمياء والفلزات، و98 براءة اختراع في الاحتياجات الإنسانية، و78 براءة اختراع في عمليات التشكيل والنقل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2019، ص ص164، 165).

ولقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأعداد براءات الاختراع الممنوحة والصادرة عن بعض التنظيمات الاجتماعية من مراكز البحوث والجامعات المصرية، فقد أشارت النسب إلى أن عدد براءات الاختراع الممنوحة عام 2013 من المركز القومي للبحوث 12 براءة اختراع في مقابل 16 براءة اختراع عام 2012م و44 براءة اختراع عام 2011، في حين لم تمنح جامعة الإسكندرية وجامعة أسيوط أي براءة اختراع في 2012م أو 2013م، في حين منحت براءة اختراع واحدة عام 2011م في جامعة أسيوط و7 براءات اختراع في جامعة الإسكندرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليه 2014، ص21).

وجاءت تلك الشواهد المجتمعية في ظل ملاحظة تناقص نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي في السنوات القليلة الماضية عن ما كانت عليه من قبل؛ فقد بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي طبقًا للموازنة العامة للدولة 3.4% وذلك من إجمالي الإنفاق العام في عام 2004/ 2005م، وتناقصت تلك النسبة حتى بلغت في عام 2013/ 2014م 2.6 % من الإنفاق العام (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

سـبتمبر 2014). أما عن معدل الإنفاق على البحث والتطوير (2010/ 2012) فتشـير الإحصـاءات إلى أن مصـر تنفق 0.43% كمعدل للإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعد نسبة ضئيلة عند مقارنتها بعدد من الدول الأخرى، حيث تنفق كوريا الجنوبية 4.04% على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تبتعد كثيرًا عن المتوسـط العالمي الذي تبلغ نسـبته 2.13% (مؤسـسـة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014م، ص 110).

أما عن بعض الشـــواهد المجتمعية المتعلقة بالباحثين المُبتعثين إلى الخارج فوفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء فقد بلغت أعداد الموفدين للخارج في مهام علمية 822 موفد في عام 2014 منهم 86 موفد في العلوم الإنسانية، و201 موفد في العلوم الأساسية، و112 موفد في العلوم الزراعية، و157 موفد في العلوم الهندسـية، و266 موفد في العلوم الطبية، ويلاحظ زيادة تلك الأعداد عن السـنوات التي سـبقت 2014 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، 2016، ص 143). كما بلغ إجمالي الدرجات العلمية العليا التي حصل عليها المصريون من الجامعات الأجنبية 271 درجة علمية منهم 11 للماجستير و260 للدكتوراة. وقد جاءت ألمانيا في المرتبة الأولى من حيث عدد الدرجات العلمية التي منحت للمصريين من الجامعات الأجنبية، حيث بلغ عددها 43 درجة علمية بنسـبة 15.9%، يليها أمريكا بعدد 36 درجة علمية بنسـبة 13.3%، ثم إنجلترا بعدد 28 درجة علمية بنسـبة 10.3%، وأخيرًا كندا بعدد 25 درجة علمية بنسـبة 9.2% من الإجمالي وذلك لعام 2014 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نوفمبر 2015، ص18).

ولتسليط الضوء على السياق الذي تعمل في ظله الجامعات المصرية تشير أوضاع الحرية الأكاديمية- كما عكسـها التقرير السـنوي الأول للحرية الأكاديمية للعام الجامعي 2009م/ 2010م- إلى بعض الانتهاكات حيث تناول التقرير أزمة التشـــريع في الجامعات المصـــرية، حيث وجود بعض البنود التي تنتهك الحرية الأكاديمية، وما يتعلق بالانتهاكات المتعلقة بانتخابات نوادي أعضـــاء هيئة التدريس والتدخلات الأمنية داخل الجامعات، وصـــدور بعض القرارات الإدارية الصـــادرة عن رئيس الجامعة دون الرجوع لمجالس الكليات والأقسـام أو أعضـاء هيئة التدريس والتدخل في شـئون أعضـاء هيئة التدريس وتعيينهم أو سـفرهم لحضـور مؤتمرات أو للإعارة أو للابتعاث للخارج (عزت، أحمد وآخرون، 2011م، ص ص 8- 10)، وهو السـياق الذي أبرز الجانب القانوني والأمني والإداري المُتعلق بانتهاك الحرية الأكاديمية.

وبناءً على ما عكسـته بعض القضـايا النظرية والبحوث السـابقة والشـواهد المجتمعية، يمكن تحديد السـؤال الإشـكالي الرئيس الذي تحاول الدراسـة الإجابة عنه في: كيف تؤثر الحرية الأكاديمية على فرص

الإبداع في الجامعات المصـــرية؟ وهل هناك متغيرات وســيطة تتعلق بالســياق الاجتماعي المحيط بالباحثين وبأوضـــاعهم وبقدراتهم يمكن أن تؤثر على العلاقة بين أوضـــاع الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع؟ كما تثار عدة تساؤلات في ذهن الباحثة سوف تتضمنها الدراسة الميدانية للإجابة عليها تتمثل في: إلى أي مدى تختلف أوضـــاع الحرية الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصـــرية وخارجها؟ وما مدى تأثير الســياق الاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي على أوضـــاع الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصـــرية؟ وما فرص الإبداع المتوفرة للباحثين داخل الجامعات المصـــرية، والمبتعثين خارج المجتمع المصـــري؟ وما هو اتجاه وقوة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية وخارجها؟ وإلى أي مدى يؤثر مجال الدراســة (التخصــص)/ النوع الاجتماعي/ حالة الابتعاث على العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصـــريين في الجامعات؟ وأخيرًا كيف يمكن الاســـتفادة من أوضـــاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في تحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار في اســتراتيجية مصــر 2030م؟ . ومن هنا يمكن تقديم **صياغة تصورية لمشكلة الدراسة** بناءً على هذه التساؤلات بالشكل التالي (شكل (1)):

شكل (1) الصياغة التصورية لمشكلة الدراسة

الحرية الأكاديمية	(السياق والآليات)	فرص الإبداع
حرية اختيار الموضـــوعات البحثية/ المشـــرف الأكاديمي	التنشئة الأسرية والمدرسية والأكاديمية	نشر مقالات علمية محليًا/ دوليًا
حرية الانتقال والسفر	إجادة اللغات الأجنبية	نشر الكتب العلمية التخصـصـية/ الكتب الثقافية العامة
التحرر في نشر نتائج البحث العلمي	النوع الاجتماعي	الاشـــتراك في الندوات/ المؤتمرات العلمية في الداخل/ الخارج
التحرر من القيود في العملية التدريسية	العلاقة بين المشرف والباحث	الاشـــتراك في المشـــروعات البحثية المحلية/ الدولية
سهولة الحصول على البيانات (مكتبية/ ميدانية)	التخصص العلمي	الاشـــتراك مع باحثين في موضـــوعات بحثية بينية
المشـــاركة في اتخاذ القرارات داخل القســـم/ الكلية/ الجامعة	المناصب العلمية والإدارية للباحث	اتبـاع طرق غير تقليـديـة في التـدريس وتقييم الطلاب
التحرر من القيود الإدارية/ المادية/ القانونية في البحث العلمي	الأعباء التدريسـية (سـاعات العمل/ المقررات/ الساعات المعملية)	
	السفر إلى الخارج للدراسة/ التدريس	

المصدر: الشكل من تصميم الباحثة

وعلى ذلك تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

أ- التعرف على أوضـاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات تبعًا لتباين السـياق الاجتماعي بين الداخل والخارج.

ب- تسليط الضوء على فرص الإبداع المتاحة للباحثين في الجامعات المصرية مقارنة بنظيرتها في الجامعات بالخارج.

ج- الكشـف عن العلاقة بين أوضـاع الحرية الأكاديمية، وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصـرية وخارجها.

د- التعرف على كيفية الاسـتفادة من أوضـاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصـرية في تحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار في استراتيجية مصر 2030م.

2- الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

انطلاقًا من القضـايا النظرية التي تقوم عليها نظرية السـياق الاجتماعي، ونظرية الممارسـة لبيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سـن يمكن الإشـارة إلى **الأهمية النظرية للدراسـة،** فالبيئة الاجتماعية لدى أنصـار نظرية السـياق الاجتماعي تمثل الأسـاس في تشـكل السـلوك الفردي والاجتماعي للأفراد، وبتبني تلك القضـية، ومحاولة اختبارها على الباحثين باعتبارهم أفرادًا في المجتمع، يمكن التحقق من مصـداقية هذه القضية، وتحديد ما للبيئة الاجتماعية المحيطة بالباحثين من تداعيات عليهم منذ نشأتهم في ظل أسرهم والنظام التعليمي، وفي حالة انتقالهم لسـياق مجتمعي آخر يمثل سـياقًا لتشـكيل ممارسـاتهم في المجال العلمي، وهو ما يمثل أحد جوانب الأهمية النظرية للدراسـة الحالية، وبالإضـافة إلى ذلك يوظف بورديو مجموعة من المفاهيم النظرية، متناولًا في علاقتهم معًا مجموعة من القضـايا التي يمكن توظيفها واختبارها في الدراسـة الحالية، فقد أشـار بورديو إلى ما أطلق عليه بالهابيتوس أو مجموعة الاستعدادات التى يحملها الفرد في ذهنه والتي تتشكل منذ بداياتـه، كما أشـار لمفهوم المجال، وهي المفاهيم التي يمكن توظيفها في الموضـوع، وتحديد تأثير الهابيتوس العلمي للباحثين في قدرتهم على الحصـول على فرص الإبداع، كما يمكن اختبار بعض القضـايا التي تتعلق بالمجال العلمي وامتلاك الرأس مال النوعي، وهو ما يمكن توظيفه في تفسـير ما تتوصـل إليه الدراسة من نتائج، كما أن قضايا نظرية الحرية لأمارتيا سن تفيد في صياغة مفهوم الحرية الأكاديمية واختبار القضـايا المتعلقة بتأكيده على أهمية تكامل الحريات. ومن هنا يمكن اختبار بعض من تلك القضـايا النظرية وتوظيفها في تفسير العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصـرية، مما يُضـفي أهمية نظرية للموضوع المدروس.

وعن الأهمية التطبيقية للدراســة فيمكن إبرازها من خلال ملاحظة ورصــد ما تشــهده الجامعات المصرية من مناقشات حول التصنيف العالمي للجامعات، وتدني المراكز التي تحصل عليها بعضها في حالة دخولها في أحد تلك التصــنيفات، بالإضــافة إلى الجدل حول أوضــاع الباحثين فيها، ودورهم في المجتمع ومســتوى الإنتاج العلمي الذي ينتجونه، ومطالبة عدد من المشــتغلين بالجامعات بالحرية الأكاديمية والتأكيد على أهميتها في توفير الســياق الملائم للإبداع، وظهور الحركات الجامعية المطالبة بذلك، ومن هنا تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة، في تحليل الوضع القائم في الجامعات المصرية، وإبراز الفروق بين تلك الأوضاع على الباحثين في المجتمع المصــري والمبتعثين منهم إلى الخارج، وهو ما يفيد في الوصــول لصــورة واقعية حول المجال العلمي في المجتمع المصري.

3- المفهومات الأساسية للدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

أ- الحرية الأكاديمية *Academic Freedom :*

عرفت الموســوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الحرية الأكاديمية بأنها: الســعي لتوفير المناخ الحر لكل من: (1) الأســاتذة، من حيث الكتابة والحديث عن الحقيقة، كما يرونها بلا قيود، فضــلاً عن حق الأســتاذ في توفير الحماية له من الضـغوط الداخلية أو الخارجية الواقعة عليه، جراء ما أفصـح عنه من نتائج أو آراء حول تلك الحقيقة المشار إليها. (2) الجامعة، وذلك لممارسة دورها بشكل من أشكال الاستقلالية، في وضع وتحديد وممارسـة السياسـات الخاصـة بها، دون تدخل أو كبح من أي مؤسسـة أخرى (هادي، 2010، ص 34) انظر الشكل رقم (2).

وتعرف الحرية الأكاديمية أيضًا بأنها: "غياب أو الحماية من القيود والضـغوط التي يمكن أن تفرضـها السـلطات السـياسـية أو الدينية أو الإدارية أو غيرها من السـلطات أو القوى خارج الجامعة أو داخلها التي من شـأنها أن تبث الخوف أو القلق للعاملين في الجامعة من أسـاتذة و باحثين و طلاب، بحيث تمنعهم من الدراسـة أو البحث بحرية في أي موضــوع يثير اهتمامهم أو مناقشــته أو تدريســه أو نشــر أية نتائج يتوصــلون إليها" (بدران، شبل، 2012، ص 28).

فالحرية الأكاديمية هي حق للأكاديميين، مثلها كمثل أي حق مهني يتمتع به أصــحاب المهن الأخرى، وجوهر الموضــوع أن الأكاديميين يقومون بفحص النظريات الموجودة، والمؤســســات القائمة، والوقائع والاعتقادات، اسـتناداً إلى شـرائع الحقيقة التي تم تبنيها في حقل اختصــاصــهم، وهم يذهبون في اسـتنتاجاتهم بصــورة مســتقلة إلى ما يتوصــلون إليه بالأدلة، وأدى إليه منطق البحث، مع التزامهم المُطلق بالمعايير

الأكاديمية المتعارف عليها للتقصي. وبالتالي تكون الحرية الأكاديمية هي الضمانة ضد القمع السياسي، ليس فيما يتعلق بالأساتذة فقط، إنما في ما يتعلق بسائر المواطنين أيضاً، وعلى ذلك تساعد حرية الأساتذة الأكاديمية على قيادة النقاش السياسي نحو اتجاهات جديدة أو قديمة أو منسية (الأمين، 2014، ص 5- 54).

الشكل رقم (2) تعريف الحرية الأكاديمية

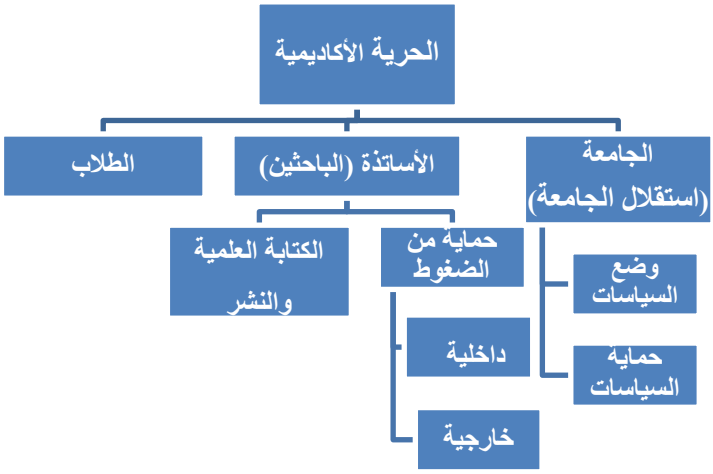

المصدر: من تصميم الباحثة

ويُعرف إعلان ليما (1988م) الحرية الأكاديمية بأنها: "حرية أعضـــاء المجتمع الأكاديمي، فرديًا أو جماعيًا، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراســـة والمناقشـــة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات، والكتابة" (عزت، أحمد وآخرون، 2011م، ص 23).

ويمكن الاســـتفادة من مفهوم أمارتيا ســـن في إعادة بلورة مفهوم الحرية الأكاديمية والذي تعنيه هذه الدراسة. فالحرية في نظر أمارتيا سن تشتمل على كل من **العمليات** التي تسمح بحرية الأعمال، والقرارات، و**الفرص** الفعلية المتوفرة للناس، مع التسليم بظروفهم الشخصية والاجتماعية؛ حيث إن افتقاد الحرية قد ينشأ عن عمليات قاصرة، وغير الملائمة مثل: انتهاك حق الاقتراع أو غيره من حقوق سياسية أو مدنية، أو ينشأ عن الفرص القاصرة، ويعانى منها البعض، وتحول دون إنجاز حقهم وقدراتهم على الخلاص من موت مبكر أو من مرض يمكن الشفاء منه أو من مجاعة لا إرادة للمرء بشأنها. ويوجه سن الانتباه إلى ضرورة توسيع قدرات الأشخاص ليصوغوا نوع الحياة التى يُقيمونها، تلك التي يمكن أن يتم تعزيزها عن طريق السياسة العامة؛ ذلك لأن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، ويجعلهم عنصراً فعالاً، ومشاركاً في الأفعال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سن، 2010، ص 34، جلبي، 2015، ص6).

ووفقاً لهذا تحدد الباحثة **التعريف الإجرائي للحرية الأكاديمية** في الآتي: المدى المُتاح للباحثين لإجراء بحوثهم العلمية دون قيود إدارية أو سلطوية أو قانونية أو مادية، واتخاذ القرارات التي تخص شئونهم داخل القسم العلمي/ الكلية/ الجامعة، والتحرر من القيود حول الموضوعات التي تُدرس داخل قاعات الدرس أو المعمل، بالإضافة إلى توافر سياق اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي مجتمعي يوفر الحاجات الأساسية لهم، ويتيح لهم فرص إنجاز أعمالهم، وسياق أكاديمي داخل الجامعة يوفر المناخ الملائم للتدريس والبحث من خلال ما يوفره من إمكانيات مادية وبشرية.

ب- فرص الإبداع *Creativity Opportunities*

يُعد الإبداع نشاطًا إنسانيًا، وهو الأساس في إيجاد شئ جديد، مبتكر، وذي قيمة؛ وقد كان الإبداع موضوعًا للبحث لدى علماء النفس، وعلماء الاجتماع، ومنظري الثقافة ممن يهتمون بدراسة جذور العقل المبدع the origins of the creative mind والأنشطة الإبداعية خاصة في مجال الفنون والثقافة (HUI, Nov. 2005, p.26.).

وفي الآونة الأخيرة ازداد اهتمام الاقتصاديين بموضوع الإبداع، وتزايدت أدبياتهم التي تنظر إلى الإبداع باعتباره مولدًا للابتكار ومصدرًا لريادة الأعمال. وقد ذهب خطاب الإبداع لما بعد البحث العلمي، وأصبح من أولويات صانعي السياسات، واتخذ أهمية محلية وعالمية، وأصبحت الخدمات والمنتجات الإبداعية في الاقتصاد العالمي تشكل جانبًا كبيرًا من التجارة الدولية، مما أثار قلق صانعي ومتخذي القرار في القطاع العام والمنظمات الدولية في أهمية تغيير هيكل الاقتصاد، حيث أصبح صعود الاقتصاد الإبداعي *Creative Economy* أو القطاع الإبداعي في بعض البلدان ظاهرة ملموسة. فقد أصبح الإبداع المحرك الاقتصادي لتوليد الثروة، وفرص العمل، والتنمية المستدامة لمدن العالم، والتغيرات التكنولوجية، والابتكار في مجال الأعمال business innovation وتعزيز القدرة التنافسية للمدن والدول المختلفة (HUI, Nov. 2005, p.26.).

وقد نقل المفهوم الاجتماعي للإبداع الدراسة العلمية حوله من الاهتمام بالشخص وقدراته- كما أكده علم النفس- إلى الاهتمام بالعنصر، والمنتج الإبداعي، وتصور العلاقة بين العناصر الإبداعية، والظروف الاجتماعية أو البناء الاجتماعي للمجتمع. وربما كان في إضافة مفهوم فرص الإبداع إلى التصور الاجتماعي للإبداع، ما قد يسمح باستيعاب عملية التحول من القدرات الإبداعية إلى **منتجات إبداعية** فعلية، ويوجه النظر نحو مجموعة **العوامل الاجتماعية**، التي يحتمل معها تعاظم، أو تضاؤل، فرص الإبداع في المجتمع. وهذا

المفهوم يكتسب معناه الواضح عند ربطه بمفهوم آخر، هو **سياق الإبداع *Creativity Context*** (جلبي، 2005، ص 34). فيحدث الإبداع نتيجة للتفاعل بين أفكار الشخص والسياق الثقافي الاجتماعي، وبذلك يكون التفاعل مع الأشخاص الآخرين ومع الأبنية المجتمعية والتنظيمات التي تجسد المعرفة والموارد من الأمور المهمة في تحقيق الفعل الإبداعي (HUI, Nov. 2005, p.27.).

ويشير سياق الإبداع إلى العناصر والمكونات كافة التي تشكل في مجموعها منظومة متكاملة، تتحدد في: **العاملين في مجال البحث** والتطوير وإنتاج المعرفة بخصائصهم ومستوى تأهيلهم، وطبيعة **التكوين الاجتماعي** بنظمه الكبرى والصغرى، وطبيعة **القيم** المحددة له، ومستوى تقدمه، **والآليات** التي يعتمدها لتحفيز وشحذ الإبداع: كنظم التقدير والدعم الاجتماعي والرعاية، والحرية، وفرص التعبير عن الرأي، والطلب الاجتماعي على الإبداع؛ وفرص الإبداع (كمًا ونوعًا). وتتميز منظومة سياق الإبداع بالدينامية والتفاعل الجدلي، والعلاقات النشطة بين القدرات الشخصية لمنتج العلم والعناصر المحيطة به كافة والمُشكلة للسياق، وكذا العلاقة بين المنتج العلمي والباحث، والمتلقين والمستفيدين منه؛ إنها منظومة متكاملة تحدد حجم ومستوى ونوعية المنتج العلمي الإبداعي، كما تحدد مدى استدامته وفاعليته في التنمية والتقدم (عبد الوهاب، 2007، 245، 255). ويتسع مفهوم سياق الإبداع ليضم **المنتجات الإبداعية** في المجالات المختلفة، **والآخرين** الذين يتلقون هذه المنتجات (جلبي، 2005، ص 34). انظر الشكل رقم (3)

الشكل رقم (3) عناصر فرص الإبداع

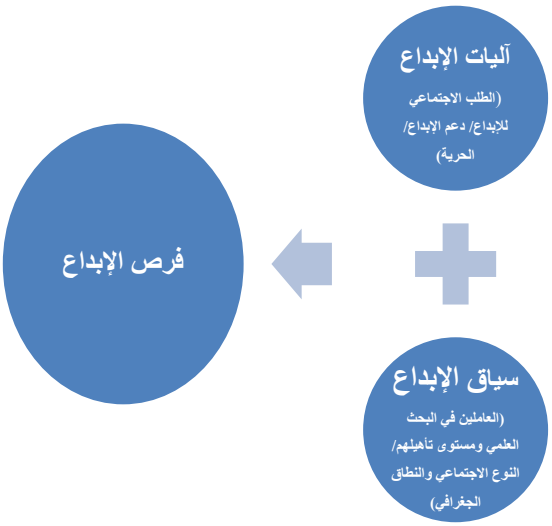

المصدر: الشكل من تصميم الباحثة

ويمكن قياس ثمانية متغيرات للسياق الاجتماعي والتي تؤثر على فرص الإبداع في المجتمع هي: النسق القانوني *Legal system*، الفساد *Corruption*، حرية التعبير *Freedom of expression*، البنية

التحتية لتكنولوجيا الاتصـــالات والمعلومات *Information and communication technologies* *infrastructure*، البنيـة التحتيـة الثقـافيـة والاجتمـاعيـة *Social and cultural infrastructure*، التســـهيلات المجتمعية *Community facilities*، البنية التحتية المالية *Financial infrastructure*، ريادة الأعمال *Entrepreneurship* (HUI, Nov. 2005, p.9.)، وهي تشكل ما يسمى بـــمؤشر رأس المـال النـظـامـي/ البـنـائـي Structural/ Institutional Capital Index، حيـث تـوفـر الـظـروف السـوسـيواقتصـادية والثقافية ذلك السياق الذي يسمح بوجود الإبداع داخل المجتمع، والأهم من ذلك أنها توفر السياق لتنمية وحماية الإبداع وتحدد شـروط استخدام وتوزيع الأشكال الأخرى لرأس المال (HUI, Nov. 2005, p.45.).

ومن المتوقع أن ينطوي سياق الإبداع على تباينات بين المرأة والرجل، والريف والحضر، والطبقات الاجتماعية المختلفة، وهو تباين ينعكس على فرص الإبداع واختلافها. وقد يتســم ســياق الإبداع بالتخلف والتبعية، مما قد ينعكس أثره على تباين فرص الإبداع كذلك (جلبي، 2005، ص 35).

على ذلك يعني مفهوم فرص الإبداع اعتباره بمثابة وقائع ومعدلات، وقائع بمعنى الأحداث الإبداعية التي تظهر في صـــورة منتجـات إبـداعيـة في المجـالات المختلفـة، علم وفن وأدب واختراعـات وغيرهـا، وبمعدلات، أو حتى نسـب، قد تكون معها هذه المنتجات متزايدة أو متناقصـة. (جلبي، 2005، ص 56). كما يذهب جلبي إلى أنه إذا افترضـنا جدلاً أن لكل سياق آلياته، فيمكن تصـور إمكانية إضـافة مفهوم آليات الإبداع إلى مجموعة مفهومات فرص الإبداع وســياق الإبداع. حيث تترك تلك الآليات أثرها على فرص الإبداع إما بالزيادة أو النقصـان؛ حيث ينبه البعض الأذهان نحو الحاجة أو الطلب الاجتماعي على الإبداع، ويعني الثاني بعمليات الدعم الاجتماعي، ورعاية الإبداع وتقديره، ويهتم الثالث بمســألة الحرية وعلاقتها بفرص الإبداع. (جلبي، 2005، ص 35).

ووفقاً لهذا تحدد الباحثة **التعريف الإجرائي لفرص الإبداع** في الآتي: التســهيلات المقدمة للباحثين داخل السـياق الاجتماعي والأكاديمي لإنتاج بحوث علمية أو اختراعات، فردية أو مشـتركة، محلية أو دولية، أو الاشـتراك في مشـروعات بحثية محلية أو دولية، متخصـصـة أو بينية التخصـص، ومدى ما يقدمه المجتمع لهم من دعم مادي (مكافآت مادية)، ومعنوي (جوائز علمية)، بالإضـافة إلى إتاحة الفرص لإلقاء محاضـرات محلية أو دولية، والتي تتيح تكوين شـبكة من العلاقات الاجتماعية مع زملائهم الباحثين والتعاون معهم في تقديم إنتاج علمي مشترك، بالإضافة إلى التسهيلات المتاحة للقيام بالتدريس وتقييم الطلاب بطرق غير تقليدية.

جـ التعريف الإجرائي للباحثين:

يُقصد بالباحثين في هذه الدراسة على أنهم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية، في أحد الدرجات الوظيفية الخمسة (أستاذ/ أستاذ مساعد/ مدرس/ مدرس مساعد/ معيد)، سواء على قيد الجامعة أو مُبتعثين للخارج، في أحد التخصصات الإنسانية والاجتماعية أو العملية والتطبيقية.

4- القضايا النظرية للدراسة:

اعتمدت الباحثة على مجموعة من القضايا النظرية المستخلصة من الإطار النظري للدراسة والذي يمثل موجهًا نظريًا يوجه الباحثة نحو منظور رؤيتها في معالجة الموضوع بالإضافة إلى تحديد نوعية البيانات الملائمة للموضوع وللتوجه النظري المتبع، وهذه القضايا هي:

أ- **تبعية المجال العلمي ومُكبلات الحرية الأكاديمية للباحثين:** يسود في المجال العلمي عملية إعادة إنتاج للممارسات بداخله بفعل القوى التي يمتلكها البعض نظرًا لنسبية امتلاك رأس المال بأنواعه المختلفة داخل التنظيمات الأكاديمية، كما يكون للمجال السياسي والمجال الاقتصادي تداعياتهما على المجال العلمي بفعل هيمنتهما عليه مما يؤثر على مستويات الحرية الأكاديمية للباحثين داخل الجامعات.

ب- **البيئة الاجتماعية وتشكُل ممارسات الباحثين في المجال العلمي:** تتأثر ممارسات الباحثين في المجال العلمي بالأبنية الاجتماعية والعمليات الاجتماعية التي يتعرضون لها من خلال التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وفي النظام التعليمى، والذي يشكل الهابيتوس الخاص بهم ويظهر في صورة ممارسات يقومون بها في التنظيمات الأكاديمية.

جـ- **تكامل الحريات والقدرة على الحصول على فرص الإبداع:** يؤدي تمتع الباحثين بالحريات المختلفة إلى تمكنهم من اتخاذ القرارات، والحصول على الفرص الاجتماعية المتنوعة ومنها فرص الإبداع.

ثانياً: التصميم المنهجي للدراسة:

1- نوع الدراسة وفروضها:

يفرض على سؤال البحث وصياغته التصورية استراتيجية منهجية تعتمد عليها الدراسة بوصفها دراسة ارتباطية، تبحث في علاقات بين المتغيرات. ويفرض ذلك بدوره وضع مجموعة فروض تحاول الدراسة اختبارها وتطبيق أدوات تكشف عن طبيعة الارتباط بين تلك المتغيرات.

وعلى ذلك **تفترض الدراسة** الآتي:

أ- تتوفر الحرية الأكاديمية للباحثين المصريين المُبتعثين للخارج بصورة أكبر مما يُتاح للباحثين المصريين في الجامعات المصرية نظرًا لاختلاف السياق الاجتماعي المحيط بهم.

ب- تتوفر فرص الإبداع للباحثين المصريين المُبتعثين إلى الجامعات في الخارج عن الباحثين في الجامعات المصرية.

ج- تتأثر العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصريين بحالة الابتعاث.

2- أدوات جمع البيانات:

أ- الاستبيان الإلكتروني (المقياس):

طُبق مقياس متدرج Ordinal scale للحرية الأكاديمية وآخر لفرص الإبداع على المشاركين في الدراسة؛ حيث قامت الباحثة بصياغة (65) عبارة تدور حول أبعاد الحرية الأكاديمية المتعلقة بالحرية الاقتصادية، والبحث العلمي، واتخاذ القرار، والتدريس، والسياق القانوني، وأخرى تدور حول فرص الإبداع المُتعلقة بالسياق القانوني لفرص الإبداع، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، وتفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي، والممارسات الأكاديمية للباحثين في المجال العلمي، سبقهما (22) عبارة تُمثل البيانات الأساسية للمشاركين في البحث (انظر الملحق رقم (1)).

وتمثلت **خطوات بناء المقياس** في الآتي:

1- صُمم مقياس للحرية الأكاديمية وآخر لفرص الإبداع وفقًا للقضايا النظرية لكل من نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة لبيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سن، وذلك بعد الاطلاع على عدد من المقاييس التي اعتُمد عليها بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالدراسة.

2- قُسمت بنود المقياس التي تقيس متغيرات سبق ذكرها في التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة وفقًا لمحاور ترتبط بالقضايا النظرية التي اعتُمد عليها في الدراسة الحالية، وهي محاور تتعلق بالحرية الأكاديمية وتتمثل في: أولًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات، ثانيًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي،

ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي، رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس، خامسًا: السياق القانوني للحرية الأكاديمية. أما المحاور المتعلقة بفرص الإبداع فتتمثل في: أولًا: الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وخارجها، ثانيًا: التفاعل مع المجال العلمي الدولي، ثالثًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، رابعًا: السياق القانوني لفرص الإبداع.

3- عُرض مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع على بعض من أعضاء هيئة التدريس في علم الاجتماع وعلم النفس، وبناءً عليه حُذفت عدد من البنود التي مثلت تكرارًا أو غموضًا، وأضيفت عبارات أخرى وفقًا لرأي الأساتذة الذين عُرض عليهم المقياسين، وبالتالي بلغ عدد عبارات مقياس الحرية الأكاديمية (25) عبارة، بينما بلغ عدد عبارات مقياس فرص الإبداع (40) عبارة، وتنحصر إستجابة المشارك في الدراسة بين 5 اختيارات (لا، نادرًا، أحيانًا، كثيرًا، كثيرًا جدًا) ويترتب على الاختيار حصول المشارك على درجة تتراوح بين (صفر، 4).

4- أعيدت صياغة بعض عبارات مقياس الحرية الأكاديمية وبعض عبارات مقياس فرص الإبداع لتصاغ بصورة عكسية/ سلبية منعًا للتأثير على المشاركين في الدراسة أو توجيههم نحو إجابات محددة تجاه الموضوع المدروس، وبلغت (15) عبارة، وتمثلت العبارات العكسية في مقياس الحرية الأكاديمية في العبارات رقم: 3، 6، 7، 10، 11، 14، 17، 24، 25. وفي مقياس فرص الإبداع في العبارات التالية: 30، 38، 43، 56، 62، 63. وأُخذ في الاعتبار توزيع الدرجات بشكل معكوس لتلك العبارات المُصاغة بشكل سلبي من قيم تبدأ من درجة صفر والتي تعبر في تلك الحالة عن أن العبارة تنطبق كثيرًا جدًا للمشارك في المقياس إلى درجة 4 والتي تعبر عن أن العبارة لا تنطبق تمامًا.

5- عُرض مقياسي الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع مرة أخرى على بعض أعضاء هيئة التدريس في علم الاجتماع وأصول التربية وعلم النفس من أجل اختبار الكفاءة السيكومترية للمقياس (انظر الملحق رقم (2)).

6- نظرًا لكثرة بنود المقياسين، ولتسهيل تطبيق المقياس واستجابة المشاركين فيه، وبناءً على رأي أحد الأساتذة دُمج المقياسين في استمارة واحدة لغرض التطبيق فقط.

7- حُذفت المحاور المرتبطة بالقضايا النظرية من الاستمارة عند التطبيق فقط لتقليل عدد صفحات المقياس حتى لا ينشغل المُشارك بكثرة الصفحات، ولتقليل تشتت المُشارك من تلك المحاور بناءً على رأي أحد الأساتذة.

8- أُعيد ترتيب البنود مرة أخرى لغرض تسهيل التطبيق إلكترونيًا على المُشارك لخمسة عناوين رئيسة هي: مستوى الدخل والبحث العلمي، السياق المحلي والعالمي المحيط بالباحثين، السياق القانوني للبحث العلمي، فرص الإبداع المتاحة للباحثين في الجامعات، سياق التدريس وفرص الإبداع.

9- اعتمدت الباحثة على موقع Google Drive من أجل تصميم المقياس إلكترونيًا، اعتمدت فيه على أن يقوم المشارك بالإجابة على جميع عبارات المقياس دون تجاوز أي منها؛ حيث كانت الإجابة على جميع العبارات إلزامية، أما عن البيانات الأساسية فقد تركت بعض الأسئلة حسب رغبة المشارك في الإجابة عليها أو عدم الإجابة عليها حتى يتسنى للمشارك إخفاء هويته أو إمكانية الوصول إليه في حالة عدم رغبته في التعرف عليه.

10- طُبق المقياس إلكترونيًا على 23 من المشاركين في بداية التطبيق ميدانيًا، وذلك قبل نشر المقياس على نطاق واسع، وذلك من أجل التأكد من وضوح العبارات للمشاركين، والتحقق من صلاحية رابط مشاركة المقياس على شبكة المعلومات الدولية.

ب- المقابلة المتعمقة:

أُجريت 10 مقابلات متعمقة لبعض الحالات المثيرة للاستبصار مُتبعة أسلوب السيرة، حيث صيغ دليل المقابلة في ثلاثة محاور رئيسة هي: أولًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية، وهي تتعلق بالأسرة والتعليم والتنظيمات الاجتماعية التي شهدها الباحث في فترة نشأته، ثانيًا: السياق الاجتماعي المُحيط بالباحث داخل الجامعة وخارجها، وهو يتعلق بالسياق المجتمعي وسياق التدريس وسياق البحث العلمي الذي يعمل في ظله، وأخيرًا ثالثًا: فرص الإبداع للباحثين المصريين بين الداخل والخارج، والتي تدور حول الإنجازات العلمية التي تحققت للباحث أو أُتيحت له بما يوفر له فرصًا للإبداع، وسبق تلك المحاور ثمانية بنود تمثل البيانات الأساسية لحالات الدراسة (انظر الملحق رقم (3) ، (4)).

3- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع الباحثين المصريين في الجامعات المصرية على اختلاف نوع جامعاتهم أو درجاتهم العلمية، وجميع المبتعثين خارجها على اختلاف دولة ابتعاثهم أو هدف ابتعاثهم سواء للحصول على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراة أو لاستكمال بحوث ما بعد الدكتوراة.

4- عينة الدراسة من المشاركين في المقياس:

اعتمدت الباحثة في تطبيق المقياس على عينة عمدية من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين، ويرجع الاعتماد على انتقاء المشاركين في الدراسة بطريقة عمدية وليست عشوائية إلى تخطي الإجراءات الروتينية في الحصول على الكشوف الخاصة بتلك الشرائح الخمس بشكل رسمي والذي يعيق إتمام الدراسة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار عوامل الوقت والجهد والمال في اختيار عينة عشوائية من كل الجامعات المصرية- وهو ما يحتاج إلى فريق بحثي لإنجاز هذا العمل-، كما أنه يصعب الوصول إلى عينة المُبتعثين بطريقة عشوائية، ولذلك فضلت الباحثة الاعتماد على انتقاء المشاركين ممن ينتمون إلى المجموعات الخاصة بالجامعات على مستوى المجتمع المصري وذلك بشكل إلكتروني ليسهل الوصول إليهم ومحاولة الوصول إلى مشاركين من معظم الجامعات المصرية. وقد توصلت إلى المشاركين في الدراسة إلكترونيًا لمن لديهم عضوية في أحد المجموعات Groups الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمُبتعثين على موقع التواصل الاجتماعي Facebook، وقد استطعت التوصل إلى تلك المجموعات من خلال استخدام عدد من الكلمات المفتاحية key words باللغة العربية هي: المبتعثون المصريون، مبتعثين مصريين، مبعوثين مصريين، البعثات المصرية، البعثة المصرية، بعثات، الشباب المبتعثين، إعلان البعثات، وباللغة الإنجليزية: Egyptian scholars in, Egyptian students in, Egyptian academics, Egyptian candidates,

واستطاعت الباحثة التوصل إلى المشاركين من خلال نشر المقياس بنفسها على الصفحة الرئيسة للمجموعات، ولأكثر من مرة على فترات زمنية مختلفة من اليوم حتى يظهر المقياس في الصفحة الرئيسة للمجموعة لأكبر عدد من الأعضاء في الوقت الذي يناسبهم، خاصة مع اختلاف التوقيت بالنسبة للباحثين المُبتعثين في الخارج، وذلك بعد السماح لي من قبل المسئولين admin عن تلك المجموعات بأن تكون الباحثة عضوًا فيها، وأن تنشر المقياس على الصفحة الرئيسة للمجموعة، كما قامت الباحثة بمراسلة أعضاء المجموعات بشكل شخصي من خلال إرسال رسائل لعدد من الحسابات الشخصية للأعضاء داخل تلك المجموعات للحصول على مزيد من الاستجابة على المقياس، وكذلك قامت بمراسلة بعض المسئولين عن المجموعة، والذين بدورهم قاموا بنشر المقياس بأنفسهم على تلك الصفحات، كما تطوع بعض منهم بالقيام

بمراسلة أعضاء المجموعات بشكل شخصي لتحفيز المشاركين على الاهتمام بتطبيق المقياس نظرًا لما واجهته الباحثة من استجابة ضعيفة منهم، وتمثلت تلك المجموعات[1] في الآتي:

- أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في كل الجامعات المصرية.
- أعضاء هيئة التدريس بكل الجامعات المصرية.
- الشباب المتقدمة للبعثات.
- المبعوثون المصريون في إيطاليا.
- المبعوثون المصريون في اليونان.
- المبعوثون إلى أمريكا 2015/ 2016.
- المبعوثين المصريين بالهند.
- مجموعة البعثات المصرية لانجلترا.
- منحة الصين CSC.
- الشباب المتقدمة للبرنامج التنفيذي لروسيا 2018.
- أعضاء هيئة التدريس (من المعيد للأستاذ) يدا واحدة لإصلاح وإستقرار الجامعات.
- المبعوثون المصريون في بريطانيا.
- المبعوثين للولايات المتحدة الأمريكية 2013/ 2014
- المبعوثون في فرنسا.
- البعثات 2015/ 2016

- Egyptian students in Italy
- Egyptian researchers in China
- Egyptian students association in Japan.
- Egyptian students association in South Korea ESAK.
- Egyptian students in -NEU- Cyprus
- Egyptian Academics Abroad- towards change
- future scientists

[1] تحتوي بعض أسماء المجموعات التي توصلت إليها الباحثة على أخطاء نحوية ولغوية في صياغتها من قبل القائمين على تلك المجموعات، وقد أوردتها الباحثة كما هي متاحة على موقع التواصل الاجتماعي Facebook دون تصحيح لغوي.

كما قام بعض الزملاء بمساعدة الباحثة في الوصول لبعض الباحثين في المجتمع المصري والمُبتعثين بشكل شخصي لمساعدتي في الوصول إلى المزيد من المُشاركين نظرًا لتدعيم رسائلي الشخصية لهم ولمزيد من الثقة في مصداقية المقياس والهدف من تطبيقه عليهم، وقام آخرون بترشيح بعض المجموعات لم تكن الباحثة على علم بها وذلك لإضافة المقياس على الصفحة الرئيسة لها. وقد حاولت نشر المقياس لعدد من المجموعات الأخرى إلا أنه لم يتم تفعيل دخولي لبعض تلك المجموعات، وبعضها سُمح لي بالدخول فيها، ولكن لم يسمح بنشر المقياس فيها، وبالتالي لم يتسن نشر المقياس على الصفحات الرئيسة لتلك المجموعات، وهي:

- المبعوثون المصريون في النمسا.
- المبعوثون المصريون بالسويد.
- إتحاد المبعوثين المصريين بمدينة قازان- روسيا الاتحادية.
- المبعوثين المصريين بدولة روسيا الاتحادية.
- المصريون المبعوثون بسان بيتربورغ.
- المبعوثون المصريون في النمسا Egyptian scholars in Austria.
- البعثات الدراسية المصرية في المجر.
- الطلاب المصريين بالجامعات المجرية.
- البعثة التعليمية المصرية في روسيا.
- الدارسين في ألمانيا.
- الطلاب المصريين في الصين.
- المبعوثون بأمريكا (للتواصل مع المكتب الثقافي).
- المبعوثون في بريطانيا 2014.
- فساد بعثات وزارة الخارجية بالخارج.
- الشباب المبتعثين إلى بيرمنجهام.
- شباب البعثات المقبولين في إعلان 2016 /2015.
- برنامج نيوتن مشرفة.
- علماء مصر Egypt Scholars Inc.
- Egyptian PhD students in Germany.
-the Egyptian students association in Belgium.
- Egyptian students association- Carleton University (ESA-CU).

- Egyptian Academics in the UK.

-Union of Egyptian students and academics Abroad .

-Australia Mission's scholars.

- Egyptian candidates missions to Japan 2011.

وتمثلت **معايير اختيار المشاركين** التي طُبق عليهم المقياس في الآتي:

- أن يكون المشارك مُلتحقًا بالعمل الأكاديمي داخل الجامعات المصرية سواء أثناء تواجده في المجتمع المصري أو قبل ابتعاثه للخارج.

- أن يكون مر على تعيين المُعيدين في الجامعة عام على الأقل وذلك لأن فئة المعيدين- عادة- تحتاج إلى ما يقرب من عام على الأقل للإعداد أكاديميًا قبل البدء في رسالة الماجستير.

- أن لا يكون الاسم المستخدم للمُشارك في موقع التواصل الاجتماعي اسمًا مُستعارًا وأن يكون واضحًا جهة عمله في صفحته الشخصية.

وقد بلغ إجمالي عدد المشـــاركين في الاســتجابة للمقياس (281) مُشـــاركًا، اســتُبعد منهم (9) نظرًا لتكرار استجابتهم، كما استُبعد (21) مُشاركًا لعدم كونهم من الفئة المستهدفة؛ حيث استُبعد من يعمل في مركز بحثي غير تـابع للجـامعـة أو هيئـة بحثيـة وبـالتـالي لا يقوم بـالتـدريس، مع الإبقـاء على البـاحثين في المعـاهد والمراكز البحثية التابعة للجامعة والتي يقوم فيها الباحثون بالتدريس، والجهات المُســتبعدة هي: (معهد بحوث صـــحـة الحيوان، هيئـة المواد النوويـة، هيئـة الطـاقـة الذريـة، هيئـة الرقـابـة والبحوث الدوائيـة، معهد بحوث الإلكترونيات، المركز الوطني لبحوث الإشعاع والتكنولوجيا، المركز القومي للبحوث، المركز القومي لبحوث المياه، مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية)، كما اســتُبعد من يعمل في جامعات غير مصــرية مثل (Rome Tor Vergate, University of Pavia, Politecnico Di Milano, Claude Bernard University Lyon 1)، كما استُبعد أحد المشاركين غير مصري (جامعة الحديدة). وبالتالي أصبح إجمالي عدد الاستمارات الصحيحة 251 استمارة.

5- خصائص عينة الدراسة من المشاركين في المقياس:

أ- النوع:

بلغت نسبة الذكور المشاركين في الدراسة 53.4%، بينما بلغت نسبة الإناث 46.6% (جدول 1).

جدول (1) توزيع أفراد العينة تبعًا للنوع

النوع	العدد	النسبة%
ذكر	134	53.4
أنثى	117	46.6
الإجمالي	251	100

ب- الدرجة الوظيفية:

بلغت أقل نسبة مشاركة في الدراسة فئة الأساتذة (2%)، بينما كانت فئة مدرس مساعد هي الأعلى في المشاركة حيث بلغوا 61.4%؛ وقد يرجع ذلك إلى أن عدد الأساتذة ممن يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أقل من الفئات الأصغر سنًا، أو قد يرجع إلى كثرة أعبائهم في تلك المرحلة، أو تفضيلهم للاستجابة للمقياس بشكل ورقي عن الإلكتروني، وهو الأمر الذي ينطبق أيضًا على الأساتذة المساعدين، بينما يمكن ملاحظة أن فئتي المدرس المساعد والمدرس هم الأكثر تواصلًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي والأكثر مرونة في الاستجابة لتطبيق المقياس إلكترونيًا (جدول 2).

جدول (2) توزيع أفراد العينة تبعًا للدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة%
أستاذ	5	2
أستاذ مساعد	8	3.2
مدرس	65	25.9
مدرس مساعد	154	61.3
معيد	19	7.6
الإجمالي	251	100

جـ جهة العمل:

طُبق المقياس على (30) جامعة، بينهم (24) جامعة حكومية ، و(2) من المعاهد والمراكز البحثية تابعة لها، و(4) جامعات خاصة. وجاءت نسبة الباحثين المشاركين في الدراسة من العاملين في جامعات حكومية (90.4%)، و(1.2%) مُشارك من المعاهد والمراكز البحثية التابعة للجامعات الحكومية، في حين اقتصرت نسبة المشاركة من الجامعات الخاصة على (5.6%). وقد كانت أعلى نسبة من المشاركين من جامعة الإسكندرية (31.9%)، وقد يرجع ذلك إلى دور بعض الباحثين الذين قاموا بمساعدة الباحثة في إرسال ونشر المقياس على مجموعات التواصل الاجتماعي أو بشكل شخصي مما أوجد بعض الثقة في الاستجابة إلكترونيًا عن الباحثين من الجامعات الأخرى (جدول 3).

جدول (3) توزيع أفراد العينة تبعًا لجهة العمل

جهة العمل	العدد	النسبة
المعاهد والمراكز البحثية التابعة للجامعات		
معهد الدراسات العليا و البحوث ,الإسكندرية	1	0.4
المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد -الإسكندرية	2	0.8
إجمالي المعاهد والمراكز البحثية	**3**	**1.2**
جامعات حكومية		
أسوان	3	1.2
أسيوط	11	4.4
الأزهر	10	4
الإسكندرية	80	31.9
الزقازيق	9	3.6
السويس	4	1.6
العريش	1	0.4
الفيوم	3	1.2
القاهرة	13	5.2
المنصورة	16	6.4
المنوفية	10	4
المنيا	7	2.8
بنها	4	1.6
بني سويف	3	1.2
بورسعيد	1	0.4
جنوب الوادي	6	2.4
حلوان	4	1.6
دمنهور	7	2.8
دمياط	2	0.8
سوهاج	6	2.4
طنطا	5	2
عين شمس	15	6
قناة السويس	4	1.6
كفر الشيخ	3	1.2
إجمالي الجامعات الحكومية	**227**	90.4
جامعات خاصة		
مصر للعلوم والتكنولوجيا	2	0.8
مدينة السادات	2	0.8
فاروس	9	3.6
الأهرام الكندية	1	0.4
إجمالي الجامعات الخاصة	**14**	**5.6**
لا توجد إجابة	**7**	**2.8**
الإجمالي	**251**	100

د- التخصص:

صُنفت مجالات تخصص المُشاركين إلى مجالين هما: مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والذي اشتمل على التخصصات الآتية: الفن، اللغات بأنواعها، العلوم التربوية بأنواعها، الجغرافيا، المجال الرياضي، التعليم الرياضي، علم الاجتماع، التاريخ، الجغرافيا، الفلسفة. ومجال العلوم الطبيعية والذي اشتمل على التخصصات التالية: فيزياء الليزر، رياضيات، فيزياء، أحياء، كيمياء، جيولوجيا، علوم الحاسب، زراعة، تمريض، طب بتخصصاته المختلفة، هندسة بتخصصاتها المختلفة، علوم الأرض والجيوفيزياء، علوم الألبان، العلوم البيولوجية الجزئية والهندسة الوراثية. ويرجع هذا التصنيف إلى أن كثير من المشاركين

في الدراسة خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية لم يحددوا بشكل دقيق تخصصهم العلمي، واكتفوا بتحديد المجال بشكل عام، وبالتالي يصعب المقارنة بين التخصصات الدقيقة. وكان ما يزيد قليلًا عن الثُلث من المشاركين من تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية (35.1 %)، وجاء المشاركون في مجال العلوم الطبيعية بنسبة أكبر حيث كانوا ما يقرب من ثُلثي المشاركين (64.9 %) (جدول 4).

جدول (4) توزيع أفراد العينة تبعًا للتخصص العام

التخصص	العدد	النسبة%
مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	88	35.1
مجال العلوم الطبيعية	163	64.9
الإجمالي	251	100

هـ- عدد سنوات العمل بالجامعة:

بلغ متوسط عدد سنوات العمل بالجامعة لدى المشاركين في الدراسة 9 سنوات تقريبًا (8.9). وقد صُنف المشاركون في الدراسة حسب عدد سنوات عملهم بالجامعة إلى فئات خمسية، وهو ما يرتبط بالمدة الزمنية المطلوبة كحد أقصى للحصول على الدرجة العلمية الأعلى داخل الجامعة، وقد كانت أعلى استجابة ممن وقع في الفئة من 5 لأقل من 10 سنوات بنسبة تقترب من النصف (46.2 %)، ويليها الفئة من 10 لأقل من 15 سنة بنسبة تزيد عن الربع (28.7%)، ومن ثم فإن الفئتين استحوذتا على ما يقرب من ثلاثة أرباع حجم عينة الدراسة (74.9%) وذلك نظرًا لأن المدرسين والمدرسين المساعدين كانوا أكثر فئة وظيفية استجابة للمقياس فقد ترك ذلك أثره على عدد سنوات العمل لعينة الدراسة، ولذلك تركزت المقابلات الشخصية على فئتي المدرس والمدرس المساعد حيث يتأثر عدد سنوات العمل بالجامعة بالدرجات الوظيفية التي استجابت للمقياس؛ حيث كانت فئة مدرس ومدرس مساعد هي الأعلى، وهي التي من الممكن أن تكون قضت سنوات عمل في الجامعة أقل من 10 سنوات (جدول 5).

جدول (5) توزيع أفراد العينة تبعًا لعدد سنوات العمل بالجامعة

الفئات الخمسية لسنوات العمل بالجامعة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	37	14.7
5 سنوات لأقل من 10 سنوات	116	46.2
10 سنوات لأقل من 15 سنة	72	28.7
15 سنة لأقل من 20 سنة	14	5.6
20 سنة فأكثر	11	4.4
لا توجد إجابة	1	0.4
الإجمالي	251	100

و- مصادر الدخل

يشكل العمل في الجامعة المصدر الأساسي للدخل لدى جميع المشاركين في الدراسة، حيث يعتمد ثلاثة أرباع عينة الدراسة على الدخل من الجامعة فقط (74.9%)، في حين شغلت الجامعة أحد مصادر الدخل مع غيرها من المصادر في النسبة المتبقية (25.1%)، وكانت أهم مصادر الدخل الأخرى المصاحبة للعمل في الجامعة: العمل الخاص، ثم المشروعات البحثية والعمل مع مؤسسات أخرى. ووفقًا للنوع فإن الإناث هن الأكثر اعتمادًا على الجامعة كمصدر للدخل، بينما الذكور هم الأكثر اعتمادًا على الجمع بين الجامعة والعمل الخاص كمصدر للدخل، وكذلك الأكثر اعتمادًا على الجمع بين الجامعة والمشروعات البحثية عن الإناث. (جدول 6).

جدول (6) توزيع أفراد العينة تبعًا لمصادر الدخل والنوع

مصادر الدخل	العدد			النسبة%		
	ذكر	أنثى	إجمالي	ذكر	أنثى	إجمالي
الجامعة فقط	86	102	188	34.3	40.6	74.9
الجامعة ,عمل خاص	27	6	33	10.8	2.3	13.1
الجامعة ,عمل خاص ,عمل مع مؤسسات أخرى	4	0	4	1.6	0	1.6
الجامعة ,عمل خاص ,منحة من خارج مصر	0	1	1	0	0.4	0.4
الجامعة ,عمل مع مؤسسات أخرى	3	2	5	1.2	0.8	2
الجامعة ,عمل مع مؤسسات أخرى ,مشروعات بحثية	0	1	1	0	0.4	0.4
الجامعة ,مساعدات من العائلة	1	1	2	0.4	0.4	0.8
الجامعة ,مشروعات بحثية	13	4	17	5.2	1.6	6.8
الإجمالي	134	117	251	100	100	100

كما أن الباحثين في مجال العلوم الطبيعية هم الأكثر اعتمادًا على الجامعة كمصدر للدخل عن مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أنهم الأكثر اعتمادًا أيضًا على الجمع بين دخل الجامعة والعمل الخاص عن مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وكذلك في الجمع بين دخل الجامعة والمشروعات البحثية (جدول 7).

جدول (7) توزيع أفراد العينة تبعًا لمصادر الدخل وفقًا للتخصص

مصادر الدخل	العدد			النسبة%		
	العلوم الاجتماعية والإنسانية	العلوم الطبيعية	إجمالي	العلوم الاجتماعية والإنسانية	العلوم الطبيعية	إجمالي
الجامعة فقط	77	111	188	30.7	44.2	74.9
الجامعة ,عمل خاص	3	30	33	1.1	12	13.1
الجامعة ,عمل خاص ,عمل مع مؤسسات أخرى	0	4	4	0	1.6	1.6
الجامعة ,عمل خاص ,منحة من خارج مصر	1	0	1	0.4	0	0.4
الجامعة ,عمل مع مؤسسات أخرى	2	3	5	0.8	1.2	2
الجامعة ,عمل مع مؤسسات أخرى ,مشروعات بحثية	0	1	1	0	0.4	0.4
الجامعة ,مساعدات من العائلة	0	2	2	0	0.8	0.8
الجامعة ,مشروعات بحثية	5	12	17	2	4.8	6.8
الإجمالي	88	163	251	100	100	100

ز- إجادة اللغات الأجنبية

بلغت نسـبة المشـاركين الذين يجيدون لغة أجنبية واحدة فقط (73.3%)، وكانت أهم اللغات اللغة الإنجليزية بنسـبة (72.5%)، وكانت نسـبة من يجيدون لغتين (20.7%) وكانت أهم هذه اللغات معًا اللغة الإنجليزية مع اللغة الفرنسية بنسبة (9.6%)، واللغة الإنجليزية مع اللغة الألمانية بنسبة (5.6%). وتُعد اللغة الإنجليزية هي أكثر اللغات إجادة لدى غالبية الباحثين الذين شملتهم الدراسة (96.4%)، تليها اللغة الفرنسية (12.7%)، ثم اللغة الألمانية (6.8 %). وبلغت نسـبة من لا يجيد أي لغة أجنبية 2.8 % من إجمالي عينة الدراسة وفي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فقط. (جدول 8، 9).

جدول (8) توزيع أفراد العينة تبعًا لعدد اللغات التي يجيدها المشارك

إجادة اللغات الأجنبية	مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية		مجال العلوم الطبيعية		الإجمالي	النسبة%
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		
إجادة لغة أجنبية واحدة	62	70.5	122	74.8	184	73.3
إجادة لغتين	16	18.2	36	22.1	52	20.7
إجادة أكثر من لغتين	3	3.4	5	3.1	8	3.2
لا يجيد أي لغة أجنبية	7	7.9	0	0	7	2.8
الإجمالي	88	100	163	100	251	100

جدول (9) توزيع أفراد العينة تبعًا لإجادة اللغات (مُفصل)

اللغه	التخصص						الإجمالي	النسبة%
	العلوم الاجتماعية والإنسانية			العلوم الطبيعية				
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي		
اللغة الإنجليزية	23	37	60	72	50	122	182	72.5
اللغة الإنجليزية، اللغة الأسبانية	1	1	2	2	0	2	4	1.6
اللغة الإنجليزية، اللغة الألمانية	0	1	1	8	5	13	14	5.6
اللغة الإنجليزية، اللغة الإسبانية، اللغة الفارسية	1	0	1	0	0	0	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغة الإيطالية	1	0	1	3	1	4	5	2
اللغة الإنجليزية، اللغة الروسية	1	0	1	0	0	0	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغة الصينية	0	0	0	2	0	2	2	0.8
اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية	5	5	10	9	5	14	24	9.6
اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الأسبانية	0	1	1	0	0	0	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الأسبانية، اللغة الإيطالية	0	0	0	0	1	1	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الألمانية	0	1	1	0	2	2	3	1.2
اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الروسية	0	0	0	1	0	1	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، قليل من اللغة اليونانية	0	0	0	1	0	1	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغة الكورية	0	1	1	0	0	0	1	0.4
اللغة الإنجليزية، اللغه اليونانية	0	0	0	1	0	1	1	0.4
اللغة الإيطالية	1	0	1	0	0	0	1	0.4
اللغة الفرنسية	0	1	1	0	0	0	1	0.4
لا أجيد لغات أجنبية	2	5	7	0	0	0	7	2.8
الإجمالي	35	53	88	99	64	163	251	100

حـ حالة الابتعاث

بلغت نسـبة المشـاركين في الدراسـة من غير المُبتعثين إلى الخارج (58.6%)- مع ملاحظة أن (15.5%) منهم سبق لهم الابتعاث في فترة سابقة عن الدراسة- بينما كان (41.4%) منهم من المُبتعثين إلى الخارج، وجاءت نسبة الذكور أعلى في المبتعثين عن الإناث ولصالح العلوم الطبيعية (جدول 10).

جدول (10) توزيع أفراد العينة تبعًا لحالة الابتعاث

حالة الابتعاث	العدد			النسبة%		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
مبتعثين	**71**	**33**	**104**	28.3	13.1	41.4
علوم اجتماعية وإنسانية	15	10	25	6	4	10
علوم طبيعية	56	23	79	22.3	9.1	31.4
غير مبتعثين	**63**	**84**	**147**	**25.1**	**33.5**	**58.6**
علوم اجتماعية وإنسانية	20	43	63	8	17.1	25.1
علوم طبيعية	43	41	84	17.2	16.3	33.5
الإجمالي	**134**	**117**	**251**	**53.4**	**46.6**	**100**

وقد جاء الابتعاث من خلال الإدارة العامة للبعثات هو الأعلي بين المُبتعثين حيث اعتمد ثلثا المشاركين منهم على الابتعاث من خلال الإدارة العامة للبعثات (64.4%). (جدول 11)

جدول (11) توزيع المُبتعثين تبعًا لنوع الابتعاث

نوع الابتعاث	العدد	النسبة%
قطاع البعثات	62	59.6
جهات مانحة	37	35.6
قطاع البعثات وجهات مانحة	5	4.8
الإجمالي	104	100

ويُعد الحصول على درجة الدكتوراة هو الهدف الأكثر تكرارًا وأعلى نسبة من بين الباحثين المُبتعثين إلى الخارج (80.8%) يليها المهمات العلمية لما بعد الدكتوراة (13.5%). (جدول 12)

جدول (12) توزيع المُبتعثين تبعًا لهدف الابتعاث

هدف الابتعاث	العدد	النسبة%
مهمة علمية قصيرة المدى لجمع مادة علمية للماجستير	2	1.9
الحصول على درجة الماجستير	1	0.9
مهمة علمية قصيرة المدى لجمع مادة علمية للدكتوراة	3	2.9
الحصول على درجة الدكتوراة	84	80.8
مهمة علمية قصيرة المدى لما بعد الدكتوراة	14	13.5
الإجمالي	104	100

وكانت وجهة الابتعاث لدى ما يزيد عن نصف المُبتعثين إلى الدول الأوروبية (53.8%)، يليها أمريكا الشمالية (23.1%) ثم آسيا (19.2%). (جدول 13).

جدول (13) توزيع المُبتعثين تبعًا لدولة الابتعاث

بلد الابتعاث	العدد	النسبة%
دولة آسيوية	20	19.2
دولة أفريقية	1	1
دولة أوروبية	56	53.8
أستراليا	3	2.9
دولة في أمريكا الشمالية	24	23.1
الإجمالي	104	100

وقد اقتصـــر التدريس في الخـارج لـدى المُبتعثين على مـا يقرب من الربع (23.1% من إجمـالي المُبتعثين) (جدول 14).

جدول (14) توزيع المُبتعثين تبعًا للتدريس

التدريس	العدد	النسبة%
قائم بالتدريس في الخارج	24	23.1
غير قائم بالتدريس في الخارج	80	76.9
الإجمالي	104	100

6- حالات الدراسة:

بلغ عدد حالات الدراســـة (10) حالات نصـــفهم من الباحثين غير المُبتعثين والنصـــف الآخر من المُبتعثين للخارج الآن أو ممن أنهى ابتعاثه للخارج ولم يمض عليه عام في المجتمع المصـري، وقد حرصـت الباحثة على تنوع حالات الدراســـة من المُبتعثين للوصـــول إلى فهم أعمق لبعض الموضـــوعات المطروحة عليهم. وجُمعت البيانات من حالات الدراسة من خلال المقابلة الشخصية معهم وجهًا إلى وجه، وذلك لـــ 7 حالات منهم بعد الاتفاق على المكان والتوقيت المناســـب لهم، و3 مقابلات أخرى صـــوتية عبر تطبيق messenger وتطبيق الواتس آب whats app عبر الإنترنت نظرًا لكونهم خارج المجتمع المصـــري وقت إجراء الدراسة الميدانية.

وتمثلت معايير اختيار دراسات الحالة في الآتي:

- أن يكون المشاركون من المُبتعثين ممن هم في الخارج الآن أو لم يمر على عودتهم إلى المجتمع المصري بعد انتهاء البعثة أكثر من عام.
- أن تتنوع تخصصاتهم بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التطبيقية والعملية.
- أن يكون المُشارك في درجة مدرس مساعد ومدرس، لتمثيل فئة الهيئة المعاونة وفئة أعضاء هيئة التدريس، وذلك لأنهم الفئة الأكثر استجابة على المقياس الإلكتروني.

7- خصائص حالات الدراسة:

أ- النوع:

أجريت المقابلات مع 10 من حالات الدراســة، وقد اعتمدت الباحثة في تطبيق دليل المقابلة على الإناث بشــكل خاص بســبب ما لاحظته من البيانات التي جُمعت من خلال المقياس والتي أظهرت فيها تفاوتًا بين الذكور والإناث في النشـر والمشـاركة في الفعاليات العلمية، مما اسـتدعى تركيز المقابلات على أوضـاع الباحثات داخل الجامعة، وتحليل وتفسير ذلك التفاوت بشكل أعمق.

ب- الدرجة الوظيفية:

بلغ عدد حالات الدراسة من المدرسين المساعدين سبع حالات، منها ثلاث من المبتعثين أثناء إجراء الدراسـة الميدانية وحالة واحدة سـبق لها الابتعاث، وثلاث حالات من غير المبتعثين، أما حالات الدراسـة من المدرسـين فقد كانوا ثلاث حالات أحدهم سـبق له الابتعاث. وتراوحت عدد سـنوات العمل داخل الجامعة فيما بين 9 أعوام و15عامًا.

جـ التخصص:

تنوعت تخصصات حالات الدراسة ما بين مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الطبيعية، حيث كان سـت حالات منهم في مجال العلوم الاجتماعية والإنسـانية واشـتملت على تخصـصـات: علم الاجتماع، التربية المقارنة، التاريخ، اللغة الفرنسية، اللغة الإنجليزية، الفلسفة، وأربع منهم في مجال العلوم الطبيعية في تخصصات: علم النبات، علم الحيوان.

د- حالة الابتعاث:

بلغ عدد حالات الدراسة من المُبتعثين بالفعل إلى الخارج أثناء إجراء الدراسة الميدانية ثلاث حالات، بالإضـــافة إلى حالتين ســـبق لهما الابتعاث. وتبعًا للتخصـــص فإن حالتين منهم في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وثلاث حالات في مجال العلوم الطبيعية. وقد كان ابتعاث أحد حالات الدراسة على نفقتها الشخصية بنظام الدرجة المشـــتركة، واثنان منهم بعثة كاملة من خلال الهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD، وأحدهم من خلال قطاع البعثات بنظام الإشراف المشترك Visiting scholar مخصصـة لإحدى الجامعات بتمويل من الخارج، وأحدهم منحة شـخصـية قصـيرة المدى (6 شـهور). وقد كان الهدف من الابتعاث لدى حالات الدراســـة الحصـــول على درجة الدكتوراة، أو اســـتكمال جزء من الدكتوراة في الخارج، حيث جاءت ثلاث حالات منهم لتبتعث إلى إحدى الدول الأوروبية، وحالتان إحداهما إلى إحدى الدول الآســـيوية، والأخرى إلى إحدى دول أمريكا الشـــمالية، ولم يتســـن لأحد من حالات الدراســـة القيام بالتدريس في الخارج أثناء فترة الابتعاث.

ثالثاً: تحليل البيانات وتفسير النتائج.

1- نوع البيانات ومصادرها:

اعتمدت الدراسة على بيانات كمية وكيفية ثانوية جاهزة من الإحصاءات المختلفة والتقارير، وأخرى أولية من المقياس، والمقابلات على حالات الدراسة من الباحثين داخل المجتمع المصري وخارجه.

وتتحدد **أنواع ومصادر جمع البيانات** من الآتي:

1- **بيانات إحصائية جاهزة** من تقارير وإحصاءات وبيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمجلس الأعلى للجامعات، والإدارة العامة للبعثات.

2- **بيانات وثائقية** تتمثل في بيانات وتقارير ووثائق من بعض الجامعات المصرية ووزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات، ورئاسة مجلس الوزراء.

3- **بيانات اتصالية** من عدد من صفحات التواصل الاجتماعي على موقع Facebook والمعنية بشئون أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين والمُبتعثين إلى الخارج.

4- **بيانات ميدانية** من الحالات المدروسة باستخدام المقياس والمقابلة المتعمقة.

وقد استغرقت فترة جمع البيانات الكمية من خلال المقياس في الفترة من 25 يناير 2018 وحتى غلق المقياس إليكترونيًا في 25 مايو 2018، حيث جاءت آخر استجابة للمقياس في 17 إبريل 2018. كما استغرقت فترة المقابلات من 10 مارس 2018 وحتى 9 مايو 2018.

2- أساليب تحليل البيانات:

اعتُمد في تحليل البيانات الأولية والثانوية على الجمع بين أسلوب التحليل الكمي والكيفي، وترجع أهمية ذلك إلى الوصول لتفسيرات متعمقة حول مشكلة الدراسة مما يساعد في القيام بالمقارنة بين أوضاع الحرية الأكاديمية في المجتمع المصري وفي الخارج وتحديد مدى ارتباطها بفرص الإبداع. حيث بدأت مرحلة مراجعة البيانات إحصائيًا بواسطة استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار 22 (vision 22)، في 9 يونيو 2018، وعُدلت بعض البيانات في الملف الأصلي قبل بدء التحليل الكمي نظرًا لأخطاء فيها من قبل المُشاركين، والتي كانت تتركز في البيانات الأساسية، وحُذفت بعض حالات الدراسة لعدم وقوعها ضمن عينة الدراسة، وبدأ التحليل الكمي للبيانات بعد المراجعة والحذف والتعديل في 15 سبتمبر 2018. أما بالنسبة للبيانات الكيفية فقد بدأت الباحثة بتفريغ البيانات التي حصلت عليها من أداة المقابلة من 5 يونيو 2018 حتى 13 أغسطس 2018، وبعد الانتهاء من تلك المرحلة عملت الباحثة على تحليل البيانات التي حصلت عليها سواء الكمية أو الكيفية معًا في الفصول الميدانية للدراسة، متبعة أسلوب التحليل الرباعي SWOT analysis في

تسليط الضوء على كيفية الاستفادة من تحليل البيانات التي حصلت عليها في استراتيجية مصر 2030م، وذلك من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية، والفرص والتهديدات المتعلقة بالعوامل الخارجية التي تعيق تحقيق أهداف التعليم والبحث العلمي والابتكار في استراتيجية مصر 2030م.

3- تفسير النتائج:

فُسرت النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة، وذلك في الفصول الميدانية من الدراسة، وفُسرت النتائج العامة للدراسة في ضوء أهداف الدراسة ومفهوماتها، وربط نتائج الدراسة بالقضايا النظرية التي اعتمدت عليها والمُستخلصة من الإطار النظري المتمثل في نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة لبيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سن؛ وذلك كله من أجل الحرص على ترابط عناصر وأجزاء الدراسة، والوصول لتفسيرات تُثرى موضوع الدراسة، وتساعد في الوصول إلى توصيات تفيد المجتمع المصري بشكل عام والأكاديمي بشكل خاص.

رابعاً: الصعوبات التى واجهت الباحثة فى إجراء الدراسة:

1- التحديد الدقيق لمفهوم فرص الإبداع وتمييزه عن مفهوم الإبداع نفسه؛ حيث واجهت الباحثة ندرة في المراجع عند مفهوم فرص الإبداع على الرغم من تنوع المراجع المختلفة التي تناولت مفهوم الإبداع، ووجود خلط في المعنى بين مفهوم الإبداع ومفهوم فرص الإبداع.

2- إعادة النظر في اختيار النظريات التي تناسب الدراسة وذلك بعد الرجوع إلى العديد من الأساتذة من المتخصصين في علم الاجتماع وعرض الإطار النظري عليهم واقتراحهم نظريات أخرى أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، مما استدعى إعادة الإطار النظري للدراسة مرة أخرى والذي استغرق وقتًا وجهدًا من الباحثة.

3- تعدد الآراء التي حصلت عليها الباحثة وتنوعها حول كيفية اختيار المشاركين في البحث؛ حيث حاولت الباحثة التوفيق بين كل تلك الآراء بما يتناسب مع هدفها من الدراسة مع استبعاد بعض الآراء لصعوبة تنفيذها.

4- عدم ثقة بعض المشاركين في تطبيق المقياس والاستجابة له خاصة أنه يتعلق بالجامعة، وهو ما استدعى التوصل إليهم بأكثر من طريقة لضمان استجابة عدد ملائم منهم يمكن الباحثة من تطبيق دراستها منها: الاعتماد على بعض الزملاء في التواصل مع زملائهم من المبتعثين وغير المبتعثين، والتأكيد على هدف الدراسة وأهمية تطبيقهم للمقياس، بالإضافة إلى مراسلة مسئولي المجموعات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بشكل شخصي والتعريف بالباحثة وهدف الدراسة والمشرفين عليها وذلك لضمان مصداقية الدراسة وهدفها.

5- الاستجابة الضعيفة من المبتعثين لتطبيق المقياس خاصة لاختلاف توقيت دخولهم للمجموعات الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي، وهو ما اضطر الباحثة إلى نشر المقياس أكثر من مرة في المجموعة الواحدة في أوقات مختلفة من اليوم وفي أيام مختلفة من الأسبوع حتى يتمكن أكبر عدد من المشتركين في المجموعة من رؤية الرابط الخاص بالمقياس وتطبيقه.

6- سوء جودة الإنترنت أثناء قيام الباحثة بعمل مقابلة صوتية مع بعض المشاركين ممن طُبق عليهم دليل المقابلة، مما استدعى استكمال المقابلة الواحدة في أوقات متعددة من اليوم بل وبعض الحالات استدعى استكمال المقابلة معها على مدار أكثر من يوم.

7- اختلاف التوقيت بين جمهورية مصر العربية وبعض الدول التي يتواجد بها بعض المبتعثين ممن طُبق عليهم دليل المقابلة، وهو ما استدعى محاولة التوفيق بين التوقيت المناسب للمشاركين وبين الباحثة.

8- السياق العام للقيام بمقابلة متعمقة مع أحد المشاركين والتحدث معهم في بعض الموضوعات المتعلقة بالمجال الأكاديمي غير ملائم، حيث واجه بعض المشاركين حالة من القلق عند الحديث عن الجامعة، خاصة في المقابلات التي تمت في نادي أعضاء هيئة التدريس حيث كان بعض العاملين في النادي يقوم بمتابعة الحديث مما أربك بعض المشاركين واستدعى التوقف أكثر من مرة حتى يقوم المشارك بالحديث مرة أخرى بشكل أكثر وضوحًا وأكثر جرأة.

9- تخوف بعض المشاركين في المقابلة من التطرق إلى بعض الموضوعات أثناء المقابلة، وقد تغلبت الباحثة على ذلك في التأكيد على إخفاء هوية المشاركين وإخفاء جهة عملهم.

10- الاعتماد على التسجيل الصوتي فقط في المقابلات تسبب في إعادة سماع المقابلة أكثر من مرة لتفريغها؛ حيث كان هناك سوء في جودة صوت بعض الأجزاء من المقابلات بسبب الضوضاء، مما استغرق وقتًا كثيرًا في تفريغ المقابلات ومراجعتها صوتيًا وكتابيًا.

الفصل الثاني

الإطار النظري لدراسة العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات

تمهيد.

أولاً: نظرية السياق الاجتماعي.

1- البناء التحتي للنظرية.

2- المفهومات.

3- القضايا النظرية.

ثانياً: نظرية الممارسة عند بيير بورديو.

1- البناء التحتي للنظرية.

2- المفهومات.

3- القضايا النظرية.

ثالثاً: نظرية الحرية عند أمارتيا سن.

1- البناء التحتي للنظرية.

2- المفهومات.

3- القضايا النظرية.

رابعًا: استخلاصات وصياغة الإطار النظري للدراسة.

1- المسلمات.

2- المفهومات.

3- القضايا النظرية.

خامسًا: تصنيف الدراسات السابقة وفقاً للقضايا النظرية المُستخلصة.

تمهيد:

يتجه منظرو علم الاجتماع المعاصرون إلى التأكيد على العلاقة بين البنية والفعل أو البناء الاجتماعي وممارسات الفاعلين في المجتمع، دون التركيز على أحد منهم دون غيره، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل أصبح كثير منهم يؤكد على أهمية الأخذ في الاعتبار المستوى الكلي في تحليل الظاهرة (Macro) والمستوى الأصغر في التحليل (Micro)، أي الاهتمام بالسياق الاجتماعي الأكبر الذي يحيط بالظاهرة سواء كان على المستوى العالمي أو على مستوى المجتمع ككل أو التنظيم الاجتماعي ككل، مع الأخذ في الاعتبار ممارسات الأفراد أنفسهم، والسياق المحلي المُحيط بهم، وهو ما أكدت علية نظرية السياق الاجتماعي على سبيل المثال، ونظرية الممارسة عند بيير بورديو، ونظرية الحرية عند أمارتيا سن، فلم تعد النظريات كما يقال عنها ماكروسوسيولوجية بل أصبحت تأخذ في اعتبارها السياق الكلي والمحلي في التحليل والتفسير.

ولأن للحرية الأكاديمية أبعادًا تتعلق بالسياق الاجتماعي المحيط بالتنظيمات الأكاديمية ككل، وبسياق الجامعات كتنظيم كمستوى أصغر، وبأوضاع الأفراد (الباحثين) العاملين فيها، وبافتراض وجود علاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين، وبتأثير اختلاف السياق المُحيط بهم في المجتمع المصري أو في الخارج، اعتمدت الباحثة في دراستها للموضوع، على إطار نظري، يستفيد من: نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة عند بيير بورديو، ونظرية الحرية عند أمارتيا سن، وذلك لتوجيه البحث الميداني، ولتفسير النتائج التي سوف تتوصل إليها عند الانتهاء من الدراسة.

ويرجع مبرر اختيار نظرية السياق الاجتماعي إلى أنها تركز على أهمية السياق الذي يحوي العمليات التي تقوم بها التنظيمات المختلفة في المجتمع، والذي قد يُعد مُكبل أو مُيسر لعمل التنظيمات، وهي ما يُضفي بُعدًا ذا أهمية لموضوع الدراسة؛ حيث إمكانية الاعتماد عليها في تحليل وتفسير ما تتوصل له الدراسة من نتائج، فالاعتماد على تلك النظرية يفرض على الباحثة تشخيص الواقع من خلال تحديد البِنى المجتمعية على مستوى النسق الأكبر للمجتمع المصري، والذي يرتبط بمدى إتاحة فرص الإبداع ووضع الحرية الأكاديمية المتاحة للأفراد، ومدى تداعيات اختلاف السياق في المجتمعات الأخرى للمبتعثين المصريين في الخارج عن السياق المصري، ومعرفة اتجاهات ونسق قيم الأفراد من عينة الدراسة، والوقوف على مدى اتساق أو اختلال العلاقة بين قيم النسق الأكبر الذي يشكله المجتمع ككل وأنساقه الفرعية (الجامعة) والنسق القيمي للأفراد (أي

المستوى الماكرو والميزو والميكرو)؛ حيث قد تتأثر العلاقة بين متغيري الدراسة بفعل النسق الأكبر للمجتمع المصري وليس الجامعة كنسق فرعي يندرج تحته ويتأثر به، مع الوضع في الاعتبار أثناء التحليل والتفسير في ضوء النظرية التركيز على الفترة الزمنية للدراسة، والفترات الزمنية التي تُحلل في ضوئها أوضاع الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع المُتاحة للباحثين عبر مسيرتهم العلمية.

أما الاعتماد على نظرية الممارسة عند بيير بورديو فيرجع المبرر في ذلك إلى أخذه في الاعتبار العلاقة بين المجالات/ الأنساق التي يتكون منها المجتمع ككل، أي أنه يأخذ في الاعتبار أيضًا السياق الاجتماعي الذي يحيط بالظاهرة المدروسة، كما يؤكد على البُعد الفردي في تشكيل الأفراد من خلال التنشئة الاجتماعية، والتنظيمات التعليمية المختلفة، والتي تنعكس على ممارساتهم الاجتماعية، وتركيزه على تحليل بنية التنظيمات الأكاديمية، والعلاقات بينها وبين أنساق السلطة السياسية والاقتصادية، وتناوله فكرة استقلالية المجال العلمي، وهي كلها أبعاد تهتم بها الدراسة الحالية.

أما عن مبرر اختيار نظرية الحرية عند سن فترجع إلى تأكيده على أهمية تكامل السياسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية من أجل تحقيق التنمية، وتكامل الحريات المختلفة- السياسية والاجتماعية والاقتصادية- من أجل ضمان امتلاك الفرد لقدرات تمكنه من تحقيق أهدافه المنشودة. واستخدم سن مفهوم الفرصة في تعريفه للحرية، واعتبارها جانبًا أو جزءًا من الحرية، وهذا ما اهتم بدراسته حيث دراسة فرص الإبداع دون الاهتمام بعملية الإبداع نفسها أو المخرجات الإبداعية في حد ذاتها- والذي يعد موضوعًا ذا أهمية يتطلب تحليل المنتجات العلمية كما قام بيير بورديو في دراساته حول التعليم- وهو البُعد المهم في المجتمع المصري إذا كنا بصدد الوصول إلى مرحلة الإبداع العلمي وتحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة.

وقد اعتمدت الباحثة في هذا الفصل على مجموعة من المراجع والمصادر، تمثلت في المؤلفات الأصلية الإنجليزية والمترجمة لمنظري نظرية السياق الاجتماعي ولبيير بورديو وأمارتيا سن، ومجموعة من المقالات عن تلك النظريات من قواعد البيانات العالمية. وقد عرضت الباحثة تلك النظريات على هذا الترتيب وذلك لأن نظرية السياق الاجتماعي تُفسر جوانب موضوع الدراسة على المستوى الكبير- الماكرو Macro- (المجتمع ككل)، أما نظرية بورديو فتفسر على المستوى الأوسط- الميزو Meso- (الجامعات)، ونظرية سن على مستوى الأصغر- الميكرو Micro- (الأفراد).

وعلى ذلك يعرض الفصل تلك النظريات في ضوء الأوضاع المجتمعية التي كانت سائدة وقت ظهورها، ثم المسلمات التي تستند إليها، يليها المفاهيم النظرية، ثم بعض القضايا النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي ساعدت الباحثة في توجيه البحث الميداني، وتفسير ما توصلت إليه من نتائج، وينتهي الفصل باستخلاصات وصياغة للإطار النظري للدراسة الحالية، وأخيرًا تصنيفًا للدراسات السابقة التي سوف تعتمد الباحثة فيه على مجموعة من القضايا النظرية المستخلصة كمعيار للتصنيف.

أولاً: نظرية السياق الاجتماعي *Social Context Theory*:

1- البناء التحتي للنظرية:

أ- الأوضاع المجتمعية:

أ/1- انحسار الانخراط المجتمعي في التنمية المحلية *Community Development* في أستراليا:

تعود بداية ظهور نظرية السياق الاجتماعي إلى كل من ليون إيرل Leone Earle وتوني إيرل Tony Earle، اللذين أكدا على أن نظرية السياق الاجتماعي تختص بدراسة التغيرات الاجتماعية على مر الزمن، وتقوم على التركيز على تحليل وتفسير التفاعل بين القوى الاجتماعية التي تؤثر في السلوك الفردي والأفعال الجماعية التي تغير المجتمع (Yin& Mariwah, 2013, p.7)؛ حيث تُقدم نظرية السياق الاجتماعي كأداة تحليلية لدراسة التغيرات الاجتماعية، والاحتياجات المرتبطة بالأفراد في المجتمعات على مر الزمن (Earle& Earle, 1999, p.1). وقد استخدمت تلك النظرية من قبل هؤلاء العلماء في البداية كأداة تحليلية لدراسة التنمية المحلية وأهمية إشراك كبار السن في تلك العملية بعد تقاعدهم.

فقد ساد في أستراليا نظام اجتماعي يُهمش عددًا كبيرًا من الناس دون السماح لهم بالمشاركة المجتمعية، ويعزز التبعية والعزلة، ويقدم مساعدات تعويضية- فقط- قصيرة المدى للمتضررين دون السعي بجدية لإيجاد بدائل جديدة ومنتجة لدمجهم (Earle& Earle, 1999, p.2) مما كان له بالغ الأثر في معدلات النمو في أستراليا، وهو ما دفع منظري تلك النظرية إلى استخدامها كأداة تحليلية للسياق الاجتماعي، وتفسير هذا الوضع؛ حيث يمكن أن تُستخدم النظرية كأداة تحليلية للتعرف على القضايا الاجتماعية، والحاجات المجتمعية، وفهمها، ووضع تنبؤات بشأنها؛ وبصياغة أكثر تحديدًا، يمكن تطبيقها على القضايا الاجتماعية التي تؤثر على فرص حياة life chances الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى الاهتمامات الاجتماعية التي يكون لها تداعيات على تحديات نمط الحياة الحاضرة، والمستقبلية (Earle& Earle, 1999, p.4). وفي الوقت الذي يمكن أن يتحدد نطاق تطبيق نظرية السياق الاجتماعي في مجالات علم النفس الاجتماعي، وعلم

النفس، وعلم الاجتماع، يمكن أيضًا أن تُستخدم من قبل مُمارسي مهن الخدمات الإنسانية المتمثلة في مجالات: التنمية المجتمعية، والسياسة الاجتماعية، والعمل المجتمعي، والعمل الاجتماعي، والخدمات المجتمعية، والتخطيط المالي، والعلاقات العامة، والتعليم، والصحة. كما يمكن تحديد بداية القيام بالتحليل من أي نقطة في السياق الاجتماعي، حيث يمكن البدء من البنى المجتمعية، أو العمليات الصغرى أو أنماط السلوك الاجتماعي، وهي البداية التي تتأثر نوعًا ما بالتخصص؛ حيث يبدأ متخصصو علم الاجتماع بالبُنى الكلية structure Macro، أما نقطة البداية لدى علماء النفس تكون العمليات الصغرى micro process، وبالنسبة للسياسيين وممتهني الوظائف المجتمعية يكون تركيزهم على أنماط السلوك الاجتماعي السائدة في المجتمع (Earle& .(Earle, 1999, p.4

أ/2- ارتفاع متوسط العمر المتوقع وعدم مراعاة احتياجات كبار السن بعد التقاعد في التنمية المحلية:

كان كبار السن في أستراليا مُستبعدون ومهمشون عن المشاركة في المجتمع خاصة الذين تقاعدوا مبكرًا، وعاشوا عمرًا أطول نسبيًا بعد التقاعد؛ حيث لم يكن هناك اهتمام بحاجاتهم، وأُهملت مشاركتهم في عملية التنمية في القرن العشرين؛ حيث يمكن القول بأنه حتى الخمسينيات من القرن الماضي لم تكن تلك قضية مهمة في التنمية؛ فقد كان يتقاعد الرجال عادة في سن 65 عام، في الوقت الذي كان متوسط العمر المتوقع 67، وبالتالي لم يكن هناك اهتمام بالمشاركة المجتمعية لكبار السن من أجل هذين العامين المتبقيين، أما النساء فكن يتقاعدن في سن 60 عام، وكان متوسط أعمارهن أكبر من الرجال بأربعة سنوات، ولكن في حالة النساء كان السبب في إهمال مشاركتهن في فترة ما بين سن تقاعدهن ومتوسط عمرهن المتوقع هو ارتباطهن بالمنزل وأدوارهن فيه، ولذلك لم يُنظر إلى تنوع اختياراتهن على أنها مسألة تحدٍ للتنمية المحلية .(Earle& Earle, 1999, p.4)

ب- المؤثرات الفكرية:

ب/1- سيادة العقلانية الاقتصادية في التسعينيات في أستراليا:

سادت العقلانية الاقتصادية في أستراليا في فترة التسعينيات وحتى بداية الألفية، وهي الفترة التي شهدت النظر إلى العمال على أنهم يمثلون عمالة زائدة عن أهداف الكفاءة الإدارية التي استُهدف تحقيقها ووضعت بشكل واضح لكل قطاع، حيث صُنفوا إلى زائد وغير ضروري أو يحتاج إلى التخفيض أو الاقتصاد. وقد أصبح عدد الذين فُصلوا عن العمل ذا دلالة، حيث كان التحول اللاحق الذي قاموا به نحو سبل المشاركة المجتمعية المنتجة قضية تنمية محلية (Earle& Earle, 1999, p.2).

ب/2- عجز النماذج والنظريات الاجتماعية والنفسية المُفسرة للتغير الاجتماعي والمجتمعي عن تفسير الأوضاع الاجتماعية المعاصرة:

قدمت عديد من النماذج والنظريات الاجتماعية والنفسية في القرن العشرين عدة مداخل مفيدة من أجل فهم التغير الاجتماعي والمجتمعي. ولكن لم تعد تلك النظريات ملائمة للواقع في الوقت الحالي؛ حيث ظهرت الحاجة إلى نظرية تتسم بالديمومة، تضع في اعتبارها المستوى الكلي للقوى الاجتماعية social forces Macro التي تؤثر على الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى المستوى الأصغر المرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية للأفراد Micro socialisation processes، والتي تؤثر على التفكير الفردي والجمعي معًا، وأنماط السلوك الاجتماعي Social behaviour patterns اللاحقة لذلك، بالإضافة إلى ذلك برزت أهمية الوضع في الاعتبار مكون حيوي ومهم في تلك العملية ألا وهو الزمن Time الذي تحدث فيه تلك التغيرات والتفاعلات الاجتماعية (Earle& Earle, 1999, p.2).

ج- المسلمات:

ج/1- تسمح المجتمعات بوجود القوى التي تعزز، وتتحكم، وتمجد العمل، وفي الوقت نفسه تتآمر بشكل تنظيمي لفصل disengagement العديد من الأفراد عن تلك القوى (Earle& Earle, 1999, p.1,2).

ج/2- للتأثيرات الاجتماعية، والتنظيمية، والتاريخية، والسياسية، والثقافية أهمية وتأثير جوهري على السلوك الفردي للأفراد، وعلى معتقداتهم؛ ويرجع ذلك إلى النظرة الأحادية للمؤسسات المختلفة للفرد باعتباره هدف أو مُتلقي- فقط- للقوى الخارجية غير المتغيرة (Burke, N. J.& others, 2009, p.2).

ج/3- عند تحديد السياق لا يمكن اعتبار أن هناك سياقًا مناسبًا بشكل شامل، وأن جميع أنواع السياق الأخرى غير مناسبة (لايير، 2015، ص200).

2- المفهومات:

أ- السياق الاجتماعي *Social Context*:

يُعد مفهوم السياق من أكثر المفاهيم ضرورة وأهمية للتفكير السوسيولوجي، وفي الوقت نفسه الأكثر عُرضة للإهمال على الرغم من عدم خلو أي عمل بحثي من استخدام هذا المفهوم سواء بشكل مُعلن أو مُضمر (لايير، 2015، ص197).

ويُعرف السياق الاجتماعي بأنه القوى السوسيوثقافية التي تُشكل خبرات الأفراد اليومية، وتؤثر بشكل مباشر، وغير مباشر على سلوكهم. وهذه القوى تتمثل في البِنى، والعمليات القانونية، والسياسية، والتاريخية، (الاستعمار، الهجرة)، والتنظيمات والمؤسسات المختلفة (مدارس، عيادات طبية، مجتمع محلي)، المسارات الشخصية والفردية (الأسرة، العلاقات الشخصية). وهي مشتركة في تشكلها بعضها لبعض-co constituitive؛ بمعنى أنها تعتمد على بعضها البعض في تشكلها فيما بينها، وتؤثر دائمًا على الأفراد بطرق لا يكونون على وعي بها (Burke, N. J.& others, 2009, p.2).

والسياق ليس واقعًا خارجيًا بالنسبة إلى العنصر/ الموضوع الذي نسعى إلى فهمه، وإنما يحتوي ويتضمن ويشمل الموضوع نفسه، فهو يشير إلى المجموع أو الكل الذي ينتمي إليه العنصر/ الموضوع؛ فليس هناك حقيقة واقعية معزولة (حدث، خطاب، فعل) من جهة، وسياق من جهة أخرى بوصفهما جوهرين منفصلين، بل إنهما مترابطان معًا (لايير، 2015، ص198).

ومن ثم تظهر أهمية المفهوم في أنه لكي نفهم فعلًا من الأفعال يجب استيعاب خصائصه الأصيلة، ووضع الفعل نفسه في النطاق الأوسع الذي يحتويه، والذي يُشكل عنصرًا من العناصر المكونة له، وبذلك يمكن التوصل لتفسير صحيح لما يمكن ملاحظته، وإرجاع الفعل إلى المجموعات الأشمل التي تندرج فيها أفعال الأفراد في الواقع الاجتماعي الذي يُدرس، بدلًا من قيام الباحث بفهم الفعل وإرجاعه- بدون وعي- إلى سياقه الخاص سواء القومي أو التاريخي أو العلمي أو الشخصي (لايير، 2015، ص197، 198).

ب- البيئة الاجتماعية *Social Environment*:

تُعد البيئة الاجتماعية أحد الأبعاد الأساسية في نظرية السياق الاجتماعي، وهي تتكون من (شكل 4):

ب/1- الأبنية المجتمعية *Societal Structures*:

ترتبط الأبنية المجتمعية بالعوامل، والتنظيمات التي تشكل السلوك (Yin& Mariwah, 2013, p.7) حيث تمثل الأبنية المجتمعية القوى الاجتماعية على مستوى الماكرو، والتي تشكل الطرق التي يسلكها الأفراد في علاقات وأنشطة حياتهم اليومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي عوامل خارجية عن الأفراد، وتتضمن عدة عناصر factors هي: التكنولوجيا، والطبقة الاجتماعية، والديموجرافيا، والتحضر/ التمدن، ووسائل الاتصال الجماهيري، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تعمل على نمذجة السلوك الاجتماعي للأفراد فيما بينهم داخل المجتمع مثل: الأسرة، التعليم، الدين، وقت الفراغ، الصحة، العمل، الحكومة (Earle& Earle, 1999, p.3).

ب/2- العمليات الاجتماعية *Social Processes*:

يُقصد بالعمليات الاجتماعية القوى الداخلية (التصورات، الاتجاهات، القيم) التي تُعد أساسية لعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع؛ ويمكن اعتبارها مُدعمات مجتمعية societal supporters توفر قدرًا من اتساق، وتوحيد آراء الناس، وتيسر- أو قد تعيق في بعض الحالات- الربط بين الأبنية الاجتماعية السائدة، ونماذج السلوك الاجتماعي المقبولة، والمشتركة (Earle& Earle, 1999, p.3).

وتوضح العمليات الاجتماعية كيفية تفاعل الأفراد مع الأبنية الاجتماعية؛ حيث تتشكل عمليات التفاعل الذي يقوم بها الفرد مع الأبنية الاجتماعية في سن مبكرة من خلال أبنية اجتماعية أخرى خاصة التعليم والدين، ولكنها تتبع العلاقات الأسرية، حيث يعبر فشل السلوك الفردي تجاه سلوك يفترض أن يقوم به وينشده المجتمع عن فشل في تلك الأبنية من الأساس في تشكيل هذا السلوك منذ الطفولة (Yin& Mariwah, 2013, p. 7).

ب/3- الوقائع الاجتماعية *Social Realities*:

يُقصد بالوقائع/ الحقائق الاجتماعية الأفكار أو أنماط السلوك التي يعترف بها كل الأفراد داخل المجتمع حتى وإن لم يمارسوها أو يقبلوها دائمًا لأسباب ثقافية سائدة تمنعهم من ممارستها رغم صحتها، ولكنها قد تؤدي لهدم أفكار أخرى أو أنماط سلوكية أو قيم معتادة ترتبط بأحد البِنى الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد مثل: الاتجاه الإيجابي حول النوع الاجتماعي، وفي الوقت نفسه عدم القدرة على القيام بسلوك ما قد يتنافى مع التفرقة بين الجنسين على أساس النوع، والذي يمثل قيمة سائدة داخل الأسرة (Yin& Mariwah, 2013, p. 7). وبالتالي تمثل الأنماط السلوكية الاجتماعية المشتركة السائدة الحقائق الاجتماعية التي يعتبرها الأفراد بشكل جمعي بمثابة نماذج إرشادية لأفكارهم وأفعالهم، وهو يتضمن الوضع في الاعتبار السلوك الشعبي folkways، والأعراف، والقوانين السائدة داخل المجتمع (Earle& Earle, 1999, p.3).

شكل (4) مكونات وخصائص البيئة الاجتماعية

المصدر: من تصميم الباحثة

3- القضايا النظرية:

أ- البيئة الاجتماعية وتشكيل السلوك الفردي والاجتماعي داخل المجتمع:

تُعد البِنى المجتمعية بمكوناتها المختلفة من مُشكِلات السلوك الفردي بما فيه من اتجاهات وقيم، حيث إنها تضع الأنماط المقبولة من السلوك، وتدعمه من خلال مؤسساتها المختلفة (Earle& Earle, 1999, p.3). فاتجاهات الأفراد تتطور، ويُعبر عنها كسلوك في سياق اجتماعي، وهي تعبر عن أفراد آخرين موجودين بالفعل، أو موجودين بشكل غير مرئي من خلال الأعراف الاجتماعية التي تصنف الأفراد وفقًا للجماعات الاجتماعية التي ينتمون أو لا ينتمون إليها (Burke, N. J.& others, 2009, p.5). فعلى سبيل المثال: تؤدي التنشئة الاجتماعية عبر الأسرة، والتعليم على تشكيل السلوك البيئي للأفراد، وتكوين اتجاهاتهم، كما أن الفرد الذي يعيش في أسرة أو مجتمع يكرس العمل المنزلي للأنثى فقط- على سبيل المثال- فإن هذا الشخص ينمو بعقلية تتشكل على هذا النحو؛ وهذا ما يوضح كيفية تأثير الأنماط الاجتماعية للسلوك على الأفراد، وكيفية أن النظام المحلي يخلق ويحافظ على اتجاهات التحيز على أساس النوع الاجتماعي في المجتمع (Yin& Mariwah, 2013, p. 7).

ومع الوضع في الاعتبار العلاقة بين البِنى المجتمعية، والبناء القيمي للأفراد يمكن ملاحظة أن السياسيين المخضرمين يقومون بمراقبة تلك العلاقة عن كثب في حالة دفاعهم عن موقفهم من الإصلاح الاجتماعي، أو في حالة سعيهم للضغط من أجل الحفاظ على الأوضاع القائمة أو الاستقرار، أو ما يمكن أن يوصف برؤيتهم التقدمية أو المحافظة تجاه الأوضاع السائدة (Earle& Earle, 1999, p.3).

وتنظم التأثيرات المعيارية السلوك الفردي في البيئة الاجتماعية من خلال الجزاءات الفردية self-sanctions والاجتماعية بما تشمله من القبول الاجتماعي social approval، والمكافآت، واللوم أو الأساليب الاستهجانية الأخرى (Burke, N. J.& others, 2009, p.5). ويؤدي الاتساق بين الضغوط على المستوى الكلي (الماكرو) macro pressures- البنى الاجتماعية- والضغوط على المستوى الأصغر (الميكرو) micro pressures - الاتجاهات والقيم- التي يتعرض لها الأفراد في وقت ما إلى تشكيل أنماط للسلوك الاجتماعي المشترك، والذي بدوره يؤثر في قوانين ومعايير المجتمع، والتي تُعد حقائق اجتماعية مقبولة بشكل عام في المجتمع (Earle& Earle, 1999, p.3). ففي العمليات الاجتماعية يتعلم الأفراد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين، واتجاهاتهم، والنتائج المترتبة على سلوكهم هذا، ومثل أي سلوك إنساني يتعلمه الفرد من ملاحظة سلوك الآخرين، فيشكل الأفراد الأفكار حول السلوكيات الجديدة التي سوف

يسلكونها، والتي تمثل معلومات يتم استخدامها فيما بعد كدليل إرشادي لسلوكهم في المستقبل. وهذا يؤكد على أهمية السلوك الاجتماعي لفهم السلوك الفردي داخل المجتمع (Yin& Mariwah, 2013, p. 7).

ب- مراعاة البُعد الزمني وتحقيق الحاجات الاجتماعية للأفراد:

في إطار نظرية السياق الاجتماعي يمثل عامل الوقت/ البُعد الزمني عاملًا حاسمًا وضع في الاعتبار في دراسة الظروف الاجتماعية الآنية واللازمة للتغيير الاجتماعي المقصود.

ويقصد بالبُعد الزمني أنها فترة زمنية محددة، مثل: عصر الحرب العالمية الأولى والثانية، التحول الجديد نحو الألفية كمرحلة تنفيذ سياسات مثل: تشريعات الهجرة، وإصلاح رعاية المسنين، وما إلى ذلك من سياسات (Earle& Earle, 1999, p.3). ويُعد عامل البُعد الزمني حاسمًا- ويؤخذ في الاعتبار بشكل بالغ الأهمية- في حالة الرغبة في فحص، وبحث كل من مقدار قوة القوى المجتمعية الموجودة بالفعل في الحفاظ على أنماط السلوك الاجتماعي، ومحاولات، ومساعي الأفراد في إثارة الرأي العام نحو التغيير من أجل تحسين الظروف الاجتماعية، وتلبية حاجات اجتماعية محددة بشكل أفضل (Earle& Earle, 1999, p.3).

وتُعد التباينات بين مكونات البيئة الاجتماعية- بين البنى المجتمعية والعمليات الاجتماعية- بمثابة قوة دافعة نحو التغير الاجتماعي؛ حيث يستفيد مؤيدو التغير من ذلك الوضع من خلال القيام بالتحريض الاجتماعي، وخلق اضطرابات اجتماعية، وهذه الصراعات تصبح فيما بعد حركات تغيير اجتماعي social change movements يحركها الأفراد الذين يرون أن البنى المجتمعية السائدة تتسبب في الإبقاء على صور اللامساواة الاجتماعية، والمخرجات المختلة وظيفيًا dysfunctional outcomes، وبالتالي فشلت في تلبية الحاجات الإنسانية الثابتة والمتغيرة، حيث تجدر الإشارة إلى وجود فترات زمنية يكون فيها السياق الاجتماعي متقبلًا للتغيير، وأخرى يكون فيها التغيير صعبًا (Earle& Earle, 1999, p.3). ولذلك يكون الفاعلون/ الأفراد أنفسهم بحاجة إلى استيعاب السياقات التي يُدرجون فيها أفعالهم، ولذلك فهم يعتمدون دائمًا على السياق المكاني- الزماني الذي يتقاسمه جميع المشاركين في التواصل، وذلك لكي يتفاعلوا مع الآخرين في موقف معين يراعى فيه هذا السياق، واختلاف الأشخاص فيه (كاختلاف الخطاب الموجه من الفرد إلى رئيسه في العمل عن الخطاب الموجه للزملاء أو الأصدقاء وغيرهم) (لايير، 2015، ص199).

ثانياً: نظرية الممارسة عند بيير بورديو:

1- البناء التحتي للنظرية:

أ- الأوضاع المجتمعية:

أ/1- أوضاع اللامساواة في المغرب العربي وفرنسا:

ولد بورديو عام 1930م لأسرة من الطبقة الوسطى- الدنيا في إقليم ريفي ناءٍ جنوب غرب فرنسا، وحصل على فرصة لتعليمه بمدرسة نورمال العليا المخصصة للنخبة الأكاديمية؛ ليحصل على درجة علمية عالية في الفلسفة. وفي عام 1955م استدعي للخدمة العسكرية في الجزائر، حيث قام بالتدريس فيها، وبدأت أعماله البحثية في تلك الفترة كإثنوغرافي (أتكينسون، بول وآخرون، 2009، ص112)، ولقد التزم بورديو بالكشف عن طرق الهيمنة الطبقية الكامنة في المجتمعات الرأسمالية كما تظهر في مجال التربية والتعليم والفن منذ توليه العمل الميداني في الجزائر (ليشته، 2008، ص102)، وقد تسببت معارضته للحرب الاستعمارية الفرنسية في تلك الفترة في عودته إلى باريس (أتكينسون، بول وآخرون، 2009، ص112)، وكان لكل ما سبق تأثير على أفكاره التنظيرية؛ فقد انشغل بورديو بقضية اللامساواة التي عايشها في المغرب العربي، وفي ريف، وحضر فرنسا؛ وانعكس ذلك على مشروعه العلمي في البحث عن كيفية ممارسة الأفراد لحياتهم في ظل تكبيلهم بالشروط البنائية المختلفة، والاستفادة من ذلك الفهم للتأكيد على فكرة الممارسة التوليدية والانعكاسية للتغلب على صور اللامساواة التي تفرضها النخبة السياسية والاقتصادية على الأفراد والجماعات في المجتمع (بدوي، خريف 2009، ص13).

أ/2- أزمة علم الاجتماع في التفسير والتنبؤ بالأوضاع المجتمعية في أوروبا:

ظهرت أزمة علم الاجتماع بسبب عدم قدرته على التفسير، والتنبؤ بما حدث في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقبل بدء الحرب العالمية الثانية؛ حيث لم تستطع النظريات الكلاسيكية- وخاصة البنائية الوظيفية- التنبؤ بما حدث أو حتى تفسيره، مما جعلها إحدى مشكلات فلسفة العلم، وتسببت في ازدياد الشكوك حول العلوم الاجتماعية، ومدى الثقة في اعتبار الدراسات الاجتماعية دراسات علمية من الأساس (بدوي، خريف 2009، ص9)، وهي الأزمة التي كان لها تأثيرها على عديد من علماء الاجتماع ومنهم بورديو.

ب- المؤثرات الفكرية:

ب/1- القراءات الفلسفية والأنثروبولوجية وفلسفة العلم:

كانت للقراءات الأنثروبولوجية، والفلسفية تأثيرها على رؤية بورديو النظرية، إلا أن التأثير الأكبر عليه كان لكارل **ماركس** *Karl Marx*؛ حيث تأثر برؤية ماركس للمجتمع باعتباره مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تقف بمعزل عن شعور الفرد وإرادته (يتيم، ربيع 2011، ص49). كما أن لظهور كتاب الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي غاستون **باشلار** Gaston Bachelard (1884- 1964) المُعنون بـ"الفكر العلمي الجديد" في عام 1934 أثره في فلسفة العلم بشكل واضح، وبتأثر بيير بورديو بباشلار بشكل رئيس؛ فقد قدم باشلار رؤية جديدة لتاريخ العلم، تمحورت حول رفض فكرة التراكم المعرفي في العلم؛ فالتقدم العلمي لم يعد خطيًا وفقًا لتلك الرؤية، وإنما هو عملية دائمة من اكتشاف الخطأ، وتصحيحه، وعليه تتطلب كل ممارسة علمية جديدة انقطاعًا عن نظرية المعرفة السابقة عليها. ولقد تبنى بورديو رؤية باشلار، وعارض الفصل بين الموضوع، والذات، وتقسيم العلوم الاجتماعية، ثم الفصل بين نظرية العلم الاجتماعي، ومنهجه (بدوي، خريف 2009، ص ص9، 10). كما تأثر بورديو بماكس **فيبر** *Max weber*، وفكرته عن أهمية الأنساق الرمزية، والهيمنة في الحياة الاجتماعية، وكذلك مفهوم النظم الاجتماعية، كما تأثر بالاتجاه البنيوي لدى مارسيل **موس** *Marcel Mauss*، وكلود ليفي **ستروس** *Strauss* Claude Lévi الذين أكدا على أهمية الدور الذي تقوم به البنى الاجتماعية ودورها في إعادة إنتاج نفسها (يتيم، ربيع 2011، ص50).

ب/2- سيادة الثنائيات في دراسة الحقيقة الاجتماعية:

انتقد بورديو وجهات النظر الجزئية، والمقسمة حول الحقيقة الاجتماعية الناتجة عن الثنائية الرئيسة للفاعل- المفعول به التي سيطرت على العلوم الاجتماعية منذ بدايتها؛ حيث رأى أنها تؤدي إلى انقسامات، وصراعات بين التخصصات، وتجعل العلوم الاجتماعية كمعسكرات متحاربة، وتستخدم البحث العلمي ليدعم طرفًا ضد آخر (أتكينسون، بول وآخرون، 2009، ص117، 118). فقد عارض النزعة التي سادت علم الاجتماع، والتي تسبب فيها الفيلسوف ديكارت René *Descartes* الذي قدم قسمة ابستيمولوجية ما بين الموضوعية والذاتية، حيث دعمت تلك القسمة انحياز علماء الاجتماع لأحدهما، ومعارضة للاتجاه الآخر، والفصل التام بينهما، ورأى بورديو عن أن ذلك يمثل تعارض لا منطقي بين الفردي، والجمعي؛ فالانحياز نحو الذاتية يؤدي إلى تقديم معرفة عن العالم الاجتماعي تتمركز حول الخبرة الأولية، وتصورات الأفراد، دون الوضع في الاعتبار الجوانب الموضوعية المؤثرة في تلك المعرفة، أما الانحياز نحو الموضوعية فيؤدي إلى تقديم العالم الاجتماعي من خلال التركيز على الشروط الموضوعية، وإهمال الخبرة الفردية الذاتية. وقدم

بورديو محاولة نظرية لتخطي تلك الأزمة يؤكد فيها على وجود علاقة جدلية بين الذاتي والموضـــوعي أو ما أسماه "موضوعية الذاتي"؛ حيث اتجه بورديو في فهمه للحياة الاجتماعية إلى الأخذ في الاعتبار البِنى الثقافية والاجتماعية الموضـوعية، بالإضـافة إلى الممارسـات، والخبرات التي تنشـأ عن الأفراد والجماعات، وهو ما يفسر رفضه تقسيم العلم الاجتماعي إلى سيكولوجيا، وسوسيولوجيا، وسيكولوجيا اجتماعية، والذي يفصل بين الفرد والمجتمع (بدوي، خريف 2009، ص10، 11).

كما عارض بورديو انحياز السـوسـيولوجيين نحو البحوث الإمبريقية الخالصـة أو البحوث النظرية الخالصة؛ فقد ساد في علم الاجتماع مدرستان هما: المدرسة السوسيولوجية الألمانية التي ركزت على الجانب النظري، ومتخففة من الجانب الإمبريقي في البحوث، والمدرسـة السـوسـيولوجية الأمريكية- سـادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- التي ركزت على الجانب الإمبريقي، وأهملت الجانب النظري في البحوث. ولذلك قدم بورديو اتجاهًا يجمع بين النظرية والمنهج في علم الاجتماع ليســهم في تطويره أو تطوير العلم الاجتماعي بشكل عام بعد إلغاء التقسيمات (بدوي، خريف 2009، ص11).

ج- المسلمات:

ج/1- لكل مجال الرأس مال النوعي الخاص به الذي يسعى الأفراد/ الجماعات/ الطبقات إلى امتلاكه، ويكتسبونه من خلال التنشئة الاجتماعية والتعليم، ويستخدمونه بشكل لا إرادي، وهو يولد لدى الأفراد والفئات استعدادات متفاوتة للممارسة (بدوي، خريف 2009، ص12، 13).

ج/2- تفتقر الجماعة العلمية لقيم أو مبادئ العقلانية والنزاهة، ويحكمها طابع رأســمالي في تحقيق النفع المتمثل في السلطة العلمية باعتبارها رأس مال رمزي (دوبوا، 2008، ص 193).

ج/3- يتبنى نظام التعليم ثقافة الطبقة أو الجماعة المســيطرة، ويعمل على ترســيخ أنماط محددة من الاســتعدادات، ولمدة طويلة تمتد منذ بداية التعليم، وحتى الدخول في ســوق العمل؛ مما يؤدي إلى تشــكيل هابيتوس الأفراد وفقًا لاستراتيجيات الجماعة المسيطرة، ويساهم ذلك في إعادة إنتاج ثقافة الجماعة المسئولة عن تأسيس وسياسة هذا النظام بشكل دائم، وبالتالي تُفهم بنية المجال من خلال الكشف عن حالة علاقات القوة بين الفاعلين في المؤســســات التي يضــمها هذا المجال في لحظة تاريخية محددة (بدوي، خريف 2009، ص14).

ج/4- إن الاستقلال الذاتي لمجالات الإنتاج الثقافي يتغير بشكل ملحوظ حسب الفترات المختلفة داخل نفس المجتمع، وحســب المجتمعات المختلفة، وبالتالي تتغير القوة النســبية داخل المجال، والأهمية النســبية للأدوار الموكلة للمثقف (بورديو، 2002، ص241).

ج/5- إن المحتكرين لرأس مال نوعي في مجال ما يميلون إلى استراتيجيات المحافظة على الوضع، لما لهم فيه من مصالح معينة، بينما يميل المجردون من رأس المال إلى إستراتيجيات من شأنها تدمير البنية القائمة والقضاء عليها، أو مقاومة علاقات القوة السائدة داخل المجال (أبو دوح، 2014، ص102).

2- المفهومات:

أ- الهابيتوس/ الاستعداد/ التطبع *Habitus*:

يُعرف الهابيتوس بأنه نسق من الاستعدادات التي ينشأ عليها الفرد ويكتسبها، وتتعلق بأربعة مستويات هي: المعرفي، والخُلقي، والجسدي، والجمالي، وهي استعدادات ذاتية داخلية مستقلة عن المحيط الخارجي للفرد تؤدي إلى قيام الفرد بممارسات تُضفي عليه هوية اجتماعية تُميزه (باسرون وبورديو، 2007، ص387)، حيث يمثل الهابيتوس عند بورديو أنظمة أو قوالب الإدراك والتقدير والفعل، في عملية التنشئة الاجتماعية، وهي أنظمة مستديمة وقابلة للتغيير، وتستخدم لدعم عمل التعليم والاندماج (فيريول، 2011، ص 98)، وهو يعني التعبير بوضوح عن الميول في الفضاء الاجتماعي الذي يقصد به حقل اجتماعي/ مجال تُشكل المواقع فيه نظامًا من العلاقات تقوم على القوة (ليشته، 2008، ص106). وبالتالي فهو بناء ذهني ومعرفي، وهو منتج تاريخي يتشكل خلال التنشئة الاجتماعية والتعليم، ويمكن الأفراد من التعامل مع العالم الاجتماعي (بدوي، خريف 2009، ص13). ولذلك فهو لا يعني الأعمال الروتينية المحددة في الحياة اليومية، وهو ليس مرادفًا للتنشئة الاجتماعية (ليشته، 2008، ص106)، كما أنه يختلف عن مفهوم العادة التي تتضمن التكرارية والميكانيكية، وذات طابع يعيد الإنتاج فقط (بدوي، خريف 2009، ص13).

وعلى ذلك يمكن القول إن الهابيتوس هو نسق من المخططات لإنتاج ممارسات معينة، فهو نوع من قواعد الأفعال يؤدي إلى التمييز بين الطبقة المهيمنة، والطبقة المُهيمن عليها في المجال الاجتماعي (ليشته، 2008، ص106)، ويمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة، والمتغيرة باستمرار، يعمل- غالبًا- بشكل لا إرادي من خلال دمجه للخبرات السابقة كمجموعة من الإدراكات والتقييمات، ويتيح إنجاز مهام متنوعة دائمًا (بدوي، خريف 2009، ص13)، فهو يتضمن مجموعة الخصال المترسخة في داخل عقول البشر وأجسادهم والتي من خلالها يتمكن الأفراد من أن يدركون ويفكرون ويقدرون وينفذون ويحكمون العالم (سكوت، 2009، ص42).

ب- المجال/ الحقل *Champ \ Field*:

يقصد بورديو بالمجال/الحقل الفضاء الذي يحدث فيه عمليات إنتاج، وتوزيع، واستهلاك، واستثمار مختلف أشكال الموارد الرمزية والمادية (بدوي، خريف 2009، ص15). فالعالم الاجتماعي عند بورديو يتجزأ إلى عدد كبير من العوالم الصغرى أو ما يطلق عليه الحقول- الحقل الأدبي، الحقل العلمي، الحقل القانوني، الحقل الديني، الحقل الصحفي وغيرها- ويمتلك كل حقل موضوعات ومصالح خاصة، وهي أقسام مستقلة نسبيًا في وضع قواعدها الخاصة، وبعيدة عن التبعية للحقول الاجتماعية الأخرى (شوفالييه وشوفيري، 2013، ص147)، وبالتالي يتكون المجال الاجتماعي من عدد من المجالات الفرعية (الحقول) التي يمثل كل واحد منها واحدًا من مناحي الحياة الاجتماعية؛ فالحقل (عُوَيلم) يحتويه المجال الاجتماعي الكلي (احجيج، 2018م، ص127). ويتكون المجال الواحد من: فاعلين، وشبكة من العلاقات المستقلة عن إرادة هؤلاء الفاعلين، وموارد خاصة به أو ما يطلق عليه برأس مال نوعي خاص بهذا المجال دون غيره من مجالات أخرى، وهيكل من المراكز أو المكانات المتدرجة هرميًا، والتي تعبر عن مستويات القوة داخل هذا المجال، وتحدد مسار الصراع بين الفاعلين الذين يحاولون استثمار الرأس مال النوعي الذي يوجد في الهابيتوس الخاص بهم في مجال ما، وذلك من أجل الحصول على مكانة رفيعة داخل المجال، وزيادة رصيدهم من الرأس مال النوعي داخله (بدوي، خريف 2009، ص14). (شكل (5)).

شكل (5) مكونات المجال/ الحقل لدي بيير بورديو

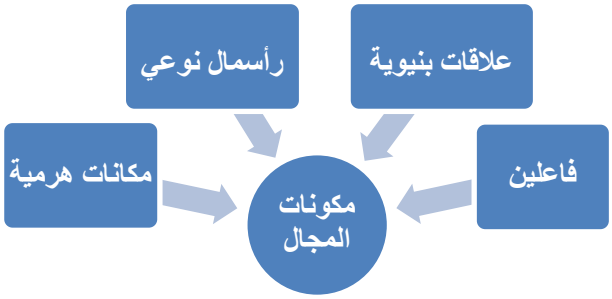

المصدر: من تصميم الباحثة مستمد من قراءة (بدوي، خريف 2009، ص14).

ويمكن تحديد عدد من الخصائص المميزة للمجال وهي (لابير، 2015، ص129، 131):

1- يمثل المجال عالمًا صغيرًا ضمن العالم الكبير المتمثل في الفضاء الاجتماعي- القومي أو الدولي- العام.

2- لكل مجال قواعد للفعل خاصة به، كما أنه يمثل منظومة أو فضاء يتكون من مواقع يشغلها فاعلون مختلفون ينتمون إليه.

3- يمكن فهم ممارسات الفاعلين واستراتيجياتهم بالرجوع إلى مواقعهم فيه، والتي تنقسم إلى: استراتيجيات الحفاظ على حالة علاقة القوة القائمة، والتي ترتبط بالسائدين (ممتلكي القوة)، واستراتيجيات هدم هذه

الحالة التي ترتبط بالمسودين، ومن بينهم الداخلين الجدد فيه، وهي الحالة التي تتخذ شكل صراع بينهما؛ حيث يمثل الحقل/ المجال ساحة صراع تدور فيها منافسات أو مزاحمات بين الفاعلين الذين يشغلون المواقع المختلفة، ويكون محور الصراع هو امتلاك رأس المال النوعي الخاص بالمجال.

4- يوزع رأس المال في داخل المجال بشكل متفاوت؛ ومن ثم فهناك سائدون ومسودون، وهو ما يحدد بنية المجال.

5- يكون لدى الفاعلين المتصارعين مع بعضهم البعض في المجال مصلحة في الحفاظ على وجوده؛ وذلك لضمان بقائه، والتضامن بداخله.

6- لكل مجال هابيتوس أو منظومة استعدادات مختزنة خاصة به، ويكون لمالكي الهابيتوس الخاص به الغلبة داخله.

7- يمتلك المجال استقلالية ذاتية نسبية؛ فالصراعات التي تدور فيه لها منطق خاص، حتى وإن كانت نتيجة الصراعات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الموجودة خارج المجال تضغط بقوة على مسألة علاقات القوة في داخله.

ج- الممارسة *Practice*:

تُعد الممارسة الاجتماعية عند بورديو فعلًا موجهًا من الماضي- فعلًا تاريخيًا- وليست مجرد فعل صادر في الزمن الحاضر- يقوم به فاعل يمتلك قدرة على صنع الاختلاف؛ فهي محصلة خبرات مكتسبة أو موروثة تتضافر معًا لتقييم الواقع المعيش، وتحديد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما، أي لحظة الممارسة. وعلى ذلك يكون الفاعل عند بورديو شخصًا يمتلك خبرات متراكمة- رأس مال نوعي- يكتسبه خلال عملية التنشئة والتعليم، يولد لديه مجموعة من الاستعدادات تمكنه من ممارسة الأفعال المختلفة في إطار بنية محددة، وبشكل تلقائي ولا إرادي في معظم الأحيان (بدوي، خريف 2009، ص12). (شكل (6)).

شكل (6) عناصر مفهوم الممارسة عند بيير بورديو

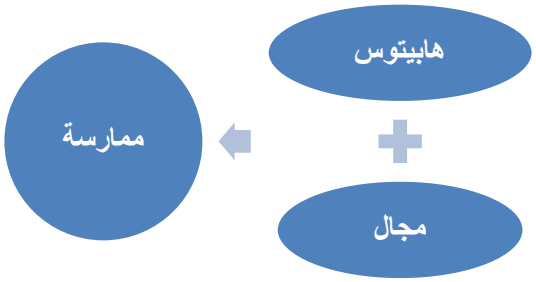

المصدر: من تصميم الباحثة

وهناك نوع أخر من الممارسة لدى بورديو؛ حيث لا يتوقف هذا المفهوم على مجرد الممارسة الفردية التي تعبر عن علاقة الفرد بالبناء؛ فهناك ممارســـات جماعية قائمة في المجتمع، وتحدث في إطار علاقات القوة، وصــور الصــراع، والعنف الرمزي داخل المجالات، ويكون مجموعة هذه الصــور الحيازة/ الإزاحة بشكل جزئي أو كلي (بدوي، خريف 2009، ص12).

د- رأس المال النوعي *Specific Capital*:

هو كل رأس مال له فاعليته في مجال معين (أبو دوح، 2014، ص 102)؛ فإذا كان الرأس مال يتخذ معنى اقتصــاديًا- بمعنى امتلاك ثروات مادية أو مالية- يُطلق عليه رأس مال اقتصــادي، ليكون عنصــرًا مهمًا للتكوين الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية حيث يُضـفي على الأغنياء قوة مقابل الفقراء (شـوفالييه وشـوفيري، 2013، ص162). **ويحدد بورديو عدة أشكال من الرأس مال منها:**

د/1- رأس المال الأكاديمي/ العلمي *Academic Capital*:

يقصد برأس المال الأكاديمي حصول الفرد على الهيمنة داخل المجال العلمي من خلال حصوله على منصـب يُمكنه من الهيمنة على المناصـب الأخرى، والأفراد الحاصـلين عليها، مثل: مجلس الممتحنين، اللجنة الاستشـارية للجامعات. وهذه القوة في الجامعة تضـمن لمالكيها سـلطة قانونية، وترتبط بشـكل كبير بالمنصـب الهيراركي- الهرمي- بعيدًا عن أي سمات استثنائية أخرى ترتبط بالشخص نفسه أو بعمله، والتي تُفرض ليس فقط على جمهور الطلبة المستجدين بل على طلاب الدكتوراة الذين يمثلون محاضـرين مسـاعدين assistant lecturers داخل المجال الأكاديمي والذين يظلون لفترة طويلة تابعين لهم (Bourdieu, 1988, P.84).

ويحدد بورديو نوعين من الرأس مال العلمي، يحدث بينهما الصــراع الدائم داخل المجال العلمي هما: رأس مال علمي صـاف، ورأس مال علمي مؤسساتي؛ فيُكتسب الرأس مال العلمي الصـافي بشكل أسـاسي من خلال المسـاهمات المعترف بها في تقدم العلم والاختراعات أو الاكتشـافات، أما الرأس مال العلمي المؤسـسـي فيكتسب من خلال الاسترتيجيات السياسية، وأصـحابه ليسوا بالضـرورة الأفضـل من زاوية المعايير العلمية (بدوي، خريف 2009، ص19).

د/2- رأس المال الاجتماعي *Social Capital*:

هو مجموع الاتصــالات، والعلاقات، والمعارف، والصــداقات التي تعطي للفرد "سـماكة" اجتماعية كبيرة، تتحدد من خلالها أهمية فعل، ورد فعل الفرد الذي يمتلكها، حيث يعبر عن رأس المال الاجتماعي بكونه مجموع الموارد الحالية أو الكامنة التي يمتلكها الفرد من خلال حيازته لشبكة دائمة من علاقات مُمأسسة

تعود بالنفع على الفرد، حيث تمثل شبكة علاقات الفرد نتاجًا لاستراتيجيات استثمار اجتماعي يقوم به الفرد عن وعي أو بدون وعي ؛ بهدف أن يخلق، ويدعم، ويصون، وينشط الروابط التي يمكن أن تجلب له النفع المادي أو الرمزي في وقت ما، مدعمًا ذلك بقيامه بعدد من الإجراءات المؤسسية (حفلات ساهرة، وحفلات استقبال، وتدشينات، وأنشطة رياضية، ورالي، ومنتدى، ومؤتمرات، وندوات وغيرها) تُتيح التواصل والارتباط مع الأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة (شوفالييه وشوفيري، 2013، ص163، 164).

د/3- رأس المال الثقافي *Cultural Capital*:

هو مجموعة من الثروات الرمزية التي يمتلكها الفرد من خلال المعارف التي يكتسبها، والتي توجد على هيئة استعدادات في بنية الفرد؛ بمعنى أن يكون الفرد كُفئًا في أحد مجالات المعرفة، أو يكون مثقفًا، أو يكون لديه إتقان للغة، والبلاغة وغيرها، بالإضافة إلى إنجازات مادية بما يمثل ثروات مادية مثل: لوحات فنية، أو كتب، أو معاجم، أو أدوات، أو آلات وغيرها. ويتميز رأس المال الثقافي بعدة خصائص: حيث لا يمكن أن يورث أو يكتسبه الفرد دون مجهود منه، كما أنه يتطلب اكتسابه الوقت والوسائل المادية (شوفالييه وشوفيري، 2013، ص162، 163).

3- القضايا النظرية:

أ- إعادة الإنتاج في المجال العلمي وتكبيل الحرية الأكاديمية للباحثين:

كان المحور الرئيس لأفكار بورديو التنظيرية في دراساته المختلفة- ومنها دراسته عن أساتذة وطلاب الجامعات- هو تحديد كيفية إعادة إنتاج النظم الاجتماعية، واستمرار حفاظها على التراتبية (الهيراركية) والهيمنة دون مقاومة فاعلة، ودون معرفة واعية لأفرادها، والتي أرجع السبب فيها إلى أن الموارد، والعمليات، والمؤسسات الثقافية تضع الأفراد، والمجموعات في تراتبيات هيمنة متنافسة، وأن جميع الرموز، والممارسات الثقافية بدءًا من التذوق الفني، وأسلوب الزي، وعادات الأكل إلى الدين، والعلوم، والفلسفة، واللغة تُجسد المصالح، وتعمل على تعزيز التمايزات الاجتماعية (أتكينسون، بول وآخرون، 2009، ص115). كما أكد على وجود طبقة مُهيمنة، تمتلك رأس المال الاقتصادي، والثقافي يُمكّنها من الاستفادة من السلطة الاقتصادية، والاجتماعية، والرمزية، في جميع مؤسسات المجتمع وممارساته، والتي يُعاد إنتاجها من قبل هذه المؤسسات والممارسات نفسها، دون أن تفرض هيمنتها بشكل واضح أو مقصود بهدف الخضوع لإرادتها بشكل مباشر (ليشته، 2008، ص102).

ويرى بورديو أن المجال العلمي- مثل كل المجالات الأخرى- يتضمن السلطة مثل: سلطة النشر أو رفض النشر، ورأس مال يمثل أداة وموضوع التنافسية داخل المجال، وعلاقات قوة تكون مفروضة بشكل أكبر تأثيرًا على الفاعلين الجدد، واستراتيجيات ومصالح وغيرها (بورديو، 2002، ص234، 235)، إلا أنه أيضًا يرتبط بالسلطة، وبرأس المال، وبعلاقات القوى، وبالصراعات من أجل الحفاظ أو تعديل ميزان القوى، في الوقت الذي يكون فيه مستقلًا، ومزودًا بقوانين عمله (بورديو، 1998، ص112، 113)؛ حيث يمتلك كل مجال في الفضاء الاجتماعي مجموعة من العلاقات بما يحيط به من مجالات أخرى، وتكون العلاقة بين المجالات جدلية، فهناك مجالات تربط بين المجالات، وبعضها الآخر دون أن يفقد أي منهما حدوده وهويته، وهناك مجالات تلاشت، وتفككت حدودها، وتحللت هويتها في مجالات أخرى، وهناك مجالات تعلو كافة المجالات الأخرى مثل: المجال السياسي أو ما يعبر عنه بعلاقات السلطة (أبو دوح، 2014، ص101).

وفي هذا الصدد يشير بورديو إلى علاقة الأستاذ بالمُحاضر (المُعيد) في إعادة إنتاج النظام التربوي والحفاظ على الحقل/ المجال العلمي كما هو؛ حيث يُنتج ويُلقي الأستاذ المحاضرات التأسيسية الأصيلة، ويقوم المُعيد بتكرارها، وإيصال رسالة لم يقم هو بإنتاجها بنفسه، وهو ما يعكس ما يمكن أن يطلق عليه بالأيديولوجية الأستاذية التي تتمحور حول الجدارة/ الخبرة للأستاذ، والتي يؤكد عليها النظام التعليمي المؤسسي الذي يسعى دائمًا نحو تحقيق الشروط المؤسسية اللازمة للتناسق، وذلك بإخضاع الفاعلين المسئولين عن عملية الترسيخ تلك إلى إعداد موحد، وتزويدهم بأدوات متسقة لضمان توفير هذا التناسق، كما يوفر ما يحتاجه الفاعلون في النظام التعليمي المؤسسي من كتب وبرامج وتعليمات تربوية ليس فقط لعملية الترسيخ، وإنما لمنع أي محاولات من قبل الأفراد للخروج عن هذا النظام[1] وضمان تنميط العمل التربوي (بورديو، 1994، ص79، 80). وفي حين تأكيد بورديو على أن الأفكار تكون مشروطة جزئيًا بأفكار الأسلاف والأساتذة، فقد أكد على إمكانية ممارسة بعض الحرية المحدودة في تحريك الحقل/ المجال الذي يحيط بالفرد (روبينز، 2012، ص263، 264).

ويبرز بورديو أهمية الاستقلال/ الحرية الأكاديمية لضمان وجود إنتاج علمي ذي طلب اجتماعي عليه فيقول: *"الاستقلال الذاتي النسبي لمجال الإنتاج العلمي، والمصالح النوعية المتولدة فيه هو وحده الذي يمكن أن يسمح، ويشجع ظهور عرض من المنتجات العلمية- أي النقدية غالبًا- يسبق وجوده أي شكل من الطلب"*

[1] سُميت في النص الأصلي بالهرطقات الفردية.

(بورديو، 2002، ص 338، 339). حيث يرى بورديو أن الحرية هي شـــرط مســـبق لكل علم (بورديو، 2002، ص 354).

ويضيف بورديو بُعدًا جديدًا للحرية الأكاديمية حيث يُطالب بالاستقلال الذاتي للباحثين عن الخضوع لإغراءات الطلب الاجتماعي على الإبداع، ولما يُنتجونه في المجال العلمي سواء للباحثين في العلم الاجتماعي أو الفيزيائي أو البيولوجي أو الفن، حيث اعتبر أنها تُمثل شـكلًا من أشـكال السـلطة التي تُقيد إنتاجهم العلمي، وأن تحقيق هذا الاســـتقلال الذاتي يكون أصـــعب- ومن ثم أبطأ- في حالة العلم الاجتماعي (بورديو، 2002، ص310، 311). كما هاجم بورديو دور النشر لتعزيزها للعالمية الزائفة- وهو الهجوم الذي يتصل بنقده لدور وسائل الإعلام في تقويض استقلالية الحقل الفكري المؤسس في الجامعات- حيث انتقد ممارسات دور النشر المختلفة المرتبطة بتســـويق الكتب التي توجه البحوث والتعليم الجامعي في اتجاه التجانس، وتُخضـــعها للموضات القادمة من أمريكا (روبينز، 2012، ص258).

ويؤكد بورديو على أنه عندما يصـــبح المجال العلمي في حالة تبعية تكون المنافســـة ناقصـــة، ويقحم الفاعلون قوى غير علمية في الصـراعات العلمية، وبالعكس بقدر ما يكون مستقلًا يكون قريبًا من منافسة نقية وتكون الرقابة علمية، وتستبعد تدخل قوى اجتماعية وضـغوطات اجتماعية أخرى. أما المجال العلمي الأصيل Genuine Scientific فهو المجال الذي يتيح للفاعلين قدرًا أكبر من الاســـتقلالية، والحرية في الممارســـة العلمية، والتحكم في شـروط المنافسـة العلمية داخل المجال لصـالح التقدم العلمي، وبالتالي فإن العالم الأصـيل هو الفاعل الذي يسـعى دائمًا نحو الاسـتقلالية والحرية، الذي يسـعى دائمًا نحو تحقيق مصـلحة المجال العلمي المتخصـــص به (بدوي، خريف 2009، ص19). كما يؤكد بورديو على أهمية توفر الوقت اللازم للتعلم لمن يريد الدخول في المجال العلمي الذي ينتج أفكارًا وأقاويل متحررة من الضغوط (بورديو، 1998، ص259).

ويرى بورديو أن ممارسـة الكفاح ضـد صـعوبات الحياة، وضـد أشـكال القيود المفروضـة على الأفراد في المجتمع تعتمد على نسق الاستعدادات التي يمتلكها الفرد، وهذه الممارسة تتخذ إحدى مسارات ثلاثة يمكن من خلالها فهم طبيعة الممارســـة الاجتماعية للأفراد، والجماعات في لحظة تاريخية محددة، ومن ثم يمكن تعديل مسارها، وهذه المسارات إما أن تكون: التوافق الكامل مع الشروط الموضوعية- المجالات- أو التفريق الجذري بين مصـالح الفاعل ومحددات الموضـوع، أو الموقف السـلبي. ويرى بورديو أن حالة التوافق الكامل تؤدي إلى ممارسـة اجتماعية عادية آلية لا تقدمية، تعبر عن قوة هيمنة الطبقة المسيطرة التي تسـعى دائمًا إلى نزع القدرة التوليدية من هابيتوس الأفراد، والجماعات عن طريق التعليم، بحيث تعجز الذوات الفاعلة عن

إعادة تشـــكيل الشـــروط الموضـــوعية التي تقع تحت تأثيرها، وهي العملية التي تتم من خلال الترويج لفكرة المساواة في التعليم؛ حيث التعامل بشكل متساوٍ مع من هم غير متساوين في الأساس، وبذلك لا ينتبه الأفراد والجماعات لذلك، فيخضـــعون بشـــكل لا إرادي للشـــروط الموضـــوعية التي تمنع توليد الممارســـات الجديدة (بدوي، خريف 2009، ص14). ويرى بورديو أن المجال العلمي يكون أكثر استقلالية كلما كان الصعود فيه على أســاس امتلاك الرأس مال العلمي الصــافي، بينما يكون الاســتقلال أقل إذا كان الصــعود فيه على أســاس امتلاك الرأس مال البيروقراطي أو الاقتصادي أو السياسي (بدوي، خريف 2009، ص19).

ب- التنشئة الاجتماعية والأكاديمية لتشكيل هابيتوس الباحثين وفرص الإبداع في المجال العلمي:

يؤكد بورديو على وجود آليات لتشـكيل نسـق اسـتعدادات الأفراد- ومنهم الباحثون- دون التركيز فقط على الأسرة كأحد المؤسسات الرئيسة في التنشئة الاجتماعية للأفراد، وإنما أيضًا التنظيمات المعنية بالعملية التعليمية التي تستكمل دور الأسرة في تشكيل الهابيتوس الخاص بهم، وهي الاستعدادات التي تُعد أكثر أهمية للباحثين؛ لأنها تشكلهم بشكل يتيح أو يمنع قدرتهم في الحصول على فرص الإبداع في المجال العلمي.

ويصـبح الهابيتوس واضـحًا عندما يظهر إحصـائيًا أن مجموعة من المتغيرات مثل: المهنة، والتعليم، والدخل، والتفضـــيلات الفنية، والذوق في الأطعمة وغيرها تترابط فيما بينها في علاقات (ليشـــته، 2008، ص106). ومن هنا يؤكد بورديو على أهمية تشـــكيل الهابيتوس العلمي للباحثين عند دخولهم إلى ما أســـماه باللعبة الاجتماعية داخل المجال العلمي؛ لأن ذلك يدفع الفرد إلى فعل أو عدم فعل شـــيء داخل أي مجال بما فيهم المجال العلمي، كما أن إدراك ذلك يساعد في تفسير أفعال أو ممارسات الأفراد داخل المجال دون غيره، وهو يشـــير لذلك بقوله *"إن ما يدفع الموظف المدني الكبير للعمل قد يدفع العالم الباحث إلى التوقف... ومعنى هذا أن أي مجال لا يمكنه العمل إلا إذا وجد أفرادًا مستعدين سلفًا من الناحية الاجتماعية للتصـرف كفاعلين مسـئولين للمخاطرة بأموالهم، ووقتهم، وأحيانًا بشـرفهم، وحياتهم من أجل العمل على تحقيق أهدافهم، والحصول على المكاسب التي يقدمها المجال، والتي قد تبدو وهمية إذا نظر إليها من وجهة نظر أخرى، والتي هي كذلك دومًا لأنها ترتكز على تلك العلاقة من التواطؤ الأنطولوجي بين الهابيتوس والمجال، والتي هي أســـاس الدخول إلى اللعبة والالتزام باللعبة"* (بورديو، 2002، ص 348، 349)، حيث يرى بورديو أنه يجب أن تكون جوانب الهابيتوس المعتمد عليها الفرد مناسـبة لمجال الممارسـات ذات الصـلة حتى تصـبح فاعلة (سكوت، 2009، ص46).

ويُحدد بورديو ثلاثة مستويات للهابيتوس، تتفاعل وتتكامل معًا هم: **هابيتوس الفرد**، ثم **هابيتوس الجماعة المحلية** المحيطة بالفرد والمُشكلة من الأسرة، وجماعة الأقارب، وجماعة الجيران والأصدقاء، والتي تنتج نظرًا لتواجد الفرد فيها، وتماثل ظروف كل جماعة منها بفعل التواجد في المكان نفسه؛ مما يؤدي إلى تماثل الممارسات دون قصد، وانصهار الفردي في الجمعي، ولذلك يظل تأثير هابيتوس الجماعة في الفرد مستمرًا إلى نهاية العمر، و**هابيتوس المجال** وهو الذي يرتبط بكل نسق/ مجال في المجتمع على حدة مثل: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الثقافي وغيره من المجالات القائمة في المجتمع، والتي يكون لكل منها هابيتوس خاص بها، يتمثل في مجموعة المهارات، والأساليب الفنية، والمرجعيات، ونظم المعتقدات الواجب توافرها في عضو هذا المجال دون غيره من المجالات. وعليه يُحدد الهابيتوس العلمي للباحثين نمط الإنتاج العلمي لجيل من العلماء، يختلف عن الأجيال السابقة واللاحقة (بدوي، خريف 2009، ص13).

ويرى بورديو أن عملية إعادة إنتاج بنية رأس المال الثقافي تحدث في إطار العلاقة بين إستراتيجيات العائلات، والمنطق الخاص للمؤسسة التعليمية (بورديو، 1998، ص47). فهو يؤكد على أن البيئة العائلية- في حالات محددة- يمكن أن تزود الشخص بقدر ملموس من المعرفة، والفهم، والذوق لم يتعلمهم بشكل رسمي، وإنما حصل إليها بصورة لا شعورية؛ فعلى سبيل المثال: إذا كان الذوق السليم يتطلب في تحديده التفرقة بين أستاذ الجامعة الذي يفضل مقطوعة موسيقية لباخ- Bach- بينما يفضل العمال المكتبيين واليدويين مقطوعة أخرى، فإن صلاحية الذوق السليم ستكون لأستاذ الجامعة خاصة إذا تبين أنه ابن لأستاذ كان لديه مجموعة فنية من التحف، وكانت زوجته من الهواة المتمرسين في عزف الموسيقى، لأن في هذا المثال سيشار إلى الأستاذ بأنه قد حقق قدرًا معينًا في مجال التعليم، بالإضافة إلى أنه قد ورث رأس مال ثقافي (ليشته، 2008، ص106). وهو يرى أنه كلما كان رأس المال الثقافي للعائلات أكثر أهمية، كان وزنه النسبي أكبر من رأس المال الاقتصادي، واستثمرت أكثر في التعليم المدرسي، وفي الوقت نفسه كلما كانت إستراتيجيات إعادة الإنتاج، وبالتحديد الإستراتيجيات الميراثية التي تستهدف النقل المباشر لرأس المال الاقتصادي نسبيًا أقل فاعلية وأقل مردودية. وهذا النموذج يتيح فهم الأهمية المتزايدة التي تعطيها العائلات للتعليم، وخاصة عائلات المثقفين أو المعلمين أو أصحاب المهن الحرة، كما يسمح هذا النموذج فهم وتفسير احتكار المعاهد العليا بالكامل- التي تقود الأوضاع الاجتماعية إلى أعلى- بأطفال الفئات المتميزة خاصة في اليابان، والولايات المتحدة، وفرنسا (بورديو، 1998، ص47، 48).

أما عن المؤسسات التعليمية فهي تحافظ على النظام الموجود مسبقًا، أي بالفجوة التي تفصل بين التلاميذ الحاصلين على كميات غير متكافئة من رأس المال الثقافي، أي أنه يقوم بالحفاظ على الفصل بين

الحائزين على رأس مال ثقافي موروث والمحرومين منه، ولأن الفروق في الاستعدادات وثيقة الارتباط بالفروق الاجتماعية حسب نوع رأس المال الموروث، تتجه المؤسسات التعليمية إلى الاحتفاظ بالفوارق الاجتماعية الموجودة، وتستمر عملية التصنيف تلك مدى الحياة بالاحتفاظ بتمييز فئة عن أخرى طوال حياتهم ووضعهم في فئة مقدسة (بورديو، 1998، ص49، 50). فيكون أستاذ القانون قد حصل على تعليمه فى مدرسة خاصة، ويُفضل سماع باخ، ولديه دخل مرتفع، ويفضل طعامًا بسيطًا يحقق الرشاقة، وهذا الترابط في رأي بورديو هو الذي يكون مجموعة الاستعدادات أو الميول تشكل هابيتوسًا "مهيمنًا"، يكون قد تولد من استعدادات تعود إلى طبقة معينة (ليشته، 2008، ص106، 107).

وفي هذا السياق يربط بورديو بين تشكيل هابيتوس الباحثين بما يتاح لهم من فرص للإبداع، حيث يقول بورديو *"ما نُسميه إبداعًا هو اللقاء بين متصل وراثي متشكِل اجتماعيًا، وموقع معين سبق وأن تشكّل أو يُمكن أن يتشكل من خلال تقسيم عمل الإنتاج الثقافي (وفضلًا عن ذلك، في المرتبة الثانية من خلال تقسيم عمل الهيمنة"* (بورديو، 2012، ص342، 343).

وفي كتابه الإنسان الأكاديمي يشير بورديو إلى أن الشخصيات والمؤسسات المرموقة أكاديميًا لا تتخذ تلك الصفات بما تملكه من البحث والفكر الذي يتصف بالتحدي ويدفع نحو العمل والإنجاز، وإنما يعني أن الحائزين على التكريم الأكاديمي هم الذين يعرفون- بوعي أو بدون وعي- نظام الرعاية العلمية، والأدبية، ويستطيعون الاستفادة من الامتيازات الموروثة أو رأس المال الثقافي الذي يملكونه، وهو الامتياز الأكاديمي الذي يستلزم تقديم إثبات قاطع على الطاعة، والخضوع، والاحترام غير المشروط للمبادئ الأساسية للنظام القائم (ليشته، 2008، ص103).

ج- رأس المال النوعي والممارسات الاجتماعية للباحثين داخل المجال العلمي:

يرى بورديو أن امتلاك رأس المال النوعي بأشكاله لدى الباحثين يكون له تداعياته على ممارساتهم الاجتماعية داخل المجال العلمي، وهي الممارسات التي يمكن أن تتخذ شكل التنافس أو التعاون أو التبادل العلمي، أو تتخذ صورة قيمية يؤمنون بها وتوجه ممارساتهم داخل المجال العلمي كقيمة البحث العلمي في حد ذاته أو التركيز على المردود المادي له، وقيم النزاهة والتجديد في المجال العلمي.

فالعالم الاجتماعي عند بورديو هو مجموعة علاقات موضوعية، توجد بشكل مستقل عن وعي الأفراد وإرادتهم، والمجال كأي واقع يشمل مواقع محددة يشغلها الفاعلون (مؤسسات، فئات، أفراد)، وتخضع البنية

الهيراركية لكل مجال إلى كيفية توزيع رأس المال، والذي عندما يراكمه الفرد أو الجماعة يمكنهم من امتلاك قوة اجتماعية بصورتها المادية أو الاجتماعية، وأي رأس مال يمثل قوة وسلطة، والعلاقات داخل المجال لعبة تنظمها قواعد، وانتظامات، وتجاذبات، وعمليات (تعاون، أو تنافس، أو كفاح، أو صـــراع وغيرها) من أجل التغير أو المحافظة على وضع المجال أو وضع المكانة (أبو دوح، 2014، ص100).

ويمتلك الباحثون نوعًا من الرأس مال يتميز بكونه يمثل نتاجًا للتبادل بين أفراد، هم أنفســـهم في وضعية منافسة على احتكاره. ففي الجماعة العلمية يميل الأفراد إلى ألا يكون لهم من "زبائن" محتملين سوى منافسيهم؛ حيث يرى بورديو أن في المجال العلمي لا يستطيع مُنتج أن ينتظر الاعتراف بقيمة منتجاته، وهو اعتراف لن يُمنح له بدون نقاش أو امتحان منتجون آخرون هم أيضًا يمثلون منافسين له (دوبوا، 2008، ص 190، 191).

ويرى بورديو أن معظم الأفعال الإنسانية أو الممارسات الاجتماعية تنبع من شعور عملي بالأشياء، مُعتمدة على ما يمتلكه الفرد من استعدادات- هابيتوس- وهو ما يعطي العمل صفة استراتيجية لأنه يتحقق في ظل ظروف مضطربة خلال الزمن والمكان، حيث يؤكد على أن الفعل لا يتم احتسابه بوعي على نطاق كبير، ولا يكون محكومًا بقواعد مشددة، بل هو ارتجال مبني بشعور عملي وليس حسابًا معقولًا، وتتم الممارسات في مجالات من الصراع، والتي تتوسط العلاقة بين البناء الاجتماعي، والممارسة الثقافية (أتكينسون، بول وآخرون، 2009، ص116، 117). كما يرى أن هناك في العالم الاجتماعي- كما في الأنساق الرمزية كاللغة وغيرها- بنيات موضـوعية مستقلة عن وعي، ورغبات الفاعلين، وقادرة على توجيه أو تقييد ممارساتهم؛ حيث يوجد توليد اجتماعي لمنظومات الإدراك، والفكر، والفعل التي تؤسس ما يسمى بالهابيتوس من جهة، ومن جهة أخرى للبنيات الاجتماعية أو بما يسمى بالمجالات (بورديو، 2002، ص205).

ويرى بورديو أن الفاعلين لا يختارون ممارساتهم بحرية؛ حيث تضطرهم إليها قيود تدفعهم إلى ذلك بسبب الهابيتوس الخاص بهم؛ حيث إنه يمثل نسق الاستعدادات المسبقة المكتسبة خلال علاقة بمجال معين، يصبح فعالًا ونشطًا حين يصادف شروط فعاليته، أي حين يصادف شروط مطابقة أو مماثلة لتلك التي نتج عنها، حيث يصبح مولدًا لممارسات فورية متكيفة مع الحاضر ومع المستقبل المحدد في الحاضر، ومن هنا حين يصادف الفاعلون فضاءً يحمل فرصًا، فإنهم يستخدمون ما يمتلكونه من استعدادات لاقتناصها، وفي هذه الحالة يترك الفاعلون أنفســهم لطبيعتهم الاجتماعية الخاصـــة، أي ما صـــنعه التاريخ بهم، ليتكيفوا مع ما يواجهونه، ويفعلون ما يجب عليهم فعله، ويحققون المســتقبل المفترض منهم أن يحققوه، ولذلك طالما ظل

الهابيتوس والمجال على وفاق، فإن الهابيتوس يأتي في اللحظة المناسبة بالضبط، ودون حاجة إلى أي حساب، لأن الهابيتوس يولد استجابات متوافقة مع مطالب مجال معين؛ حيث إنه نتاج لتاريخ فردي من خلال الخبرات التي كونها في الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تاريخ جمعي للعائلة والطبقة (بورديو، 2002، ص153-155).

ويشير بورديو إلى أن المجالات الاجتماعية تمثل مجالات قوة، بالإضافة إلى مجالات للصراع إما للتغيير أو للحفاظ على مجالات القوة كما هي، وهي كلها تعتمد على علاقات الفاعلين داخل المجال وعلى ممارساتهم، فالمجال الأكاديمي على سبيل المثال لا يمكن أن يُفَعل إلا من خلال الفاعلين الذين يستثمرون فيه، ويضعون مواردهم فيه، ويعملون على تحقيق أهدافهم، وبذلك يحافظون على بنية المجال أو في حالات أخرى على تغييرها (بورديو، 2002، ص 348). ويشير أيضًا إلى حالة الصراع في الحقل العلمي بين المسيطرين والمسيطر عليهم، أي بين مجموعة من الأفراد غير المتساوين بسبب مواقعهم المختلفة في بنية توزيع الرأس مال العلمي/ الأكاديمي، ويكون المسيطرون مسئولين عن تأمين إعادة إنتاج النظام العلمي القائم، في حين أن المسيطر عليهم- أي الداخلين حديثًا إلى هذا الحقل- يفضلون استراتيجيات التخريب الخاصة بقلب ميزان القوى (دوبوا، 2008، ص 192).

وتعكس رؤية بورديو العلاقة الوثيقة بين الثقافة والقوة، حيث إنه يوسع مفهومه للقوة ليضعها في جوهر العلاقات بين الناس، والفرص المتاحة أمامهم لتكوين علاقات بالعالم وبالأشياء في خارجهم، حيث يرى أن المجال الاقتصادي والاجتماعي لا يمنح فرصًا متساوية للأفراد، كما أن قوتهم نسبية من فرد لآخر، ورصيد الفرد من القوة يتحدد بامتلاكه للثقافة، وفي ضوء علاقته بالفرص التي تتاح له، والتي تكون مغلقة على أفراد بعينهم؛ حيث تتحدد مواقعهم في الحياة الاجتماعية، ويتحدد امتلاكهم السيطرة، والقوة دون تغيير، ودون مقاومة من الأفراد الآخرين (أبو دوح، 2014، ص35، 36). وبالتالي فإن النجاح والإخفاق في النظام التعليمي لا يعتمد على القدرات الذاتية للأفراد، وإنما على رصيد كل فرد من العناصر الثقافية الخاصة بالطبقة المسيطرة، والتي تُغرس في الأفراد مسبقًا من خلال النظام التعليمي، ومن خلال عمليات التنشئة الاجتماعية في أسر لها أسلوب حياة مميز (أبو دوح، 2014، ص38).

أما عن الموجهات القيمية لممارسات الباحثين داخل المجال العلمي يتناول بورديو أحد صور رأس المال التي يمتلكها الأفراد، والتي تظهر تداعياتها بشكل كبير في توجهات الباحثين ألا وهو رأس المال الأكاديمي، حيث يرى أن امتلاكه ينبع من امتلاك السلطة والقوة داخل الجامعة المستمد من تقلد المناصب

داخل الجامعة، بغض النظر عن ما يمتلكه الأكاديمي من إنتاج علمي، مما يجعل الموجه القيمي داخل المجال العلمي ينصب حول النفع الذي يعود على الباحث، وليس الهدف قيمة العلم في حد ذاته.

ويرى بورديو أنه يمكن النظر إلى الجماعة العلمية بوجهتي نظر: إما أنها مؤسسة على معايير اجتماعية وقيم، أو النظر إليها على أنها سوق للسلع يتصارع فيها أفراد أو مجموعة من الأفراد يبحثون عن إعلاء ربحهم الرمزي. فبالنسبة لبورديو فإن الجماعة العلمية هي حقل اجتماعي، يدخل فيه الأفراد في تنافس من أجل الحصول على احتكار السلطة العلمية التي ترتبط بشكل محدد من الرأس مال الاجتماعي، والعالم الذي يقال إنه صاحب اسم أو مكانة أو شهرة يكون له سلطة ذات طبيعة مزدوجة هما: اجتماعية وتقنية، والذي يصعب الفصل بينهما. ويشبه بورديو العالم بأنه كالمستثمر الرأسمالي، حيث إنه يجدد- عن وعي- في الحقل وبواسطة طرق يختارها بنفسه بناءً على تداعياتها المتوقعة من خلال المعلومات التي يملكها حول وضع السوق (دوبوا، 2008، ص ص188- 190). وبالتالي يرى بورديو أن المصلحة والثقافة ليستا متعارضتين إنما مترابطتان معًا؛ حيث لا ينفصل السعي نحو تحقيق المصلحة المادية عن الفهم الثقافي لما قد تكون عليه هذه المصلحة، ولا تخلو الثقافة- حتى في صورتها المجردة والمثالية- من المصلحة الثابتة. وبذلك ركز بورديو على التأكيد على أن الثقافة لا تخلو من محتوى سياسي، بل وأنها تعبر عنه؛ حيث يتبع الأفراد استراتيجيات لتحقيق مصالحهم داخل المجالات التي تشهد صراعًا من أجل امتلاك الموارد القيمة (أتكينسون، بول وآخرون، 2009، ص116).

أما عن النزاهة التي يتمتع بها أفراد الجماعة العلمية فيرى بورديو أنها استراتيجية يتبعها من يوصف بالنزيه في المجال العلمي، وذلك في حالة- فقط- مصلحته، حيث يرى أن سوق السلع العلمية لا يترك أي مجال للأخلاق. ويرى أيضًا أن العالم الذي يتحول من الخضوع لقوانين السوق إلى طاعة المعايير فإن ذلك يرجع إلى رغبته في إحكام سيطرته على منافسيه من خلال إشباع مصلحته، والحصول على الأرباح مع إظهار الاحترام والنزاهة (دوبوا، 2008، ص 191، 192).

ويرى بورديو أن الفرد القادر على التجديد والتشكيل يمتلك نسقًا من الاستعدادات يتشكل بفعل التنشئة والتعليم (بدوي، خريف 2009، ص14). حيث يرى أن النظام التعليمي المؤسسي يخضع للتنميط الروتيني لضمان إعادة الإنتاج الثقافي، وهي العملية التي تظهر بشكل أكبر في التعليم الأدبي عن التعليم العلمي، وذلك بناءً على رغبة الطبقات الحاكمة التي تسعى إلى إعادة إنتاج الثقافة، وإعداد فاعلين قادرين على استخدامها من مدرسين، وأساتذة، ومدراء، وإداريين، وليس علماء أو تقنيين (بورديو، 1994، ص82).

ثالثًا: نظرية الحرية عند أمارتيا سن *Amartya Sen*:

1- البناء التحتي للنظرية:

أ- الأوضاع المجتمعية:

ولد سـن في البنغال، حيث عاش حياة الهند ومشـكلاتها التي تمثلت في: الصـراع الطائفي، والتمييز الاجتماعي بين الجنسين، ورواسب الحقبة الاستعمارية، والحرمان من الحريات، ومن وحدة الهند، وامتلاكها للإمكانات، ومن فهم علمي عقلاني للقضـايا، ولرواسـب التاريخ، ولصـراعات، وتناقضـات العصـر، والتي تمثلت في سياسات قاصرة، وفهم ضيق لمعنى الهوية، والصراعات المزمنة المترتب على هذا الفهم الخاطئ (جلال،2010، في: سن، 2010، التنمية حرية، ص7، 8)؛ وقد أشـار سـن إلى تأثره أثناء مرحلة طفولته بما جرى في الهند من اضـطرابات، وأحداث شـغب بين الهندوس والمسلمين، حيث كانوا يقتلون بعضـهم بعضـاً- وهي الأحداث التي انتهت بتقسيم البلاد إلى الهند وباكستان- وأشار إلى حادثة مقتل رجل مسلم أمامه أثناء هذه الأحداث نتيجة سـعيه لكسـب رزقه في منطقة معادية له، وهو ما أثر في تأكيده على أن افتقاد هذا الرجل لحريته الاقتصادية قد أدى إلى موت لحق به (سن، 2010، التنمية حرية، ص23، 24).

ب- المؤثرات الفكرية:

تأثر أمارتيا سـن بعدد من الفلاسـفة، والمفكرين، والعلماء؛ مما دعم فكرته حول أهمية الحرية. فقد أشار إلى أهمية اتجاه عالم الاجتماع الفرنسي ***كوندورسيه*** Condorcet في تأكيده على أن معدلات الخصوبة سوف تنخفض مع تقدم العقل، حيث رأى أن زيادة الأمن، والتعليم، والحرية في اتخاذ القرارات من شـأنها أن تلجم الزيادة السـكانية، وهو الرأي الذي دعمه سـن في التأكيد على الحرية المعتمدة على العقل، وأهميتها في عملية التنمية (سن، 2010، التنمية حرية، ص 25، 26).

وتأثر سن *بـ**الفلسفة الدينية الهندية*** خاصة المتعلقة بطبيعة حياة البشر، وحدود العالم المادي، كما تأثر *بـ**أرسطو*** خاصة كتابه "أخلاق نيقوماخوس"، الذي ذكر فيه أن: *"الثروة كما هو واضح ليست الخير الذي ننشده؛ ذلك لأنه مجرد أداة نافعة للحصول على شئ آخر"* (سن: 2010، التنمية حرية، ص29، 30)، وهو ما سينعكس صداه في قضاياه النظرية خاصة المتعلقة بالعلاقة بين الدخول والإنجازات.

جـ المسلمات:

ج/1- إن الحرية بشكل عام، وحرية اتخاذ القرار أو طلاقة القدرة البشرية بشكل خاص يمثلان جزأين من القوة المؤثرة التي يمتلكها الفرد (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 389).

ج/2- تعزز الحريات المختلفة بعضها بعضًا؛ حيث تدعم الحريات السياسية- في صورة حرية التعبير والانتخاب- الأمن الاقتصادي، وتُيسر الفرص الاجتماعية- في صورة مرافق التعليم والصحة- المشاركة الاقتصادية، وتساعد التسهيلات الاقتصادية- في صورة فرص للمشاركة في التجارة والإنتاج- في توليد موارد عامة للمرافق الاجتماعية (سن، 2010، التنمية حرية، ص27).

ج/3- يستطيع الأفراد صياغة مصيرهم الخاص بكفاءة، ومساعدة بعضهم بعضًا مع توفر الفرص الاجتماعية الملائمة (سن، 2010، التنمية حرية، ص27).

ج/4- إن افتقاد الحرية الاقتصادية يؤدي إلى افتقاد الحرية الاجتماعية، كما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية يُعزز افتقاد الحرية الاقتصادية (سن، 2010، التنمية حرية، ص24).

ج/5- تتأثر أفكار الأفراد وسلوكهم في المجتمع بطبيعة وعمل العالم حولهم (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 357).

2- المفهومات:

أ- الحرية *Freedom*:

يُعرف سن حرية الفرد بأنها فعل شيء ما دون الاعتماد على الآخرين (بحيث لا يهتم لما يريدون)، حيث تكون بذلك حرية فعلية لا تتوافر إذا كانت مشروطة بمساعدة- أو إذن- من الآخرين، أو تكون معتمدة على ما اتفق من تطابق بين ما يريد الشخص أن يفعله، وبين ما اتفق أن أراده الآخرون الذين في إمكانهم منعه ما يريد. فالحرية عند سن قُدرة، يجب أن تتوافر فيها سمات مميزة لها هي: القدرة، وغياب الاعتماد، وغياب التدخل على الترتيب (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 432- 438). ويرى سن أن فكرة الحرية تراعي أن نكون أحراراً في تحديد ما نريد، وما نقّدر، وما نقرر أن نختار في النهاية (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 339). وقد حدد سن **أنماطًا للحرية** هي (شكل (7)):

*** الحرية الموضوعية:**

وهي حرية المشاركة السياسية أو فرص الحصول على التعليم الأساسي أو على الرعاية الصحية (سن، 2010، التنمية حرية، ص 20).

*** الحرية الأداتية:**

يعرض سن خمسة أنماط مختلفة للحرية الأداتية هي: الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي، وهي حريات ترتبط ببعضها مثلما ترتبط بالغايات المتمثلة في تعزيز الحرية البشرية عامة (سن، 2010، التنمية حرية، ص 26).

الشكل رقم (7) مكونات الحرية الأداتية عند أمارتيا سن

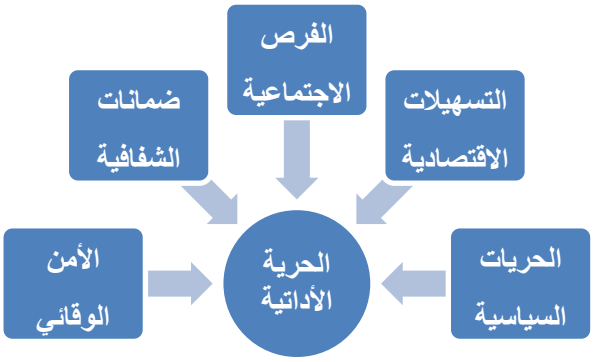

* المصدر: الشكل من تصميم الباحثة وفقاً لكتابات أمارتيا سن حول الحرية الأداتية

حيث يذهب إلى أن هذه الحريات تُسهم في زيادة القدرة العامة للشخص على الحياة بحرية أكثر، كما أنها تكمل بعضها بعضاً؛ فتشير **الحرية السياسية**- بما تشمله من الحقوق المدنية- إلى الفرص المتاحة للناس؛ لكي يحددوا من له الحكم، وعلى أي المبادئ يحكم، كما تتضمن أيضاً إمكانية النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها، والتمتع بحرية التعبير السياسي، وإصدار صحف دون رقابة، وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة، وهكذا، وتشتمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديموقراطية مثل: الفرص للحوار، والاختلاف، والنقد السياسي، وحق الاقتراع، وحق المشاركة في انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، أما **التسهيلات الاقتصادية** فتشير إلى الفرص التي يتمتع بها كل طرف، لاستخدام والانتفاع بموارده الاقتصادية، لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري، وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للمرء على الموارد المملوكة، أو المتاحة له لاستخدامها وفق شروط التبادل التجاري، مثل: الأسعار المناسبة، ونظم تشغيل وإدارة الأسواق. وتشير **الفرص الاجتماعية** إلى الترتيبات التي يتخذها المجتمع بشأن التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها، والتي تؤثر على الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل. وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط من أجل صياغة حياة خاصة- كأن ينعم المرء بحياة صحية، ويتجنب الأمراض التي يمكن الوقاية منها، كما يتجنب الموت المبكر- بل مهمة أيضاً لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، مثل: الأمية التي يمكن أن تكون عائقاً أمام المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تستلزم إنتاجاً وفقاً لمواصفات محددة، وأمام المشاركة السياسية بسبب العجز عن قراءة الصحف أو التواصل مع الآخرين المشاركين في الأنشطة السياسية. أما **ضمانات الشفافية** فتتعلق بالحاجة إلى الصراحة التي يتوقعها الناس، حيث حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح؛ حيث يعمل المجتمع على أساس من الثقة المفترضة مسبقاً، والذي يؤدي انتهاكها إلى الإضرار بالكثيرين، وهذه الضمانات تحول دون الفساد واللامسئولية المالية والتعاملات السرية. أما **الأمن الوقائي** فهو لازم لتوفير شبكة ضمان اجتماعي، لتلافي

التداعيات الناتجة عن الفقر أو الموت في بعض الحالات، حيث يرى ســـن عدم جدوى الاهتمام بالإجادة في تشـــغيل منظومة اقتصـــادية فقط؛ حيث قد يتعرض بعض الأفراد لخطر الحرمان نتيجة حدوث تغيرات مادية تضـر حياتهم، ولذلك يتضـمن الأمن الوقائي ترتيبات مؤسـسـية ثابتة مثل: إعانات البطالة، وإضـافات قانونية لدخول المعوزين، بالإضـــافة إلى مســـاعدة الإغاثة في حالة المجاعات أو توفير عمالة عامة للطوارئ بهدف إيجاد دخل للمُعدمين (سن، 2010، التنمية حرية، ص ص 60- 63).

ويؤكد سن على أن أهمية الحرية تتركز في أن مزيداً منها يوفر فرصة أكبر لتحقيق أهداف الفرد التي تمثل قيمة له، وهي تدعم قدرة الفرد على أن يحيا كما يريد بصـــرف النظر عن العملية التي يتحقق بها ذلك، كما أن لعملية الاختيار نفســـها أهمية للفرد؛ فقد يود الفرد- مثلًا- أن يتيقن من أنه غير مُعرض لأن يوضـــع رغمًا عنه في حالة ما بســـبب قيود فرضـــها آخرون. ولذلك يرى ســـن أن التمييز بين جانب الفرصـــة opportunity وجانب العملية process من الحرية مهم وبعيد الأثر (ســـن، 2010، فكرة العدالة، ص 334). (شكل (8)).

الشكل رقم (8) جوانب الحرية

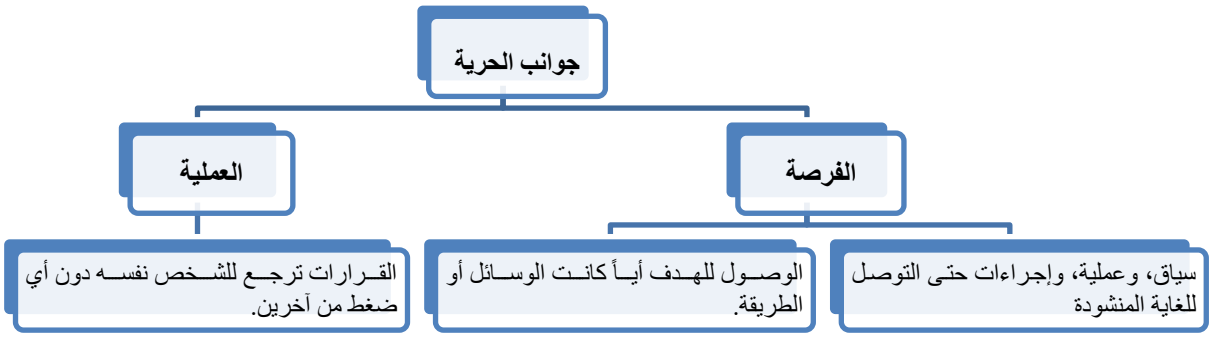

* المصدر: الشكل من تصميم الباحثة وفقاً لكتابات أمارتيا سن حول الحرية

ويوضـح سن جانبي الحرية من خلال مثال لأحد الأفراد الذي يستهدف البقاء في منزله، ووضـع سن ثلاثة سيناريوهات ليوضح نسبية جانب الفرصة في بعض الظروف، حتى وإن كان في الظاهر قد يوحي خطأً أن الفعل يتسـم بالحرية وبناءً على رغبة الفرد، وتوضـح الباحثة سـيناريوهات ذلك في الشـكل التالي (شـكل (9)):

شكل (9) مثال توضيحي حول سمات الحرية التي يتمتع بها الفرد في اتخاذ القرار

الهدف: البقاء في المنزل		
السيناريو (أ) البقاء في المنزل بالفعل وفقاً لرغبته وإرادته (تحقيق جانبي الحرية)	**السيناريو (ب)** الخروج من المنزل إجباراً بفعل تهديد من آخرين (انتهاك لجانبي الحرية، فهو لم يحقق ما يريد ولم يكن القرار بيده)	**السيناريو (ج)** البقاء في المنزل إجباراً بفعل تهديد من الآخرين (التأثير نوعًا ما على جانب الفرصة رغم أنه فعل ما يريد، وانتهاك لجانب العملية فالخيار لم يكن بيده) والاقتراب بشكل نسبي مع سيناريو (أ)

* المصدر: الشكل من تصميم الباحثة وفقاً لمثال أمارتيا سن حول توضيح المقصود بجوانب الحرية

وفي المثال السابق يطرح سن سؤالاً حول جانب الفرصة من الحرية، فبما أن الفرد يفعل الشئ نفسه في الحالتين- مع وبدون احتجاز اضطراري- فهل يمكن القول إن جانب الفرصة من حريته واحد؟ وللإجابة عن ذلك يرى سن أنه إذا كان للفرصة التي يتمتع بها الناس أن تُقيم بتمكنهم من القيام بما كانوا سيقومون به دون قيد، فلابد من القول إنه لا فرق بين السيناريو (أ) و السيناريو (ج)، فلم يتأثر جانب الفرصة من الحرية في هذه النظرة الضيقة للفرصة، لأن الهدف تحقق تماماً كما أراد. ولكن تلك الفرصة ليست حقيقية في حالة إذا كانت هناك بدائل مهمة أخرى كان من الممكن اختيارها وفقًا لإرادة الشخص نفسه، أو فرصة تغيير الرأي، أو اختيار نفس الهدف اختيارًا بدلًا من تحقيقه فحسب، وفي هذه الحالة تظهر فوارق بين السيناريو (أ) والسيناريو (ج) حتى من حيث الفرص، حيث إن جانب الفرصة في السيناريو (ج) قد تأثر أيضًا. ومن هنا يؤكد سن على أن التمييز بين "المحصلة النهائية" و"المحصلة الشاملة" يساعد في إعادة النظر في تعريف جانب الفرصة من الحرية؛ فيمكن تعريفه فقط بدلالة الفرصة المتاحة لـ"المحصلات النهائية" أي الذي ينتهي إليه الفرد بكونه أو فعله"، إذا نظرنا إلى الفرصة بتلك الطريقة الضيقة جدًا، واعتبرنا بشكل ما أن لا أهمية لوجود الخيارات وحرية الاختيار، أو يمكن كبديل لهذا تعريف الفرصة تعريفًا أوسع- وبشكل أكثر واقعية- بدلالة تحقق "المحصلات الشاملة"، آخذين في الاعتبار الكيفية التي يصل بها الشخص إلى الوضع النهائي (هل كان ذلك مثلًا باختياره أم بإجبار من آخرين). وهنا يرى سن أن التمييز بين النظرة الضيقة إلى الفرصة والنظرة الواسعة إليها مركزي تمامًا عند الانتقال من الفكرة الأساسية للحرية إلى المفاهيم الأدق لها- كالقدرات التي يمتلكها الشخص- فهو يرى أنه لابد من أن نعاين في ذلك السياق ما إذا كان ينبغي تقييم قدرة الشخص على العيش بالطريقة التي يحب بالبديل النهائي الذي ينتهي إليه وحسب، أم باستخدام مقاربة أوسع تأخذ في الحسبان كيفية الاختيار ذاتها، لا سيما البدائل الأخرى التي كان يمكن أن يختار أيضاً، في حدود قدرته على الاختيار. وهكذا يكون مفهوم القدرة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بجانب الفرصة من الحرية، المنظور إليه بدلالة الفرص

الشاملة "التي تشمل العملية"، لا بالتركيز على ما ينتهي إليه الأمر وحسب "أي الحصيلة النهائية البسيطة" (سن، 2010، فكرة العدالة، ص ص335- 339).

ب- رأس مال القدرة البشرية *Human Potential Capital*:

يستخدم سن مفهوم رأس مال القدرة البشرية بدلاً من رأس المال البشري، حيث إن الحديث عن رأس المال البشري يتجه نحو التركيز على فعالية البشر كأدوات في زيادة إمكانات الإنتاج، فالإنسان هنا أداة ووسيلة إنتاج، أما رأس مال القدرة البشرية فيضع في بؤرة الاهتمام قدرة الناس (من خلال حريتهم الموضوعية) على بناء حياة قيمة بناءً على أسباب عقلانية، وعلى تعزيز خياراتهم الحقيقية، وكفالة مقومات هذه القدرة وتطويرها، وهذا الإنتاج هو وسيلة لهدف، هو حرية ورفاه الإنسان (جلال، 2010، في: سن، 2010، التنمية حرية، ص 9).

3- القضايا النظرية:

أ- تكامل الحريات والقدرة على الحصول على الفرص:

تشتمل الحرية التي يتناولها سن بالدراسة، كلًا من **العمليات** التي تسمح بحرية الأعمال والقرارات، **والفرص** الفعلية المتوفرة للناس، مع الوضع في الاعتبار ظروفهم الشخصية والاجتماعية. ويرى سن أن افتقاد الحرية يمكن أن ينشأ إما بسبب عمليات قاصرة غير ملائمة مثل: انتهاك امتيازات الاقتراع أو غير ذلك من حقوق سياسية أو مدنية، وإما بسبب الفرص القاصرة، وغير الملائمة، التي يعاني منها بعض الناس، وتحول دونهم وإنجاز الحد الأدنى من الفرص الأولية مثل: القدرة على الخلاص من موت مبكر، أو من مرض يمكن الشفاء منه أو من مجاعة لا إرادة للمرء بشأنها (سن، 2010، التنمية حرية، ص 34).

ويفرق سن بين ما يستطيع شخص ما أداءه بالفعل، والبدائل التي يمتلكها الفرد، أي الفرص الحقيقية المتاحة للشخص. ويفيد الاثنان نمطين مختلفين من المعلومات؛ النمط الأول: الأشياء التي يفعلها امرئ ما، والثاني: الأشياء التي يكون المرء موضوعياً حراً أن يفعلها (سن، 2010، التنمية حرية، ص 115).

وفي هذا الإطار يرفض سن الزعم بتميز الثقافة الغربية بتوفر الحرية لأفرادها دون غيرها على أساس جغرافي، حيث يؤكد على وجود انقسامات في الكتابات الغربية الكلاسيكية نفسها حول أهمية الحرية والاختلاف حول تأييدها أو رفضها (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 333).

ويؤكد ســـن أن افتقاد الحرية الاقتصـــادية يؤدي إلى فقدان الحرية الاجتماعية، كما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية- للرجل والمرأة على السواء- يمكن أن يرسخ ويعزز فقدان الحرية الاقتصادية (جلال، 2010، في: سن، 2010، التنمية حرية، ص 8).

كما يرى أن ما يمكن للناس أن ينجزوه إيجابياً يتأثر بالفرص الاقتصـــادية، وبالحريات الســـياســـية، وبالقوى الاجتماعية، وبالشـروط الميسـرة لضـمان صـحة جيدة، وبالتعليم الأسـاسـي، وبتشـجيع وغرس ثقافة المبادرات. كذلك فإن التنظيمات المؤسسية لهذه الفرص تتأثر هي أيضـاً بممارسـة الناس لحرياتهم ومن خلال حرية المشـاركة في الخيار الاجتماعي وفي اتخاذ القرارات العامة الدافعة إلى تقدم هذه الفرص (سن، 2010، التنمية حرية، ص 19).

ب- مستوى الدخل وتعزيز القدرة البشرية للأفراد لتحقيق أهدافهم:

يؤكد سن على وجود علاقة بين الدخول والإنجازات، أي بين ثروتنا الاقتصادية وقدرتنا على أن نحيا كما نشاء أن تكون الحياة، وهو يذهب إلى أنه مع إقرارنا بوجود رابطة بين الوفرة والإنجازات، إلا أن العلاقة بينهما تشترط توافر مجموعة شروط أخرى، فالمسألة ليست القدرة على الحياة إلى الأبد، بل القدرة على الحياة الطيبة الجيدة بدلاً من حياة البؤس وافتقاد الحرية، وهي أمور يُنظر إليها كقيمة منشـودة (سـن، 2010، التنمية حرية، ص ص 29، 30).

كما يذهب أيضـاً إلى أن هناك أسـباب لطلب مزيد من الدخل والثروة، ليس كهدف في حد ذاته؛ وإنما لأنهما وسـيلتان هادفتان من أجل تحقيق المزيد من الحرية؛ لكي نبني نوع الحياة الذي نبرره عقلانياً لما له من قيمة، كما أنها مهمة لأنها تهيئ إمكانية جعل الأفراد اجتماعيين أكثر نضـــجاً، يمكنهم من ممارســـة إرادتهم الخاصـة، وتجعل الأفراد يتفاعلون مع العالم ويؤثرون فيه (سـن، 2010، التنمية حرية، ص 30، 31). ويرى سـن أن توفر قدر أكبر من الحرية للمرء لكي ينجز أشـياء لديه مبرراته العقلية ليقيمها يعني أنها مهمة في حد ذاتها من أجل مجمل حرية الشـخص، كما أنها مهمة لتعزيز فرصـة الشـخص للحصـول على دخل له قيمة في نظره، وكلاهما وثيقا الصـــلة بتقييم حرية أبناء المجتمع، ومن ثم فهما حاســـمان لتقدير تنمية وتطور المجتمع (ســـن، 2010، التنمية حرية، ص 35). ولذلك يؤكد أن هناك ثمة أســـباب قوية لعدم الخلط بين الوســـائل والغايات، وألا يتم اعتبار بأن الدخول والوفرة مهمان في حد ذاتهما بدلاً من تقييمها تقييماً مشـروطاً بمقدار ما تُعين الناس على تحقيق ما يرجون (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 331).

ويحدد سن مجموعة من العوامل أو المتغيرات التي تؤثر على القيمة الفعلية لمستويات الدخل المختلفة للأفراد (هي: **التباينات الشخصية** كالعمر، والجنس، والإعاقة، والعُرضة للمرض)، و**تباين البيئة الفيزيائية** كالظروف المناخية مثل: تغيرات درجة الحرارة أو الفيضان، **وتفاوت المناخ الاجتماعي** كالظروف الاجتماعية المحيطة كالرعاية الصحية العامة، والأوبئة، وترتيبات التعليم العام، وتفشي الجريمة والعنف في المنطقة المدروسة أو خلوها منها، و**التسهيلات العامة** كالعلاقات الاجتماعية أو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعي، و**اختلاف منظور التقييم** كالمتطلبات الأساسية النسبية للبعض التي تعكس وضعًا اجتماعيًا أعلى؛ كالمتطلبات المتعلقة بالظهور أمام الناس دون خجل من خلال معايير أعلى للملابس، والاستهلاك الظاهر في مجتمع أغنى مما يتطلبه ذلك في مجتمع أفقر منه، وكذلك الموارد الشخصية اللازمة للمشاركة في المجتمع لتلبية الشروط الأساسية لاحترام الذات (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 369- 371).

ويتناول سن نسبية مقدار الدخل وفقًا للمستوى الاقتصادي للدولة نفسها، حيث يذهب سن إلى الفقر النسبي لشخص ببلد غني يعد إعاقة كبيرة لقدرته، حتى لو كان دخله المطلق مرتفعًا بالمعايير العالمية. وفي بلد غني عمومًا، يحتاج الأمر من المرء إلى دخل أعلى لشراء ما يكفي من السلع لإنجاز الوظيفة الاجتماعية ذاتها، وفي ذلك يصل سن إلى أنه من السهل أن يكون الفقر الحقيقي بدلالة الحرمان من القدرة أشد مما تُنبئ به بيانات الدخل (سن، 2010، فكرة العدالة، ص ص 371، 372).

كما يتناول نسبية مقدار الدخل وفقًا للأوضاع الاجتماعية التي تختلف من فرد لآخر، فمثلًا: إذا كان شخص ما مرتفع الدخل لكنه يعاني من مرض مزمن، أو أن لديه إعاقة بدنية ما، عندئذ لا يمكن اعتبار حياة هذا الشخص بالضرورة جيدة لمجرد أن دخله مرتفع. لا شك أنه يمتلك أكثر من وسيلة للعيش الهني (أي كثيرًا من الدخل) لكنه يواجه صعوبة في ترجمة ذلك إلى طيب عيش (أي أن يعيش بطريقة يرى أن لديه سببًا للاحتفاء بها) لما يعانيه من ضراء المرض والإعاقة البدنية. علينا أن ننظر بدلًا من ذلك إلى مقدار ما يستطيع فعلًا، إن أراد ذلك، بلوغ حالة طيبة من الصحة والعافية، وأن يكون لائقًا بدنيًا بما فيه الكفاية للقيام بما يرى أن لديه سببًا لتقديره من أعمال (سن، 2010، فكرة العدالة، ص ص342، 343).

ويرى سن أن ارتفاع الدخل يساعد بشكل عام على التحرر من الموت المبكر، لكن هذا التحرر يعتمد كذلك على سمات أخرى كثيرة - للتنظيم الاجتماعي خاصة- كالرعاية الصحية العامة، والضمان الصحي ونوع المدارس، والتعليم، ومقدار الترابط والانسجام الاجتماعي، وما إلى ذلك، فليس صحيحًا تركيز الاهتمام على وسائل العيش فقط، إنما التركيز مباشرة على الحياة التي يستطيع الناس أن يحيوها فعلاً. ففي تقييم حياتنا،

هناك سبب للاهتمام ليس بنوع الحياة التي نستطيع أن نحياها فحسب، بل بما نملك كذلك في الواقع من حرية اختيار بين أساليب وطرق العيش المختلفة؛ حيث يمكننا استخدام حريتنا لتحسين أهداف كثيرة (سن، 2010، فكرة العدالة، ص ص 331، 332).

ويذهب ســـن إلى أن الأفراد يختلفون اختلافًا كبيرًا فيما لديهم من فرص لتحويل الدخل، وغيره من السلع الأولية، إلى سمات حياة طيبة، ونوع من الحرية ذي قيمة في الحياة البشرية؛ حيث تعتمد على خصائص الأفراد المعنيين، والبيئة الطبيعية والاجتماعية التي فيها يعيشون (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 369).

جـ رأس مال القدرة البشرية والفرص المُتاحة للأفراد:

يرى ســـن أن الحرمان من القدرة- من حيث كونه معيارًا لقياس الضـــرر- أهم من انخفاض الدخل؛ حيث إن الدخل مهم كأداة، وقيمته المشـتقة مشـروطة بالكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصـادية (سـن، 2010، التنمية حرية، ص 198)، أما القدرات الفردية فيُنظر إليها بدلالة القدرة على إنجاز الوظائف الفردية أي إنجاز مجموعات وظيفية ذات قيمة، فقد تكون هناك مثلًا: خياران بين قدرة الشخص على أن يحصل على تغذية جيدة، وبين قدرته على أن يحصل على سكن لائق، وهنا يفرض أهمية النظر إلى المقدرة الشاملة للفرد بدلالة مجموع الإنجازات المتاحه له. وبالرغم من ذلك يمكن افتراض أن بعض القدرات الفردية أنســب لتلبية بعض المطالب الأخرى، فالقدرة التي يؤكد عليها سـن هي قدرة الأفراد على إنجاز مجموعات وظائف مختلفة يمكن مقارنتها الواحدة بالأخرى، وتقييمها بدلالة ما يُقدر عقلًا أنه ذو قيمة (ســـن، 2010، فكرة العدالة، ص341).

ويتعين أن ينطلق تقدير القدرات أولًا على أساس ملاحظة الأداء الوظيفي الفعلي للشخص، وذلك فقط لأن تقييم الأداء الوظيفي الفعلي هو أحد الوسـائل لتقدير كيف يقيم شـخص ما اختياراته؛ فمثلًا لو أن شـخصـاً مات في سن مبكرة أو يعاني من مرض مؤلم عضال فسوف يُستنتج غالبًا- وبشكل منطقي- بأنه كان يعاني من مشـكلة قدرة، ولا ينطبق ذلك على بعض الحالات كمن ينتحر أو من يموت جوعاً ليس بســبب ضــرورة بل بسبب قرار اتخذه بالصيام (سن، 2010، التنمية حرية، ص198).

ويرى ســـن أن "الاختيار" يمكن اعتباره أداءً وظيفيًا قيمًا، كما ذهب إلى أنه يمكن لعمليات الأداء الوظيفي الفردية أن تؤدي إلى مقارنات بين الأشخاص أسهل من المقارنات بين المنافع أو السعادة أو الرغبات (سن، 2010، التنمية حرية، ص 116).

ويتجه ســـن نحو التأكيد على أهمية عدم التركيز على الوظائف المنجزة وحســـب، وإنما إبراز أهمية الفرص والخيارات، والتقييم على هذا الأســـاس. وقد أكد على ذلك لأنه يذهب إلى أنه حتى التعادل الدقيق بين شخصين في الوظائف المنجزة قد يظل يخفي فوارق مهمة بين منافع الشخصين، تجعلنا ندرك أن أحدهما ربما كان في الواقع أكثر حرمانًا بكثير من الآخر؛ حيث إن القدرة الفعلية للناس على اختيار أنماط عيش مختلفة في حدود ما يستطيعون تختلف عن مجرد الاهتمام بما يمكن وصفه بنتيجة أو آثار الاختيار (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 347)، وبالتالي فإن القدرة تركز على الفرص الأساسية (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 410). وهكذا لا يكون تركيز مقاربة القدرة على ما ينتهي الفرد إلى أن يفعل وحسب، بل على ما يستطيع في الحقيقة أن يفعل أيضًا سواء شاء استخدام تلك الفرصة أم رفض (سن، 2010، فكرة العدالة، ص 345).

رابعًا: استخلاصات وصياغة الإطار النظري للدراسة:

مما سبق يمكن بلورة مجموعة من الاستخلاصات توجه الباحثة في دراستها للموضوع، وتوجه البحث الميداني وتحدد كيفية بناء أدوات جمع البيانات، وتُفسر النتائج التي توصلت إليها بعد الانتهاء من الدراسة، وهي على النحو التالي:

1- المسلمات:

أ- يتأثر الأفراد في سلوكهم الفردي بالسياق الاجتماعي المحيط بهم متمثلًا في السياق التنظيمي والسياق الاجتماعي الأكبر المحيط بكل منهما.

ب- يختلف الاستقلال الذاتي للمجال الأكاديمي حسب اختلاف الفترة الزمنية والمجتمعات.

جـ- تدعم الحريات المختلفة بعضها بعضًا، ويؤثر افتقاد أحدها على التمتع بالحريات الأخرى.

2- المفهومات:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المفهومات النظرية المتمثلة في: البيئة الاجتماعية، والهابيتوس، ورأس المال النوعي، والحرية، وذلك عند صياغة متغيرات مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع، وكذلك محاور دليل المقابلة.

3- القضايا النظرية:

أ- <u>تبعية المجال العلمي ومُكبلات الحرية الأكاديمية للباحثين</u>: يسود في المجال التعليمي عملية إعادة إنتاج للممارسات بداخله بفعل القوى التي يمتلكها البعض نظرًا لنسبية امتلاك رأس المال بأنواعه المختلفة

داخل التنظيمات الأكاديمية، كما يكون للمجال السياسي والمجال الاقتصادي تداعياتهما على المجال العلمي بفعل هيمنتهما عليه مما يؤثر على مستويات الحرية الأكاديمية للباحثين داخل الجامعات.

ب- البيئة الاجتماعية وتشكُل ممارسات الباحثين في المجال العلمي: تتأثر ممارسات الباحثين في المجال العلمي بالأبنية المجتمعية والعمليات الاجتماعية التي يتعرضون لها، والوقائع الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم من خلال التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وفي النظام التعليمى، والتي تُشكل الهابيتوس الخاص بهم الذي يظهر في صورة ممارسات يقومون بها في التنظيمات الأكاديمية.

جـ- تكامل الحريات والقدرة على الحصول على فرص الإبداع: يؤدي تمتع الباحثين بالحريات على اختلاف أنواعها- الاقتصادية والسياسية والاجتماعية- إلى تمكنهم من اتخاذ القرارات، والحصول على الفرص الاجتماعية المتنوعة ومنها فرص الإبداع.

خامسًا: تصنيف الدراسات السابقة وفقاً للقضايا النظرية المُستخلصة:

بعد الانتهاء من عرض الإطار النظري الموجه للدراسة المُكون من نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة، ونظرية الحرية يمكن وضع مجموعة القضايا النظرية كمعيار يستخدم في تصنيف الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

1- سلطة المجال الاقتصادي والسياسي وأوضاع الحرية الأكاديمية في الجامعات.

2- التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي.

3- تكامل الحريات الإنسانية للباحثين وفرص الإبداع.

الفصل الثالث

مراجعة التراث النظري حول الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع:

تحليل نقدي لبعض الدراسات العالمية والعربية والمحلية

تمهيد

أولًا: سلطة المجال الاقتصادي والسياسي وأوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات.

ثانيًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي.

ثالثًا: تكامل الحريات الإنسانية للباحثين وفرص الإبداع.

تعقيب عام.

تمهيد:

تُعد مرحلة مراجعة الدراسات السابقة لأي عمل بحثي- سواء كان رسالة علمية أو ورقة بحثية منشورة- أحد أهم المراحل البحثية التي يمر بها الباحثون في دراستهم لموضوع أو مشكلة بحثية معينة. فصياغة المشكلة البحثية وتحديدها، واختيار المنهجية الملائمة لدراسة الموضوع، وتحديد التوجه النظري الذي يساعد على توجيه البحث الميداني، وتفسير النتائج فيما بعد، يعتمد بشكل رئيس على تحليل، ونقد التراث البحثي المنشور الذي يستطيع الباحث الاطلاع عليه، وذلك ليعيد بلورة وصياغة مشكلته البحثية وفقًا لما وجده من فجوات في المعرفة العلمية، ليساهم ببحثه في تحقيق تراكمية العلم، وإثارة موضوعات جديدة يدرسها الباحثون من بعده.

وفي هذا الفصل تحاول الباحثة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي الفجوات البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة حول موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات وعلاقتها بمدى إتاحة فرص الإبداع للباحثين؟ وإلى أي مدى تناول التراث البحثي بالدراسة أوضاع الباحثين في الجامعات والمُبتعثين إلى الخارج؟ وإلى أي مدى أظهرت الدراسات السابقة وجود تخصصات معينة يتمتع باحثوها بالحرية الأكاديمية وإتاحة فرص الإبداع دون غيرها في تخصصات أخرى؟ وما مدى تأثير السياق الاجتماعي في توفير الحرية الأكاديمية للباحثين؟ وإلى أي مدى يؤثر المجال السياسي والمجال الاقتصادي على المجال العلمي؟، وهي كلها تساؤلات تفيد الإجابة عليها تحديد الفجوة العلمية في المعرفة السوسيولوجية حول الموضوع من أجل التعمق والإضافة العلمية بهذا البحث.

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات قامت الباحثة بجمع بعض الدراسات السابقة السوسيولوجية وثيقة الصلة بالموضوع، والدراسات السابقة قريبة الصلة به في تخصصات أخرى منذ فترة الإعداد لكتابة خطة البحث في أواخر 2015 وحتى الانتهاء من هذا الفصل في أغسطس 2017، ثم إعادة النظر في هذه الدراسات والإضافة عليها في فبراير 2019. وقد لاحظت الباحثة أن أكثر التخصصات اقترابًا في تناولها لموضوع الحرية الأكاديمية بالدراسة هو تخصص أصول التربية، وهو ما أفاد الباحثة في دراستها لهذا الموضوع، أما فرص الإبداع فقد كانت الدراسات السابقة حوله قليلة في علم الاجتماع، فيما عدا بعض الدراسات التي تناولته بشكل ضمني ضمن موضوعها الأشمل عن الإبداع نفسه.

وقد اعتمدت الباحثة في تحليلها ونقدها للتراث النظري على مجموعة معايير تصب كلها حول مدى تحقيق تلك الدراسات لأهدافها، ومدى ملاءمة منهجيتها التي اتبعتها لدراسة الموضوع، ومدى الاستفادة من التوجه النظري المُتبع، ومدى الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة المختلفة.

ونظرًا لاتساع المجال الآن أمام الباحثين في الحصول على تلك الدراسات، سواء من المكتبات الجامعية أو محركات البحث الإلكترونية، وقواعد البيانات العالمية التي أُتيحت بشكل واسع النطاق سّهل عملية الوصول لتلك الدراسات، بات من الضروري تحديد معيار لاختيار وتصنيف الدراسات السابقة، وعرضها، ومراجعتها وفقًا لذلك المعيار، حتى يتسنى للباحث الإلمام بأهم الدراسات التي تناولت أو اقتربت من مشكلة بحثه بالدراسة دون تكرار أو إغفال بعض الدراسات المهمة. ولذلك اتبعت الباحثة في هذا الفصل في تصنيفها للدراسات السابقة على ما بلورته من قضايا نظرية مُستخلصة من التوجه النظري الذي اعتمدت عليه والمتمثل في نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة لبيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سن. حيث تعرض الباحثة بعض الأمثلة عن تلك الدراسات التي يمكن وضعها في إطار قضية نظرية تناولتها، والاكتفاء ببعضها دون عرض كل الدراسات حول الموضوع نظرًا لضيق المساحة المُتاحة لعرض مثل تلك الدراسات.

واستطاعت الباحثة التوصل لهذه الدراسات من خلال زيارتها للمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ومكتبة الإسكندرية، ومكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ومكتبة كلية التربية بجامعة الإسكندرية، وموقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وموقع أكاديميا Academia، وموقع بنك المعرفة المصري، والتوصل لبعض الدراسات من خلال الببلوغرافيا التي أعدتها مكتبة الإسكندرية عن أخلاقيات البحث العلمي، والأخرى التي أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي أرسلها لي بعض الأساتذة والزملاء بعدما أنهيت المناقشة معهم حول استراتيجية البدء في الدراسة الميدانية فيما بعد. واستخدمت الباحثة في جمعها للدراسات السابقة من شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" مجموعة مصطلحات هي: الإبداع، الإبداع العلمي، فرص الإبداع، الحرية الأكاديمية، استقلال الجامعات، وذلك باللغة العربية، أما باللغة الإنجليزية فقد استخدمت مصطلحات Creativity, Scientific Creativity, Creativity opportunities, Academic Freedom، حيث تتقارب تلك المصطلحات وتتشابه كما تقترب نتائج بعض الدراسات حول تلك الموضوعات بما سوف تتناوله الدراسة الحالية.

وعلى ذلك تُصنف الدراسات السابقة في هذا الفصل على المحاور التالية: أولًا: سلطة المجال الاقتصادي والسياسي وأوضاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات، ثم ثانيًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية الباحثين والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، وأخيرًا ثالثًا: تكامل الحريات الإنسانية للباحثين وفرص الإبداع. وينتهي كل محور بتعقيب على الدراسات السابقة فيه ثم تعقيب عام في نهاية الفصل.

وقد عرضت الباحثة الدراسات السابقة في كل محور عالميًا ثم عربيًا ثم محليًا وبترتيب زمني من الأقدم للأحدث؛ حيث تختلف تراكمية المعرفة في هذا الموضوع وفقًا لكل نطاق على حدة.

أولًا: سلطة المجال الاقتصادي والسياسي وأوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات:

يتناول المحور مجموعة الدراسات التي تتناول تأثير القوى السياسية والاقتصادية السائدة داخل المجتمع المُحيط بالباحثين، على المساحة المتاحة للباحثين التي تُمكنهم من القيام بوظائفهم البحثية في المجال العلمي بحرية، وهو المحور الذي يشمل الدراسات التي تتناول في جنباتها هذا السياق على المستوى الكبير (الماكرو) في المجتمع.

ويمكن الإشارة إلى بعض **الدراسات العالمية** التي يمكن إدراجها تحت هذا المحور، فعلى سبيل المثال تناولت دراسة كل من **D. Gareth Jones** و**Kerry Galvin** و**David Woodhouse** **(2000)** أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعات في نيوزيلاندا، من أجل دفع كل من الأكاديميين والطلاب- على حدٍ سواء- لممارسة أفضل لدور الناقد، وضمير المجتمع من خلال التدريس والبحث والنشر العلمي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التهديدات والعواقب التي قد تصيب الحرية الأكاديمية في الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عديدًا من المخاطر التي تهدد الحرية الأكاديمية من داخل الجامعة، ومن خارجها، مما يؤكد أهمية حمايتها دائماً من قبل الأكاديميين أنفسهم- من خلال مؤسساتهم- والمجتمع ككل. كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعة نفسها تحتاج أن توفير السياق الملائم لازدهار الحرية الأكاديمية بداخلها، وبالتالي تكون ممارسة دور النقد وضمير المجتمع منتشرة في أرجاء القطاع الجامعي ككل، وأظهرت النتائج أيضاً أهمية مراقبة أداء الجامعات لتحقيق تلك الأهداف (Woodhouse Jones, D. Gareth, Kerry Galvin, David (2000)).

أما دراسة **Simon Marginson** **(2007)** فقد تناولت الحرية الأكاديمية في مؤسسات ونظم التعليم العالي المعاصرة، في ويستمنستر Westminster (المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا)، وعلى تأثير النيوليبرالية على إدارة وسياسة التعليم العالي، وعلى عناصر الحرية الأكاديمية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن النيوليبرالية لها تداعيات سلبية تجاه الحرية في التنظيمات؛ حيث تُطبق الحرية كقوة، ولكن في الوقت نفسه تمنع عنصر النقد أو الجدل، كما تكون- في ظل هذه السياسات- البحوث والمنح البحثية تحت السيطرة الأكاديمية؛ حيث يتم التحكم في طبيعة تلك المشاريع، وذلك لارتباط النيوليبرالية بقمع استقلال الجامعات، والنقد الأكاديمي، وحرية الإبداع ومن ثم، تُقمع الأشخاص والفرص ((Marginson, Simon (2007)).

وهدفت دراسة **James Cemmell (2009)** إلى تسليط الضوء على المعوقات الأساسية التي تقف في طريق الحرية الأكاديمية لعدد من الدول هي: بورما، وكولومبيا، وإسرائيل، وفلسطين، وزيمبابوي. وتوصلت الدراسة إلى أن معوقات الحرية الأكاديمية تتمثل في: استخدام تنظيمات القوات شبه العسكرية في القضاء على الإضراب as strike breakers في كولومبيا، وإعادة التربية القسرية the forcible re-education من قبل أساتذة الجامعات في بورما، وسلوك العنف السياسي الحزبي داخل الحرم الجامعي في فلسطين، وغياب الأمن الوظيفي للعديد من الاساتذة المساعدين junior faculty في إسرائيل، واحتجاز النشطاء من الطلاب في زيمبابوي ((Cemmell, James (2009)).

أما دراسة كل من **Barry E. Hogan وLane D. Trotter (2013)** فقد تناولت حالة الحرية الأكاديمية في الكليات والمعاهد، وذلك باستخدام التحليل التاريخي a historical analysis لاثنتين من المقاطعات الكندية هما: كولومبيا البريطانيةBritish Columbia، وأونتاريو Ontario. وتوصلت الدراسة إلى أنه مع تصاعد الضغوط على مؤسسات التعليم بعد الثانوي؛ من أجل التطوير والابتكار، فإن مفهوم الحرية الأكاديمية سيستمر في خضوعه- دائماً- لإعادة التقييم، وإعادة بنائه، وربما استبداله في السنوات القادمة. كما توصلت الدراسة إلى أن التحدي الذي يواجه الكليات والمعاهد، هو التعرف على دورهما كمؤسسات تدريسية، والآثار المترتبة على الحرية الأكاديمية التي تنبع من هذا الدور (Hogan, Barry E., Lane D. Trotter (2013)).

أما عن **<u>الدراسات العربية</u>** التي تقترب من هذا المحور فقد جاءت دراسة **ندى أبو حيمد (2007)** لتتناول موضوع الحرية الأكاديمية من وجهة أخرى تركز فيها على مُكبلات الحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى التركيز على أهمية بُعد الاستقلال المالي للجامعات واهتمت بعقد المقارنة أيضًا بين مجالات الحرية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والتعرف على وضع الحرية الأكاديمية، وأهم العوامل التي تحُد منها. وهي دراسة وصفية، اعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات واللوائح والأنظمة المتعلقة بمجال الاستقلال المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توفرًا هي حرية اختياره لموضوعات أبحاثه العلمية، وحقه في نشر نتائجها، وفي اختيار طريقة التدريس التي يراها ملائمة، ومشاركته في مناقشة البرامج العلمية الخاصة بقسمه، والإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع. ومن أقل مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توفرًا: حقه في اختيار عميد الكلية، ورئيس القسم الذي

ينتمي إليهما .وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن أهم العوامل التي تُحد من الحرية الأكاديمية: البيروقراطية، وضعف تنمية مصادر التمويل غير الحكومية، ومركزية السلطة، والاعتماد على نظام التعيين بدلاً من الانتخاب، وعدم وجود لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية، وعدم توفر المتطلبات الأساسية اللازمة للبحث العلمي، وتكليف أعضاء هيئة التدريس بأعباء إدارية كثيرة (أبو حيمد، ندى عبد الرحمن عبد العزيز (2007)).

وفي دراسة **عبد الوهاب جودة (2007)**- والتي تعد ذات أهمية لقيامها بالمقارنة على المستوى العربي والمصري- تناول جودة تصورات الأكاديميين العرب حول وضعية وملامح الإنتاج العلمي العربي، والتحديات البنائية لسياق إنتاج المعرفة العلمية الإبداعية، ونظم تقدير ودعم ورعاية الإبداع العلمي. وقد اعتمد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة؛ بالإضافة إلى استخدام المقابلات الجماعية والفردية، للحصول على البيانات، بالإضافة إلى إعداد مقياس للقيام بالتحليل الكمي للبيانات حول متغيرات موضوع الدراسة. وتمثل جمهور البحث في جميع العلماء والباحثين العرب العاملين بمختلف كليات ومراكز جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، وقد أضيف إلى ذلك العلماء والباحثون في المركز القومي للبحوث العلمية بجمهورية مصر العربية. وتوصلت الدراسة إلى ضعف تمتع عينة الدراسة بقدر وفير من الحرية الأكاديمية، وشعورهم بأن هناك بعض الموضوعات المحرمة على البحث، وضعف السماح لهم بالنقد الموضوعي، مع غياب نظم لحماية الحريات الأكاديمية، والشعور بالتهديد والخوف عند معالجة تلك القضايا (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (ديسمبر 2007)).

أما دراسة **شيرزاد النجار (2011)** فقد تناولت حالة الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية من خلال توضيح الإطار الدستوري والقانوني لتلك الحريات، ومن ثم رصد حالة الحريات تلك في الواقع التعليمي. وهي بذلك تكتسب أهميتها في الإشارة إلى الاطار القانوني ومدى تفعيله لأنه الأساس في مدى إتاحة أو منع الحرية الأكاديمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعات العراقية لم تتمكن من أن تكون مؤسسة اجتماعية فعالة لقيادة التغييرات الاجتماعية والثقافية؛ وذلك لعدم الاهتمام بموضوع الحريات الأكاديمية، بالإضافة إلى أن الجامعات العراقية لم تعرف الأسلوب الديموقراطي في إدارة شئونها؛ حيث تميزت آلية إصدار القرارات في هذه الجامعات بالمركزية الشديدة والتبعية للوزارة (النجار، شيرزاد أحمد أمين (2011)).

وجاءت دراســة **عدنان الأمين (2014)** لتتناول الدور المدني للتعليم العالي الذي يضــاف إلى دوره التعليمي والبحثي، من خلال الإشــارة إلى هذا الدور عربيًا، خاصــة بعد التحولات التي شــهدتها بعض الدول العربية في فترة ما أطلق عليه الربيع العربي. وأكدت الدراســة على أن الحرية الأكاديمية تتعطل من قبل السلطة في الجامعة أومن قبل السلطة الحكومية، حيث يفضل كل منهما استتباب الأوضاع القائمة فيجعلان من توظيف الأســتاذ أو طرده من العمل وســيلة ضــغط عليه في حالة تفاقم الوضــع، كما أنه يُعتمد على عدد من الآليات طويلة المدى كأســاليب تُعطل الحرية الأكاديمية كوضــع أنظمة مقيدة وتوجيهات تدفع الدراســات في الاتجاهات المُفضلة، وتخفيض الميزانيات والموارد المخصصة للأبحاث وغيرها (الأمين، عدنان (2014)).

وجاءت **دراسة ربيعة جعفور (2017)** لتهدف إلى التعرف على معوقات الحرية الأكاديمية في جامعة ورقلة بالجزائر، وآليات تفعيلها وضـماناتها، وذلك من وجهة نظر أسـاتذة كلية العلوم الإنسـانية والاجتماعية، متبعة المنهج الوصـفي، ومعتمدة على أداة الاسـتبيان، وتوصـلت الدراسـة إلى عدة نتائج منها: وجود عدد من العوامل التي تعيق ممارسة الحرية الأكاديمية تمثلت في مركزية السلطة، ورقابة الإدارة، والمركزية في صنع القرار، والاعتماد على نظام التعيين بدلًا من الانتخاب (جعفور. ربيعة (ديسمبر 2017)).

وعلى **<u>المستوى المحلي</u>** في المجتمع المصـري جاءت دراسـة **فتحي مصطفى محمد (1994)** لتكون إضـافة مهمة في التراث البحثي حول الموضـوع، حيث حرص على عقد المقارنة بين الأوضـاع في الجامعات المصـرية والجامعات خارج المجتمع المصـري؛ فقد تناولت الدراسـة الحرية الأكاديمية للجامعات المصـرية على مستوى التنظيم، حيث يتناول فكرة استقلال الجامعات في ضوء ما تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة لعملها، والمشـكلات التي تواجهها والتي تحد من اسـتقلاليتها، ومقارنتها بالجامعات في بعض الدول المتقدمة، وهي دراسـة نظرية أو مكتبية (وهي الدراسـة التي كانت ستضـيف للتراث النظري بشـكل أكبر إذا ما اشـتملت على دراســة ميدانية للواقع)، اعتمدت على المقارنة في تناولها لفكرة الموضــوع؛ حيث مقارنة الجامعات المصـرية بالجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا. توصـلت الدراسـة إلى تأثر اسـتقلالية الجامعات بالأيديولوجية السـائدة في المجتمع. كما أن اسـتقلالية الجامعات غير ثابتة ومسـتقرة حيث تضـيق مسـاحة اسـتقلالها في حالة التنازع والصـراع بين حق الجامعة في التمتع باسـتقلالها وحق المجتمع والدولة في مراقبة الجامعة ومحاسـبتها. وتوصــل أيضًــا إلى أن الجامعات في كل المجتمعات على اختلافها تتعرض إلى تدخل الحكومات في شــئونها، ولكن تتفاوت أبعاد هذا التدخل من مجتمع لآخر وفقًا لاختلاف الظروف الاجتماعية والسـياسـية والاقتصـادية والثقافية. وتوصـلت الدراسـة إلى نتيجة ذات أهمية تتمثل في أن انتقال بعض أسـاتذة الجامعة للعمل بالأجهزة الحكومية التنفيذية والتشـريعية لفترات معينة وعودتهم مرة أخرى لمواقعهم بالجامعة

وضـعف ارتباط أسـاتذة الجامعات بجامعتهم وارتباطهم بشـكل أكبر بإحدى التنظيمات المهنية يؤثر على مدى تمتع الجامعة باستقلاليتها (رزق، فتحي مصطفى محمد (1994)).

ويمكن الإشـــارة إلى دراســـة **محمد نبيل نوفل (2002)** التي تتناول قضـــية الحرية الأكاديمية في الجامعات المصـــرية، وهي دراســـة تاريخية اعتمدت على دراســـة الحالة لبعض الحالات التي تمثل انتهاكًا للحرية الأكاديمية وللصـراع بين سـلطة المعرفة التي يمتلكها الباحثون وسـلطة الدولة التي حاولت السـيطرة عليهم وفرض قيود على حريتهم الأكاديمية. توصـلت الدراسـة إلى أن قوى العولمة واقتصـاديات السـوق التي تجتاح المجتمعات النامية ومنها المجتمع المصـري تفرض تأثيراتها على المؤسـسـات العلمية والتعليمية؛ فرغم محاولة تلك المؤسسـات التحرر من سيطرة الدولة، فإن تحديات العولمة والخصـخصـة تشكل تحديات أمامها. وتوصـلت أيضًـا إلى أن الحرية باستمرار يكون لها ثمن، ويجب أن يكون الجامعيون على استعداد لدفعه حيث تزداد مسئولية أساتذة الجامعات في الدول النامية الذين يشكلون صفوة المفكرين المثقفين في المجتمع، ومن ثم يكونون أكثر تعرضًا لبطش السلطة وإغراءاتها (نوفل، محمد نبيل (يناير 2002)).

وجاءت دراســـة أخرى تضـــع في اعتبارها متغير اختلاف النطاق الجغرافي للجامعات وتأثيره على وضـــع الحرية الأكاديمية فيها، بالإضـــافة إلى اتباعها نهج المقارنة بين الكليات النظرية والعملية، فقد تناولت دراسـة **أماني محمد شـريف (2004)** واقع الحرية الأكاديمية للمعلم الجامعي المصـري ومعوقات ممارسـته الفعالة للحرية الأكاديمية مسـتخدمة المنهج الوصـفي وأداة الاسـتبيان على 164 معلمًا جامعيًا في جامعات أسـيوط والقاهرة والإسـكندرية والمنصـورة، وتوصـلت الدراسـة إلى تمتع الكليات العملية بالحرية الأكاديمية بدرجة أعلى عن الكليات النظرية، كما توصلت إلى وجود معوقات للحرية الأكاديمية في جامعة أسيوط بشكل أكبر من باقي الجامعات محل الدراسـة، وأرجعت السـبب في ذلك إلى مشـكلات تتعلق بالحرية بشـكل عام في سياق المجتمع حيث تنامي التيار الأصولي تاريخيًا في أسيوط، أما على مستوى الجامعة كتنظيم فيرجع السبب إلى امتلاك القيادات الجامعية لزمام المبادرة في اتخاذ القرارات الخاصـة بالجامعة. كما توصـلت الدراسـة إلى أن معوقات الحرية الأكاديمية تنبع خارجيًا من الدولة أو قوى مجتمعية بالإضـافة إلى أسباب من داخل الجامعة نفسها. كما توصلت إلى أن الكليات العملية أكثر تأثرًا بأحد معوقات الحرية الأكاديمية متمثًلا في الحرص على زيادة الدخل عن القيام بالبحث العلمي. واتجاه عينة الكليات النظرية إلى عدم إبداء الرأي في القضـايا الخاصـة بالجامعة أو المشاركة في العمل السياسي (عبد السلام، أماني محمد شريف (2004)).

بينما تناولت **نفيسة حسن دسوقي (2004)** الموضوع على نطاق أضيق، حيث هدفت دراستها إلى التعرف على آليات عملية التنشئة الأكاديمية داخل أقسام علم الاجتماع بالجامعات المصرية، وهي دراسة استطلاعية، اعتمدت على المنهج الوصفي المقارن، وعلى أداة المقابلة المتعمقة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، وطلاب الدراسات العليا من الخارج في جامعات القاهرة، والإسكندرية، وعين شمس، المنيا، الزقازيق. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ميدانية ذات أهمية، حيث توصلت إلى أن أزمة حرية البحث العلمي لا تنفصل عن أزمة الحرية في المجتمع المصري؛ حيث توجد مناطق أطلق عليها المبحوثون "مناطق محرمة"، وهي تلك التي ترتبط ببعض قضايا الدين، الجنس، السياسة. كما تتوقف مساحة الحرية التي يتمتع بها الباحث بدرجة ما على المؤسسة التي ينتمي إليها وحجم الهامش الذي تتيحه للباحث في حركته. وهي بذلك أضافت أوضاع المجتمع بشكل عام وتأثيره على الحرية الأكاديمية للباحث كما أضافت أهمية التنظيمات التي يعمل في نطاقها الباحث؛ حيث أشارت إلى تأكيد المبحوثين على أن حرية البحث العلمي تبدأ بالتأكيد على استقلالية مؤسسات البحث العلمي وإدارتها إدارة ديموقراطية تقوم على الانتخاب الحر لمختلف مسئولي الإدارة بتلك المؤسسات (دسوقي، نفيسة حسن حسن (2004)).

أما دراسة **عبد الوهاب جودة (2004)** فقد أضافت بعدًا آخر في نهج المقارنة في تناول هذه القضية، حيث ركز في دراسته على فئة تعمل بالجامعة وأخرى من الدراسات العليا، فقد تناولت المشكلات التي يتعرض لها الشباب الباحثون في الجامعات المصرية- من المسجلين لدرجة الماجستير، والدكتوراة، والمدرسين الجدد الذين حصلوا على درجة الدكتوراة- في تأهيلهم الأكاديمي واختيار موضوع البحث وإعداد وتنفيذ بحوثهم، مُستخدمًا الاستبيان والمقابلة. وهي الدراسة التي اشتملت على محاور متنوعة تضمنت فيها الإشارة إلى أهمية السياق الاجتماعي العام، وسياق التنظيمات الأكاديمية في إتاحة أو الحد من قدرة الباحثين على القيام ببحوثهم- وهو ما أضفى أهمية لتلك الدراسة لقيامها بالتحليل على المستوى الماكرو والميكرو بالإضافة إلى الاستناد إلى إطار نظري رصين يرتبط بمجال سوسيولوجيا المعرفة بشكل وثيق مما أضفى مصداقية لتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة- كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أما عن السياق المجتمعي بشكل عام فيواجه الباحثون بعض المشكلات التي تعيق عملهم البحثي، وتحد من حريتهم الأكاديمية في تنفيذ بحوثهم ميدانيًا منها الإجراءات البيروقراطية، والأمنية الطويلة في الحصول على الموافقات للنزول إلى الميدان، بالإضافة إلى الموروث الثقافي لأفراد المجتمع ممن يقعون كمبحوثين في موضوعات البحوث التي تتطلب الحصول على بيانات منهم وتخوفهم من تزويد الباحثين من تقديم تلك البيانات. بالإضافة إلى إشارته في إحدى نتائج الدراسة إلى أن الجامعات المصرية توفر الحرية الأكاديمية

للموضـوعات البحثية دون معارضـة من المجالس المعنية داخل الجامعة، إلا أن درجة المعارضـة في مجال العلوم الاجتماعية تكون أعلى من مجال العلوم الطبيعية نظرًا لارتباط الموضوعات الاجتماعية بقضايا تتعلق بالسـلطة أو الدولة، كما أن بعض موضـوعات البحوث الاجتماعية تتميز بالاختلاف في وجهات النظر مثل الموضـوعات السياسية والموضـوعات الدينية، حيث إن هناك بعض العوامل خارج النسق الأكاديمي ترتبط بالحذر من السلطة في اختيار الموضـوعات ودراستها والتي أكد عليها بعض المبحوثين خاصـة أثناء إجراء البحث واسـتخلاص النتائج وذلك في مجال العلوم الاجتماعية بشـكل خاص (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2004)).

أما دراسـة **محمد عبد الرؤوف علي (2007)** التي هدفت إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضـاء هيئة التدريس في الجامعات المصـرية. وهي دراسـة وصـفية، اعتمدت على أداة الاسـتبيان لجمع البيانات، بالإضـافة إلى عقد مقابلات مفتوحة مع عدد من الأساتذة الجامعيين. وقد توصلت إلى ارتفاع مستوى الشـعور بمعوقات الحرية الأكاديمية لدى أعضـاء هيئة التدريس- بصـفة عامة- داخل الجامعات المصـرية (علي، محمد عبد الرؤوف (2007)).

وتناولت دراسـة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** موضـوع الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضـاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، حيث هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في ممارسة الحرية الأكاديمية، وتناول الخلفية التاريخية للقضـايا المرتبطة بممارسـة الحرية الأكاديمية، ورصـد واقع ممارسـة الحرية الأكاديمية لدى الباحثين وأعضاء هيئة التدريس. وتعد الدراسة تحليلية تقويمية، اعتمدت على المنهج الوصفي، وطبقت أداة الاسـتبيان على عينة من الباحثين من معاوني أعضـاء هيئة التدريس (المعيدين والمدرسـين المسـاعدين)، وعينة أخرى من أعضـاء هيئة التدريس لبعض الكليات النظرية والعملية في كل من جامعة الإسكندرية، وجامعة القاهرة، وجامعة أسيوط. أكدت الدراسة على أن ممارسة الحرية الأكاديمية ترتبط بشكل كبير بالسـياق المجتمعي الذي تمارس فيه تلك الحرية، حيث تتأثر تلك الممارسـة في الجامعات المصـرية بفترات التحول السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي؛ حيث تسـهم تلك التحولات في إعادة صـياغة المفهوم وتوجيه ممارسـته داخل المؤسـسـة الجامعية. كما توصـلت- في إطار إشـارتها لبعض ملامح هيمنة المجال السـياسـي والاقتصـادي على المجال العلمي- إلى مجموعة من نقاط الضـعف للحرية الأكاديمية حددتها في: الرقابة المشددة على البحوث ونتائجها، صـعوبة الحصـول على البيانات في بعض المجالات العلمية، اشـتراط الحصـول على موافقة الأمن عند تطبيق الاسـتبيانات في بعض الجهات، عدم توفير الدعم المادي الكافي للباحثين لإنجاز بحوثهم، وجود بعض النصـوص القانونية المقيدة لحرية البحث العلمي، عدم وجود وثيقة

رسـمية تحدد أوضـاع المشـتغلين بالبحث العلمي من حيث حرياتهم والتزاماتهم والضـمانات اللازمة لهم لممارسـة الحرية الأكاديمية، وعدم وجود هيئة مهنية تتولى تمثيل الباحثين والدفاع عن حقوقهم، وعدم وجود إجراءات تضـمن الأمان المهني للباحث داخل المؤسـسـة التي يعمل بها. كما أن الرقابة المشـددة على البحوث ونتائجها، وكثرة الأعباء والضـغوط المهنية تجعل عضـو هيئة التدريس ينشـغل عن الاهتمام بقضـايا التعليم الجامعي، وحظر تناول القضـايا الجدلية داخل الجامعة، ومحدودية مشـاركة أعضـاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات، وتدخلات الأمن في تسيير الأنشطة داخل المؤسسات الجامعية وفي نوادي أعضاء هيئة التدريس، وعدم توفير الدعم المادي الكافي لأعضـاء هيئة التدريس. وتوصـلت أيضًـا إلى أن الحرية الأكاديمية تتطلب وجود بعض الضـمانات اللازمة لممارسـتها والتي تشـكل حماية لمن يمارسـها، وهذه الضـمانات إما أن تكون دسـتورية قانونية عن طريق الاعتراف الرسـمي في الدسـاتير وفي القوانين المنظمة لعمل الجامعات بحريات والتزامات أسـاتذة الجامعات، ومن ثم يصـبح هناك تقنين لهذه الممارسـة أو أن تكون هذه الضـمانات إجرائية مثل وجود المنظمات والروابط المدافعة عن حقوق أسـاتذة الجامعات، وكذلك تأييد الرأي العام لهم ضـد أي تعسف يقع ضدهم (إبراهيم، دعاء محمد أحمد (2008)).

وكان لدراسة **محمد طه حنفي (2009)** أهمية تصب في تراكمية المعرفة حول هذا الموضوع؛ حيث تناول اسـتقلال الجامعات بشـكل مقارن بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصـر العربية، وهدفت دراسته إلى التعرف على طبيعة استقلالية الجامعات المعاصرة وفعالية إدارتها. وهي دراسة تاريخية مقارنة. وتوصـلت الدراسـة إلى: أن العلاقة بين الجامعات المصـرية والدولة قائمة على أسـاس الهيمنة الكاملة من قبل الدولة على الجامعات، مما يؤثر تأثيرًا سـلبيًا على اسـتقلال الجامعات، وهذا يحول بين قدرة أعضـاء هيئة التدريس والأقسـام والكليات ومن ثم الجامعة على المبادرة والإبداع. وأن هناك مظاهر لضـعف الاسـتقلال الإداري الجامعي في جمهورية مصـر العربية يتمثل في: أن الجامعات المصـرية لا تحدد أهدافها أو استراتيجياتها بنفسها حيث تصاغ من خلال القوانين والتشريعات التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات، وأن الجامعات المصرية لا تستطيع أن تحدد قواعد وإجراءات العمل بها، كما أنها تخضع إداريًا وماليًا لرقابة عديد من الجهات التي لا يوجد بينها أي تنسيق مما يعوق الجامعات عن القيام بمهامها الوظيفية بصـورة كاملة. كما توصلت الدراسة إلى أن القيادات الجامعية بالجامعات المصرية، يتم تعيينها من قبل السلطات العليا بالمجتمع، مما ينتقص من الاستقلال الجامعي بشقيه المالي والإداري، كما أن الجامعات المصـرية تعاني من ضـعف في اسـتقلالها المالي، حيث إنها تخضـع لسيطرة الدولة ورقابتها الشـديدة على ميزانيات تلك الجامعات، مما يؤثر على قدرتها على القيام بوظائفها التعليمية والبحثية والخدمية (حنفي، محمد طه (2009)).

أما دراسة **محمد عبد الرؤوف علي (2009)** فتُعد ذات أهمية أيضًا للتراث البحثي حول الموضوع من الجانب القانوني؛ حيث تتعرض لإحدى آليات هيمنة المجال السياسي على المجال العلمي من خلال القوانين، فقد تناولت دراسته أوضاع الحرية الأكاديمية من واقع قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 المصري، واستهدفت الدراسة تناول الكفالة الدستورية للحرية الأكاديمية في دستور 1971، وتوزيع السلطات الجامعية، أسلوب ومعايير اختيار القيادات الجامعية، صلاحيات وسلطات القيادات الجامعية من واقع القانون، حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس كما حددها القانون. وتوصلت الدراسة لمجموعة نتائج منها: أن دستور 1971- رغم عدم ذكره للحرية الأكاديمية بشكل صريح - تضمن مواد عديدة مؤيدة للحريات العامة والفردية، ويمكن أن يعتبر بعضها سنداً دستورياً لأعضاء هيئة التدريس في ممارستهم لحريتهم الأكاديمية في الجامعات. ولم ينص قانون تنظيم الجامعات في أي مادة من مواده على الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، كما وسع قانون تنظيم الجامعات من مساحة القيود الإجرائية، فحول ما كفله الدستور من استقلال للجامعات، إلى ترسيخ للنزعة المركزية، وتأكيد على أسلوب الإدارة البيروقراطية، مما أدى إلى نمطية الهياكل الجامعية. كما أن التنظيم الهرمي للإدارة والمجالس الجامعية- كما نظمه القانون- يحول بشكل كبير دون مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي، حيث إنهم يقبعون من خلال مجالس الأقسام في قاعدة الهرم الإداري، بينما سلطة البت واتخاذ القرار تتركز في قمة الهرم التنظيمي، التي يشغلها المجلس الأعلى للجامعات، برئاسة وزير التعليم العالي. توصلت الدراسة كذلك إلى أن القانون قد توسع في منح السلطات والصلاحيات للقيادات على حساب المجالس، مما يمكن أن يؤثر سلباً على ديمقراطية إدارة تلك المجالس، ومن ثم، على ديمقراطية الإدارة الجامعية بوجه عام، كما يفتح مجالاً للاستبداد الإداري من قبل القيادات. كما لم يذكر القانون خدمة المجتمع ضمن الواجبات المفترضة لأعضاء هيئة التدريس، بل ووضع بعض القيود والاشتراطات تعوق حرية المشاركة فيها، وفي هذا إخلال جوهري بأحد عناصر الحرية الأكاديمية. وتوصلت أيضًا إلى أن تفعيل ممارسة الحرية الأكاديمية في واقع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يتطلب أن يكون الجانب التأديبي في القانون على قدر كبير من الشفافية والموضوعية بحيث يضمن حيادية جهة التحقيق، ونزاهة قرار التأديب، ولكن- على العكس من ذلك- فإن النظام التأديبي كما حدده القانون لم يوفر ضمانات قانونية عادلة يعتمد عليها عضو هيئة التدريس في مواجهة جهة التحقيق والإدارة، والتي خولها القانون سلطة تقديرية كاملة في توقيع العقوبة، مما يمكنها- أحياناً- من أن تتعسف في أن تتهاون في توقيعها دون أسانيد واضحة. كما احتفظ القانون بأحد النصوص القانونية التي ارتبطت بمعظم مشكلات الحرية الأكاديمية في تاريخ الجامعات المصرية، وهو النص الذي يجيز نقل أعضاء هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعة، بقرار من الوزير مما يمثل

تهديداً مستمراً لأعضاء هيئة التدريس، حيث يمكن به أن يتم تجريدهم في أي وقت من كل امتيازاتهم، وحقوقهم الأكاديمية، والأدبية، بقرار لا معقب عليه ولا سند موضوعيًا له (علي، محمد عبدالرؤوف (2009)).

وأضافت دراسة **أحمد زايد (ديسمبر 2010)** نتيجة مهمة في هذا السياق؛ حيث أكد في دراسته على قيام السلطة السياسية بكبح حرية الحقل الثقافي من خلال هيمنته عليه في ظل سياق معين يتطلب شروطًا تؤدي إلى مثل هذه الهيمنة، وبالتالي تنشأ الصراعات بين الحقل الاقتصادي والسياسي وبين الحقل الثقافي. وعن علاقة الحقل السياسي بالحقل الثقافي فيؤكد زايد على وجود ثلاثة أنماط تعبر عن تلك العلاقة تتمثل في: العلاقة المثالية بين الحقل الثقافي والسياسي وهي التي تتيح الحرية بشكل كامل للحقل الثقافي دون تدخل من السلطة السياسية مع تقديم الدعم المادي والمعنوي والقوانين التي تحمي تلك الحرية ومنتجي الثقافة، وعلى النقيض يوجد النموذج السُلطوي والذي تتحكم فيه السلطة السياسية على كل الحقول مما يؤدي إلى كبح الإبداع ويتحول رجال السياسة إلى مثقفين ومنتجين للثقافة، وهو النموذج الذي يحتاج إلى تنشئة سياسية للأفراد تجعلهم يخضعون للسلطة السياسية دون اعتراض ممكن يكبح الإبداع أو يؤدي لهجرة بعض المفكرين أو انزواء بعضهم الآخر، أما النمط الثالث فهو ادعاء استقلال الحقل السياسي عن الحقل الثقافي دون وجود تشريعات تضمن تلك الاستقلالية فتسود المراقبة من قبل السلطة السياسية وتسن القوانين للمراقبة أو المصادرة، ومحاولة دمج المفكرين والعلماء لعالم السياسة مما يجعل الحقل الثقافي متناقضًا دون أن يتمتع بالاستقلالية الكاملة أو التبعية الكاملة للنظام السياسي، وهي كلها أنماط تعتمد على بنية المجتمع أو طبيعة التكوين الاجتماعي للمجتمع، وحسب الفترات التاريخية المتعاقبة، وما يعتري المجتمع من تغير (زايد، أحمد (ديسمبر 2010)).

أما دراسة **عبد الوهاب جودة (2014)** فقد ركزت على التحديات التي تواجه الاستفادة من البحث التطبيقي في صياغة سياسات تنموية فاعلة ونقل نتائجه للممارسة في المجتمع العربي من خلال مسح تصورات الأكاديميين العرب بمجال العلوم الاجتماعية حول السياق السياسي بالمجتمعات العربية وتشخيص واقع عملية إنتاج المعرفة العلمية ومدى جودتها وإجراء مقابلات جماعية وفردية معهم. وتوصلت الدراسة إلى أن خصائص السياق السياسي في المجتمعات العربية تعد أهم التحديات التي تعيق استخدام البحث العلمي في صنع السياسات وهو ما يرجع إلى ضعف الحرية الأكاديمية (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2014)).

تعقيب:

من حيث الموضـوع اسـتطاعت الباحثة الوصـول لعدد من الدراسـات السـابقة الأجنبية التي اهتمت بإبراز العلاقة بين السـلطة السـياسـية الاقتصـادية وأوضـاع الحريات الأكاديمية داخل الجامعات في عدد من الدول والمدن إما لتسـليط الضـوء عليها كدراسـة حالة منفردة أو لعقد مقارنة بين مجموعة دول أو مدن مثل: نيوزيلندا، والمملكة المتحدة، وأسـتراليا، وبورما، وكولومبيا، وإسـرائيل، وفلسـطين، وزيمبابوي، وكندا (كولومبيا، وأونتاريو). ويلاحظ أن مجموعة الدراسات على المستوى العالمي تركز على دور المجتمع نفسه في تشـجيع الجامعات على الحفاظ على الحرية الأكاديمية لأعضـائها، من خلال القوانين التي تنظم عمل الجامعات، وكذلك من خلال السـياقات المحلية المتمثلة في المدن نفسـها التي تشـملها، حيث أبرزت أهمية التنظيمات المختلفة في دعم الجامعات ومحاولة التخلص من تداعيات السـلطة السـياسـية والاقتصـادية التي تُفرض على عمل الجامعات. أما على مسـتوى الدراسـات العربية فقد توصـلت الباحثة إلى مجموعة من الدراسات تغطي كلًا من: المملكة العربية السعودية، وعمان، والعراق، والجزائر. ومنها ما اعتمد على تناول الموضـوع بشـكل عام في نطاق الدول العربية، وركزت مجموعة تلك الدراسات على المعوقات التي تحد من الحرية الأكاديمية في نطاق العوامل الاقتصـادية التي تخفض من ميزانية التعليم والبحث العلمي ومن ثم الحرية الأكاديمية للباحثين في المجال العلمي، أو العوامل السـياسـية المتمثلة في المركزية أو سـلطة الدولة المفروضـة على الجامعات قانونًا، دون التطرق بشـكل كبير إلى السـياق المجتمعي العام الذي تحتويه تلك الجامعات إلا بشكل قليل.

أما على المسـتوى المحلي فقد دارت موضـوعات الدراسـة بشـكل رئيس في معظم الدراسـات حول القوانين أو النطاق الجغرافي الذي توجد فيه الجامعة، وذلك فيما يتعلق بالسـياق المحيط بالحرية الأكاديمية، وقد تناولت بعض الدراسات بشكل أكثر وضـوحًا للسياق السياسـي المحيط بالجامعات بشكل عام، وجاءت بعض الدراسـات أكثر تحديدًا لدراسـة بعض الجامعات لعقد مقارنات بينهم، وشـملت جامعة القاهرة، والإسكندرية، وأسيوط، والمنصورة، وعين شمس، المنيا، الزقازيق؛ حيث حرصت بعض الدراسات على عقد مقارنات بين الجامعات تبعًا لنطاقها الجغرافي، وذلك لتحديد تداعيات الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية على أوضاع الحريات الأكاديمية، بينما حرصت الدراسات الأخرى على إبراز تداعيات الأوضاع الاقتصادية والسياسية في جمهورية مصر العربية بشكل عام على عمل الجامعات المصرية. وجاءت معظم الدراسات لتشير إلى أوضـاع الحرية الأكاديمية قبل عام 2011م وما تبعه من تغيرات سياسية واجتماعية على مستوى المجتمع المصري ككل، خاصة الدراسات التي اعتمدت في تحليلها على القوانين الحاكمة للجامعات والتي لم يطرأ عليها تغيير فيما يتعلق بأوضاع الحرية الأكاديمية، وبالتالي فإن دراسة الموضوع في ظل هذه التغيرات

السياسية والاقتصادية التي لحقت بالمجتمع المصري قد يُضفي أبعادًا أكثر أهمية ونتائج قد تُضيف للنتائج السابقة أو تؤكدها.

أما **من حيث المنهجية** فيلاحظ اعتماد معظم الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية التي توصلت إليها الباحثة على الجمع بين الاتجاه الكمي والكيفي في التحليل، وعلى عقد مقارنات كأسلوب في إبراز الفروق بين الجامعات داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات متباينة، أما الدراسات المكتبية منها فقد اعتمدت على الشواهد التاريخية وعلى إعادة تحليل التراث خاصة على القوانين المنظمة للعمل في الجامعات.

وجاءت **النتائج** التي توصلت إليها تلك الدراسات لتبرز وتؤكد على تداعيات سلطة الدولة السياسية والاقتصادية على أوضاع الحريات الأكاديمية داخل الجامعات على اختلافها، حيث هيمنة أنساق الاقتصاد والسياسة على المجال العلمي من خلال السياسات الاقتصادية أو القمع السياسي، وتغلبت تلك المجالات على سلطة المجال العلمي وقوة رأس المال المعرفي الذي يمتلكه الباحثون.

ثانيًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي

يتناول المحور عرضًا لمجموعة من الدراسات السابقة التي تدور حول أهمية التنشئة الاجتماعية للباحثين من خلال الأسرة، والجماعات الاجتماعية المختلفة التي تحيط بالباحثين، بالإضافة إلى التنشئة الأكاديمية التي يتلقونها في أقسامهم العلمية طوال مسيرتهم المهنية، وانعكاس ذلك على ممارساتهم البحثية داخل المجال العلمي، وهي الدراسات التي تقع في تحليلها على المستوى المتوسط من التحليل (الميزو).

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض **الدراسات العالمية** التي تندرج تحت هذا المحور، بدءًا بدراسة **Richard Florida وآخرون (2006)** التي تناولت تغير دور الجامعة في المجتمع في ظل مرحلة الاقتصاد المبدع *Creative Economy* وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تسخير المعرفة والإبداع كمصادر للابتكار ونمو الإنتاجية، وذلك على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة تلعب الدور الرئيس- في كثير من الأحيان- في مجال الابتكار التكنولوجي، كما تؤثر الجامعات في مجال الموهبة، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حيث تجذب الباحثين والطلاب، كما تشجع الأشخاص الآخرين- بطريقة غير مباشرة- ممن قد تعلموا تعليماً عالياً ويملكون الموهبة- بالإضافة إلى الشركات- في الاستفادة من المصادر المتعددة التي تتوفر لدى الجامعة. وهي بذلك في نتيجتهم تلك يؤكدون على مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة بتنظيماتها في إتاحة فرص الإبداع للباحثين. وتوصلت الدراسة- أيضاً- إلى أنه

على الرغم من الدور المهم للجامعات في جوانب التنمية الاقتصـــادية إلا أن التركيز يكون على الجانب التكنولوجي فقط، وإهمال الخبراء وصـناع القرار الدور الخاص بتوليد وجذب وحشـد المواهب. وأكدت على أن الجامعات تمثل محورًا إبداعيًا قويًا a powerful creative hub في التنمية الإقليمية، إلا أنها بمفردها لا تحقق ذلك؛ دون التكامل مع النظام البيئي الإقليمي المُبدع المُحيط بالجامعة (Florida, Richard and others (2006).

وتضيف دراسة **James Powell (2007)** بُعدًا آخر مختلفًا حيث لا يقتصر على التأكيد على أهمية التنظيمات المختلفة المحيطة بالجامعة، بل يربط الإبداع في الجامعات بالمدينة التي توجد فيها، حيث تدعم الدراسة فكرة عدم الهيمنة بشكلها السلبي، وتؤكد على وجود مدن داعمة لعمل الجامعات يمكن أن تتيح فرص للإبداع. فتتناول الدراسة خصائص بعض الجامعات التي تقع ضمن مشروع أوروبي يضم 7 جامعات أطلق عليه "الإبداع في التعليم العالي"، حيث أطلق على تلك النوعية من الجامعات اسم (جامعات عصر النهضة الحديثة Universities for Modern Renaissance)، والتي تربط بين الإبداع داخل الجامعات بإبداع المدن والمناطق التي توجد فيها من خلال المعرفة. وتوصلت الدراسة إلى أن جامعات عصر النهضة الحديثة تشـارك بمجموعة أسـاسـية من القيم التي تُلهم وتوجه ممارسـاتهم، ألا وهي الحرص على "ما هو الجديد"، بالإضافة إلى تحديد توصيف جديد لتلك الجامعات، كما تحدد أيضاً اتجاهًا جديدًا للأنشطة الفعلية التي تُجرى فيها، حيث تتجنب تلك الجامعات كل ما هو سـائد وتقليدي في التعليم العالي، وتتميز برامجها بوجود برنامج واضح لتحقيق التميز الأكاديمي والتفاعل مع البيئة الخارجية ((Powell, James (2007).

أما دراســة **Nick J. Fox (2011)** فتتناول فكرة الإبداع اليومي الذي تظهر كل يوم في الحياة اليومية للبشر في كل ممارساتهم، مثل: كتابة البريد الإلكتروني، السباكة plumbing، الطبخ، وصولاً إلى السياسة ووضع السياسات، التقدم التكنولوجي والفنون الإبداعية. وتوصلت الدراسة إلى أن سياق الإبداع الذي يتجلى خلف الإنتاج الإبداعي يكون له تأثير على الإبداع، والجمهور يُعد مثالًا واضحًا لذلك؛ حيث إن العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والفلسفية للجمهور تؤثر على إبداع المبدعين، أما بالنسبة للعلماء فتكون عملية مراجعة آراء الزملاء peer review، والتقدم الوظيفي تحدد كيف يمكن أن يتجلى الإبداع في العمل اليومي المتعلق بالإنتاج العلمي، أما بالنسبة للفنانين فتصبح توقعات الجمهور قوة لتشجيع الإبداع وفي نفس الوقت خنق الإبداع في حالة الخوف من التقصـير في توقعاتهم تجاه عمل المبدع (Fox, Nick (April 2011).

أما على مستوى **الدراسات العربية** فقد جاءت إحدى الدراسات التي اهتمت بعدد من المتغيرات المتعلقة بالحرية الأكاديمية والتي ترتبط بالسياق السوسيوثقافي؛ حيث اهتمت بنوعية الكليات، وعلى المجالات المختلفة بداخلها، والمقارنة بينهم على هذا الأساس في الجامعات الحكومية، فجاءت دراسة **سلامة طناش (1995)** التي هدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، والتعرف على آرائهم حول بعض مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعة الأردنية، وأثر كل من الجنس والكلية والرتبة الأكاديمية وطبيعة العمل على مفاهيم الحرية الأكاديمية لديهم. واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان. وتوصلت إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية لا يرون أن قانون الجامعات الأردنية يضمن لهم الحرية الأكاديمية، كما أشار الأغلبية إلى وجود قيود إدارية على ممارسة الحرية الأكاديمية لديهم (طناش، سلامة (1995)).

أما دراسة **جلال عبد الله سيف (2006)** فقد تناولت مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية اليمنية، مستخدمًا المنهج الوصفي. وأجريت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء وعدن وتعز في الكليات التطبيقية (الطب والهندسة)، والكليات النظرية (التربية والآداب) مستخدمًا أداة الاستبيان. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن ممارسة الحرية الأكاديمية اتخذت الطابع الإيجابي في مجال حرية البحث، وحرية التدريس، وحرية الرأي والتعبير والنشر، وحرية تكوين الجمعيات العلمية والنقابات المهنية، بينما أخذت الطابع السلبي في مجال مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة شئونهم، وحرية عقد المؤتمرات، والندوات العلمية، والمشاركة فيها. وتوصلت كذلك إلى وجود فروق بين الكليات النظرية والكليات التطبيقية في الممارسة في مجال حرية التدريس، وحرية التعبير والرأي والنشر، والمشاركة في إدارة شئونهم وذلك لصالح الكليات النظرية حيث تمارس تلك المجالات بشكل أكبر في الكليات النظرية عن الكليات التطبيقية، بينما لا توجد فروق بينهما في مجالات حرية البحث، وحرية عقد المؤتمرات والندوات العلمية، وحرية تكوين الجمعيات العلمية والنقابات المهنية (سيف، جلال عبد الله (2006)).

وفي إطار عقد المقارنة بين الجامعات الرسمية والجامعات الخاصة بالإضافة إلى الوضع في الاعتبار متغير النوع الاجتماعي تأتي دراسة **محمد علي جبر الشبول (2006)** التي تناولت واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، مستخدمًا أداتي المقابلة والاستبيان. وهي الدراسة التي تُعد ذات أهمية لتناولها أوضاع الحرية الأكاديمية بالجامعات الخاصة ومقارنتها بالجامعات الحكومية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تقدم الجامعات الخاصة على الجامعات

الحكومية في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. وتقدم أعضاء هيئة التدريس الذكور في اتخاذ القرار عن الإناث على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية. بالإضافة إلى وجود فروق لصالح الإناث في مجال التعبير عن الرأي على درجة ممارسة الطلبة للحرية الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة، ووجود فروق ترجع لأثر مادة التخصص في مجال البحث العلمي لدى الطلبة على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة لصالح مادة التخصص العلمية (الشبول، محمد علي جبر (2006))، وهي النتيجة التي تختلف عما توصلت إليه دراسة جلال سيف على الجامعات اليمنية في 2006 والتي أشار فيها إلى أن التخصصات النظرية أكثر تمتعًا بالحرية الأكاديمية عن العملية. كما أن ما توصلت إليه الدراسة من تمتع الجامعات الخاصة بحرية أكاديمية بشكل أكبر يثير الانتباه لهذا الأمر ويعد إضافة لهذه الدراسة.

وتوصلت دراسة **عبد الوهاب جودة (2007)**- والتي سبق الإشارة إليها- إلى ضعف بنية السياقات التنظيمية لمؤسسات إنتاج المعرفة العلمية، حيث الافتقار إلى وجود سياسات علمية واضحة، والتغيرات الفجائية والتخبط والتضارب في تنفيذ استراتيجياتها، وطغيان الجوانب الإدارية على أعمال وأنشطة البحث العلمي، والتمسك الحرفي بالقوانين رغم قدمها. وكشفت نتائج دراسته عن ضعف وقصور البرامج، ونظم التدريب بالدراسات العليا، وغياب نمط البحث الفريقي، وضآلة المخصصات المالية للبحث الجامعي، مع انعدام تمويل بحوث أعضاء هيئة التدريس، ويضاف إلى ذلك، ضعف نظم الإشراف العلمي (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (ديسمبر 2007)). وهي النتيجة التي أكدتها أيضًا دراسة نفيسة دسوقي (2004) من قبل حول إعداد الباحثين والظروف الاقتصادية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين وتداعياتها.

كما أكد **عبد الوهاب جودة (2014)** في دراسته- التي سبق الإشارة إليها- على افتقاد بحوث العلوم الاجتماعية للأفكار الإبداعية واتجاهها نحو النمطية لدى الباحثين العرب، وضعف التواصل المتاح للباحث العربي بسبب عدم الإلمام الكافي باللغات الأجنبية، والوضع المادي الشخصي ومخصصات التواصل ضمن ميزانية البحث العلمي (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2014)).

وتوصلت **دراسة ربيعة جعفور (2017)**- والتي سبق الإشارة إليها- إلى أن ضعف تكوين الباحث يؤدي إلى سوء استغلال الحرية الأكاديمية داخل الجامعة حيث تتسم ممارساته بنشر مبادئ مغايرة للمجتمع (جعفور. ربيعة (ديسمبر 2017)).

وجاءت بعض **الدراسات المحلية** لتشير إلى انعكاس السياق الاجتماعي والأكاديمي المُحيط للباحثين والمرتبط بتنشئتهم الاجتماعية والأكاديمية وذلك على ممارساتهم داخل المجال العلمي، وفي دراسة أكثر تحديدًا وتخصصًا في تناولها لقضية الإبداع جاءت دراسة **مروة صلاح الدين محمود (2003)** التي هدفت إلى رصد وتحليل المؤشرات والشواهد الدالة على أزمة الإبداع السوسيولوجي بوجه عام وعلى مستوى التنظير في علم الاجتماع بشكل خاص، وذلك في ضوء ظروف نشأة علم الاجتماع والظروف البنائية في المجتمع المصري، والبنية الهيكلية للتنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع- المتمثلة في: طبيعة وحجم النشاط العلمي للتنظيم الأكاديمي لعلم الاجتماع، وحجم ونمط التفاعلات والعلاقات العلمية بين التنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع وعلاقتها بتنظيمات المجتمع الأخرى على المستوى المحلي والعالمي، وأساليب التقييم التي تتبعها التنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع- وتأثيرها على مدى إبداعية المنتج العلمي في علم الاجتماع. واعتمدت الدراسة على دراسة حالة عدد من التنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع في الجامعات المصرية ومراكز البحوث، مستخدمة أداة الاستبيان، كما استخدمت المقابلة مع عدد من المتخصصين في النظرية السوسيولوجية، واستخدمت تحليل المضمون لعدد من الإصدارات المصرية في النظرية السوسيولوجية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عجز الباحثين العرب عن طرح أطر نظرية مبتكرة والاعتماد على نقل الأطر والنظريات من الخارج، بالإضافة إلى عدم تواجد الباحثين العرب في الإطار العالمي لعلم الاجتماع. كما توصلت الدراسة إلى أن الظروف البنائية لواقع المجتمع المصري كان لها تأثيرها بشكل مباشر على منظومة العلم والتعليم والبحث العلمي ومن ثم على علم الاجتماع، وتعد المتغيرات الثقافية الاجتماعية هي الأكثر تأثيرًا على وضع العلم الاجتماعي، وهي المصدر الأساسي للأزمة لارتباطها بمنظومة التعليم في المجتمع المصري التي تُعد الأساس في تنمية القدرات الإبداعية، وارتباطها بسياسة الدولة فيما يخص ما تُحدده الدولة من موارد وإمكانيات للبحث العلمي أو ما تطبقه من سياسات تؤثر على العملية التعليمية، وفي المرتبة الثانية تأتي المتغيرات السياسية لتؤثر على وضع علم الاجتماع خاصة موقف السلطة السياسية من العلم الاجتماعي والذي يغلب عليه التهميش، وتأتي المتغيرات الاقتصادية في المرتبة الثالثة في التأثير على وضع علم الاجتماع ويظهر هذا التأثير في عدم توافر الاعتمادات المالية الكافية لإجراء البحوث، وعدم توفير التسهيلات اللازمة لتفرغ الباحث لعمله البحثي مما فتح المجال أمام الممارسات الخاصة كالمراكز الخاصة والأجنبية والبحوث المشتركة والممولة من الخارج والتي أثرت العلم الاجتماعي بدراسات مميزة إلا أنها انصرفت بشكل أكبر عن دورها العلمي وانشغلت بالدور التجاري. وهي نتيجة ذات أهمية تعكس السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المُحيط بعمل الباحثين والمؤثر على أداء وظائفهم البحثية. توصلت الدراسة أيضًا إلى سيادة المناخ الفردي على النشاط العلمي؛ حيث إن التنظيمات الأكاديمية ذات الطابع

التعليمي كأقسام علم الاجتماع توجه معظم جهودها في النشاط التعليمي والتدريس على حساب الأنشطة الأخرى كالبحوث والمؤتمرات والدوريات، ولا تخرج بحوث عن تلك التنظيمات إلا بحوث الدراسات العليا وبحوث الترقيات، وافتقاد حلقات الوصل والتعاون العلمي بين التنظيمات المعنية بإنتاج المعرفة السوسيولوجية داخل جمهورية مصر العربية وعلى مستوى البلدان العربية والأجنبية باستثناء نظام البعثات والإشراف المشترك والذي يتم بشكل رسمي مؤسسي، وتكون معظم العلاقات العلمية والأنشطة المشتركة تتم على مستوى الأفراد وليس التنظيمات، وافتقاد التقييم العلمي لمصداقيته؛ حيث الاعتماد على تقييم لجان منح الدرجات العلمية للأكاديميين والتي تعتبر أساس نظام الترقيات للتنظيمات الحكومية مما يجعل الاعتبارات الشخصية والمجاملات أحد الاعتبارات غير الموضوعية أثناء التقييم، وهذا كله أدى إلى محدودية الإبداعات الفردية وعدم انتشارها وتأثيرها إلا داخل حدود جماعة صغيرة من السوسيولوجيين مما يفقد دورها في خلق الجدل والحوار بشأنها (محمود، مروة صلاح الدين عبدالله (2003)). وتُعد إشارة الدراسة لنظام البعثات والإشراف المشترك إضافة للتراث السوسيولوجي حول هذا الموضوع حتى وإن كان ضمنيًا.

ولقد تناولت دراسة **نفيسة حسن دسوقي (2004)**- والتي سبق الإشارة إليها- بُعدًا آخر يتعلق بمستوى المعيدين والمدرسين المساعدين- كباحثين- داخل الجامعة؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى تدني مستوى رسائلهم العلمية نتيجة لتدني مستوى كفاءتهم واختيارهم الذي يعتمد على التقدير العام الذي يحصل عليه مما يدل على الاعتماد على أسس تقييم تقليدية تقوم على أساس القدرة على الحفظ وليس قياس القدرة على الخلق والإبداع، وتوصلت نتائجها أيضًا إلى أن طلاب الدراسات العليا يعانون من عدم التدريب على المراحل المختلفة لإجراء دراستهم للماجستير والدكتوراة، وهو ما يرتبط بعدم متابعة المشرف على الرسالة العلمية لهم، مما يدفعهم للاعتماد على أنفسهم وتكرار نفس النماذج السائدة للرسائل العلمية السابقة، أي إعادة إنتاج ما تم إنتاجه من قبل في مجال علم الاجتماع، دون أدنى محاولة للابتكار أو الإبداع سواء على مستوى الشكل أو المضمون، ومع شيوع أساليب تقييم الرسائل العلمية الضعيفة؛ حيث عدم التفرقة الحقيقية بين المستويات المختلفة للرسائل العلمية الأمر الذي ينتج عنه إنتاج رسائل علمية ضعيفة المستوى. وهي النتيجة التي تعد ذات أهمية كبيرة في تناول موضوع فرص الإبداع المتاحة للباحثين وتحليل أسباب عدم توافرها والإشارة إلى أبعاد مهمة تحيط عمل الباحثين ترتبط بالمشرف وتقييم أو تحكيم الرسائل العلمية. توصلت هذه الدراسة أيضًا إلى أن منظومة القيم داخل الوسط الأكاديمي تعاني من حالة شديدة من التدهور، وهو ما يرتبط بحالة منظومة القيم داخل المجتمع ككل، فتدهور قيمة العلم والإبداع ترتبط بصعود القيم المادية داخل المجتمع، وضعف القيم المرتبطة بالعمل والإنجاز والعلم والإبداع، مما يؤدي إلى انهيار قيمة النقد العلمي

والمشاركة في مجال البحث العلمي مما يؤدي إلى تدهور مستوى المُنتج البحثي بصفة عامة (دسوقي، نفيسة حسن حسن (2004)). وهي النتيجة التي ترتبط بشكل كبير بالمُنتج العلمي وتربط بينه وبين السياق المجتمعي العام واتجاهات المواطنين تجاهه، وهي نتيجة مهمة من أجل تناول المنظومة المحيطة بالباحثين بشكل عام وربطها بفرص الإبداع.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها دراسة **عبد الوهاب جودة (2004)**- والتي سبق الإشارة إليها- بالنسبة للسياق الأكاديمي داخل الجامعات تتمثل في إشارته لوجود عدد من المشكلات التي تعيق إعداد وتنشئة شباب الباحثين أكاديميًا في الجامعات تتمثل في ضعف البرنامج الأكاديمي في المرحلة الجامعية خاصة في الكليات النظرية، وفي مرحلة التمهيد للدراسات العليا، بالإضافة إلى ندرة الأنشطة العلمية المتاحة لهم خاصة في الجامعات الإقليمية، وندرة المشروعات البحثية التي يشتركون بها، وضعف برامج التدريب والتأهيل فيما يتعلق باللغة الأجنبية، ونقص المهارات الميدانية لدى كثير منهم نتيجة ضعف تدريبهم على البحوث الميدانية. وضعف العلاقات الاجتماعية داخل الجامعات وتوتر المناخ الأكاديمي بداخلها وصعوبة تكوين سياق أكاديمي بمثابة شبكة فاعلة يضم الأساتذة وشباب الباحثين لتكون بيئة صالحة لتنشئتهم أكاديميًا. كما يتسم السياق الأكاديمي في الجامعات المصرية بالانعزالية وضعف الدراسات البينية بين التخصصات المختلفة، وغياب المشروعات متعددة التخصصات، أما عن النشر فهو متاح على مستوى الكليات في الجامعات من خلال الدوريات الخاصة بالكليات إلا أنه مع ذلك هناك ضعف في مشاركة الباحثين في الجامعات في نشر بحوثهم فيها. كما يتمتع غالبية شباب الباحثين بقدر من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بحرية اختيار موضوعات رسائلهم العلمية، وعلى الرغم من ذلك فقد أرجع بعضهم ممن يرون وجود ما يمنع تمتعهم بالحرية الأكاديمية بأن هناك جمود فكري في الجماعة الأكاديمية وغياب الحوار الديموقراطي داخل المجال الأكاديمي والتي تحد من حرية اختيار موضوعاتهم. أما عن العلاقة بين الباحثين والمشرفين فقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض المشكلات المتعلقة بهذا الجانب والتي تعيقهم أثناء إجراء البحوث وهي: نقص تنوع التخصصات لدى الكوادر العلمية من المشرفين مما يؤدي إلى تكدس الطلاب عند أستاذ متخصص واحد أو أن يتجهون إلى القيام ببحوث تتلاءم مع تخصصات المشرفين الموجودين في الأقسام العلمية،أو أن يوزع إشرافهم على أساتذة غير متخصصين مما يؤثر على إعدادهم وتأهيلهم أثناء فترة إعداد بحوثهم وينعكس على جودة إنتاجهم العلمي، وهي المشكلة التي تتزايد في الجامعات الإقليمية (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2004)).

وأضافت دراسة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** - والتي سبق الإشارة إليها- في أحد نتائجها إلى أن الباحثات من الإناث أقل تمتعًا بممارسة الحريات عن الباحثين الذكور وأكثر إحساسًا بمعوقاتها، كما أن الباحثين بالكليات النظرية أقل تمتعًا بممارسة الحريات عن الباحثين بالكليات العملية. كما توصلت إلى مجموعة من العوامل المؤثرة على ممارسة الحرية الأكاديمية منها عوامل خارجية مثل: العوامل القانونية، والسياسية، والدينية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والعوامل الداخلية التي تأتي من المؤسسة الجامعية والأكاديميين أنفسهم والمتمثلة في: النشأة الشخصية، الإعداد الأكاديمي، والعلاقات السائدة داخل المؤسسة الجامعية، وهي العوامل التي قد تكون أكثر تأثيرًا على الأكاديميين من العوامل الخارجية، وهي قد تكون ناتجة عن تأثير غير مباشر للعوامل الخارجية خاصة عقب الحروب والصراعات السياسية التي ينتج عنها انتهاك لحريات كثير من الأساتذة (كالطرد أو النقل أو الاعتقال) مما يؤدي إلى تخوف الأكاديميين داخل الجامعة من التعرض لمثل تلك العقوبات، أو قد تنجم عن عوامل اقتصادية متمثلة في السعي نحو تحسين أوضاعهم المادية عن طريق الإعارات أو الترقيات أو الانتدابات، ومن ثم تشكل تلك الرغبة قيودًا تمنعهم من إبداء أية آراء معارضة. بالإضافة إلى قلة فرص التواصل العلمي للباحثين مع زملائهم في الجامعات الأخرى، وتدخل الاعتبارات الشخصية في الحكم على الجهد العلمي للباحثين والتي تمثل نقاط ضعف تؤثر في مستوى الحرية الأكاديمية للباحثين (إبراهيم، دعاء محمد أحمد (2008)).

وتناولت دراسة **أحمد زايد (ديسمبر 2010)** الحرية الفكرية في الحقل الثقافي وأهميته لتوفير سياق ملائم للإبداع، وتناول معوقات الحرية في مجال البحث العلمي خاصة في الموضوعات المتعلقة بالدين والجنس والسياسة، وأرجع السبب في وضع قيود على تلك الموضوعات في اختلاف المنهج في الموضوعات الدينية المدروسة عن ما تتبعه المؤسسة الدينية، مما ينعكس على تخلف الدراسات في علم الاجتماع الديني وعلم النفس الديني، ولاستمرار الهيمنة الذكورية في المجتمع، وعدم إتاحة الفرصة للحديث عن كشف العلاقة بين الرجل والمرأة، وإتاحة الفرصة للمرأة للحديث عن المساواة، وعدم تناول الموضوعات السياسية في كل النظم التسلطية، مما يكبح حرية الأفراد في الخوض بدراسات حول المجال السياسي، وهو ما ينعكس على اتجاه بعض الباحثين والمفكرين إلى الهجرة لنيل حريتهم- وبذلك فإنه على الرغم من أن تلك الدراسة لم تشر إلى فكرة الابتعاث والتحرر نوعًا ما في مجال البحث العلمي بهذه الطريقة، ولكنها كانت الدراسة الأقرب للفكرة الرئيسة للموضوع- وتوصل زايد إلى أن قضية الحرية الفكرية ليست قضية سياسية من الأساس، وإنما ترجع جذورها الحقيقية إلى بنية المجتمع والأطر الثقافية الحاكمة له، وكلاهما له جذور تاريخية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عن دراسة تلك القضية (زايد، أحمد (ديسمبر 2010)).

وتناولت دراسة **رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** فرص الإبداع لدى الشباب الجامعي وعلاقة ذلك بمجتمع المعرفة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات وتأثيرها على بلورة المعرفة، وأهمية مجتمع المعرفة في تنمية فرص الإبداع، والتعرف على مختلف العوامل التي تؤثر على تنمية الإبداع سواء الإيجابية منها أو السلبية، وسبل توجيه الشباب للمعارف التي يستطيعوا من خلالها تنمية فرص الإبداع لديهم وتدعيم الابتكار وخلق كثير من الشخصيات المبدعة، والتعرف على الدوافع العلمية والاجتماعية التي يظهر من خلالها فرص الإبداع لدى الشباب فضلًا عن محاولة التعرف على فرص الإبداع الموجودة بين الشباب، وكيفية التغلب على المعوقات التي تواجه المبدعين. وهي دراسة وصفية، اعتمدت على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة وطريقة دراسة الحالة، واستخدمت أداة المقابلة التي طُبقت على عينة قوامها 20 مفردة من المبدعين الشباب من طلاب وخريجي جامعة الإسكندرية من كليات نظرية وعملية، ممن تردد أو ألقى محاضرات في قصر التذوق الفني، ومركز الإبداع، ومكتبة الإسكندرية. واستخدمت الدراسة نظرية رأس المال البشري في تفسير نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أهمية دور الأسرة والتنشئة القائمة على المساواة بين الذكر والأنثى، والسماح بالحرية، هو ما يمثل عاملًا مشتركًا بين أغلب المبدعين، وأكدت النتائج على عدم وجود فروق في القدرات المعرفية بين الجنسين، حيث تتشابه الظروف الثقافية والتعليمية والمهنية، كما أن السفر يعد أحد العوامل التي تساعد على الإبداع- وهي النتيجة التي أكدتها دراسة أريج البدراوي عن الإبداع النسوي-، بالإضافة إلى دور الزوج المشجع للمبدعات وكذلك الأصدقاء، ويعد ضيق الوقت من العوامل التي تعيق المرأة المبدعة بسبب الأعباء المنزلية خاصة بعد الزواج- وهي ما أكدتها أيضًا أريج البدراوي في دراستها في 2008-، والتأكيد على أهمية المستوى الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الأسري وتوفير المناخ الملائم للإبداع، والفرص المناسبة لاكتساب خبرات جديدة، وأهمية المعرفة والمعلومات للمبدعين، وأهمية التعليم المدرسي الفعال الذي يسهم في تنمية قيم الإبداع، ويقوم على النقاش والحوار، والتعرف على الطلاب ذوي القدرات الإبداعية والعمل على تنميتها، واقتصار الإبداع بين التلاميذ الذين ينتمون إلى أسر تتميز بمستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي مرتفع (عبد الهادي، رشا نبيل عبد السلام (2014)).

تعقيب:

من حيث **الموضوع** دارت مجموعة الدراسات الأجنبية حول أهمية التنشئة الأكاديمية التي تقوم بها الجامعات والمدن التي تقع في نطاقها في دعم الممارسات الإبداعية للباحثين داخل المجال العلمي بل وفي الحياة اليومية خاصة في ظل الاتجاه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وإبراز الدور الذي يقوم به الباحثون

من خلال ممارساتهم الأكاديمية داخل الجامعات. أما على مستوى الدراسات العربية فقد دارت موضوعات الدراسة حول الفروق بين الجامعات الحكومية والخاصة، أو الكليات النظرية والعملية في إعداد الباحثين أكاديميًا أي وفقًا لنطاق التخصص أو نوعية الجامعات أو النوع الاجتماعي، وانعكاس ذلك على ممارساتهم المتعلقة بجوانب الحرية الأكاديمية أو إنتاجياتهم التي تتسم بالإبداعية أو لا. وجاءت الدراسات المحلية لتركز على التنشئة الاجتماعية للباحثين ونشأة تخصصاتهم الأكاديمية ومستوى إعدادهم الأكاديمي داخل الأقسام العلمية، وتسليط الضوء على انعكاس ذلك على ممارساتهم الأكاديمية داخل المجال العلمي على اختلاف تخصصاتهم العلمية أو نوعهم الاجتماعي.

أما من حيث **المنهجية** فقد اعتمدت معظم الدراسات على أداة الاستبيان بشكل رئيس، بالإضافة إلى اعتماد بعض الدراسات على أداة المقابلة أيضًا، وحرصت معظم الدراسات على عقد مقارنة بين الباحثين تبعًا للنوع الاجتماعي والدرجة الوظيفية والتخصص العلمي من حيث التنشئة الاكاديمية في حين جاءت بعض الدراسات لتركز على متخصصي العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط.

ومن حيث **النتائج** فيلاحظ تركيزها على وصف الممارسات الأكاديمية للباحثين من حيث مدى تمتعهم بالحرية الأكاديمية في بعض المجالات، أو ممارساتهم الإبداعية المتعلقة بإنتاجهم العلمي فقط، وإرجاع معظمها إلى التنشئة الأكاديمية التي يتلقونها داخل الجامعات مع عدم إبراز تداعيات التنشئة الاجتماعية داخل أسر الباحثين وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي وفي التنظيمات المجتمعية الأخرى التي تؤثر في ممارسات الباحثين بشكل عام فيما بعد.

ثالثًا: تكامل الحريات الإنسانية للباحثين وفرص الإبداع

يتناول المحور نماذج لبعض الدراسات السابقة العالمية والعربية والمحلية التي تناولت العلاقة بين أوضاع الحريات الأكاديمية التي يمتلكها الباحثون وفرص الإبداع المُتاحة لهم، وهو المستوى من التحليل للدراسات السابقة على مستوى الأصغر أو ما يطلق عليه المستوى الميكرو.

فعلى **المستوى العالمي** جاءت الدراسة التي أجرتها مؤسسة ألكسندر فون همبولت **Alexander von Humboldt Foundation (2009)** لتضيف بُعد ثقافة الإبداع حول هذا الموضوع، فقد تناول موضوع المنتدى الثالث "تدويل العلوم والعلوم الإنسانية" ثقافات الإبداع: تحديات الابتكار العلمي من منظور عابر للحدود الوطنية، وركزت دراسات هذا المنتدى على ما يحتاج إليه الباحثون لمتابعة ابتكاراتهم وبحوثهم،

بالإضافة إلى دراسة تحديد الأبنية التنظيمية الضرورية لدعم بحوث الابتكار والتسهيلات اللازمة لذلك، ودور التنظيمات المسئولة عن التمويل من أجل التبادل الأكاديمي بشكل عام، والتبادل الأكاديمي الدولي على وجه الخصوص. وتوصلت دراسات المنتدى إلى أهمية توافر ثقافة الإبداع من أجل دعم الابتكار العلمي، وأن هذا السياق يتوافر لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية الألمانية في السنوات الأخيرة؛ حيث تهدف المبادرات الحكومية إلى دعم الإبداع العلمي والمواهب الإبداعية من أجل التنمية المستدامة، كما أن الجامعات الألمانية تدعو إلى فكرة الإبداع لتحقيق النجاح في "مبادرة التميز" التي تسعى لها وتنشر أهمية الإبداع في المؤتمرات العلمية المختلفة. كما توصلت إلى أن الإبداع يتطلب كلًا من الحرية والمرونة، فأساس الإبداع هو حرية الأفراد- خاصة الباحثين الشباب- حيث يجب أن يكونوا قادرين على العمل بشكل مستقل في مرحلة مبكرة من حياتهم المهنية، وفي الوقت نفسه يجب أن يتلقوا أفضل توجيه لهم. كما توصلت إلى أن البحوث التنافسية الدولية تكون ممكنة- فقط- في البيئات البحثية المناسبة، التي توفر بِنى تحتية ممتازة، مع أدوات تجريبية على أعلى مستوى، وعلى مساعدة مهنية على الأقل من الفنيين، والدعم من قبل الموظفين، ومن ثم، مساعدة العلماء في التركيز على العلم والبحث. وأن الباحثين والعلماء أكثر حاجة إلى أعلى درجات المرونة في عملهم اليومي وحياتهم اليومية، وأيضاً ما يتعلق بأجرهم المالي؛ وذلك لأن الإبداع- في كثير من الأحيان- له نتائج غير مخطط لها outcome of unplanned وعمل فوضوي chaotic action، كما أن البحث العلمي عملية مفتوحة ونتائجه غير معروفة مسبقاً؛ حيث يمكنهم من التخلص من تحديات البحث العلمي، وتحديات المشروعات البحثية التي تواجههم. وتوصلت أيضاً إلى أن الإبداع يحتاج إلى بنيات اجتماعية صغيرة smaller social structures وشبكات للأبحاث الدولية international research networks، خاصة لبعض العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تحتاج للعمل في مجموعات صغيرة، ولذلك يعتمد الإبداع العلمي على البيئة الاجتماعية للباحثين والعلماء، كما يجب أن يسمح نظام البحث العلمي للباحثين بأن يكونوا مُبدعين، وأن يركزوا على العلم والبحث أكثر من التركيز على النجاح "المُشرف"، من خلال تعزيزهم وكونهم باحثين ومديرين. كما أن تدويل بيئات البحث المختلفة شرط مهم من أجل الإبداع العلمي والابتكار (Alexander von Humboldt Foundation (2009).

وعلى **المستوى العربي** تناولت دراسة **الجيلالي حلام (2001)** موضوع الحرية والإبداع، وعلاقتهما بالبحث العلمي الإنمائي، وفاعليتهما في تشكيل الخيال المُبدع، وأثر الإبداع في تطوير البحث العلمي المُتحرر، بوصفه عملاً إنمائياً، ومسألة علاقة الحرم الجامعي بالإبداع والبحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى

أن الحرية أساس التنمية الاجتماعية، والإبداع والبحث العلمي، وأهمية التحرر من الأساليب التقليدية التربوية في الجامعات (حلام، الجيلالي (مايو 2001)).

وتوصلت دراسة **عبد الوهاب جودة (2007)**- والتي سبق الإشارة إليها- إلى مجموعة من النتائج حول أهمية تكامل الحريات الإنسانية للباحثين منها: أن المستوى العربي يضم مجموعة بشرية قادرة على قيادة عملية إنتاج المعرفة بكفاءة، ولا ينقصها سوى الإمكانات المادية، وإتاحة الفرصة للإبداع، بدليل قدرتهم على قيادة الإبداع العلمي حينما ينتقلون لسياقات اجتماعية أخرى. وهي النتيجة التي تعكس الإشارة التي توصلت إليها دراسة مروة صلاح في 2003 في تأكيدها على أهمية نظام البعثات في إتاحة الإبداع أيضًا. كما كشفت الدراسة عن تدني الظروف والأحوال المعيشية لكثير من الأكاديميين العرب، الأمر الذي يؤدي إلى الانصراف عن النشاط البحثي، وضعف الإسهام العلمي الإبداعي، وإلى أن السياقات التنظيمية لبعض الجامعات العربية تتسم بالقضاء على الإبداعية لدى شباب العلماء، عن طريق تحميلهم مهمات إدارية ومناصب قيادية في مقتبل حياتهم الأكاديمية، مع ندرة وجود معايير واضحة لتقييم المنتجات الإبداعية؛ نتيجة التحيز في تقييم ومنح الجوائز التشجيعية والتقديرية (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (ديسمبر 2007)). وهي النتيجة التي تدفع نحو عدم الاعتماد على مثل تلك الجوائز كمقياس لإبداع الباحثين.

وجاءت دراسة كل من **محمد خطايبة وراتب السعود (2011)** ضمن نطاق الدراسات العربية لتقارن بين الجامعات الحكومية والخاصة حول الحرية الأكاديمية، والوضع في الاعتبار نوع الكليات، والسياق الداخلي والخارجي المُحيط بالباحثين، حيث هدفت إلى التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية بين الحرية الأكاديمية والإنجاز البحثي، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، ترجع إلى نوع الجامعة ولصالح الجامعات الرسمية، ونوع الكلية ولصالح الكليات الإنسانية، وعدم وجود فروق ترجع لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجامعة التخرج. وقد جاءت الحرية الأكاديمية في مجال التدريس في المرتبة الأولى، تلاه مجال حرية التعبير عن الرأي بالمرتبة الثانية، وأخيرًا جاء مجال البحث العلمي بالمرتبة الأخيرة (خطايبة، محمد وراتب السعود (2011)).

وجاءت دراسة **أشواق الدوسري (2013)** لتتناول بشكل مباشر العلاقة بين الحرية الأكاديمية والإبداع بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، متبعة المنهج الوصفي الارتباطي ومعتمدة على أداة

الاســتبيان، حيث هدفت الدراســة إلى التعرف على درجة الحرية الأكاديمية ودرجة الإبداع لأعضــاء هيئة التدريس، والعلاقة بين الحرية الأكاديمية والإبداع في أدائهم. وتوصــلت الدراســة إلى مجموعة من النتائج جاءت أهمها تمتع أعضــاء هيئة التدريس بدرجة متوســطة في الحرية الأكاديمية، في مقابل تمتعهم بدرجة مرتفعة في الإبداع، ووجود علاقة بين درجة الحرية الأكاديمية ودرجة الإبداع، وعدم وجود فروق بناءً على النوع، أو الدرجة العلمية، أو التخصــص الأكاديمي وذلك في مجال الحرية الأكاديمية ككل، بينما تظهر الفروض بناءً على عدد ســنوات العمل في مجال البحث العلمي، بينما لا توجد فروق في الإبداع بناءً على النوع، أو التخصــص الأكاديمي، بينما توجد فروق بناءً على الدرجة العلمية (الدوســري. أشــواق محمد (2013)).

أما دراسة **الصديقي سعيد (2014)** فقد تناولت موضوع التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات خاصة التي تعتمد على المُخرجات العلمية بشكل أساسي، وهدفت الدراسة إلى تشكيل صورة عامة عن الوضــع الحالي للجامعات العربية في مجال البحث العلمي، وعرض بعض معالم خطة عمل لتطوير أداء الجامعات العربية. وتوصــلت الدراســة لعدة نتائج منها: أن الباحثين في الجامعات العربية يعانون من نقص الوقت المخصص للبحث العلمي وتدني الأجور، وتوصلت- أيضاً- إلى اختلاف شروط الإبداع الأدبي والفني عن شــروط الإبداع في البحث والتطوير. كما ذهبت الدراســة إلى وجود حرية واســعة لإنجاز البحوث الاجتماعية والإنسانية في الدول العربية وفي الوقت نفسه تعاني من وفرة الإنتاج العلمي ورداءته، مع التركيز على مجالات علمية بعينها، وتمويلها وإهمال مجالات أخرى (الصديقي، سعيد (إبريل 2014)).

وكان لدراســة **عماد عبد اللطيف (2016)** عن واقع البحث العلمي في الوطن العربي إضــافة علمية لمجموع الدراسات السابقة؛ حيث تناول في طياتها قضية البعثات، وهي القضية التي لم تظهر بشكل كبير في الدراسات السابقة التي تناولت البحث العلمي في المجتمع المصري، خاصة أن تحليله للنتائج ارتبط بما شهدته بعض الدول العربية من أحداث سياسية في الآونة الأخيرة، مما أكسبها أهمية في التراث النظري للموضوع؛ فقد هدفت الدراسة إلى رصد واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في العالم العربي وتحدياته، مركزًا على عدد من القضــايا هي: التوسع الكمي وجودة البحث العلمي، والإنفاق عليه، والبعثات، والترجمة، متناولًا أهم التحديات التي تواجهه متمثلة في: ضعف الصلات بين الباحثين، والحريات الأكاديمية، والسرقات الأكاديمية، والفجوة بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع. وتوصــلت الدراســة إلى عدة نتائج منها: أدت الاضــطرابات الواســعة التي شــهدتها دول الربيع العربي إلى تقليص المخصــصــات المتاحة للبعثات؛ حيث خفضــت بعض الجامعات المصــرية المســاعدات المالية التي تقدمها للباحثين مما يُنبئ بالتقليل من دور البعثات في تطوير

البحث العلمي. وتوصلت كذلك إلى أن مأزق الحريات الأكاديمية يمثل أخطر التحديات التي تواجه البحث في العلوم الإنسانية في العالم العربي المعاصر، وتزداد خطورة هذا التحدي في إطار التحولات الجذرية التي تمر بها بعض المجتمعات العربية في الوقت الراهن في سياق ما يعرف بالربيع العربي حيث توجد إجراءات متزايدة لتقييد الحريات في بعض الأكاديميات العربية. كما أكد في دراسته على أن الفضاء الأكاديمي والبحث الإبداعي قد خضع في بعض البلدان العربية لأشكال من تقييد الحريات الأكاديمية، سواء من قبل مؤسسات مجتمعية أو دينية أو سياسية، ويزداد هذا التقييد في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تهتم بدراسة موضوعات تعتبر من المُحرمات، والتي ترتبط بالدين أو الجنس أو السياسة (عبد اللطيف، عماد (2016))، وهي ما أكدته دراسة نفيسة دسوقي منذ 2004.

وفي دراسة **أحمد صادق** (2017) والتي تناولت موضوع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة الملك خالد في علاقتها بالقيمة العلمية المضافة واستشراف المستقبل التكنولوجي، مستخدمه أداة الاستبيان لعينة عشوائية مكونة من 23 عضو هيئة تدريس من إجمالي 61 عضوًا، للسؤال عن مجالات الحرية الأكاديمية متمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وصنع القرار، توصلت الدراسة إلى أن مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع واتخاذ القرار جاءت متوسطة؛ أما في مجال التدريس فقد جاءت مرتفعة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجامعة لا تهتم بتوجهات أعضاء هيئة التدريس البحثية والنشر العالمي في مجلات علمية متخصصة، بالإضافة إلى ضعف الدعم المادي المقدم لهم من قبل الجامعة للإنفاق على إجراء البحوث العلمية ونشرها عالميًا. كما لا تهتم الجامعة بإجراء بحوث موجهة لخدمة المجتمع ومشكلاته المختلفة، ونقص الحرية التي تمنحها الجامعة لتقديم الاستشارات العلمية في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع، وكذلك نقصها في إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة لدى أفراد المجتمع. كما أن هناك ضعف في الحرية الممنوحة لأعضاء التدريس في وضع قوانين الجامعة واختيار القيادات الجامعية. أما في مجال التدريس فإن الحرية المرتفعة فيه المتاحة لأعضاء التدريس تظهر في حرية اقتراح الكتب المقررة على الطلاب، واستخدام الطرق الحديثة في التدريس وأساليب التقويم، والحرية في اقتراح الخطط الدراسية وتطويرها (عبد المجيد، أحمد صادق (يناير- مارس 2017)).

أما على **المستوى المحلي** فقد جاءت دراسة **علي جلبي (1996)** لتكون البداية لتناول موضوع فرص الإبداع بشكل مباشر؛ حيث تناولت الدراسة موضوع التحليل الاجتماعي للإبداع، وهدفت إلى إلقاء الضوء على أهمية دراسة الإبداع في علم الاجتماع، والتفسيرات النظرية المفسرة له، وعرض مجموعة من

الخبرات البحثية المتعلقة بالإبداع في المجتمع العربي. وقد توصلت إلى أن الإبداع على علاقة جدلية بالسياق الحضاري الاجتماعي الكلي الذي يحتويه، يؤثر فيه ويتأثر به، وتوصلت لمجموعة من آليات الإبداع، منها ما يتعلق بالدعم والرعاية، بالإضافة إلى المكافآت الفعالة، كما أكدت على أهمية توافر الظروف الموضوعية والمناسبة والكافية لحرية التعبير، والتعبير عن الحاجات الاجتماعية وذلك من أجل إتاحة الفرصة لظهور المنتجات الإبداعية (جلبي، علي عبد الرازق (1996)).

وجاءت بعض نتائج دراسة **نفيسة حسن دسوقي (2004)**- والتي سبق الإشارة إليها- لتبرز أهمية تكامل الحريات الإنسانية التي تتوفر للباحثين في إتاحة فرص للإبداع لهم، حيث توصلت في نتائجها إلى جانب مهم يتعلق بالوضع الاقتصادي حيث وجدت أن الباحثين في علم الاجتماع يعانون من عديد من المشكلات ترتبط بأزمة حرية البحث العلمي، وأزمة تمويل البحث العلمي، وانحصار فرص النشر العلمي، وعدم توافر الدعم المادي لعملية النشر. كما أكدت على إعادة النظر في ما يتعلق بالدخل المادي لكل من المعيد والمدرس المساعد وأعضاء هيئة التدريس بصفة عامة (دسوقي، نفيسة حسن حسن (2004)).

وعن التأكيد على أن الجانب المادي يكون هو المسيطر سواء في حاجة الباحثين إليه أو من خلال تحكم التنظيمات المختلفة في المجال العلمي من خلال الحاجة المستمرة للتمويل لإتمام البحث العلمي ما أشارت إليه **دراسة عبد الوهاب جودة (2004)**- والتي سبق الإشارة إليها- حول نتيجة مفادُها أن الباحثين سواء في مجال العلوم الاجتماعية أو الطبيعية يواجهون مشكلات تتعلق بالجانب المادي حيث يتطلب تنفيذ البحوث والإعداد لكتابتها أو تنفيذ التجارب المعملية متطلبات مالية كثيرة لتغطية تلك التكاليف، في الوقت الذي يعاني فيه شباب الباحثين من ضعف رواتبهم أو عدم حصولهم على العمل خاصة لمن لا يعملون داخل الجامعة وضعف دعم وتمويل البحوث من قبل الدولة، وهي المشكلة التي تتفاقم بشكل أكبر لدى الباحثين في الجامعات الإقليمية حيث لا تتوافر الإمكانات اللازمة للبحث العلمي داخل جامعتهم مع وجود صعوبات مادية تتيح لهم فرصة السفر للجامعات الأخرى للحصول على متطلبات البحث العلمي الخاص بهم (عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2004)).

وقد اهتمت **أريج البدراوي زهران (2008)** بتناول السياق الاجتماعي المحيط بالإبداع النسوي في المجتمع المصري، وذلك للتعرف على المناخ المشجع والعوامل التي تعوق الإبداع النسوي، ورصد مظاهر الإبداع النسوي وأشكاله، والتعرف على موقف المرأة المبدعة من بعض القضايا، من خلال القراءة المتعمقة للسير الذاتية للمبدعات. واعتمدت الدراسة على النظرية النسوية، وعلى تحليل السير الذاتية من خلال استخدام

أداة المقابلة المتعمقة مع عينة من المبدعات في مجال الإبداع الفني، والعلمي، والأدبي. وهي الدراسة التي تُعد ذات الأهمية لتناولها الإبداع عند المرأة تحديدًا وفي مجالات متنوعة قد تعكس مقدار أوضـــاع الحرية في المجتمع المصــري. وقد توصــلت الدراســة إلى عدة نتائج منها تأكيد أغلبية عينة الدراســة على أهمية وجود الحرية لكي يحدث الإبداع، وتختلف العلاقة بين الإبداع والحرية باختلاف مجال الإبداع، فالمجال الأدبي أكثر تأثرًا بمقدار الحرية عن المجال الفني وخاصة فن الباليه والموسيقى. كما توصلت أيضًا إلى أن المبدع يستطيع الإبداع في كل الظروف، وهي النتيجة التي قد تثير الانتباه حول مدى أهمية الحرية طالما يمكن تحقيق الإبداع تحت أي ظرف. وتوصــلت إلى أهمية المناخ المدرســي القائم على التعليم الذاتي والاهتمام بالفرد في الإبداع. كما أكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة بين الإبداع والحالة الاقتصـادية، ووجود فرق بين مجالات الإبداع في مدى تأثرها بالحالة الاقتصـادية، حيث يظهر التأثير بشـكل أكبر في مجال الفن التشـكيلي. وعن الأوضـاع الســياســية توصــلت نتائج هذه الدراســة إلى أن التغيرات الســياســية لم يكن لها تأثير على عمل المبدعات. وتوصـــلت إلى أن غالبية العينة أكدت على أن المرأة هي الأســـاس في تحقيق الإبداع والتغلب على الثقافة الذكورية، بينما أكد بعضــهن على أثر الثقافة الذكورية فيهن. وتوصــلت كذلك إلى أن من بين معوقات الإبداع بالنســبة للمرأة المبدعة ضــيق الوقت، حيث الأعباء الأســرية التي تلتزم بها المرأة خاصــة بعد الزواج. أما عوامل الإبداع للمرأة تتمثل في الخبرات العملية ســواء كانت مهنية أو دراســية علمية أو من خلال تجارب الســفر، حيث يعد الســفر قاســمًا مشــتركًا في معظم الســير الذاتية لعينة الدراســة (زهران، أريج البدراوي (2008)).

وفي هذا الإطار حدد **أحمد زايد (ديسمبر 2010)** في دراسته- التي سبق الإشارة إليها- ثلاثة شروط بنيوية لإتاحة الفرصــة للإبداع هي: قدرة البنية على تحريك الأفكار وتشــجيعها ودفعها للظهور، وقدرة البنية على أن تنشر الفكرة وترعى حركتها، والمرونة في استجابة البنية للتغير في ضوء الفكرة الجديدة (زايد، أحمد (ديسمبر 2010)).

وتناولت دراســة **مجدي المســيري (2013)** فكرة التكامل بين المعرفة والإبداع وطرق الوصــول إلى ذلك، وهدفت الدراسة إلى دفع مفهوم الإبداع في مؤسسات التعليم العالي في جامعات شمال أفريقيا وجمهورية مصــر العربية وتحســين ثقافة الإبداع فيها. وتوصــلت الدراســة لمجموعة من النتائج منها: أن الإبداع على مستوى الجامعات المعاصرة لم يعد قضية هامشية، بل أصبح ضرورة ولا يمكن للتنظيمات الاجتماعية التخلي عنه، ولذلك يجب أن تتوافر في الجامعات- كتنظيم- عملية اتصــالية قوية مع رغبات وحاجات المســتهلكين،

وأن تطور مبادئ وأخلاقيات العمل، وأن تهتم بالتنسيق مع التنظيمات الاجتماعية الأخرى للاستفادة من الجوانب الاقتصادية التي توفرها للتمكن من الابتكار (المسيري، مجدي (2013)).

وتوصلت **رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** في دراستها- والتي سبق الإشارة إليها- إلى ارتباط الإبداع والحرية والاستقلال، حيث إنه لا إبداع بدون حرية، وتوصلت أيضًا إلى أن المبدع يستطيع الإبداع في كافة الظروف، حيث إن الحرية هي إحساس داخلي يدفعه للإبداع (عبد الهادي، رشا نبيل عبد السلام (2014)).

تعقيب:

يُلاحظ من خلال العرض السابق ندرة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت **موضوع** فرص الإبداع بالدراسة، واقتصرت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على مجال ضيق إما ثقافة الإبداع أو الإبداع داخل التخصص نفسه أو لفئات بعينها مثل: فئة الشباب أو المرأة، دون تناول الموضوع داخل الجامعات المصرية تحديدًا. كما تناولت بعض الدراسات علاقة الحرية الأكاديمية بالإبداع بشكل ضمني، واقتصار دراسة الحريات بشكل عام وما تتضمنها من الحرية الأكاديمية في معظم الدراسات على أعضاء هيئة التدريس وليس الباحثين من المعيدين والمدرسين المساعدين أو المُبتعثين. كما قامت بعض الدراسات بتسليط الضوء على تداعيات التضييق على الباحثين في بعض جوانب الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الإنجاز البحثي أو على التصنيفات العالمية للجامعات.

أما **منهجيًا** فقد اعتمدت معظم الدراسات التي اندرجت تحت هذا المحور على إعادة تحليل التراث بالإضافة إلى بعض المنهجيات الكيفية. أما من حيث **النتائج** فقد أكدت معظم الدراسات على ارتباط الحرية بشكل عام بإتاحة الفرصة للإبداع، وعلى أهمية تكامل التنظيمات المختلفة معًا والحريات التي يحتاجها الفرد من أجل تحقيق الإبداع.

تعقيب عام:

من خلال العرض السابق لجزء من التراث النظري حول موضوع الدراسة، يتضح- بشكل عام- ندرة الدراسات التي تتناول العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع بشكل واضح في التراث السوسيولوجي، وإنما تناولت بعض الدراسات أحد تلك المتغيرات في علاقته بمتغيرات أخرى قريبة الصلة بالموضوع، دون التعمق بالدراسة في العلاقة بينهما بشكل واضح.

وفيما يتعلق بالموضوع فقد ركزت الدراسات السابقة على الحرية الأكاديمية على مستوى الجامعات وأعضاء هيئة التدريس فيها، مع إغفال دراسة هذا المتغير للباحثين المبتعثين للخارج، وهو ما سوف تضيفه هذه الدراسة كإضافة للدراسات السوسيولوجية حول ذلك الموضوع.

كما يلاحظ تناول **مفهومات الدراسة** المتعلقة بالموضوع بشكل تقليدي وشائع، دون إبراز جوانب أخرى متعلقة بتلك المتغيرات، وهو ما تحاول الدراسة الحالية القيام به؛ حيث لا تقتصر الدراسة الحالية على دراسة تلك المتغيرات كما هي، إنما تركز الدراسة على تناول الحرية الأكاديمية كمتغير له أبعاد اجتماعية، واقتصادية وسياسية مختلفة تُحيط بالباحثين وتؤثرعلى مستوى إنجازهم وفرص الإبداع المتاحة لهم، وتعكس الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بالتعليم العالي في المجتمع المصري، أما عن مفهوم فرص الإبداع فيلاحظ عدم التفرقة بين مفهوم الإبداع ومفهوم فرص الإبداع والخلط بينهما في بعض الدراسات، كما لم تتوافر دراسات عديدة تتناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة.

أما ما يتعلق **بالنظريات المستخدمة** فقد أغفل عدد من الدراسات إبراز الإطار النظري الذي تعتمد عليه الدراسة في تناولها للموضوع، كما ركزت دراسات أخرى على إبراز المسئولية الاجتماعية، ورأس المال البشري كإطار نظري للدراسة، مع إغفال تناول نظريات حديثة تتعلق بسوسيولوجيا المعرفة فيما عدا بعض الدراسات التى تناولتها، ولذلك تسعى الدراسة إلى توظيف إطار نظري حديث يُفسر موضوع الدراسة.

وفيما يتعلق **بالإجراءات المنهجية للدراسة** المستخدمة في الدراسات السابقة حول الموضوع، يُلاحظ الاعتماد على منهجية دراسة الحالة؛ لإبراز بعض تجارب الجامعات، أو تحليل البيانات الثانوية، كما كانت معظم الدراسات وصفية باستثناء بعض الدراسات التي اعتمدت على المنهج التاريخي، واستخدمت معظم الدراسات أداة الاستبيان لجمع البيانات في معظم الدراسات، دون الاعتماد في معظمها على جمع بيانات كيفية حول الموضوع تتيح التحليل والتعمق في الموضوع بشكل أكبر إلا فيما ندر، باستثناء بعض الدراسات المحدودة التي اعتمدت على أداة المقابلة، وهذا ما تحاول الدراسة تجاوزه حيث تقوم الباحثة بالجمع بين البيانات الكمية والكيفية حول موضوع الدراسة.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع:

أوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات وتباين السياق الاجتماعي بين الداخل والخارج.

الفصل الخامس:

فرص الإبداع ما بين السياق والآليات: المجال العلمي للباحثين المصريين نموذجًا.

الفصل السادس:

أوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصريين في الجامعات:

تحليل سوسيولوجي في ضوء استراتيجية مصر 2030م.

الفصل الرابع

أوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات وتباين السياق الاجتماعي بين الداخل والخارج

تمهيد

أولًا: السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وخارجها

ثانيًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج

ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات المصرية وخارجها

رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالجامعات المصرية وخارجها

خامسًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعات المصرية وخارجها

الاستنتاجات ومناقشتها

تمهيد:

تتحدد مسئولية الجامعات في المجتمع المصري في ثلاثة أركان أساسية تقوم عليها وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؛ وهي الجوانب التي يتطلب تحقيقها إتاحة الفرصة للعاملين فيها للقيام بواجباتهم تجاه الطلاب، وتجاه خدمة العلم الذي يتخصصون فيه، وتجاه المجتمع الذي توجد الجامعة فيه. ومن هنا تبرز أهمية توفير قدر من الحرية الأكاديمية للباحثين داخل الجامعات من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة التي تتيح لهم الفرصة للقيام بواجباتهم تجاه الطلاب والبحث العلمي والمجتمع.

ولأن الحريات الأكاديمية ليست مجرد فقط حرية بالمعنى الفلسفي أو المعنوي أو غير المادي، وإنما أيضًا هي التحرر من بعض جوانب العوز أو الحاجة المادية سواء المتعلقة بالباحث نفسه أو متعلقة بالسياق الذي يعمل فيه- وذلك وفقًا للمنطلق النظري للدراسة وأحد قضاياه المتمثلة في تبعية المجال العلمي ومُكبلات الحرية الأكاديمية للباحثين- ومن هنا فإن هذا الفصل يهدف إلى التعرف على أوضاع الحريات الأكاديمية للباحثين داخل الجامعات المصرية والمُبتعثين خارجها، وقياس ذلك ببعض المتغيرات التي حددتها الباحثة، والتي يمكن تصنيفها وفقًا لعدة مجالات تمثل الحريات الأكاديمية بأركانها التي اتفق عليها عدد من الدراسات السابقة، وعدد من التعريفات، والتصور النظري الذي يتعلق بالجوانب المادية.

وتحاول الباحثة في هذا الفصل التحقق من صحة الفرض القائل "تتوفر الحريات الأكاديمية للباحثين المصريين المُبتعثين للخارج بدرجة أعلى مما يُتاح للباحثين المصريين في الجامعات المصرية نظرًا لاختلاف السياق الاجتماعي المحيط بهم"، وذلك من خلال عدة محاور رئيسة هي: أولًا: السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وخارجها، ثانيًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج، ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات المصرية وخارجها، رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالجامعات المصرية وخارجها، خامسًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعات المصرية وخارجها. وتناولت الباحثة في كل محور من المحاور السابقة عددًا من المتغيرات صيغت في صورة عبارات (25 عبارة)، تُقاس من خلال استجابة المشاركين لأحد الاستجابات الخمسة المطروحة عليهم، وهي (لا، نادرًا، أحيانًا، كثيرًا، كثيرًا جدًا)، ويترتب على اختيار أحد الاستجابات حصول الباحث على درجة تتراوح بين (0، 4) لكل عبارة من عبارات المقياس، ثم حصول كل مشارك على درجة إجمالية لكل محور على حدة، بالإضافة إلى درجة كلية لإجمالي قيم الحريات الأكاديمية التي يتمتع بها الباحث. وجاء تحليل البيانات الكمية من خلال الجداول الإحصائية التكرارية، والتي عبرت عن

أوضـاع الحريات الأكاديمية للمشـاركين في الدراسـة بشـكل عام، ثم مقارنة أوضـاع الحريات الأكاديمية بين الباحثين في الجامعات المصـــرية والمُبتعثين إلى الخـارج. وقد أُخذ في الاعتبـار أن أحد محـاور الحريـات الأكـاديميـة المُتعلقـة بـالتدريس في المقيـاس اعتُمد فيهـا على جزء من عينـة البـاحثين المُبتعثين وعددهم (24 مُبتعث فقط) ممن يقومون بالتدريس في الخارج في وقت إجراء الدراسـة، حيث اسـتُبعد 80 باحثًا مُبتعثًا ممن لا يقومون بـالتدريس في الخـارج، ومقارنتهم بـالبـاحثين غير المُبتعثين الذين يقومون بـالتدريس في الجـامعـات المصـــرية وعددهم (147) باحثًا. وقد حرصـــت الباحثة على الجمع بين التحليل الكمي للبيانات المُســتمد من المقياس، والتحليل الكيفي للبيانات المُســتمدة من حالات الدراســة؛ وذلك لإضــفاء مزيد من الفهم والتفســير للنتائج، وأخيرًا ينتهي الفصل بمجموعة من الاستنتاجات، ومناقشتها في ضوء نتائج الدراسات السابقة.

أولًا: السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وخارجها:

"إحنا كتير أوي بنقول إن المفروض إننا ندي الحرية الأكاديمية للطالب وللمعلم، إن هو يتاح له حرية البحث العلمي في أي موضـوع، مفيش أي قيود، ولا أي data حجب للـــــdata، كل ده كلام بيتقال بس مش بيتنفذ، يعني الفكرة في التنفيذ، الفكرة مش في القانون نفسه..." (المقابلة 4)

يمكن أن نسـتهل هذا المحور بالمقولة السـابقة- التي وردت على لسـان إحدى حالات الدراسـة- في تحليل السـياق القانوني الذي يمثل أحد محاور الحريات الأكاديمية في الجامعات، فقد يُمثل ذلك السـياق أحد مكونات بِنية التنظيم الأكاديمي والذي من خلاله يمكن الاقتراب من وضـع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات، حيث تعبر مواد القانون ولوائحه التنفيذية الإطار الذي يحدد قانونية ممارسـات الباحثين داخل الجامعة وضـمان تمتع الباحثين بالحريات الأكاديمية، من ثم فإن تضـييق هذا الإطار قد يكون له تداعياته على وضع الحريات الأكاديمية التي يتمتع بها الباحث. وقد اعتُمد في قياس هذا السياق على أربعة متغيرات تتضمن الإشـارة إلى بعض المراحل التي قد يمر بها الباحث في مسـيرته المهنية ولها أسـاس قانوني، وهي ما تتعلق بتمويل البحوث، وحدود المشـاركة في الفعاليات العلمية خارج الجامعة، والمتطلبات القانونية لإجراء البحث العلمي، وكذلك الإجراءات القانونية للسفر إلى الخارج.

1- التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث والمشروعات البحثية

في ظل تزايد الاهتمام بالمسـئولية الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية المختلفة تجاه مجتمعاتهم المحلية بل والإقليمية والدولية، يقيس هذا المتغير قانونية التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث، ومدى اسـتشـعار الباحثين بعدم وجود معوقات قانونية تعيق تمويل بحوثهم. وقد أظهرت اسـتجابات المشـاركين في الدراســة أن ما يقرب من النصــف أشــاروا إلى عدم توفر مواد قانونية تتيح التعاون مع القطاع الخاص في

تمويل البحوث والمشـروعات البحثية من الخارج بدون معوقات (44.2%). وقد ارتفعت تلك النسـبة إلى ما يقرب من النصـف لدى الباحثين غير المُبتعثين (47.6%)، في مقابل انخفاضـها لدى المُبتعثين إلى الخارج (39.4%) (جدول (15)). وبالاطلاع على قانون تنظيم الجامعات يمكن تفسـير تلك النسـب؛ حيث لم يشـر قانون تنظيم الجامعات بشكل محدد وواضح في مواده المتعلقة بالشئون المالية[1] ما يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى وجود مخاوف لدى الباحثين تتعلق بتمويل بحوثهم ليتجنبوا التعرض للمسـائلة القانونية، خاصـة في ظل وجود مادة واحدة فقط هي المادة (188) التي أشـارت بشكل ما إلى صورة من التمويل ولكن للجامعة في صورة التبرعات التي تعد أحد الإيرادات السنوية للجامعة. كما أُشير في الباب الثاني من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (112) لسنة 1959 بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسـية والمنح، في المادة (14) "*لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصـلحة أو هيئة أو مؤسـسـة عامة قبول منح للدراسـة أو التخصـص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسـسـة أو هيئة أجنبية أو دولية إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات لاتخاذ إجراءات البت في مال المنحة أو رفضـها*"[2]، وهي المادة التي توضح مركزية الموافقة على قبول مثل ذلك التمويل، مما قد يؤدي إلى عزوف الباحثين عن التقدم للحصول على ذلك التمويل لتجنب الإجراءات الإدارية التي يصـحبها ذلك النوع من المركزية.

جدول (15) قانونية التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث والمشروعات البحثية من الخارج بدون معوقات

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	70	41	111	44.2
نادرًا	31	20	51	20.3
أحيانًا	35	18	53	21.1
كثيرًا	6	8	14	5.6
كثيرًا جدًا	5	17	22	8.8
الإجمالي	147	104	251	100

ويرجح مصـداقية هذا التفسـير ما أشـارت إليه إحدى حالات الدراسـة حول شـعور بعض الباحثين بالمخاوف من الوقوع في مشـكلة قانونية نظير الحصـول على تمويل للبحوث، خاصـة في ظل عدم تمتع الباحثين بالوعي الكافي بالسياق القانوني الذي يعمل في ظله، فتقول:

"سـمعت من زمايلي إنهم كانوا مشـتركين في هيئة ما كده- أنا ناسـية الاسـم بتاع الهيئة- إنها كانت بتمول، بس برضـو كان عندهم مخاوف، يعني 2 منهم بعد ما أكملوا كان عندهم مخاوف إن يكون..هما مش عارفين يعني هينفع إنهم يمولوا هذا البحث ولا لأ..." (المقابلة 4)

[1] المواد المتعلقة بالشـئون المالية في قانون تنظيم الجامعات من المادة 187 إلى المادة 195، انظر: عادل عبد التواب بكري، وثروت سـعد زغلول، ، وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط 28 المعدلة، 2009، الجيزة، ص67- 69.

[2] قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات، ص 277.

وهو على العكس مما واجهه الباحثون المبتعثون إلى الخارج، حيث أشارت إحدى حالات الدراسة من المُبتعثين إلى وجود هيئات خاصة خارجية تقوم بتمويل الجامعات المصرية من أجل السفر للخارج إلى أي دولة لاستكمال بحوثهم في الخارج بدون معوقات قانونية، فتقول:

"اليابان ملهاش أي علاقة بالمنحة، خالص، اليابان أنا دفعت فيها، اللـــ fund دوت مؤسسات خارجية بيساعدوا الدول النامية المتخلفة يسفروا الناس، فاليابان أنا مسافرة بالدولار، بدفع للمعمل كل شهر، وهما بيوفروا لي كيماويات وبشتغل على الأجهزة بتاعتهم وميعرفوش أي حاجة على اللي أنا قولتهولك" (المقابلة 10)

وبالتالي يمكن القول بوجود بعض المعوقات القانونية التي تواجه بعض الباحثين في حال الرغبة في تمويل بحوثهم من الخارج، والتي ترجع في الأساس إلى مركزية اتخاذ القرار بشأن السماح بمثل ذلك التمويل، بالإضافة إلى شعور بعض الباحثين بالخوف من الوقوع تحت طائلة القانون في حالة حصوله على ذلك التمويل، إلا أنه على المستوى الرسمي قد لا يواجه الباحثين الراغبين في الحصول على منح لتمويل بحوثهم في الخارج.

2- حرية حضور فعاليات علمية خارج الجامعة

مع تزايد الإعلان عن فعاليات علمية في أماكن متفرقة خارج السياق الذي يتواجد فيه الباحث سواء المؤتمرات العلمية أو الورش وغيرها، فقد يكون قدرة انتقال الباحثين ومشاركتهم في تلك الفعاليات أحد صور حريتهم التي يوفرها لهم السياق القانوني المتواجدين فيه. وقد أظهرت استجابات المشاركين في الدراسة إلى أن ما يزيد عن الربع (27.5%) لا يتمتعون بحرية حضور الفعاليات العلمية المختلفة التي تُعقد خارج جامعتهم دون الحاجة إلى موافقة من أية جهة. ويلاحظ عدم وجود تفاوت كبير بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث، فقد بلغت تلك النسبة لدى الباحثين غير المُبتعثين (29.9%)، في مقابل (24%) لدى الباحثين المُبتعثين (جدول (16))، وقد يرجع السبب في ذلك خاصة لدى الباحثين غير المبتعثين إلى أنه على الرغم من أن قانون تنظيم الجامعات لم يمنع الباحث عن حضور فعاليات علمية خارج جامعاتهم إلا أنه قد يشترط الحصول على موافقات من مجلس القسم وإدارة الكلية والجامعة التي يعمل فيها الباحث قبل اتخاذ قرار المشاركة[1]، كما قد تتحدد حرية حضور تلك الفعاليات للباحثين المبتعثين وفقًا لشروط المنحة أو البعثة التي ابتعث على أساسها في الخارج خاصة في الفعاليات خارج الدولة المُبتعث إليها.

[1] انظر المادة (85)، والمادة (87)، والمادة (146)، والمادة (306) بشأن الموافقات التي يتطلبها الباحث للسفر إلى الخارج في قانون تنظيم الجامعات.

جدول (16) حرية حضور فعاليات علمية خارج الجامعة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	44	25	69	27.5
نادرًا	20	16	36	14.3
أحيانًا	31	26	57	22.7
كثيرًا	29	14	43	17.1
كثيرًا جدًا	23	23	46	18.3
الإجمالي	147	104	251	100

وقد يرتبط ذلك بوجود بعض العوائق الإدارية المتعلقة بالروتين في تنفيذ الإجراءات القانونية لحضور تلك الفعاليات العلمية خارج جامعته، والذي يعد السـبب الرئيس فيه عدم رغبة الجامعة تحمل أي تكلفة مادية قد تتكبدها نظير مطالبة الباحث بحقه المادي ليشارك في أحد تلك الفعاليات، وعدم السماح للباحث بالحصول على إجازات علمية تتيح له الحضور رغم حقه القانوني في ذلك[1]:

"... كل ما تسألي حد يقولك هو أنتي عايزه مننا فلوس؟ طالما أنتي عايزه منهم فلوس الدنيا تتعقد، لأ أنتي بتسألي بس ومش عايزه فلوس والجهة ممولة تقولك بس ملكيش أجازة! فدي تعقيدات تمنع أي باحث إنه يفكر في مناخ علمي سليم". (المقابلة4)

كما أن عدم وعي الباحث أيضًا بحقه القانوني في حضور تلك الفعاليات العلمية يترك أثره في نشاطه العلمي حتي وإن لم يُعق السياق القانوني مشاركته في تلك الفعاليات، فتقول إحدى الحالات:

" هو أنا عشان أعمل بوستر لازم من الشغل بتاعي؟، فالمؤتمرات!..مش عارفة!، السؤال ده مجاش في بالي!، أو أنا مش عارفة أيه حقوقي في موضوع المؤتمرات ده، هل من حق المعيد والمدرس المساعد أنه يقدم في مؤتمر؟! بصراحة أنا عندي عجز في معرفة موضوع المؤتمرات ده جدًا. المشرف هو بيقعد بيقولي أنا طلعت الصين، طلعت تركيا، طلعت معرفش فين، مبيجبليش سيرة إني اطلع في أي حتة" (المقابلة 6)

أما المُبتعثين إلى الخارج فلا يحتاجون إلى تلك الموافقات نظرًا لوجود صـور تعاون بين بعض الجهات العلمية داخل الدولة نفسها المُبتعث إليها الباحث، فتقول إحدى المُبتعثات إلى فرنسا:

"...فيه حاجات بتكون على مستوى الجامعات، يعني مثلًا جامعة (...) مع جامعة (...)، هما 3 مدن قريبين من بعض تبع نفس الاقليم- فرنسا متقسمة تقسيمة إدارية كده معينة أقسام وأقاليم- ...، فهما الـ3 عاملين زي تحالف وبيساعدوا بعض في حاجات معينة، يعني التدريبات والورش اللي كنت بكلمك عنها دي بتتعمل على مستوى ال3ـ جامعات، فمره مثلًا بينظموها في (...)، ومره بينظموها في (...)، بس حتى كانوا بيجبولنا أتوبيس مثلًا أنا عايزة أحضر كذا المره دي هيكون في المدينة الفلانية، يجي أتوبيس الصبح ياخد الناس ويرجعهم آخر اليوم..." (المقابلة1)

وعلى ذلك يمكن القول بأن حضـور الباحثين للفعاليات العلمية يتطلب منهم الحصـول على بعض الموافقات التي يقرها القانون، وقد لا يتمتع الباحثون بحضـور تلك الفعاليات العلمية بسـبب الروتين في بعض

[1] يجيز قانون تنظيم الجامعات المصـرية في المادة (306) لمجلس الجامعة صـرف منح مالية للباحثين على اختلاف درجتهم الوظيفية في حال حضـور المؤتمرات أو المهمات العلمية أو الإجازات الدراسية في حدود اعتماد الميزانية.

الإجراءات القانونية التي قد تحد من حريتهم في حضـورها، بالإضـافة إلى عدم تمتع بعض الباحثين بالوعي القانوني الكافي حول حقوقهم حيال حضـور تلك الفعاليات، مع بعض الفروق بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث ترجع إلى وجود صـور من التنسـيق والتعاون العلمي بين الجهات المنظمة للفعاليات العلمية في الخارج وبالتالي لا يُطلب منهم الحصول على تلك موافقات.

3- القيود الإدارية لإتمام متطلبات إجراء البحث العلمي

تُعد الإجراءات الإدارية للبحث العلمي وما يحكمها من قوانين أحد الحلقات الرئيسـة التي يمر بها الباحث في عمله البحثي داخل الجامعة؛ فلا يخلو أي بحث علمي من وجود بعض المتطلبات الإدارية التي يحتاج أن يستوفيها الباحث ليتمكن من إجراء بحثه. وقد أشارت استجابات المشاركين في الدراسة إلى أن ما يقل عن الثُلث من الباحثين يواجهون أحيانًا قيودًا إدارية عند إتمام متطلبات إجراء البحث العلمي (30.7%). وقد ارتفعت تلك النسبة إلى الثُلث لدى الباحثين غير المُبتعثين (34.7%)، في مقابل انخفاضها إلى الربع لدى المُبتعثين للخارج (25%) (جدول (17)).

جدول (17) المتطلبات الإدارية لإجراء البحث العلمي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	23	18	41	16.3
نادرًا	27	21	48	19.1
أحيانًا	51	26	77	30.7
كثيرًا	24	17	41	16.3
كثيرًا جدًا	22	22	44	17.5
الإجمالي	147	104	251	100

وتجد تلك النسبة التي تشير إلى نسبية تعرض الباحثين لقيود إدارية عند إتمام متطلبات إجراء البحث العلمي مدلولها لدى حالات الدراسـة؛ فقد أشـارت معظم حالات الدراسـة من الباحثين غير المُبتعثين إلى عدم مواجهتهم قيودًا إدارية من قبل الجامعة التي يعملون فيها لإجراء البحث العلمي، بل توفرت لهم التسـهيلات اللازمة لإجراء البحث العلمي الذي قد يتطلب إجراءات إدارية يقوم بتسـييرها رئيس القسـم أو عميد الكلية والتي ترتبط بالحصـول على إفادات حول صـفة الباحث وموضـوع دراسـته وما يحتاج إليه لتُقدم إلى بعض الجهات داخل المجتمع لتسـمح له بالقيام ببحثه الميداني، وكذلك السـماح له بالسـفر إذا تطلب ذلك لجمع مادة علمية لبحثه، بالإضـافة إلى وصـول الباحث إلى مرحلة إنهائه بحثه العلمي وخوضـه في إجراءات الترقي للدرجة الوظيفية الأعلى داخل الكلية، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"لأ ناس متعاونين، يعني العميد أي حاجة في الورق بيمضـيها، أي طلبات بيمضـيها ومفيش مشـكلة، موقفش وقال لأ على حاجة، ورئيس القسـم برضـو كذلك، بيتعاونوا معانا... أخلص مثلًا ورقي، أخلص الماجسـتير، الترقيات بتاع، لأ مكنش فيه مشكلة يعني، كويسيين..." (المقابلة 2)

بينما جاءت احتمالية تعرض الباحث لتلك القيود في بعض الأحيان في بعض الحالات، وبشـــكل أكبر لدى الباحثين غير المبتعثين، بســـبب أن بعض المتطلبات التي يحتاجها الباحث من الإدارة قد تعتمد في بعض الأحيان على العلاقات الشـخصـية للباحث مع رؤسـائه التي قد تسـئ أو تُحسـن علاقاته مع الإدارة، مما قد يعرضه إلى بعض القيود الإدارية في بعض الأحيان:

"مش شـرط يكون عن طريق رئيس القسـم، بالعكس فيه أمور كتير جدًا أنتي بتضـطري إن أنتي تكمليها بنفسـك وتروحي الجامعة مع نفسك، ومتسيبهاش للقسم عشان حاجتك هتتعطل. لما يكون علاقتك كويسة- مع الإدارة- بتسهل الأمور أكتر، لكن لما تكون علاقتك مش كويسـة أو حد موصـي عليها دي بتبقى عائق أكتر، يعني رأي رئيس القسـم فيكي بيمثلك مشـكلة في الإدارة، يعني إذا كان بيحبك والإدارة بتحبه فأنتي كده بقيتي في الجانب الأمان، لكن كما هي الأوضاع مثلًا في الوضع الحالي إذا كان هو مش بيحبك والإدارة بتحبه فهو أعرفي إن أنتي كده خلاص، يعني دي مشـكلة برضـو، المفروض إن يكون فيه فصـل في العلاقات الشـخصـية أو إن س بيحب س أو بيحب ص، خاصـة العميد أو الوكيل، لأ دلوقتي مبقتش كده، بقى الموضوع كله ماشي بالأمور الشخصية والمصالح الشخصية" (المقابلة 4)

كما قد يتعرض الباحث إلى القيود الإدارية من قبل الكلية التي يقوم باستكمال دراسته فيها بسبب بطء الإجراءات الإدارية حينًا وأحيان أخرى الإهمال من قبل بعض الموظفين، فتقول إحدى الحالات:

"...في (...) بقى ربنا يخليهم، بتوع عراقيل أساسًا، ورق مثلًا، إحنا بنعمل سيمنارات، مثلًا والله أنا عايزه مثلًا ألحق أدخل الورقة قبل المجلس، فيه سـيمنار شـغال، مفيش حاجة اسـمها أقدم الورقة قبلها، لأ قدمي بقى قبلها، عارفة بقى نظم توقيف المراكب السايرة ده؟، طب ما كده كده أنت بيبقى اجتماع الشعبة ساعتين، بتقعدوا منهم ساعة، طب أدولي منهم 10 دقايق!، أنا السيمنار بتاعي بسرعة جدًا، إحنا مش بنطول زي أقسام تانية، لأ ولازم تكتبي ورقة، وتتختم منين، وتتمضى منين. ممكن يضـيعولك ورقة، أنتي بقى تفضـلي تمشـي ورا ورقك... المشـكلة إن العراقيل اللي في (...) هي اللي في (...)، الفكرة إن الموظف نفسـه اللي بيضـيع ورق. عارفة اللي هو أيه؟ التعنت بيوقف المصـالح، طب أنا مش عايزه أعمل حاجة مخالفة، ولا عايزه أعمل حاجة مش من حقي، بس يسر عليا الحاجة، أنت مش هتخسر حاجة بدل الأسبوع يبقوا يومين، أقدم قبلها بيومين، ففيه بيروقراطية كده وروتين ملوش أي لازمة" (المقابلة 6).

وتضـيف حالة أخرى من حالات الدراسـة صـورة أخرى من القيود الإدارية التي تعيق الباحث عن إنهاء متطلبات بحثه والتي تتعلق بالإهمال الذي قد يؤخر حصـول الباحث على الدرجة العلمية والوظيفية الأعلى، مما يحتم على الباحث الحرص على متابعة الجهات الإدارية عند إجراء عملها، فتقول:

"ما يتعلق فقط بإهمال بعض الموظفين في حفظ الملفات وبالذات الحاجات الأصل، الأصول، في الدراسات العليا كان مشكلة، هي مشكلات إدارية كلها. الرسالة كلها ضاعت! الرسالة ضاعت كانت قبل المناقشة، وكان المفترض إني أنا بعمل نسخة تجريبية أدخل بيها مجلس قسـم، وكانت الرسـالة كلها مطبوعة، وكان من المفترض إنها تروح للإداريين عشـان يعملوا الإجراءات على ما أدخل بيها مجلس قسم، بتتحفظ يعني عندهم في القسم هناك في شئون الطلبة أو الدراسات العليا وملقتهاش، لقيتها في الآخر خالص بعد عناء وبعد معاناة موجودة في الأرشيف! لقيتها بالصدفة، شوفتها بالصدفة يعني، أنا قالولي أسألي في الأرشـيف، جملة بإهمال كده، روحت دورت فشـفت الكعب بتاعها عرفتها، قالولي جت بالغلط، دي حاجة، الحاجة التانية

ما يتعلق برضـــو.. بالبطء أو بأعمال الروتين أكتر من اللازم برضـــو في التعامل مع الأوراق اللي زي دي لإن أنتي بتكوني محكومة بتواريخ، محكومة بوقت، محكومة بجلســـات في أيام معينة في الشـــهر؛ وبالتالي لو الأوراق مجتش في المعاد بتضطري تأجلي للشهر اللي وراه، وهي دي مشكلة مهمة جدًا لأنها ممكن تضيع منك شهر اتنين تلاتة، بالذات لو الموظف كمان جراله أي حاجة أو مسافر أو واخد أجازة تبقى مشكلة بالنسبالي؛ وبالتالي لازم لابد إن أنتي مصحصحة علطول مع الموظف... برضو موقف تاني متعلق بضياع صور كنت عطتهالها، برضو الصور الموظفة ضيعتها، صور شخصية، وبعد كده لقيتها بالصدفة، هي دخلت في ملف تاني خالص فرجعتهالي، مأعاقش ساعتها لأني أخدت الموظف، ورحت دورت في الجامعة وجبت الورق بتاعي، لأنه كان متعطل..." (المقابلة 5)

كما أشـــارت إحدى حالات الدراســـة من الباحثين المُبتعثين إلى مواجهتها قيودًا إدارية داخل المجتمع المصـــري تتعلق بمتطلبات الســـفر للخارج، والتي تمثلت في عدم وضـــوح الإجراءات الإدارية وتوزيع المسئوليات داخل جهة العمل، بالإضافة أيضًا إلى بطء الإجراءات نتيجة لخوف بعض الموظفين من الوقوع في الخطأ نتيجة عدم تمكنهم من اللغة مما ينعكس على الوقت الذي يستغرقونه لإنهاء الأوراق المطلوبة منهم، فتقول إحدى الحالات:

"... مفيش أصـلًا تقسيم مسئوليات ولا تقسيم أعمال في الكلية، يعني دي من ضمن الحاجات بقى يعني زفت خالص... أنا عايزه موافقة إن الكلية موافقة على سفر فلانة من تاريخ كذا لتاريخ كذا بره، وإن هي مش هتدفع الـــ fund، هما بقى خايفين، دي خايفة تكتب ودي خايفة تكتب، عشـــان عايزين يهربوا من حتة الـــــ fund، فجماعة خلاص أنا كنت خلاص متفقة مع الجامعة وبدأت خلاص هاخد منهم الشـيك هما اللي هيدفعوا خلاص، طيب ماشـــي. السـفارة عايزة جواب بالإنجليزي وهما عايزين يكتبوه بالعربي، فآخد أنا الجواب واترجمه، و(...) دي تمسك الجواب تقولك معلش أنا هقعد بقى شوية عشان تقارن بين العربي والإنجليزي تشوف اللي أنا كتباه، عشان متمضيش على حاجة، وميمضوش في ساعتها، وتعالي بكرة وتعالي بعده، كده يعني..." (مقابلة 10)

وقد نفت حالات الدراســـة من المبتعثين وجود تلك القيود في الخارج نظرًا لوجود قانون رادع يمنع الموظف الإداري من الإهمال أو تعطيل الإجراءات الإدارية، فتقول إحدى المُبتعثات إلى ألمانيا:

"...الفرق كبير بين بره ومصر، هنا الموظفين مهتمين جدًا جدًا بشغلهم، ومسئولين جدًا جدًا عن الطلبة وأوراقهم، فمثلًا هقدم ورقة، وقعتها ســودة لو رحت في التاريخ الفلاني وقدمت ورقي وأتأخر؛ لأن دي مســئوليتها، هي تليفونها موجود، وايميلها موجود أتواصل معاها، ولازم تدي معلومة الورق فين بالظبط، فعندهم إحساس بالمسئولية، وفاهمين بيعملوا أيه، بس بيحبوا يستفوا الورق زينا، بيروقراطيين زينا- بس مش زي بلجيكا، ألمانيا شبه مصر إنما بلجيكا كنت بخلص ورقي بالـــ Email- الختم ولازم صورة طبق الأصل، القانون هنا رادع، اللي متاخدش بالها من شغلها تتجازى" (المقابلة 7).

كما أضـافت إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى فرنسا إلى وجود تقسيمات إدارية داخل الجامعة في الخارج تحدد مســئوليات كل جهة مســئولة عن الباحث مما يســهل الإجراءات الإدارية التي يحتاجها عند تسجيل موضوع البحث مع وجود مرونة في التعامل مع الباحثين، فتقول:

"هما عندهم النظام مختلفة تمامًا، مفيش سيمنارات وكده، ... بتروحي الادارة، فيه حاجة هناك اسمها collège doctoral، في مبنى الجامعة، الـــــ collège doctoral دي حاجة إدارية بتدير كل ما هو له علاقة بالبحث العلمي، على مستوى الدكتوراة، وما بعد الدكتوراة..، تتعاملي معاه مباشرة أيًا كان تخصصك، وأيًا كانت كليتك اللي أنتي جاية منها، دي بتكون على مستوى الجامعة... أنا أول ما روحت أهم حاجة مربط الفرس إن فيه مشرف موافق ... قلت لهم أنا عايزه أسجل وعارفه أنا جايه في مارس وإن ده مش معاد تسجيل، بس عايزه أعرف إجراءات، ولو فيه ورق عايزني أجيبه معايا من مصر، قالولي ليه يا حبيبتي تعالي نسجلك دلوقتي أنتي مكنتيش أصلًا في فرنسا ساعتها، أدوني زي ملف كده، الملف ده أنا رحت قعدت جنب مشرفي وقعد يملاه معايا، أنا ساعتها كنت فيما يخص الحاجات الإدارية هناك دي بيضا، فرحت له وهو قعد يقولي إحنا تبع الـــ laboratoire الفلاني، فيه كمان حاجات بيسموها ecole doctoral يعني مدرسة الدكتوراة، دي حاجة علمية، بحث علمي، أنا اعتبر مسئولة منه بشكل مباشر، لو فيه حاجة إداريًا فيه حاجة مشكلة حتى لو المشرف بتاعي بروح له، فهما 3 تنظيمات جوه بعض؛ فيه تنظيمات بتكون خاصة بالجامعة نفسها، وفيه تنظيمات بتكون شاملة كذا جامعة مع بعض، الـــecole doctorale بتشمل كذا laboratoire جواها، يعني معمل اللى أنا مثلًا تبعه، كان فيه معمل يخص العلوم الانسانية والفلسفية، كان فيه معمل تالت يخص التاريخ، دي كلها داخله تحت ecole doctorale، واحده علوم لغوية وإنسانية، هي نفسها لمه من 3 جامعات كل الباحثين والمدرسين في الـــ 3 تخصصات دي، ... المشرف قعد ملا الورق معايا ده، مضاه ومضاني، وبعدين أنا رجعته للـــ collège doctoral، فهمت بعد كده إن الورق ده بياخد موافقة الـــ ecole doctorale، الـــecole doctorale ساعتها قالت لهم أنتو إزاي بتسجلوا لواحده في مارس؟ فساعتها المشرف بتاعي قالوا دي كانت في مصر ولسه جايه ومعلش عديها المرة دي، فمضى على الورق، وفي الآخر خالص بياخد توقيع رئيس الجامعة، إنما إنتي بقى مش بتقعدي تودية وتوقعي، أنتي كل اللي بتعمليه إن أنتي بتاخدي الملف بتمليه مع مشرفك وبتمضي مشرفك، أي حاجة تانية إنتى بترجعي للشخص اللي ماسك ملفك، هو بيتصرف وبيدخل مجالس أو بياخد توقيعات أو كده" (المقابلة 1).

وعلى ذلك يمكن القول بوجود فروق وفقًا لحالة الابتعاث فيما يتعلق بالتعرض للقيود الإدارية عند إتمام متطلبات البحث العلمي، حيث قد يتعرض معظم الباحثين غير المبتعثين لبعض القيود الإدارية نتيجة للروتين أو إهمال الموظفين أو وجود بعض الاعتبارات الشخصية في تعامل الجهات الإدارية مع الباحث، وكذلك عدم تحديد المسئوليات الإدارية بشكل محدد لبعض الموظفين، وبطء الإجراءات الإدارية، كما أنه في المقابل قد لا يواجه بعض الباحثين أية قيود إدارية، أما بالنسبة للباحثين المبتعثين إلى الخارج فقد أشاروا إلى عدم مواجهتهم لقيود إدارية في الخارج نظرًا لوجود قوانين رادعة للموظفين بالإضافة إلى المرونة في التعامل مع الباحثين في تيسير إجراءاتهم الإدارية وتحديد المسئوليات الإدارية بشكل واضح.

4- المتطلبات القانونية للسفر إلى الخارج

يتيح قانون تنظيم الجامعات للباحثين في المادة (87) والمادة (146) السفر إلى الخارج إما بغرض الدراسة مثل المنح والبعثات والمهمات العلمية قصيرة المدى أو للإعارات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فقط. ولكن على الرغم من ذلك يواجه ما يقرُب من نصف المشاركين في الدراسة (47%) إجراءات قانونية

مُعقدة كثيرة جدًا قبل سفرهم من المجتمع المصري إلى الخارج. ويُلاحظ انخفاض تلك النسبة إلى ما يزيد قليلًا عن الثُلث لدى الباحثين غير المُبتعثين (38.8%)، بينما ترتفع إلى أكثر من النصـــف لدى الباحثين المُبتعثين (58.6%) (جدول (18))؛ حيث إن المُبتعثين هم الأكثر تعرضًـــا لتلك الإجراءات القانونية التي يتطلبها الابتعاث إلى الخارج.

جدول (18) المتطلبات القانونية للسفر إلى الخارج

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	14	2	16	6.4
نادرًا	14	5	19	7.6
أحيانًا	40	20	60	23.9
كثيرًا	22	16	38	15.1
كثيرًا جدًا	57	61	118	47
الإجمالي	147	104	251	100

ويرجع ارتفاع تلك النسب إلى أن حضور أي فعاليات علمية في الخارج تتطلب حصول الباحثين على موافقات أمنية، وهو الإجراء الذي لا ينص عليه قانون تنظيم الجامعات، ويحد من حرية الباحثين في الســـفر إلى الخارج وعرضهم للعديد من الإجراءات القانونية:

"كل سفرية، ده حتى بيقولولي- كنت لسه في العلاقات الثقافية- أنتي لو مسافرة في نفس الشهر مكانين مختلفين لازم تعملي استطلاع رأي لينا واستطلاع رأي لهناك[1]، حتي لو كنتي لسه واخده الموافقة، فأنتي كل مره بتقدمي، بس قبل كده مثلًا كانوا بتبعتي، الكلية بتخاطب قسم اســتطلاع الرأي والمعلومات، بيردوا على الكلية والكلية بتروح باعته للجامعة،... فأنا عشـــان أنجز في الوقت كنت جبت الفاكس بتاعهم وكنت بخليهم يتعاملوا بالفاكسات... بعد كده كنت بقدم استطلاع الرأي بمجرد إني أملاه، ومعرفش اتبعت أمتى ولا رجع أمتى، يعني قبل كده لما كان بيرجع بعرف إنه رجع وأخده أنا بأيدي أوديه الجامعة، بعد كده بيردوا على مين معرفش، أنا كنت ألاقي الجامعة موافقة وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله بس...الإجراء نفسه حصل فيه تغيير، الموضوع بقى أسرع، ومبقتش عارفة هما بيردوا على مين وإزاي، وهل فعًلا بيردوا ولا مثلًا بيقولوا طالما مجاش رد يبقى انتهى الموضوع؟، يعني بصراحة آخر سنتين أنا مبقتش عارفة النظام ماشي إزاي. أنا بمجرد إني بملا الـــ 3 استمارات دول وشكرا...هما 3 استمارات بتتعمل، متعرفيش بيعملوا بيهم أيه، هو تقريبًا بيبعتوا واحده وبيحتفظوا بواحده ومش عارفه التالته بتروح فين مش عارفة. بيبقوا طالبين كل البيانات اللي تخصك، ووالدك وزوجك، ومسافرة فين وليه، ولو آخر موافقة جاتلك كانت بتاريخ كام، وصورك عليهم" (المقابلة 1).

وتؤكد ذلك إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى ألمانيا فتقول:

"لما جاتلي الموافقة من الجامعة، مرمطة السنين بقى، إجراء السفر في مصر مرمطة السنين...الإجراءات نفسها موجعة، ورق ثانوي والكلية ونوثقه ونجيبه من الخارجية ويتصدق عليه في القنصلية، غير موافقة الأمن، حاجة كبيرة..." (المقابلة 7)

كما تضـــيف حالة أخرى من المُبتعثين إلى اليابان إلى عدم إلمام جهة العمل بالمتطلبات القانونية قبل سفر الباحثين بشكل واضح، مما يعرضهم للعديد من التعقيدات القانونية، فتقول:

[1] تقصد الجهات الأمنية.

"...السـفارة كانت طالبة موافقة جهة العمل على السـفر، أخش للعميدة تقولي أنا مليش دعوة، طب جهة العمل دي اللي هي مين طيب؟ أروح لمين أنا جهة العمل؟ في الآخر روحي لأمين الكلية، أروح لأمين الكلية، طب أنا وأنا مالي روحي للعميدة، طب فيه أيه يا جدعان؟!..." (المقابلة 10)

على ذلك يمكن القول بوجود تفاوت بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث فيما يتعلق بتعرضـهم للتعقيدات القـانونيـة قبيـل السـفر إلى الخـارج، حيـث يتعرض البـاحثون المبتعثون لتلـك التعقيـدات إمـا لوجود بعض الإجراءات غير القانونية التي تؤثر في حصول الباحث على الموافقات التي يقرها القانون قبل السفر، أو لكثرة الإجراءات القانونية التي تواجه الباحثين قبل السفر، بالإضافة إلى عدم تحديد المهام الإدارية بشكل واضح في بعض الجهات الإدارية داخل الجامعة.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- على الرغم من أن التحليل الكمي لاستجابات معظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم تتجه نحو عدم توفر مواد قانونية تتيح تمويل البحوث والمشـروعات البحثية من قبل القطاع الخاص بدون معوقات، إلا أن التحليل الكيفي للبيانات قد أوضـح أن السـبب في ذلك يرجع إلى تملك الخوف من بعض الباحثين غير المبتعثين حيال تمويل أبحاثهم تجنبًا للوقوع في أخطاء قانونية خاصـة في ظل عدم توفر الوعي الكافي للباحثين بشـكل عام حول قانون تنظيم الجامعات، إلى جانب أن تقديم تمويل البحوث والمشـروعات البحثية من الخارج تتميز بالمرونة نوعًا ما على نقيض التعقيدات القانونية التي قد تواجه الباحثين غير المبتعثين.

ب- أظهر التحليل الكمي للبيانات ارتباط تمتع الباحثين بحرية حضـور الفعاليات العلمية التي تُعقد خارج جامعاتهم بحصـولهم على بعض الموافقات من بعض الجهات الإدارية داخل الجامعات المصـرية والتي يقرها القانون، مع عدم ظهور تفاوت بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث، وقد أظهر التحليل الكيفي للبيانات أن حصول الباحثين غير المبتعثين على تلك الموافقات قد يصاحبه عوائق إدارية قد تمنع حصوله عليها حتى وإن استندت إلى سـند قانوني وقد ترجع تلك العوائق إلى عدم رغبة جهة العمل في تحمل التكلفة المادية لمشـاركة الباحث في تلك الفعاليات أو لعدم رغبتهم في حصـول الباحث على إجازة ليتمكن من الحضـور رغم عدم قانونية ذلك المنع، كمـا أن البيـانـات الكيفيـة قـد أظهرت عـدم وجود وعي كـاف لـدى البـاحثين غير المبتعثين بقـانونيـة مشـاركاتهم في الفعاليات العلمية، أما بالنسـبة للباحثين المبتعثين فقد يتاح لهم تلك الحرية نظرًا لوجود بعض صور التعاون العلمي بين الجامعات.

جـ- تبين من التحليل الكمي للبيانات نسـبية تعرض الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم للقيود الإدارية عند إتمام متطلبات إجراء البحث العلمي، حيث قد تتميز الإجراءات الإدارية التي يخوضـها بعض الباحثين غير المبتعثين بالسـهولة دون أن يتعرضـوا لأي قيود في حال رغبتهم في الحصـول على الموافقات اللازمة لإجراء

بحوثهم العلمية أو مخاطبة الجهات المعنية لتنفيذ بحوثهم العلمية، في حين قد يتعرض بعضهم إلى بعض القيود الناتجة عن وجود بعض الاعتبارات الشـــخصـــية في التعامل مع الباحثين غير المبتعثين اعتمادًا على شـــبكة علاقاتهم الاجتماعية مع رؤسائهم في العمل، كما قد يتعرض الباحثون غير المبتعثين إلى بعض القيود الإدارية كنتيجة لإهمال بعض الموظفين أو تعنتهم في التعامل معهم مما يضـــيف مســـئولية متابعة تلك الإجراءات من قبل الباحث نفســـه وهو ما يشـــكل عبئًا على الباحثين، كما يرتبط تعرض الباحثين لتلك القيود بالإجراءات الإدارية التي يتطلبها الســـفر إلى الخارج حيث قد يواجه الباحثين بعض تلك القيود نتيجة لعدم تحديد مهام الموظفين الإدارية بشـــكل واضـــح وعدم امتلاكهم لبعض المهارات كالتمكن من اللغة الأجنبية التي تتطلبها بعض الإجراءات الإدارية للباحثين المبتعثين. وقد أظهرت البيانات الكيفية عدم تعرض الباحثين المبتعثين لمثل تلك القيود في الخارج نظرًا لفعالية السياق القانوني تجاه المقصـرين من الجهات الإدارية داخل الجامعة المبتعث إليها الباحث، بالإضافة إلى المرونة في التعامل مع الباحثين والجدية في العمل.

د- تتسم الإجراءات القانونية التي يتطلبها السفر إلى الخارج بالتعقيد وذلك مثلما أظهر التحليل الكمي للبيانات، وهي السمة التي تظهر بشكل أكبر لدى الباحثين المبتعثين، ويرجع السبب في ذلك إلى اشتراط حصولهم على الموافقات الأمنية قبل الســـفر والتي تســـبق وقد تعيق موافقة الجامعة على ســـفر الباحث رغم عدم قانونية الحصول على تلك الموافقات، بالإضافة إلى عدم الإلمام الكافي بالإجراءات القانونية من قبل بعض الموظفين وتخبطهم حيال طلب الباحثين لبعض الأوراق الرسمية اللازمة لسفرهم.

ثانيًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج

صـــك أمارتيا ســـن مفهوم الحرية الاقتصـــادية لتعكس حالة تمتع الفرد بحريته في حالة عدم شـــعوره بالحرمان في القدرة أو الحاجة المادية لمتطلباته التي تؤدي إلى التضـــييق عليه أو تقييده. وبالمثل عندما نتتبع أوضـاع الحريات الأكاديمية للباحث يمكن ملاحظة أن الحرية الاقتصـادية للباحثين قد تترك أثرها على حريته الأكاديمية خاصـــة فيما يتعلق بحرية انتقاله للخارج للقيام بالبحث العلمي أو حتى انتقاؤه للموضـوعات البحثية التي تتطلب تكلفة مادية قد لا يستطيع تحملها مع أعبائه الأسرية، ولذلك قامت الباحثة بقياس مستويات الحرية الاقتصـادية للباحثين المصـريين في الداخل والخارج وذلك من خلال عدة متغيرات، يتعلق أحدها بكفاية الدخل سواء من أجل السفر للخارج أو تلبية الحاجات الأسرية والبحثية معًا، بالإضافة إلى القيود المادية التي تحد من حرية الباحث الاقتصـــادية وبالتالي القيام بالبحث العلمي، وأخيرًا فرص تمويل الباحثين من قبل الجامعة وذلك لضمان تمتعهم بحريتهم الاقتصادية.

1- كفاية الدخل للسفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي

يُعد الدخل الذي يحصـــل عليه ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشـــاركين في الدراســـة غير كاف لإتاحة الفرصـــة إلى الســـفر للخارج من أجل البحث العلمي (78.9%)، ويُلاحظ عدم وجود تفاوت بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث؛ حيث بلغت النســبة لدى الباحثين غير المُبتعثين (81.6%)، و(75%) لدى الباحثين المُبتعثين (جدول (19)). ومع الوضـــع في الاعتبار أن الجامعة تُعد مصـــدر الدخل الرئيس والوحيد لثلاثة أرباع المشـاركين في الدراسـة، والذين يمثلون أيضًـا فئتي المدرسين المسـاعدين والمدرسين وهم النسـبة الأعلى من المشـاركين في الدراسـة- كما جاء في الفصـل الأول- فهذه النسـبة تعكس المسـتوى الضـئيل للدخل الذي يتلقاه الباحث داخل الجامعة على اختلاف نوعه أو تخصـصـه العلمي وخاصـة لدى شـباب الباحثين من المدرسـين المســـاعدين والمدرســـين، مما يحد من حريتهم في الانتقال والســـفر من أجل البحث العلمي، في الوقت الذي يجعلهم الفئة الأكثر إقبالًا على السفر إلى الخارج لاستكمال بحوثهم العلمية.

جدول (19) كفاية الدخل للسفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	120	78	198	78.9
نادرًا	15	11	26	10.4
أحيانًا	7	7	14	5.6
كثيرًا	3	6	9	3.6
كثيرًا جدًا	2	2	4	1.6
الإجمالي	147	104	251	100

وفي هذا الإطار أجمعت حالات الدراسـة- على اختلاف حالة ابتعاثهم- على عدم كفاية الدخل من أجل السـفر إلى الخارج للبحث العلمي، وقد تصـل الحالة الاقتصـادية للباحثين غير المبتعثين إلى عدم كفاية دخله لإجراء البحث العلمي بشكل عام مما يعيقه عن التفكير في السفر من أجل البحث العلمي:

"... طبعًا أنتي عارفة الماديات عندنا عامله إزاي، يعني يادوبك المرتب اللي المدرس المســـاعد بيقبضـــه- أكيد أنتي عارفة طبعًا- يادوبك...لكن إن أنا اقتطع بقى جزء منه مش هقولك بقى لبعثات ولا لدورات، للرسالة نفسها، للدكتوراة، لأ، كل سنة وأنتي طيبة بقى خلاص. أنا لســـه في التمهيدي، يعني أنا مش عايزه أوصـــل لهذه المرحلة عشـــان مش عارفة أعمل أيه بالظبط" (مقابلة 6).

كما تتطلب إجراءات السفر إلى الخارج تكلفة مادية مرتفعة من أجل استكمال المتطلبات التي يجب أن يستوفيها الباحث قبل سفره:

"توثيق الورق أخد مصاريف بالهبل، دفعت دم قلبي..." (المقابلة 7).

ويترتب على عدم كفاية دخل الباحثين لجوءهم إلى الاقتراض للتمكن من تغطية تكلفة السفر:

"...يعني أنت كباحث لازم يبيقى معايا بقى الفلوس اللي تغطيني كاملة عشان أسافر، والمبلغ كبير جًدا، مينفعش باحث عادي زينا يغطيه، فلازم يا تستلفي بقى يا تعملي أي حاجة..." (مقابلة 4).

كما قد يتحمل الباحثون المبتعثون التكلفة المادية التي يحتاجون إليها والتي تزيد عن دخلهم الذي يحصلون عليه كمُبتعثين:

"... حتة الفلوس عندهم كانت بشعة، كملت من معايا، أنتي ماشية أيه بالأوي يعني متصرفيش إلا لحاجات معينة يعني"(مقابلة 10).

وتتوقف كفاية الدخل من أجل السفر على تحرر الباحث من أية التزامات مادية أخرى قد تطرأ عليه أثناء فترة ابتعاثه للخارج:

"... المنحة مرتبها يعيش عيشة مش وحشة بس ميخلكيش تحطي أي فلوس في أي حته في موقف طارئ" (مقابلة 8)

كما تتوقف على الحالة الاجتماعية للباحث، وتكلفة المعيشة داخل الدولة المُبتعث إليها، حيث قد تغطي بعض دول الابتعاث تكلفة الدراسة والسكن والعلاج والانتقالات، بينما قد لا تغطي بعض الدول تكلفة تلك المتطلبات المادية للباحث، مما قد يعرض بعض الباحثين المبتعثين لأزمات مادية:

"... لو مثًلا يعني أنا قدرت أدبر أموري من غير منح لمدة 3سنين، بس يبقى إن الموضوع ده مش سهل على أي حد خاصة لو عنده إلتزامات وأسرة وكده ومصاريف، مكنش هيقدر يعمل الموضوع ده... وفي نفس الوقت فرنسا تعتبر من الدول مش زي كندا وأمريكا مثلًا في الدراسة، أولًا أنا كنت معفية من مصاريف الدراسة نفسها، بخلاف كده أنا كنت في مدينة صغيره، فالـ cost of living هناك مكنش فظيع يعني، كانت الإيجارات معقولة، ده بخلاف إن لما بتكوني معاكي فيزا طويلة المدى الحكومة نفسها بتساعدك من الناحية الصحية، بتدفعلي جزء من الإيجار، بتدفعلك تقريبًا نص اشتراك في المواصلات، فدي حاجات تخفف من عليا كتير..." (مقابلة 1).

ولا تختلف حالة عدم كفاية الدخل من أجل السفر سواء للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراة أو جمع مادة علمية:

"... بصي هي نفس المشكلة قائمة، أيًا كان اللي بتعمليه، ماجستير أو دكتوراة أو أي حاجة، السفر هو السفر، نفس التكلفة برضو" (مقابلة 1).

على ذلك كله يمكن القول بأن الباحثين المصريين يعانون من عدم كفاية دخولهم من أجل السفر إلى الخارج للبحث العلمي، ولا يختلف الوضع تبعًا لحالة الابتعاث، وقد يلجأ الباحث إلى الاقتراض أو تغطية التكلفة المادية للسفر من مدخراته الخاصة؛ لعدم تمكنه من تغطية تلك التكلفة من الدخل الذي يحصل عليه، وتتوقف كفاية الدخل على الحالة الاجتماعية للباحث وعلى الدولة المُبتعث إليها.

2- كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأسرية والبحثية

يختلف توزيع الدخل الذي يحصل عليه الباحثون في الجامعات عن الدخل الذي يتلقاه العاملون بشكل عام في قطاعات الدولة المختلفة، حيث يتطلب من الباحثين أن يقوموا بالإنفاق على بحوثهم من الدخول التي يتلقونها نظير عملهم في الجامعة، بالإضافة إلى تلبية حاجاتهم الأسرية واليومية، وبالتالي تكون الإشارة إلى كفاية الدخل لدى الباحثين من المتغيرات المؤثرة في مستوى الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات. وقد أكد نصف المشاركين في الدراسة بأن دخولهم غير كافية لتلبية الحاجات الأسرية والبحثية معًا (51.4%)، ولم يختلف الوضع كثيرًا لدى الباحثين غير المُبتعثين (51%) أو الباحثين المُبتعثين أيضًا (51.9%) (جدول (20)). ويمكن تفسير عدم وجود فروق بناءً على حالة الابتعاث إلى أن كفاية الدخل تعتمد بشكل كبير على بعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى بخلاف حالة الابتعاث، أو حتى التخصص العلمي للباحث، فقد يكون للحالة الاجتماعية للباحث وعدد الأفراد الذين يعولهم أحد تلك المتغيرات وذلك للباحثين بشكل عام، كما قد يكون لنوع البعثة الذي ابتعث الباحث من خلالها، وكذلك التكلفة المادية المعيشية في الدولة المبتعث إليها، ونظام الدراسة في الجامعة- والتي قد تختلف من دولة لأخرى- أحد تلك المتغيرات بالنسبة للباحثين المبتعثين.

جدول (20) كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأسرية والبحثية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	75	54	129	51.4
نادرًا	34	28	62	24.7
أحيانًا	29	14	43	17.1
كثيرًا	5	4	9	3.6
كثيرًا جدًا	4	4	8	3.2
الإجمالي	147	104	251	100

ولقد أكدت معظم حالات الدراسة على خلاف تخصصهم العلمي على عدم كفاية الدخل للحاجات الأسرية والبحثية معًا، فتقول إحدى حالات الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية:

"لأ طبعًا، لأ طبعًا، مش كافي للبحث العلمي ولا الحياة، مش كافي لأي حاجة خالص" (مقابلة 2)

ويدعم ذلك قول أحد الباحثين في مجال العلوم الطبيعية:

"كل اللى بقبضه، كل اللى قبضته صرفته على الماجستير اللي كلف من 30 لـ 40 ألف بطباعه الرسالة ..." (مقابلة 8)

وتظهر المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي تؤثر على كفاية الدخل للبحث العلمي والحاجات الأسرية معًا في ما ذهبت إليه إحدى حالات الدراسة التي ترى أن ذلك يتوقف على الحالة الاجتماعية للباحث نفسه، فتقول:

"قبل كده فعلًا كانت مرتباتنا شوية، أنا متعينة على 300 جنيه أيام ما اتعينت، بيقى برضو إن ok دلوقتي المرتب تضاعف والإلتزامات كترت، وبيقى برضو إن أنا يعتبر بالمقارنة بزمايلنا كتير أنا مش نفس الإلتزامات، يعني الناس اللي فاتحين بيوت

وعندهم ولاد في مدارس غير الشخص اللي هو قائم بنفسه، فالموضوع بيختلف من شخص لشخص، حسب إلتزاماتك المادية، حسب مسئولياتك، حسب الحاجات اللي وراكي يعني". (مقابلة 1)

فقد يكفي الدخل الحاجات الأسرية فقط للباحث في حالة كونه عائلًا لأسرته دون أن يتمكن من تغطية تكلفة البحث العلمي:

"...يعني لو مثًلا أنا متزوجة خلاص، المرتب رايح في الأسرة، في طلبات البيت والأولاد وكده..." (مقابلة 6)

وتدعم تلك الفكرة إحدى حالات الدراسة والتي أشارت إلى أن كفاية دخلها تتوقف على صغر حجم أسرتها في بداية عملها بالجامعة ثم احتياجها للدعم المادي من أسرتها عند تغيير حالتها الاجتماعية:

"...أنا شايفة إن الدخل بالنسبالي أنا كان يكفيني، برضو على حسب الظروف الشخصية، أنا بالنسبالي كطفلة وحيدة كان يكفيني، كمعيدة وحيدة يكفيني، معنديش مشكلة في ده...طبعًا، الكل كده، ده حاجة طبيعية، خاصة وأنا مدرس، لحياتي الاجتماعية" (مقابلة 5).

كما أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة نفسها التي يعيش في كنفها الباحث يجعل كفاية الدخل للحاجات الأسرية والبحثية معًا للباحثين أمرًا نسبيًا، حيث قد يتحمل الباحث عبء التكلفة المعيشية كاملة في حالة عدم وجود عائل للأسرة إلى جانب تكلفة البحث العلمي:

"أنا والدي متوفي ومعنديش مصدر دخل تاني يعني، المفروض إن أنا بشتغل وبصرف على دراستي، وبصرف على علاجي، وبصرف على لبسي، وعلى تحركاتي، وعلى كل حاجة، فالمرتب محتاج إنه يكبر شوية الصراحة، خاصة إن مفيش حد بيعولني، أنا اللي بعول نفسي في كل حاجة، غير إن ممكن تعولي حد معاكي، ممكن تساعدي في البيت وكده ... الدخل أنا شايفة إنه مش كافي الصراحة، لأن أنا بصرف في السفر بتاعي زي ما قولتلك، المادة العلمية كلها من القاهرة، فبصرف كتير جدًا، على المادة العلمية وعلى السفر، والأكل والشرب والبيات والحاجات دي، ومفيش ولا بدل انتقال ولا مكان لما أسافر تبع الجامعة هنا نقعد فيه، ولا فيه أي حاجة من دي" (مقابلة 3).

وقد أشارت بعض حالات الدراسة إلى بعض الأساليب التي يتخذونها لتخطى مشكلة عدم كفاية الدخل للحاجات الأسرية والبحثية معًا؛ فتشير إحدى الحالات إلى أنها تضطر إلى التخلي على بعض الاحتياجات الأسرية لتوفير بعض الأموال التي تحتاجها للبحث العلمي، كما أنها لجأت إلى بيع بعض الممتلكات الخاصة بها، بالإضافة إلى الاعتماد على المساعدات المادية من الوالدين:

"... الدخل ده لو أنتي اعتمدتي عليه فقط من غير أي حاجة تانية أنتي مش هتعملي أي بحث، والله أنا اعتمدت في الماجستير على دهبي، أنا بعت شبكتي عشان خاطر اصرف على الماجستير، أو بقى جمعية كبيرة ...عشان أعمل بيهم تحاليل مادة معينة عندي في الحاجة،... وبعتمد على والدي ووالدتي في حاجة هما شايلنها، ناهيكي إن أصلًا بعد طبعًا الأسعار الرهيبة والدولار، إحنا أساسًا إحنا حاجات- سيبك من التعليم خالص- إحنا احتياجاتنا اللي في البيت أنا وزوجي اضطرينا نستغنى عن حاجات كتيرة جدا لأن الحاجة اللي كنتي بتجيبيها بألف بقيتي دلوقتي تجيبيها بألفين، طب إحنا مرتبنا لسه هو هو نفس

الألف!... فما بالك بقى إن إحنا ناخد فلوس تانية لأبحاث والكلام ده!، وأنا دخل زوجي زيي بالظبط، يعني إحنا بنقبض حوالي 3ونص و(...) بيقبض حوالي 3 ونص 4، وإحنا حاليًا الشقة اللي إحنا فيها دي لسه ناقلين فيها جديد، بيتدفع لها قسط شهري 3 تلاف ونص لمدة 3 سنين، فالـ3 ونص بتوعي أنا خلاص هما كده في الشقة وأنا وجوزي بنعيش بال4 بتوعه، لكي أن تتخيلي ال4 دول فيهم ألف مصاريف (...) حضانة وكورسات وحاجات معينة كده، والـ3 تلاف بيقى أنتي تقضي نفسك بيهم تتشقلبي، لبس، أدوية، مدارس، أكل، تتشقلبي في الـ3 تلاف جنيه، فتخيلي بقى لما تقتطعي من الـ 3 تلاف دول- حاجة لا قدر الله- بحث علمي؟!" (مقابلة 6).

كما قد يعتمد بعض الباحثين من المتخصصين في مجال العلوم الطبيعية على عمل تجاري خاص يدرّ دخلًا إضافيًا، حتى وإن كان بشكل غير قانوني، وهو ما قد لا يتوافر لبعض التخصصات الأخرى:

"هو رسمي زي مانتي عارفة ممنوع إن عضو هيئة التدريس أنه يعمل في أي مجال تجاري أو أي نشاط تجاري آخر[1]، وكل الناس اللي حتي بتعمل كده بتعمل بشكل غير قانوني ... إحنا أصلًا في شغلنا مفيش حاجة تانية تتعمل related بالشغل، هما مثلًا في هندسة بيعملوا في نفس المجال، أو صيدلة... ولو أنتي سألتيه هتلاقيه بيجي على عمله، في منهم وقف رسالته وحياته وشغله عشان هو شغال كده، عشان العائد المادي أعلى، لما يكون فيه شغل private هيبقى أعلى، خاصة في القطاعات دي، لكن إحنا أصلًا في (...) عندنا أيه؟ مفيش شغل كده، فالناس اللي عندنا في (...) اللي ليها شغل بره بيبقى شغل غالبًا تجاري، أهلها عندها مثلًا مصنع .. وهما بيقوا مشتركين في الخفاء، فأنا معنديش، أنا نفسي أشتغل والله حاجة تانية... وفعلًا إحنا محتاجين في الشغل الأكاديمي حاجة تصرف على الأبحاث، الأبحاث أصلًا مصاريفها كتير جدًا، المرتب بتاعنا مش هيكفيكي..." (مقابلة 4).

أما بالنسبة لحالات الدراسة من المُبتعثين فقد اختلفوا فيما بينهم حول كفاية الدخل الذي يتلقونه من الجهات المانحة للحاجات الأسرية والبحثية معًا؛ حيث قد يتوقف ذلك على تغطية الجهة المانحة لتكلفة البحث العلمي كاملة، وبالتالي يتمكن الباحث في تلك الحالة من تلبية الحاجات الأساسية للمعيشة، فتقول إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى ألمانيا:

"أنا مش بصرف على البحث العلمي لأن فيه فرق كبير جدًا بين منظومة البحث العلمي في أوروبا وفي مصر، في مصر الباحث بيصرف على البحث العلمي كاملًا، نادرًا لما تلاقي حاجة متوفرة للباحث، هنا مش بنشتري الكيماويات، مش بنأجر مكان للمعمل، هما بيدونا الفلوس عشان نعيش بيها، فالمرتب اللي بيدهولنا بيكون كافي لحياة كريمة..." (المقابلة 7)

وفي الوقت نفسه أشارت مبتعثة أخرى إلى ألمانيا بعدم كفاية الدخل نوعًا ما للحاجات البحثية والأسرية معًا، نظرًا لارتفاع تكلفة المعيشة، فتقول:

---

[1] تقصد المشاركة المادة رقم (104) من قانون تنظيم الجامعات التي تنص على: "لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتركوا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي أو أن يجمعوا بين وظيفتهم وأي عمل لا يتفق وكرامة هذه الوظيفة، ولرئيس الجامعة أن يقرر منع عضو هيئة التدريس من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها"، انظر قانون تنظيم الجامعات، مرجع سابق، ص46.

"المرتب بتاع المنحة غير كافي أوي، إحنا بناخد 1000 يورو، أي طالب من أي بلد بياخد 1700 يورو، ... السكن غالي جدًا مقارنه بالمبلغ اللي باخده، ... بدفع ضرايب إجبارية للإذاعة والتليفزيون...، أقل كمية أكل في الشهر لأن الأكل مش رخيص... أنا هيتفضل ليه أيه أصلًا؟، إحنا مرتبنا في الـــDAAD يعتبر شوية... وريت المنحة للـــinternational office اتصدموا وقالوا هنوفر لك أوضة، ونقلت فيها شهر 9 اللي فات لأوضة الجامعة، ... أوضة صغيرة بس قريبة من المعهد، ...وقالوا هقعد فيها 6 ترمات" (مقابلة 8)

كما ظهرت فروق بين المبتعثين بناءً على بلد الابتعاث، ففي الوقت الذي يكون فيه الدخل كافيًا نوعًا ما للباحثين في ألمانيا، يلاحظ أنه غير كاف في اليابان نظرًا للتكلفة المرتفعة للمعيشـــة فيها وعدم تحمل الدولة تكلفة العديد من الخدمات مثل التأمين الصحي والسكن، بالإضافة إلى تكلفة البحث العلمي:

"الفلوس المفروض تغطي السكن والفلوس بتاعة المعمل، معيشة يعني والمعمل[1]، المعمل هناك بالدولار، فأنا اضطريت إني أحط للمعمل من معايا. أول ما وصلت أتعاملت إني فرد ياباني، اتعملي كارت تأمين صحي، والكارت دوت كل فرد سواء ياباني ولا مصري ولا أي حاجة في اليابان ليه خصم 30%... اليابان من الدول اللي فيها تأمن صحي غاااالي جدا فوق ما تتخيلي، التأمين الصحي أصلًا أنضف من الخاص، لو معكيش الكارت ده كنت بدفع فلوس فظيعة، يعني الكارت وصلني متأخر فلما عييت ورحت المستشفى ومش عارفة أيه، دفعت مبلغ كبير ولما الكارت وصلني بالبريد رحت استرديت فلوسي اللي هيا الخصم يعني، ...عشان أعيش في اليابان معمل وسكن وأكل وشرب محتاجة ألف دولار، كنت بحاول أقلل من الألف، الأكل هناك غالي، وطبعًا خلي بالك نور وكهربا وغاز وميه كل ده شهريًا غير السكن، أنا كنت بدفع 10 آلاف ين في الشتا عشان التكييف، نور، طبعًا الأرقام دي عالية جدًا مبتدفعش في فلل هناك، ليه؟ لأن هما عشان واخدين عالجو مبيشغلوش التكييف على رقم 30، أنا كنت بشغل 30 وبترعش، فكان بيسحب جامد كهربا..." (مقابلة 10).

أما في فرنسا فإن دخل الباحثين يكون كافيًا للبحث العلمي والمعيشة معًا نظرًا للتسهيلات التي تقدمها الدولة للمُبتعثين فيها مثل السكن والتأمين الصحي، وفي هذا الصدد تقول إحدى حالات الدراسة:

"...هما يعتبر السكن مدعم، وكانوا بيسكنونا في شقق فندقية، ستوديو في فندق، فاللي هو طبعًا السعر الحقيقي للسكن اللي أنتي جايبهولك ملهوش أي علاقة بالمبلغ اللي اتخصم منك...، بيعملولك تأمين صحي بس تأمين بيغطى 70% ولو حصل حاجة بتدفعي 30%، بيكون بيعملولك تأمين حياة تقريبًا، ولو اتوفيتي بيكون فيه تأمين إنهم يرجعوكى بلدك، ويصرفولك مبلغ تعويض للورثة. لما ابتديت أسافر (...) جاتلي منحة بيسموها "إقامة قصيرة لدراسة الدكتوراة" دي بتكون عادة بتيجي للناس من شهر لأربعة، أنا أخدت الـــ maximum 4 شهور بس مجددوهاليش، خلال الأربع شهور دول أنا كان ليا نفس الحقوق اللي كانت قبل كده-، لو دبرتي أمرك ومعملتيش shopping كافيين جدًا أكل وشرب ومواصلات وتصوير ورق وكتب وكل حاجة، إنما بقى shopping وخروجات محتاجة بقى تعملي حسابك في فلوس تانية" (مقابلة 1)

[1] تعرضت تلك الحالة (رقم 10) إلى تقليص المبلغ المستحق لها في المنحة التي قُبلت فيها لمدة ستة شهور من قبل الجامعة التي تعمل بها، حيث لم تأخذ المبلغ كاملًا بالإضافة إلى أنه على الرغم من أنه تمويل من الدولة المبتعثة إليها إلى الجامعة التي تعمل بها فقد حصلت على راتبها للمنحة بالجنيه المصري عكس المتفق عليه، وبالتالي تعرضت لبعض المشكلات المادية لتستطيع أن تستكمل منحتها واضطرت إلى استكمال باقي شهور المنحة على نفقتها الخاصة.

وعلى ذلك يمكن القول بأن كفاية دخل الباحثين للحاجات الأسـرية والبحثية معًا نسـبية؛ حيث تتوقف على الحالة الاجتماعية للباحث والحالة الاقتصـادية لأسـرته، وقد يلجأ بعض الباحثين إلى التخلي عن بعض حاجاتهم الأسرية في سبيل تغطية تكلفة البحث العلمي أو الاعتماد على المدخرات الشخصية له أو لأسرته، وقد يواجه الباحثون المبتعثون عدم كفاية الدخل أيضًا تبعًا للحالة الاجتماعية والأسرية لهم بالإضافة إلى البلد المبتعث إليها والتي يختلف فيها تغطية تكلفة المعيشة من دولة لأخرى.

3- القيود المادية المتعلقة بالبحث العلمي

تشـكل الموارد المادية أحد المتطلبات الأسـاسـية التي يحتاج إليها الباحثون للقيام ببحوثهم العلمية، ويواجه ما يزيد عن ربع المشاركين في الدراسة قيودًا مادية كثيرة جدًا عند قيامهم بالبحث العلمي (28.3%). ولم تختلف تلك النسـبة تبعًا لحالة الابتعاث؛ حيث بلغت (27.2%) لدى الباحثين غير المبتعثين، و(29.8%) لدى المُبتعثين إلى الخارج (الجدول (21))، وقد يرجع عدم وجود فروق بين الباحثين بناءً على حالة الابتعاث إلى وجود متغيرات أخرى قد تُعرض الباحثين لمثل تلك القيود، يكون في مقدمتها الحالة الاجتماعية للباحث، بالإضافة إلى تخصصه العلمي، كما قد يكون لاصطحاب الباحث المُبتعث لأسرته معه في الخارج دون وجود مصدر آخر للدخل أحد تلك الأسباب في مواجهته للقيود المادية المتعلقة بالبحث العلمي، بالإضافة إلى اختلاف دول الابتعاث فيما بينها حول تغطية تكلفة البحث العلمي.

جدول (21) القيود المادية المتعلقة بالبحث العلمي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	30	22	52	20.7
نادرًا	17	12	29	11.6
أحيانًا	36	24	60	23.9
كثيرًا	24	15	39	15.5
كثيرًا جدًا	40	31	71	28.3
الإجمالي	147	104	251	100

ولقد أضافت حالات الدراسة بعض العوامل الأخرى التي قد تتسبب في تعرض الباحثين للقيود المادية المتعلقة ببحثهم العلمي منها موضوع الدراسة؛ حيث تتطلب بعض الموضوعات البحثية وجود إمكانيات مادية كثيرة عن غيرها من الموضـوعات حتى وإن كانت تندرج تحت المجال العلمي نفسـه، فالتخصـص الدقيق للباحث قد يجعله أكثر عرضة لتلك القيود عن غيره من زملائه، ففي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال تختلف المتطلبات المادية لدى المتخصصين في الفلسفة عن المتخصصين في علم الاجتماع أو العلوم التربوية أو اللغات، مما يجعل بعضهم غيرمعرض للقيود المادية عن الباحثين الآخرين:

"متطلباتي المادية عندي تعتبر ضـعيفة أو أقل من أي تخصـص تاني موجود بالذات إذا كان يشـترط بحث ميداني، أنا مش بشترط ده، أنا شغلي كله بالمراجع، وبالتالي الحاجة الوحيدة اللي فيها زيادة شوية لو اضطريت إني اشتري الكتاب بفلوسي، حاليًا الكتب أصـبحث غالية، بس ده لا يُقارن بالتخصـصـات التانية اللي فيها طبعا فلوس أكتر بكتير، بالذات أنهم بيضـطروا

يجيبوا مراجع من بره أو بيسافروا يجيبوها من دول تانية، لكن أنا مش بتعرض لده في تخصصي، الكتب عندي متوفرة والمراجع متوفرة والشغل كله معتمد على المراجع، مش معتمد على أي مصدر تاني" (مقابلة 5)

بينما يواجه متخصصو علم الاجتماع والعلوم التربوية واللغوية بعض القيود المادية نظرًا للتكلفة المادية التي يتطلبها جمع البيانات الميدانية أو المكتبية، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"إحنا بنصرف على البحث العلمي من جيبنا! لو أنتي بتعملي استبيان أنتي اللي بتجيبي الورق، بتطبعي الحاجة، بتعملي كل حاجة، مقابلاتك، سفرك على حسابك، لو معاكي فريق باحثين أو ناس بتجمع معاكي البيانات أنتي اللي بتحاسبيهم، مفيش طبعًا أي بحث علمي، مرتبك بتصرفي منه على البحث العلمي. ده أنا لسه سأله على مرجع بيقولي بـ 1000 جنيه!..." (مقابلة 2)

واتفقت حالات الدراسة في مجال العلوم الطبيعية على مواجهتهم قيودًا مادية تتعلق بتكلفة المواد الكيميائية التي يحتاجون إليها في إجراء التجارب المعملية، بالإضافة إلى تكلفة استخدام الأدوات في المعمل، وتكلفة إجراء التجارب داخل المعمل حتى وإن كان تابعًا للجامعة التي يعملون بها:

"... أنا بايعة دهبي عشان أعمل التحاليل بتاعتي، في مراكز؛ معهد البحوث، مدينة مبارك، معهد البحوث، تبع الجامعة أيوة بس أنتي ملكيش دكتور هناك، أنتي طالما مفيش مشرف معاكي من المكان يبقى أي حاجة تعمليها بفلوس، ممكن يعملولك مثلًا أيه؟ يعني لو إنتي عملتي 100 عينة يعملولك خصم 10%، والعينة طبعًا تكلف، كل حاجة طبعًا بظروفها، فيه عينة 100جنيه فيه عينات 1000 جنيه، على حسب التكنيك اللي أنتي شغالة بيه، بس طبعًا المعوق الأساسي دائمًا وأبدًا هو الأجهزة والماديات والحاجات دي. أنا مش عايزه أضايقك أنا مشرفي كان في علوم وكنت المعمل المركزي بدفع فيه فلوس..." (المقابلة 6)

كما أن القيود المادية التي تواجه الباحث تختلف باختلاف الدرجة العلمية نفسها نظرًا لاختلاف متطلبات كل درجة وظيفية، فتشير بعض حالات الدراسة إلى أن العبء المادي لا يتعلق فقط بمتطلبات البحث المادية بل تشمل أيضًا تكلفة الرسوم الدراسية التي تُطلب منهم نظرًا إلى اضطرار بعضهم لاستكمال دراستهم في كلية أخرى داخل الجامعة نفسها التي يعملون بها للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراة، دون الوضع في الاعتبار إلى كونهم من العاملين في الجامعة نفسها، وهو ما يمثل أيضًا عبئًا ماديًا آخر:

"في كلية الدراسة الموظفين شوية يقولك هاتي المصاريف، أدفعي المصاريف- المفروض إحنا كمعيدين معفيين من المصاريف- يقولك لأ أدفعي ومفيش أمر بالكلام ده، أدفعي وروحي أتخانقي بقى مع كليتك خدي الفلوس منها تاني وحاجات زي كده، ياتاخديها يامتاخديهاش أنتي وحظك، وممكن حاجات كتير تدفعيها من على حسابك المصاريف، ولما تروحي تأجري قاعة هناك برضو تدفعي على حسابك بالـ1000جنية القاعة للمناقشة، أرواب، الحاجات دي الكلية مبتغطيهوش لأن إحنا بندرس في كلية تانية، فالكلية الأساسية بتاعتنا مش بتغطيها" (مقابلة 2)

وترتفع المتطلبات المادية للباحث في مرحلة ما بعد الدكتوراة التي يحتاج فيها إلى النشـر العلمي غير المدعوم من الجامعة في أي مرحلة من مراحله، بدءًا من إعداده وحتى نشـره في المجلات العلمية أو بالمشاركة في المؤتمرات:

"... الجزء بتاع البحث العلمي مش الرسايل بقى هو اللي بيتصرف عليه كتير جدًا، لأن فلوس النشر غالية جدًا، فلوس التحكيم غالية، أنتي لما تبعتي بحث لازم يتحكم عشان يتقرا، أصلًا بيتدفع عليه بالورقة، على كل واحد فيهم من الباحثين، والطباعة بتبقى double double double بقى، حضور المؤتمر لو أنتي هتعرضي بيبقى مبلغ وقدره، على عكس المفروض إن أنتي تقللي، ده كله تحكيم، بعد كده لما بيتنشر بتدفعي فلوس تاني، الجامعة مبتغطيش أي تكلفة على الأبحاث العلمية، الجامعة أسمع إنها بتغطي حضورك لمؤتمر كل سنتين، دولي، بشرط إن أنتي تكوني واخده acceptence وتقولي قبلها بفترة، وده برضو غلط، يعني مش كل الجهات بتبلغ الباحث قبلها بفترة إنه قُبل، وبالتالي بياخد إجراءاته ويروح الجامعة عشان يقدر ياخد تذاكر الطيران، ده غير إن دلوقتي عندنا في جامعتنا أو في كليتنا بيقيدوا جًدا الباحثين وبياخدوا من فلوس المؤتمر والتذاكر، بدأ ناس كتير جدًا تتراجع عن فكرة حضور المؤتمرات، اللي هو الدولي، يعني لو معرفتيش تسلكي برضو في الجامعة بيتاخد منك كتير، فمين بقى الباحث اللي هيبقى عنده فلوس يدفع كل ده، أنتي مش هتتعاركي يمين وشمال يعني" (مقابلة 4)

كما قد يحتاج الباحث إلى إعداده علميًا في بعض الجوانب التخصصية التي لم تشملها تنشئته الأكاديمية، وبالتالي تزداد متطلباته المادية نظير لجوئه لبعض الجهات التي تساعده في تخطي تلك الأجزاء في بحثه العلمي مقابل أجر مادي:

"...مثلًا بشتغل بحث علمي وفيه جزء ميداني وإحنا مش متدربين على الميداني، أو عشان عايزة أخلص نفسي فهدفع في مكتب، برضو دي بتواجه الماجستير والدكتوراة، محدش معلش بيشتغل الاحصا بتاعته، فكله بيضطر يدفع، فبيدفع عليها كتير، ممكن يكون مش عشان عايز يخلص ممكن عشان هو أصلًا متدربش عليها، 4/3 الباحثين عندنا في التربوي إحنا مش بندرس إحصا إلا كورس أو كورسين ميكفوناش إن إحنا ندرس، فإحنا الشاطر بيحاول ياخد بره، ولو حب ياخد بره وجه يطبق في رسالته هيقعد فترة، غير مثلًا واحد already أخد إحصا 3- 4 سنين، مختلف طبعا". (مقابلة 4)

أما بالنسبة للباحثين المُبتعثين فقد اختلفوا فيما بينهم حول القيود المادية التي يواجهونها تبعًا للدولة المُبتعث إليها الباحث، فعلى سبيل المثال لا يواجه المبتعثون إلى ألمانيا أية قيود مادية على الرغم من أن تخصصهم العلمي يندرج تحت مجال العلوم الطبيعية:

"كل اللي علينا هنا إن إحنا نشتغل، والمرتب عشان نعيش بيه، ... بيوفروا الميكروسكوبات، الكيماويات، كل الحاجة اللازمة للبحث العلمي..." (المقابلة 7)

بينما قد يواجه المُبتعثون إلى اليابان بعض القيود المادية نظرًا لتحمل الباحث المُبتعث تكلفة إجرائه البحث العلمي واستخدام الأدوات داخل المعمل:

"اليابان بقولك دولة متقدمة، أنا بدفع- مش فاكرة كنت بدفع كام بالظبط في المعمل- رقم كبير أوي" (مقابلة 10).

في حين واجهت إحدى المُبتعثات إلى فرنسا قيود مادية متعلقة بأدوات البحث العلمي التي تحتاج إليها من أجل توفير المادة العلمية اللازمة لدراستها والتي قد تفوق الدخل نفسه:

"...أيامها مكنش معايا scanner بعد كده اشتريت scanner متنقل، وبقيت عشان أوفر موضوع التصوير، التصوير غالي جدًا هناك، أنتى محتاجه تقعدي تركزي عشان تعرفي أنتى بالظبط عايزة تصوري أيه، فكرة إنى أصور الكتاب وبعدين أشوف أنا عايزه منه أيه كنت هدفع دم قلبي" (مقابلة 1)

مما سبق كله يمكن القول بأن مواجهة القيود المادية للباحثين لا تتوقف على حالة الابتعاث، بينما قد يتوقف ذلك على عدة عوامل تتمثل في: موضوع البحث العلمي نفسه، والتخصص العلمي للباحث، ودرجته الوظيفية، بالإضافة إلى الدولة المبُتعث إليها الباحث بالنسبة للباحثين المُبتعثين والمتطلبات المادية التي يحتاج إليها الباحث من أجل جمع المادة العلمية.

4- التمويل المادي للباحثين من قبل الجامعة لإجراء البحث العلمي

على الرغم من ارتفاع تكلفة البحث العلمي وعدم ملاءمة الدخل لمتطلبات البحث العلمي الذي يقوم الباحث بتحمل تلك التكلفة من راتبه الذي يحصل عليه من الجامعة نظير التدريس والبحث وتلبية حاجاته المعيشية، فقد أظهرت استجابات ما يقرب من ثلاثة أرباع الباحثين المشاركين في الدراسة بأن جامعاتهم لا تُقدم منح مادية لإجراء البحث العلمي أو نادرًا ما تقدمها لهم (71%)، حيث جاءت استجابات ما يقرب من ثلث المشاركين في الفئة التي لا تتلقى منحًا مادية من الجامعة لإجراء بحوثهم العلمية (35.9%)، وجاء ما يقرب من الثلث ليشير إلى أنهم يتلقون تلك المنح بشكل نادر (35.1%). ووفقًا لحالة الابتعاث لم تختلف كثيرًا تلك النسبة لدى الباحثين غير المُبتعثين عن النسبة العامة حيث بلغت (74.1%)، بينما انخفضت لدى الباحثين المُبتعثين لتصل إلى (66.3%) (الجدول (22)). وقد يرجع ذلك إلى أن المنح المادية المقدمة من الجامعات المصرية تكون مقتصرة على تمويل المشروعات البحثية من قبل وحدة دعم المشروعات في الجامعات، وبالتالي تكون مستهدفة بعض الفئات من الباحثين دون غيرهم، كما أن المنح المادية التي يحصل عليها الباحثون المبتعثون إلى الخارج تستهدف في أغلبها تغطية التكلفة المادية لمعيشة الباحث في الخارج دون أن تشتمل تكلفة البحث العلمي، خاصة وأن معظم الدول تقوم بتغطية التكلفة المادية للبحث العلمي كاملة، من معامل، وأدوات أو استخدام الخدمات الجامعية كالمكتبات وغيرها، وبالتالي لا يتلقى الباحثون منحًا مادية لإجراء بحوثهم العلمية.

جدول (22) التمويل المادي للباحثين من قبل الجامعة لإجراء البحث العلمي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	58	32	90	35.9
نادرًا	51	37	88	35.1

أحيانًا	29	21	50	19.9
كثيرًا	5	11	16	6.4
كثيرًا جدًا	4	3	7	2.8
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أوضـــحت حالات الدراســـة من الباحثين غير المبتعثين عدم امتلاكهم المعرفة الكافية حول كيفية التقديم لنيل تمويل مادي لإجراء بحوثهم العلمية:

"لا محاولتش، أنا أسمع بس معرفش، محدش ساعدني إن أنا أوصل للموضوع ده يعني، في الكلية مثلًا لو عايزين تمولوا يا جماعة نروح فين؟ الحتة الفلانية، محدش علمني نروح فين! وآجي منين يعني؟" (مقابلة 2)

كما أنه في جانب آخر تتلقى الجامعات المصـــرية مقابلًا ماديًا من الباحثين نظير الدورات التدريبية الخاصـــة بتنمية قدرات أعضـــاء هيئة التدريس المفروضـــة عليهم كشـــرط من شـــروط الترقي إلى الدرجات الوظيفية الأعلى، وبالتالي اســـتنكرت بعض حالات الدراســـة فرص تمويل بحوثهم ماديًا من قبل الجامعة التي تفرض عليهم مثل تلك الدورات بمقابل مادي تحصل عليه منهم:

"...فاكرة الدورات بتاعة الترقية اللي إحنا بناخدها؟ وقفوا أصلًا في استردادها، وهي اسمها في الآخر 100 جنيه ولا 150 جنيه للدورة، فمابالك بقى بالآلآفات بتاعة البحث العلمي؟" (مقابلة 6)

كما اسـتبعدت إحدى حالات الدراسـة أن تقوم الجامعة بدور في تمويل البحوث العلمية في الوقت الذي يُخصم من أجور الباحثين في حالة قيامهم بالالتحاق بدورات تدريبية تخصصية خارج الجامعة، أو عند قيامهم بجمع المادة العلمية من خارج مكان إقامتهم:

" الجامعة- العمل- مبتغطيش أي تكاليف خالص، ولو أخدت أجازة عشان أحضر الدورات تتخصم من فلوس المرتب، فكنت باخدها بشـكل ودي مع رئيســة القســم، أنا قاعدة في (..) باخد دورات تدريبية، أو أنا قاعدة بجمع مادة علمية... طبعًا تكاليف تكاليف لأن المرتب مبيغطيش تكلفة السفر وتكلفة البيات، وأكل وشرب كل ده على حسابي..." (مقابلة 2)

كما أن الأمر لا يقتصـــر على الخصـــم من الأجور الشـــهرية للباحثين أو عدم تمويل بحوثهم العلمية، وإنما لا تقوم الجامعة بإعفاء الباحث من رسوم الخدمات بداخلها مثل المكتبات:

"...يعني داخلة مكتبة داخلة مثلًا جامعة (..) بدفع فلوس للمكتبة! مجرد إن أنا داخلة! يعني أنا مش فاهمة ليه، مع إن مثلًا أي جهات تانية بيبقى معاهم كارنية بيخشوا .. يعني الفنانيين التشكيليين بيبقى معاهم كارنية بيخشوا المتاحف ببلاش! مش هنقول أي جهة تانية... فإحنا الجهة الوحيدة اللي في مصـــر اللي بتصـــرف من مرتبها على البحث العلمي، مفيش أي جهة تانية بتاخد الفلوس بتصرفها على حاجة تبع الشغل يعني... كل حاجة من الألف إلى الياء بتبقى على حسابك" (مقابلة 2)

وقد يقتصـــر التمويل الذي يتلقاه الباحثون من الجامعات المصـــرية على اســـترادادهم جزءًا من التكلفة المادية التي يتكبدها الباحث عند إجرائه للبحث العلمي، ولكنه تمويل غير كاف لهم حيث لا يتناسـب مع التكلفة الفعلية التي يتكبدونها:

"...بفواتير، تقدمي الفواتير بس في النهاية بيدولك مبلغ لا يقارن، أنتي بتشتري مراجع بالعملة الصعبة، فالمبلغ اللي بتاخديه فالآخر بيكون ميجبيش حق كتابين يعني، هو أصلًا بيكون فيه مبلغ معين بيقولك هاتي فواتير بقيمته...، وهي مرة واحده طول الدرجة العلمية، لأن أنتي عبال كل سنة كل واحد بياخد دوره" (مقابلة 1)

كما قد يتخذ التمويل المادي للبحوث في صورة استرداد جزءًا من تكلفة السفر للخارج من أجل البحث العلمي، فتقول إحدى المُبتعثات إلى فرنسا:

"...أقصى مساعدة كنت باخدها كانت إن الجامعة بتدفعلي التذكرة، وفي النهاية كانوا بيدفعولي تذكرة من اتنين، يعني مره على حسابي ومره على حسابهم، خلال الفترة دى كلها دفعولى 3 تذاكر، الباقي كنت بدفعه. أنا من نفسي بصراحه لما مرة بيدفعولى التذكرة المرة التانية مكنتش باخدها، إحنا لسه مدينك تذكرة والإجراءات طويلة، آخر مرة دى عشان آخد التذكرة خدتها بعد سنة بالظبط من تاريخ ما اشتريتها... بعد ما كنت يأست وصرفت نظر" (مقابلة 1)

ويتخذ التمويل أيضًا في صورة استرداد جزء من التكلفة المادية التي يتحملها الباحث نظير استخدامه أحد الأجهزة المستخدمة لإجراء تجربة علمية في معامل الجامعة:

"استرديت جزء من الكلية، أدام فيه وصولات كنا بنقدمها... بس كنتي بتاخدي بقى أيه؟، كانوا بيقسموا الفلوس بقى مش كلها...فتاخديلك بقى نص فلوسك، ربع فلوسك، حسب ما التقسيمة تديكي يعني بس. لما كنت بروح اشتغل في كلية (..) كان بتشتغلي بالساعة، لو وقفت ساعة على جهاز أو ربع ساعة أو كده بفلوس، بمجرد أن أنتي استخدمتي جهاز، هما دوت المعمل المركزي في معهد البحوث أو كلية علوم أو كلية صيدلة دي عاملة زي الوحدات ذات الطابع الخاص...يرضو كنت باخد وصل إني اشتغلت... وكنت بوديه..." (مقابلة 10)

وقد يتخذ أيضًا شكل استرداد جزء من تكلفة طباعة الرسالة العلمية:

".. الجامعة أدتني تكاليف نشر رسالة مش عارفة كام ياربي ، طباعة الرسالة، طبعًا بما لا يوازي لالا ده أنتي بتطبعي 100 مرة، وتجلدي وتعملي، وتحطي نسخ في المكتبات، كل ده على حسابك، مفيش أي حاجة خالص" (مقابلة 2)

أما بالنسبة لحالات الدراسة من الباحثين المُبتعثين فقد اختلفوا فيما بينهم حول تلقيهم لمنح مادية لبحوثهم العلمية لجامعاتهم وفقًا للدولة المُبتعث إليها الباحث، فعلى سبيل المثال لم تتلق إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى اليابان لمنحة مادية من الجامعة التي ابتعثت إليها:

"ممكن بس أنا محاولتش، هو الدكتور أصلًا معندوش منحة، والناس دي تعاملاتها المادية صارمة، حتى لما كنت بقوله يا دكتور أنا الـfund بتاعي قليل ومش عارفة أيه، مليش دعوة يعني، لازم تدفعي في المعمل..."[1] (مقابلة 10)

[1] واجهت المشاركة في الدراسة مشكلة عند حصولها على تمويل من الجامعة لبعثة إشراف مشترك في اليابان، حيث لم تحصل على مستحقاتها المالية كاملة قبل السفر كما هو مقرر في شروط المنحة، كما أنها تلقت تمويلها بالعملة المصرية وليس بالأجنبية كما هو مقرر في شروط المنحة وبالتالي اضطرت إلى استكمال بعثتها في الخارج على حسابها الخاص.

بينما أشـارت إحدى الحالات المُبتعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المنح المادية التي يتلقاها الباحثون المبتعثون تكون بشكل غير مباشر يتمثل في استخدام الباحثين للخدمات المتاحة داخل الجامعة بدون مقابل مادي أو بأجر رمزي:

"أنا مش بدفع أي حاجة، الحكومة المصـــرية هي اللي دفعالى كل المصـــاريف بتاعتي، إنما قالولي لو حابه تلتحقي ببرنامج الدكتوراة هنا هدفع مصـاريف كتير وفيه شـروط تانية. أما عن الكتب بيجبوهالي بطلب، بتبقى تبادل مكتبات جامعات ومليش أي علاقة بيه، ومش بدفع إلا اشتراك الكارنية بس مبلغ بسيط ID بدخل بيه المكتبة وأي حاجة بالجامعة"(مقابلة9)

أما بالنسـبة للباحثين في ألمانيا، فقد أشـارت إحدى حالات الدراسـة إلى اختلاف نظام التمويل المادي للباحثين في ألمانيا من جامعة لأخرى، حيث قد تقدم الجامعة منحًا مادية بشكل مباشر لأي تكلفة مادية يتكبدها الباحث أثناء مسيرته في البحث العلمي:

"من ضمن مميزات الـــ[1]ـــHelmholtz أنا دفعت انتقالات الجزيرة للبحث، المعهد رجعه طبعًا، المعهد غني مش هيديني مرتب بس هيغطي أي حاجة هحتاجها في البحث. المشكلة إني بدفع كل حاجة مقدمًا بس بسترد كل فلوسي اللي بدفعها للبحث العلمي، أي تذكرة أو أتوبيس، لدرجة أنهم بيدفعوا 12 يورو للأكل- وده لأي شـــغل في الحكومة الألمانية وأنا تبعها- ولو سافرت بلد تانية بيصرفوا تبعًا للقانون الألماني مبلغ مالي للأكل، فمن ناحية المصاريف بيغطوها كلها" (مقابلة 8)

أما الباحثة المُبتعثة إلى فرنسـا وذلك للحصـول على درجة مشـتركة، فقد أشـارت إلى اختلاف نظام تلقيها لمنح مادية من الجامعة المبتعثة إليها؛ حيث يحصـل الباحث على تمويل من الجامعة في حال توفر منحة من الحكومة نفسها، ولفترة محدودة، ثم يتحمل الباحث في ظل هذا النظام التكلفة كاملة:

"...فكرة إنى أنا اطلع من الأول على حسابي مكنتش سهله. الدرجة المشتركة دي علطول على حسابي، ومساعده الحكومة اللي هي 4 شهور متجددتش، اللي قدمت عليها السنة اللي وراها متجددتش، فلما رجعت سافرت الـــ 4 شهور... فلما وصلت هناك أول شهر عدى، وبعدين بعتوا قالولى بنقفل ميزانية، فيه كام شهر زيادة تحبي نمد لك شهر كمان؟ فأصبح 5 شهور على حسابهم وشهر مديته على حسابي، ومن ساعتها وأنا بسافر بقى على حسابي..."(مقابلة 1)

مما سـبق كله يمكن القول بأن الباحثين المصـريين لا يتلقون منحًا مادية من أجل بحوثهم العلمية أو يتلقونها بشكل نادر، ويتوقف حصول الباحثين المبتعثين إلى الخارج على منح مادية من جامعاتهم على الدولة المبتعث إليها الباحث، وعلى نظام التعليم الذي يتبعه التنظيم الأكاديمي الذي ابتعث على أساسه الباحث.

---

[1] وفقًا للمشـاركة في الدراسـة فإنHelmholtz cente الذي ينتمي إليه المعهد المُبتعثة له الباحثة هو نظام في ألمانيا يختلف فيه المعهد أو الكلية المنضـمة له، حيث إن أي معهد أو كلية ينتمي لوزارة التعليم العالي إنما الـــ cente ينتمي للحكومة الألمانية، وتدعمه الحكومة مباشـرة وليس وزارة البحث العلمي، ويحصـل المعهد على تمويله مباشرة من الحكومة، ويبلغ عدد المعاهد المنتمية لذلك النظام 17 معهدًا في مجالات مختلفة في ألمانيا، وهي الأعلى أهمية على مستوى ألمانيا كلها، وكل 5 سنين يتم تقييم المعهد ليستمر في الـHelmholtz وإلا يصبح تابعًا للوزارة. للمزيد انظر https://www.helmholtz.de/en/about_us/the_association

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- أظهر التحليل الكمي للبيانات أن الباحثين المصـريين لا يتمتعون بكفاية الدخل لإتاحة الفرصـة للسـفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي، وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم، وقد بين التحليل الكيفي للبيانات أن دخول الباحثين غير كافية للبحث العلمي بشـكل عام وليس فقط للسـفر من أجل إجرائه في الخارج، كما أن إجراءات السـفر نفسـها تتطلب تكلفة مادية مرتفعة قد لا يتمكن الباحث من تحملها، ويلجأ الباحثون إلى الاقتراض أو الاعتماد على المدخرات الشـخصـية من أجل التمكن من السـفر إلى الخارج. وتتوقف كفاية الدخل من أجل السـفر على تحرر الباحث من الالتزامات المادية الأخرى في حياته الاجتماعية، وتتوقف أيضًـا على حالة الباحث الاجتماعية، وعلى تكلفة المعيشـة في الدولة المُبتعث إليها الباحث سـواء كان ذلك من أجل حصـوله على درجة الماجستير أو الدكتوراة أو المهمات العلمية فيما بعد الدكتوراة.

ب- تبين من التحليل الكمي للبيانات أن معظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم لا يتمتعون بكفاية الدخل لتلبية حاجاتهم الأسـرية والبحثية معًا، وأظهر التحليل الكيفي للبيانات أن عدم تمتع الباحثين بكفاية الدخل لا يتوقف على التخصـص العلمي للباحث، بينما قد يتوقف على الحالة الاجتماعية للباحثين، وحجم الأسـرة التي يعولها، وعلى الوضـع الاجتماعي والاقتصـادي للأسـرة التي يعيش في كنفها الباحث. ويلجأ الباحثون غير المبتعثين إلى بعض الإجراءات من أجل أن يتمكنوا من تلبية الحاجات الأسرية والبحثية معًا في ظل عدم كفاية الدخل يتمثل في: التخلي عن بعض المتطلبات الأسـرية، والاعتماد على المدخرات الشـخصـية والمشـغولات الذهبية، والاعتماد على المسـاعدات المالية من الأهل، أو قيام بعض الباحثين من متخصـصـي العلوم الطبيعية بالقيام بمشـروعات تجارية. أما بالنسـبة للباحثين المبتعثين تتوقف كفاية دخولهم من أجل حاجاتهم الأسـرية والبحثية معًا على الجهة المانحة، وعلى تكلفة المعيشة داخل دولة الابتعاث.

جـ- أظهر التحليل الكمي للبيانات تعرض معظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم إلى القيود المادية المتعلقة بالبحث العلمي، ويتوقف ذلك وفقًا للتحليل الكيفي للبيانات على موضوع الدراسة التي يقوم بها الباحث، وعلى تخصـصـه العلمي حيث يتعرض جميع الباحثين في مجال العلوم الطبيعية لتلك القيود، بينما يتعرض بعض الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسـانية لمثل تلك القيود وفقًا للتخصـص الدقيق للباحث، كما تختلف تلك القيود تبعًا للدرجة الوظيفية التي يشـغلها الباحث. أما بالنسـبة للباحثين المبتعثين فتتوقف تلك القيود على الدولة المبتعث إليها الباحث.

د- تبين من التحليل الكمي للبيانات عدم تلقي غالبية الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم لمنح مادية من جامعاتهم لإجراء بحوثهم العلمية. وقد أضـاف التحليل الكيفي للبيانات عدم امتلاك بعض الباحثين للمعرفة الكافية حول نظام تمويل البحوث في الجامعات، بالإضـافة إلى عدم ثقة الباحثين بإمكانية حصـولهم على منح

مادية من جامعاتهم من أجل البحث العلمي في ظل قيامهم بتحمل تكلفة الدورات التدريبية التي تفرضـها عليهم الجامعة، وقيام الجامعة بخصم أجزاء من أجورهم في حال حصولهم على إجازات من أجل الالتحاق بدورات علمية تخصصية خارج جامعتهم أو جمع المادة العلمية اللازمة لبحوثهم، أو تحملهم تكلفة استخدام الخدمات المكتبية داخل جامعاتهم. وقد تتخذ المنح المادية التي يتلقاها الباحثون صورة غير مباشرة تتمثل في استرداد بعض تكلفة إجرائهم للبحث العلمي ولكن بما لا يتناسب مع التكلفة الفعلية التي تكبدها الباحث نظير طباعة الرسائل العلمية أو استخدام معامل الجامعة. أما بالنسبة للباحثين المبتعثين فقد يتوقف حصولهم على منح مادية من جامعاتهم المبتعثين إليها على دولة الابتعاث وعلى نظام الدراسة التي يتبعها التنظيم الأكاديمي الذي ابتعث إليه الباحث.

ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات المصرية وخارجها

يُعد البحث العلمي أحد المهام الرئيسة للباحثين في الجامعات، وهو المتطلب الأساسي لهم للتدرج في الدرجات العلمية والوظيفية، وبالتالي يشكل توفير القدر الكافي من الحرية الأكاديمية في البحث العلمي أحد أهم متطلبات قيام الباحث بمهامه على أكمل وجه. وفي ظل ذلك يتناول ذلك المحور أوضاع الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي فيما يتعلق بحرية اختيار موضوع البحث، والموضوعات البحثية المحظور دراستها، ورفض تسجيل أحد البحوث العلمية، والتعبير عن الرأي داخل الجامعة، وسهولة جمع البيانات داخل الجامعة، والقيود الأمنية في إجراء البحوث الميدانية والمعملية، وأخيرًا التدخل الأمني في نتائج البحوث.

1- حرية اختيار موضوع البحث

يُعد تمتع الباحثين بحرية اختيار موضوعاتهم البحثية جزءًا لا يتجزأ من تمتعهم بالحرية الأكاديمية بشكل عام مما ينعكس على مستوى إنتاجهم العلمي. وتنحصر استجابات ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة بشكل عام (53.8%) في فئتي الاستجابة التي تتمتع كثيرًا جدًا بحرية اختيار موضوع البحث أو بتمتعهم أحيانًا بتلك الحرية وذلك بنسبة الربع تقريبًا في كل فئة على حدة. أما وفقًا لحالة الابتعاث فلم يختلف الوضع كثيرًا في انحصار معظم الاستجابات في تلك الفئتين، إلا أنه من الملاحظ أن حوالي ثلث الباحثين غير المبتعثين يتمتعون أحيانًا بحرية اختيار موضوع البحث، وهو ما تسبب في ارتفاع النسبة العامة من الباحثين الذين يتمتعون بتلك الحرية أحيانًا، بينما جاء ما يقرب من ثلث المبتعثين في الفئة التي تتمتع كثيرًا جدًا بحرية اختيار موضوع البحث (جدول (23)).

جدول (23) حرية اختيار موضوع البحث

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%

لا	16	12	28	11.2
نادرًا	18	22	40	15.9
أحيانًا	44	23	67	26.7
كثيرًا	32	16	48	19.1
كثيرًا جدًا	37	31	68	27.1
الإجمالي	147	104	251	100

ولقد أشـارت بعض حالات الدراسـة إلى أن حرية اختيار موضـوع البحث ليسـت مطلقة، بل إنها قد تكون مشروطة نوعًا ما من خلال إتاحة مجموعة موضوعات تُعرض عليهم للاختيار فيما بينها، ومع الوضع في الاعتبار أن الفئة الأكثر استجابة للمقياس من المدرسين المساعدين- بالإضافة للمدرسين كما سبق القول- مما يجعل تمتعهم بحرية اختيار الموضـوع تتوقف على بعض المتغيرات مثل: التخصـص أو توجهات المشرف أو خبرتهم العلمية المحدودة نوعًا ما في بداية مسيرتهم المهنية كأعضاء هيئة تدريس والتي تتطلب في بعض الأحيان توجهات من المشرف أو القسم العلمي.

وفي هذا الإطار أكدت معظم حالات الدراسة على تمتعهم بحرية اختيار الموضوعات البحثية:

"غالبًا الطالب هو اللي بيختار الموضوع بتاعه، المشرف مبيفرضش عليه حاجة" (المقابلة 3)

وأشـارت بعض حالات الدراسـة إلى أن تلك الحرية كانت مشـروطة حيث إن بعض الموضـوعات البحثية قد عُرضت عليهم وأتيح لهم فرصة الموافقة أو الرفض، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"في الماجستير تم إخباري بالموضوع، اخد رأيي فيه وقلت okay، وفي الدكتوراة برضو تم عمل اقتراح للموضوع وأنا طلبت المجال... بس لو مكنش الموضوع عاجبني وكنت قلت لأ مش عايزاه مكنش حد هيتم إجباري عليه..." (المقابلة 5)

وأضافت أخرى بوجود خطة بحثية للقسم، تتضمن موضوعات أو مجالات مقترحة للبحث يختار من بينها الباحث دون إجبار، فتقول:

"... شوفت زي إعلان كده أو نشره الموضوعات اللي الكلية عايزة تبحثها، في تخصصي وأظن في التخصصات كلها، ... بس دي حصلت مرة واحده خلال الـ10 سنين اللي أنا اشتغلت فيها،... وصورت الكلام ده ومن ساعتها مشوفتوش خالص، وكان من ضمنها الموضوع اللي أنا اشتغلت فيه في الماجستير. ليها أهمية فعلًا جدًا ...ومفيش إجبار على فكرة من القسم، القصة مش إجبارية أنتي بمزاجك، ممكن تجيبي أي موضوع من أي حته وتخشي بيه حتى لو الدولة مش محتاجاه، لأ أدرسي اللي على مزاجك" (المقابلة 2)

ولكن قد يكون هنا بُعدًا آخر يسبق حرية اختيار الموضوع ويؤثر فيه يتمثل في أنه في بعض الأحيان لا يتوفر للباحث نفسه اختيار مشرفه، وهو ما أشارت إليه إحدى حالات الدراسة بقولها:

"نبتدي في الماجستير والدكتوراة اللي هو الباحث اللي هو المعيد والمدرس المساعد، أولًا قضايا الإشراف، طبعًا أنتي عارفة مشكلة الإشراف إن هو رسميًا المفروض إن الطالب بيختار مشرفه، طبعًا كل الكلام ده مش مُطبق لا اختيار المشرف وأحيانًا بيجبر على الموضوع، يعني أنا ممكن يكون حظي كويس إن أنا اخترت الموضوع..." (المقابلة 4)

بل قد يصل الأمر إلى عدم توفر حرية اختيار التخصص نفسه مثلما أضافت إحدى حالات الدراسة:

"بصي أنا أول ما اتعينت قالولي.. أنا كنت عاملة دبلومة ترجمة، واللي عامل دبلومة ترجمة من حقه أنه يسجل علطول، وأنا حابه كنت المجال، أنا اتعينت أنا و(...) تقريبًا في نفس الوقت، قالولي أنتي نقد أدبي، قلت لهم أنا مليش في النقد الأدبي، مبحبوش، مش هدي فيه ولا كنت بفهمه أيام ما كنت بدرسه أصلًا، لالالا أنتي نقد أدبي هتحبيه، شفوي كده، قلت لهم طب أنا مينفعش أكون ترجمة؟ لالالا، جت (...) بعدها بكام يوم أنتي ترجمة، طب أنا يا جماعة أنا مبحبش ترجمة، ما تسيبولي أنا النقد وتخلوها هي ترجمة، لأ هو كده وخلاص، فاللي هو حتى لو فيه مثلًا تخصصات معينة مطلوبة وعايزنها ففي النهاية إحنا حتى مش بناخد في اعتبارنا رغبة الباحث أو ميوله أو يقدر يدي في أيه أو أي حاجة من دي، فاهماني؟" (المقابلة 1)

أما عن المُبتعثين فقد أكدوا على أن اختيارهم لموضوع البحث يكون متوقفًا على نطاق اهتمام المشرف الذي يرغبون التسجيل معه دون إجبار على مشرف بعينه:

"...المنحة شهر 10 والدكتور طلب مني شهر 7 اقرا أبحاث المجموعة بتاعته وأكتب حاجة قريبه من شغلهم، قراه وصلح فيه كتير... بعدها قدمت ورقي في المنحة..." (المقابلة 8)

كما أن الجامعات في الخارج يكون لها خطة بمجالات مختلفة يختار من بينها الباحث بحرية:

"فهمت مره من أستاذ هنا أنهم بيقولوا إن فيه Guide lines أو تخصصات بيوجهوا الطلبة بتوعهم، بس أنا مش متأكده لأن أنا جايه بموضوعي بالفعل، فمش بيوجهوني لموضوع معين. بس فيه برضو حرية، لو حد عايز يتخصص في المجال الفلاني أو المجال الفلاني مش بيجبروا حد، ممكن فيه توجيه بشكل عام". (المقابلة 9)

وأشارت إحدى حالات الدراسة من المُبتعثين أيضًا بأن المشرف قد يعرض أكثر من طريقة للدراسة ليختار الباحث فيما بينها دون تعرض الباحث لأي صورة من صور الإجبار، فتقول إحدى المبتعثات إلى ألمانيا:

"... أنا بعرض على المشرف بتاعي في المعمل حاليًا، أنا عرضت عليه، وهو عرض عليا 3 طرق كبار في الشغل وخلاني اختار موضوع معين، ولما سألني وقلت له أنا محضره موضوع كذا قالي بس موضوعك مش بشتغل فيه، ممكن معامل تانية اللي يشتغله كذا وكذا لو تحبي، ساعتها قلت له هشتغل معاك لأن ده ضمن أهداف المعمل بتاعه، هو مش شغال فالحته اللي اختارتها..." (مقابلة 7)

وأُضيف أيضًا من إحدى حالات الدراسة بأن خبرة الباحث نفسه تجعله أكثر حرية في إقرار ما يود دراسته، وهو ما قد لا يتوفر للباحث المبتدئ، فتقول:

"... كانت فترة الواحد أول ما سجل ماجستير كان صغير في السن، خبرته قليلة، جرأته برضو إلى حد ما محدودة بس، إنما بعد كده الواحد اتجرأ اكتر، وابتدى يشوف، يعني كنت سافرت كذا مرة، وبدأت أشوف إنه لأ، ليه أحدد نفسي بموضوعات أنا مش مقتنعه بيها؟! ، ليه أمشي بأطر وعقلية معينة، أنا يعني ممكن يكون عفا عليها الزمن، فيه أسلوب تاني خالص للبحث العلمي، لا الموضوع طبعًا بيختلف..." (المقابلة 1)

وعلى ذلك فإن تمتع الباحثين غير المبتعثين بحرية اختيار موضـــوعات بحوثهم قد تتوقف على مدى تمتعهم منذ البداية بحرية اختيار تخصـصـهم العلمي الدقيق، واختيار المشـرف، كما أنها تكون مشـروطة لدى الباحثين المبتعثين- ولكن دون إجبار- بالاهتمامات البحثية للمشـرفين على الرسـائل العلمية أو الخطة البحثية للجامعة في حال توافرها.

2- الموضوعات البحثية المحظور دراستها:

يُعد توفير قدر من الحرية للباحثين في تناول الموضـــوعات البحثية المتعلقة بالدين أو الجنس أو الســـياســـة أحد مؤشـــرات تمتعه- عادة- بالحرية الأكاديمية في المجال العلمي، وبشـــكل عام لا يمتنع ثُلث المشاركين في الدراسة عن التطرق لموضوعات بحثية تتعلق بالدين، أو الجنس، أو السياسة (33.5%)، إلا أنه وفقًا لحالة الابتعاث انخفضت تلك النسبة لدى الباحثين غير المُبتعثين لتصل إلى أقل من الثُلث (29.2%)، بينما ارتفعت لدى الباحثين المُبتعثين لتصل إلى خُمسي المشاركين من المبتعثين (39.4%) (جدول (24)).

جدول (24) الموضوعات البحثية المحظور دراستها

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	43	41	84	33.5
نادرًا	15	8	23	9.2
أحيانًا	37	20	57	22.7
كثيرًا	20	11	31	12.4
كثيرًا جدًا	32	24	56	22.3
الإجمالي	147	104	251	100

ولقد أجمعت حالات الدراســة من الباحثين المتخصــصــين في مجال العلوم الطبيعية بعدم منعهم من اختيار أحد الموضــوعات المتعلقة بالدين أو الجنس أو الســياســة، إلا أن إحداهم أشــارت إلى أن حظر بعض الموضـــوعات في مجال العلوم الطبيعية قد يكون في بعض الموضـــوعات المتعلقة بالبحوث النووية في تخصص الفيزياء فقط، وتشير إلى ذلك بقولها:

""لأ، مش نووي يعني، يمكن الفيزيا عندهم الكلام ده" (المقابلة 10).

أما المتخصـــصـــون في مجال العلوم الإنســـانية والاجتماعية فإنهم قد اختلفوا فيما بينهم حول مدى تعرضهم للمنع من اختيار موضوع ما وفقًا لتخصصهم الدقيق، فالحالات المتخصصة في مجال اللغويات ترى أن هذا التخصص بعيد كل البُعد عن التعرض للمنع من اختيار موضوعات بعينها:

""لا والله بصي في مجال اللغات معتقدش إن الموضوع ده هيكون مطروح أوي" (مقابلة 1)

وفي الدراسات النقدية في مجال اللغويات على سبيل المثال فقد يكون فيها بعض القيود على الباحثين في دراسة بعض الموضوعات:

"محصلش معايا النقطة دي لأن مش بعمل مع حد مثير للجدل، مش زي نجيب محفوظ، كاتب متميز لكن كتاباته ليست مثيره للجدل السياسي أو الديني على الأقل، كانت كتاباته مثيرة للجدل العلمي أو النقدي، لكن ملهاش علاقة بالسياسة أو الدين" (مقابلة 9)

بينما بالنسبة للمجالات التربوية، قد أشارت إحدى حالات الدراسة إلى وجود تضييق على الباحثين في دراسة مجموعة موضوعات مثل تلك التي تربط بين التعليم والسياسة أو التعليم والاقتصاد، والتنشئة السياسية، والموضوعات الدينية والمذهبية، حيث يُجبر الباحث عند تناوله أحد تلك الموضوعات أن يعرضها في بحثه بشكل عام دون تعمق أو وضوح، بالإضافة إلى وجود مجموعة الموضوعات الأخرى التي تُحظر تمامًا على بعض الباحثين مثل: الحرية الأكاديمية للطالب، وبعض الموضوعات السياسية، وهي الموضوعات التي يُنقل حظرها إلى الباحثين أثناء تنشئتهم أكاديميًا وعلميًا، ومن خلال خبرتهم البحثية السابقة:

"الخبرة الشخصية برضو، وأنتي بتدرسي بتبقى عارفة برضو إن فيه موضوعات بيقال عنها إن هي محظور تناولها، ... أي حاجة خاصة في التعليم مرتبطة بالسياسة، بين التعليم والسياسة، أو بين التعليم والاقتصاد..لما تيجي تتكلمي مثلًا عن قضية سياسية معينة أو عن التنشئة السياسية مثلًا بتتكلمي عن إنشا، والطالب لازم ينشئ سياسيًا والطالب مش عارفة أيه، لكن متقدريش تقولي إن هو بيدخل معتقلات لو قال رأيه في السياسة، متقدريش توصفي الممارسة دي، فحاجة من اتنين يا إما هتبقي محايدة، يا إما مش هتتكلمي في الموضوع ده أصلًا، غير بقى الموضوعات الدينية والمذهبية أعتقد أه... مع وجود موضوعات أخرى محظورة تمامًا، فيه بعض الموضوعات بيحظر سياسيًا الحديث عنها، من قبل الجامعة كلها زي قضايا الحرية الأكاديمية للطالب..." (المقابلة 4).

في حين أن في مجال علم الاجتماع أشارت إحدى حالات الدراسة إلى وجود عدد من الموضوعات تُحظر تمامًا على الباحث أن يدرسها إلا إذا لجأ إلى التحايل عند دراسته لها، مثل: الموضوعات المتعلقة بالأديان المسيحية واليهودية، أو الموضوعات المتعلقة بالجيش أو الشرطة، أو الموضوعات التي تتناول الفساد، أو حقوق الإنسان:

"ده بشكل مطلق متتكلميش في حاجة تبع المسيحيين، حاجة تخص الجيش، حاجة تخص الشرطة، حاجة في ناحية اليهود، انتقادات للدولة، فساد الدولة، أو الديموقراطية وحقوق الإنسان، الاعتقالات... إلا لو مكنتيش هتاخدي اتجاه الدولة متكتبيش بحث أحسن... فيه موضوع بحث أنا شغالة فيه ربنا يستر لسه، حذروني منه طبعًا ناس كتيرة جدًا وفيه مخاوف وممكن الواحد يتعرض لأي شئ، ربنا يستر يعني... هي مش بحكم التخصص هي طبعًا مجالات، أنتي هتدرسيها إزاي؟ هتدرسيها إزاي المجالات دي؟، يعني ممكن تدرسي أي حاجة من اللي أنا قولتها دي بس بطريقة معينة، مش بطريقة البحث العلمي كمحايدة وموضوعية وتشوفي الواقع بيقول أيه، بتشوفي الدولة عايزة تقول أيه، كده يمشي البحث وياخد pass يعني". (المقابلة 2)

وأشارت إحدى حالات الدراسة المتخصصة في الفلسفة إلى أن منع دراسة موضوعات بعينها يتوقف على التخصص الدقيق للباحث وما يفرضه من موضوعات وليس للفلسفة بشكل عام، فالمنع يرتبط بموضوعات فلسفة السياسة أو الموضوعات المتعلقة بالأديان، فتقول:

"أحيانًا لو موضوع شائك، بس غالبًا مش هيكون تخصصي أنا لأني أنا فلسفة يونانية معنديش أي موضوعات شائكة... يعني في العصور الوسطى ربما أو فلسفة السياسة، ربما ساعتها يكون فيه موضوع شائك؛ ما يتعلق بمسيحيين ومسلمين مثلًا، ما يتعلق مثلًا بمشكلات خاصة بالفلسفة اليهودية، بالفلسفة المسيحية، ساعتها ممكن يكون فيها مشكلة، ده بنقل الخبرة..." (المقابلة 5)

وأشارت إحدى حالات الدراسة المتخصصة في التاريخ إلى أن المنع يكون بسبب تجنب وقوع الباحث في الذاتية عند تناوله أحد الموضوعات التي لا يتوافر فيها وثائق كافية للدراسة تمكنه من التحليل التاريخي بموضوعية، فتقول:

"لأ، أنا على المستوى الشخصي لأ... بس هما بيشوفوا إن فيه باحثين بتاخد الموضوعات أو الوثائق وبتكتبها بشكل تاني على هواها أو كده فبيرفضوا يعني، يعني فيه حاجات لغاية دلوقتي مفيش بت فيها، الوثائق ناقصة فيها زي فترة مثلًا السادات، والفترة اللي بعد كده، وفترة عبد الناصر، الفترات دي لغاية دلوقتي مفيش وثائق فيها، الوثائق واقفة لغاية ثورة 52، بعد كده مفيش وثائق، فبالتالي لما الباحث يجي يسجل الموضوع ويدخل الدار[1] مبيلاقيش الوثائق إن هو يكتب فيها، بيضطر يعتمد على الكتابات اللي هيا الكتب والحاجات دي ويكتب منها، ويعمل الرسالة،..." (المقابلة 3)

وأضافت إحدى حالات الدراسة بُعدًا آخر يتعلق بهيئة الباحث التي تنم عن هويته الدينية، والتي قد تؤدي إلى منعه أو إعاقته في دراسة بعض الموضوعات وذلك في بعض الجامعات المصرية، فتقول:

"...من أول اختيار الموضوع كان فيه قلق- لسه مازال.. [2]- من المشرفين، بلاش تختار/ي الموضوع الفلاني علشان القلق يعني، اسمع في جامعات تانية الموضوع ده اتمنع، فالحمد لله الموضوع عدى، بس فيه مخاوف،... والزي برضو مرتبط بالموضوع بتاعي يعني، برضو مش هقدر أبحث الموضوع بحرية، الزي مع البحث هتبقى ماشاء الله كوكتيل جميل... مفيش أي مشكلة من باقي الزمايل يعني، مفيش أي مشكلة، بس أنا قصدي ده مع اختيارات موضوعات معينة بيمنع،... يعني لو واحدة مسيحية عايزة تدرس حاجات محدش هيقولها حاجة، لكن حد بالشكل ده؟ بالهيئة دي؟[3] يمنع عليه يدرس موضوعات معينة، هتقوليلي طب درستي الموضوع بتاعك إزاي؟ هو لسه منتهاش، ربنا يستر، وربنا يعديها على خير إن شاء الله" (مقابلة 2)

---

[1] تقصد دار الوثائق.

[2] أثناء إجراء المقابلة أشارت حالة الدراسة إلى ملاحظتها متابعة أحد العاملين بنادي أعضاء هيئة التدريس لما يُقال أثناء المقابلة، وبالتالي انتابت حالة الدراسة الشعور بالقلق والتشتت من وقت للآخر، وحرصت على خفض صوتها باستمرار حتى لا يتسنى لأحد سماع ما يقال في ذلك الجزء من المقابلة.

[3] تقصد المشاركة في الدراسة أن ارتدائها لزي يعبر عن ديانتها قد يُعرضها للمنع من دراسة أحد الموضوعات دون غيرها من الباحثين ذوي ديانة أو هيئة مختلفة.

أما بالنسبة للمُبتعثين فقد أشير إلى أن المنع من دراسة بعض الموضوعات في الخارج يكون فقط في حالات الحفاظ على الباحث نفسه من ضرر المواد المُستخدمة في بحثه أو لخطورة البحث عند تطبيقه، أو أن يكون متعارضًا مع أخلاقيات البحث العلمي، فتقول أحد حالات الدراسة من المتخصصين في العلوم الطبيعية:

"... ممكن يحصل إنه يتقال لأ لو المادة اللي هشتغل عليها مادة خطيرة ومؤذية على الباحث زي السيانيد خطيرة؛ كان فيه معيد في صيدلة اسكندرية مات في حادثة في المعمل... ممكن المنع بسبب استحالة تطبيق البحث نفسه، فالمشرف بينبه الباحث، مثلًا مادة DDT منعينها منع دولي، ممنوع يعالج بيها المحاصيل عشان صحة الإنسان نفسه... أكيد هيرفض لأنه هيطلع نتائج منظمة الصحة مش هتوافق أنها يتم تطبيقها... ممكن الرفض لو ضد أخلاقيات البحث العلمي، مثلًا لو إحنا شغالين في هندسة وراثية- وكانت اتقالت لنا من المشرف بتاعنا على ناس تانيين- شغل الاستنساخ هما كانوا بيحاولوا يستنسخوا بشر، فطبعًا ده ضد ميثاق البحث العلمي، لأن وارد يحصل غلطة معملية يطلع مسخ فهيموتوه... دي ضد أخلاقيات البحث العلمي وبالتالي صعب يشتغلوها هنا، ده ممكن غير مقبول علميًا" (المقابلة 7)

كما أضافت إحدى حالات الدراسة بأن المنع قد يكون بسبب الحرص على حقوق الكائنات الحية عند إجراء التجارب العلمية، فتقول:

"كان فيه بعض الكورسات أدوهالنا لها علاقة بأخلاقيات المهنة، اتعامل مع كائنات معذبهاش، مجموعة القشريات مكنتش محطوطة في ألمانيا إزاي الواحد يتعامل معاها، من 8 شهور قالوا لازم تاخدي كورس إزاي تتعامل مع الكائنات، هو كورس إجباري عشان أعرف انشر، وممنوع اشتغل على الكائن من غير الكورس وطريقة التعامل مع الكائن عشان منعذبش الكائن، لكن مفيش أي حاجة قالوا مينفعش اشتغل فيها انها هتسبب مشكلة" (المقابلة 8)

وبالتالي يكون الحظر في دراسة بعض الموضوعات دون غيرها متعلقًا ببعض التخصصات الدقيقة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لدى بعض الباحثين غير المبتعثين، بينما يكون الحظر لدى الباحثين المبتعثين إلى الخارج متعلقًا بانتهاك أخلاقيات أو أهداف البحث العلمي خاصة من قبل الباحثين في مجال العلوم الطبيعية.

3- منع تسجيل أحد البحوث العلمية لأسباب غير علمية:

أكد ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة على عدم اعتراض الجامعة على تسجيل موضوع بحث أو رسالة جامعية لأسباب غير علمية (85.3%). ولم تظهر فروق بين استجابات المشاركين وفقًا لحالة الابتعاث، فقد بلغت النسبة لدى الباحثين غير المُبتعثين (82.3%)، وبلغت لدى الباحثين المبتعثين إلى الخارج (89.4%) (الجدول (25)).

جدول (25) رفض تسجيل بحث علمي بدون أسباب علمية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	121	93	214	85.3
نادرًا	11	6	17	6.8

أحيانًا	9	2	11	4.4
كثيرًا	2	0	2	0.8
كثيرًا جدًا	4	3	7	2.8
الإجمالي	147	104	251	100

ولقد أضـــافت حالات الدراســة خاصــة الباحثين في مجال العلوم الإنســانية والاجتماعية إلى بعض الأســباب التي تؤدي إلى منع الباحثين من تســجيل أحد البحوث العلمية بدون أســباب علمية، منها طبيعة الموضــوع البحثي الشــائكة التي قد تتعرض لبعض الموضــوعات الدينية ، حيث قد تكون أســباب المنع هنا سياسية في المقام الأول وتتعلق بالأوضاع المجتمعية المحيطة، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...زميلتنا كانت عايزة تشــتغل في موضــوعات جماعات العنف الديني، قالها كروســات على حاجات، وهتتصــنفي ومش هتتصنفي، في فترة إحنا فعلًا...أي حد فينا بيتكلم عن أي حاجة related بالدين ربما يُصنف، فأنتي تخيلي نفسك هتقولي من الأول أنا أدخل نفســي في موضــوع ليه؟ رغم إن الموضــوع حلو جدًا وقابل للمناقشــة وقابل للبحث العلمي وكل حاجة" (المقابلة4)

كما قد تمنع الموضـوعات البحثية المُتعلقة بدراسـة التمويل والقروض بدون أسـباب علمية وذلك على الرغم من أن ذلك الجانب يكون مُعلنًا بشكل رسمي:

"... يعني مثلا كانت زميلتنا عايزه تشتغل في موضوع المنح والقروض اللي موجودة في التعليم، حُظر!، كانت رسالة..اتقال لها مش هتاخدي أي data، وأحسنلك تسيبي الموضوع، بعد ما كانت مشت وجمعت وقطعت shot معين، مسجلتش فيه لأنه هو مش هتحصل على أي حاجة، رغم إن هي المفروض رسميًا معلنة، بس المعلن شئ و..." (المقابلة 4)

كما يتعرض الباحثون للمنع من تســجيل بعض الموضــوعات التي تتعلق بالعلاقات الخارجية بدون أسـباب علمية أيضًـا، خاصـة أنها تتطلب تصـريحات من وزارة الخارجية والتي بدونها لا يتمكن الباحث من إجراء بحثه، ولذلك قد يكون للمنع أسباب سياسية وليست علمية:

"... أنا أسمع إن فيه ناس موضوعاتها مبتتقبلش،... ممكن يكون هو عايز يدرس موضوع عشان يدرسه لازم ياخد تصريح من وزارة الخارجية، وزارة الخارجية بترفض فبيضطر أنه يسيب الموضوع لأن مش هيعرف يعمله... بس أعرف وأسمع منهم في الدار[1] من الموظفين إن فيه موضوعات بترفض..." (المقابلة 3)

وبالتالي فإن تعرض الباحثين للمنع من تسجيل أحد الموضوعات البحثية بدون أسباب علمية قد يشكل أحد القيود التي يتعرض لها الباحثون غير المبتعثين في مجال العلوم الإنســانية والاجتماعية تحديدًا؛ حيث قد يكون للمنع أسباب سياسية أو مجتمعية غير مُعلنة لبعض الموضوعات البحثية.

4- التعبير عن الرأي العلمي داخل التنظيم الأكاديمي:

[1] تقصد دار الوثائق المصرية.

يُعد امتلاك الباحث القدرة على التعبير عن رأيه العلمي دون خوف من تعرضـــه للاضـــطهاد داخل القســم العلمي أحد الممارســات التي تدعم تمتعه بحريته الأكاديمية، وقد أظهرت اســتجابات المشــاركين في الدراســة اختلاف تلك القدرة لدى الباحثين بناءً على حالة الابتعاث، فقد أشــار ما يقل عن ثُلث المشــاركين في الدراسـة بأنهم يسـتطيعون أحيانًا الدفاع عن وجهة نظرهم في البحث دون الخوف من الاضـطهاد داخل القسـم العلمي (30.3%)، وارتفعت تلك النسبة لتصل إلى الثُلث لدى الباحثين غير المُبتعثين (33.3%)، بينما اختلف الوضـع لدى الباحثين المُبتعثين حيث انخفضـت تلك النسـبة لتصـل إلى الربع (26%) بينما جاءت اسـتجابتهم الأكثر تكرارًا لتفيد بـأن مـا يقرب من ثُلثهم يدافعون كثيرًا جدًا عن وجهـة نظرهم في البحث دون خوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي (31.7%) (جدول (26)).

جدول (26) التعبير عن الرأي داخل التنظيم الأكاديمي.

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	17	8	25	10
نادرًا	17	13	30	12
أحيانًا	49	27	76	30.3
كثيرًا	34	23	57	22.7
كثيرًا جدًا	30	33	63	25.1
الإجمالي	147	104	251	100

ويدعم هذا الاختلاف بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث ما أشــارت إليه حالات الدراســة؛ فقد أشــارت إحدى حالات الدراســة من الباحثين غير المُبتعثين إلى تمتعها بحرية الدفاع عن وجهة نظرها في البحث دون الخوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي، ولكن دون امتلاكها آليات لتنفيذ ذلك الرأي:

"...الحق يقال مش من عينة الدكاترة اللي أنا بسمع عنهم لزمايلي الحمد لله، كانوا بيحاولوا بقدر الامكان .. أقوله أنا عايزه كذا وكذا وكذا حتى وإن ما سـمحليش بس بيسـيبني، بيديني حريتي إنه أنا أقول اللي أنتي عايزاه، في الآخر مبيعملوش بس يعني بيسمعني" (المقابلة 6)

إلا أن الأمر قد لا يقتصر على مجرد عدم تمكن الباحث من الالتزام برأيه العلمي الذي عبر عنه بل قد يتخطى ذلك في بعض الأحوال إلى تعرض بعضــهم للتجميد من قبل الأســاتذة في حالة اختلاف رأي الباحث علميًا عن رأي الأســاتذة، وبالتالي قد يكون للدرجة العلمية لصــالح الدرجات العلمية الأعلى تأثيرها في مدى تمكن الباحث من الدفاع عن وجهة نظره في البحث دون الخوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي:

"... العناصر المضيئة دي لازم برضو تخضع للدكاترة الكبار، لإنك لو عارضتيهم مش هتطلعي... أنا قدمت بحث وبقاله 3 سنين أو أكتر متعطل، متعطل ليه؟ لأنه مش على هواهم، فأنا بقى آخد أيه من الموضوع ده؟ إن أنا لازم أجيب موضوع على هواهم، وإن أنا أعمل منهجية على هواهم وإلا هقعد 5 سـنين، بيقى ده مش مناخ بحث علمي، الفيصـل في الأسـتاذ، لأن المفروض يعني الجامعة = أستاذ" (المقابلة 4)

وقد يدفع عدم تمكن الباحث من الدفاع عن وجهة نظره في البحث دون الخوف من الاضـــطهاد داخل القسم العلمي إلى الامتناع عن عرض وجهة نظره في البحث بدلًا من الدفاع عنها:

"...في بعض الأحوال لما بدأت أحس إن أفكاري بدأت تاخد طريق مختلف..يعني الآخر لســـه مش فاهمه أو مش مســـتوعبة أوي، أو عنده رغبة دايمًا في البقاء على الموضوعات القديمة شوية، وأنتي موضوعاتك بتجيبي موضوعات جديدة، وبالتالي الآخر ربما ميكونش بيرحب أوي بنوعية الموضوعات دي، فبتضطري في الحالة دي إنك بتمشي في طريقك لوحدك" (المقابلة 5)

كما قد يضطر الباحث إلى الإذعان لرأي الأساتذة دون الدفاع عن رأيه:

"... كان فيه فرص كتير إن أنا أنشـــر الرســـالة بس كان المشـــرف له وجة نظر إن أنا اســـتنى يعني لما أبقى دكتورة أحســـن، ...فبيبقى ليها قيمة أكتر، أنا كان وجهة نظري ووجهة نظر أســـاتذة تانيين كتير إن هي القيمة بالرســـالة نفســـها مش مشـــكلة دكتورة ولا أيه، وكنوع من الاحترام له يعني منشرتش" (المقابلة 3)

بينما يختلف الوضع تمامًا بالنسبة للباحثين المُبتعثين حيث إنهم أشاروا إلى تمتعهم بالقدرة على التعبير عن وجهة نظرهم في البحث ولكن بشـــرط أن تكون مدعومة بالحجج والأدلة التي تمكنهم من إقناع أســـاتذتهم بذلك الرأي:

"...مش بيتحكم في شغلي بس لازم يبقى حسب تخصصه واقنعه تمامًا" (مقابلة 7)

كما ســـلطت الضـــوء إحدى حالات الدراســـة على وجود قنوات للباحثين في الخارج لعرض وجهة نظرهم ومناقشتها مع زملائهم بشكل مُستدام طوال المسيرة المهنية للباحث، كالسيمنارات مثلًا:

"...السيمنارات بتقتصر عندنا إن حد هيعمل سيمنار عشان هيسجل، إنما هنا ممكن أعمل سيمنار عشان اناقش نقطة بحثية عادي، مثلًا أنا هعمل نقطة عن الأدب/ اللغة/ السيكولوجي بيقى فيه، قصدي مشاركة أفكار لينا كلنا، نعمل دعوات ونحضر مع بعض" (المقابلة 9)

وتتاح تلك القنوات من خلال وجود تنظيم أكاديمي غير رســـمي داخل الجامعة، يمنح الباحث فرصـــة عرض أفكاره البحثية ومناقشتها:

" احنا كنا عاملين مؤسسة هناك لطلاب الدكتوراة، وكنا بنتقابل أحيانًا بشكل دوري، ... تقريبًا كان أغلبنا له نفس المشرف، كان بيطلب مننا إننا نناقش بعض في موضوعات بعض، ونشوف رأي بعض في الحاجات اللي إحنا شغالينها..." (المقابلة 1)

وعلى ذلك فإن قدرة الباحثين على الدفاع عن وجهة نظرهم في البحث العلمي دون خوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي لا تتاح بقدر كاف لدى الباحثين غير المبتعثين حتى وإن اتخذت صورة التعبير عن الرأي العلمي فقط بينما تتاح بشكل أكبر للباحثين المبتعثين إلى الخارج.

5- سهولة جمع البيانات داخل الجامعة:

على الرغم من أن البحث العلمي يُعد أحد مهام الجامعات المصـــرية إلى جانب التدريس وخدمة المجتمع إلا أن البيانات تشير إلى أن ما يقرب من نصف المشاركين في الدراسة تنحصر استجاباتهم في فئتي (أحيانًا)، و(نادرًا) فيما يتعلق بتمكنهم من الحصـــول على البيانات اللازمة للبحث العلمي من داخل الجامعة بسهولة (45.8%)، ووفقًا لحالة الابتعاث لم يختلف الوضع كثيرًا لدى الباحثين غير المبتعثين حيث انحصرت نصف استجاباتهم في الفئتين نفسهما (50.3%)، بينما جاءت استجابات ما يقرب من نصف المبتعثين لتشير إلى انحصـار اسـتجابتهم في فئتي (كثيرًا جدًا، وكثيرًا) من حيث سـهولة الحصـول على البيانات من الجامعة المُبتعثين إليها (47.1%) (الجدول (27)).

جدول (27) سهولة جمع البيانات داخل الجامعة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	31	14	45	17.9
نادرًا	36	20	56	22.3
أحيانًا	38	21	59	23.5
كثيرًا	22	24	46	18.3
كثيرًا جدًا	20	25	45	17.9
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أشـــارت إحدى حالات الدراســـة من الباحثين غير المبتعثين إلى أهمية الدور الذي يلعبه بعض المشرفين في حصولهم على البيانات من الجامعة بسهولة:

" تقديم مراجع كان بسهولة ومبادرة منهم المشرفين" (المقابلة 5)

إلا أن إحدى حالات الدراسـة قد أشـارت إلى تعرضـها لصـعوبات في جمع المادة العلمية من داخل إحدى الجامعات المصـــرية نظرًا للإجراءات الأمنية التي أعاقتها عن الدخول فيها لعدم عمل الباحث بتلك الجامعة، وذلك على الرغم من القيام بتقديم إثبات جهة العمل داخل جامعة أخرى، وهو الأمر الذي يعكس إمكانية تعرض الباحثين لبعض المعوقات نتيجة عدم إلمام بعض العاملين في الجامعات بطبيعة البحث العلمي ومتطلباته:

"...مرة كنت رايحه أخد من مكتبة حاجات، كان فيه ظابطة وأخدت مني البطاقة وقالتلي جاية تعملي أيه؟ قلت لها أنا باحثة أصلًا!، ما تروحي مكتبة اسكندرية جايه ليه؟...بتعملي أيه؟ مروحتيش ليه جامعة اسكندرية؟..." (المقابلة 2).

وبالتالي فإن إتاحة الفرصـة للباحثين للحصـول على البيانات اللازمة للبحث العلمي من داخل الجامعة قد يرتبط برغبة المشـرفين على الرسـائل العلمية في تقديم بعض تلك البيانات للباحثين غير المبتعثين، بينما قد تؤدي بعض القيود الروتينية إلى عدم تمكنهم من الحصول على تلك البيانات، مما قد يعيقهم في قيامهم ببحوثهم العلمية، وهي المعوقات التي لا يتعرض لها الباحثون المبتعثون إلى الخارج.

6- القيود الأمنية في إجراء الدراسات الميدانية والمعملية:

يشير نصف المشاركين في الدراسة إلى أنه لا يُشترط عليهم الحصول على الموافقة الأمنية قبل إجراء دراستهم الميدانية أو المعملية (51%)، ولم يختلف الوضع كثيرًا تبعًا لحالة الابتعاث؛ حيث بلغت النسبة لدى الباحثين غير المُبتعثين (46.9%)، و(56.7%) لدى الباحثين المُبتعثين (الجدول (28)).

جدول (28) القيود الأمنية في إجراء الدراسات الميدانية والمعملية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	69	59	128	51
نادرًا	19	10	29	11.6
أحيانًا	24	8	32	12.7
كثيرًا	11	8	19	7.6
كثيرًا جدًا	24	19	43	17.1
الإجمالي	147	104	251	100

وعلى الرغم من عدم وجود فروق بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث مثلما أظهرت استجابات المشاركين، إلا أنه من خلال حالات الدراسة يمكن ملاحظة وجود أثر لتخصص الباحث نفسه؛ فقد أكد الباحثون في مجال العلوم الطبيعية عدم وجود شرط للحصول على موافقة أمنية قبل إجراء دراستهم الميدانية، وقد أرجع أحدهم ذلك إلى طبيعة التخصص نفسه وطبيعة موضوعاته على اختلاف مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية:

"لا معندناش إحنا، أصل أنتي بتعملي أيه؟ أنتي بتعملي أبحاثك على النبات، النبات ده موجود في البيئة بتاعتك، فمعندناش حظر، خالص، أنتي أكيد في العلوم الاجتماعية فيه حاجات كتير، عشان خاصة بالعلاقات وكده" (المقابلة 10)

بينما يشترط على بعض الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية الحصول على موافقة أمنية قبل البدء في دراستهم الميدانية، وهو ما يتطلب جهدًا ووقتًا طويلًا من الباحث، فتقول إحدى حالات الدراسة من متخصصي علم الاجتماع:

"هو أنا أخدت تصريحات عشان أعمل الجانب الميداني بتاعي، طبعًا التصريحات دي بتبقى موضوع مرهق ومتعب للباحثين، وبتاخد شهور كتيرة،..." (المقابلة 2)

وأكد ذلك أحد حالات الدراسة من متخصصي التاريخ والذي يشترط عليهم الحصول على تلك الموافقة قبل الاطلاع على الوثائق اللازمة لإجراء بحوثهم:

"... دار الوثائق هي اللي محتاجة تصريح من وزارة الخارجية ومجلس الوزرا، ببعت خطاب موجه من الكلية ليهم، هما الاتنين بيردوا على دار الوثائق ومن الأمن القومي، وكل واحد على حسب، فيه ناس بتاخد شهر، فيه ناس شهرين، فيه ناس 3 شهور، لازم لأي حد في التخصص بتاعنا...وزارة الخارجية ساعات مبتوافقش للناس إنها تطلع، ومجلس الوزرا ساعات مش بيوافق، على حسب الموضوعات، بس أنا بالنسبة لموضوعي في الماجستير والدكتوراة اتوافق عليه" (المقابلة 3).

أما بالنسبة للباحثين المُبتعثين فقد أجمعوا على أن الحصول على الموافقة الأمنية قبل إجراء دراستهم الميدانية أو المعملية تُفرض عليهم فقط أثناء وجودهم في المجتمع المصري قبل السماح لهم بالسفر للخارج لاستكمال دراستهم كأحد متطلبات السفر للخارج، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"هما 3 استمارات آه بتتعمل، متعرفيش بيعملوا بيهم أيه، هو تقريبًا بيبعتوا واحدة، وبيحتفظوا بواحدة، ومش عارفة التالتة بتروح فين، مش عارفة. بيبقوا طالبين كل البيانات اللي تخصك، ووالدك وزوجك، ومسافرة فين وليه، ولو آخر موافقة جاتلك كانت بتاريخ كام، وصورك عليهم" (المقابلة 1)

وعلى ذلك فإنه بشكل عام قد لا يواجه معظم الباحثين قيودًا أمنية لإجراء بحوثهم الميدانية والمعملية، إلا أن بعض الباحثين خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية قد يتعرضون لمثل تلك القيود، وهو ما لا يتعرض له الباحثون المبتعثون.

7- التدخل الأمني في نتائج البحوث العلمية

بشكل عام تُشير استجابات ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة بأنه لا يشترط عليهم عرض نتائجهم للجهات الأمنية قبل نشرها (79.3%)، ولم يكن لحالة الابتعاث تأثير في تلك النسبة حيث بلغت لدى الباحثين غير المُبتعثين (80.3%)، وبلغت لدى المُبتعثين للخارج (77.9%) (جدول (29)).

جدول (29) التدخل الأمني في نتائج البحوث العلمية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	118	81	199	79.3
نادرًا	15	8	23	9.2
أحيانًا	8	8	16	6.4
كثيرًا	3	1	4	1.6
كثيرًا جدًا	3	6	9	3.6
الإجمالي	147	104	251	100

وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسبة إلا أن بعض حالات الدراسة من الباحثين قد أشاروا إلى وجود بعض المخاوف التي قد تجعلهم أكثر حذرًا وحرصًا في بحوثهم العلمية، حتى وإن لم يكن هناك شروطًا تُفرض عليهم تتعلق بعرض نتائج بحوثهم لأي جهة أمنية؛ حيث أكدوا على أن التخصص العلمي للباحث يفرض عليه بعض المخاوف ومن ثم تجعله أكثر حرصًا أثناء دراسته لبعض الموضوعات أو تناول بعض المجالات خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وذلك تجنبًا للتعرض لأي مشكلات مع أي جهة أمنية، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...أنا بصراحة كواحده متخصصة في تدريس اللغات، ممكن محتكتش بيها أوي، يعني ممكن الموضوع ده يمثل مشكلة لحد مثلًا شغال في المجال التاريخي، الجغرافي، الاجتماعي، فاهماني؟، عشان موضوع البحث نفسه، وعشان جمع المادة العلمية لو بيعمل مثلًا دراسة ميدانية، ممكن يكون فيه مشاكل، سفر، مثلًا شغال على مشروع مشترك مع حد، ممكن موضوع يعتبر حساس مثلًا من وجهة نظر مكتب الأمن يعني..." (المقابلة 1).

وأكدت ذلك إحدى حالات الدراسة التي حُذرت من قبل بعض أساتذتها وزملائها عند كتابة رسالتها للحصول على الدكتوراة، كما أنها كانت تتوخى الحذر عند كتابة بعض البيانات التي قد تعكس ممارسات سياسية من قبل عينة دراستها، فتقول:

"...لما كنت بتكلم في رسالة الدكتوراة عن جزئية الحرية الأكاديمية كان بيتقال لي خلي بالك يعني، أو إن أنا انتقد وضع سياسي أو كده، فطبعًا وأنا بكتب لازم أكون حذره جدًا، المشرف بعيد إنما الناس اللي بيساعدوكي، أساتذة، خلي بالك وأنتي بتكتبي، لأن طبعًا الكلام مش متاح!... فطبعًا دي كانت بالنسبالي بتبقى مخاوف، كنت ببقى خايفة جدًا وأنا قاعدة بتكلم مع عضو أنا عارفة إن هو يساري، ومتصنف في المجتمع كده، بس هو بيتكلم في النقطة بتاعتي... أنا البيانات اللي جمعتها منهم كتبتها، ممكن تكون على استحياء بس كتبتها" (المقابلة 4).

كما أن هناك بعض الموضوعات النقدية التي قد لا توافق الجهات الأمنية للباحث الخوض فيها إلا في حالة اتخاذ الباحث في كتاباته موقفًا لصالح الدولة:

"... فيه حاجات محظور البحث فيها يعني، مينفعش كباحثين... إحنا ندرسها، عايزة أمثلة؟ موضوعات الجيش، مينفعش نتكلم في حاجات الجيش، حاجات الشرطة، حاجات يقولك أمن قومي، أمن الدولة وبتاع، مينفعش، اتنقلتلي حاجات من المشرف كمان، كلام من المشرف يا جماعة الموضوع ده مينفعش يتبحث إلا بتصريحات أمنية، وطبعًا التصريحات دي أستحالة تحصل إنك تاخديها أصلًا، إلا لو كنتي هتقولي حاجة لصالح الدولة، لكن حاجة نقد مش هينفع" (المقابلة 2).

ومن هنا فإنه يمكن القول بأنه لا يشترط على الباحثين في الجامعات المصرية عرض نتائج بحوثهم للجهات الأمنية قبل نشرها، إلا أنه مع ذلك يظل هناك مخاوف ترتبط ببعض الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في كتابة أو عرض بعض الموضوعات البحثية التي قد تعرضهم- من وجهة نظرهم- لأية مشكلات مع الجهات الأمنية.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- تبين من التحليل الكمي للبيانات تمتع معظم الباحثين المصريين بحرية اختيار موضوعات بحوثهم العلمية، بينما تبين من التحليل الكيفي أن تلك الحرية تتوفر لدى الباحثين المبتعثين بشكل أكبر نظرًا لارتباطها لدى بعض الباحثين غير المبتعثين بعدم تمتعهم بحرية اختيار التخصص العلمي الدقيق أوحرية اختيار المشرفين على الرسائل العلمية، مما قد يؤدي إلى محدودية حرية اختيارهم للموضوعات البحثية والتي قد تُطرح عليهم من قبل المشرفين ليختاروا من بينها أو من الخطة البحثية للجامعة، مما قد يعرض بعضهم إلى بعض القيود، بينما قد تكون حرية اختيار الموضوع مشروطة لدى الباحثين المبتعثين بمجال اهتمام المشرفين أو بتخصصهم

الدقيق لضمان استفادتهم، مع توفر الحرية للباحث في عدم استكمال موضوع أو طريقة البحث التي يعرضها عليهم المشرف.

ب- أظهر التحليل الكمي للبيانات عدم تعرض معظم الباحثين للمنع في القيام بأحد البحوث العلمية المتعلقة بالدين أو الجنس أو السياسة، وجاء عدم امتناع الباحثين المبتعثين لمثل تلك الموضوعات بصورة أعلى قليلًا عن الباحثين غير المبتعثين. ولقد دعم التحليل الكيفي للبيانات ذلك الاختلاف من حيث حالة الابتعاث بالإضافة إلى التخصص الدقيق للباحث؛ حيث إن الاقتراب من الموضوعات البحثية المتعلقة عادة بأمور تخص الدين والجنس والسياسة- وهي الموضوعات البحثية المتعلقة بمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية- تمثل تابوهات ينشأ الباحث أكاديميًا على أنها موضوعات محظور دراستها أو الاقتراب منها على أقل تقدير، إما لأنها تمس ثقافة المجتمع وعاداته التي تمنع الحديث عن بعض تلك الموضوعات، أو تجنبًا من أن تسبب العديد من المشكلات خاصة في الموضوعات التي قد لا تضمن حيادية الباحث وموضوعيته؛ ولذلك يظهر الفارق تبعًا للتخصص الدقيق للباحثين وليس فقط المجال العام للدراسة، فمجال العلوم الطبيعية يُعد أكثر حرية في ذلك، ويكون الحظر فقط خاصة لدى المبتعثين في حال إمكانية تعرض الباحث للضرر أو قيامه بانتهاك أخلاقيات البحث العلمي، أما الدراسات النقدية في اللغويات أو العلوم التربوية أو علم الاجتماع أو التاريخ فقد يكونوا أكثر تعرضًا لحظر تلك الموضوعات.

جـ- تبين من التحليل الكمي للبيانات عدم تعرض غالبية الباحثين المصريين لمنع تسجيلهم أحد الموضوعات البحثية وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم، ولكن على الرغم من ذلك تبين من التحليل الكيفي للبيانات من الباحثين غير المُبتعثين تحديدًا وفي مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى تعرض بعضهم أو بعض زملائهم للمنع من تسجيل أحد الموضوعات البحثية بدون أسباب علمية تُذكر، ويتخذ هذا المنع صورة نصائح من ذوي الخبرة ممن سبقوهم في العمل البحثي في عدم تسجيلهم لأحد الموضوعات أو من خلال عدم توفير التصريحات اللازمة للباحث للموافقة على قيامه بالبحث وجمع البيانات في تلك الموضوعات من بعض التنظيمات الاجتماعية، وهو الأمر الذي لم تشر إليه حالات الدراسة من الباحثين في العلوم الطبيعية أو المُبتعثين إلى الخارج.

د- اتضح من التحليل الكمي للبيانات وجود فروق بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث فيما يتعلق بتمتعهم بحرية التعبير عن الرأي العلمي دون الخوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي الذي ينتمي إليه الباحث وذلك لصالح الباحثين المبتعثين، حيث تتوفر تلك الحرية أحيانًا لمعظم الباحثين غير المبتعثين بينما تتاح كثيرًا جدًا لمعظم الباحثين المبتعثين، وقد دعم ذلك التحليل الكيفي للبيانات؛ حيث قد تتوفر لبعض الباحثين غير المبتعثين حرية التعبير عن آرائهم العلمية ولكن دون وجود آليات أو قنوات لتنفيذ تلك الآراء، مما قد يدفع البعض إلى عدم

التعبير عن رأيه أو الإذعان لآراء الأعلى في الدرجة الوظيفية تجنبًا للتعرض للتجميد، في حين تتوفر للباحثين المبتعثين قنوات للتعبير عن آرائهم العلمية متمثلة في السيمنارات مع امتلاكهم القدرة على تنفيذ تلك الآراء في حال توفر الأدلة العلمية على صحتها دون وجود خوف من تعرضهم للاضطهاد في حال اختلاف آرائهم العلمية عن غيرهم ممن هم أعلى في الدرجة الوظيفية داخل التنظيم الأكاديمي.

هـ- أظهر التحليل الكمي للبيانات إلى أن غالبية الباحثين غير المبتعثين قد يحصلون بسهولة على البيانات اللازمة لبحوثهم العلمية من الجامعة أحيانًا أو بشكل نادر، بينما جاء غالبية الباحثين المبتعثين ليشيروا إلى سهولة حصولهم على البيانات من الجامعة المبتعثين إليها، وقد دعم ذلك التحليل الكيفي للبيانات حيث قد تؤدي المعوقات الروتينية إلى صعوبة حصول الباحثين غير المبتعثين على بيانات من الجامعات المصرية.

و- على الرغم مما أظهره التحليل الكمي للبيانات حول عدم وجود شروط مفروضة على معظم الباحثين المصريين- أيًا كانت حالة ابتعاثهم- تتعلق بحصولهم على الموافقة الأمنية قبل إجرائهم لدراستهم الميدانية أو المعملية إلا أن التحليل الكيفي للبيانات قد بين أن الباحثين غير المبتعثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية هم الأكثر تعرضًا لمثل تلك القيود عن الباحثين في مجال العلوم الطبيعية خاصة في التخصصات التي تتطلب دراسة ميدانية مثل علم الاجتماع، أو التي تتطلب الحصول على وثائق رسمية مثل التاريخ، كما يفرض على الباحثين المبتعثين من قبل الجهات الأمنية المصرية وذلك قبيل سفرهم إلى الخارج.

ز- تبين من التحليل الكمي للبيانات عدم تعرض الباحثين المصريين لقيود تتعلق بتقديم نتائج بحوثهم للجهات الأمنية قبل نشرها وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم، إلا أن التحليل الكيفي للبيانات قد أضاف سيطرة الحذر والخوف من قبل بعض الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية عند كتابة بحوثهم خاصة إذا كانت تتعلق ببعض الموضوعات السياسية أو الأمنية حيث يلجأ البعض إلى اتخاذ جانب الدولة في عرض نتائج بحوثه أو تجنب توجيه النقد في سياق تلك الموضوعات.

رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالجامعات المصرية وخارجها[1]

[1] حرصت الباحثة في عرض المحور على مقارنة أوضاع التدريس في الداخل لجميع المشاركين في الدراسة من الباحثين غير المُبتعثين والخارج لدى الباحثين الذين يقومون فقط بالتدريس في الخارج، وتحليل ذلك كميًا وكيفيًا معًا، إلا أنه لم يتسن للباحثة فرصة إجراء مقابلة مع أحد المبتعثين ممن يقوم بالتدريس في الخارج، وبالتالي لم يشمل التحليل الكيفي جميع المتغيرات الكمية التي يشتملها محور التدريس، والاقتصار على الجمع بين التحليل الكمي والكيفي في حال تطرق حالات الدراسة إلى بعض تلك الموضوعات، حيث أشار معظم المُبتعثين إلى عدم إتاحة الفرصة لهم بالتدريس في الخارج إما لضيق الوقت أو تجنبهم التعامل في التدريس بلغة أجنبية قد لا يتمكنون منها بشكل يناسب العملية التدريسية- وهو الأمر اللافت للنظر حيث إن اللغة تعد شرطًا أساسيًا للسفر للخارج لدى معظم المبتعثين- وبالتالي فإن عدم تمكن بعضهم من اللغة يؤشر لوجود بعض صور القصور في إعداد بعض المبتعثين إلى الخارج:

يُعد التدريس أحد الفروق الجوهرية بين مهام الجامعات ومهام التنظيمات البحثية الأخرى، حيث يمثل واحدًا من الأركان الثلاثة لمسـئوليات الجامعة كتنظيم أكاديمي داخل المجتمع المصـري. وتتطلب العملية التدريسـية داخل الجامعة عدة مقومات لكي يتمكن أعضـاء هيئة التدريس والمدرسـين المسـاعدين والمعيدين بـالقيـام بهـا، والتي بـدونهـا يفتقر البـاحث إلى القدرة على التدريس وبـالتـالي لا يتمتع بـأحد جوانـب الحريـة الأكاديمية. وعلى ذلك يتناول هذا المحور بالتحليل الإمكانيات المادية في القاعات التدريسـية، وحرية اختيار طرق التدريس، وحرية اختيار الموضـوعات التدريسـية وتعديلها، وحرية النقاش داخل قاعات التدريس، وأخيرًا حرية تقييم الطلاب.

1- الإمكانيات المادية داخل قاعات الدراسة

تتطلب العملية التدريسـية داخل الجامعات توفر بعض الإمكانيات المادية داخل القاعات التدريسـية حتى يتسنى للباحث القيام بالشرح للطلاب، وتشير البيانات الكمية إلى أن الإمكانيات المادية تتوفر أحيانًا داخل القاعات التدريسية لدى ما يزيد عن ربع الباحثين المشـاركين في الدراسـة (29.2%)، ولم تختلف تلك النسـبة وفقًا لحالة الابتعاث سـواء الباحثين غير المبتعثين (29.3%) أو الباحثين المبتعثين إلى الخارج (29.2%) (جدول (30))،وهو ما قد يرجع إلى نسـبية كفاية تلك الإمكانيات تبعًا لعدد الطلاب داخل قاعة الدراسـة أو المتطلبات التدريسية لبعض التخصصات دون غيرها.

جدول (30) الإمكانيات المادية داخل قاعات الدراسة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	31	2	33	19.3
نادرًا	39	5	44	25.7
أحيانًا	43	7	50	29.2
كثيرًا	23	5	28	16.4
كثيرًا جدًا	11	5	16	9.4
الإجمالي	147	24	171	100

"...هنا مجربتش أدرس، بس كانوا طالبين حد يدرس كورس لسنة أولى كنت هقدم، بس كنت لسه جايه ومكنش عندي وقت، عايزه أذاكر أكتر وأحضر كورسـات أكتر، فخفت أخد وقت أكتر لأن لازم أكون على اسـتعداد تام إني أدرس لطلبة اللغة الأولى انجليزية، أنا أجلتها شـوية لأن عامل الوقت مهم جدا". (المقابلة 9)

كما يواجه المبتعثون صـعوبة قبول أحد منهم للقيام بالتدريس في الخارج، حيث يشـترط التدريس درجة علمية أعلى من درجتي الماجسـتير والدكتوراة، فتقول إحدى المُبتعثات إلى ألمانيا:

"بدرس بس ولا أقوم بالتدريس، التدريس هنا صعب جدًا، لازم بروفيسير ودرجة علمية جامدة، لازم .post doc". (المقابلة 7)

وعلى الرغم من أن حالة الابتعاث لم تُظهر اختلافًا بين الباحثين إلا أن حالات الدراسة من الباحثين غير المُبتعثين قد أجمعوا على عدم كفاية الإمكانيات المتاحة للتدريس داخل قاعات المحاضرات والمعامل، بغض النظر عن التخصص العام للباحث، ففي مجال العلوم الطبيعية لا تتوفر الإمكانيات اللازمة في المعمل لإجراء تجارب للطلاب سواء كانت أدوات أو كيماويات أو أجهزة حاسب آلي، مما يؤدي إلى قيام القائم بالتدريس باحضار بعض الأدوات التي يتمكن من احضارها معه ليستخدمها في التدريس، كما قد يواجه بعض الباحثين قصورًا من بعض الموظفين (مُحضرين المعمل) في القيام بعملهم المتمثل في تجهيز المعمل من أدوات أو مواد معملية مما يؤدي إلى إهدار الوقت المُتاح للتدريس لتجهيز المعمل أثناء الساعات المخصصة للتدريس:

"...مش عارفة أدرس بمزاج، أبسط حاجة عندك أنا شغالة في معمل، مفيش أدوات عايزين كيماويات،... إحنا أصلًا معندناش حاجة اسمها مُحضرين معانا، المحُضريين بيجوا الصبح الساعة 9، السكاشن بتبتدي 8، طب ما أنا عايزة حاجات الساعة 8 دي آجي ألاقيها متحضرة، الأجهزة إحنا شغالين بيها، بس إحنا مثلًا هنشتغل تجربة إحنا محتاجين كيماويات معينة متحضرة بنسب معينة، يا بنيجي نلاقيها مش متحضرة؛ لأن البهوات بيجوا الساعة 9، يا إما بنلاقيها متحضرة بنسب غير اللي إحنا قولناها،...إحنا اللي بنحضر كل حاجة، ويوم ما بيحضروا كيماويات بيحضروها غلط،... بلاش طب وافترضنا إن المحضر جه في معاده، وحاول يحضر تربة، أنا السكشن شغالة سكشن تربة، عايزه تربة طينية، وتربة رملية اشتغل عليها، لا والله أصل الجنينة تحت عشان بيهدوا فيها معندناش تربة، هو أيه ده؟! يعني حتى الطينة مش عارفين نجيبها؟! الكيماويات لا والله أصل أستاذ (...) مصرفلناش مش عارفة أيه، طب الجهاز؟ لا والله أصل الجهاز اتحرق، والمهندس مجاش يصلحه، طب أنا اشتغل بأيه؟ حتى التدريس مش عارفة أدرسه، الـــdata show مش موجودة إلا في معمل واحد، طب إحنا المفروض نعمل أيه؟ أصلًا مفيش جهاز computer متوفر، أنتي لو مجبتيش معاكي الـــlaptop معاكي من البيت عشان تشغلي الـــ data show اللي في المعمل، مش إحنا القاعات فيها؟ لأ إحنا المعمل مفيش،... الـــــdata show دي يعني المفروض أجيب الـlaptop، طب أفرض معنديش laptop؟ طب أنا الـlaptop دلوقتي بتاعي في الصيانة؟ ابقى أنا بقى استلف من صاحبتي الـlaptop عشان آجي اشغل معمل؟" (المقابلة 6)

أما عدم كفاية قاعات الدراسة وعدم سعتها لأعداد الطلاب، بالإضافة إلى عدم توافر الإمكانيات اللازمة للتدريس فيها مثل: مكبرات الصوت، وأجهزة العروض، فإنها تمثل مشكلات تواجه حالات الدراسة من الباحثين غير المبتعثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية:

"أولًا إحنا الكلية عندنا مفيهاش غير 4 مدرجات كبيرة كاملة، المدرج الكبير ده لما يتمعظم بيتسع لـــ 300 طالب لو المساحة كويسة،... أنا درست السنة اللي فاتت دفعة عددها الفعلي 850 طالب، موجودين في مدرج المفروض إن هو 300/ 400 بالكتير!...أولًا طبعًا المدرج ده كان بيبقى مليان على أخره، أحيانًا كان بيبقى فيه طلبة واقفين، data show مش دايمًا كويسة، ده أنا قعدت الترم اللي فات كله مبشغلش الـــــdata show، لأن مكنش فيه ولا مدرج فيه data show سليمة، المايكات كانت بتقف في النص، ساعات كنت في محاضرات بكمل بصوتي! لكي أن تخيلي بقى إن أنتي تكملي بصوتك ساعتين كاملين بتشرحي..." (مقابلة 4)

كما قد لا يتوافر السياق الملائم للتدريس بشكل دائم خارج قاعة الدراسة بسبب الضوضاء وعدم وجود عازل للصوت الناتج عن الطلاب في الخارج أو وجود أعمال بناء أثناء اليوم الدراسي، بالإضافة إلى عدم ملاءمة بعض القاعات التدريسية لبعض المجالات مثل اللغات، وعدم الاهتمام بجودة بعض قاعات التدريس مثل التهوية الجيدة والنظافة فيها، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"... بعد ما بقيت مدرس أنا ليا قاعة، بس مثلًا الترم الأول أنا قضيته كله في البدروم، ماشي؟ الكلية ملزمة توفرلك قاعة،... فأنا واحدة عندي حساسية جيوب أنفية، أنا كنت بتعذب، والمكان نفسه اممم معلش قذر يعني، مش نضيف يعني، فيه السبورة الحمد لله. الترم ده الوضع الحمد لله أفضل شوية، لأني قاعدة في معمل اللغات، ده فيه data show وشغال الحمد لله وكده،...المفروض كنا نشتغل الترم ده في الأوضة اللي هي في المكتبة فوق، الأوضة مفيهاش لا كهربا ولا كراسي ومكتومة كتمة سودا، نزلونا في قاعة التكييف شغال علطول مبيفصلش، فكنا في يناير وفبراير وقاعدين بالتكييف، في الآخر نقلونا الحمد لله التكييف بيتفتح ويتقفل، والـdata show شغال، والدنيا زي الفل، فيه ترابيزة العيال يسندوا عليها كمان"(المقابلة 1)

أما بالنسبة للباحثين المُبتعثين إلى الخارج- والذين أتيحت لهم فرصة ملاحظة الأوضاع التدريسية في الجامعات المُبتعثين إليها- فقد أبرزوا الاختلافات في الإمكانيات اللازمة للتدريس بين الخارج وداخل الجامعات المصرية، حيث أكدوا على حرص الجامعات في الخارج على توفر معايير الأمن والسلامة للباحثين داخل المعامل على عكس ما يحدث في المعامل في الجامعات المصرية، فتقول إحدى المبتعثات إلى ألمانيا:

"بالنسبة للمعامل الإمكانيات مكنتش كويسة، كنا بنشتري قلم السبورة على حسابنا عشان نشرح للطالب، ومن الحاجات اللي الواحد اتعلمها هنا- في ألمانيا- اسمها سلامة المعمل، دي مش موجودة في معاملنا، إحنا بنحفظ الكائنات بتاعتنا في الفورمالين، كل الفورمالين بيملى المعمل، وهي مادة مسببة للسرطان، في ألمانيا ممنوع يستخدم فوق البنش كده، إنما قدامه حاجة شبه الشفاط، وفيه حاجز إزاز بيني وبين المادة، وأدخل أيدي واقفل، بحيث ماشمش حاجة، وبنلبس نضارة المعمل، طبعًا كل ده مش متوفر في مصر حتى من باب العلم إن دي بتسبب سرطان". (المقابلة 8)

كما أضافت إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى اليابان إلى حرصهم على توفير الإمكانيات اللازمة للباحث التي توفر وقته وجهده، بالإضافة إلى حرصهم على تجنب تلوث البيئة، وعلى نظافة المعمل والأدوات التي يستخدمها الباحث:

"هنا حضرتك الكراسي- تقصد في مصر- كرسي مش مريح، كرسي خشب، هناك- تقصد اليابان- الكرسي عاملينه بـsystem يريح فقرات الضهر، لما تيجي تقعدي تلاقيه هبط معاكي شوية، الكرسي هناك بيلف، لو أنتي مثلًا عايزه حاجة من البنش ده متقفيش وتروحي، بقولك هناك الثانية عندهم بتفرق،...فده الكرسي بس، مش بتكلم على امكانيات في Chemicals ولا مثلًا الأجهزة، لا الكرسي بس، فمابالك بقى الحاجات التانية بقى؟!، ممنوع تخشي بالـshoes، داخلة بشبشب في المعمل... للنضافة لأن المعمل بتاعي كان فيه جزء microbiology ووراثة، و biotechnology فالجزء ده محتاج تعقيم، فالحاجات دي بتأثر على الـresults،...مفيش تلوث خالص، نضافة بشعة يعني..." (المقابلة 10)

وأضـــافت إحدى حالات الدراســـة من المُبتعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الإمكانيات داخل قاعات الدراسة تكون متوفرة بالإضافة إلى المتطلبات الخاصة بالتدريس مثل: المكتبات وغيرها:

"هنا الامكانيات متاحة هنا للطلبة بشـــكل كبير، كل المكتبات لو مش موجود جوه المكتبة بتعملي طلب بيجبوه من مكتبة تانية،...هنا كتير قاعات الدروس مجهزة تمامًا" (المقابلة 9)

وعلى ذلك يمكن القول بوجود فروق تبعًا لحالة الابتعاث فيما يتعلق بتوفر الإمكانيات المادية داخل قاعات الدراســـة لصـــالح الجامعات في الخارج؛ حيث ينقص في بعض القاعات التدريســـية في الجامعات المصـــرية الأدوات اللازمة للتدريس خاصـــة داخل المعامل، بالإضـــافة إلى عدم توفر أجهزة الحاســـب الآلي وأجهزة العروض في ظل أعداد الطلاب الكثيفة، وهو ما لم يلاحظه الباحثون المبتعثون في الجامعات في الخارج.

2- حرية اختيار طرق التدريس

بشـكل عام لا يُفرض على خُمســي الباحثين المشـاركين في الدراســة اتباع طرق تدريس محددة مع الطلاب (40.4%). ووفقًا لحالة الابتعاث فقد ارتفعت النســـبة قليلًا لدى الباحثين غير المبتعثين (41.5%)، بينما انخفضـــت إلى الثُلث لدى الباحثين المُبتعثين (33.3%) (جدول (31))، وهو ما قد يرجع إلى اختلاف نظام الدراسة المعمول به في الخارج عن الجامعات المصرية، مما قد يفرض على الباحثين القائمين بالتدريس بعض المحددات في اختيار طرق التدريس الملائمة.

جدول (31) حرية اختيار طرق التدريس المناسبة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	61	8	69	40.4
نادرًا	35	4	39	22.8
أحيانًا	31	5	36	21.1
كثيرًا	12	5	17	9.9
كثيرًا جدًا	8	2	10	5.8
الإجمالي	147	24	171	100

وفي هذا السـياق أشـارت إحدى حالات الدراسـة من الباحثين غير المبتعثين إلى تمتعها بحرية اختيار طرق التدريس الملائمة للطلاب دون أن يُفرض عليها طرق تدريس محددة بناءً على التخصـــص أو رغبة القسم العلمي:

"...تخصـصـي لا يستلزم ده، ده اجتهاد مني أنا، ربما يكون أشـعار، قصـائد، روايات، مسـرحيات، ممكن تكون المسـرحية لفيلسوف، يعني سارتر أو ألبير كامي أو غيرهم، ممكن يكون في صور سير ذاتية، بالنسبة للفلاسفة، وممكن يكون في كتابة مذكرات، أي صورة ممكن توصل المعلومة بصورة جيدة، بصورة متخرجش من بال الطالب..." (مقابلة 5)

ولكن على الرغم من ذلك أشارت حالة أخرى إلى وجود بعض الاعتبارات في بعض الأقسام العلمية في حرية اختيار طرق التدريس تتمثل في الدرجة الوظيفية للباحث، حيث تتاح تلك الحرية للدرجات الوظيفة الأعلي في العمل الأكاديمي، والتي في الوقت نفسه قد تفرض طرق تدريس محددة للدرجات الوظيفية الأدني داخل القسم العلمي:

"... كرهت الأسلوب اللي كان بيتدرس ليا بيه، والطريقة المتبعة فى القسم ... وهي دي الطريقة اللي بندرسه بيها!...، والأسلوب نفسه الطلبة ياما اشتكوا من الطريقة دي، فأنا كان نفسي أدرس الموضوع ده بشكل علمي وأشوف له حل، فكان حتى موضوع الدراسة بتاعتي إن أنا بجمع مادة علمية فيما يخص الأساليب المتبعة في الجامعات المصرية وبحاول احلل الأساليب دي وأشوف أيه الحلول البديلة، فده طبعًا هيفيدني أنا كشخص بيدرس الماده مبدئيًا، هيفيد طلابي، وفي نفس الوقت كان عندى أمل إنه يفيد القسم بشكل عام،... أنا كان عندى أمل إنى أنا اعمل حاجة حتى لو فضلت على ورق، فالورق ده ممكن في يوم حد يقراه ويستفاد منه حاجة يعني" (المقابلة 1)

وقد برزت بعض المُحددات التي قد تؤثر في اختيار طرق تدريس محددة دون غيرها، حيث قد يكون للإدارة داخل التنظيم الأكاديمي أثرها في إتاحة أو تحجيم فرص اختيار طرق التدريس الملائمة للطلاب خاصة تلك التي تتطلب القيام بزيارات خارج الجامعة في بعض التخصصات العلمية:

"...أنا نفسي إن يبقى فيه فرصة إن التاريخ ميبقاش كلام بس، إن أنا ألقي المحاضرة أو إن أنا حتى استخدم أساليب التدريس المختلفة بس جوه المحاضرة، يبقى فيه فرصة إن أنا آخد الطالب بدل ما أنا أول مره أعرف إن فيه دار وثائق ودار كتب وأنا في الماجستير، لأ أنا ممكن أعرفه وهو لسه طالب تاريخ في سنة أولى أو كده، يزور المتاحف اللي هيا خاصة بالمجال بتاعنا...حاليًا دلوقتي أنا مجربتهاش لأني أنا لسه مدرس مساعد، ومحدش عملها قبل كده، فأنا نفسي إن انا أعملها، معرفش الظروف هتتاح إن أنا أعملها ولا لأ، على حسب تقريبًا الإدارات والحاجات دي" . (مقابلة 3)

كما قد تفرض أعداد الطلاب اتباع طرق تدريس محددة تناسب كثافة الأعداد والإمكانيات المتاحة، حيث يصاحب كثافة عدد الطلاب نقص عدد أعضاء هيئة التدريس في بعض الأقسام العلمية، مما يفرض عليهم اتباع طرق تدريس محددة تناسب تلك الأوضاع:

"... العدد الكبير، وحتة عدم التقسيم اللي قولتلك عليها دي مرهقة في أيه؟ إن أنا مش هعرف أقسم الطلبة ولا اشغلهم مجموعات بحثية ولا الكلام الفارغ ده كله،...المفروض إن أنا أدرس ساعتين، أقصى حاجة إن أنا ممكن أجيبلهم data show أوريهم مثلًا فيديو، طريقة معينة، أوريهم صور، ده اللي هقدر أعمله..." (مقابلة 4)

وهو الأمر الذي لم يلاحظه الباحثون المبتعثون إلى الخارج، حيث تتوافر الأعداد المناسبة التي تتيح للقائم بالتدريس اختيار طريقة التدريس وتنفيذها، خاصة في ظل توافر الإمكانيات المتاحة للتدريس بشكل عام:

"...على مستوى خاص للأقسام أعداد الطلبة كتير في جامعتي، إنما هنا لما حضرت مع الأساتذة أعداد الطلبة قليل، فده بيتيح للأستاذ أنه يخلي الطلبة كل اتنين منهم في الاسبوع يعملوا عرض، وده يدي فهم للموضوع أكتر لكل الطلاب؛ هقرا كويس، أذاكر كويس، وأسألهم في الـpresentation، أعداد الطلبة بتفرق، الأماكن بتفرق..." (المقابلة 9)

وعلى ذلك يمكن القول بتوفر حرية اختيار طرق التدريس المناسبة للطلاب داخل الجامعات المصرية بناءً على الدرجة الوظيفية للباحث، وفي بعض الأقسام العلمية داخل الجامعات المصرية، حيث تسود بعض المحددات التي تتعلق باختيار طرق تدريس إما لأنها قد تتطلب بعض الإجراءات التي قد لا تتيحها بعض الكليات أو بسبب كثافة الطلاب في بعض الأقسام وعدم وجود إمكانيات ملائمة تتيح للقائم بالتدريس اتباع طرق تدريس متنوعة، وهو ما قد لا يواجهه الباحثون المبتعثون إلى الخارج في حال قيامهم بالتدريس.

3- حرية اختيار وتعديل الموضوعات التدريسية

تشير استجابات ربع المشاركين في الدراسة بعدم تمتعهم بحرية اختيار الموضوعات التي تُدرس للطلاب دون تدخل من القسم العلمي (25.1%)، ولم تختلف تلك النسبة بشكل كبير بناءً على حالة الابتعاث، حيث بلغت (24.5%) لدى الباحثين غير المبتعثين، بينما بلغت (29.2%) لدى الباحثين المبتعثين للخارج. كما أن ما يزيد عن الربع أيضًا لا يتمكنون من تعديل الموضوعات التدريسية دون مواجهة الرفض من القسم العلمي (26.3%)، ولم تختلف النسبة أيضًا بناءً على حالة الابتعاث؛ حيث بلغت لدى الباحثين غير المبتعثين (25.9%)، و(29.2%) لدى الباحثين المُبتعثين إلى الخارج (جدول (32))، وهي النسب التي تعد ذات أهمية خاصة في ظل التطورات الهائلة التي تحدث على المستوى الإنساني والمجتمعي، وهو الشأن الذي يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك التطور العلمي الملحوظ والمتعلق بموضوعات العلوم الطبيعية، مما يبرز أهمية مواكبة الموضوعات التدريسية المُقدمة للطلاب لتلك التطورات.

جدول (32) حرية اختيار وتعديل الموضوعات التدريسية

الاستجابة	حرية اختيار الموضوعات التدريسية				حرية تعديل الموضوعات التدريسية			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	36	7	43	25.1	38	7	45	26.3
نادرًا	23	5	28	16.4	26	3	29	17
أحيانًا	28	5	33	19.3	34	6	40	23.4
كثيرًا	30	2	32	18.7	23	3	26	15.2
كثيرًا جدًا	30	5	35	20.5	26	5	31	18.1
الإجمالي	147	24	171	100	147	24	171	100

وقد يرجع عدم تمتع نسبة كبيرة من الباحثين بحرية اختيار الموضوعات التدريسية أو تعديلها إلى وجود لوائح تدريسية للفرق الدراسية المختلفة تحدد بعض الموضوعات التي تُدرس للطالب داخل الجامعات المصرية، إلا أنها قد تكون مرنة نوعًا ما مما يتيح في بعض الأحيان للقائم بالتدريس اختيار بعض الموضوعات واستبعاد بعضها الآخر بناءً على رؤية الباحث نفسه، وتقييمه للموضوعات التي قد تؤدي إلى إثارة الجدل داخل القاعة التدريسية مما يعيقه عن السيطرة على عملية التدريس، وبالتالي قد تتوقف حرية اختيار وتعديل الموضوعات التدريسية على طبيعة المقرر الدراسي نفسه:

"...من المفترض إن فيه توصيف للمادة، بس أنتي مش بتعتمدي كله على التوصيف اللي موجود في القسم، لكن أنتي بتزودي على التوصيف ده بما يناسب أنتي كشخصية وكفكر وكإسلوب جديد، وبالتالي أنا باخد منه جزء وبحط الجزء التاني من عندي..." (مقابلة 5).

كما قد يحد من قدرة الباحث في اختيار الموضوعات التدريسية هو ما تحتاجه بعض الموضوعات التدريسية من موافقات ليتمكن الطالب من القيام باستيفاء الجانب التطبيقي فيها سواء كان ذلك في مجال العلوم الطبيعية أوالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي يُفرض على الباحث اختيار موضوعات بعينها لا تشتمل على تلك التطبيقات:

"...التطبيقي حاولنا مرة عشان نودي الطلبة ميداني أو حاجة بتحتاجي تصريحات وموافقات، فبرضو مبشتغلش في الكلام ده، المادة نظري، لو حاجة الطالب عملها من نفسه بيقى يجيبها، مبننزلش معاهم في حتة يعني". (مقابلة 2).

وكذلك قد يظهر تأثير الدرجة الوظيفية للقائم بالتدريس على قدرته على اختيار الموضوعات التدريسية أو تعديلها، مما قد يتطلب من الدرجات الوظيفية الأدني داخل الجامعة بذل مجهود من أجل أن يحصل على حريته في اختيار أو تعديل بعض الموضوعات التدريسية:

"المدارس النقدية اللي في القسم عندنا لسه شايفينها متبعة وبيدرسوها، لما طلعت بره لقيت إنه عفا عليها الزمن، فيه طريقة أساسًا، القراءات الأدبية اختلفت خالص يعني، فأنا عشان اقنع القسم الموضوع مكنش سهل، بس قدرت إنى أنا ألاقي لنفسي مخرج..يعني من بعد حوارات كتير وشوية مشاكل، وبعد كده عرفت"(المقابلة 1)

وعلى ذلك فإن تمتع الباحثين بحرية اختيار الموضوعات التدريسية أو تعديلها قد يرتبط بطبيعة التخصص العلمي نفسه، وكذلك بعض المتطلبات المرتبطة ببعض الموضوعات، بالإضافة إلى الدرجة الوظيفية للباحث.

4- حرية المناقشة داخل قاعة التدريس

يُعد تمتع الباحثين بحرية المناقشـــة مع الطلاب أثناء التدريس، وامتلاك القدرة على الإجابة عن تسـاؤلاتهم المختلفة بلا خوف، أحد أهم عناصـر العملية التعليمية التي من خلالها يكتسـب الطالب القدرة على النقاش، والجدل، وتقديم الحجج والأدلة على آرائهم، بالإضافة إلى أنها تمكن الباحثين من فتح قنوات للتواصل بينهم وبين الطلاب مما يُثري العملية التعليمية. وفي هذا السياق يشير ما يقرب من ثُلث المشاركين في الدراسة إلى أنهم يُجيبون كثيرًا جدًا عن أي سـؤال يُثار داخل قاعة التدريس دون خوف (31.6%)، وقد ظهر اختلاف بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث حيث تصـــل تلك النســـبة إلى ما يزيد قليلًا عن الربع لدى الباحثين غير المبتعثين (27.2%)، في حين جاءت اســـتجابات ثُلث المشـــاركين منهم لتشـــير إلى أنهم يجيبون أحيانًا عن الأسئلة المُثارة داخل قاعة التدريس بدون خوف (32%)، بينما جاء ما يزيد عن نصف الباحثين المُبتعثين في الفئة التي تجيب كثيرًا جدًا عن أي سؤال يُثار داخل قاعة التدريس دون خوف (58.3%) (جدول (33)).

جدول (33) حرية المناقشة داخل قاعة التدريس

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	9	1	10	5.8
نادرًا	9	3	12	7
أحيانًا	47	3	50	29.2
كثيرًا	42	3	45	26.3
كثيرًا جدًا	40	14	54	31.6
الإجمالي	147	24	171	100

وقد جاءت تلك النسب لتشير إلى افتقار نسبة كبيرة من الباحثين غير المُبتعثين إلى القدرة على الإجابة عن جميع تسـاؤلات الطلاب بدون خوف، مما قد يشـير إلى وجود بعض المُحددات التي تُحد من حرية النقاش داخل قاعة الدراســـة، ووجود إطار محدد لا يخرج عنه القائم بالتدريس، مما ينعكس ذلك على امتلاك تلك الحرية لدى الطلاب، وهو ما قد يرجع إلى طبيعة بعض الموضـوعات التدريسـية خاصـة في العلوم الإنسـانية والاجتماعية التي قد لا يُتاح فيها النقاش، نظرًا إلى كونها تتعلق ببعض المجالات المحظورة (الدين، أو الجنس، أو السياسة).

وقد يكون للفئة العمرية والعقلية للطلاب تداعياتها على مدى إتاحة الفرصـــة لهم للنقاش، ومن ثم قيام القائمين بالتدريس بالإجابة عن أي سؤال يُطرح داخل قاعة الدراسة، فقد يتاح ذلك للطلاب في الفرق الدراسية الأكبر نظرًا لأن المرحلة العمرية والعقلية تؤهلهم للنقاش دون أن يتســـبب ذلك في إعاقة العملية التعليمية خاصة في بعض التخصصات العلمية ذات الموضوعات الجدلية، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...أحيانًا في بعض المفكرين أنتي بتأجليهم لسنة تالتة ورابعة، لكن مينفعش يتم عرضهم في أولى وتانية، وبالذات لو الفلسفة معاصرة، عشان مرحلة سنية وعقلية، لأن الفلسفة المعاصرة ..ألفاظها أعمق، وصادمة أكتر، وصريحة أكتر، وممكن تكون فيها نوع من الجدل أكبر، محتاجة سن يكون already اتعود على المصطلحات دي، واتعود برضو على إن هو إزاي يجادل ...، لكن أولى وتانية لســـه خارجين من الثانوي، وبالتالي يقدروا ياخدوا المعلومة ويسـكتوا...المناقشـة أنتي بتتركيها مفتوحة

وبعدين بتتدخلي في أوقات معينة، لو حسيتي الموضوع دخل في نطاق تعصب، أو بدأ يدخل في نطاق مناقشة شخصية بقى، يعني عايز يهزم الطالب اللي قدامه أو بدأ الوقت يضيع من المحاضرة أو بدأوا يروحوا لموضوعات مش شغلك أنتي، فأنتي بتدخلي وبتحسمي الجدال..." (مقابلة 5)

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن حرية المناقشة داخل قاعة الدراسة قد تكون مرهونة داخل الجامعات المصرية في بعض التخصصات العلمية خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ببعض المحددات والتي قد لا تتيح تلك الحرية خاصة عند التطرق لبعض الموضوعات الجدلية، أو لدى الفئات العمرية أو العقلية الأدنى نظرًا للافتقار إلى أسس النقاش والجدل في بعض الموضوعات داخل قاعة الدراسة.

5- حرية اختيار طرق التقييم المناسبة للطلاب

يُعد تقييم الطلاب أحد مراحل العملية التعليمية في التنظيمات الأكاديمية، وتتنوع طرق التقييم المناسبة للطلاب مما يتبعه أهمية أن يمتلك القائم بالتدريس حرية اختيار طرق التقييم الأنسب وفقًا لعدد من الشروط منها على سبيل المثال: مجال التخصص، وطبيعة المادة العلمية، والمرحلة التعليمية للطلاب.

وفي هذا الإطار استحوذت فئتا (لا) و(أحيانًا) تقريبًا على نصف استجابات المشاركين في الدراسة بنسبة الربع تقريبًا لكل منهما حول تمتع الباحثين بحرية اختيار الطريقة المناسبة لتقييم الطلاب بدون التدخل من القسم العلمي؛ حيث أشار (25.7%) بأنهم لا يتمتعون بحرية اختيار الطريقة المناسبة لتقييم الطلاب بدون التدخل من القسم العلمي، بينما تتوفر أحيانًا تلك الحرية لـ (23.4%). ووفقًا لحالة الابتعاث استحوذت فئة (أحيانًا) على معظم استجابات الباحثين غير المبتعثين (25.2%)، بينما جاءت معظم استجابات الباحثين المُبتعثين في فئة (لا) بنسبة (33.3%)، مع ملاحظة أن نصف استجابات المُبتعثين انحصرت ما بين فئتي الاستجابة الأعلى التي تشير إلى توفر تلك الحرية كثيرًا وكثيرًا جدًا بنسبة الربع لكل منهما (انظر جدول (34)). وقد يرجع سبب الاختلاف تبعًا لحالة الابتعاث إلى أن تلك الحرية تتاح داخل الجامعات المصرية وفقًا للدرجة الوظيفية بشكل أكبر لأعضاء هيئة التدريس عن المدرسين المساعدين والمعيدين، وذلك على الرغم من أنهم قد يتحملون عبء التدريس دون أن يمتلكوا الحق في تقييم الطلاب- رغم عدم قانونية قيامهم بتدريس مقررات دراسية- كما أن اختيار طرق التقييم تكون محددة في حال اتباع الطرق المنصوص عليها في لوائح وتوصيفات المقررات الدراسية، والتي لا تكون مُلزمة في عديد من الأقسام العلمية، وبالتالي قد تتاح أحيانًا حرية اختيار طرق التقييم وقد لا تتاح تمامًا بدون تدخل من القسم العلمي، بينما قد تكون ملزمة للباحثين المُبتعثين ممن يقومون بالتدريس خاصة مع اختلاف السياق وطبيعة التدريس والطلاب في الخارج عن ما هو معمول به في الجامعات المصرية.

جدول (34) حرية اختيار طرق التقييم المناسبة للطلاب

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	36	8	44	25.7
نادرًا	25	1	26	15.2
أحيانًا	37	3	40	23.4
كثيرًا	23	6	29	17
كثيرًا جدًا	26	6	32	18.7
الإجمالي	147	24	171	100

في هذا السياق تشير إحدى حالات الدراسة إلى تمتعها بحرية تقييم الطلاب، وذلك نظرًا لكونها عضو هيئة تدريس، وبالتالي تحملها المسئولية الكاملة للمقرر، فتقول:

"...مسئولة عن مقرر للطلبة كامل من الألف للياء، ما يتعلق أيضًا بوضع أسئلة الإمتحان، وتعليم الورق وتصحيحه" (مقابلة5)

وعلى الرغم من أن المدرسين المساعدين والمعيدين قد يقومون بالتدريس للطلاب إلا إنه لا يتوفر لهم حرية اختيار الطريقة المناسبة لتقييم الطلاب، فتقول:

"شلت محاضرات كاملة من الألف للياء... في الترم ممكن مادة، ماعدا الإمتحان طبعًا الدكتوره هي اللي بتحطه، مكنتش بحط امتحانات ولا ليا أي علاقة بالامتحانات. طبعًا قانونًا مش ليا، أنا عارفة إنه قانونًا مش ليا" (مقابلة 2)

وعلى ذلك يمكن القول بأن حرية اختيار طرق التقييم المناسبة للطلاب قد تكون مرهونة بالدرجة الوظيفية الأعلى داخل الجامعات المصرية، بينما قد تتوفر بصورة أكبر لدى الباحثين المبتعثين ممن يقومون بالتدريس في الخارج.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- اتضح من التحليل الكمي للبيانات إلى أنه قد تتوفر للباحثين المصريين الإمكانيات المادية أحيانًا داخل قاعات الدراسة في الجامعات وذلك على اختلاف حالة الابتعاث، إلا أنه على العكس من ذلك اتضح من التحليل الكيفي للبيانات عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة للتدريس داخل قاعات الدراسة وذلك لغالبية حالات الدراسة من الباحثين غير المبتعثين، حيث لا تتوفر الأدوات والكيماويات والأجهزة التكنولوجية اللازمة للتدريس في مجال العلوم الطبيعية، كما لا تتناسب إمكانيات قاعات الدراسة مع الأعداد الطلابية المتزايدة وعدم تجهيزها بالإمكانيات اللازمة للتمكن من قيام الباحثين بالتدريس في ظل تلك الأعداد أو جودتها من حيث التهوية والإضاءة أو الضوضاء خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، أما بالنسبة لحالات الدراسة من الباحثين المبتعثين فقد أجمعوا على توفر الإمكانيات اللازمة للتدريس داخل قاعات الدراسة بالإضافة إلى توفر الخدمات التي يحتاج إليها الطلاب مثل المكتبات وغيرها.

ب- تبين من التحليل الكمي للبيانات تمتع الباحثين المصـــريين بحرية اختيار طرق التدريس الملائمة للطلاب حيث لا يفرض عليهم اتباع طرق تدريس محددة، وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم، إلا أن التحليل الكيفي للبيانات قد أوضح وجود بعض المحددات التي قد تفرض على الباحث طرق تدريس محددة تمثلت في الدرجة الوظيفية للباحث، ورغبة الإدارة في توفير فرص تطبيق بعض الطرق التدريسـية أو غيرها، وكثافة الطلاب، وذلك على عكس ما قد يواجهه الباحثون المبتعثون إلى الخارج القائمون بالتدريس.

جـــ- يشير التحليل الكمي للبيانات إلى عدم تمتع معظم الباحثين المصريين على اختلاف حالة ابتعاثهم بحرية اختيار أو تعديل الموضوعات التدريسية دون تدخل من القسم العلمي، واتضح من التحليل الكيفي للبيانات إلى وجود بعض المحددات التي تتعلق بتمتع الباحث بحرية اختيار وتعديل الموضـوعات التدريسـية تمثل ذلك في طبيعة المقررات الدراســية نفســها، ومتطلبات بعض الموضــوعات التدريســية المتعلقة بالتطبيق، والدرجة الوظيفية للباحث.

د- تبين من التحليل الكمي للبيانات تمتع معظم الباحثين المصـــريين بحرية الإجابة عن أي ســؤال يُثار داخل قاعة التدريس دون خوف، إلا أنه وفقًا لحالة الابتعاث فقد تبين تمتع بعض الباحثين غير المبتعثين بتلك الحرية، في مقابل غالبية الباحثين المبتعثين، وقد اتضـــح من التحليل الكيفي للبيانات أن قدرة الباحث على الإجابة بحرية عن أي سـؤال داخل قاعة التدريس دون خوف تتوقف على طبيعة التخصـص العلمي لصــالح العلوم الطبيعية عن مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

هـــــ- تبين من التحليل الكمي للبيانات عدم تمتع الباحثين بحرية اختيار الطريقة المناسبة لتقييم الطلاب بدون التدخل من القسم العلمي أو قد تتاح لهم بعض الأحيان، ووفقًا لحالة الابتعاث جاء معظم الباحثين غير المبتعثين ليتمتعوا أحيانًا بتلك الحرية بينما لا يتمتع بها معظم المبتعثين بها، وقد اتضـــح من التحليل الكيفي للبيانات إلى أن تمتع الباحثين بحرية اختيار طرق تقييم الطلاب تتوقف على الدرجة الوظيفية للباحث؛ حيث لا يتمتع بتلك الحرية المدرسون المساعدون والمعيدون وذلك على الرغم من قيامهم بالتدريس.

خامسًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعات المصرية وخارجها

يُعد امتلاك الباحث القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بشـــؤونه الأكاديمية أو ما يتعلق بالقرارات الإدارية والعلمية داخل الجامعة أحد صور تمتعه بالحرية الأكاديمية بشكل عام؛ حيث يواجه الباحث عديدًا من القرارات اليومية التي تتطلب منه أن يتخذ حيالها قرارًا نابعًا من رؤيته لمســئولياته وواجباته داخل الجامعة،

وبالتالي يكون افتقاره لتلك الحرية وعدم تمتعه بها أحد الأسـباب التي قد تؤثر في القيام بواجباته على أكمل وجه سواء المتعلقة بالتدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع.

وعلى ذلك يتناول المحور الأخير من الحرية الأكاديمية حرية الباحث في اتخاذ القرار داخل الجامعة، وذلك بدءًا من القدرة نفسـها على اتخاذ القرار في الشـئون الأكاديمية، ثم القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بإبداء الرأي فيمن يترشـح لتولي المناصـب الإدارية داخل التنظيم الأكاديمي، بالإضـافة إلى حرية دعوة المشاركين في المحاضرات والندوات العلمية، وأخيرًا استخدام حرية اتخاذ القرار في حضور الفعاليات العامة خارج الجامعة.

1- قدرة الباحثين على اتخاذ القرارات الخاصة بالشئون الأكاديمية

يواجه عديد من الباحثين داخل الجامعات عددًا من القرارات التي تخص شـئونهم الأكاديمية مثل: السـفر للدراسـة في الخارج، أو مواعيد عملهم البحثي، أو التدريس داخل الجامعة، وكذلك انضـمامهم لبعض الأعمال الإدارية، أو الحصـول على الإجازات المسـتحقة لهم، وغيرها من القرارات التي تتطلب أن يُتاح لهم قدر من الحرية، بما لا يتعارض مع واجباتهم المنصـوص عليها قانونًا. ووفقًا لاسـتجابات المشـاركين في الدراسـة أظهرت البيانات أن ما يزيد عن الربع يُتاح لهم أحيانًا حرية اتخاذ القرار في شـئونهم الأكاديمية دون تدخل (29.9%) ولم تظهر فروق بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث حيث جاءت النسـبة (29.9%) لدى الباحثين غير المُبتعثين، و(29.8%) لدى الباحثين المُبتعثين (الجدول (35)).

جدول (35) قدرة الباحثين على اتخاذ القرارات الخاصة بالشئون الأكاديمية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	28	14	42	16.7
نادرًا	31	20	51	20.3
أحيانًا	44	31	75	29.9
كثيرًا	24	18	42	16.7
كثيرًا جدًا	20	21	41	16.3
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أجمعت حالات الدراسة على أن تمتعهم بحرية اتخاذ القرارات الخاصة بشئونهم الأكاديمية تتوقف على طبيعة الأعمال التي ترتبط بتلك القرارات، وعلى الدرجة الوظيفية، وبالتالي تتوفر تلك الحرية في بعض الأوقات وفي أحيان أخرى لا تتوفر لهم؛ فقد يتاح للدرجة الوظيفية الأعلى حرية في اتخاذ القرارات الأكاديمية بدرجة أكبر من الدرجة الوظيفية الأدنى، حتى وإن كانت قرارات لها شـق قانوني، مثل: مشـاركة المدرسـين المسـاعدين والمعيدين في الأعمال الامتحانية (الكونترول) أو التدريس أو أعمال الجودة، حيث لا يتمكن بعضهم من التمسك بقرار عدم مشاركتهم في تلك الأعمال التي تعد غير قانونية في تلك الدرجات الوظيفية:

"... أحيانًا بيستغلوا إننا مش عارفين حقوقنا، فيقولك مثلًا أيه؟ .. تعالى صحح في الكونترول، أو أرصد أو أفتح، كلام ده كله اكتشفنا بعد سنين وسنين إن هو مش علينا أصلًا كمدرسين مساعدين أو معيدين، إن الكلام ده عليهم هما، وإحنا علينا المراقبة فقط، مثلًا إنك تدرسي مادة من أولها لآخرها، برضو ده مش عليكي وتيجي تقولك لأ عليكي مثلًا، فمش عارفين بقى، أنا معرفش حقوقي وواجباتي أيه، يقولك إلزامي مثلًا تحضري 4 أيام وبعدين يقولك- نكتشف أنه مش قانوني، يحصل كده صحوة يقولك رئيس القسم تعالوا، وفيه كشف دلوقتي بنمضي فيه حضور وغياب، أعمال الكونترول، أعمال التدريس، أعمال الجودة؛.. والمفروض المدرس هو اللي يكتب هو بيدرس أيه وبيعمل أيه، لأ إحنا كمعيدين ومدرسين مساعدين إحنا اللي بنملى الورق ده كله، ونستف الورق كده وخلاص" (المقابلة 2)

ويتخذ عدم تمتع الباحثين في الجامعات المصرية بحرية اتخاذ القرار في الشئون الأكاديمية عدة صور منها ما هو متعلق بفرض الهيمنة على الدرجات الوظيفية الأدنى في اختيار مواعيد التدريس أو الأماكن التدريسية داخل الكلية:

"...هما بيشوفوا المعاد اللي هما عايزينه مين شغال فيه؟ ده أصغر مني، ارميه، بس..." (المقابلة 1)

بالإضافة إلى عدم تمتع بعضهم بحرية اتخاذ القرار في الحصول على الإجازات المنصوص عليها قانونًا، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...إحنا عندنا في العمل الأكاديمي- يعني خاصة بعد ما تاخدي الدكتوراة- مفيش حتة إن أنتي بيقى عندك يوم، لأن أنتي ممكن تبقي قاعدة في البيت يجيلك تليفون وينزلك، معندناش إحترام إن إحنا أجازة، بحيث إن العمل الأكاديمي عندنا 24 ساعة في الـ 7 أيام طول السنة، وحتى الوقت لما تخلصي شغل الكلية أنتي عندك حاجات تانية إدارية، إحنا بنشتغل شغل إداري في الكلية، مش شغل بحث علمي بس، ولا شغل تدريسي بس، يعني البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع اللي هما موجودين في القانون ومعاهم أجزاء إدارية..." (المقابلة 4).

أما بالنسبة لحالات الدراسة من المُبتعثين فقد أشاروا إلى تمتعهم بحرية اتخاذ قرار السفر للدراسة في الخارج دون أن يتعرضوا إلى أية اعتراضات من القسم العلمي:

"...عملت meeting مع الـ 2 دكاترة اللي في مصر، هما الـ2 بلا تردد نصحوني أسافر واتعلم؛ لأن المعامل هنا بالنسبة للكيميا والفيزيا والفلك متطورة جدًا جدًا وغير اللي في مصر، وشجعوني بإن هيكون معايا تكنولوجي، وانقل العلم من بره لجوه" (المقابلة 7)

كما أنهم أشاروا إلى تمتعهم بحرية اتخاذ القرار فيما يخص عدد ساعات العمل داخل المعمل في الخارج، وذلك على الرغم من أنها ليست حرية مطلقة لأنها ترتبط بالمدة الزمنية المطلوبة من المُبتعث أن ينهي فيها دراسته، وبالتالي يُفرض عليه تخطي عدد ساعات العمل اليومية:

"المواعيد أنا اللى محدداها، بس الشغل هنا عادة من 8 لـ5، وساعة بريك للغدا بس طبعًا هو وطبقته، فيه نوعين من طلبة الدكتوراة: إما طالب المعهد بيتدفع له، فالطالب هنا موظف بس ساعات عمله من 8 لـ5، أول ما تيجي الساعة 5 يمشي، سواء

الشغل خلص أو لا، بس بمزاجه، أنا مينفعش أعمل كده؛ بمجرد ما منحتي هتخلص لازم أشوف مكان تاني للدخل، أنا محتاجه أخد دكتوراة وارجع مصر بالدكتوراة..." (المقابلة 8)

وعلى ذلك فإن تمتع الباحثين بحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشـــئون الأكاديمية قد تتوفر للدرجات الوظيفية الأعلى داخل الجامعات المصـــرية فيما يتعلق بتكليفهم بالأعمال الإدارية أو التدريســـية، وللباحثين المُبتعثين إلى الخارج فيما يتعلق بقرار السفر إلى الخارج وكذلك ساعات العمل البحثي.

2- قدرة الباحثين على اتخاذ القرار في اختيار المترشحين للمناصب الإدارية داخل التنظيم الأكاديمي

يحدد قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية كيفية تولي المناصـــب الإدارية داخل الجامعات المصرية، والتي مرت بعدة تحولات خاصة بعد عام 2011م، حيث أُتيحت الفرصة للباحثين- لبعض الوقت- لإبداء الرأي والحصول على المناصب الإدارية داخل الجامعات المصرية بنظام الانتخاب، ثم أعقب ذلك منع أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين من الحق في اتخاذ القرارات في هذا الشأن[1].

ويشير ثُلثا الباحثين المشاركين في الدراسة إلى عدم إتاحة الفرصة لهم لإبداء رأيهم فيمن يترشح لنيل منصب إداري داخل الكلية أو الجامعة (66.1%)، ولم تختلف تلك النسب تبعًا لحالة الابتعاث حيث بلغت لدى الباحثين غير المُبتعثين (66.7%)، وبلغت (65.4%) لدي الباحثين المُبتعثين (جدول (36)).

جدول (36) قدرة الباحثين على اتخاذ القرار في الشئون الإدارية الخاصة بالجامعة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	98	68	166	66.1
نادرًا	24	8	32	12.7
أحيانًا	17	17	34	13.5
كثيرًا	5	4	9	3.6
كثيرًا جدًا	3	7	10	4
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أشـــارت إحدى حالات الدراســـة إلى أن فرصـــة إبداء الرأي بشـــكل عام داخل الجامعات أتيحت للباحثين في فترة ســـابقة عن وقت إجراء المقابلة، وهو ما أتاح لهم عددًا من الحقوق المتعلقة بإبداء الرأي في تولي المناصب الإدارية وغيرها على مستوى كل من الكلية والجامعة:

"... رأينا كان بيتســـمع، وكان في الفترة دي الناس كانوا بينزلوا بيحضـــروا في مجالس الجامعة والطلبة كانوا بيحضـــروا، زمايلنا كانوا بيحضروا، الكلام ده مكنش موجود قبل كده، الكلام ده بعد الثورة علطول، 2011 لحد تقريبًا 2013، الفترة دي،

[1] وفقًا لقرار المجلس الأعلى للجامعات بشروط وإجراءات انتخابات القيادات الجامعية، الجلسة رقم (575) التي عقدت في 26 يوليو 2012 أقر انتخاب القيادات الجامعية بالاختيار الحر المباشـــر، وظل هذا القرار معمولًا به إلى أن عاد مرة أخرى الاعتماد على قانون تنظيم الجامعات في مواده التي تحدد اختيار القيادات الجامعية، وللمزيد حول تلك المواد انظر المواد رقم: 20، 25، 29، 37، 56 من قانون تنظيم الجامعات.

كان فيه ممثل في مجلس الكلية ومجلس الجامعة بتاع شئون البيئة، والطلاب كان فيه حاجات بيحضروها، دلوقتي لأ طبعًا ولا حد فينا بيحضر مجلس الكلية..." (المقابلة 4)

وقد أظهرت بعض حالات الدراسة أبعادًا أخرى تتعلق بطريقة تولي أي منصب إداري داخل الكلية، فقد أشارت بعض حالات الدراسة بأن الترشح للقيام بأي مهام للكلية يعتمد فقط على العلاقات الاجتماعية وبطريقة إجبارية، فتقول:

"...أحيانًا بيدخلوني في الجودة كده، يعني بيدخلوني في الجودة بناءً على أنهم شايفيني شغالة في القسم وبيثقوا فيا يعني، علاقاتك الاجتماعية يعني" (المقابلة 2)

وهو الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم تمكن المترشح من القيام بعمله الإداري المُكلف به بصورة صحيحة:

"... الترشح عادة بيكون بدافع الإلحاح أوبصورة ودية، وبالتالي إحنا معظم الوظايف بتاعتنا بتمشي بالصورة دي، اللي هو كثقة فيكي وإن أنتي ممكن تشتغلي، التعزيز النفسي ده بيخليكي تقبلي، وبالذات إذا كان اللي بيطلب منك ده أستاذ أو شخص له مكانة عندك علمية، وبالتالي أنتي بتقبلي، وبعدين بتجدي نفسك في المسئولية لوحدك... ضعت مع فئة من الناس فاهمين شغلهم كويس أوي وبدأوا من قبليا بمدة طويلة، وبالتالي أنا كنت أصغرهم سنًا وأصغرهم خبرة، يعني اختياري مكنش اختيار سليم..." (المقابلة 5)

وعلى ذلك فإن قانون تنظيم الجامعات بصورته الحالية التي لا تتيح الفرصة للباحثين على اتخاذ القرار في الشئون الإدارية الخاصة بالتنظيم الأكاديمي، مما يجعله أحد مسببات عدم تمتعهم بحرية اتخاذ القرارات داخل الجامعة، كما أن آلية ترشح الباحثين لتولي أحد المهام الإدارية داخل الجامعات المصرية لا تحكمها معايير علمية محددة للاختيار الذي يعتمد على العلاقات الاجتماعية للباحث أو ثقة رؤسائه به.

3- منع الأنشطة الأكاديمية داخل الكلية:

يشير ما يقرب من ثُلثي الباحثين المشاركين في الدراسة إلى عدم قيام جهة عملهم برفض دعوة أحد المتحدثين أثناء تنظيم ندوة علمية أو محاضرة علمية بداخلها (63.3%)، وقد انخفضت تلك النسبة إلى ما يزيد عن النصف بالنسبة للباحثين غير المُبتعثين (59.2%)، بينما ارتفعت إلى ما يزيد عن الثُلثين لدى المُبتعثين إلى الخارج (69.2%) (جدول (37)).

جدول (37) منع الأنشطة الأكاديمية داخل الكلية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	87	72	159	63.3
نادرًا	28	12	40	15.9
أحيانًا	15	13	28	11.2
كثيرًا	11	2	13	5.2

كثيرًا جدًا	6	5	11	4.4
الإجمالي	147	104	251	100

وعلى الرغم من تلك النسب فإن بعض حالات الدراسة قد أشاروا إلى تعرضهم للتضييق على تنظيم الأنشطة العلمية داخل القسم العلمي خاصة قبل انضمامهم لفئة أعضاء هيئة التدريس:

" فيه حاجات بتبقى نفسك تعمليها ومش بتلاقي إن إنتي ليكي حرية إن إنتي تعمليها، مثلًا إن أنتي تعملي مثلًا نشاط معين جوه القسم بتاعك، دايمًا بيبصوا إن إنتي قبل ما تبقي دكتورة إنتي مش من حقك، أو أنتي شخصيًا مش مسئولة عن حاجة..." (المقابلة 3)

كما تتسم مشاركة بعض الباحثين ببعض الأنشطة العلمية التي تُنظم داخل الكلية بالإجبار من قبل القسم العلمي، حيث تفرض بعض الأقسام العلمية على بعض الباحثين المشاركة في تنظيم تلك الفعاليات:

"...الموضوع بيتوقف على رئيس القسم، يعني لو رئيس القسم بيحب يعمل نشيط وفيه أنشطة علمية وكده، في النهاية أنتى بتلاقي نفسك مشاركة غصب عنك، يعني مش بمزاجك، يعني هو بيطلب من كل الهيئة المعاونة بالذات بيكون عليهم ضغوط أكتر في التنظيم والحاجات دي" (المقابلة 1)

وأضافت إحدى حالات الدراسة بأن بعض الأنشطة العلمية قد تتعرض للتضييق في حال القيام بها داخل الكلية أو داخل نادي أعضاء هيئة التدريس:

"... الدكتور المشرف بتاعنا كان عايز يعمل لنا لقاء كده نتكلم فيه كلام علمي يعني، ونبحث فيه قضايا علمية، معرفناش نعمله في الكلية، وحتى لما جينا في النادي قالولنا أنتو بتاخدوا دروس خصوصية، وحاولوا يعرقلونا برضو..شوية كده لحد أما اقنعناهم يعني إن إحنا مبنعملش حاجة غلط، إن إحنا بنتناقش في قضايا علمية يعني بس" (المقابلة 2)

وعلى ذلك يمكن القول بتمتع معظم الجامعات المصرية بحرية دعوة المتحدثين أثناء تنظيم ندوات أو محاضرات علمية، إلا أنه تظهر بعض صور التضييق على بعض الباحثين في الدرجات الوظيفية الأدنى في مشاركتهم في تلك الفعاليات، إما باتخاذ شكل منعهم من تنظيم وتنفيذ أحد تلك الفعاليات، أو إجبارهم على المشاركة فيها، كما قد تتعرض بعض الفعاليات إلى التضييق أثناء تنظيمها داخل الكلية أو نادي أعضاء هيئة التدريس.

4- حرية حضور الفعاليات العامة خارج الجامعة:

يُعد اكتساب المعارف والثقافة من خلال حضور بعض الفعاليات العامة التي تُنظم خارج الجامعة أحد صور الأنشطة التي يمكن أن تساعد الباحثين على تنمية رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكونه واكتساب مجموعة من المهارات التي يمكن توظيفها في عمله الأكاديمي.

وتشير استجابات المشاركين في الدراسة إلى استحواذ فئتا (أحيانًا) و(كثيرًا جدًا) على ما يزيد عن نصف استجاباتهم (55.4%) بما يزيد عن الربع لكل فئة حول تمتعهم بحرية حضور ندوات ومحاضرات عامة دون التعرض لمضايقات من الجامعة. وتبعًا لحالة الابتعاث انحصرت الاستجابة الأكثر تكرارًا لفئة (أحيانًا) لدى ما يزيد عن ربع الباحثين غير المُبتعثين (29.2%)، بينما جاءت الفئة الأكثر تكرارًا لدى ثُلث الباحثين المُبتعثين لتشير إلى تمتعهم كثيرًا جدًا بتلك الحرية (34.6%) (الجدول (38))، وهي الفروق التي قد يرجع السبب فيها إلى ما يتكبده الباحثون في الجامعات المصرية من أعباء تتعلق بالتدريس، بالإضافة إلى البحث العلمي، مما قد يتيح لهم حضور مثل تلك الفعاليات من حين لآخر، بينما يكون للباحثين المبتعثين الفرصة لذلك نظرًا لاهتمامهم بالبحث العلمي فقط أثناء فترة ابتعاثهم.

جدول (38) حضور الفعاليات العامة خارج الجامعة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	22	4	26	10.4
نادرًا	20	15	35	13.9
أحيانًا	43	24	67	26.7
كثيرًا	26	25	51	20.3
كثيرًا جدًا	36	36	72	28.7
الإجمالي	147	104	251	100

وفي هذا السياق أجمعت حالات الدراسة من الباحثين غير المُبتعثين إلى عدم تمتعهم بحرية حضور فعاليات عامة خارج الجامعة نظرًا لكثرة أعبائهم الاجتماعية والأكاديمية، وذلك على الرغم من تمكنهم من المشاركة الفعالة من قبل في بعض الفعاليات العامة التي تنظمها تنظيمات المجتمع المدني قبيل البدء في رسائلهم العلمية، حيث توفر لهم الوقت والجهد الكافي للمشاركة في تلك الفعاليات:

"...لما اتجوزت والماجستير دخل في المعمعة مبقاش فيه وقت أروح" (المقابلة 6)

أما الباحثون المُبتعثون للخارج فقد أجمعوا على أن عدم الاشتراك في الفعاليات العامة يرجع إلى ضيق الوقت، أو لعدم إتقان لغة الدولة المُبتعثين إليها وليس بسبب التضييق عليهم أو منعهم من المشاركة:

"في ألمانيا واجهت مشاكل كتير جدًا، مكنش عندي متسع من الوقت أو طاقة نفسية لأي عمل تطوعي، ولم تسنح لي الفرصة في المشكلة الأولى- المشرف ثم العنصرية- + إن التطوع عايز لغة ومحترف فيها مش متوسط، وأنا لم اتقن اللغة 100%" (المقابلة 7)

مما سبق يمكن القول بوجود معوقات حول تمتع الباحثين في الجامعات المصرية بحرية حضور الفعاليات العامة تتعلق بأعبائهم الاجتماعية والأكاديمية، كما أن الباحثين المبتعثون ليسوا بمعزل عن تلك المعوقات، بالإضافة إلى أن عدم تمكن بعضهم من اللغة خاصة في بداية ابتعاثهم قد يعيق حضورهم لمثل تلك الفعاليات العامة.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- تبين من التحليل الكمي للبيانات أن الباحثين في الجامعات المصـــرية قد يتمتعون بحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشئون الأكاديمية في بعض الأحوال، وتبين من التحليل الكيفي أن تمتع الباحثين بتلك الحرية يتوقف على الدرجة الوظيفية للباحث، ويتخذ عدة صـــور منها ضـــم الباحثين في الدرجات الوظيفية الأدني لأعمال الكونترول والجودة، وعدم قدرتهم على الاحتفاظ بمواعيد التدريس أو أماكنها، بالإضافة إلى عدم قدرة البعض على اتخاذ القرار بشـأن الحصـول على الإجازات المسـتحقة له، في حين أظهر التحليل الكيفي للبيانات تمتع الباحثين المبتعثين بحرية اتخاذ قرار السفر إلى الخارج وحرية تحديد مواعيد عملهم البحثي.

ب- أظهر التحليل الكمي للبيانات عدم تمتع معظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم بحرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بإتاحة الفرصـة لهم لإبداء رأيهم فيمن يترشـح لنيل منصـب إداري داخل الكلية أو الجامعة، وهو ما يجد صـــداه في قانون تنظيم الجامعات الذي ســلب الباحثين الحق في اتخاذ القرار في ما يتعلق بالشـــئون الإدارية داخل الكلية أو الجامعة، وتبين من التحليل الكيفي للبيانات عدد من المظاهر المرتبطة بتولي المناصـــب الإدارية داخل الجامعات تمثلت في الاعتماد على معيار الثقة والعلاقات الاجتماعية لتولي مثل تلك المناصـــب مما ينعكس على أداء الباحثين ممن يُسند إليهم مثل تلك المهام.

جـ- تبين من التحليل الكمي للبيانات عدم مواجهة معظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم برفض دعوة أحد المتحدثين في ندوة أو محاضـــرة علمية بداخل الجامعة، إلا أن التحليل الكيفي للبيانات قد أظهر وجود بعض صور الإجبار على مشاركة بعض الباحثين لبعض الفعاليات العلمية أو منع القيام بأحد الفعاليات العلمية داخل الكلية خاصة من قبل المدرسين المساعدين والمعيدين.

د- كشف التحليل الكمي للبيانات إمكانية توفر حرية حضور الفعاليات العامة التي تُعقد خارج الجامعة من قبل الباحثين غير المبتعثين، بينما يتوفر بشـــكل أكبر لدى الباحثين المُبتعثين إلى الخارج، إلا أنه مع ذلك تبين من التحليل الكيفي للبيانات مواجهة الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم صـــعوبة حضـــور الفعاليات العامة نظرًا لأعبائهم الاجتماعية والأكاديمية في حالة غير المبتعثين، ولضـــيق الوقت وعدم إتقان اللغة بشـــكل يتيح لهم التفاعل مع مثل تلك الفعاليات وذلك بالنسبة للباحثين المُبتعثين إلى الخارج.

الاستنتاجات ومناقشتها

حاولت الباحثة في الفصـل الرابع من الدراسـة تحقيق الهدف التالي: التعرف على أوضـاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات تبعًا لتباين السـياق الاجتماعي بين الداخل والخارج، وذلك من خلال التحقق من الفرضـية الآتية: **"تتوفر الحرية الأكاديمية للباحثين المصـريين المُبتعثين للخارج بصـورة أكبر مما يُتاح للباحثين المصـريين في الجامعات المصـرية نظرًا لاختلاف السـياق الاجتماعي المحيط بهم"**. ولقد توصـلت

الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات حول محاور ومتغيرات الحريات الأكاديمية والتي يمكن مناقشتها في ضوء نتائج الدراسات السابقة، وصولًا إلى التحقق من صحة الفرضية التي افترضتها الباحثة في مستهل هذا الفصل من الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1- بالنسبة للسياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وخارجها:

يتسم السياق القانوني بالحريات الأكاديمية بعدم توفر مواد قانونية تتيح تمويل البحوث من قبل القطاع الخاص والمشروعات البحثية بدون معوقات بشكل عام، إلا أن فرص تعرض الباحثين غير المبتعثين لتلك المعوقات تكون بشكل أوضح عن الباحثين المبتعثين. كما أن الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم لا يتمتعون بحرية حضور الفعاليات العلمية المختلفة التي تُعقد خارج جامعتهم، حيث يشترط حصولهم على الموافقة على مشاركتهم في تلك الفعاليات. إلى جانب تعرض الباحثين أحيانًا إلى بعض القيود الإدارية ذات سند قانوني فيما يتعلق بإتمام متطلبات البحث العلمي والتي تتضح بصورة أكبر لدى الباحثين غير المبتعثين. كما يتعرض معظم الباحثين وخاصة الباحثين المبتعثين إلى إجراءات قانونية معقدة قبل سفرهم إلى الخارج. وهي النتيجة التي تتفق مع **دراسة دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول وجود بعض النصوص القانونية التي تعيق الحرية الأكاديمية للباحثين في مجال البحث العلمي، وكذلك دراسة **محمد عبد الرؤوف علي (2009)** حول أهمية إعادة النظر في نصوص قانون تنظيم الجامعات فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية وضماناتها داخل الجامعة.

2- بالنسبة للحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج:

لا يتمتع الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم بالحرية الاقتصادية اللازمة لهم ليتمكنوا من قيامهم بالبحث العلمي على الوجه الأكمل، حيث لا يتوفر لغالبيتهم كفاية الدخل من أجل السفر إلى الخارج للقيام بالبحث العلمي، أو لتلبية الحاجات الأسرية والبحثية معًا مما يدفع بعضهم إلى الاقتراض أو الاعتماد على المدخرات الشخصية. كما يتعرض معظمهم لقيود مادية عند إجرائهم لبحوثهم العلمية، وذلك في ظل عدم تلقي غالبيتهم لأية منح مادية من قبل جامعاتهم من أجل إجراء بحوثهم العلمية. وهي النتيجة التي تتفق مع **دراسة أماني محمد شريف (2004)** حول تأثر الكليات العملية بالقصور في الدخل المادي للباحثين مما يعيقهم عن القيام بالبحث العلمي، كما تتفق مع دراسة **نفيسة حسن دسوقي (2004)**، و**دراسة ندى أبو حيمد (2007)**، و**دراسة دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول أحد مكبلات الحرية الأكاديمية للباحثين والمتمثلة في ضعف تمويل البحوث، وأزمة الدعم المادي للبحوث والنشر العلمي.

3- بالنسبة للحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات المصرية وخارجها:

تمتع معظم الباحثين المصريين المشاركين في الدراسة بحرية اختيار موضوعاتهم البحثية دون وجود حظر للموضوعات المتعلقة بالدين أو الجنس أو السياسة، أو منع تسجيل أحد موضوعاتهم البحثية بدون أسباب علمية، وعدم وجود قيود مفروضة عليهم فيما يتعلق بالحصول على الموافقة الأمنية قبل إجرائهم للبحوث الميدانية أو المعملية أو نشر نتائجهم، إلا أن تلك الحرية تكون محدودة بالنسبة للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرًا لطبيعة الموضوعات البحثية التي يقومون بدراستها مما قد يعرضهم لبعض المخاوف من دراسة بعض الموضوعات أو اتخاذ الحذر والحيطة عند كتابة بحوثهم العلمية، بينما تبين عدم تمتع معظم الباحثين غير المبتعثين بحرية التعبير عن الرأي العلمي دون الخوف من الاضطهاد داخل القسم، وعدم تمكنهم من الحصول على البيانات من الجامعة بسهولة، وهو الأمر الذي يختلف لدى الباحثين المبتعثين؛ حيث لا تتوفر آليات أو قنوات للتعبير عن آرائهم العلمية، كما تسود هيمنة الآراء العلمية للدرجات الوظيفية الأعلى، وهو ما لا يواجهه الباحثون المبتعثون في حالة تقديم الأدلة والحجج العلمية الداعمة لآرائهم. وهي النتيجة التي تتفق مع دراسة **أماني محمد شريف (2004)** حول وجود مكبلات للتعبير عن الرأي حول الجامعة أو المشاركة في السياسة خاصة في الكليات النظرية، وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة **نفيسة حسن دسوقي (2004)** حول وجود بعض القضايا المحظورة على الباحثين في علم الاجتماع، و**دراسة عبد الوهاب جودة (2004)** حول وجود معوقات بيرقراطية وأمنية تواجه الباحثين في بحوثهم الميدانية، إلا أنها تتعارض مع ما توصلت إليه **دراسة جلال عبد الله سيف (2006)** حول الفروق بين الكليات النظرية والتطبيقية في التمتع بحرية البحث العلمي لصالح الكليات النظرية، وتتفق مع **دراسة محمد علي جبر الشبول (2006)** حول الفروق وفقًا للتخصص في ممارسة الحرية الأكاديمية في البحث العلمي لصالح التخصصات العلمية، كما تتفق مع **دراسة ندى أبو حيمد (2007)** حول تمتع الباحثين بحرية اختيار الموضوعات البحثية بشكل عام، وتتفق مع **دراسة دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول صور ضعف الحرية الأكاديمية في البحث العلمي فيما يتعلق بالموافقات الأمنية قبل إجراء البحوث وصعوبة الحصول على البيانات، والرقابة على البحوث ونتائجها.

4- بالنسبة للحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالجامعات المصرية وخارجها:

لا تتوفر لمعظم الباحثين في الجامعات المصرية الإمكانيات المادية اللازمة للتدريس داخل قاعات الدراسة، وهو ما يؤدي إلى مواجهتهم إلى عديد من العوائق في التدريس خاصة عند الباحثين في مجال العلوم الطبيعية، وهو ما لا يواجهه الباحثون في الخارج. أما عن حرية اختيار طرق التدريس الملائمة للطلاب فقد يتوقف تمتع الباحثين بها على درجتهم الوظيفية، وكثافة أعداد الطلاب، في حين لا يتمتع الباحثون المصريون بحرية اختيار أو تعديل الموضوعات التدريسية دون تعرضهم للتدخل من القسم العلمي وهو الأمر الذي

يتوقف على الدرجة الوظيفية للباحث أيضًـــا، وطبيعة المقررات الدراســـية ومتطلباتها. كما لا يتمتع معظم الباحثين غير المبتعثين بحرية الإجابة عن التســـاؤلات المطروحة من قبل الطلاب داخل قاعة الدراســـة دون خوف خاصـــة مجال العلوم الإنســـانية والاجتماعية، في مقابل تمتع الباحثين المبتعثين بتلك الحرية. وأخيرًا يتوقف تمتع الباحثين بحرية اختيار طرق التقييم المناســـبة للطلاب على الدرجة الوظيفية للباحث حيث تتاح أحيانًا تلك الحرية للباحثين غير المبتعثين في مقابل عدم تمتع معظم الباحثين المبتعثين بها. وتتعارض تلك النتيجة مع ما توصـلت إليه **دراســة ندى أبو حيمد (2007)** حول تمتع الباحثين بحرية اختيار طرق التدريس بشـكل عام وتمتعهم بحرية مناقشـة البرامج التدريسـية داخل القسـم، كما تتعارض مع دراسـة كل من **محمد خطايبة وراتب السعود (2011)** حول كون تمتع الباحثين بالحرية الأكاديمية في التدريس في المرتبة الأولى، كما تتعارض مع **دراسـة أحمد صـادق** (2017) حول تمتع أعضـاء هيئة التدريس بدرجة مرتفعة في الحرية الأكاديمية في مجال التدريس فيما يتعلق باختيار طرق التدريس وأساليب التقويم.

5- بالنسبة للحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعات المصرية وخارجها:

تتاح أحيانًا حرية اتخاذ القرار للباحثين في الجامعات المصـــرية تبعًا للدرجة الوظيفية، وطبيعة القرارات، بينما لا تتوفر لمعظمهم حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بإبداء الرأي فيمن يترشـــح لنيل مناصـــب إدارية داخل الكلية أو الجامعة وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم. في حين لم يواجه معظم الباحثين في الجامعات المصـرية والمبتعثين إلى الخارج على حد السـواء رفض دعوة أحد المتحدثين لندوة أو محاضـرة علمية بداخل الجامعة في مقابل تعرض بعضهم للتضييق في تنظيم أحد الفعاليات العلمية خاصة من المعيدين والمدرسين المساعدين أو للإجبار على المشاركة في تنظيم أحد الفعاليات داخل الجامعات المصرية، كما لا تتوفر حرية حضـــور الفعاليات العامة التي تُعقد خارج الجامعة إما لكثرة الأعباء الاجتماعية والأكاديمية للباحثين أو لعدم إتقان اللغة وضـــيق الوقت للمبتعثين منهم. وتتفق تلك النتيجة مع **دراســـة دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)**، و**دراسـة محمد طه حنفي (2009)** حول محدودية أو منع مشـاركة أعضـاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار داخل الجامعات.

وبناءً على ما سبق توصلت الباحثة للاستنتاج الرئيس التالي:

تتســـم أوضـــاع الحريات الأكاديمية عند أغلب الأفراد المشـــاركين في المقياس من الباحثين غير المبتعثين (97.3%) بأنها متوسطة أو أقل من المتوسطة؛ حيث استحوذ (51%) منهم على درجة متوسطة، أما نسبة الباحثين الذين حصلوا على درجة أقل من متوسطة (46.3%)، وذلك من حساب إجمالي الدرجات التي حصـل عليها كل مشـارك في مقياس الحريات الأكاديمية. ومن الملاحظ إحصـائيًا أن وضـع الحريات

الأكاديمية لا يختلف كثيرًا بين المشـــاركين في المقياس من الباحثين المُبتعثين؛ حيث بلغت نســـبة الباحثين المبتعثين الذين يتمتعون بالحريات الأكاديمية بدرجة متوســـطة أو أقل من المتوســـطة (97.1%)، واســـتحوذ (48.1%) على درجة متوســـطة، بينما حصـــل (49%) على درجة أقل من المتوســـطة (شـــكل (10)).وهي النتيجة التي تتفق مع ما ذهبت إليه **دراســـة محمد عبد الرؤوف علي (2007)** حول ارتفاع شـــعور أعضـــاء هيئة التدريس بالجامعات المصـــرية بمعوقات الحرية الأكاديمية، وكذلك **دراســـة عماد عبد اللطيف (2016)** حول ضـــعف الحريات الأكاديمية للباحثين في العالم العربي خاصـــة في العلوم الإنســـانية، وتتفق مع **دراســـة أحمد صادق (2017)** حول درجة تمتع أعضاء هيئة التدريس بممارسة الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة.

شكل (10) أوضاع الحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين في المقياس

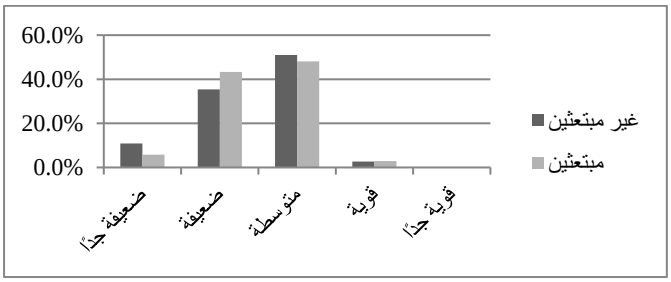

وهي النسب التي تنفي صحة الفرضية التي افترضتها الباحثة حول الحريات الأكاديمية؛ حيث إنه من الملاحظ عدم اختلاف أوضـــاع الحريات الأكاديمية بشـــكل عام المتاحة للباحثين غير المبتعثين في الجامعات المصرية عن الباحثين المبتعثين إلى الخارج.

الفصل الخامس

فرص الإبداع ما بين السياق والآليات: المجال العلمي للباحثين المصريين نموذجًا

تمهيد

أولًا: الإنتاج العلمي للباحثين المصريين ما بين الداخل والخارج.

ثانيًا: السياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصرية وفي الخارج.

ثالثًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج.

رابعًا: تفاعل الباحثين المصريين مع المجال العلمي الدولي.

خامسًا: الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وخارجها.

الاستنتاجات ومناقشتها.

تمهيد:

منذ فترة ليست ببعيدة كان مجال الاهتمـ[illegible]بداع مقتصرًا على بعض التخصصات وخاصة علم النفس والذي اهتم في دراســـاته بقدرة العقل البشـــري على إنتاج ما هو غير مألوف وتمييز الأفراد على أســـاس هذه القدرات الإبداعية، ولكن في الآونة الأخيرة ظهر الاهتمام بالســـياق الاجتماعي المُحيط بالأفراد ومدى تأثيره على ممارســـاتهم بداخله، وانتقل الاهتمام بالإبداع إلى علم الاجتماع ليُفرق بين مجموعة من المفهومات المتعلقة به مثل: ســـياق الإبداع وآليات الإبداع وفرص الإبداع، إذ لم يُعد الاهتمام بالقدرة العقلية فقط للفرد وإنما بمجموعة متغيرات حوله تؤثر فيه. ونظرًا للأهمية المتزايدة للبحث العلمي والعاملين فيه،

تظهر أهمية دراسة فرص الإبداع للعاملين في البحث العلمي والأخص في الجامعات، حيث تتحدد مسئوليات العاملين فيها بالبحث والتدريس وخدمة المجتمع، وهي المهام التي يتعاظم أثرها عند الوضع في الاعتبار فرص الإبداع ومتطلباته التي يحتاجها الباحث في سياقه المجتمعي والأكاديمي لتحقيق الأهداف المنشودة له ولمجتمعه. ولذلك يستهدف هذا الفصل الكشف عن فرص الإبداع المتاحة للباحثين في الجامعات المصرية مقارنة بنظيرتها في الجامعات بالخارج، وقياس ذلك ببعض المتغيرات التي حددتها الباحثة، والتي يمكن تصنيفها وفقًا لعدة مجالات تمثل فرص الإبداع بأركانها التي اتفق عليها عدد من الدراسات السابقة، وعدد من التعريفات، والتصور النظري للدراسة.

وتحاول الباحثة في هذا الفصل التحقق من صحة الفرض القائل "تتوفر فرص الإبداع للباحثين المصريين المُبتعثين إلى الجامعات في الخارج عن الباحثين في الجامعات المصرية"، وذلك من خلال عدة محاور هي: الإنتاج العلمي للباحثين المصريين ما بين الداخل والخارج، والسياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصرية وفي الخارج، يليه التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، ثم تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي، ويعقبه الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي، وأخيرًا ينتهي الفصل بمجموعة استخلاصات ومناقشتها في ضوء نتائج الدراسات السابقة. وتناولت الباحثة في كل محور رئيس من محاور مقياس فرص الإبداع عددًا من المتغيرات في صورة عبارات تُقاس من خلال استجابة المشاركين لأحد الاستجابات الخمسة المطروحة عليهم أدناها الاستجابة بـ (لا) وأعلاها الاستجابة بـ(كثيرًا جدًا)، حيث يحصل المشارك في الدراسة على درجة تتراوح بين (0، 4) نظير استجابته لكل عبارة، ليحصل بعد ذلك على درجة كلية لكل محور من محاور مقياس فرص الإبداع، ومن ثم درجة كلية إجمالية لفرص الإبداع المتاحة للباحث على اختلاف حالة ابتعاثه. وجاء تحليل البيانات الكمية من خلال الجداول الإحصائية التكرارية، والتي عبرت عن فرص الإبداع للمشاركين في الدراسة بشكل عام، ثم مقارنة فرص الإبداع بين الباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج. وقد أُخذ في الاعتبار وجود عبارتين متعلقتين بالتدريس في المقياس اعتُمد فيها على جزء من المشاركين من المُبتعثين وعددهم (24 مُبتعثًا فقط) ممن يقومون بالتدريس في الخارج أثناء إجراء الدراسة الميدانية- حيث استُبعد 80 باحثًا ممن لا يقوم بالتدريس في الخارج- ومقارنتهم بالباحثين غير المُبتعثين الذين يقومون بالتدريس في الجامعات المصرية وعددهم (147) باحثًا. كما حرصت الباحثة على الجمع بين التحليل الكمي للبيانات المُستمد من المقياس والتحليل الكيفي للبيانات المُستمدة من حالات الدراسة؛ وذلك لإضفاء مزيد من الفهم والتفسير للنتائج التي توصلت إليها.

أولًا: الإنتاج العلمي للباحثين المصريين ما بين الداخل والخارج

يُعد الإنتاج العلمي للباحثين المصريين أحد صور فرص الإبداع المُتاحة لهم، سواء اتخذ ذلك الإنتاج بحوثًا علمية منشورة في إحدى المجلات العلمية المحلية أو الدولية، أو تسجيل براءة اختراع، أو تقديم إنتاج علمي للمشاركة في أحد المؤتمرات العلمية المحلية أو الدولية، أو مشاركة الباحث كعضو في أحد المشروعات البحثية المحلية أو الدولية؛ حيث تُعد تلك الصور أحد الممارسات الأكاديمية التي تتيح للباحث فرص للتعاون والمشاركة مع زملائه من الباحثين، والاقتراب من المجال العلمي الدولي، ومتابعة التطورات التي يتوصل إليها الباحثون في مجال تخصصه؛ مما قد يوفر له فرصًا للإبداع داخل المجال العلمي. وعلى ذلك يتناول ذلك المحور نسب النشر العلمي وبراءات الاختراع لدى المشاركين في الدراسة، بالإضافة إلى نسب مشاركتهم في المؤتمرات العلمية، والمشروعات البحثية.

1- النشر العلمي وبراءات الاختراع

أظهرت استجابات المشاركين أن ما يقل عن النصف سبق لهم النشر في مجلة علمية محلية محكمة (43.5%) في مقابل ما يزيد قليلًا عن النصف سبق له النشر في مجلة علمية دولية مُحكمة (53.4%). وتبعًا لتخصص المشاركين في الدراسة يتضح استحواذ المشاركين في مجال العلوم الطبيعية على النسبة الأعلى في النشر سواء المحلي أو الدولي مقارنة بالمشاركين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك من إجمالي من سبق لهم النشر؛ حيث تُظهر نسب النشر لدى المشاركين في العلوم الطبيعية أن ما يزيد عن الثُلثين سبق لهم النشر في إحدى المجلات المحلية المحكمة (66.1%)، وما يزيد عن الثلاثة أرباع سبق لهم النشر في المجلات الدولية (76.9%). وهي النسبة التي قد تُفسر ارتفاع نسبة النشر بشكل عام في المجلات الدولية عن المحلية؛ حيث يتركز اهتمام المتخصصين في مجال العلوم الطبيعية بالنشر الدولي بشكل أكبر نظرًا إلى أن النشر الدولي يعد شرطًا أساسيًا في تخصصات العلوم الطبيعية المختلفة على عكس الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا أنه مع ذلك يلاحظ ارتفاع نسبة النشر في المجلات العلمية المحلية أيضًا، وهو ما يُعطي دلالة على عدم إقبال نسبة كبيرة من متخصصي العلوم الاجتماعية والإنسانية على النشر في المجلات العلمية المحلية والدولية على حدٍ سواء، وهو ما قد يرجع إلى عدم تمكن نسبة كبيرة من الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من اللغات الأجنبية، حيث يكون إعدادهم أكاديميًا في الغالب باللغة العربية، وذلك على عكس الباحثين في مجال العلوم الطبيعية، مما يعيقهم عن النشر في المجلات العلمية الدولية المُحكمة، كما قد يرجع ذلك إلى اقتصار الاهتمام بالنشر بشكل عام في مرحلة ما بعد الدكتوراة بغرض الحصول على

درجة علمية أعلى في ظل عدم وجود شـــروط في بعض الجامعات المصـــرية لقيام الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالنشر قبل الحصول على درجة الدكتوراة (انظر جدول (39)).

جدول (39) توزيع أفراد العينة تبعًا للنشر في المجلات العلمية المحكمة

النشر في مجلة علمية محلية محكمة	العدد	النسبة%	النشر في مجلة علمية دولية محكمة	العدد	النسبة%
إجمالي لم يسبق له النشر	142	56.5	**إجمالي لم يسبق له النشر**	117	46.6
تبعًا للتخصص			تبعًا للتخصص		
العلوم الاجتماعية والإنسانية	51	20.3	العلوم الاجتماعية والإنسانية	57	22.7
العلوم الطبيعية	91	36.2	العلوم الطبيعية	60	23.9
إجمالي من سبق له النشر	109	43.5	**إجمالي من سبق له النشر**	134	53.4
تبعًا للتخصص			تبعًا للتخصص		
العلوم الاجتماعية والإنسانية	37	14.8	العلوم الاجتماعية والإنسانية	31	12.4
العلوم الطبيعية	72	28.7	العلوم الطبيعية	103	41

أما عن براءات الاختراع فقد بلغ عدد الباحثين ممن لديهم براءة اختراع (6) باحثين فقط بنســبة (2.4%) من إجمالي المشــاركين في الدراســة، في مقابل ما يقرب من ثلاثة أرباع المشــاركين (73.7%) لم يسـجلوا براءة اختراع (185باحثًا)، وما يقرب من الربع (23.9%) وذلك لأن مجال تخصـصـهم نظري (60 باحث).

وعلى ذلك يمكن القول بأن إقبال الباحثين المشــاركين في الدراســة على النشــر العلمي ســواء في المجلات العلمية المحلية أو الدولية المُحكمة يتركز في مجال العلوم الطبيعية عن مجال العلوم الإنســانية والاجتماعية، إما للقصور في إعداد الباحث في اللغات الأجنبية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية أو لعدم وجود شروط تدفعهم نحو النشر العلمي خاصة في مرحلة ما قبل الدكتوراة.

2- المشاركة في المؤتمرات العلمية

جاءت نسـبة مشـاركة الباحثين المشـاركين في الدراسـة في المؤتمرات سـواء المحلية داخل المجتمع المصـري أو الدولية خارجه ما يقل عن نصـف المشـاركين تقريبًا (47.4%، و49.4% على التوالي)، وتبعًا للتخصـص فإن نسـبة المشـاركة في المؤتمرات سـواء المحلية أو الدولية في مجال العلوم الطبيعية هي الأعلي عن مجال العلوم الاجتماعية، حيث اقتربت من الثُلث أو ما يزيد قليلًا في مجال العلوم الطبيعية (31.9% في المؤتمرات المحليـة، و36.3% في المؤتمرات الـدوليـة) بينمـا زادت قليلًا عن العُشــر في مجـال العلوم الاجتماعية والإنســانية (15.5% في المؤتمرات المحلية، 13.1% في المؤتمرات الدولية)، وهو ما قد يرجع إلى طبيعة التخصــص نفســه الذي يضــفي أهمية للمؤتمرات لملاحقة التطورات العلمية خاصــة في الخارج للباحثين في مجال العلوم الطبيعية، كما أن القصــور في إعداد الباحثين وعدم تمكنهم من اللغات الأجنبية قد يعيق مشـاركة نسـبة كبيرة منهم في المؤتمرات خاصـة الدولية وذلك في مجال العلوم الإنسـانية والاجتماعية،

كما قد يتركز اهتمام الباحثين على النشـر في المجلات العلمية المُحكمة سـواء المحلية أو الدولية خاصـة في مرحلة ما بعد الدكتوراة نظرًا لحصـول الباحث على درجات أعلى تفيده في الترقية للدرجة العلمية الأعلى عن النشر في المؤتمرات العلمية[1] (جدول (40)).

جدول (40) توزيع أفراد العينة تبعًا للمشاركة في المؤتمرات

المشاركة في مؤتمر محلي داخل المجتمع المصري	العدد	النسبة%	المشاركة في مؤتمر دولي خارج المجتمع المصري	العدد	النسبة%
إجمالي لم يسبق له المشاركة	132	52.6	**إجمالي لم يسبق له المشاركة**	127	50.6
تبعًا للتخصص			تبعًا للتخصص		
العلوم الاجتماعية والإنسانية	49	19.6	العلوم الاجتماعية والإنسانية	55	21.9
العلوم الطبيعية	83	33	العلوم الطبيعية	72	28.7
إجمالي من سبق له المشاركة	119	47.4	**إجمالي من سبق له المشاركة**	124	49.4
تبعًا للتخصص			تبعًا للتخصص		
العلوم الاجتماعية والإنسانية	39	15.5	العلوم الاجتماعية والإنسانية	33	13.1
العلوم الطبيعية	80	31.9	العلوم الطبيعية	91	36.3

وعلى ذلك يمكن القول بارتفاع نسـبة مشـاركة الباحثين في مجال العلوم الطبيعية بشـكل عام في المؤتمرات العلمية المحلية والدولية، وهو ما يعكس جدوى وأهمية المؤتمرات العلمية تبعًا للتخصـص، كما يمكن القول أيضًا بأن عزوف معظم الباحثين عن المشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية أو الدولية قد يرجع إلى تركيز اهتمامهم بالحصـول على الدرجة العلمية الأعلى من خلال النشـر العلمي في المجلات المُحكمة والتي تبعًا لقواعد الترقيات المعمول بها تُعد الأعلى.

3- الاشتراك في المشروعات البحثية

أظهرت استجابات المشاركين في الدراسة أن نسبة ما يزيد عن النصف لم يسبق لهم المشاركة في المشروعات البحثية المحلية داخل المجتمع المصري (60.2%) أو الدولية (64.9%)، وتبعًا للتخصص فإن نسبة المشاركين في المشروعات البحثية في مجال العلوم الطبيعية تزيد عن ربع إجمالي المشاركين بالنسبة للمشـروعات المحلية والدولية على التوالي (28.7) و(25.9%)، بينما لم تتخط نسـبة مشـاركة الباحثين في العلوم الاجتماعية عن (10.3%) للمشروعات المحلية، و(9.2%) للمشروعات الدولية (جدول (41))، وهو ما قد يرجع إلى أن متطلبات الحصـول على تمويل من أجل القيام بمشـروع بحثي يقترن بوجود عائد تطبيقي مادي داخل المجتمع، صناعي أو تكنولوجي، وبالتالي يكون للباحثين في مجال العلوم الطبيعية الفرصة الأكبر للمشـاركة في تلك المشـروعات عن الباحثين في مجال العلوم الإنسـانية والاجتماعية، إلى جانب أنه قد يرجع إلى افتقار الباحثين إلى ثقافة العمل العلمي التعاوني فيما بينهم، كما قد يتركز اهتمام الباحثين فيما بعد مرحلة

[1] للمزيد انظر قواعد ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الدورة الثانية عشرة 2016/ 2019.

الدكتوراة في النشــر العلمي في الدوريات العلمية من أجل الترقي للدرجة العلمية الأعلى وليس المشــروعات البحثية وذلك لاستغراقها وقت وجهد أعلى.

جدول (41) توزيع أفراد العينة تبعًا للاشتراك في المشروعات البحثية

المشاركة في المشروعات البحثية المحلية داخل المجتمع المصري	العدد	النسبة%	المشاركة في المشروعات البحثية الدولية خارج المجتمع المصري	العدد	النسبة%
إجمالي من لم يسبق المشاركة	151	60.2	**إجمالي من لم يسبق المشاركة**	163	64.9
تبعًا للتخصص			**تبعًا للتخصص**		
مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	62	24.7	مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	65	25.9
مجال العلوم الطبيعية	89	35.5	مجال العلوم الطبيعية	98	39
إجمالي من سبق له المشاركة	98	39	**إجمالي من سبق له المشاركة**	88	35.1
تبعًا للتخصص			**تبعًا للتخصص**		
مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	26	10.3	مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	23	9.2
مجال العلوم الطبيعية	72	28.7	مجال العلوم الطبيعية	65	25.9
لا توجد إجابة	2	0.8	**لا توجد إجابة**	0	0

وعلى ذلك يمكن القول بعزوف معظم الباحثين المشاركين في الدراسة عن المشاركة في المشروعات البحثية المحلية والدولية خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، إما للقصور في إعدادهم أكاديميًا على ثقافة العلمي التعاوني أو كيفية التقدم والحصــول على المشــروعات البحثية أو لتركيز اهتمام الجهات المانحة على المشروعات البحثية ذات العائد التكنولوجي أو المادي، وهو ما قد يؤدي إلى إتاحة الفرصة للباحثين لتلك المشروعات في مجال العلوم الطبيعية عن الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- انخفاض نسبة الباحثين المشاركين في الدراسة ممن سبق لهم النشر في المجلات العلمية المحلية والدولية المُحكمة أو المؤتمرات المحلية والدولية بشكل عام، في حين يلاحظ أنه تبعًا للتخصص فإن نسبة الباحثين في مجال العلوم الإنسـانية والاجتماعية ممن سـبق لهم النشـر في المجلات العلمية الدولية المُحكمة بشـكل خاص وفي المؤتمرات العلمية المحلية والدولية بشــكل عام تُعد ضــئيلة جدًا مقارنة بنســب النشــر والمشــاركة في المؤتمرات من قبل الباحثين في مجال العلوم الطبيعية.

ب- عزوف الباحثين المشــاركين في الدراســة بشــكل عام في المشــاركة في المشــروعات البحثية المحلية والدولية، وبشكل خاص لدى الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ثانيًا: السياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصرية وفي الخارج:

يُمثل السياق القانوني بنية التنظيم الأكاديمي الذي يضع البنود التي يلتزم بها الباحث بواجباته ويتعرف من خلالها على حقوقه، ولذلك فهو قد يعيق أو يتيح للباحثين فرصًا للإبداع داخل التنظيم الأكاديمي، سواء ما يتعلق بالبحث العلمي أو التدريس. ومن هنا اعتمدت الباحثة في قياس الســياق القانوني لفرص الإبداع على

أربعة متغيرات، يتعلق أولهما بالإجراءات القانونية التي يلجأ إليها الباحث عند استكماله لبحث علمي داخل السياق الذي يتواجد فيه، وثانيهما الإجراءات القانونية التي يتطلبها استكمال مشروع بحثي دولي، ثم يتعرض المتغير الثالث لفاعلية القوانين في حماية الإنتاج العلمي للباحثين، وأخيرًا يتعرض المتغير الرابع إلى فعالية تلك القوانين في ضمان استدامة البحث العلمي.

1- الإجراءات القانونية لاستكمال البحوث العلمية المحلية:

يتعرض الباحثون أيًا كان تخصصهم العلمي إلى مجموعة من الإجراءات القانونية عند انتهائهم من بحوثهم العلمية إما استعدادًا لمناقشة إنتاجهم العلمي للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراة أو لنشر بحوثهم استعدادًا للدرجات العلمية فيما بعد الدكتوراة. ولقد أشار ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة إلى عدم مواجهتهم لصعوبات قانونية عند استكمالهم لبحث علمي محلي (60.6%). أما وفقًا لحالة الابتعاث فقد ارتفعت تلك النسبة قليلًا إلى ما يقرب من ثلثي المشاركين في الدراسة من غير المبتعثين (63.9%) بينما انخفضت لدى المُبتعثين لتصل إلى ما يقرب من النصف (55.8%) (انظر جدول (42))، وهو ما قد يشير إلى أن الباحثين المُبتعثين قد يواجهون بشكل أكبر نسبيًا بعض الصعوبات القانونية نظرًا لاختلاف السياق القانوني الذي يتواجدون فيه مما يزيد من حاجتهم إلى فهم تلك القوانين التي يُعمل بها في الجامعات المُبتعثين إليها.

جدول (42) التعرض للصعوبات القانونية عند استكمال بحث علمي محلي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	94	58	152	60.6
نادرًا	17	16	33	13.1
أحيانًا	21	17	38	15.1
كثيرًا	8	6	14	5.6
كثيرًا جدًا	7	7	14	5.6
الإجمالي	147	104	251	100

وفي حين أن معظم المشاركين في المقياس قد أشاروا بعدم تعرضهم لتلك الصعوبات إلا أن بعض حالات الدراسة قد أشارت إلى وجود بعض الممارسات في بعض الجامعات ترتبط بالجوانب القانونية وتعيق استكمالهم للبحوث العلمية؛ فقد يتعرض الباحث لتلك الصعوبات نظرًا لـــ"شخصنة" بعض المواقف تجاه الباحث مما يعيقه من النشر الذي يمثل آخر حلقات استكمال بحثه العلمي:

"...أنا قربت على السنة التالتة، وأنا معملتش غير بحثين ولم ينشرا. يعني أنا في التالت دلوقتي مأخراه، الاتنين متنشروش برضو لقيود البحث العلمي، عاجبني ومش عاجبني، والتحكيم، وتبع س وتبع ص، فالاتنين متنشروش..." (المقابلة 4)

كما أظهر معظم حالات الدراسة عدم إلمامهم بالإجراءات القانونية المتعلقة باستكمال بحوثهم العلمية وعدم محاولتهم للإطلاع عليها، واكتساب تلك المعرفة من خلال خبرة زملائهم:

" كنت بعرف اللي هو أيه من زمايلي ومن خلال خبرتي في الشغل، إن ده ينفع ده مينفعش ده ينفع ده مينفعش، بس محاولتش إني أنا أقرا قانون تنظيم الجامعات" . (المقابلة 3)

كما أن بعض الباحثين المُبتعثين يواجهون بعض الصعوبات القانونية في الخارج نظرًا لعدم إلمامهم بالسياق القانوني الذي يحكم العمل في التنظيم الأكاديمي المُبتعث إليه:

"أنا مكنتش بلاقي حد اتكلم معاه، حتى تعليمات المعهد محدش قالهالي، أنا وصلت 4 لحد 8 أو 9 محدش أدهالي، أي معهد بيمضوكي على تعليمات التعامل داخل المعهد، أنا حتى مكنتش أعرف مكان الجوانتيات، الراجل جابني ورماني وملوش دعوة بيا. المشرفين كل واحد بيرميها للتاني، وكان فيه إهمال منه لأن حتى التعليمات مدوهاليش" . (المقابلة 8)

ومن هنا يمكن القول إن السمة السائدة لدى معظم عينة الدراسة تفيد بعدم تعرضهم لصعوبات قانونية عند استكمالهم لبحوثهم العلمية، إلا أن تعرض بعض الباحثين غير المبتعثين لتلك الصعوبات قد يكون في جانب منه بسبب وجود بعض الاعتبارات الشخصية التي قد تحكم ممارسات العمل الأكاديمي لبعض ذوي السلطة الأعلى في السلم الوظيفي داخل الجامعة، وفي جانب آخر قد يرجع السبب في ذلك إلى نقص الوعي القانوني لدى الباحثين داخل المجال العلمي سواء في الجامعات المصرية أو في الجامعات المُبتعث إليها الباحثين في الخارج.

2- الإجراءات القانونية لاستكمال مشروع بحثي دولي:

يتطلب استكمال المشروعات البحثية الدولية عددًا من الإجراءات القانونية ليتمكن الباحث من إنهاء ونشر المخرجات التي توصل إليها الفريق البحثي للمشروع، وقد أظهرت استجابات ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة بعدم تعرضهم لصعوبات قانونية عند استكمالهم لمشروع بحثي دولي (67.3%). ويلاحظ ارتفاع تلك النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين حيث وصلت إلى ما يزيد عن الثلاثة أرباع (76.2%)، بينما تنخفض تلك النسبة لتصل إلى ما يزيد قليلًا عن النصف لدى المبتعثين (54.8%) (جدول (43)). ويمكن تفسير ذلك بأن المشروعات البحثية تعود بالنفع على الجامعات المصرية وعلى تنظيمات الدولة على اختلافها، وبالتالي تُذلل كل الصعوبات القانونية التي قد تواجه الباحثين عند اشتراكهم في أحد المشروعات البحثية.

جدول (43) التعرض للصعوبات القانونية عند استكمال مشروع بحثي دولي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	112	57	169	67.3
نادرًا	15	14	29	11.6
أحيانًا	10	18	28	11.2
كثيرًا	4	9	13	5.2
كثيرًا جدًا	0	6	12	4.8
الإجمالي	147	104	251	100

وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسب إلا أن بعض حالات الدراسة قد أشارت إلى وجود عديد من المعوقات التي قد تعترضهم جراء الاشتراك في مشروعات بحثية دولية، مما يدفعهم نحو العزوف عنها حيث يؤدي ذلك إلى أن بعض الباحثين يرون عدم جدوى الاشتراك في المشروعات البحثية الدولية نظرًا لاستغراقه وقتًا أطول في إجراءاته عن إجراءات البحوث العلمية التي تُنشر في الدوريات أو المؤتمرات العلمية، وبالتالي قد لا يتعرض عديد من الباحثين للإجراءات القانونية لاستكمال المشروعات البحثية الدولية:

"...أضيع سنة كاملة في موضوع بحث دولي أو مشروع بحثي مع حد أجنبي بره والله أعلم مصير البحث هيبقى عامل إزاي؟...معتقدش إن حد هيخاطر بالوقت بتاعه يضيعه كده" (المقابلة 5)

كما لا تقتصر المعوقات على الجوانب القانونية فقط فيما يخص المشروعات البحثية الدولية بل يتصل الأمر كذلك باقتصار إتاحة فرص الاشتراك في المشروعات البحثية على بعض الباحثين البارزين في المجال الأكاديمي دون غيرهم، ودون السماح بانضمام الباحثين الأصغر سنًا في تلك المشروعات، بالإضافة إلى إتاحة فرص الاشتراك في المشروعات البحثية للباحثين في التخصصات العلمية والتطبيقية بشكل أكبر عن الباحثين في التخصصات الإنسانية والاجتماعية:

"...عارفة إن فيه س و ص و ع من الدكاترة ليهم سكة المشروعات البحثية، فرحت لهم وطلبت إن أنا عايزه أتعلم، طبعًا يعني استُهزئ بيا- أنا عايزه أدخل وأنا لما هدخل هتعلم- ... بيعتقدوا إن أنتي لما تكوني عايزه تشتركي عشان بتشاركي فيه ماليًا،..ففهمت بعد فترة إن في قطاع التربية قاصرة على س و ص و ع، فهما بيستحوذوا على المشروعات، مبيحبوش يدخلوا معاهم حد جديد، عناصر معينة اللي عارفين إن هيا professional في الEnglish تبع الدكتور س، بنت الدكتور ص متربية على إيده فهو عارفها، على عكس الوضع في المشروعات العلمية والهندسة والزراعة اللي هما already أصلًا بياخدوا الطلبة من وهما معيدين ومن وهما طلبة عاديين..." (المقابلة 4)

وعلى ذلك يمكن القول بأنه على الرغم من ارتفاع نسبة الباحثين الذين لم يتعرضوا إلى صعوبات قانونية عند استكمالهم لمشروع بحثي، إلا أن ذلك لا يعكس عدم وجود صعوبات في تلك الإجراءات ولكنه قد يعكس عدم إتاحة الفرصة لبعض الباحثين للاشتراك في المشروعات البحثية، واستحواذ بعضهم على تلك المشروعات دون إتاحة فرص التعلم لغيرهم من الباحثين، بالإضافة إلى عزوف بعض الباحثين عن المشروعات البحثية واهتمام الباحثين في مجال العلوم الطبيعية بشكل أكبر بالمشروعات البحثية عن الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

3- فعّالية القوانين في حماية وضمان حقوق الملكية الفكرية للإنتاج العلمي للباحثين:

يُعد وجود قوانين فعّالة تضمن حفاظ الباحث على حقه في الإنتاج العلمي الذي يقوم به أحد الأبعاد التي تحفز الباحث على المزيد من البحوث دون الخوف من تعرضه للسرقة العلمية، وقد أظهرت استجابات

المشـــاركين في الدراســـة أن أكثر من الربع (27.1%) يُقرون بوجود بنود فعّالة أحيانًا في القوانين واللوائح المُنظمـة للعمـل الأكـاديمي الجـامعي التي تتعلق بحمـايـة وضـــمـان حقوق الملكيـة الفكريـة للبحوث العلميـة والمشـــروعات والاختراعات. وقد كان التفاوت بســيطًا بين الباحثين غير المُبتعثين والباحثين المُبتعثين حيث بلغت النسبة لكل منهما (26.5%)، و(27.9%) على التوالي، كما أنه يمكن ملاحظة أن الفئات الثلاث الأدنى للاســـتجابات الأكثر تكرارًا معًا تفيد بأن ما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراســـة على اختلاف حالة ابتعاثهم يقرون بعدم فعالية تلك القوانين بشكل كبير (71.3%) (جدول (44)).

جدول (44) فعّالية القوانين في حماية وضمان حقوق الملكية الفكرية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	36	18	54	21.5
نادرًا	38	19	57	22.7
أحيانًا	39	29	68	27.1
كثيرًا	17	18	35	13.9
كثيرًا جدًا	17	20	37	14.7
الإجمالي	147	104	251	100

وعلى ذلك فإن فعالية تلك القوانين قد تكون معطلة في بعض الأحوال نظرًا لصـــعوبة الحفاظ على بعض الحقوق الفكرية خاصـــة في ظل وجود ممارســـات داخل المجال العلمي بعيدة عن نظر القانون نفســـه، حيث قد ينسـب جزء من الإنتاج العلمي للباحث أثناء إعداده للرسـالة العلمية لبعض أسـاتذته دون مشـاركتهم الفعلية في هذا الإنتاج استغلالًا للسلطة المُخولة إليهم باعتبارهم مشرفين على الدراسة التي يقوم بها:

"...هما ملهومش أي دور، وده فرض عليا، مش قانونًا، بلطجه، اللي هما عشان هما أصلًا اسمهم على الرساله فلازم ينشروا منها، حتى لو معملوش أي حاجة، وفعلًا في ناس معملتش أي حاجة خالص، ولا حتى مســـاعدات في الكتابة، ولا تمويل خالص..." (المقابلة 10)

كما لا تتضـمن تلك القوانين بنودًا فعّالة لحماية الأفكار التي قد يعرضـها الباحث في الحلقات العلمية- بعيدًا عن درجته الوظيفية- مما يجعلها عرضة للسرقة العلمية دون أن يقع السارق تحت طائلة القانون:

"...مش عارفة المفروض الكلام ده عيب يتقال، بس الدكاترة بيسرقوا أفكار بعض، يعني أنا شفت بعينيا، دكتور أنا أعرفه قال فكرة، بعدها بكام شهر- هو ممعهوش طلبة بتسجل- دكتور تاني معاه طلبة بتسجل نسب الفكرة لنفسه وشغل الطلبة عليها، هي هي بالعنوان، التاني حاول يحتج بس اثبت بقى...عايزة أقولك أنه مبيرضـــوش في السـيمنار اللي قبل المناقشـــة يعرضـــوا الـ results، وبتبقى أول عرض للـ results والنتايج في المناقشة؛... فيه ناس بتقول الـ outline الخطوط العامة أوي أوي أوي من غير تفاصيل عشان محدش ياخد النتايج بتاعتها، مع إن خلاص هي شهرين وهتناقش، من كتر ما هو ممكن يحصل أصلًا في النص أي حاجة، يعني الدنيا جميلة!" (المقابلة 6)

وبالتالي تُعد القوانين غير فعّالة في بعض الأحيان في حماية وضـمان حقوق الملكية الفكرية خاصـة في ظل افتقاد البعض لأخلاقيات البحث العلمي في التنظيم الأكاديمي ووجود بعض الحالات التي يصعب تنفيذ القانون فيها.

4- فعّالية القوانين في ضمان استدامة الإنتاج العلمي للباحثين طوال المسيرة المهنية:

بشـكل عام يشـير ما يقرب من ثلث المشـاركين في الدراسـة بعدم توفر بنود في القوانين واللوائح تشـجعهم على مواصـلة البحث العلمي طوال مسـيرتهم المهنية دون توقف (31.9%). ولم يكن هناك تفاوت ملحوظ بناءً على حالة الابتعاث؛ حيث بلغت النسـبة لدى الباحثين غير المبتعثين (31.3%) ولدى المُبتعثين (32.7%)، واسـتحوذت الفئتان الأدني من الاسـتجابات معًا على ما يقرب من ثلثي النسـبة من الفئات الأكثر تكرارًا (61%) (جدول (45)).

جدول (45) فعّالية القوانين في ضمان استمرارية البحث العلمي طوال المسيرة المهنية للباحث

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	46	34	80	31.9
نادرًا	49	24	73	29.1
أحيانًا	36	25	61	24.3
كثيرًا	8	8	16	6.4
كثيرًا جدًا	8	13	21	8.4
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أكدت بعض حالات الدراسـة على أن متطلبات الدرجة الوظيفية في كل مرحلة يمر بها الباحث هي التي تحدد اسـتدامة إنتاجه العلمي والتي تختلف من مرحلة إلى أخرى طوال مسـيرته المهنية؛ ففي مرحلة ما قبل الحصـول على الدكتوراة تُقر القوانين واللوائح المُنظمة للعمل الأكاديمي عدد سـنوات محددة للانتهاء من الرسـائل العلمية، وبالتالي تكون تلك البنود فعالة في تلك المرحلة حيث يحرص الباحث على اسـتمرار قيامه بالبحث العلمي في المدة الزمنية المطلوبة ليتمكن من الحفاظ على وظيفته داخل الجامعة:

"...أنا بصراحة الماجستير حسيته أداء واجب، يعني درجة ولازم تاخديها، عشان قدامك وقت معين لازم تترقي، وكنت ماشية بالأطر والنظام اللى ماشيين عليه، النظام المتبع بشكل عام في الجامعات المصرية بالعقلية المصرية..." (مقابلة 1)

كما أن وضـع بعض البنود في اللوائح المنظمة للدراسـات العليا لضـمان اسـتدامة قيام الباحث بالبحث العلمي قبل الدكتوراة وذلك بوضـع شـروط تتعلق بالنشـر العلمي أثناء تلك المرحلة العلمية قد تكون بلا جدوى علمية حقيقية حيث يلجأ الباحثون إلى التحايل والاعتماد على النشـر العلمي من الرسـالة العلمية نفسـها التي يقومون بإعدادها دون طرح أفكار جديدة تشير إلى حرص الباحث على الإنتاج العلمي:

"دلوقتي- في مصر- بدأ يبقى فيه شروط عشان نترقى، لازم تنشري على الأقل بحثين كشرط للحصول على درجة، معظم الناس بتعمل من الرسالة خصوصًا عشان الوقت" (المقابلة 9)

أما بالنسبة لمرحلة ما بعد الدكتوراة فلا توجد قوانين فعّالة لضمان استدامة الإنتاج العلمي للباحثين، حيث قد تتدخل العلاقات الاجتماعية والاعتبارات الشخصية لتعيق أو تتيح فرصًا للباحث ليتمكن من تقديم إنتاج علمي دون الوضع في الاعتبار الدرجة الوظيفية الأعلى التي يحصل عليها مقابل تقديم ذلك الإنتاج[1]:

"...المشكلة إنها مش ماشية بقانون، العلاقات أو المصالح الشخصية بيقى العلم مبرأ عنها، يعني إنتي مفروض إن أنتي تعملي بحث علمي ملوش علاقة بعلاقتك بـ س أو بـ ص، الفيصل إن أنا بقيم مثلًا س على شغلها علميًا ماشية بمنهجية معينة علمية مش المنهجية اللي عاجباني، لو الفرص دي اتيحت أو إن أنا كدكتور كبير شفت إن س كويسة وبدأت إن أنا أدعمها مش أحبطها، هبيقى عندها فرصة تبدع، لكن لو س كويسه والدكتور المشرف من أول ما طلعت وهو كاتم على نفسها، مانعها إنها تعمل أي حاجة جديدة بيقولهالها عشان متبقاش متميزة عنه، س عمرها ما هيقى عندها فرصة للإبداع..." (مقابلة 4)

وتختلف تلك الأوضاع في الجامعات خارج المجتمع المصري، حيث تفرض القوانين بنودًا لضمان قيام الباحث بتقديم إنتاج علمي للحفاظ على التنافسية بين التنظيمات الأكاديمية وذلك مثلما هو متبع في بعض التنظيمات الأكاديمية داخل ألمانيا:

"...عشان أناقش الدكتوراة لازم أنشر 3 أبحاث، دي كانت حاجات موتراني في الأول، ماشي النشر حلو بس 3 في 3 سنين ونص؟! فطلعت دي من شروط الـHelmholtz لأنهم بيتنافسوا فعايزين ينشروا كتير" (المقابلة 8)

ومن هنا يمكن القول بأن اللوائح والقوانين المنظمة للعمل الأكاديمي قد تمثل الضمانة الأساسية لمواصلة تقديم إنتاج علمي خلال مراحل بعينها يمر بها الباحث وتمثل له أحد متطلبات الحفاظ على موقعه الأكاديمي داخل الجامعة، أو بهدف الحصول على الدرجة العلمية الأعلى ودون ضمان استمراريته طوال المسيرة المهنية، بينما قد يتوقف الباحث في مرحلة ما بعد الدكتوراة دون أن يؤخذ على الباحث أية إجراءات قانونية لعدم مواصلته لتقديم إنتاج علمي، بينما قد تكون التنافسية بين التنظيمات الأكاديمية أحد الأسباب التي قد تضمن استدامة الإنتاج العلمي للباحثين دون توقف.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- على الرغم من أن التحليل الكمي لاستجابات معظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم تتجه نحو عدم تعرضهم إلى صعوبات قانونية تتعلق باستكمال بحث علمي محلي أو مشروع بحثي دولي، إلا أن التحليل الكيفي للبيانات يمكن أن يوضح بعض الأسباب التي تؤدي إلى تعرض بعضهم إلى مثل تلك الصعوبات؛ حيث

---

[1] أشارت حالة الدراسة في سياق حديثها عن ما يسود السياق الأكاديمي داخل الجامعات المصرية من فجوة بين الأجيال من حيث اتجاهاتهم حول أهمية تقديم إنتاج علمي خلال مسيرتهم المهنية واستخدام آليات تفيدهم في الحصول على الدرجة العلمية الأعلى دون الوضع في الاعتبار جدوى البحث العلمي والحرص على استدامة إنتاجهم العلمي فتقول:

"... إحنا كل اللي همنا دلوقتي أيه؟ وصلنا لمرحلة والناس اللي في عين شمس نفسهم الدكاترة الصغيرين وصلوا لمرحلة إنه هو مش بيفكر، ولا يجيب data جديدة ولا موضوعات جديدة، بيجيب الحاجات اللي بتمشي في الترقيه، تخيلي وصلنا لفين؟ الحاجات اللي بتقبل في الترقية، الحاجات اللي متعطلنيش..." (المقابلة 4)

يرجع السـبب الرئيس في ذلك إلى عدم توفر الوعي الكافي بالقوانين واللوائح المعمول بها في الجامعات المصرية وخارجها، بالإضافة إلى امتلاك الدرجات الوظيفية الأعلى في الجامعات المصرية تحديدًا السلطة على الدرجات الوظيفية الأدني، والتعامل مع الباحثين بازدواجية في بعض الإجراءات القانونية.

ب- تبين من التحليل الكمي عدم فعالية القوانين واللوائح المُنظمة للعمل الأكاديمي الجامعي حول حماية وضـمان حقوق الملكية الفكرية للبحوث العلمية والمشـروعات والاختراعات دون أن يظهر تفاوتًا كبيرًا بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين، ويرجع السـبب في ذلك إلى عدم وجود آليات فعالة في بعض الأحوال تمكن الباحث من حماية ملكيته الفكرية لإنتاجه العلمي خاصـة الباحثين من المعيدين والمدرسـين المساعدين الأكثر عرضة إلى انتساب جزء من إنتاجهم العلمي في رسائلهم العلمية لأساتذتهم نظرًا للسلطة التي يمتلكونها في تلك الفترة على تلك الدرجات العلمية الأقل، كما لا تتوفر آليات للحفاظ على الأفكار المطروحة من قبل البعض في الحلقات العلمية، مما يعرض بعض الباحثين للسـرقة العلمية دون وجود آليات قانونية فعالة تمكن الباحث من إدانة سارقها.

جـ- تنحصر فعالية القوانين في استدامة البحث العلمي طوال المسيرة المهنية للباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم في الدرجات العلمية المتمثلة في مرحلتي الماجسـتير والدكتوراة فقط؛ حيث يحرص الباحثون على تقديم الإنتاج العلمي المطلوب منهم دون توقف، وذلك للحفاظ على درجتهم الوظيفية داخل الجامعة.

ثالثًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج

يُعد السـياق الذي نشـأ فيه الباحثون أحد الأبعاد التي قد تكون داعمة أو مُعيقة لفرص الإبداع المُتاحة لهم، وهو السياق الذي لا يقتصر على الوضع الآني الذي يوجد فيه الباحث بل إنه يشمل جميع الظروف التي مر بها منذ نشأته الأولى داخل الأسرة وحتى وجوده داخل التنظيم الأكاديمي. ولذلك يتعرض هذا المحور من محاور فرص الإبداع إلى شقين: أحدهما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للباحث داخل أسرته ومدرسته، والمجتمع المحلي الذي نشـأ فيه، وانعكاس ذلك على اهتمام الباحث بقضـايا مجتمعه والقضـايا المعاصـرة المُحيطة به، بالإضـافة إلى ما يقدمه له المجتمع بتنظيماته المختلفة من دعم يتيح له فرص الإبداع، أما الشـق الآخر فيتعلق بالسياق الأكاديمي العام الذي واجهه الباحث منذ التحاقه بالعمل والمتعلق بالفرص المتاحة للباحث في استخدام وتوظيف الإمكانيات المتاحة داخل الجامعة للقيام بالبحث العلمي والأنشطة العلمية المختلفة.

1- السياق الأسري للباحثين في الجامعات:

تتحمل الأسـرة بشـكل رئيس التنشـئة الاجتماعية لأفرادها وغرس القيم فيهم، وتلبية ما يحتاجون إليه من متطلبات مادية في المراحل التعليمية المختلفة منذ الصـــغر، كما أن الأســـر التي يعيش فيها الفرد قد تمثل أحد المقومات الداعمة لنجاح الفرد أو إعاقته لتحقيق أهدافه. ولذلك فإن الإشـارة إلى السـياق الأسـري المحيط بالباحثين منذ نشأتهم وحتى أسرهم في الوقت الحالي يرتبط ببعض المتغيرات التي قد تكون فارقة بالنسبة لهم في إتاحة فرص الإبداع في عملهم الأكاديمي ويتمثل ذلك في الآتي: الدعم الأســـري للباحث ماديًا خلال المراحل التعليمية المختلفة وتهيئة البيئة الأسـرية الملائمة للبحث العلمي داخل الأسـرة، وتنشـئة الباحث على المشاركة في اتخاذ القرار داخل أسرته، بالإضافة إلى مساحة الحرية التي يتمتع بها الباحث داخل أسرته في الانتقال والسفر بدون قيود وحرية المشاركة في الأنشطة العلمية بدون تمييز وفقًا للنوع الاجتماعي.

وقد أظهرت استجابات المشاركين في الدراسة أن ما يزيد عن النصف قد تلقوا دعمًا ماديًا كثيرًا جدًا من أســـرهم طوال المراحل التعليمية التي مروا بها (56.2%)، ويلاحظ عدم وجود تفاوت بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث؛ حيث بلغت النســـبة لدى الباحثين غير المُبتعثين (57.1%) ولدى الباحثين المُبتعثين (54.8%). كما أظهرت اسـتجابات ما يقرب من النصـف بأنهم يعيشـون في بيئة أسـرية تدعمهم كثيرًا جدًا ليتمكنوا من القيام بالبحث العلمي (43.4%)، ولم يظهر أيضًـــا وجود تفاوت بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث حيث بلغت النســـبة لدى الباحثين غير المبتعثين (44.9%)، و(41.3%) لدى الباحثين المُبتعثين (جدول (46)).

جدول (46) الدعم الأسري للباحثين

الاستجابة	الدعم المادي المُقدم للباحث من قبل الأسرة في المراحل التعليمية المختلفة				البيئة الأسرية المواتية للقيام بالبحث العلمي			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	6	8	14	5.6	4	7	11	4.4
نادرًا	9	8	17	6.8	11	8	19	7.6
أحيانًا	24	12	36	14.3	26	23	49	19.5
كثيرًا	24	19	43	17.1	40	23	63	25.1
كثيرًا جدًا	84	57	141	56.2	66	43	109	43.4
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

وقد يرجع اهتمام أسر الباحثين بتقديم الدعم المادي وتوفير البيئة المواتية للبحث العلمي إلى أن الأسر المصرية- خاصة التي تقع ضمن الشريحة المتوسطة والأقل من المتوسطة- يُعد التعليم بالنسبة لهم استثمارًا يعود بالنفع على أفراد الأســـرة فيما بعد، حتى وإن كلف ذلك مرور الأســـرة بصـــعوبات مادية نظير الاهتمام باستكمال المراحل التعليمية المختلفة لأبنائهم:

"بابا كان أهم حاجة عنده التعليم، مش لازم كل يوم نلبس كل حاجة شكل، التعليم أهم. وقت لما والدتي اتوفت بابا كان مسافر شغال في السعودية، مكنش فيه شغلانة تكفي فلوس، كان فيه drop جامد للحالة المادية للأسرة بعد وفاتها ونزوله مصر بعد وفاة الوالدة، بس صمم أنه يكمل تعليمنا في مدرسة لغات لحد ما اتخرجنا" (المقابلة 8)

كما لا يختلف ذلك الاهتمام بالتعليم وتحمل تكلفته المادية باختلاف المستوى التعليمي للوالدين:

"هو أصـلًا بابايا رغم أنه هو يعتبر مهنة بسـيطة، ولكن كان أهم حاجة عنده التعليم بجد، يعني كان مركز جدًا في التعليم عن أي حاجة تانية..." (المقابلة 10)

بل قد يصل الأمر إلى أن التكلفة المادية للتعليم تقع في أولوية الاهتمامات في ميزانية الأسرة عن الالتزامات المادية الأخرى:

"...الـconcept بتاع العلم نفسه، العلم لازم، العلم ضروري، العلم قبل العيش قبل الأكل" (المقابلة 7)

ولم تكتف الأســـر بدعم الباحثين ماديًا حتى المرحلة الجامعية فقط، بل إن دورهم يمتد لدعمهم ماديًا لاستكمال بحوثهم العلمية نظرًا لارتفاع تكلفة البحث العلمي ومتطلباته خاصة في التخصصات العلمية:

"...وأنا بعمل الماجستير في مصر كنت باخد مرتب بتاعي على المصروف اللي بيدهولي بابا وأنا شحطة كده عشان اشتري كيماويات عشان البحث بتاعي، أنا كنت بصرف على البحث العلمي". (المقابلة 7)

وفي الغالب لا تكتفي أســـر الباحثين بتقديم الدعم المادي لأبنائها فقط بل إن معظم الأســـر توفر البيئة الأسرية الداعمة للقيام بالبحث العلمي وذلك باعتبار أن العمل الأكاديمي الذي يشغله أبناؤهم يمثل مدعاة للفخر بين الأسر والأفراد المحيطين بهم خاصـة لدى أسر الطبقة الاجتماعية المتوسطة والأقل من ذلك، وهو الأمر الذي يعكس الصورة الذهنية للأفراد حول العمل الأكاديمي والمشتغلين به في المجتمع:

"...كان بالنسبالي العمل الأكاديمي فخر بالنسبالهم، ومش مصدر رزق؛ لأنه عشان إحنا في مجتمع مصـري وكده فدكتورة بقى، وكان نفسي أخش كلية طب، ومنفعش، فكان نفسهم بقى يحققوا كلمة دكتورة دي بس" (المقابلة 10)

وقد يكون السـبب في هذا الدعم نظرًا لوعي الأسـرة نفســها بأهمية العلم ولوجود أكثر من فرد داخل الأسرة من المشتغلين بالعمل الأكاديمي وذلك في الأسر المتوسطة أو الأعلى من المتوسطة:

"الأســـرة كلهم أكبر منـي 2هندســـة وواحد طب، فهي أســـرة علمية من الدرجة الأولى، هما supportليا جدًا جدًا لأبعد ما تتخيلي" (المقابلة 8)

ولا يقتصـــر دور الأســـرة في تقديم الدعم المادي من أجل التعليم فقط، وإنما تمثل مرحلة التنشـــئة الاجتماعية للفرد أحد المراحل المهمة التي تغرس في داخله العديد من القيم والممارســـات منذ نشـــأته والتي تستمر معه طوال حياته، وتُعد المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة أحد القيم التي تُكتسب منذ تنشئة الفرد اجتماعيًا منذ صغره والتي تنعكس فيما بعد على تمتع الفرد بالقدرة على اتخاذ القرار بشكل عام:

"...بيبقى فيه الخطوط العريضة اللي هي خاصة بتربية الإنسان نفسه، وبالتالي أنت بتاخد من المخزون ده في التعامل مع كل المواقف سواء عمل أو بره؛ يعني فيه بعض القرارات مثلًا أو فيه بعض المواقف اللي بتبقى فيها الأهل already كتنشئة اجتماعية جواك مخزون من أهلك في بعض المواقف..." (المقابلة 5).

ولقد أشار ما يقرب من نصف المشاركين في الدراسة إلى أنهم يشتركون كثيرًا جدًا في اتخاذ القرار داخل أسرهم (46.6%)، ولكن وفقًا لحالة الابتعاث فقد ظهر اختلاف بين الباحثين المبتعثين وغير المبتعثين، حيث انخفضت تلك النسبة لتصل إلى (40.1%) لدى الباحثين غير المبتعثين، بينما تزيد عن نصف الباحثين المُبتعثين إلى الخارج (55.8%) (جدول (47)).

جدول (47) المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	5	1	6	2.4
نادرًا	9	5	14	5.6
أحيانًا	29	18	47	18.7
كثيرًا	45	22	67	26.7
كثيرًا جدًا	59	58	117	46.6
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أجمعت حالات الدراسة على اختلاف حالة ابتعاثهم إلى أن مشاركتهم في اتخاذ القرار داخل أسرهم يقترن بعدم تدخل أسرهم في قراراتهم الخاصة، واقتصار دور الأسرة على الاستشارة قبل اتخاذ القرار:

"...رأي استشاري اختياري وفي الآخر أنا اللي بقرر وفقًا للي أنا عايزاه و شايفاه وكده يعني. ده من زمان طول عمري ماشية بدماغي، ممكن بيدوا رأيهم بس، وخاصة لو في الحاجات العلمية لو أنتي بقى الموضوع بتاعك عن الحاجات البحثية والعلمية هما مبيعرفوش فيها يعني. أكيد مش هقولك حرية مطلقة يعني، فيه كانوا بيعارضوني في حاجات وبتاع بس أنا غالبًا بصمم على رأيي وبعمل اللي أنا عايزاه..." (المقابلة 2)

وتمثل حرية انتقال وسفر الباحثين بدون قيود أسرية أحد صور الدعم التي تقدمها الأسرة لأفرادها، وتقع الاستجابات الأكثر تكرارًا لما يقرب من نصف المشاركين في فئتين من الفئات الخمسة للاستجابات المطروحة عليهم وهي (كثيرًا جدًا، وأحيانًا)، حيث أشار ما يقرب من ربع المشاركين في الدراسة إلى تمتعهم بحرية الانتقال والسفر كثيرًا جدًا بدون قيود أسرية (22.3%)، في حين أن الربع الآخر منهم يتمتعون أحيانًا بتلك الحرية (22.3%). وبتحليل تلك النسبة وفقًا لحالة الابتعاث يلاحظ انخفاض نسبة المشاركين غير المُبتعثين الذين يتمتعون كثيرًا جدًا بتلك الحرية إلى ما يقل عن الخمس (18.4%) بينما ترتفع إلى ما يزيد عن الربع لدى المُبتعثين (27.9 %). والعكس بالنسبة للاستجابات التي وقعت في فئة (أحيانًا) حيث ارتفعت استجابات المشاركين من غير المبتعثين إلى الربع (25.2%) وانخفضت إلى ما يقل عن الخمس عند المُبتعثين (18.3%). ولذلك برزت أهمية قياس فرص اشتراك الباحثين في الأنشطة العلمية بناءً على النوع الاجتماعي

والتي قد تبرز وجود بعض الأبعاد المتعلقة بالقيود الأسرية في السفر والانتقال خاصة التي قد تفرض على المرأة، وقد أظهرت استجابات ما يزيد عن ثُلثي المشاركين في الدراسة بأن فرص اشتراكهم في الأنشطة العلمية لا يتوقف على نوعهم الاجتماعي (68.1%)، مع عدم وجود تفاوت في تلك النسب بين الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم حيث بلغت لدى الباحثين غير المبتعثين (67.3%)، و(69.2%) لدى الباحثين المبتعثين (جدول (48)).

جدول (48) حرية الانتقال والسفر والمشاركة في الأنشطة العلمية

الاستجابة	حرية الانتقال والسفر دون قيود أسرية				التمييز الجندري في الأنشطة العلمية			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	39	13	52	20.7	99	72	171	68.1
نادرًا	22	23	45	17.9	18	14	32	12.7
أحيانًا	37	19	56	22.3	23	14	37	14.7
كثيرًا	22	20	42	16.8	4	3	7	2.8
كثيرًا جدًا	27	29	56	22.3	3	1	4	1.6
الإجمالي	147	104	251	%100	147	104	251	%100

وقد يرتبط عدم تمتع بعض الباحثين بحرية الانتقال والسفر بدون قيود أسرية، وقدرتهم على المشاركة في الأنشطة العلمية بدون تمييز على أساس النوع الاجتماعي بعدة عوامل، يتعلق أحدها بتمسك بعض أسر الباحثين بالاعتبارات الدينية المتعلقة بعدم السماح للمرأة بالسفر، وبالتالي يكون للاشتراك ببعض الأنشطة العلمية التي تتطلب سفر المرأة بعض القيود المرتبطة بها:

" أنا مش حابه إن أنا أسافر من غير محرم... برضو حتة إن أنا أسافر بقى وأسيب بيتي وولادي والجو ده أنا مش بحبه..." (المقابلة 6)

كما قد تنبع تلك القيود الأسرية على حرية السفر والانتقال في جانب منها إلى بعض العادات والتقاليد المجتمعية داخل المجتمع المصري المرتبطة بالحالة الاجتماعية للمرأة، والتي قد لا تتقبل بعض الأنشطة العلمية للمرأة التي تتطلب السفر أو التعامل مع بعض القضايا العلمية:

"نفسي مثلًا إني أسافر 3 شهور بعثة postdoctoral،مشروع،... هما بيعتبروا ده أمر زائد طالما الدكتوراة موجودة في مصر فأنتي بره هتبقي أيه؟، فكرة أنتي هتسافري وأنتي مش مرتبطة عندنا عيب، ممكن متتقالش من قدامك بس من وراكي تتقال كتير جدًا، فكمية الكلام اللي هتطلع عليكي مش هتصديها ...لازلنا في مجتمعنا الشرقي برضو بيبقى فيه مشكلة في سفر البنت أو تناولها لبعض القضايا أو المشروعات التدريبية أو اللي هو الميداني والكلام ده كله، حتى جوه الجامعة" (المقابلة 4)

أو قد ترتبط ببعض المخاوف المتعلقة باختلاف السياق الاجتماعي والأوضاع السياسية في الخارج:

"... حاليًا أنا لا أفضل أن أتواجد في دولة أجنبية مدة طويلة، كباحثة عربية مسلمة، مش ضامنة!، وبالتالي لازم تراعي برضو إنك مش رايحة رحلة، أنتي رايحة مدة طويلة وربما فيها قدر من المغامرة حتى لو معايا زوجي" (المقابلة 5)

وكذلك بالإلتزامات الأسرية التي قد تكون على عاتق المرأة المتزوجة بشكل أكبر:

"...السفر لوحدك صعب أوي أوي، وخاصة إن انتي مخلفة يعني، يعني يمكن لوحدك وأنتي معندكيش مسئوليات أه صعب بس مش زي اللي انا كنت فيه، أنتي يعني أنتي سايبة لحم، حاجة صعبة جدا والله، وضغط..." (مقابلة 10).

وقد يواجه الباحثون المبتعثون أيضًا بعض القيود المتعلقة بالعادات والتقاليد والاعتبارات الدينية:

"رد فعل الأسرة كانوا مش موافقين في الأول علشان أنا بنت ولوحدي وأول مرة أسافر في حياتي، دي كانت بالنسبة لهم صعبة خوفًا عليا، الموضوع له علاقة بالدين وبالعادات والتقاليد المجتمعية، إن الدين البنت مينفعش تسافر من غير محرم، وأن المجتمع بيرفض أن بنت تسافر لوحدها، لو ولد ماشي إنما بنت ولوحدها صعب..." (المقابلة 7)

إلا أن التمسك بعدم تدخل الأسرة في القرارات المتعلقة بالسفر من أجل البحث العلمي قد يتيح الفرصة للباحثين لتمتعهم بحرية السفر دون الوضع في الاعتبار النوع الاجتماعي:

"...السفر كان ممكن أسافر قبل ما أتجوز لأني قدمت في منحة كانت كاملة، واليابان برضو واترفضت... جوزي بقى أنا متفقة معاه من الأول إن أنا لو جاتلي فرصة للسفر فأنا هضطر إني أنا أسافر قالي ماشي... فإحنا متفقين أصلًا إن أنا هسافر، بس أمتي دي؟ حاجة بتاعه ربنا..." (المقابلة 10).

كما أن وعي بعض الأسر بأهمية المردود العلمي للباحث نظير السفر إلى الخارج قد يتيح لهم تلك الحرية بلا قيود أسرية ودون الوضع في الاعتبار إلى النوع الاجتماعي:

"محدش عارض إني أنا أسافر، أنا عانيت شوية في الماجستير من الناحية المادية، لأن شغلنا مكلف، ومن ناحية الإشراف لأن منهم مكانوش متعاونين، هما support ليا من الناحية المادية، وهما شافوا المعاناة في الماجستير، ... بس سابولي حرية السفر..." (المقابلة 8)

بالإضافة إلى زيادة وعي الأفراد بأهمية التعليم وعدم وضع قيود أسرية على حرية انتقال وسفر الباحثين بشكل عام والإناث بشكل خاص:

"...أنا لما جيت هنا في أمريكا شفت طلبة كتير جدًا- والبنات أكتر من الولاد- وأغلبهم آنسات مش متزوجات، ومش جايين يعملوا دراسات عليا إنما جايين يبدأوا الليسانس أو البكالوريوس، بابا كان مُشجع جدًا في التعليم، والموضوع بدأ ينتشر ويكبر عن الأول، الناس بقت مدركة الموضوع ده" (المقابلة 9)

وبالتالي تتنوع صور الدعم المادي والمعنوي الممنوحة من أسر الباحثين على اختلافهم، حيث وفرت أسر الباحثين الدعم المادي اللازم لهم أثناء المراحل التعليمية المختلفة، كما قدمت البيئة الأسرية المواتية للقيام بالبحث العلمي والتي توفر لهم فرص التدريب وممارسة اتخاذ القرار داخل أسرهم وبدون أن تضع أسرهم قيودًا على الاشتراك في الأنشطة العلمية المختلفة بناءً على النوع الاجتماعي إلا في أضيق الحدود لبعض الأسر التي تفرض على بعض الباحثين قيودًا في بعض الأنشطة العلمية التي تتطلب السفر إلى الخارج خاصة الأسر التي تضع في اعتبارها العادات والتقاليد والاعتبارات الدينية المرتبطة بسفر المرأة وكذلك بعض القيود التي ترتبط تحديدًا ببعض الباحثات المتزوجات.

2- التنشئة الاجتماعية خلال المراحل التعليمية قبل الجامعية:

تمثل التنشـــئة الاجتماعية داخل المدرســـة أحد المراحل المهمة التي يمر بها الفرد، والتي تســـهم في تشـجيعه على تقديم أفكار جديدة، والتعبير عنها، والقدرة على اتخاذ القرار، مما يؤثر على قدرة الفرد فيما بعد على الإبداع. وفي هذا الإطار يشير ما يقل عن ثُلث المشاركين في الدراسة أنهم تلقوا تعليمًا مدرسيًا يشجعهم أحيانًا على تقديم أفكار جديدة (30.3%)، ولم تكن هناك فروق بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث؛ حيث جاء التفاوت بين المبتعثين وغير المبتعثين بســيطًا، وبلغت النســبة لدى الباحثين غير المبتعثين (31.3%) ولدى الباحثين المبتعثين (28.8%). كما يشـير ما يقل عن الثُلث أيضًـا بأنهم قد تلقوا تعليمًا مدرسـيًا يشـجعهم أحيانًا على إبداء رأيهم (29.5%)، وقد ارتفعت تلك النســبة إلى ما يزيد عن الثُلث لدى الباحثين غير المبتعثين (36.1%) بينما انخفضـــت لدى الباحثين المُبتعثين (20.2%) حيث يرجع انخفاضـــها لدى المبتعثين إلى أن الاستجابة الأكثر تكرارًا لديهم تشير إلى أن أكثر من الربع نادرًا ما كانوا يتلقون تعليمًا مدرسيًا يشجعهم على إبداء الرأي (28.8%). وجاء ما يقل عن الثُلث ليشير بأن التعليم المدرسي الذي تلقونه كان يدعم أحيانًا حرية اتخاذ القرار (30.7%)، ووفقًا لحالة الابتعاث فقد ارتفعت تلك النســبة إلى الثُلث لدى الباحثين غير المبتعثين (34%)، بينما انخفضت إلى الربع لدى المبتعثين (26%)، ويرجع انخفاضـها لدى المبتعثين إلى أن ما يقرب من الثلث نادرًا ما كانوا يتلقون تعليمًا مدرسيًا يدعم حرية اتخاذ القرار (30.8%) (جدول (49)).

جدول (49) التنشئة الاجتماعية المدرسية للباحثين في المرحلة ما قبل الجامعية

الاستجابة	التعليم المدرسي الداعم لتقديم الأفكار الجديدة				التعليم المدرسي الداعم لإبداء الرأي				التعليم المدرسي الداعم لحرية اتخاذ القرار			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	23	13	36	14.3	33	24	57	22.7	36	18	54	21.5
نادرًا	24	24	48	19.1	26	30	56	22.3	23	32	55	21.9
أحيانًا	46	30	76	30.3	53	21	74	29.5	50	27	77	30.7
كثيرًا	39	19	58	23.1	22	14	36	14.3	26	13	39	15.5
كثيرًا جدًا	15	18	33	13.1	13	15	28	11.2	12	14	26	10.4
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100	147	104	251	100

ويلاحظ بشكل عام أن التفاوت بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين حول التنشئة المدرسية كان بسيطًا؛ وقد يتوقف ذلك على نوع المدرسة التي ارتادها الباحث سواء حكومية أو خاصة أو لغات، وكذلك نوع الأنشـــطة التي تُمارس في المدرســـة ومدى مراعاة اهتمامات الطلاب فيها، وكذلك التباين العمري بين الباحثين الذي ينعكس على نظام التعليم المدرسي الذي تلقوه والذي يختلف من فترة لأخرى.

فقد تترك نوعية التعليم الذي تلقاه الباحث ونوع المدرســة أثرها في إتاحة الفرصــة لتقديم أفكار جديدة والتعبير عنها لصالح المدارس غير الحكومية:

"...مدرستي في ابتدائي كانت مدرسة خاصة، وبعد كده في الإعدادي والثانوي مدارس حكومية. كان فيه فرق في أسلوب المعاملة شوية، وإن كان صُلب التعليم نفسه أو صلب التربية نفسها مكنتش في المدرسة كان في البيت، وبالتالي أنا محستش بفجوة كبيرة..." (المقابلة 5).

ويُعد التشجيع على إبداء الرأي داخل التعليم المدرسي نسبيًا لأنه يعتمد على النظام داخل كل مدرسة على حدة، ووفقًا للمدرسين الذين يعملون بها، والذين قد يلعبون دورًا رئيسًا في تشجيع الطالب على النقاش وإبداء الرأي، وترجيح الرأي الصائب بالإقناع:

"... كان المستر بتاعي اللي مربيني، هو كان مسئول عني يعني، ففعلًا كلامه صح..." (مقابلة 4)

وتُعد المرحلة الثانوية هي المرحلة الأهم لدى معظم حالات الدراسة، والتي يظهر فيها مدى تمتعهم بحرية اتخاذ القرار؛ حيث إن تلك المرحلة يحدد فيها الطالب مجال تخصصه في مساره التعليمي:

"... مسئولية بعض القرارات لما وصلت لثانوي كانت عليا أنا، يعني ما يتعلق بعلمي ولا أدبي أنا اللي اخترته..كان اختياري بمحض إرادتي" (المقابلة 5)

كما أن قدرة الفرد نفسه على اتخاذ القرار يقترن معها تحمل مسئولية قراره، وبالتالي تقتصر تلك الفرصة فقط أثناء المرحلة الثانوية:

"كان تحدي كبير بالنسبة لي لأن أخواتي كلهم أدبي، وكلهم قالولي أدخلي أدبي متدخليش علمي، لأن معاهم كتب خارجية وهيفهموني تمامًا، علمي منفهمش فيها حاجة كده أنتي وكيلة نفسك. الجميل في الموضوع إننا عندنا الديموقراطية، أنتي خدتي القرار بس أنتي حره، أنا قلت أنا حلمي مش هسيبه ودخلت علمي ووقفت ضد كل الناس" (المقابلة 7)

وعلى ذلك يمكن القول بأن نوع التعليم قبل الجامعي الذي تلقاه الباحث، ما بين الحكومي والخاص واللغات، بالإضافة إلى أسلوب المدرسين داخل المدارس في التعامل مع الطلاب، وإعطائهم الفرصة للتعبير عن الرأي واتخاذ القرار أو عدم إتاحة الفرصة لهم قد يكون له تداعياته على قدرة الباحث على اتخاذ القرار والتعبير عن رأيه فيما بعد ومن ثم حصوله على فرص الإبداع التي تتاح له.

3- المسئولية الاجتماعية للباحث في بيئته الاجتماعية:

تُعد خدمة المجتمع أحد صور المسئولية الاجتماعية للجامعات التي ينص عليها قانون تنظيم الجامعات في المادة (1) من القانون؛ ويبدأ الاهتمام بخدمة المجتمع من خلال قيام المشتغلين بالعمل الأكاديمي بدراسة

القضـايا والظواهر الاجتماعية المرتبطة بسياقه الاجتماعي بحيث تكون دراسته خُطوة أولية لتسليط الضـوء عليها والوصول إلى نتائج علمية تفيد مجتمعه[1].

وفي هذا السياق انحصرت الاستجابات الأكثر تكرارًا لما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة في الثلاث فئات الأعلى للاســتجابات (كثيرًا جدًا، وكثيرًا، وأحيانًا) حول ارتباط بحوثهم العلمية بالقضــايا المعاصــرة (86.1%) حيث اشـتملت كل فئة منهم على ربع التكرارات تقريبًا (31.9%، 26.3%، 27.9% على التوالي)، ولم يختلف الأمر كثيرًا بالنسـبة لارتباط البحوث العلمية للمشـاركين في الدراسـة بالاحتياجات المجتمعية؛ حيث اســتحوذت الثلاث الفئات الأعلى من الاســتجابات أيضًــا على ما يزيد عن ثلاثة أرباع استجابات المشـاركين في الدراسـة بنسـبة (82.9%)، حيث جاءت كل فئة منهم لتستحوذ على ربع استجابات المشـاركين تقريبًا (30.3%، 25.5%، 27.1% على التوالي). ولم يظهر تفاوت كبير بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث، حيث بلغت نسـبة الاسـتجابات الأكثر تكرارًا حول ارتباط الباحثين بالقضـايا المعاصـرة في الفئات الثلاث الأعلى للبـاحثين غير المبتعثين (84.4%)، ولـدى البـاحثين المبتعثين (88.5%)، وكذلك بـالنســبـة لارتبـاط البحوث العلميـة بـالاحتيـاجـات المجتمعيـة (79.6% للبـاحثين غير المبتعثين، و87.5% للبـاحثين المبتعثين) (جدول (50)).

جدول (50) ارتباط الباحث بالسياق المجتمعي المحيط به

الاستجابة	ارتباط البحوث العلمية بالقضايا المعاصرة				ارتباط البحوث العلمية بالاحتياجات المجتمعية			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	13	7	20	8	16	8	24	9.6
نادرًا	10	5	15	6	14	5	19	7.6
أحيانًا	45	25	70	27.9	41	27	68	27.1
كثيرًا	34	32	66	26.3	33	31	64	25.5
كثيرًا جدًا	45	35	80	31.9	43	33	76	30.3
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

وقد تختلف الأســباب التي تدفع الباحثين غير المبتعثين نحو الاهتمام بالقضــايا المعاصــرة أو بـالاحتيـاجـات المجتمعيـة عن غيرهم من البـاحثين المبتعثين والتـداعيـات التي تنتج عن هذا الاهتمـام من قبل الباحثين؛ فقد يهتم الباحثون في الجامعات المصـرية بالقضـايا المعاصـرة في بعض الأحوال بناءً على الخطط البحثية التي قد تتوافر في بعض الأقسـام العلمية حول القضــايا المعاصــرة المطروحة على الباحثين للاهتمام بتغطيتها بالدراسة، وقد تقترن تلك القضايا المعاصرة ببعض الاحتياجات المجتمعية رغم أنه لا يتوفر الاهتمام الرسمي الكافي على مستوى الدولة بتطبيق نتائج تلك الدراسات:

[1] تنص المادة (1) من قانون تنظيم الجامعات بما يلي: "تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في ســبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضـاريًا، متوخين في ذلك المسـاهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسـانية، وتزويد البلاد بالمتخصـصـين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات..."، انظر قانون تنظيم الجامعات، مرجع سابق، ص2.

"...أنا نقيت موضـــوع فعلًا كان القســم مقترحة مش حاجة من دماغي، ومهم للدولة طبعًا، ومحدش قال يا جماعة حد غطى الجزء الفلاني ولا لأ، ده لحد دلوقتي المجتمع بيعاني من اللي أنا بدرســه ووصــل للنتائج اللي أنا وصــلت لها، محدش مهتم والكلام ده موجود في رسالتي من زمان، محدش استفاد بيه له؟ مفيش رغبة! هي مفيش رغبة". (المقابلة 2)

وهو ما يختلف لدى الباحثين المبتعثين في الخارج حيث يمثل ارتباط موضــوعاتهم الذين يرغبون في دراسـتها في الخارج بالقضــايا المعاصــرة وبأهميتها للمجتمع المصــري، وللجهة المانحة أحد شــروط قبولهم للسفر إلى الخارج:

"...مكنش الـــــinterview لطيف لأني توقعت أنهم يسألوني في الـــــ project، لكن معظم الأسئلة ليه تاخدي المنحة، وأيه هتقدميه، وليه متعمليش ده في مصـــر، ليه إحنا نديكي المنحة، كانت الإجابات إن الـــــ project كويس ومينفعش نعمله في مصر، وإن العالم متجه للـ field اللي أنا فيه...بعدها بفترة ردوا عليا وقالوا إنى اتقبلت..." (المقابلة 8)

كما أن وجود بعض التصـورات لدى بعض الباحثين في الجامعات المصـرية حول عدم جدوى ارتباط موضوعاتهم بالقضايا المعاصرة وبالاحتياجات المجتمعية قد يشكل تفاوتًا عن الاتجاهات السائدة في الجامعات في الخارج حول أهمية العلم وتطبيقاته في المجتمع، فتقول إحدى حالات الدراسة من غير المبتعثين:

"...إحنا كمجال فلسـفة المجال مفتوح أكبر من المجالات التانية، زي مثلًا علم الاجتماع بيبقى فيه قائمة بالموضـوعات المراد إن الطالب يعمل فيها شغله، ده على حسب حاجة المجتمع وحاجة البحث العلمي دلوقتي، لكن أنا كفكر محتاج قدر من الحرية، مينفعش تجبريني على نوعية أفكار معينة لازم أقولها، وبالتالي لو أنا كمان بجمع بين أكتر من شـعبة- إني رايحة بين اليوناني على الحديث والمعاصـــر- أكتر من حاجة أنا بحتاج يبقى عندي حرية، لكن متجبرنيش على نوعية أفكار معينة، مينفعش" (المقابلة 5)

بينما يمكن ملاحظة الفارق في تلك التصـــورات في قول إحدى حالات الدراســـة من المبتعثات إلى الخارج والتي تقول:

"...هدف شـغل بره، الهدف الأسـمى للمواضـيع كلها أن الواحد يطلع حاجة يفيد بها العالم عمومًا إن أمكن ويفيد بلده إن أمكن، أنا اخترت اللي يفيد مصر" (المقابلة 7)

كما أن زيادة الاهتمام بقضـــايا المجتمع المعاصـــرة وبالاحتياجات المجتمعية الحالية في المجتمع المصـري قد يكون نابعًا من اتجاه الأقسـام العلمية إلى الحصـول على الاعتماد وتحقيق الجودة، حتى وإن كان هذا التطبيق على نطاق ضيق:

"...مش كل الناس عندها system في اختيار قضـــايا البحث العلمي، يعني فيه ناس بتمشـــي وفقًا للخريطة البحثية، اللي already بتنعكس من الجامعة، طبعًا مش موجودة عندنا في الأقســـام...الجامعة دلوقتي بتطلب خطة بحثية للأقســـام لإنها موجودة في معايير الجودة، هي تعتبر أ ب، زي مثلًا لما يطلب منك توصيف المقرر..." (المقابلة 4)

كما يمكن ملاحظة الفروق في دوافع الاهتمام بالقضـــايا المجتمعية والاحتياجات المجتمعية بين الباحثين في المجتمع المصـــري والمبتعثين في أن أســباب هذا الاهتمام لدى بعض الباحثين غير المبتعثين قد تكون نابعة من الباحث نفسه:

"بطبق على الطلبة كنوع من أنهم شريحة من شرايح المجتمع...لأن أنا شغلي كله في الأفكار، وبالتالي ده اللي بيمثل عنصر الاهتمام، إن أنا بنقل فكرة، وبشـــكل عقلية، فده التطبيقي، ده الميداني بتاعي يعني إذا حبينا نقوله بمصـــطلح علمي شـــوية" (المقابلة 5)

بينما ينبع هذا الاهتمام في الجامعات في الخارج من إلزام الباحثين بالجانب التطبيقي لبحوثهم العلمية:

"هناك من ضمن الحاجات الكويسة اللي عندهم الـــ application، اللي هو بعد ما بيخلص البحث بتاعه، طيب عشان يبقى applied عشـــان اليابان تســـتفيد منه، لازم يبقى ليه تطبيق عملي؛ تطلعي محصـــول معين بجودة معينة، تقللي ســـعر حاجة معينة، تعملي جودة للتربة، حاجات زي كده، ده مش موجود في مصر، ده الطالب الياباني، أنا مليش دعوة لأني أنا مصرية" (المقابلة 10)

ومن هنا يمكن الزعم بوجود صور للمسئولية الاجتماعية لمعظم الباحثين تجاه بيئتهم الاجتماعية على اختلاف حالة ابتعاثهم، إلا أن أسـباب اهتمام بحوثهم العلمية بالقضـــايا المعاصـــرة وبالاحتياجات المجتمعية قد تختلف من الباحثين غير المبتعثين عن الباحثين المبتعثين؛ حيث يرجع ذلك الاهتمام من قبل بعض الباحثين غير المبتعثين إلى وجود خطة بحثية للموضـــوعات المجتمعية كجزء من متطلبات الحصـــول على الاعتماد والجودة- وهي خطط غير مُعممة على جميع الكليات والجامعات المصـرية- أو رغبة الباحث نفســه إيمانًا منه بجدوى البحوث التي يجريها في مجتمعه، أما بالنسبة للباحثين المبتعثين فإن أحد شروط الموافقة على سفرهم إلى الخارج للدراســة تتمثل في تقديم الباحث ما يدعم أهمية موضــوعه البحثي لمجتمعه وللدولة المُبتعث إليها، بالإضافة إلى حرصهم في الخارج على جدوى الجانب التطبيقي للبحوث وتوظيفها في المجتمع.

4- المسئولية الاجتماعية للسياق المجتمعي تجاه البحث العلمي

يتطلب البحث العلمي بشــكل عام صــورًا مختلفة من الدعم المجتمعي ليتمكن الباحث من القيام بدوره داخل المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن هنا تنبع المســـئولية الاجتماعية للتنظيمات والتي تتبلور في جانب منها على تقديم البيانات اللازمة للباحث والتي بدونها لا يســتطيع الباحث أيًا كان تخصــصــه تحقيق أهداف بحثه، وفي جانب آخر تقديم الدعم المادي في شــكل منح مادية للباحثين وفقًا لتخصــصــاتهم، بالإضـــافة إلى الدعم المعنوي المقدم للباحثين من خلال قيام وســـائل الإعلام بتغطية الإنجازات العلمية التي يقوم بها الباحثون في

مجالاتهم المختلفة والتي يمكن من خلالها إبراز أهمية البحث العلمي في المجتمع، والدعم المعنوي أيضًا الذي يحتاج إليه الباحث الذي يتلقاه من المحيطين حوله لتشجيعه على مواصله بحثه العلمي.

وفي هذا الإطار أشارت استجابات ما يزيد عن ثُلث المشاركين في الدراسة بأنه نادرًا ما توفر لهم التنظيمات الاجتماعية المختلفة البيانات اللازمة لبحوثهم العلمية عند طلبها منهم (34.7%)، وقد كان التفاوت بين الباحثين بناءً على حالة الابتعاث طفيفًا؛ حيث جاءت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (34%)، و(35.6%) لدى الباحثين المبتعثين. بينما يشير ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة إلى أن التنظيمات الصناعية بأنواعها لا تقدم الدعم المادي لهم لاستكمال بحوثهم العلمية التخصصية (80.5%)، ويلاحظ ارتفاع تلك النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (85%)، بينما تنخفض إلى ما يقل عن الثلاثة أرباع لدى الباحثين المبتعثين (74%). وجاء ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة ليشيروا إلى أن وسائل الإعلام لا تبرز الإنجازات العلمية التي يقومون بها (78.1%)، ولم يكن التفاوت واضحًا بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث حيث جاءت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (78.9%)، و(76.9%) لدى الباحثين المبتعثين. كما أظهرت استجابات المشاركين في الدراسة أن ما يزيد عن الربع يتلقون دعمًا معنويًا كثيرًا من قبل الأفراد المحيطين بهم من خارج العمل الأكاديمي وذلك لمواصلة البحث العلمي (26.7%)، ولم يكن هناك اختلاف بين الباحثين أيضًا وفقًا لحالة الابتعاث، حيث بلغت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (27.9%)، و(25%) لدى الباحثين المبتعثين (جدول (51)).

جدول (51) الدعم المجتمعي للبحث العلمي

الاستجابة	إتاحة الحصول على البيانات من التنظيمات المجتمعية المختلفة				الدعم المادي للبحوث من قبل التنظيمات الصناعية				التغطية الإعلامية للإنجازات العلمية				الدعم المعنوي للباحث لمواصلة البحث العلمي			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	44	27	71	28.3	125	77	202	80.5	116	80	196	78.1	17	12	29	11.6
نادرًا	50	37	87	34.7	11	14	25	10	17	9	26	10.4	16	19	35	13.9
أحيانًا	39	21	60	23.9	8	8	16	6.4	11	9	20	8	41	23	64	25.5
كثيرًا	9	12	21	8.4	1	2	3	1.2	1	4	5	2	41	26	67	26.7
كثيرًا جدًا	5	7	12	4.8	2	3	5	2	2	2	4	1.6	32	24	56	22.3
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100	147	104	251	100	147	104	251	100

وقد يرجع السبب في عدم قدرة الباحثين على الحصول على البيانات اللازمة لبحوثهم العلمية بشكل دائم إلى افتقار بعض التنظيمات الاجتماعية إلى الوعي بأهمية البحث العلمي وجدواه من جهة، بالإضافة إلى سيادة الخوف من إتاحة البيانات وتوظيفها لغير أهداف البحث العلمي من جهة أخرى، مما يؤدي إلى مواجهة الباحثين لصعوبات في الحصول على البيانات اللازمة لبحوثهم العلمية في المجتمع المصري حتى وإن استطاع الباحث الحصول على الموافقات اللازمة للحصول على تلك البيانات:

"...وزارة الخارجية المصرية مرضتش تدخلني أصلًا من الباب، قالي ممنوع دخول المنقبات، مع إيراز الشخصية، ومع التصريح ومع كل حاجة مرضيوش يدخلوني، بابا اللي دخل، قلت له أكتبلي حاجة بالكلام ده مرضاش يكتبلي، قالي هي دي تعليمات، تعليمات شفوية... الجهات التانية برضو كانوا خايفين يتعاملوا معايا...معايا التصاريح معايا الحاجة أبوس أيديكو خايفين ومش عايزين يتكلموا معايا، أخدت منهم بيانات بس بعد ما اتذليت وبوست إيديهم، وربنا ما تبع حد وبتاع، أنا هسقط، خايفين مني! خايفين مني!، وأتحايل عليهم مرة واتنين وتلاتة وأروح لهم وأنا هضيع يا جماعة..كل مرة أروح وأتذل وأقعد وكده يعني، لحد أما استجابوا، الجهة الوحيدة اللي مدخلتش فيها وزارة الخارجية المصرية". (المقابلة 2)

كما أن عدم حصول الباحثين على البيانات اللازمة لبحوثهم من التنظيمات الاجتماعية المختلفة يرجع في جانب منه إلى تعنت بعض الموظفين القائمين بالعمل في تلك التنظيمات في حصول الباحثين على تلك البيانات، والتي قد ترجع أيضًا إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة لحصول الباحثين على البيانات من تلك التنظيمات:

"كان الموضوع صعب جدًا، يعني أولًا مكنات التصوير كانت بايظة لمدة 3 سنين مفيش تصوير في دار الكتب، مفيش تصوير!، كل حاجة إحنا بننقلها، مفيش استعارة، هي عبارة عن مجلدات كبيرة كده وأنتي بتنقلي منها، الموظفين كانوا فيه منهم متعاون وفيه منهم مش متعاون خالص، بدأوا إن هما يغيروا في إجراءات تيسير الاطلاع للباحثين، كان فيه باحثين بيعملوا إجراءات بيضايقوا الموظفين فهما بقى يقوموا مقررين قرارات للناس كلها، يعني مثلا الباحث ياخد الجريدة وممكن يعني يقطع منها حاجة، فده كان بيأدي إن الجريدة ممكن تتقفل، عندهم الجرايد محفوظة جوه عشان يحفظوها يعني من التآكل وكده، عاملينها كده زي في دواليب، فالدواليب دي ليها تركيبات حاجة عاملة زي شبه العجلة كده، فبتتفتح وبتتقفل، ساعات التركيبة دي كانت تبوظ يعتبر كده الجرايد اللي جوه التركيبة دي اتقفلت خلاص، عبال ما بقى لما يجي موظف عشان يصلحها ولا حاجة، ده محصلش يعني أثناء الفترة اللي أنا جمعت فيها من 2015 لغاية شهر 5/ 2017، كل الفترة دي الحاجات اللي كانت مقفولة متفتحتش+ إن الميكروفيلم بعد ما كنا بقعد على الميكروفيلم براحتنا وطول النهار، نتيجة للضغط بتاع الباحثين وإن اجهزة الميكروفيلم فيه منها كتير اتحرق مبقاش فيه غير جهازين، بقوا يقعدوا كل باحث ساعتين بس في اليوم، فتخيلي إن أنا أروح القاهرة يوم بحاله عشان أقعد ساعتين بس!، وعبال ما ألف الفيلم كده والخط بايظ خالص ومفيش تصوير طبعًا ده كان بياخد مني وقت، لو كان فيه تصوير كنت هصور وأروح، لكن أنا بنقل، كل حاجة بنقلها، اقترحنا عليهم وقدمت شكوى وقدمنا كل الباحثين شكوى مع بعض قالوا إن الجهاز غالي تقريبًا ومش هينفع إنهم يجبوه، جهاز التصوير اللي اتحرق، عشان هو scanner بتحطي الجريدة عليه وبيصور، هو كان موجود وباظ" (المقابلة 3)

ويتسبب عدم وجود صور للشراكة والتعاون بين التنظيمات الأكاديمية وبعض التنظيمات المعنية بتوفير البيانات الوثائقية للباحثين بوجود بعض الصعوبات للباحثين الذين لا يتطلب بحثهم العلمي إلا البيانات التي توفرها تلك التنظيمات مثل دار الكتب المصرية أو دار الوثائق المصرية:

"لو فيه مثلًا جامعة موفرة ميزانية أو بتتعامل مع جامعات أجنبية كان زمانها وفرت وثائق كتير وجرايد إحنا نقدر نتواصل عليها، لو هما قدروا إنهم يسحبوا الصحف اللي عندهم دي كلها على النت وينزلوها زي بقية الدول ده كان هيبقى كويس جدًا، لأن هو كان هيفيدنا إحنا، لأن القعدة في دار الكتب أنا ممكن أقعد طول النهار بتطلع على 3 شهور من سنة واحدة في جريدة واحدة! وخاصة على جهاز الميكروفيلم، العدد بتاع الجريدة بيبقى 13 ورقة، من الورق القديم الكبير، بقعد أجيب الميكروفيلم

يمين وشمال وفوق وتحت عشان أعرف أشوفه، وساعات بعد ما أخلص ملاقيش، بيسيبلي طبعًا مشاكل صحية كتير من كتر القعدة والتعرض للأتربة والحاجات اللي بتبقى في الورق القديم وكده" . (المقابلة 3)

أما عدم اهتمام التنظيمات الصناعية بالبحث العلمي وتطبيقاته وتقديم الدعم المادي للباحثين بشكل عام فقد يرجع السبب في ذلك في جانب منه إلى التخصص العلمي الدقيق للباحث الذي قد يكون له تأثيره في مدى استفادته من ذلك الدعم؛ حيث قد لا تتوافر صور لتقديم الدعم المادي للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل واسع، نظرًا لارتباط التنظيمات الصناعية والشركات بالجانب التطبيقي بشكل أكبر، وفي جانب آخر يكون لصور التعاون والشراكة بين الجامعات والتنظيمات الصناعية في الخارج تأثيرها في تعظيم الاستفادة المتبادلة بين البحث العلمي في الجامعة وبين المكاسب التي تحصل عليها التنظيمات الصناعية نظير تطبيق نتائج البحث العلمي، فتقول إحدى المُبتعثات إلى ألمانيا:

"البحث العلمي هنا مفيهوش معوقات جوه المعامل، الحكومة بتصرف، الشركات بتدور على اللي عايز يعمل بحث علمي..لو شركة ممكن فيها قطاع كامل للبحث العلمي، عندهم طلبة ومعامل وبيشتغلوا في موضوع معين له علاقة بالبحث العلمي والتطبيق في المجتمع، بياخدوا الطلبة ويدوهم مرتب شهري عشان يدرسوا نقطة معينة هتستفاد منها الشركة، وبيكسبوا مكاسب مهولة من وراهم لأنهم عارفين إن البحث العلمي أكترها مكاسب وأخطرها. زي شركات Volkswagen هما ملوك السيارات، عندهم التكنولوجيا متطورة جدًا، الشركة دي أصلًا بتنزل منح لطلبة الدكتوراة وبتقولهم خدوا فلوس، خريجي الهندسة قسم سيارات أو مواتير ويخلوهم يشتغلوا، وإزاى يطوروا العربيات دي، وإزاى العوادم تكون قليلة، الشركة نفسها عامله جزء منها للبحث العلمي، فمش مستنيه الجامعة تعمل حاجة، شركات الأدوية بيكون جزء كبير بتاع بحث علمي بيطوروا دوا معين، يطوروا طريقة معينة، ويكونوا على إتصال بكلية علوم ويشوفوا وصلوا لأيه، وهل فيه ناس كويسة، ويشتروا براءة اختراع لباحث مطلع نتايج كبيرة، وده متاح لكل الطلبة سواء من البلد أو بره، بغض النظر عن الدين أو النوع، بيتعاملوا مع العقلية وملهومش دعوة بالشكل نهائي" (المقابلة 7)

وعلى الرغم من امتلاك بعض الباحثين الوعي الكافي بأهمية نتائج بحوثهم ومحاولاتهم للاستفادة منها في مجتمعهم إلا أنهم لا يجدون الدعم من التنظيمات الاجتماعية المعنية بالاستفادة من تلك النتائج التي تلبي الاحتياجات المجتمعية في المجتمع المصري:

" نتايج البحث بتاعتي؟! رفعنا بيها قضية، لأن أنا كنت شغالة على المحاصيل...كانت نتايج الدراسة الخضار طلع فيها كمية ملوثات أصلًا بالتراكم لما تاكليها على فترات طويلة مباشرة بتأثر على الجهاز العصبي، ده لو رصاص، وعلى الجهاز الدوري والقلب لو كادميوم...القضية عشان حق الناس، كده كده أنا اترقيت خلاص بالرسالة بتاعتي. المصنع مهتمش، المنطقة دي اتعمل فيها قبليا كام بحث وبعديا كذا بحث، في نفس المنطقة بس على حاجات تانية، على أبعاد تانية، اللي بيعمل على التربة، فيه ناس كانت بتشتغل عالهوا، بس فكرة المنطقة منطقة دراسة أصلًا والمصنع لا حياة لما تنادي، والمصنع لسه شغال بكفاءته كاملة"(مقابلة 6)

أما الدعم المادي المقدم من التنظيمات الاجتماعية للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات المصرية فقد يكون محدودًا مقارنة بالعلوم الطبيعية، وفي حالة توفره فإنه يتخذ صور منح مادية لعقد دورات تدريبية فقط، اعتمادًا على المهارات التي يمتلكها المشتغلون بالعمل الأكاديمي في بعض الجامعات دون غيرها مما يجعلهم يتمكنون من الحصول على ذلك التمويل دون غيرهم:

"...مستوى المهارات التدريسية في جامعة القاهرة ممتازين، حتى أعلى بكتير من مستوى المهارات اللي هنا، عندهم مهارات في التدريس عالية، وعندهم أبحاث أكتر، وعندهم منح Ford، هما واخدين منح هي اللي قادرين يدوا بيها دورات تدريبية" (المقابلة 2)

وعند الإشارة إلى الدعم المقدم من وسائل الإعلام كأحد التنظيمات الاجتماعية فإنه يلاحظ انحصار دورها في تسليط الضوء على الإنجازات ذات الصدى الواسع عالميًا فقط- كالحاصلين على الجوائز الدولية- دون الاهتمام بدعم الباحثين الذين يحققون إنجازات علمية محدودة، كما ينقص في الجامعات المصرية وجود لجان إعلامية فعّالة توظف وسائل الإعلام المختلفة في إبراز الإنجازات العلمية التي قد يصل إليها الباحثون، مما قد يترك أثره في المجتمع وزيادة الوعي بأهمية البحث العلمي:

"...أول إمبارح كان فيه محاضرة للحاصلين على جائزة نوبل، ووقف يدي محاضرة في ألمانيا- من حظي السعيد- فهو بيتكلم في النانوتكنولوجي... ده بيعمل كده ليه؟ ليه أخد nobel prize؟ نيجي لتطبيقات النانو...الراجل ده شوفي قد أيه خدم البشرية، ده مثال واحد على أهمية البحث العلمي..." (المقابلة 7)

وبذلك يمثل الدعم المعنوي الذي يتلقاه الباحث من المحيطين به أحد أهم وأبرز صور الدعم التي يتلقاها الباحثون بشكل عام، حيث تتعدد مصادر الدعم المعنوي الذي يتلقاه الباحثين من المحيطين بهم ما بين الأصدقاء والجيران بشكل أكبر من الأقارب:

"...عند ماما جيرانا مساحة بقى كبيرة، متدخلين بقى جامد، ناس كويسين جدًا، واللي هو هتسافري يدعموكي بقى، أيه اللي ناقص؟...كان ماما معندهاش wifi، وموبايلها عادي مش اللي هو ممكن أدخل فيه نت وكده، فكان جيرانا بقى عندهم wifi، فيظبطوا بقى المواعيد، كان فيه gap 7 ساعات ما بيني وما بينهم، يعني عشان أكلمهم مثلًا ببقى بكلمهم بعد الفجر عشان يبقى هنا قبل العشا والمغرب، فرق كبير، فكانت بقى اللي جنبنا دي في الجامعة، تيجي وتنام شوية وبعد كده أيه تظبط بقى معايا، رنات وبعد كده أما تكلمني تقوم طالعة بقى عند ماما وأكلمهم صوت وصورة، طول فترة سفري، في الـ 6 شهور دول. أي حد كان بيسمع اليابان كان بيتخض أصلًا، أنتي طب أنتي هتتكلمي إزاي؟ طب أنتي.. اليابانيين دول اللي شبه الصينيين؟ طب هتاكلي أيه؟ طب هتتعاملي معاهم إزاي؟ يعني اللغة؟ طب هتاخدي كورسات؟ يعني أنتي تعرفي أصلًا تتكلمي ياباني؟ طب هما بيتكلموا إنجليزي ولا ولأه؟ طب وبتك هتسيبيها إزاي؟ هما متدخلين مش اللي هو مثلًا هقولهم أنا مسافرة قبلها بيومين، اللي هو الحد العادي، لأه؟ بتقولي قبلها، بفترة يعني، عشان يبدأوا بقى يبستموا معاكي هتسافري أمتى؟ طب خلصتي الورق؟ طب سافرتي القاهرة؟ طب أخدتي الفيزا؟ كده يعني، فهما ليهم مساحة كبيرة زي الصحاب بالظبط"(المقابلة 10)

كما يكتســب الدعم المعنوي المقدم للباحث من قبل العاملين في المجال الأكاديمي أيضًــا أهمية كبيرة خاصة أنهم الأكثر وعيًا بما يتعرض له الباحث أثناء مسيرته العلمية:

"...هي علاقات ودية هما مش فاهمين أوى أنا بعمل أيه عشان يتابعوني، يعني أخبارك أيه؟ شغلك عامل أيه؟ دراستك عامله أيه؟ مش أكتر... لما يكون شخص من نفس البيئة اللي إنتى فيها وبيتعامل تقريبًا مع نفس الاشخاص وجهة نظره ممكن تفيدك يعني، بتبقى محتاجه رأي حد تاني معاكي، أحيانًا بيكون لمجرد الفضفضة، يعنى عارفه إن الشخص ده ممكن مش في إيده يعملك حاجة بس بتبقي محتاجة تتكلمي مع حد..." (مقابلة 1)

إلا أنه قد يواجه بعض الباحثين في الجامعات المصــرية بعض صــور التعنت من الدرجات الوظيفية الأعلى داخل القســم العلمي والذين ينظرون إلى الباحثين الأقل درجة وظيفية على أنهم أقل علمًا وقدرة على تطبيق بحوثهم وتلبية الحاجات المجتمعية، وذلك على خلاف الوضــع في الجامعات في الخارج التي توفر معظم احتياجات الباحث ليحقق هدفه من البحث العلمي:

"رجعت مصر،... واتصدمت بصخرة الواقع في مصر مرة تانية، كنت عامله حسابي إني أرجع أكمل، وقررت أعمل حاجة لها علاقة بمصر وبناءً على أن العينات أصلًا جاياها من مصر، فالموضوع وثيق الصلة بمصر، ومعايا النتائج وفرحانة، يلا نجيب ميكروسكوبات والدنيا وردي، الناس العتاولة الكبار أنتي لسه طالعه من بيضة،هتعملي لنا معمل ما تهدي على نفسك، في الشغل العلمي بتاعنا جهة مانحة تدينا فلوس نشتري بيها ميكروسكوبات ونعمل تجارب وننشرها، ده أ ب بحث علمي، عايزين نعمل معمل بحثي ذو قيمة عالمية في مصر مش عشان أخد ماجستير تاني، عشان يبقى فيه حاجة اسمها بحث علمي في مصر، ده الهدف من توظيف جزء من رسالتي، اترفضنا، كان فيه قصادنا مجموعة تانية فيها بروفيسيرات من الكرونبات الكبيرة، ياخدوا فلوس يجيبوا الستاير للمكاتب، دول ناس كبيرة إنما إحنا لسه ناس صغيرين، إحنا كبار ناخد الحاجات دي ولا نعمل بحث، على العكس تمامًا هنا في أوروبا هما بيقدروا جدًا شــباب الباحثين، عايزين فلوس خدوا فلوس، نفتح لكو معامل نفتح، إحنا مش عايزين منكو غير عقولكو، كل مقومات الإبداع هما بيســيبوهالنا في أوروبا ومش عايزين إلا أفكارنا وإبداعاتنا"(المقابلة 7)

ويُعد الدعم المعنوي المقدم للباحثين المبتعثين أكثر أهمية مقارنة بالباحثين غير المبتعثين؛ حيث يؤدي اختلاف السياق الاجتماعي والثقافي المُحيط بهم إلى جانب بعض صعوبات التأقلم داخل المجتمع المُبتعث إليه إلى بعض الضغوط التي لا تمثل عائقًا للبحث العلمي بقدر ما تمثل صعوبات في التأقلم والتعايش بشكل طبيعي داخل المجتمع المبتعث إليه مما قد ينعكس على عمله الأكاديمي:

"...حياة الطلبة الأوروبية بالنســبة ليا مش هي الحياة، أحيانًا بيكون فيه home sickness، فكانت أيام صــعبة أوي- أثناء الماجستير في بلجيكا-، وكان فيه طلبة كانت بتنتحر، المجمع 4 أو 5 بيوت إزاز كئيب شبة المستشفيات، ومكتب وسرير أبيض، حوالي 3 حالات انتحرت، الصيف 3 أو 4 أيام في السنة، وربنا ثبتني، فيه ريحة وحشة من المباني، أو جثة أكتشفوها بعدها بقد أيه، وواحد قاطع شرايينه، وكلهم جايين يعملوا ماجستير أو دكتوراة، وأفارقة مثلًا أو إيرانيين، فالحياة قاسية جدًا جدًا، فأنا اتبهدلت... صــعوبات بلجيكا مش في العنصــرية؛ إنما كانت cultural aspects، أو اختلافات ثقافية وماهية كل انســان، كانت الإشــكالية إن you have fun يروحوا disco-tech، حاجات كلها مش أنا، مينفعش أعملها، وتحت ضــغط

الدراسة والشغل محتاجة have fun، ومكنش حد من 33 طالب من أصول عربية ومسلمة، كانت مأساه، اللي هون عليا الجروب بتاعي إننا نسافر تبع الجامعة ونكتشف العالم من حوالينا، ومكنش كل يوم، كان كل 3 أو 4 شهور، أنا مكنتش منخرطة تمامًا معاهم..ألمانيا عنصريين جدًا، أنا اتبهدلت شتيمات وإهانة وقلة أدب، وصحابي المسلمات اللي لابسين حجاب كانوا بيتزقوا من الترام ويتضربوا ويتشتموا، فيه خوف، فيه أماكن كتير في البلد ممكن أتأذي، وأنا ضعيفة جسديًا مش هقدر أعمل حاجة، أنا في Dresden في قلب العنصرية نفسها، طبعًا التعميم غير مقبول. أنا كنت بروح البيت وأقعد أعيط كتير من الظلم والنظرة كفاية اللي ممكن تموت بني آدم، بس دلوقتي بقيت أخدها ببساطة" (مقابلة 7)

كما يحتاج المُبتعث بشكل أكبر الدعم المعنوي من زملاء العمل خاصة من سبق لهم السفر إلى الخارج نظرًا لأهمية الاستفادة من خبراتهم العلمية والاجتماعية معًا:

"...ليا خال متزوج أستاذة في جامعة حلوان، ساعات من حين لآخر بستشيرها في بعض الحاجات، هي برضو كانت مسافرة، أخدت الماجستير والدكتوراة من إنجلترا، فأحيانًا بستشيرها وباخد رأيها. مرات خالي اتعرفنا عليها وأنا معيدة، وكنت بسألها ساعات على حاجات، بس كانت في شئون الجامعة، هي كانت بتدعم إن الواحد يسافر ويكمل بره، ولما جالي قرار السفر كنت بستشيرها أكتر، وكانت قاعده في القاهرة وفيه كورسات كنا بناخدها في الـ DAAD، فكنت قاعده معاهم، وكل زيارة كانت بـ support ليا إني هتعلم حاجات جديدة وبتوعيني... بعد ما دخلت المجال الأكاديمي بقى فيه أصدقاء تانيين من العمل، طبعًا قبل ما أسافر كنا بنستشير بعض في شغلنا، بعد ما سافرت كنا على تواصل علطول، أحيانًا تواجهني مشاكل إحساس الغربة هما support، بيهونوا عليا..كنت بستشير 2 أصدقاء سافروا قبلي في الشغل والحياة وكده وأفادوني طبعًا في إجراءات المنحة..لما سافرنا بيبقى فيه 6 شهور بندرس اللغة الألمانية بس وبعدين نبدأ للدكتوراة، طبعًا كان فيه مشاكل، هما كانوا قبلي فاستفدت من خبرتهم"(مقابلة 8)

مما سبق كله يمكن القول إجمالًا بأنه لم تظهر فروق واضحة بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين إلى الخارج حول دعم السياق المجتمعي لهم، حيث لم يتلق الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم الدعم الكافي من التنظيمات الاجتماعية في الحصول على البيانات، كما لا تقوم وسائل الإعلام بدعم الباحثين على إنجازاتهم العلمية، بينما تظهر نسبية الدعم المادي اللازم للبحث العلمي من قبل التنظيمات الصناعية، حيث يتلقى ذلك النوع من الدعم الباحثون في العلوم الطبيعية بشكل واسع النطاق عن الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بالإضافة إلى أن الدعم المقدم من تلك التنظيمات في الخارج يكون بشكل أكبر من التنظيمات الصناعية في المجتمع المصري. أما الدعم المعنوي الذي يلقاه الباحث من المحيطين به يكون بشكل واسع النطاق من المحيطين من خارج العمل الأكاديمي، ولا يتلقى الباحثون ذلك النوع من الدعم بشكل كاف داخل الجامعة، وتبرز أهمية ذلك النوع من الدعم عند الباحثين المبتعثين بشكل أكبر من الباحثين غير المبتعثين.

5- فرص دعم الباحثين بالمتطلبات التكنولوجية للبحث العلمي داخل السياق الأكاديمي:

يمثل الســـياق الأكاديمي الذي يعمل في ظله الباحث أحد الأبعاد التي قد تتيح أو تعيق فرص الإبداع للباحثين في الجامعات، ويمثل توفر الإمكانيات التكنولوجية اللازمة للبحث العلمي داخل الكلية التي يعمل فيها الباحث أو الســماح له باســتخدام تلك الوســائل المتاحة داخل الجامعة بشــكل عام في حال عدم توفرها داخل الكليات أحد العوامل التي تتيح السياق الأكاديمي الملائم للباحث خاصة في ظل تنامي أهمية وسائل التكنولوجيا بصورها المختلفة في توظيفها في العمل البحثي.

وفي هذا الإطار يشـير ما يزيد عن ثُلث المشـاركين في الدراسـة إلى عدم توفر الوسـائل التكنولوجية الحديثة اللازمة للبحث العلمي بداخل الكلية أو توفرها بشـــكل نادر (62.6%)، وقد كان التفاوت بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين إلى الخارج ضـــئيلًا حيث بلغ (61.9%) و(63.5%) على التوالي. كما أظهرت استجابات المشاركين في الدراسة أيضًا أن ثُلثي استجاباتهم تنحصر ما بين فئتي الاستجابة التي تشير بعدم إتاحة الفرصــة لهم لاســتخدام الإمكانيات اللازمة لبحوثهم العلمية بســهولة رغم توفرها داخل الجامعة أو إتاحة الفرصـة لهم بشكل نادر (66.6%)، ولم يكن التفاوت واضـحًا بين الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم، حيث بلغت تلك النســـبة بين الباحثين غير المبتعثين (68%)، و(64.4%) لدى الباحثين المبتعثين (جدول (52)).

جدول (52) الإمكانيات التكنولوجية داخل السياق الأكاديمي للبحث العلمي

الاستجابة	توفر وسائل التكنولوجيا الحديثة اللازمة للبحث العلمي داخل التنظيم الأكاديمي				قدرة الباحثين على استخدام الإمكانيات اللازمة للبحث العلمي عند توافرها داخل الجامعة			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	54	35	89	35.5	54	30	84	33.5
نادرًا	37	31	68	27.1	46	37	83	33.1
أحيانًا	38	16	54	21.5	29	18	47	18.7
كثيرًا	13	9	22	8.8	14	7	21	8.4
كثيرًا جدًا	5	13	18	7.2	4	12	16	6.4
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

ويمكن تفسير عدم وجود تفاوت بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين حول توفر الإمكانيات التكنولوجية وعدم ســـهولة اســـتخدامها في حال توافرها إلى عدم تمكين الباحث قبل ابتعاثه إلى الخارج من اســتخدام التكنولوجيا اللازمة لبحثه العلمي مما قد يتســبب في صــعوبة اســتخدام التكنولوجيا المتوفرة له في الخارج في بعض الأحيان:

"ابتديت الدكتوراة وعينك ما تشـــوف إلا النور أول 8 شـــهور عدوا عليا، إحنا مش على خريطة العلم خالص، كنت بســـمع حاجات مسمعتهاش خالص. من الحاجات اللى جابتلى صدمة الاحصا؛ طبعًا هنا بيستخدموا برامج free على النت عمرى ما سمعت عنها لا بكالوريوس ولا ماجستير، صدمة جامدة خالص مش في الثقافة بتاعتهم إنما في العلم، حسيت إنى متأخره جدًا حتى عن الطلبة الهنود، أنا بصراحه لقيت نفسي مش على خريطة العلم خالص..." (المقابلة 8)

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض الفروق حول توفر وسائل التكنولوجيا الحديثة داخل الكلية التي يعمل فيها الباحث في الجامعات المصرية أو في الخارج، حيث تشير حالات الدراسة إلى عدم توفر الإمكانات الأساسية وليست التكنولوجية فقط داخل الكلية في بعض الجامعات المصرية، وبالتالي يصعب قيام الباحث بمهام عمله البحثي:

"...دي مش بيئة عمل خالص يعني، طب أنا رايحة عايزه أقعد على مكتب في الكلية، مفيش مكتب أصلًا ليا! أنتي بتقوليلي روحي أشتغلي في الكلية؟ اشتغل في الكلية إزاي؟! مفيش مكتب ليا مخصص، مكتبة، wifi، بحيث إن أنا أشوف الأبحاث بتاعتي، مفيش الكلام ده كله!..."(المقابلة 2)

وقد يكون للتخصص العلمي الدقيق للباحث أثره حول تداعيات عدم توفر وسائل التكنولوجيا اللازمة للبحث العلمي داخل الجامعة أو إتاحة استخدامها على الباحثين في الجامعات المصرية، حيث تمثل تلك المتطلبات ضرورة مُلحة للباحثين في تخصصات العلوم الطبيعية:

"...إحنا في كلية (..) معندناش أجهزة تشتغلي بيها..."(المقابلة 10)

بينما لا يتسبب نقص الإمكانيات التكنولوجية داخل الجامعة في أية مشكلات للكثير من الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية:

"...ما يتعلق بالبيئة الخارجية لا تمثل بالنسبالي أي معوق" (المقابلة 5)

كما أن إتاحة استخدام الإمكانيات المتوفرة داخل الكليات المختلفة في الجامعة الواحدة أو الجامعات المصرية المختلفة قد يتطلب قيام الباحث بالاستفادة من تلك الإمكانيات نظير مقابل مادي وهو ما قد يشكل عبئًا ماديًا للباحثين في الجامعات المصرية خاصة في مجال العلوم الطبيعية:

"... حتى في كلية علوم رغم إن أنا مسجلة في كلية علوم إلا أني لما كنت بشتغل في معمل في كلية علوم اللي هو تبع الـــ c cap والكلام ده كان كله ذات طابع خاص برضو، كانوا بيدفعونا برضو فلوس، فكان زيك زي الغريب اللي من بره...فدي معوقات، معوقات كتيرة جدًا..." (المقابلة 10)

ولم يختلف الوضع كثيرًا بالنسبة للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية الذي تتطلب بحوثهم الاستفادة من الخدمات المكتبية التي تتيحها الجامعات المصرية المختلفة والتي لا تتوفر للباحث بدون مقابل مادي نظير الاستفادة من تلك الخدمات:

"أنتي طبعا بتدفعي مثلًا رسوم وبتخشي عادي وفقًا للمكتبة، وليها قواعد طبعًا، أنتي بالنسبالهم باحث من بره، مثلًا دخلت مكتبة عين شمس أو مكتبة جامعة القاهرة أنا بالنسبة لهم باحث غريب، فبدفع زي اشتراك، لازم ادفعه، وبينطبق عليا كل القواعد، وكل الحدود بقى إن أنا مثلًا لو عايزه أصور حاجة، هصور في حدود كذا، إن هما مش بيراعوا حتة إن أنتي مسافرة، وإن أنتي مش هتيجي كتير، فمابيسبلكيش مثلا فرصة إن أنتي تصوري أكتر، أو الوقت بتاعك عبال ما جيتي من (..)، لأ دي مش بتتراعى أوي..." (المقابلة 4)

كما أن إتاحة استخدام الإمكانيات المتوفرة داخل الكلية في حال توافرها في أوقات محددة يعيق بعض الباحثين غير المبتعثين خاصـــة في مجال العلوم الطبيعية الذي تتطلب بحوثهم تواجدهم لأوقات طويلة داخل المعامل، وهي القيود التي لا يواجهونها في حالة ابتعاثهم إلى الخارج:

"...هناك مفيش قيود على الطالب الأجنبي أنه هو مثلًا لازم يكون فيه حد موجود في المعمل عشـــان يقعد، ودي من ضـــمن المعوقات على فكرة اللي خلتني أسـافر، هنا أصـلًا إحنا معندناش معامل، بس حتى المعمل بتاعتنا، معمل الأبحاث دوت اللي هو فيه حبة أجهزة صغيرين هبل يعني، إحنا كنا بنبقى عايزين نقعد مثلًا لبعد 8، ممنوع تقعدي لبعد 8 بليل، ممنوع، فهناك أنا كنت بقعد لغاية 1 بليل، طالبة أجنبية ومعايا passward المعمل، ومعايا كل مفاتيح Chemicals، باخد Chemicals براحتي خالص، ومفيش كاميرات، مفيش أي حاجة، ولا قيود عليا، تروحي الساعة كذا وتيجي الساعة كذا، خالص، ودي من ضمن الحاجات اللي مش موجودة هنا، يعني هنا مقدرش أسهر بعد 8، وإحنا في العملي بتاعنا بيطول، فمش واخده راحتي..." (المقابلة 10)

مما ســـبق كله يمكن القول بأن الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم يواجهون بعض المعوقات في الســياق الأكاديمي المحيط بهم المتعلق بتوفر الإمكانيات التكنولوجية اللازمة لبحوثهم العلمية داخل كلياتهم أو عند استخدامها في حال توفرها في إحدى كليات الجامعة بشكل عام، إلا أن الفروق بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين تظهر في أسباب عدم استخدام الإمكانيات التكنولوجية اللازمة للبحث العلمي، حيث يتعلق هذا الأمر بالنســـبة للباحثين غير المبتعثين بعدم توفر تلك الإمكانيات أو وجود بعض القيود المادية حول استخدامها، أما بالنسبة للباحثين المبتعثين فهي تتعلق بعدم تمكنهم من استخدام تلك الإمكانات في الخارج نتيجة لعدم اســـتخدامهم لها من قبل في جامعاتهم قبل الابتعاث، مما يتســـبب في مواجهتهم لبعض المعوقات حيال استخدامها.

6- فرص تنمية قدرات الباحثين ودعم إنجازاتهم في السياق الأكاديمي

يمثل توفير فرص التدريب وتنمية قدرات الباحثين في الســياق الأكاديمي خاصـــة في ظل التطورات المستمرة التي تواكب العصر الحالي، بالإضـافة إلى دعم الإنجازات التي يقوم بها الباحثون في الجامعات من خلال توفر فرص الترشـح لنيل جوائز تشـجيعية على إنجازاتهم العلمية أحد صـور الدعم والتشـجيع للباحث على مواصلة عمله البحثي.

ويشـــير ما يقرب من ثُلث المشـــاركين في الدراســـة إلى أن فرص التدريب وتنمية القدرات اللازمة لمواصـلة بحوثهم العلمية تتاح لهم أحيانًا (31.5%)، ووفقًا لحالة الابتعاث كان التفاوت بين الباحثين بسـيطًا؛ حيث بلغت النسبة (30.6%) للباحثين غير المبتعثين، و(32.7%) للباحثين المبتعثين (جدول (53)).

جدول (53) فرص التدريب وتنمية القدرات المتاحة للباحثين لمواصلة العمل البحثي

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	31	14	45	17.9
نادرًا	35	24	59	23.5
أحيانًا	45	34	79	31.5
كثيرًا	24	15	39	15.5
كثيرًا جدًا	12	17	29	11.6
الإجمالي	147	104	251	100

فقد تعتمد تنمية قدرات الباحثين على الجهود الذاتية ورغبتهم في تنمية قدراتهم دون أن يكون للجامعة دور في تحفيزهم على الحرص على تنمية تلك القدرات وإتاحة فرص التدريب بشكل دائم، وبالتالي يلجأ أحيانًا الباحثون الذي يرغبون في تنمية قدراتهم إلى الجامعات الأخرى التي قد توفر فرص للتدريب وتنمية القدرات في التخصص أو تنمية قدراتهم من خلال الدورات التي تتاح على شبكة المعلومات الدولية:

"...الجامعة لم توفر ليا أي دورة تدريبية ولا أي حاجة، بالعكس ده بيجبرونا على دورات للترقية، ليس لها أي فايدة، أتحداكي لو ليها، أسألي كده ولا أعملوا استبيان، هو المفروض إنه مركز بحثي، المفروض إنهم بيدونا دورات تدريبية ودكاترة بيعرفوا النشر الدولي، أعملوا دراسة على المستفيدين وشوفوا الدورات دي هل فيه استفادة ولا لأ؟ ده تعذيب ومفيش أي استفادة خالص، الجامعة مدتنيش أي حاجة خالص. أخدت دورات online مواقع كتير جديدة..ناس متخصصين أكاديميين، من كل الجامعات، في مصر وخارج مصر، كلها online مجانًا، في التخصص رقم 1، وبعد كده باخد دورات تانية... أنا بدور دايمًا. كنت أنا بعد ما خلصت الجامعة حسيت إن أنا مش مؤهلة إن أنا أقوم ببحث علمي، ومعنديش علم كافي إن أنا أقوم برسالة وكده، فقعدت أدور أدور جماعة أيه الأماكن اللي أنا ممكن أحصل فيها على دورات تدريبية، في المقابلات والحاجات ومناهج البحث وكلام من ده فدورت على النت كده لقيت المركز ده، تواصلت مع المركز قالولي إحنا معانا منحة- من Ford- مقتصرة على طلاب جامعة القاهرة، اتحايلت عليهم قولت لهم أنا هبقى عضو في هيئة تدريس ومينفعش إني أنا أكون مش فاهمة حاجة وبتاع كده، وياريت تدخلوني حتى لو مش هاخد شهادة يعني بس حتى أحضر أستفاد يعني، فقالولي ماشي Ok مفيش مشكلة ودخلت بالفعل، وحضرت وأدوني شهادة، وكانت جميلة فعلًا الدورات التدريبية فادتني، واستفدت بيها في رسالتي. كلها في التخصص، والبحث العلمي بشكل عام، والأساتذة متخصصين على أعلى مستوى من جامعة القاهرة..." (مقابلة 2).

وعلى الرغم من إتاحة الفرصة للباحثين في الجامعات المصرية بتنمية القدرات من خلال الدورات التدريبية التي تمثل أحد متطلبات الترقي للدرجة العلمية الأعلى، إلا أن تلك الفرص ليست كافية لتنمية قدرات الباحثين حيث تحقق تلك الدورات أهدافها أحيانًا وفقًا لملاءمة المحتوى التدريبي المقدم للباحث ودرجته العلمية:

"...أنتي عندك مجموعة دورات لازم تاخديها قبل حصولك على الدكتوراة، لكن مفيش قبل حصولك على مدرس، دي تفرق، ده ساعتها وقت ما أنا اخدته لكن أسمع دلوقتي في 2018 فيه دورات خاصة بكل فئة، لكن قبل كده لما أنا اتعينت مكنش فيه دورات خاصة بالمدرس لوحده، إزاي بقى أدرس، والصوت، والمهارات التدريسية، والكلام ده كله لأ مكنش موجود، فأخدت الدورات العادية عشان شرط ترقيه، شرط إن أنا ورقي يمشي...الدورات اللي استفدت منها أكتر حاجة كان ما يتعلق بالسلوك الأخلاقي للدكتور، ما يتعلق بشرف المهنة، ما يتعلق برضو بالقوانين اللي بتحكم العمل الجامعي، هي دي الدورات اللي أنا

أتذكرها لكن الباقي أنا لا أتذكره لسبب واحد إنه كان الأثر بتاعه وقتي مش أكتر...لا أظن أنها أضافت لخبرتي، أنا شايفة إن الخبرة أفضل منها وأهم" (المقابلة 5)

كما أن بعض دورات تنمية قدرات الباحثين لا تلائم بعض التخصصات، حيث يفرض على الباحثين تلك الدورات بشكل عام دون الوضع في الاعتبار للمحتوى العلمي الملائم الذي يراعي جميع التخصصات:

"...كان فيه دورات مفيدة اسمها مهارات البحث العلمي ودورة إعداد معلم، دي كانت طويلة شوية لكن فيها أيام كنت فاكراها منها حاجات كويسة جدًا، أنا عاجباني خالص، لكن فيه حاجات كنت بحسهم أنهم بيكونوا مركزين على تخصصات علمية خاصة علوم وطب، فمكنتش بشوف الناس في تخصصات تانية نظرية" (المقابلة 9)

بالإضافة إلى افتقاد بعض القائمين على الدورات المتاحة للباحثين للكفاءة الملائمة مع المحتوي المعرفي لتلك الدورات، مما يفقدها أهميتها بالنسبة للمتدرب:

"...عدد الساعات طويل جدًا، بلا أي فايدة، ممكن كمان يديهالك حد مش متخصص، يعني داخل مرة دكتور يقولنا ده أصلًا مش تخصصي إن أنا أدي الدورة دي بس مكنش فيه حد فأنا دخلتلكو! أيه الكلام ده؟ مفيش أصلًا مادة علمية عندك تمسكيها، مش قايمة على احتياجات الجمهور، مش شايفين احتياجاتنا أيه، بندفع ليه فلوس أصلًا؟ يعني مفيش جهة بتنمي مهارات باحثيها وتخليهم يدفعوا فلوس! أنا مشوفتهاش دي يعني، مفيش تدريب على حاجة، إحنا مبتتدربش على حاجة، يعني حتى برضو أخدت دورة spss وسيئة للغاية، جدًا جدًا، مفيش أي استفادة، المفروض حطوها في التخصصات وفي نفس الوقت بتنمي المهارات يعني الترقية وبتاع، بس مستفدتش منها أي حاجة، مكناش بنحط أيدينا على الجهاز نشتغل أصلًا، الراجل كان عمال يرغي طول الوقت يرغي يرغي يرغي وخلاص، بس يعني مش مفيدة بالمرة، نهائي يعني" (المقابلة 2)

وأجمعت معظم حالات الدراسة على أن الدورات التدريبية التي تنظمها الجامعة بهدف تنمية قدراتهم يمثل الهدف الرئيس منها تحقيق المكسب المادي فقط دون وجود استفادة حقيقية، وهو الأمر الذي يختلف تمامًا عن الجامعات في الخارج التي تحرص على تنمية قدرات باحثيها بدون مقابل مادي:

"بيضحكوا بيها علينا وبياخدوا وقت، الوقت هنا أغلى من الفلوس، بياخدوا من عمرنا وقت وبياخدوا فلوس، كل دي سبوبة، للناس الكبيرة، ياخدوا فلوس يعيشوا بيها، فبياخدوا فلوسنا ووقتنا، المفروض في الدورات كل واحد وكيل نفسه، أنا عايز أعرف حاجة معينة أخدها، المفروض أحسن مهاراتي، نابع من جوايا، أنا هدفع فيه وقت وفلوس عشان أنمي مهاراتي، محدش له سلطة إنه يقول خدي دورة كذا ومش حق حد إننا ناخدها بالعافية. هنا بدور على الدورات أنمي مهاراتي وأديهم وقتي، وفعلًا بيدوني حاجة محتاجاها، محدش هنا بيفرض على حد ياخد دورة تدريبية، ده ضد الحرية وضد حقوق الانسان والمفروض يحاسبوا عليها ...فيه بيكون دورات لازم أسعى عليها زيها زي مصر، أنا رحت كذا دورة في مصر بفلوس، هنا بتكون ببلاش، دورة في مصر كانت عن البيولوجيا دفعت فيها 500 جنيه أيام ماكان مرتبي 1000 جنيه، أي نص مرتبي ساعتها، إنما هنا فيه دورات تدريبية بسعى لها إنما مش بياخدوا فلوس" (المقابلة 7)

وبالتالي تختلف تنمية قدرات الباحثين المبتعثين إلى الخارج في توفير الفرص التي تنمي قدرات الباحثين وتدريبهم لإتمام جميع أجزاء بحوثهم العلمية دون اللجوء إلى مصادر أخرى تساعد الباحث على مواصلة عمله البحثي:

" ... أنا بتعلم حاجات جديدة زي الاحصا، في الماجستير أنا وديت حاجتي في مكتب عملهالي، لما بدأت الدكتوراة حبيت اتعلم الحاجات دي من الـــ أ للـــ ي، الـــpresrentation خليت حد عملهالي إنما هنا لازم كل حاجة بنفسي، شغل الاحصا وبرامج برمجة اللي أصـــلًا مش عندنا في مصـــر، رغم إن البرامج دي free بس أصـــلًا إحنا منعرفش يعني أيه برمجه، ده أخد وقت كتير عشان أعرف أساسيات البحث عن إني أعمل بحث" . (المقابلة 8)

إلا أن عدم إجادة اللغة قد تُشكل عائقًا في بعض الأحوال في الاستفادة من تلك الفرص لتنمية قدرات الباحثين المبتعثين إلى الخارج:

" اتعلمت على أجهزة مش في مصـــر، وأتعلمت على أجهزة بأيدي، وكانت الأجهزة ياباني للأســـف الشـــديد، المشـــكلة بقى الأجهزة كلها كومبيوتورات، يعني يطلعلك طبعًا رســـالة وأنتي شـــغاله الرســـالة بتبقى باليابانى، والاختيارات بقى yes و no وعيشـــي حياتك بقى، كنت ســـاعات بتيجي معايا صـــح وســـاعات بتيجي معايا غلط وأعيد من الأول وكده يعني، بالمحاولة والخطأ..." (المقابلة 10)

أما عن فرص ترشح الباحثين لنيل جوائز لتشجيعهم على بحوثهم العلمية التي أنجزوها، فقد أشار ما يقرب من ثُلثي المشـــاركين في الدراســـة بعدم ترشـــحهم من قبل لنيل جوائز تشـــجيعية على بحوثهم العلمية (61%)، وقد ارتفعت تلك النســـبة إلى الثُلثين لدى الباحثين غير المبتعثين (65.3%) بينما انخفضـــت إلى النصف لدى الباحثين المبتعثين (54.8%) (جدول (54)).

جدول (54) الترشح لنيل جوائز تشجيعية على البحوث العلمية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	96	57	153	61
نادرًا	23	15	38	15.1
أحيانًا	17	16	33	13.1
كثيرًا	7	8	15	6
كثيرًا جدًا	4	8	12	4.8
الإجمالي	147	104	251	100

وقد يرجع السبب في تلك النسبة إلى ارتباط الحصول على جوائز علمية على الإنتاج العلمي المتميز ككل للباحث، وعلى ارتباط شروط بعض الجوائز بمرور عدد من السنوات في البحث العلمي، مما يصعب تمكن الباحثين من المشاركين في الدراسة في الحصول على تلك الجوائز خاصة عند الوضع في الاعتبار أن متوسط عدد سنوات عمل الباحثين المشاركين في الدراسة لم يتخط التسع سنوات.

إلا أن بعض حالات الدراسة قد أشاروا إلى وجود بعض صور التشجيع التي يتلقونها جراء إنتاجهم العلمي مما يترك أثره في تشجيعهم على مواصلة بحوثهم العلمية، ففي بعض الأحيان يدعم الباحثون بعضهم البعض من خلال تقديم جوائز عند حصول أحدهم على درجة علمية أعلى، وذلك بشكل غير رسمي، حيث يقتصر اهتمام القسم العلمي بالدرجات العلمية الأعلى من أعضاء هيئة التدريس عند الحصول على درجة علمية أعلى أو مناصب إدارية:

"...القسم مقامش بأي حاجة خالص، القسم مبيقومش غير بترقية الدكاترة، وغالبًا ترقية الأستاذ يعني، أو رئيس القسم فقط، عيب عليكي، عيب عليكي والله"(المقابلة 6)

كما أن حصول الباحثين على شهادات تقديرية في حال اشتراكهم في المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات أو المراكز البحثية قد يكون أحد صور المكافأة التي يتلقونها نظير إنجازاتهم العلمية:

"أنا اخدت شهادات تقدير من مؤتمر، في المؤتمر الدولي ده اخدت شهادة تقدير من بابا تواضروس التاني، ومؤتمر جامعة عين شمس أداهوني اللي هو رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط ونائب رئيس جامعة عين شمس، وفي المجلس الأعلى للثقافة برضو، وفريق شباب بيحب الخير كرمني وأداني برضو شهادة تقدير إن أنا اشتركت معاهم في الأعمال بتاعتهم، لكن مخدتش جوايز علمية يعني، لأن الجوايز العلمية عندنا ليها شروط في الأساتذة. كان المفروض إن أنا بيبقى فيه جوايز كده تبع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بس أنا ناقشت في شهر 2 وكان ترشيح الجايزة عدى خلاص"(المقابلة 3)

وهو الأمر الذي يختلف لدي الباحثين المبتعثين إلى الخارج الذين تتوفر لهم الفرص للترشح لنيل جوائز تشجيعية تنافسية على بحوثهم العلمية عند اشتراكهم في المؤتمرات العلمية:

"...ألمانيا في المؤتمر الأخير كان فيه جايزة أحسن presentation، كنت واحدة من اللي اترشحوا وأخدت تصويت جامد، إنما مخدتش الجايزة وأخدتها واحدة تانية. ده كان تأثيره ممتاز، ده معناه إني أنا عندي قدرة أنافس ناس عالميين أصلًا، وهما ناس ممتازين في البحث العلمي، وإني كنت قريبة جدًا إني أخد جايزة، ناس كتير ممتازة كانوا فيها، أوك أنا السنادي أترشحت للجايزة ومخدتهاش إنما السنة الجاية أترشح واخدها، فكان تأثيره ممتاز" (المقابلة 7).

ومن هنا يمكن القول بعدم توفر فرص التدريب وتنمية القدرات الملائمة للباحثين في الجامعات المصرية أو تشجيع الباحثين على إنجازاتهم العلمية من خلال الجوائز التشجيعية، وهو ما يختلف عن الباحثين المبتعثين الذين تتوفر لهم فرص التدريب وتنمية قدراتهم أثناء إجراء بحوثهم العلمية وبدون مقابل مادي، كما يتاح لهم الترشح لنيل جوائز تشجيعية على إنجازاتهم العلمية.

ويتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- تقدم أسر الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم الدعم المادي اللازم لهم لاستكمال مراحل تعليمهم المختلفة والبيئة الأسرية اللازمة والملائمة لقيامهم بالبحث العلمي، إيمانًا منهم بأهمية الاستثمار الاجتماعي في التعليم والبحث العلمي، وذلك على اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر الباحثين، بالإضافة إلى الصورة الذهنية لأسر الباحثين- على اختلاف طبقتهم الاجتماعية- حول العمل البحثي داخل الجامعات التي تدعم حرص الأسر المصرية على توفير البيئة الأسرية اللازمة لهم، والتي قد تبرز بشكل أكبر لدى الأسر التي ينتمي أعضاؤها إلى العمل الأكاديمي والعلمي، وتمثل إتاحة الفرصة للباحثين في تنشئتهم الاجتماعية للمشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسر أحد صور الدعم التي توفرها البيئة الأسرية للباحث والتي تترك أثرها

في تنمية ودعم ممارسة الباحثين لاتخاذ القرار، وهي المهارة التي تتوفر للباحثين المبتعثين بصورة أكبر من الباحثين غير المبتعثين، مما قد يكون له أثره في تمكنهم من اتخاذ قرار السفر إلى الخارج دون تعرضهم لقيود على حرية الانتقال والسفر.

ب- تدعم البيئة الأسرية الباحثين- على اختلاف حالة ابتعاثهم- على المشاركة في الأنشطة العلمية دون الوضع في الاعتبار للنوع الاجتماعي، إلا أن التحليل الكيفي للبيانات قد بين في بعض الأحوال وجود بعض القيود التي يتعرض لها بعض الباحثين تتعلق بالنوع الاجتماعي خاصة الأنشطة التي تتطلب السفر، إما لوجود بعض الاعتبارات الدينية المتعلقة بسفر المرأة بمفردها، أو نتيجة للأوضاع الاجتماعية للمرأة المتزوجة، أو المخاوف المرتبطة بالسفر إلى الخارج بسبب الأوضاع السياسية الحالية، أو بعض العادات والتقاليد المرتبطة بالمرأة، ولكن يكون الباحثون المبتعثون أكثر رغبة من غيرهم في مواجهة تلك القيود دون الخضوع لها.

جـ- لم يكن التعليم المدرسي الذي تلقاه الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم أثناء المراحل التعليمية قبل الجامعية داعمًا بشكل كاف لتشجيعهم على تقديم أفكار غير تقليدية أو إبداء الرأي، كما لم يكن داعمًا لهم ليتمتعوا بحرية اتخاذهم للقرارات داخل المدرسة، حيث اتسمت التنشئة الاجتماعية المدرسية في تلك المرحلة بتوفر فرص تقديم أفكار جديدة وإبداء الرأي وحرية اتخاذ القرار في بعض الأحيان. وقد كان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في ذلك تمثلت في: نوعية التعليم الذي تلقاه الباحث خاصة في المراحل الأولى من التعليم، وذلك لصالح المدارس غير الحكومية عن المدارس الحكومية، كما أن المراحل التعليمية المدرسية الأعلى قد يتاح للطلاب فيها تلك الفرص؛ حيث يقترن ذلك بالمرحلة العمرية التي تتيح لهم القدرة على تقديم أفكارهم وإبداء آرائهم واتخاذ قراراتهم عن المراحل التعليمية والعمرية الأدنى.

د- يرتبط غالبية الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم بقضايا مجتمعاتهم المعاصرة وبالاحتياجات المجتمعية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية، وهو ما يمثل أحد صور المسئولية الاجتماعية للباحثين. وتختلف أسباب اهتمام الباحثين غير المبتعثين بالقضايا الاجتماعية المعاصرة وبالاحتياجات المجتمعية لمجتمعاتهم عن الباحثين المبتعثين، حيث يرتبط الباحث بقضايا مجتمعه في بحوثه العلمية نظرًا لوجود خطط بحثية في بعض الأقسام العلمية في الجامعات المصرية تحتوي على بعض الموضوعات الجديرة بالدراسة، والتي ترتبط بالقضايا والاحتياجات المجتمعية، بينما يكون على الباحث المبتعث اختيار أحد الموضوعات البحثية للدراسة مع إبراز أهمية وارتباط موضوعه بمجتمعه المحلي وللمجتمع الذي يُبتعث إليه وذلك لجهة الابتعاث. وتبين من التحليل الكيفي للبيانات اختلاف الأسباب التي تدفع الباحثين غير المبتعثين عن الباحثين المبتعثين نحو الاهتمام بقضايا مجتمعاتهم، فقد يكون هذا الاهتمام بدافع من الباحث نفسه في الجامعات المصرية في الأخذ في الاعتبار

مردود أبحاثه العلمية لمجتمعه، بينما يشـــترك في معظم الجامعات في الخارج بأن يكون للبحث العلمي الذي يقوم به المبتعث مردود تطبيقي في المجتمع.

هـــ- تبين وجود قصور في المسئولية الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية حيال البحث العلمي، فقد اتضح من غالبية الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم أيضًـا بأنهم يواجهون تعقيدات في الحصـول على البيانات اللازمة لبحوثهم العلمية من التنظيمات الاجتماعية المختلفة، كما أن الدعم المعنوي للباحثين من قبل بعض التنظيمات الاجتماعية مثل التنظيمات المرتبطة بالإعلام يشوبها القصور أيضًا في مسئوليتها الاجتماعية تجاه الباحثين، حيث لم يلقوا الدعم الكافي منهم لإبراز إنجازاتهم العلمية، ولكن تظهر بعض صـــور المســـئولية الاجتماعية للتنظيمات الصناعية في الخارج في تقديم الدعم المادي للباحثين المبتعثين خاصة من التخصصات العلمية في مجال العلوم الطبيعية، بينما لا يتلقى معظم الباحثين غير المبتعثين دعمًا ماديًا لاستكمال بحوثهم العلمية خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

و- تبرز أهمية المسئولية الاجتماعية للأفراد المحيطين بالباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم، حيث إنها الأكثر ظهورًا في ذلك المجال، ويتلقى الباحثون الدعم المعنوي اللازم لمواصلة بحوثهم العلمية من الأفراد المحيطين بهم سـواء من داخل العمل الأكاديمي أو من خارج العمل الأكاديمي من الأصـدقاء والجيران تحديدًا. كما تبين أيضًا الأهمية الكبرى للدعم المعنوي للباحثين المبتعثين نظرًا لما يواجهونه من اختلاف في السياق الاجتماعي والأكاديمي المحيط بهم مما يعرضـهم لبعض الصـعوبات في التأقلم والمعيشـة تتطلب من المحيطين بهم دعمًا معنويًا لاسـتكمال بحوثهم العلمية في الخارج والاسـتفادة من الخبرات العلمية والاجتماعية من المحيطين بهم من العاملين في المجال الأكاديمي.

ز- يتسم السياق الأكاديمي داخل الجامعات المصرية بعدم توفر الإمكانيات التكنولوجية اللازمة للبحث العلمي داخل الكليات، بالإضـافة إلى عدم إتاحة الفرصـة لهم لاسـتخدام الإمكانيات المتوفرة في الجامعة بشـكل عام بســـهولة في حال توفرها. وعلى الرغم من أن الفروق بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين لم تكن واضـحة بشكل كبير إلا أن محددات توفر واستخدام وسـائل التكنولوجيا المتوفرة داخل الجامعات تختلف تبعًا لحالة الابتعاث؛ فقد يرجع عدم تمكن الباحثين في الخارج من استخدام التكنولوجيا الحديثة في حال توفرها في الخارج إلى عدم توفرها في كلياتهم قبل ابتعاثهم، وبالتالي يواجهون صـعوبة في اسـتخدامها، كما أن الباحثين غير المبتعثين يواجهون بشـــكل أكبر عدم توفر المتطلبات التكنولوجية في الجامعات المصـــرية ويكون لذلك تداعياته على الباحثين في العلوم الطبيعية بشـــكل أكبر من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنســـانية، كما يرتبط بشـــكل أكبر صـــعوبة اســـتخدام ما يتاح للباحثين من إمكانيات تكنولوجية في الجامعة بشـــكل عام إما

لارتباط ذلك الاستخدام بأوقات محددة أو لأن استخدامها في الجامعة يكون نظير مقابل مادي مما يمثل عبئًا ماديًا للباحثين غير المبتعثين، وهو ما لا يواجهه الباحثون المبتعثون إلى الخارج.

حـ- لا يوفر السياق الأكاديمي داخل الجامعات المصرية فرص التدريب وتنمية قدرات الباحثين لمواصلة بحوثهم العلمية بشكل دائم، حيث أن ما توفره دورات تنمية القدرات التي ترتبط بالترقيات تُعد غير كافية للباحثين، كما أن استفادة الباحثين منها يتوقف على القائم بالتدريب الذي لا يتمتع في كثير من الأحوال بالكفاءة اللازمة للتدريب، كما قد لا تراعي تلك الدورات رغبات المتدربين من الباحثين أو مراعاة اختلاف الدرجة العلمية أو التخصص العلمي لهم، أما بالنسبة للسياق الأكاديمي للباحثين المبتعثين إلى الخارج فهو يوفر فرصًا للتدريب وتنمية قدرات الباحثين إما من خلال دورات تدريبية بدون مقابل مادي أو من خلال قيام الباحثين بالتدريب على بعض المهارات وتنمية بعض القدرات أثناء إجرائهم لبحثهم العلمي في الخارج إلا أنه في بعض الأحوال قد يشكل عدم تمكن المبتعثين من اللغة من وجود بعض الصعوبات في اكتساب تلك المهارات والقدرات.

ط- يدعم السياق الأكاديمي للباحثين غير المبتعثين بعض صور الدعم لمواصلة بحوثهم العلمية دون أن يكون ذلك مرتبطًا بتقديم الجامعات جوائز تشجيعية لهم على بحوثهم العلمية، حيث يقدم السياق الأكاديمي من صور للدعم متمثلة في تشجيع الباحثين لبعضهم البعض عند انتهاء رسائلهم العلمية وما تقدمه المؤتمرات العلمية للباحثين من مكافآت تشجيعية. إلا أن التحليل الكيفي لحالات الدراسة قد بين أن الباحثين المبتعثين تتوفر لهم فرص الترشح والتنافس للحصول على جوائز تشجيعية مما يترك أثره على مواصلتهم لبحوثهم العلمية.

رابعًا: تفاعل الباحثين المصريين مع المجال العلمي الدولي

يتطلب البحث العلمي بشكل عام اتساع نطاق التعاون والمشاركة بين الباحثين في تبادل المعرفة في التخصصات العلمية المختلفة وتشجيع التفاعل مع المجال العلمي الدولي؛ حيث يؤدي الاطلاع على ما يتوصل له الباحثون من نتائج علمية وإتاحة قنوات النقاش والقيام ببحوث مشتركة أحد السبل التي تتيح فرص الإبداع للباحثين في الجامعات. ويسلط هذا المحور الضوء على فرص الإبداع المتاحة للباحثين خارج السياق الأكاديمي المتواجدين فيه، حيث يتناول مجموعة قضايا تتعلق بفرص القيام ببحوث مشتركة مع باحثين آخرين خارج السياق المتواجد فيه الباحث، بالإضافة إلى الفرص التي تتيحها الجامعة لهم للاشتراك في الأنشطة العلمية الدولية سواء كانت محاضرات تخصصية عامة أو ندوات أو مؤتمرات علمية أو مشروعات بحثية، إلى جانب الدعم المادي للباحثين عند النشر والترجمة.

1- فرص التعاون العلمي مع باحثين من الخارج:

تُمثل البحوث المشـتركة بشـكل عام أحد صـور التعاون العلمي بين الباحثين، وقد تتخذ تلك الصـورة بحوثًا مشتركة بينية أو بحوثًا مشتركة بين الباحثين في التخصص نفسه- وهو ما سوف تتناوله الباحثة بالتحليل في المحور التالي عن الممارســات الأكاديمية للباحثين- وتُعد إتاحة الجامعة الفرص للباحثين والســماح لهم بالتعاون مع باحثين آخرين خارج السياق الذي يتواجد فيه الباحث نفسه أحد الفرص التي تتيح للباحث الاطلاع بشكل أكثر اتساعًا لأفكار الباحثين على اختلاف درجاتهم العلمية واستراتيجيات إجراء بحوثهم مما يُثري من عقلية الباحث. وفي هذا الإطار يشير ما يقرب من نصف المشاركين في الدراسة أن الجامعة لا تعيق قيامهم ببحوث مشتركة مع باحثين آخرين من الخارج (47.4%)، وقد انخفضت تلك النسبة قليلًا لدى الباحثين غير المبتعثين (45.6%)، بينما ارتفعت قليلًا إلى النصــف لدى الباحثين المبتعثين (50%) (جدول (55))، وهي النسب التي تشير إلى درجة اهتمام الجامعات بتذليل العقبات للباحثين وتشجيعهم على القيام بالبحوث المشتركة الدولية والتي تترك أثرها على درجة تنافسية الجامعات دوليًا.

جدول (55) فرص للقيام بالبحوث العلمية المشتركة الدولية

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	67	52	119	47.4
نادرًا	35	18	53	21.1
أحيانًا	31	22	53	21.1
كثيرًا	9	7	16	6.4
كثيرًا جدًا	5	5	10	4
الإجمالي	147	104	251	100

ولكن على الرغم من ذلك قد يعزف الباحثون داخل الســياق الأكاديمي المصــري عن القيام ببحوث مشـتركة مع باحثين آخرين من الخارج نظرًا لكثرة المتطلبات الإدارية- والأمنية في أحيان كثيرة- التي تسـبق القيام بذلك التعاون البحثي المشترك، بالإضـافة إلى تكلفة الوقت والمال التي يتطلبها النشر الدولي والذي قد لا يمتلكه الباحثون المشـاركون في الدراسـة. وتظهر تلك المخاوف لدى إحدى حالات الدراسـة من الباحثين غير المُبتعثين التي ترى أن تلك الخُطوة قد تتطلب وجود صور تعاون مشتركة منذ البداية بين الجامعة التي يتواجد فيها والجامعة التي يرغب الباحث التعاون المشــترك مع باحثين منها، وذلك لضــمان تمكن الباحث من نشــر الإنتاج العلمي المشــترك دون معوقات، وفي إطار الاهتمام بالانتهاء من البحوث اللازمة للترقي للدرجة العلمية الأعلى:

"...لازم يكون فيه بروتوكول بيني وبين الجامعة التانية ومعتقدش إن حد هيخاطر بالوقت بتاعه يضيعه كده"(مقابلة 5)

كما أضافت إحدى حالات الدراسة إلى وجود فجوة بين الباحثين في الجامعات المصرية والباحثين في الخارج تتعلق بمسميات التخصص الدقيق الذي يتخصص فيه الباحث في الجامعات المصرية وعدم مواكبته بالقضايا العلمية الحديثة في تخصصه الدقيق:

"...الباحث اللي موجود في مصر مش عارف تخصصه بره، فهو مش related بالاتجاهات الحديثة، وحضرتك منعزلة، فأنتي بتطلعي بحث علمي في وادي والناس بره في وادي تاني، دي كارثة، بيكتشفها طبعًا اللي هو متابع، إنتي بتتكلمي عن قضية قتلت بحثًا، والناس ارتقت لقضايا كتير أوي، وهو لسه بيتكلم فيها، فدي حاجة صعبة، أنتي بتهدري البحث العلمي في مصر..." (مقابلة 4)

وبذلك يمكن القول بأنه على الرغم من أن الجامعات في المجمل قد لا تعيق قيام الباحثين بمشاركة باحثين آخرين من الخارج في بحوث علمية مشتركة، وهو ما يتيح فرص للتعاون العلمي في الخارج، إلا أن الباحثين المصريين قد يعزفون عن البحث المشتركة مع باحثين من الخارج إما لاهتمامهم بالحصول على الدرجة العلمية الأعلى في أسرع وقت، أو لعدم الوعي بمسميات التخصصات الدقيقة في الخارج مما يعيقهم عن الحصول على فرص للتعاون العلمي مع الباحثين في الخارج، ودون أن يكون للجامعات دور في تعرض الباحثين لمعوقات تمنعهم من المشاركة.

2- فرص المشاركة في فعاليات علمية في الخارج:

يُعد الاشتراك في الندوات والمؤتمرات التي تُعقد خارج السياق الذي يتواجد فيه الباحثون أحد صور تفاعلهم مع السياق الدولي، والذي قد يترك أثره على عقلية الباحث وإنتاجه العلمي، ويزيد من فرص اشتراكه مع باحثين آخرين في بحوث مشتركة، وقد أشار ما يقرب من ثُلث المشاركين في الدراسة إلى أن جامعاتهم لا تعيق اشتراكهم في الندوات والمؤتمرات الخارجية (32.3%) دون أن يكون هناك تفاوت بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث حيث بلغت النسبة (32%) لدى الباحثين غير المبتعثين، ولدى الباحثين المبتعثين (32.7). أما عن فرص التعاون العلمي بين الجامعات المصرية والجامعات في الخارج في تنظيم محاضرات علمية تخصصية مشتركة فقد أشار ما يزيد عن ثُلثي المشاركين في الدراسة إلى أن جامعاتهم لا توفر لهم فرصة لإلقاء محاضرات تخصصية في الخارج (67.3%)، وقد انخفضت قليلًا تلك النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (65.3%) بينما ارتفعت قليلًا لدى الباحثين المبتعثين (70.2%) (جدول (56))، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن النسبة الأكبر من الباحثين المشاركين في الدراسة لم تتخط سنوات عملهم بالجامعة 9 سنوات، وبالتالي قد تواجههم صعوبة في الإقدام على إلقاء محاضرات تخصصية في الخارج خاصة وأنها لا تمثل أحد متطلبات البحث العلمي أو العمل الأكاديمي داخل الجامعة.

جدول (56) المشاركة في الفعاليات العلمية في الخارج

الاستجابة	الاشتراك في الندوات والمؤتمرات الخارجية				فرص إلقاء محاضرات تخصصية في الخارج			
	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%
لا	47	34	81	32.3	96	73	169	67.3
نادرًا	43	19	62	24.7	38	18	56	22.3
أحيانًا	38	28	66	26.3	7	9	16	6.4
كثيرًا	11	15	26	10.4	4	3	7	2.8
كثيرًا جدًا	8	8	16	6.4	2	1	3	1.2
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

وعلى الرغم من أن الاستجابات الأكثر تكرارًا للباحثين تُفيد بعدم وجود معوقات من قبل الجامعة إلا أن هناك أبعادًا أخرى ترتبط بالمشاركة في الفعاليات العلمية، حيث قد يمتنع الباحثون عن الاشتراك في الأنشطة العلمية في الخارج إلى الخبرات السيئة التي قد تعرض لها بعض زملائهم عند إقبالهم على تلك الخطوة مما يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة:

"... فيه قصور مننا، الواحد برضو مينكرش، إن حاجة زي ما مثلًا بتقولي كده المؤتمرات، إن أنا اسعى إن أنا إني اعمل مؤتمر أو أدور على مؤتمر، أو project، بس برضو القصور برضو بسبب أيه يعني، هو مش كسل على قد ما هو إن احباط عام، فاهماني؟... وعندنا هنا شفت بعينيا إن فيه ناس بتسعى وبتتكسر مقاديفهم، فمش عارفة..." (المقابلة 6)

كما يسود اتجاه عام بين الباحثين من المدرسين المساعدين والمعيدين- وهم النسبة الأعلى من المشاركين في الدراسة- بالاهتمام بالرسائل العلمية فقط دون أن تكون لهم مشاركات فعالة في الفعاليات العلمية خاصة أنها لا تعد أحد متطلبات العمل الأكاديمي أو البحث العلمي في تلك المرحلة التي يمرون بها:

"لا مجربتش، ولا في مؤتمر، لالا خالص خالص خالص، قولت بعد الدكتوراة بقى، السبب إن أنا مركزة في الرسالة بتاعتي، معرفش أشتت نفسي في كذا حاجة يعني، أما أخلص رسالتي، حتى لو هعمل حاجة أعمل حاجة تخدم رسالتي يعني أدرس نظريات تخدم رسالتي أدرس مناهج تخدم رسالتي، دلوقتي،...لازم يكون عندي قاعدة أبني عليها، أساس، يعني مش show هي أنا هروح أعمل بحث ورحت شاركت ورحت، جيت، أنا ليه، أنا لسه شايفة نفسي باحثة لسه مش قد كده يعني، يعني أنا أحب أعمل حاجة أحس إني أنا راضية عنها"(المقابلة 2)

كما أن قدرة الباحث على الإلقاء في الخارج تتطلب منه التمكن من اللغة الأجنبية التي قد لا يمتلكها الباحث خاصة عندما تكون اللغة الأم للمُتلقي لغة أجنبية حتى وإن كان الباحث مُبتعثًا إلى الخارج، فتقول إحدى المُبتعثات إلى اليابان:

"...هو كان هناك مش طالبين أصلًا لغة، هي الشروط اللي إن أنا أسافر بيها كانت شروط مصرية، فكان الشروط إني أكون أخدت IELTS، 5 grad، وأنا جبت 6 أصلًا، بس ده شرط اللغة..." (مقابلة 10).

حيث تتطلب المشاركة في تلك الأنشطة تمكن الباحث من مهارة التواصل الفعال مع منظمي الفعاليات العلمية في الخارج مما يتيح لهم فرص المشاركة العلمية التي تتاح في السياق الدولي:

"...أنا راسلت الناس، وقالوا لي ممكن ألقي محاضرة عندهم، دي كانت نقطة حلوة"(مقابلة 9)

ومن هنا يمكن القول بأنه على الرغم من توفر فرص مشـــاركة الباحثين في الفعاليات العلمية في الخارج دون أن يكون هناك معوقات تمنع المشـاركة من قبل الجامعات، إلا أن عدم وجود دافع للباحث نفسـه في المشـاركة إما بسـبب الإحباط أو الشـعور بعدم جدوى المشـاركة لعدم وجود ما يُلزم الباحثين خاصـة من المدرسين المساعدين والمعيدين للمشاركة في الفعاليات العلمية، مع عدم تمكن بعض الباحثين في الخارج من لغة الدولة المبتعث إليها، وعدم امتلاك بعضـهم لمهارة التواصـل الفعال مع الجهات التنظيمية لتلك الفعاليات، قد تكون أكثر المعوقات التي تعيق مشاركة الباحث في الفعاليات العلمية الدولية.

3- دعم التنظيمات الأكاديمية للأنشطة العلمية

على الرغم من أن الاســتجابات الأكثر تكرارًا للباحثين التي أفادت بأن الجامعة لا تعيق مشـــاركة الباحث في الفعاليات العلمية في الخارج إلا أنه عند قياس الدعم المُقدم للباحثين من قبل الأقســـام العلمية التي ينتمون إليها للاشـــتراك في المؤتمرات والمشـــروعات البحثية- حيث تُعد موافقة القســـم العلمي للباحث في الجامعات المصـرية أسـاسـية ليتسـنى له السـفر للخارج بشـكل قانوني- تُظهر أن الاسـتجابة الأكثر تكرارًا للمشـاركين في الدراسـة تشـير إلى أن ما يزيد عن الثُلث لا تدعمهم أقسـامهم العلمية للاشـتراك في المؤتمرات والمشـــروعات البحثية الدولية (39.4%)، ولم يظهر التفاوت بين الباحثين بناءً على حالة الابتعاث؛ حيث جاءت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (40.1%) أما بالنسبة للباحثين المُبتعثين فقد بلغت (38.5%)(جدول (57))، وقد يرجع ذلك في جانب منه إلى تركيز اهتمام الأقسـام العلمية في الجامعات المصـرية بسـير العملية التعليمية على حســـاب البحث العلمي، مما قد يؤدي إلى عدم تلقي الباحثين الدعم الكافي من الأقســـام العلمية للمشـــاركة في الفعاليات العلمية في الخارج، أما بالنســـبة للباحثين المبتعثين فقد يتوقف الدعم الذي يلقونه في الخارج على المدة الزمنية الإجمالية لابتعاثه في الخارج التي قد تكون غير كافية لقيامه بالمشـــاركة في الفعاليات العلمية خارج بلد ابتعاثه، وكذلك محدودية موارده المالية والزمنية. كما تعد غلبة الاعتبارات الشـخصـية في تيسـير بعض المتطلبات التي يحتاج إليها الباحث من القسـم العلمي أحد السـمات السـائدة داخل بعض الأقسام في الجامعات المصرية والتي تؤثر في فرص الاشتراك في الفعاليات العلمية:

"...العلاقة سيئة لأن هو- رئيس القسم- شايف إن لو اتاح لي الفرصة دلوقتي- وقالهالي مباشرة- إن أنا اشتغل هخلص أبحاثي وهبقى كويسة، وده هو مش عايزه،...بالإضافة إن فيه جوانب بقى شخصية إن أنا مش بحقق له منفعة عشان شغلي يمشي، هو ده السـائد في كل المحيطين بيا وكل اللي بيشـتغلوا بيمشـوا أمورهم بنفس الطريقة، سـواء حاجة مشـروعة أو غير مشروعة،...أنتي بيوصل الأمر إن هو إن الطالب بيقدم له هدايا، يعني أنتي فيه ناس كتير بتمشي أمورها أنها بتعمل كده، فهو مثلا بيحب كده أو بيقبل كده، أنتي مش كده، أنتي كمان بتعارضيه أو مش بتمشيله أموره كمان في الكلية، حتة إن أنتي تمشي شغل زياده في الكلية مش بتاعك برضو دي بتبقى عبء، أنا مش هعمل كده..." (المقابلة 4)

وفي السياق نفسه أشار نصف المشاركين في الدراسة بأنهم لا يحصلون على مقابل مادي من جامعاتهم أو كلياتهم عند اشتراكهم في المؤتمرات العلمية خارج المجتمع المصري (51.4%)، وذلك دون وجود اختلاف بين الباحثين وفقًا لحالة ابتعاثهم، حيث بلغت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (51%) وبلغت لدى الباحثين المبتعثين (51.9%) (جدول (57))، حيث قد يرجع ذلك إلى محدودية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجامعات المصرية التي تعيق حصول الباحثين على الدعم المادي الكافي لهم، كما أن الموارد المادية للباحثين المبتعثين تكون محددة قبل ابتعاثهم دون أن تتحمل جامعة الابتعاث لتكلفة مشاركتهم في مؤتمرات علمية خارج دولة ابتعاثهم، بالإضافة إلى أن الباحث المبتعث يُعد خارج قوة العمل في الجامعة التي يعمل بها في المجتمع المصري، وبالتالي لا يحق له أن يتلقى أي دعم مادي من الكلية أو الجامعة.

جدول (57) الدعم المقدم للباحثين للاشتراك في الأنشطة العلمية الخارجية

الاستجابة	الدعم المقدم من الأقسام العلمية للمشاركة في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية				الدعم المادي للاشتراك في الأنشطة العلمية في الخارج			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	59	40	99	39.4	75	54	129	51.4
نادرًا	31	24	55	21.9	28	18	46	18.3
أحيانًا	30	25	55	21.9	28	20	48	19.1
كثيرًا	12	9	21	8.4	8	6	14	5.6
كثيرًا جدًا	15	6	21	8.4	8	6	14	5.6
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

وبالتالي فإن معظم الباحثين المصريين لا يتلقون الدعم من أقسامهم العلمية للمشاركة في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية، وقد يتوقف ذلك الدعم في جانب منه على وجود بعض الاعتبارات الشخصية التي قد تؤخذ في الاعتبار تجاه بعض الباحثين في بعض الأقسام العلمية، كما أن ذلك القصور في الدعم المقدم للباحثين للمشاركة في الفعاليات العلمية الدولية يمتد نحو عدم تلقيهم أيضًا للدعم المادي اللازم لهم، وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم، إما لمحدودية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في المجتمع المصري أو لتخصيص الموارد المادية للمبتعثين من أجل الهدف من ابتعاثهم فقط دون تغطية التكلفة المادية للمشاركة في المؤتمرات في الخارج.

4- الدعم المادي للنشر والترجمة في الخارج:

يمثل الدعم المادي للباحثين نظير قيامهم بالنشر في المجلات الدولية، بالإضافة إلى تقديم المكافآت للباحثين الذين يقومون بنشر وترجمة الكتب التخصصية أحد صور التشجيع التي يحتاج إليها الباحث للتفاعل مع السياق الدولي، ويشير ما يقرب من ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة بأن جامعاتهم لا تتكفل برسوم النشر في المجلات العلمية الدولية المُحكمة (71.3%)، وقد كان التفاوت بسيطًا بين الباحثين بناءً على حالة

الابتعاث حيث جاءت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (70.1%)، وبلغت (73.1%) لدى الباحثين المُبتعثين. كما يشير ما يقل عن ثُلثي المشاركين في الدراسة أنهم لا يكافئون ماديًا من جامعاتهم في المجتمع المصري في حالة نشرهم لكتب تخصصية في الخارج (60.6%)، وتبعًا لحالة الابتعاث يلاحظ ارتفاع تلك النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (65.3%) بينما تنخفض إلى ما يزيد عن النصف لدى الباحثين المبتعثين (53.8%). وبالإضافة إلى ذلك يشير ما يقرب من ثُلثي المشاركين في الدراسة بأن جامعاتهم لا تكافئ الباحثين الذين يقومون بترجمة الكتب العلمية التخصصية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية (61.8%)، ولم يكن هناك تفاوت وفقًا لحالة الابتعاث حيث بلغت لدى الباحثين غير المبتعثين (59.9%) و(64.4%) لدى الباحثين المبتعثين (جدول (58)).

جدول (58) الدعم المادي للباحثين لنشر وترجمة الإنتاج العلمي في الخارج

الاستجابة	الدعم المادي من الجامعة للنشر الدولي في المجلات العلمية المُحكمة				المكافآت المادية من قبل الجامعة للباحثين الذين قاموا بنشر كتب تخصصية في الخارج				الدعم التنظيمي لترجمة الكتب التخصصية إلى اللغة العربية			
	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	103	76	179	71.3	96	56	152	60.6	88	67	155	61.8
نادرًا	23	11	34	13.5	19	14	33	13.1	25	21	46	18.3
أحيانًا	12	10	22	8.8	18	16	34	13.5	27	9	36	14.3
كثيرًا	4	3	7	2.8	5	11	16	6.4	4	3	7	2.8
كثيرًا جدًا	5	4	9	3.6	9	7	16	6.4	3	4	7	2.8
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100	147	104	251	100

وقد يرجع ارتفاع تلك النسب بشكل عام إلى وجود شروط تسمح للباحث بالحصول على مقابل مادي نظير اشتراكه في المؤتمرات الدولية في حالات بعينها، أما بالنسبة للمُبتعثين فقد يرجع ذلك إلى أنهم ليسوا على قوة العمل في الجامعات المصرية وبالتالي لا تغطي جامعاتهم في المجتمع المصري التكلفة المادية للاشتراك في المؤتمرات الدولية. كما أنه بالرجوع لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية يلاحظ أن المكافآت التي يقرها القانون تتحدد في مكافآت التدريس، ومكافآت الامتحان، وبعض المكافآت والمنح الأخرى المتعلقة ببعض الأعمال التي توكل إلى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين دون الإشارة إلى ما يتعلق بالترجمة أو النشر في الخارج[1]، وهو ما قد يترك أثره في حركة النشر والترجمة في الخارج.

ونظرًا لتحمل الباحثين غير المبتعثين التكلفة الكاملة للنشر في المجلات الدولية المحكمة، فقد يعزف بعض الباحثين عن النشر لارتفاع التكلفة المادية التي يتحملها الباحث بمفرده حتى وإن شارك فيه عدد من الأساتذة- غالبًا المشرفين على الرسالة- فتقول إحدى حالات الدراسة من متخصصي العلوم الطبيعية:

[1] تحدد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات مجموعة من المواد (من المادة 275 إلى المادة 306) التي تتعلق بالمكافآت والنظام المالي في الجامعات، انظر: قانون تنظيم الجامعات، ص250- 261.

"...إحنا كل حاجتنا بالإنجليزي، مش أنتي وشطارتك- ماهي دي الخيبة التانية- أنتي وفلوسك، لأن الطالب هو اللي بيدفع تمن نشر المجلات، كل ما تقييم المجلة بيعلى كل ما إنك تدفعي عشان تنشري أعلى، فطبعًا إحنا ممكن البحث يكون accepted وجميل بس ادفعي بقى. المشرفين مبيدفعوش حاجة الطالب هو اللي بيدفع رغم إننا مش مستفيدين، أنتي أصلًا بتبعتي وتشوفي هو accepted فين ولما يجيلك الـــــacceptance بقى شوفي هتدفعي كام. الفلوس لا تسترد طبعًا من الجامعة، أهو معوق كمان أهو حتى من النشر"(المقابلة 6).

وهو الأمر الذي يختلف بالنســـبة للمبتعثين في الخارج؛ حيث تتحمل جامعاتهم المبتعثين إليها تكلفة النشر، فتقول إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى فرنسا:

"نشرت الـــ2 contribution بتوعي، ونظمنا ورشة عمل مره والمرة التانية كان مؤتمر، اتطبعوا، في الدكتوراة الـــ2 كانوا أيام ما كنت بعمل الدكتوراة...ده هو زي بيجمعوها ويشوفوا ناشر ويتفقوا مع ناشر وبتتنشر" (مقابلة 1)

كما أن في بعض الأحوال يواجه الباحثون صـــعوبات في نشـــر الكتب تحديدًا نتيجة إلى نقص خبرة بعض الباحثين بإجراءات نشر الكتب ووجود بعض المعوقات التي تحول الباحث دون النشر:

"...أنا ببتعد كتير جدًا عن مواويل النشر، التعامل مع الناشرين مش بحبهم...أعتقد بيبقى فيه مشكلة في التعامل مع الناشرين في الكتب العادية، ودي كانت أظن بتمثل مشكلة لبعض الناس، التعامل مع الناشرين محتاج خبرة ومحتاج صبر وأنا لا يتوفر عندي الاتنين"(مقابلة 5)

وعلى ذلك يمكن القول بأن معظم الباحثين لا يتلقون مقابلًا ماديًا عند النشـــر في مجلة دولية علمية محكمة، أو عند نشـر كتب تخصـصـية في الخارج، أو عند ترجمة كتب تخصـصـية إلى اللغة العربية، وهو الأمر الذي قد تكون له بعض التداعيات على بعض الباحثين الذين قد يمتنعون عن النشـــر الدولي خاصـــة من المدرسـين المسـاعدين والمعيدين نظرًا لارتفاع تكلفة النشـر مقارنة بالأجور التي يتلقونها مقارنة بالدرجات الوظيفية الأعلى، كما قد يؤدي ذلك إلى تباطؤ حركة نشـر وترجمة الكتب مما قد يزيد الفجوة بين ما يتوصـل إليه العلم في الخارج وما يقوم بدراسته الباحثون في الجامعات المصرية.

يتضح مما سبق عرضه الآتي:

أ- لا تعيق الجامعة الباحثين من مشـــاركة زملاء من الخارج في بحوث مشـــتركة بدون فروق وفقا لحالة الابتعاث، إلا أن الباحثين في الجامعات المصـرية قد يمتنعون عن البحوث المشـتركة مع الباحثين من الخارج نظرًا لتركيز اهتمامهم بقواعد الترقي التي لا تلزم الباحث بالبحوث المشتركة الدولية، وفي الوقت نفسه تحوز تلك البحوث على درجات أقل في تقييمها من أجل الترقي، كما قد يمتنع الباحثون عن ذلك نظرًا لعدم وجود وعي كاف لدى بعض الباحثين للمســميات العلمية للتخصـــصـــات فى الخارج؛ مما يجعله عاجزًا عن مواكبة التطورات العلمية التي تصل إليها البحوث في تخصصه وعدم قدرته على مجاراة أقرانه في الخارج.

ب- لا تعيق الجامعات اشتراك الباحثين في الندوات والمؤتمرات الخارجية دون أن يكون هناك تفاوتات بارزة بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث، إلا أنه لا يتوفر لهم فرص لإلقاء محاضرات تخصصية في الخارج خاصة وإنه لم يتجاوز عملهم تسعة سنوات، إلا أن الأمر الذي يستوجب إبرازه هنا هو أن عزوف مشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات الخارجية قد يرجع لأسباب عديدة دون أن يكون للجامعة كتنظيم إداري دورًا في إعاقة مشاركتهم؛ حيث قد يرجع ذلك العزوف إلى تنامي الشعور بالإحباط لدى بعض الباحثين نظرًا للخبرات السيئة السابقة التي تعرض لها زملاؤهم من قبل، بالإضافة إلى أن الباحثين خاصة من المدرسين المساعدين والمعيدين تتركز اهتماماتهم في تلك المرحلة على إنهاء رسائلهم الجامعية للحصول على الدرجة العلمية الأعلى في ظل عدم وجود قواعد تتطلب منهم المشاركة في المؤتمرات العلمية. أما الباحثين في الخارج فقد يؤدي عدم تمكن بعض منهم للغة الأجنبية للدولة المبتعث عليها خاصة المبتعثين في بداية ابتعاثهم قد يؤدي إلى عدم تمكنهم من المشاركة في الفعاليات العلمية في الخارج في ظل أن شروط اللغة التي يتطلبها الابتعاث للخارج لا تضمن تمكن الباحث من اللغة في التواصل مع الآخرين بشكل فعال.

جـ- لا تدعم الأقسام العلمية الباحثين للاشتراك في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية، ولا يحصل الباحثين على أي مقابل مادي نظير اشتراكهم في المؤتمرات العلمية الدولية مما يشكل عائقًا للباحثين في حصولهم على فرص المشاركة في الفعاليات العلمية الدولية.

د- لا يتلقى معظم الباحثين الدعم المادي لنشر المقالات العلمية في الدوريات الدولية المحكمة أو الكتب العلمية التخصصية في الخارج وكذلك ترجمة الكتب إلى اللغة العربية، وهو ما قد يعيق فرص التفاعل مع السياق الأكاديمي الدولي والذي قد يرجع في جانب منه إلى نقص مخصصات البحث العلمي في الجامعات، وفي الجانب الآخر عدم وجود بنود قانونية في قانون تنظيم الجامعات المصري تتعلق بنظام المكآفآت للباحثين على الإنتاج العلمي أسوة بنظام مكافآت التدريس والأعمال الامتحانية، كما أن المخصصات المادية التي يحصل عليها الباحثون المبتعثون للخارج قد لا تسمح للباحث بتحمل عبء النشر العلمي خاصة في الحالات التي لا تغطي فيه بعض المؤتمرات التكلفة المادية للنشر العلمي.

خامسًا: الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وخارجها:

تُشكل الممارسات التي يقوم بها الباحثون جزءًا لا يتجزأ من تشكيل الجامعات كتنظيم أكاديمي له بنية، تقوم على أسس تنظيمية يُعاد تشكيلها بممارسات أفرادها، وهي الممارسات التي قد تترك أثرها في فرص الإبداع المتاحة للباحثين. ويدعم ذلك ما قالته إحدى حالات الدراسة:

"... إحنا مش كلنا بنمشي على قانون واحد؟ الاختلافات اللي في المجتمعات العلمية دي راجعة لأيه؟ للممارسات اللي بتم جوه المجتمع مش القانون، ممارسات بين الأشخاص، أهل المجتمع العلمي، اللي هو المصطلح بتاع المجتمع العلمي ده،هو ده اللي فيه مشكلة"(المقابلة 4)

ويتناول هذا المحور صـــور الممارســـات الأكاديمية للباحثين المصـــريين والتعاون فيما بينهم داخل المجال العلمي في الأنشـــطة العلمية، وكذلك ممارســـات الباحثين في مجال التدريس، حيث يرصـــد المحور الفرص المُتاحة للباحثين لتقديم إنتاج علمي جماعي تخصـــصـــي أو بيني، وكذلك فرص النشـــر العلمي داخل المجتمع المصـري، بالإضـافة إلى صـور الدعم المقدمة للباحثين المصـريين في الجامعات المصـرية والخارج للاشـتراك في الأنشـطة العلمية التي تُعقد داخل المجتمع المصـري، وفرص الاشـتراك في الفعاليات العلمية داخل المجتمع المصري، وأخيرًا فرص الإبداع في تدريس الطلاب وتقييمهم.

1- فرص التعاون العلمي لتقديم إنتاج علمي مشترك في التخصص نفسه:

يُعد إتاحة فرص التعاون بين الباحثين في التخصـص الواحد أحد الفرص التي قد تسـاعد الباحث على بلورة أفكار إبداعية وتنمية عقلية الباحث من خلال مشـــاركة أفكاره العلمية مع زملائه. وقد انحصـــرت استجابات ثُلثي المشاركين في الدراسة (68.9%) في الثلاث فئات الأدني من الاستجابات حول إتاحة الفرصة لهم للاشـتراك مع زملائهم المصـريين في بحوث علمية مشـتركة في تخصـصـاتهم العلمية؛ حيث أشـار ربع المشـاركين في الدراسـة بأنه تتاح لهم أحيانًا فرص الاشـتراك مع زملائهم المصـريين في التخصـص في بحث علمي مشـترك (25.1%)، بينما أشـار (22.7%) بأنهم لا تتاح لهم تلك الفرص، أو تتاح لـــ21.1% بشـكل نـادر. ولم يكن التفـاوت كبيرًا بين البـاحثين طبقًا لحـالـة الابتعـاث، حيث انخفضـــت تلك النســـبـة قليلًا لفئـات الاســـتجابة الثلاثة الأدنى لدى الباحثين غير المبتعثين (66%)، بينما ارتفعت قليلًا لدى الباحثين المبتعثين (73.1%). أما بالنسـبة لفرص اشـتراك الباحثين المصـريين معًا في المشـروعات البحثية الممولة، والتي تعد أحد الفرص التي تتيح تعاون مجموعة من الباحثين على اختلاف درجاتهم العلمية، فقد أظهرت اســتجابات ما يزيد عن ثُلث المشـاركين في الدراسـة إلى عدم إتاحة تلك الفرصـة لهم (34.3%)، ولم يكن هناك تفاوت بين الباحثين بناءً على حالة الابتعاث، حيث بلغت النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (36.1%)، وإلى (31.7%) لـدى البـاحثين المبتعثين (جـدول (59)).وهو مـا قـد يرجع إلى ســـيـادة نمط العمـل البحثي الفردي للبـاحثين المصـريين على اختلاف حالة ابتعاثهم، كما يوضـع في الاعتبار أن القواعد الحاكمة للدراسـات العليا بالنسـبة للمشـاركين من المدرسـين المسـاعدين والمعيدين غير موحدة في جميع الجامعات داخل المجتمع المصـري، حيث يُفرض على بعضـهم النشـر العلمي في تلك المرحلة، ولا يُفرض على البعض الآخر، مما قد يؤثر على

نسبة المشاركة مع زملائهم بشكل عام في بحوث علمية مشتركة، كما أن معظم المشاركين في الدراسة من الباحثين المبتعثين يمثل هدف ابتعاثهم الرئيس الحصول على درجتي الماجستير أو الدكتوراة، وبالتالي لا تتاح لهم فرص مشاركة زملائهم في بحوث علمية مشتركة خاصة مع الوضع في الاعتبار محدودية الوقت والموارد المادية للباحثين في الخارج. كما قد يرجع ذلك إلى حرص الباحثين خاصة في الدرجات العلمية فيما بعد مرحلة الدكتوراة على الحصول على الدرجة العلمية الأعلى بالبحوث التي يقومون بها بشكل فردي، نظرًا لأنها ووفقًا لقواعد الترقي قد تكون الأعلى من حيث الدرجات التي يحصل عليها الباحث من الدرجات المخصصة للبحوث المشتركة.

جدول (59) فرص التعاون العلمي بين الباحثين في التخصص الواحد

الاستجابة	فرص الاشتراك مع زملاء مصريين في بحث مشترك				فرص الاشتراك مع زملاء مصريين في مشروع بحثي ممول			
	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%
لا	34	23	57	22.7	53	33	86	34.3
نادرًا	27	26	53	21.1	30	24	54	21.5
أحيانًا	36	27	63	25.1	34	27	61	24.3
كثيرًا	29	11	40	15.9	18	6	24	9.6
كثيرًا جدًا	21	17	38	15.1	12	14	26	10.4
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

وقد يوجد عدد من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى عدم إتاحة الفرصة للباحثين للاشتراك في البحوث المشتركة أو المشروعات البحثية مع زملائهم من التخصص نفسه؛ فقد يؤدي عدم امتلاك الباحثين لثقافة العمل التعاوني إلى فشل نجاح المشروعات البحثية أو عدم الرغبة في الاشتراك فيها:

"لو كان فيه قدامي فرص أو فيه حد يعني متوفرلي فرص أكتر كنت أتمنى إني أشترك مثلًا في مشروع بحثي أو أنا مجموعة باحثين ونعمل مجلة مع بعض أو كده، بس مفيش كده، تحسي إن مفيش حد بيحب الخير لحد، الناس كل ما بتعملي عمل تعاوني أوكده حتى أنا جربت أعمل عمل تعاوني بين الطلبة وبين بعضها لقيت ناس منهم تقولي لأ دي صاحبتي وبنروح مع بعض هي بتقعد وأنا اللي بروح اجمع، لا شوفي الورق بتاعي لوحدي متشوفينيش معاهم، نفس الموضوع ده بيحصل معانا وإحنا كبار، مع إن إحنا المفروض بنشترك في عمل تعاوني. جربت أشترك في عمل تعاوني إن إحنا نعمل مشروع بحثي وكده، واشتركنا فعلًا وبدأنا نعمل حسيت إن فيه حد بيرمي الحمل على التاني، أو حد مثلًا أيه مش بيديكي المعلومة كاملة، مع إن إحنا كلنا فريق، بيرمي المسئولية كلها عليكي، فيه حاجات مخبيها، عاملها إخفاء كده مبيقولش عليها، واخد إحتياطاته إن الموضوع يفشل أو ينجح، طبعًا ده كله مع فريق بحثي مكنش المفروض يبقى موجود، المفروض إن إحنا بنشجع بعض عشان نطلع عمل كويس، ده مكنش موجود..." (مقابلة 3)

بالإضافة إلى سيطرة روح التنافس بين الباحثين وليس التعاون بينهم قد يؤدي إلى إحجام البعض عن مشاركة الأفكار العلمية فيما بينهم، وهو ما قد لا يواجهه الباحثون المبتعثون إلى الخارج:

"فيه نفسنة وفيه منافسة رهيبة، بس ممكن تكون هنا شوية بيعرضوا علمهم عادي، أنا منفسن بس بشارك العلم بتاعي لغيري، إنما هنا مش بيعرف ولا يفيد ولا يستفيد، لو هنا 60% نفسنة في مصر 90%" (المقابلة 7)

كما أن عدم وعي الباحثين من معرفة الخطوات التي يمكن من خلالها الاشـــتراك في المشـــروعات البحثية وعدم تدريب الباحثين على بلورة وتقديم أفكار تصلح كمشروع بحثي ممول:

"أنا بشوف إن فيه مشروعات بحثية على النت أنا مش عارفة كباحث ولسه معملش أي أبحاث إزاي يعمل الـــــform نفسه والكلام ده كله، وشايفه إن أنا لو عملت البحث ده هيبقى كبير عليا ومنهم بره مصر..." (مقابلة 4)

كما قد ترجع الأسـباب إلى الباحث نفســه في عدم الرغبة في العمل الجماعي وتفضـيل العمل بشـكل فردي إما لعدم تنشـئتهم أكاديميًا على كيفية العمل الجماعي، أو لتجنب بعض جوانب القصـــور التي قد ترتبط بالعمل الجماعي في حالة عدم معرفة مسئوليات العمل التعاوني العلمي المشترك:

"...أنا أحب أشـتغل لوحدي؛ فيه نوع من التفاني في العمل أكتر، فيه نوع من الحرية أكبر، أنا أحب الشـغل الفردي أكتر، فيه تحمل للمســـئولية أكتر، وفيه كمان إذا كان فيه ثواب هيبقى للشـــخص، إذا فيه عقاب هيبقى للشـــخص، مفيش إتكالية كمان..."(مقابلة 5)

وقد يتخذ التعاون بين الزملاء في التخصص الواحد صورًا أخرى مختلفة عن الاشتراك في مشروع بحثي أو بحث مشترك مثل: تقديم المساعدة في الوصول للمراجع العلمية، أو مساعدة بعضهم البعض في فهم بعض موضوعات التخصص التي قد يواجه فيها الباحث صعوبة في فهمها، فتقول إحدى حالات الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية:

"...متعاوناش في أي أبحاث لسه بس العلاقة بنتبادل أي معلومات أي مراجع أي حاجة حد مش فاهمها التاني عارفها بيشرحها للتاني، بيساعد التاني، زملاء الدراسة أفيد أكتر من العمل، لأن مفيش مجال للمنافسة كبير يعني التاني كل واحد عايز يثبت نفسه" (المقابلة 2)

أو تتخذ صور التعاون العلمي تقديم المساعدة فيما بينهم للحصول على بعض متطلبات البحث العلمي الذي يقوم الباحث بإجرائه، أو أثناء استعداد الباحث للمناقشة العلمية، فتقول إحدى حالات الدراسة في مجال العلوم الطبيعية:

"...هو مش تعاون بمعنى أيه مثلًا مثلًا أنا ممكن أيه أوديلها العينات أقول لها المكان ده بيحلل كويس، هاتي أبعتلك العينات، مبشتغلش بايدي بس مثلًا طيب ناقصك أيه؟ اشتري لي كيماويات كذا، ممكن في الـــــ finish الأخراني طب تعالي اقعدي أعملي معايا الـــ presentation بتاع المناقشة، المراجع دي عايز يتصلح فيها حتة، الحتة دي أنتي عملتيها أزاي، آخد منها الرسالة أعمل زيها كده يعني" (المقابلة 6)

وعلى ذلك يمكن القول بأن ممارسات الباحثين في المجال العلمي خاصة في الجامعات المصرية قد لا تتخذ صور التعاون في بحوث مشتركة أو مشروعات بحثية مشتركة بين الباحثين في التخصص نفسه نظرًا لافتقار الباحثين لثقافة العمل العلمي التعاوني فيما بينهم، وسـيادة روح التنافس وليس التعاون فيما بينهم، وهي الثقافة التي قد تظهر بشـكل أكبر للباحثين في الخارج، ولكن تظهر صـور أخرى تعاونية فيما بين الباحثين في

الجامعات المصـــرية تقوم على تقديم المســـاعدة في حال طلبها فيما يتعلق بتوفير بعض المراجع العلمية التي يتعذر على الباحث الحصول عليها أو التعاون فيما بينهم في بعض إجراءات التي تتطلبها بعض الموضوعات البحثية أو عند الاستعداد للمناقشة العلمية.

2- فرص التعاون العلمي لتقديم إنتاج علمي بيني مع تخصصات مختلفة:

يُعد التعاون العلمي بين الباحثين في التخصـــصـــات العلمية المختلفة أحد الفرص التي تتيح للباحثين دراسة المشكلات البحثية من جوانب عدة مما قد يتيح فرصًا لإبداع الباحثين في دراستهم لتلك الموضوعات. وقد أظهرت استجابات ثُلث المشاركين في الدراسة عدم إتاحة الفرصة لهم للاشتراك مع زملائهم المصريين من التخصصات المختلفة في بحث مشترك (33.1%)، ولم تظهر اختلافات كبيرة في نسبة المشاركة تبعًا لحالة الابتعاث حيث بلغت النســـبة لدى الباحثين غير المبتعثين (33.3%) أما لدى الباحثين المبتعثين (32.7%). وعن فرص الاشتراك بين الباحثين المصريين من التخصصات المختلفة في مشروع بحثي ممول فقد أشار خُمسا المشاركين في الدراسة إلى عدم إتاحة تلك الفرصة لديهم (40.2%)، وارتفعت تلك النسبة إلى ما يقرب من النصـــف لدى الباحثين غير المبتعثين(44.2%) بينما انخفضـــت إلى الثُلث لدى المبتعثين (34.6%) (جدول (60)). وقد يرجع عدم وجود نســـب مرتفعة في التعاون العلمي بين الباحثين في التخصصات المختلفة بشكل عام وعدم وجود فروق كبيرة وفقًا لحالة الابتعاث إلى حداثة البحوث البينية نوعًا ما في الجامعات المصرية، مع الوضع في الاعتبار تركيز اهتمام الباحثين من المدرسين المساعدين والمعيدين على إنهاء رسائلهم العلمية التي تعد المتطلب الأساسي في تلك المرحلة، بينما يعزف نسبة كبيرة من الباحثين في الدرجات الوظيفية الأعلى عن البحوث المشتركة بشكل عام ولا سيما البحوث البينية نظرًا لقواعد الترقي التي تعطي للبحوث الفردية الدرجة الأعلى من البحوث المشتركة، بالإضافة إلى عدم تمكن الباحثين من كيفية الحصول على مشروعات بحثية ممولة.

جدول (60) فرص التعاون العلمي بين الباحثين في التخصصات المختلفة

الاستجابة	فرص الاشتراك مع زملاء مصريين من تخصصات مختلفة في بحث مشترك				فرص الاشتراك مع زملاء مصريين من تخصصات مختلفة في مشروع بحثي ممول			
	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%
لا	49	34	83	33.1	65	36	101	40.2
نادرًا	24	25	49	19.5	24	26	50	19.9
أحيانًا	42	22	64	25.5	31	26	57	22.7
كثيرًا	17	10	27	10.8	16	4	20	8
كثيرًا جدًا	15	13	28	11.2	11	12	23	9.2
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100

وقد أضـافت بعض حالات الدراسـة بعض مسـببات عزوف نسـبة كبيرة من الباحثين المصـريين عن مشـاركة زملائهم في بحوث بينية أو مشـروعات بحثية متعددة التخصـصـات إلى وجود بعض الاعتبارات الشخصية دون الوضع في الاعتبار للعائد من التعاون العلمي بين التخصصات المختلفة:

"لأ للأسف نفسنا كنا نعمل حاجة فيها interrelationships بس..- إحنا وزمايلنا يعني- الدكاترة مبيحبوش بعض، بيتعاركوا مع التخصصات التانية، إحنا والتخصص التاني، لأ أنا مبشتغلش مع فلان، حاولنا نوفقهم مع بعض متوفقوش، فيه ناس إحنا جربنا كانت رسالة بس مش بتاعتي، عايزين ندخل طب حد من كيميا ، لأ والله أصل. فاكتفيت بالقسم" (المقابلة 6)

كما لا يمتلك بعض الباحثين ثقافة العمل التعاوني المشترك والميل نحو البحوث الفردية:

"ربما يكون فيه أفكار بس يتوقف على الطرف الآخر، إذا كان عايز بحث مشترك ولا لأ" (مقابلة 5)

كما أضاف آخرون اتخاذ التعاون العلمي بين التخصصات المختلفة صورًا أخرى لا ترقى إلى تقديم إنتاج علمي مشترك بقدر ما يتخذ صورًا للتعاون فيما بينهم لتبادل الاستفادة من التخصصات التي قد تفيد الباحث في موضوع دراسته:

"...علميًا أة بنتناقش في التخصص بتاعي وفي تخصصاتهم برضو، يعني ممكن لو أنا محتاجه حاجة في الجغرافيا هسأل حد جغرافيا، محتاجة حاجة في الاجتماع هسأل حد، لو في التاريخ بسأل صحابي في التاريخ، بس ممكن تعاملي أكتر في الدراسة ممكن مع أصحابي في التاريخ" (مقابلة 3)

وقد تظهر صور التعاون العلمي المشترك بين الباحثين المصريين في إنتاج بحوث أو مشروعات بحثية بينية بشكل أكبر في الجامعات في الخارج ولكن قد يعزف الباحثون عن مثل تلك الموضوعات نظرًا لحاجتها إلى الوقت والجهد بشكل أكبر من البحوث الفردية:

"مجربتش، بس فيه هنا مثلًا دراسة بجانب دراستي، مثلًا أدب جنب طب، ممكن هنا تلتحقي بمدرسة الطب أو التمريض أو السيكولوجي، متاح ليا ألتحق بأي دراسة تانية بجانب دراستي الأساسية، بس هي للأسف صعبة لأنها عايزة وقت كتير ومجهود" (المقابلة 9)

كما أن فكرة البحوث أو المشروعات البينية الجماعية في الخارج تتاح بشكل أوسع مما هو متاح في الجامعات المصرية:

"لو كنت محتاجه مكنش هيكون فيها أي مشكلة هنا، ساعتها كنت هطلب من يقدر يشتغل معايا في تخصصه، وبندور وبنلاقي، أنا مجربتش بس لو الشغل يستدعي ده بيحصل عادي. كل شئ هنا ماشي بالاقناع، لو محتاجاه هقول محتاجاه ليه" (مقابلة 7)

من هنا يمكن ملاحظة عدم وجود اختلافات جوهرية بالنسبة لممارسات الباحثين حول فرص التعاون مع التخصصات العلمية المختلفة في المجال العلمي، حيث لا تتاح لمعظم الباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم فرصًا لإنتاج بحوث مشتركة مع زملائهم من التخصصات المختلفة، إلا أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الباحثين خاصة في الجامعات المصرية يرون عدم جدوى البحوث البينية ووجود الاعتبارات الشخصية التي تمنع الباحثين من التخصصات المختلفة من التعاون العلمي معًا، وهو الوضع الذي يختلف لدى الباحثين

المبتعثين إلى الخارج، حيث تتاح فرص التعاون العلمي بين الباحثين في التخصصات العلمية المشتركة ولكن نظرًا لمحدودية الوقت فقد يعزف معظمهم عن التعاون العلمي بين التخصصات المختلفة.

3- فرص النشر العلمي في المجتمع المصري:

يمثل النشـــر العلمي أحد الخطوات التي يحتاج إليها الباحث من أجل تقديم إنتاج علمي للمجتمع الأكاديمي، والذي يمثل أحد واجبات الباحثين في الجامعات المصـرية خاصـة أعضـاء هيئة التدريس. ويمر الباحث بعدد من الإجراءات الإدارية من أجل نشـر إنتاجه العلمي سـواء في المجلات المُحكمة أو في أعمال المؤتمرات العلمية وغيرها من صـور النشـر المختلفة. وتشـير اسـتجابات ما يزيد عن ثلاثة أرباع الباحثين المشـاركين في الدراسـة (77.7%) إلى أنهم لا يواجهون معوقات إدارية عند محاولة النشـر العلمي داخل المجتمع المصري (30.3%) أو قد يواجهونها أحيانًا (27.5%) أو بشكل نادر (19.9%)، ولم تختلف النسبة وفقًا لحالة الابتعاث، حيث استحوذت الثلاث فئات معًا على ما يزيد أيضًا عن الثلاثة أرباع لدى الباحثين غير المبتعثين (77.6%) وكذلك لدى المبتعثين (77.9%) (جدول (61))، وهي النسـب التي تفسـر على أنه على الأرجح أن تعدد جهات النشـر ما بين المجلات العلمية التابعة للمراكز البحثية أو الجامعات على مسـتوى المجتمع المصـري أو المراكز البحثية غير الحكومية والمجلدات الصـادرة عن المؤتمرات العلمية وانتشـارها على نطاق واسع واختلاف مستواها العلمي الذي يتوقف على مدى اهتمام جهة النشر بتحكيم البحوث علميًا قد يكون السـبب الرئيس في عدم مواجهة الباحثين للمعوقات الإدارية في النشـر العلمي في المجتمع المصـري، خاصـة في ظل تركيز الباحثين على البحوث الفردية، أما بالنسـبة للمبتعثين فقد يكون مواجهتهم لبعض الصـعوبات الإدارية في النشـر في المجتمع المصـري بسـبب اختلاف قواعد النشـر في الخارج عن النشـر في المجتمع المصري، والاتجاه نحو النشر العلمي لبحوث جماعية خاصة في تخصصات العلوم الطبيعية.

جدول (61) المعوقات الإدارية عند النشر العلمي داخل المجتمع المصري

الاستجابة	غير مبتعث	مبتعث	إجمالي	النسبة%
لا	40	36	76	30.3
نادرًا	28	22	50	19.9
أحيانًا	46	23	69	27.5
كثيرًا	19	12	31	12.4
كثيرًا جدًا	14	11	25	10
الإجمالي	147	104	251	100

وقد أكدت معظم حالات الدراسـة ذلك فقد أشـارت معظم حالات الدراسـة بعدم مواجهتهم معوقات إدارية عند النشر العلمي سواء في المجلات العلمية أو المؤتمرات:

"...كلنا بننشر بحكم إن إحنا مضطرين ننشر عشان نترقى خلي بالك، يعني اللي في أسوان بينشر واللي في إسكندرية بينشر، مفيش فيها مشكلة دي..." (المقابلة 4).

كما أن الإجراءات الإدارية للنشر العلمي في المجتمع المصري أسهل مما في الخارج حيث لا يتطلب ذلك العديد من الإجراءات المتعلقة بتحكيم البحوث أو التواصل مع جهة النشر:

"...مجلات النشر أظن أنها بتبقى بره أكتر، بس جوه أسهل، الصعوبة في بره ما يتعلق بقى بالتحكيم، تحكيم البحوث نفسه، التواصل بصورة مرنة معاهم، مش هيبقى بالسهولة دي، محتاج برضو خبرة فى الأمور دي ومحتاج برضو حد يقولنا بطريقة بتعمل إزاي كطريق، يعني ما هو أنا دلوقتي هكتسب الخبرة منين؟! إلا لما لازم حد يقول؟ أو حد يكون صاحب خبرة في ده، فغالبًا دلوقتي النشر جوه مصر هو اللي بيكون الاختيار الأول. وده ميفرقش في الترقية، عادي" (مقابلة 5)

ويتحدد المعوق الأساسي الذي يواجهه المبتعثون في النشر العلمي في اختلاف بعض قواعد النشر في المجتمع المصري عن الخارج حول ترتيب أسماء المشاركين في حالة البحوث الجماعية:

"...أنا أسمي بيتكتب آخر واحده، بس بره عشان تبقي فاهمه اللي اسمه بيتكتب آخر واحد بيبقى صاحب المعمل، يعني أنا لما سافرت أيه ده؟ هو أنتي عندك معمل في مصر؟!، هما مش فاهمين، هنا في مصر الإسم الأول هو اللي بيبقى له الـــ first فأنتي بقى اللي حقيرة آخر واحدة، بره مش فاهمين، هنا فاهمين طبعًا بس هما بيتعاملوا مع مجلات عشان للتحكيم مجلات نص كم، المجلات النص كم دي اللي هي الهندية، والناس دي الـــ rank بتاعها قليل، فالناس دي بتتفاهم على إنك أيه؟ الإسم الأولاني هو اللي بيبقى له النصيب الأعلى من النقاط والحاجات دي، لكن الناس اللي بره مش كده، الناس اللي بره آخر اسم هو اللي بيبقى الـ first" (المقابلة 10)

ومن هنا يمكن القول إن ممارسات الباحثين تتجه نحو النشر العلمي داخل المجتمع المصري نظرًا لسهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحكيم البحوث، في ظل إهمال عدد من الجهات البحثية لتلك المرحلة، بالإضافة إلى تنوع مصادر النشر التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث في النشر، وامتلاكه القدرة على التواصل مع الجهات البحثية المعنية بنشر البحوث، وذلك على خلاف الوضع بالنسبة للمبتعثين الذين تتجه ممارساتهم نحو النشر في الخارج وبالتالي قد يواجهون بعض الصعوبات في ظل اختلاف قواعد النشر في الخارج عن ما هو متبع في المجتمع المصري.

4- فرص المشاركة في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري

تعد الأنشطة العلمية التي يقوم بها الباحثون أحد الممارسات الأكاديمية التي تمثل تفاعل الباحث مع سياقه المجتمعي، وقد أظهرت استجابات ما يزيد عن ثُلث المشاركين في الدراسة بعدم إتاحة الفرصة لهم لإلقاء محاضرات عامة تخصصية داخل المجتمع المصري (39.4%)، وقد ارتفعت تلك النسبة إلى ما يزيد عن خُمسي الباحثين غير المبتعثين (43.5%) بينما انخفضت إلى الثُلث لدى المبتعثين (33.7%)، وقد يرجع ذلك التفاوت بناءً على حالة الابتعاث إلى أن الباحثين المبتعثين قد تتيح أقسامهم العلمية فرصة إلقاء محاضرات تخصصية لنقل خبراتهم التي اكتسبوها في الخارج إلى زملائهم في المجتمع المصري خاصة في

مجال العلوم الطبيعية الذي يتطلب باستمرار مواكبة ما يصل إليه العلم في الخارج. أما بالنسبة لفرص الاشتراك في الندوات العلمية التي تُعقد داخل المجتمع المصري فقد أشار ما يقرب من ثُلث المشاركين في الدراسة إلى إتاحة الفرصة لهم أحيانًا للمشاركة في تلك الندوات (31.9%)، وارتفعت تلك النسبة إلى ما يزيد عن الثُلث لدى الباحثين غير المبتعثين (34%) بينما انخفضت إلى ما يقرب من الربع لدى الباحثين المبتعثين (28.8%)، حيث قد تكون الندوات العلمية عامة نوعًا ما عن المحاضرات التخصصية التي تكون أكثر تركيزًا على موضوع محدد، مما يجعل إقبال الباحثين المبتعثين أقل في المشاركة في الندوات العلمية بخلاف الباحثين في الجامعات المصرية. وفي ظل تلك النسب تظهر مسئولية الأقسام العلمية في دعم باحثيها للمشاركة في الأنشطة العلمية المختلفة التي تُعقد داخل المجتمع المصري، إلا أن استجابات المشاركين في الدراسة أظهرت وجود تقارب في النسب بين الفئات الثلاث الأدنى من الاستجابات المطروحة على الباحثين، حيث استحوذت كل فئة على ربع استجابات المشاركين تقريبًا بنسبة إجمالية (77.3%). وقد كان لاستجابات غير المبتعثين دورًا فى ارتفاع نسبة (لا) على حساب الفئات الأخرى للاستجابة، في حين كان للمبتعثين دورًا فى ارتفاع نسبة (أحيانًا)، أما فئة (نادرًا) فكانت نسبة تكرارها هي الأعلى بين غير المبتعثين (25.2%) والمبتعثين (28.7%) معًا بنسبة (26.7%)، وبالتالي فإن حالة الابتعاث لم تؤثر على هذا المتغير (جدول (62)).

جدول (62) فرص المشاركة في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري

الاستجابة	فرص إلقاء محاضرات عامة تخصصية في المجتمع المصري				فرص الاشتراك في ندوات علمية في المجتمع المصري				الدعم المقدم من قبل القسم العلمي للباحثين للاشتراك في الأنشطة العلمية داخل المجتمع المصري			
	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%
لا	64	35	99	39.4	25	17	42	16.7	37	25	62	24.7
نادرًا	31	25	56	22.3	26	25	51	20.3	37	30	67	26.7
أحيانًا	30	23	53	21.1	50	30	80	31.9	35	30	65	25.9
كثيرًا	9	14	23	9.2	29	20	49	19.5	18	8	26	10.4
كثيرًا جدًا	13	7	20	8	17	12	29	11.6	20	11	31	12.4
الإجمالي	147	104	251	100	147	104	251	100	147	104	251	100

ويدعم التفسيرات السابقة حول تلك النسب بعض حالات الدراسة، حيث أشارت إحدى الحالات إلى أن ندرة وجود فرص لمشاركة الباحثين في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري قد ترجع إلى اهتمام الأقسام العلمية في الجامعات المصرية بسير العملية التعليمية والاهتمام بالتدريس على حساب الأنشطة العلمية الأخرى:

"...العبء التدريسي قاتل، العبء التدريسي في مصر قاتل، إحنا من الدول اللي عندها التدريس مع البحث العلمي مع خدمة المجتمع ، أو عندها التدريس مع البحث العلمي مش التدريس منفصل عن البحث العلمي، ومطالب إنك تعملي الاتنين عشان تترقي، العبء التدريسي في مصر قاتل، قاتل، ومفيش وقت، مفيش وقت فعلًا حرفيًا إن أنتي تعملي أي حاجة، ده لو انتي باحث بقى وعايزه تشتغلي بيصعب عليكي إن أنتي يا هتطنشي ده يا هتطنشي ده، وانتي وضميرك بقى..." (المقابلة 4)

كما أن دعم الأقسام العلمية للأنشطة التي يقوم بها الباحث يتوقف على مدى اهتمام رئيس القسم بتنظيم فعاليات داخل القسم العلمي تشجع الباحثين على المشاركة فيها:

"لا خالص، أنا عايزه، ملحقتش، كان زمان عندنا في القسم كنا بنعمل كل أسبوع سيمنار، اللي عنده فكرة جديدة، اللي عمل حاجة في شغله وعايز يعرضها، وكنا بنتناقش ودي كانت حاجة كويسة، بعد كده مستمرتش، مع إنها كانت مفيدة جدًا، بجد، فأنا جاية أصلًا وعندي استعداد والله إن أنا أقولهم حتى، فيه تريكات كده- بس يمكن أنتي متفهميش قصدي لأن الناس اللي هما شبهي اللي بيشتغلوا في المعمل فيه تريكات وأنتي بتوزني وأنتي ..تريكات بسيطة شوفتها منهم هناك توفرلك وقت كتيير، طريقة رصهم للأدوات بطريقة معينة وترتيبهم، حاجات ممكن تتعمل عندنا ، ودي توفرلك ليا ولغيري..." (المقابلة 10)

كما أن مشاركة بعض الباحثين في الأنشطة العلمية التي تُعقد في المجتمع المصري قد يتخذ صورًا من التحيز لبعض الأقسام والجامعات المصرية دون غيرها بناءً على أقدمية تلك الجامعات وعدد الباحثين في الأقسام العلمية لتلك الجامعات مما قد يعيد تشكيل ممارسات الباحثين بحيث إنهم يمتنعون عن المشاركة في الجامعات الأخرى التي لا يعملون فيها أو محاولة المشاركة في الجامعات الأخرى مع الوضع في الاعتبار محاولة تغيير تلك الصورة الذهنية:

"...لو هتتكلمي على المناخ لما أنتي تروحي مؤتمر أو رايحة الندوة أو كده، بيصنفوا، الدكاترة بيصنفوا الجامعات، وفقًا للقوى المُشكلة ليها، يعني عين شمس مهيمنة، فبالتالي بتبصي لأي كلية في أي تخصص تاني في تربية، في تربية مقارنة إن هي أقل، فأنتوا جايين أقل مننا، إلى أن يثبت العنصر إن هو عنصر كفء، وبالتالي برضو عشان يثبت إن هو كفء لازم ينحني أو يبقى له علاقة مع س اللي من الكلية القوية، حتى لو أثبت إن هو كفء مش من جامعة ضعيفة، هما بيعتبرونا إننا جامعة ضعيفة، أو هما الأساس وإحنا الفروع، باعتبارهم إن هي دي كان التخصص لأن الجامعة كلية تربية عين شمس الأقدم، الأم، وفيها التخصصات معظمها الأقدم، فهما بيعتبروا كده، الـstaff كتير في العدد ممكن..." (المقابلة 4)

ولا تتاح فرص للباحثين من المدرسين المساعدين والمعيدين بشكل واسع للمشاركة في الأنشطة العلمية داخل المجتمع المصري حيث تتركز تلك الأنشطة على الدرجات الوظيفية الأعلى:

"...أثناء رسالة الماجستير معملتش حاجة. وحضرت مؤتمر في عين شمس كان عن المؤتمر الأول للباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر، كان معمول للباحثين الصغيرين بحيث إن هما يشاركوا يشجعهم إنهم يقدروا يقعدوا قدام الناس ويتكلموا عادي، كان للمعيدين والمدرسين المساعدين وكل الناس يعني واشتركت فيه بورقة كنت مدرس مساعد" (مقابلة 3)

و قد يرجع عدم إقبال الباحثين على المشاركة في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري في جانب منه إلى انغلاق بعض الباحثين نحو تخصصاتهم الدقيقة، والاتجاه نحو عدم جدوى تخصصهم الدقيق لغيرهم من التخصصات الأخرى:

"أنا مكتفيه بالطلبة بتوعي اللي في قسمي أنا، ثانيًا تخصصي يعتبر معقد، دقيق جدًا كتخصص فلسفة، مش أي حد يفهم الفلسفة بصورة كبيرة عشان أروح أشرحها كمحاضرة عامة لقسم عربي أو انجليزي أو فرنساوي، مش هينفع، وبالتالي الطلبة

بتوعي هما اللي هيكونوا على تواصل عقلي معايا بصورة أكبر، هيفهموني، وبالتالي حتى لو كنت عملت ندوة او اجتماع أو أي محاضرة عامة كان برضو لطلبة قسمي أنا من أولي لرابعة لكن مش لأقسام بره" (مقابلة 5)

بينما قد يعزف الباحثون المبتعثون عن المشاركة في الأنشطة العلمية في المجتمع المصري نتيجة لعزوف زملائهم عن حضور المحاضرات العامة التخصصية أو الندوات التي يرغبون في المشاركة فيها:

"...أنا عايزة أعمل سيمنار عشان أقول فيه الحاجات دي كلها، أنا عايزة أقول حاجات، إزاي بتعقمي البنش. أنا قولت لزمايلي عايزين حتى نجمع بعض مش بصورة رسمية نقعد مثلًا في نادي، بس كل واحد مثلًا لأ أصل الوقت دي ميناسبنيش، فسكت بقى! متكلمتش رسمي بس أنا حابه أعمل كده، وإن شاء الله هعمل كده لأن أنا عندي الدافع، وعايزة أوصل دوت يمكن نقدر نفيد في نقطة من النقاط دي كلها" (المقابلة 10)

مما سبق كله يمكن القول بأنه لا يتاح لمعظم الباحثين في الدراسة فرص لإلقاء محاضرات عامة تخصصية في المجتمع المصري خاصة للباحثين غير المبتعثين، وقد تتاح أحيانًا فرص للاشتراك في الندوات العلمية وذلك بشكل أكبر نسبيًا لدى الباحثين غير المبتعثين، ونادرًا ما يتلقى الباحثون الدعم من قبل الأقسام العلمية للمشاركة في الأنشطة العلمية التي تعقد في المجتمع المصري دون وجود تفاوت وفقًا لحالة الابتعاث.

5- فرص الإبداع في التدريس:

يمثل التدريس أحد المهام المُلقاة على عاتق الباحثين في الجامعات المصرية، والتي تعكس جانبًا من جوانب فرص الإبداع للقائم بالتدريس؛ وذلك من خلال اتباعه طرق تدريس وتقييم غير تقليدية للطلاب. وقد أشار ما يزيد عن ثُلث المشاركين في الدراسة إلى أنهم يتبعون أحيانًا طرقًا غير تقليدية في التدريس (35.1%)، وتبعًا لحالة الابتعاث فقد ارتفعت تلك النسبة لدى الباحثين غير المبتعثين (37.4%)، بينما انخفضت إلى الخُمس لدى الباحثين المبتعثين (20.8%) حيث جاءت أعلى استجاباتهم تكرارًا في الفئة التي تتبع الطرق غير التقليدية كثيرًا جدًا في التدريس (33.3%). ولم يختلف الوضع بالنسبة لاتباع أساليب غير تقليدية في تقييم الطلاب، حيث أظهرت استجابات المشاركين أن ما يزيد عن الربع يستخدمون أحيانًا الأساليب غير التقليدية في تقييم الطلاب (29.2%)، ووفقًا لحالة الابتعاث جاءت النسبة نفسها تقريبًا لدى الباحثين غير المبتعثين (30.6%) بينما انخفضت إلى الخُمس لدى الباحثين المبتعثين (20.8%) حيث جاءت النسبة الأكثر تكرارًا لما يزيد عن ثُلث المبتعثين لتشير إلى أنهم يتبعون الأساليب غير التقليدية في تقييم الطلاب كثيرًا جدًا (37.5%) (جدول (63)).

جدول (63) فرص الإبداع في التدريس

الاستجابة	استخدام طرق غير تقليدية في التدريس				فرص الإبداع في تقييم الطلاب			
	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%	غير مبتعث	مبتعث	الإجمالي	النسبة%

22.2	38	4	34	8.8	15	2	13	لا
16.4	28	2	26	12.3	21	2	19	نادرًا
29.2	50	5	45	35.1	60	5	55	أحيانًا
17.5	30	4	26	25.7	44	7	37	كثيرًا
14.6	25	9	16	18.1	31	8	23	كثيرًا جدًا
100	171	24	147	100	171	24	147	**الإجمالي**

وقد يرجع السـبب في وجود فروق بين الباحثين تبعًا لحالة الابتعاث إلى توفر الإمكانيات اللازمة للتدريس في الجامعات بالخارج، والتي تتيح للقائم بالتدريس فرصًا لاتباع طرق غير تقليدية في تدريس وتقييم الطلاب، وهو ما لا يتوافر في معظم الجامعات المصـرية، حيث إن هناك عدد من المحددات التي تؤثر في اختيار الباحث القائم بالتدريس في اختيار طرق التدريس الملائمة؛ تأتي أولها في عدم ملاءمة قاعات التدريس لاتباع طرق تدريسـية حديثة، بالإضـافة إلى عدم توفر أدوات تكنولوجية حديثة من أجهزة الحاسـب الآلي أو أجهزة العروض أو مكبرات الصـوت داخل قاعات الدراسـة، فتقول إحدى حالات الدراسـة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية:

"...مفيش إمكانيات، مثلًا عايزة أعرض حاجة على الـ projector مثلًا أو حاجة مفيش projector ، الـcomputer مكسر، الـــ mic. مش شغال، عايزه مثلًا أعمل الطلبة مش شكل الكراسي، عايزين نقعد مثلًا في group، في دايرة مثلًا، الظروف مش مهيئة لكده يعني، الديسكات مثلًا محطوطة ثابتة، بنشات كده محطوطة ثابتة، ما بتتخلكيش إنك إنتي تغيري! مش مدرس قاعد على السبورة والطلبة، لأ فيها اتجاهات حديثة في التدريس، كمان غير مثلًا بنشتغل في البدروم!..."(مقابلة2)

كما أن الكثافة المرتفعة للطلاب داخل قاعات الدراسـة في الجامعات المصـرية تمثل أحد المعوقات التي لا يمكن تجاهلها والتي تؤدي إلى صـعوبة تطبيق طرق تدريس غير تقليدية، وهي الكثافة التي تزداد تداعياتها في مجال العلوم الطبيعية التي تتطلب بشكل خاص أعدادًا محدودة في ظل ارتباط التخصصات التي تندرج تحتها على إجراء التجارب المعملية:

"...مش عارفة أنتي بتفتحي عليا ملفات سودة يا سارة، طبعًا مأساه، مش عارفة أنتي تعرفي ولا لأ، مأساة التعليم الأساسي في الكلية، أساسي علوم، إحنا كان بيجلنا أساسي علوم ده كانوا بييقوا 100 عيل، كنا بنقسمهم على السكاشن، كل سكشن مثلًا في حدود 30 طالب، فالدفعة كانت 4 معامل، السكشن المفروض تدرسي كويس من غير ضغط 30 طالب في المعمل، لقينا إن الكلية بقت بتقبل 500 طالب 600 طالب بقالنا كده مثلًا في الرينج ده بتاع 4/ 5 سنين، أساسي علوم! إحنا طبعًا اتفاجئنا بالأعداد دي، إحنا محتاجين لهم عدد معامل طبعًا أيه كبير جدًا! إحنا عندنا فوق 3 معامل نبات وحيوان وجيولوجيا، يادوبك بيشتغلوا كل يوم من 8 الصبح ل 8 بليل تباديل وتوافيق نبات مع حيوان مع جيولوجيا، يادوبك لما بنسكن الـــ 4 دفعات بتوع بيولوجي الأساسية عندنا مع دفعة أولى كيميا بنلاقي المعامل من 8 لـــ8 اتقفلت، أو مثلًا يتبقالك معمل واحد كل يوم من 6 لـ 8، المعمل الواحد ده لو خدتيه كل يوم من 6 لـــ 8 برضو مش هيخلصلك الدفعة الكبيرة دي، فبقينا مهزلة إن إحنا بقينا بننزل ندرس لهم في المدرجات بالـdata show، وفيه حاجة اسمها عملي؟ ده معمل؟! المفروض يشتغل بايده يعمل التجارب بايده، ويوم ما ربنا يكرمنا بننزل أدوات ونعمل لهم أيه demonstration يعني إحنا نشتغل وهما يتفرجوا، حتة إن الطالب يشتغل بايده دي اتمحت من أساسي خالص، ناهيكي طبعًا إن الدكتور النظري لما برضو يدي 500 عيل! ده شق علمي يعني مش

دش، فهو التعليم الأساسي ده كمان بهدلة، وفيه trend الكلية عمالة تقبل أعداد تقبل أعداد فبلاقي إن المعمل بدل ما كان فيه 30 دلوقتي بيوصل لـــ 50 طالب ، 50 ده overload جدًا، الـــ 50 مثلًا بنقسمهم مجاميع كبيرة، بدل ما المجموعة 3/ 4 المجموعة مثلًا بقت 9، برضو الـ 9 دول مش كلهم بيعملوا نفس التجربة بإيديهم" (المقابلة 6)

كما أن قبول تغيير الطرق التقليدية للتدريس قد تمثل أحد الصعوبات نوعًا ما في الجامعات المصرية في ظل الوضع في الاعتبار سلطة الدرجات الوظيفية الأعلى التي قد لا تتقبل تغيير طرق التدريس المتبعة في بعض الأحوال وهو ما يتبعه أيضًا صعوبة استخدام طرق غير تقليدية في تقييم الطلاب في ظل تلك الظروف التدريسية:

"...انا اخترت تدريس النقد الأدبي بالذات عشان كرهت الأسلوب اللي كان بيتدرس ليا بيه، والطريقة المتبعة فى القسم ... وهي دي الطريقة اللي بندرسه بيها!...، والأسلوب نفسه العيال الطلبة يعني ياما اشتكوا من الطريقة دي، فأنا كان نفسي أدرس الموضوع ده بشكل علمي وأشوف له حل، فكان حتى موضوع الدراسة بتاعتي إن أنا بجمع مادة علمية فيما يخص الأساليب المتبعة في الجامعات المصرية وبحاول احلل الأساليب دي وأشوف أيه الحلول البديلة، فده طبعًا هيفيدني أنا كشخص بيدرس الماده مبدئيًا، هيفيد طلابي، وفي نفس الوقت كان عندى أمل إنه يفيد القسم بشكل عام،... أنا كان عندى أمل إنى أنا اعمل حاجة حتى لو فضلت على ورق، فالورق ده ممكن في يوم حد يقراه ويستفاد منه حاجة يعني" (المقابلة 1)

ولا يختلف الوضع في مواجهة الباحثين القائمين بالتدريس لصعوبات اتباع طرق غير تقليدية في تدريس وتقييم الطلاب في المجتمع المصري تبعًا لحالة الابتعاث، حيث تسود الاتجاهات التقليدية بالإضافة إلى منع أية محاولات للتغيير:

"...بحس إن كل ما بحاول أقترح اقتراح أو كده فيه كذا عامل محبط ليكي، مينفعش، محدش قبل كده عمل كده، كده كل حاجة، ناس ماشية على نفس النظام، يعني خلاص الناس ماشية كده إحنا نمشي كده مفيش فرص..."(مقابلة 3)

كما أن محاولات الباحثين المبتعثين في تطبيق طرق غير تقليدية سواء في التدريس أو التقييم وفقًا لما تلقوه في الخارج قد يجد عدم قبول من قبل الأقسام العلمية في المجتمع المصري:

"... يعني مثلًا القسم يعني هما Ok كانوا ظاهريًا أنا كنت بشوفهم تملي Ok مرحبين، وإن أنا عملت إنجاز إن أنا سافرت وحاولت أشوف مشرف بره، ومنفتحه على الدنيا، بس في نفس الوقت أنا مش شايفاهم متقبلين لأي تغيير، فاهمه؟، يعني Ok أنتي اتفتحي على الجديد مع نفسك، إنما مترجعيش تقوليلنا إحنا المفروض منعملش كده ونعمل كده وفيه حاجات تانية المفروض تتعمل والكلام ده..." (المقابلة 1)

مما سبق يمكن القول بأن الباحثين المصريين على اختلاف حالة ابتعاثهم يواجهون معوقات في اتباع طرق غير تقليدية في تدريس وتقييم الطلاب في ظل كثافة أعداد الطلاب وتعنت بعض الأقسام العلمية في تطبيق تلك الطرق غير التقليدية في ظل نقص الإمكانيات التكنولوجية اللازمة في قاعات الدراسة.

وعلى ما سبق عرضه يمكن أن نستنتج التالي:

أ- لا تتاح فرص العمل البحثي المشترك لمعظم الباحثين في التخصص نفسه أو التخصصات المختلفة سواء بعمل بحوث علمية مشتركة أو مشروعات بحثية مشتركة وذلك على اختلاف حالة الابتعاث، وقد يرجع ذلك إلى افتقار معظم الباحثين لثقافة العمل المشترك والتدريب عليها، بالإضافة إلى سيادة نمط التنافسية بين الباحثين عن نمط التعاون بينهم، وهو الأمر الذي يختلف عن ممارسات الباحثين في الخارج الذي يسود فيه نمط التعاون ومشاركة الأفكار العلمية فيما بينهم، مع الوضع في الاعتبار محدودية الوقت والموارد المالية لدى الباحثين خاصة من المدرسين المساعدين والمعيدين، واهتمام الباحثين فيما بعد مرحلة الدكتوراة على البحوث الفردية لحصولها على الدرجات العليا عند الترقي للدرجة العلمية الأعلى، وتركيز الاهتمام على الترقي وليس الإنتاج العلمي المشترك. وتتخذ ممارسات الباحثين التعاونية في الجامعات المصرية في التخصص نفسه والتخصصات المختلفة بعض الصور الأخرى المختلفة عن المشاركة في بحوث أو مشروعات بحثية مشتركة، تتمثل في تقديم يد العون بين الزملاء في الحصول على المراجع العلمية أو عند الإعداد للمناقشة العلمية لرسائلهم الجامعية.

ب- تتجه الممارسات الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية نحو النشر العلمي بهدف الترقي للدرجة العلمية الأعلى. كما توصل التحليل الكمي للبيانات لعدم مواجهة الباحثين للصعوبات الإدارية في النشر العلمي، وقد بين التحليل الكيفي للبيانات أن السبب في ذلك يرجع إلى تنوع جهات النشر العلمي في المجتمع المصري وتمكن الباحثين من التواصل مع تلك الجهات، ويؤدي توجه الباحثين المبتعثين نحو النشر العلمي في الخارج لتعرضهم لبعض الصعوبات الإدارية في المجتمع المصري نظرًا لاختلاف قواعد ترتيب أسماء المشاركين في البحوث العلمية المشتركة في الخارج.

جـ- لا يتاح لمعظم الباحثين في الدراسة فرصًا لإلقاء محاضرات عامة تخصصية في المجتمع المصري، وقد تتاح أحيانًا فرص للاشتراك في الندوات العلمية وذلك بشكل أكبر نسبيًا لدى الباحثين غير المبتعثين، ونادرًا ما يتلقى الباحثون الدعم من قبل الأقسام العلمية للمشاركة في الأنشطة العلمية التي تعقد في المجتمع المصري، حيث قد يرغب بعض الباحثين المبتعثين في نقل خبرتهم العلمية التي اكتسبوها في الخارج دون أن يلقوا الدعم الكافي من الأقسام العلمية في الجامعات المصرية، مما يؤثر على ممارساتهم بعيدًا عن المشاركة في الأنشطة العلمية المختلفة، وهو ما قد يرجع إلى اهتمام الأقسام العلمية في الجامعات المصرية بالتدريس على حساب الأنشطة العلمية. كما تبين اتجاه ممارسات الباحثين نحو الانغلاق على تخصصاتهم الدقيقة فقط دون مشاركتها بشكل عام في محاضرات عامة أو ندوات قد يهتم بها باحثون آخرون من تخصصات أخرى.

د- تتاح فرص الإبداع في تدريس وتقييم الطلاب للباحثين المبتعثين عن ما هو متاح للباحثين غير المبتعثين خاصة في ظل كثافة الأعداد، وعدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة في القاعات التدريسية، إلى جانب سيادة نمط التفكير التقليدي في الجامعات المصـــرية لدى الدرجات الوظيفية الأعلى والتي تعيق الباحثين عن اتباع طرق غير تقليدية في التدريس والتقييم سواء في المجتمع المصري أو المبتعثين عند عودتهم إلى جامعاتهم من الخارج.

الاستنتاجات ومناقشتها

حاولت الباحثة في الفصل الخامس تحقيق الهدف المتمثل في: الكشف عن فرص الإبداع المتاحة للباحثين في الجامعات المصرية مقارنة بنظيرتها في الجامعات بالخارج، حيث افترضت في مستهل تحليلها لمحاور فرص الإبداع فرضية مفادها: **"تتوفر فرص الإبداع للباحثين المصريين المُبتعثين إلى الجامعات في الخارج عن الباحثين في الجامعات المصرية"**. ولقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات حول محاور ومتغيرات فرص الإبداع والتي يمكن مناقشتها في ضوء نتائج الدراسات السابقة على النحو التالي:

1- بالنسبة للإنتاج العلمي للباحثين المصريين ما بين الداخل والخارج:

انخفاض نســـب النشـــر في المجلات العلمية المُحكمة المحلية والدولية، والمشـــاركة في المؤتمرات العلمية والمشـروعات البحثية بشـكل عام بين المشـاركين في الدراسـة، أما تبعًا للتخصـص فتُعد نسـب نشـر ومشـــاركة الباحثين في مجال العلوم الطبيعية في المؤتمرات العلمية والمشـــروعات البحثية هي الأعلى عن الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي النتيجة التي تدعم ما توصلت إليه **مروة صلاح الدين محمود (2003)** حول اهتمام التنظيمات الأكاديمية ذات الطابع التعليمي بالنشـــاط التعليمي والتدريس على حســـاب الأنشطة الأخرى كالبحوث والمؤتمرات والدوريات، وما توصل إليه **عبد الوهاب جودة (2004)** حول ضعف مشاركة الباحثين في النشر العلمي بالرغم من إتاحته على مستوى الكليات في الدوريات الخاصة بها.

2- بالنسبة للسياق القانوني لفرص الإبداع:

عدم وجود تفاوت بين الباحثين المشـــاركين في الدراســـة بناءً على حالة الابتعاث فيما يتعلق بالسـياق القانوني لفرص الإبداع، حيث إن معظمهم لا يواجهون صـعوبات قانونية عند استكمال بحث علمي محلي، أو عند اســـتكمال مشـــروع بحثي دولي، وهو ما قد يؤتي أثره في توفر فرص الإبداع للباحثين بشـــكل عام في الجامعات. بينما قد يكون عدم وجود بنود فعالة بصفة دائمة في اللوائح والقوانين لحماية وضمان حقوق الملكية الفكرية للباحثين، أو لضـمان مواصـلة تقديم إنتاج علمي رصـين طوال المسـيرة المهنية للباحث أحد معوقات

التي قد تترك أثرها في فرص الإبداع المتاحة للباحثين؛ حيث قد يمنع ذلك قيامهم بتقديم إنتاج علمي مستدام. وهي النتيجة التي تعد إضافة لما توصلت إليه **دراسة عبد الوهاب جودة (2007)** حول سيادة نمط التمسك الحرفي بالقوانين في الجامعات، وتتفق معه في الإشارة إلى ضعف بنية التنظيمات المعنية بإنتاج المعرفة العلمي نتيجة لتركيز اهتمامها بالجوانب الإدارية على أعمال وأنشطة البحث العلمي، كما أنها تؤكد على أهمية ما توصلت إليه الدراسة التي أجرتها مؤسسة ألكسندر فون همبولت **Alexander von Humboldt Foundation في 2009** حول أهمية أن يقوم نظام البحث العلمي على التركيز على البحث والعلم أكثر من التركيز على النجاح، وتدعم ما حددته **دراسة أحمد زايد (2010)** حول شروط إتاحة الفرصة للإبداع المتمثلة في قدرة البنية على تحرك الأفكار ونشرها وتشجيعها ودفعها للظهور. كما تتفق مع **دراسة عماد عبد اللطيف (2016)** حول اعتبار أن السرقات الأكاديمية تمثل أحد التحديات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي خاصة في العلوم الإنسانية.

3- بالنسبة للتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج:

أ- لم تختلف التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية بناءً على حالة الابتعاث في معظم المتغيرات المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية؛ حيث اتسم السياق المرتبط بالأسرة بدعمه للباحثين فيما يتعلق بالدعم المادي للباحثين أثناء مراحل التعليم المختلفة، وكذلك في تهيئة البيئة الأسرية الملائمة التي تمكن الباحثين من القيام بالبحث العلمي، بالإضافة إلى إتاحة الفرص لهم للمشاركة في الأنشطة العلمية دون اعتبار للنوع الاجتماعي، وكانت الفروق واضحة بين الباحثين وفقًا لحالة الابتعاث فيما يتعلق بمشاركة الأسرة في اتخاذ القرار، وكذلك تمتعهم بحرية السفر والانتقال دون قيود أسرية. وهي النتيجة التي تتعارض مع ما توصلت إليه **دراسة رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** حول اقتصار فرص الإبداع بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر تتميز بمستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي مرتفع، وتتفق معها في ما توصلت إليه من أهمية توفير المناخ الأسري الملائم للإبداع، وأهمية التنشئة القائمة على المساواة بين الذكر والأنثى والتي تمثل أحد العوامل الرئيسة المشتركة بين المبدعين، و تتفق كذلك مع ما توصلت إليه **دراسة أريج البدراوي زهران (2008)** حول تداعيات الأعباء الأسرية على المرأة بعد الزواج والتي قد تعيق فرص الإبداع للمرأة.

ب- لم توفر التنشئة الاجتماعية داخل المدارس فرصًا كافية للباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم لتشجيعهم على تقديم أفكارغير تقليدية أو إبداء الرأي أو حرية اتخاذ القرار. وهي النتيجة التي تبرز أهمية ما توصلت إليه كل من **دراسة أريج البدراوي زهران (2008)** و**رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** حول أهمية السياق المدرسي في توفير فرص الإبداع.

جـــ- عدم وجود فروق بين الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين حول اهتمامهم بالقضـايا المعاصـرة والاحتياجات المجتمعية في بحوثهم العلمية. وكذلك أيضًا بالنسبة للمسئولية الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية؛ حيث يواجه الباحثون صـعوبات عند محاولة حصـولهم على البيانات اللازمة لبحوثهم العلمية من التنظيمات الاجتماعية المختلفة، ولا يتلقى الباحثون دعمًا من قبل وسـائل الإعلام، إلا أن الفروق ظهرت لدى الباحثين المبتعثين من حيث دعم التنظيمات الصناعية لهم. وهي النتيجة التي تبرز أهمية ما توصلت إليه دراسة جيمس باول **James Powell (2007)** حول أهمية وجود برامج داخل الجامعة لتفاعل الباحثين مع البيئة الخارجية المتمثلة في المدن التي توجد فيها الجامعة. كما تتفق مع ما ذهبت إليه دراسـة **مجدي المسـيري (2013)** حول أهمية توفير وفتح قنوات اتصـال بين الجامعات كتنظيم داخل المجتمع، مع رغبات وحاجات المسـتهلكين لتحقيق الإبداع. وتتفق أيضًـا مع ما ذهبت إليه دراسـة **مجدي المسـيري (2013)** حول أهمية قيام الجامعات كتنظيم بالتنسيق مع التنظيمات الاجتماعية الأخرى للاستفادة من الجوانب الاقتصادية التي توفرها للتمكن من الابتكار. كما تتفق مع ما توصـلت إليه دراسـة **عبد الوهاب جودة (2004)** حول تعرض الباحثين لبعض المشكلات المتعلقة بالسياق المجتمعي والتي تعيق إجراء بحوثهم ومنها الموروث الثقافي لأفراد المجتمع الذي يثير فيهم الخوف من إعطاء البيانات اللازمة للباحث لإجراء بحثه العلمي. وتتفق أيضًـا مع ما توصـلت إليه **دراسـة نفيسـة حسـن دسـوقي (2004)** حول تدهور منظومة القيم داخل المجتمع ككل، مما يؤدي إلى انهيار قيمة المشاركة في البحث العلمي. وهي النتيجة التي تدعم أهمية ما توصلت إليه دراسة مؤسسة ألكسندر فون همبولت **Alexander von Humboldt Foundation في 2009** حول أهمية تنمية ثقافة الإبداع من أجل دعم الابتكار العلمي ودعم المواهب الإبداعية. وتتعارض مع **دراسـة عماد عبد اللطيف (2016)** حول وجود فجوة بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع.

د- يتلقى الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم الدعم المعنوي اللازم لمواصـلة بحوثهم العلمية من الأفراد المحيطين بهم سواء من داخل العمل الأكاديمي أو خارجه. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** حول أهمية الدور الذي يلعبه الدعم المعنوي تجاه المرأة تحديدًا من قبل الزوج والأصـدقاء في إبداعهن. كما تبين من التحليل الكيفي للبيانات مواجهة بعض الباحثين لصـور من التعنت من قبل الأسـاتذة الأعلى درجة وظيفية في أقسـامهم العلمية حيث لا يتلقون أي دعم معنوي من المحيطين بهم داخل العمل الأكاديمي، وهي النتيجة التي تتفق مع ما توصـلت إليه **دراسـة عبد الوهاب جودة (2004)** حول ضـعف العلاقات الاجتماعية داخل الجامعات، وصـعوبة تكوين سـياق أكاديمي بمثابة شـبكة فاعلة يضـم الأساتذة وشباب الباحثين لتكون بيئة صـالحة لتنشئتهم أكاديميًا. وهي النتيجة التي تتفق في جانب منها مع ما توصـلت إليه دراسـة **ريتشـارد فلوريدا Richard Florida وآخرين (2006)** الدور الرئيس

الذي تلعبه الجامعة في الخارج في مجال الابتكار التكنولوجي وجذب الباحثين والطلاب وتشـــجيع الباحثين والشركات على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة فيها.

هـــــ- يتســـم الســـياق الأكاديمي بوجود فروق بين الباحثين طبقًا لحالة الابتعاث؛ حيث لا تتوفر الإمكانيات التكنولوجية اللازمة للبحث العلمي داخل الكليات في الجامعات المصـــرية، بالتزامن مع عدم إتاحة الفرصـــة للباحثين لاسـتخدام الإمكانيات في حال توافرها في الجامعة دون نظير مادي أو في أوقات محددة، وعدم توفر فرص للتدريب وتنمية قدرات الباحثين، أو فرص لنيل جوائز تشـجيعية نظير إنجازاتهم العلمية، وهو السـياق الأكاديمي الذي يختلف لدى الباحثين المبتعثين إلى الخارج. وهي النتيجة التي تؤكد على أهمية ما توصلت إليه دراسة **علي جلبي (1996)** حول أهمية تقديم الدعم والرعاية والمكافآت الفعالة التي تمثل إحدى آليات الإبداع. وهي تتفق مع ما توصـلت إليه دراســة **عبد الوهاب جودة (2004)** حول وجود بعض المشـكلات التي تعيق تنشئة الباحثين أكاديميًا في الجامعات تتعلق بضعف برامج التدريب والتأهيل المتعلقة باللغة الأجنبية، بالإضافة إلى نقص المهارات الميدانية نظرًا لضـــعف تدريبهم على البحوث الميدانية، وضـــعف البرنامج الأكاديمي لطلاب الدراسات العليا خاصـة في الكليات النظرية. وتؤكد أيضًـا ما توصـلت إليه دراسته في **(2007)** حول ضـعف وقصـور البرامج، ونظم التدريب بالدراسـات العليا، بالإضـافة إلى ندرة وجود معايير واضـحة لتقييم المنتجات الإبداعية للباحثين، وذلك نتيجة التحيز في تقييم ومنح الجوائز التشـجيعية والتقديرية، وبالتالي عدم الاعتماد عليها في تشجيع الباحثين.

4- بالنسبة لتفاعل الباحثين المصريين مع المجال العلمي الدولي:

عدم وجود معوقات تنظيمية حول تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي؛ حيث لم يكن للجامعة دور في وضـــع معوقات تمنع مشـــاركة الباحثين المصـــريين في الاشـــتراك مع زملائهم من الباحثين على المســـتوى الدولي، أو في الاشـــتراك في الندوات والمؤتمرات الدولية، إلا أنه يلاحظ وجود قصـــور في دعم الأقسام العلمية للباحثين للمشاركة في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية. كما يفتقر الباحثون المصريون إلى الدعم المادي اللازم للمشـــاركة في المؤتمرات الدولية أو النشـــر والترجمة، وهو ما قد يعيق تفاعلهم مع المجال العلمي الدولي. وهي النتيجة التي تؤكد على أهمية ما توصـلت إليه الدراســة التي أجرتها مؤسـســة ألكســـندر فون همبولت **Alexander von Humboldt Foundation في 2009** حول أهمية تدويل بيئات البحث المختلفة من أجل تحقيق الإبداع العلمي والابتكار. وتتفق أيضًـا مع ما توصـلت إليه **دراسـة عبد الوهاب جودة (2014)** حول ضـعف التواصـل للباحثين العرب بشـكل عام نظرًا لعدم الإلمام الكافي باللغات الأجنبية، وضـعف الوضـع المادي الشـخصـي، وضـعف المخصـصـات المالية للتواصـل ضـمن ميزانية البحث

العلمي. وهو ما أكدته دراسة **عبد الوهاب جودة (2004)** حول نقص تنشئة الباحثين أكاديميًا حول اكتساب اللغة الأجنبية، وحول المعوقات المادية التي يتعرض لها الباحثون بشكل عام على اختلاف تخصصاتهم العلمية في تنفيذ بحوثهم، في ظل ضعف دعم وتمويل البحوث من قبل الدولة، وضعف رواتب الباحثين. وهي النتيجة التي تتفق في جانب منها مع **دراسة مروة صلاح الدين محمود (2003)** حول الأسباب التي تعيق التفاعل مع السياق الأكاديمي الدولي والتي حددتها في عدم توفير الإمكانيات المادية الكافية لإجراء البحوث، وعدم توفير التسهيلات اللازمة لتفرغ الباحث لعمله البحثي.

5- بالنسبة للممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وخارجها:

تتسم الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي بعدم وجود فرص للبحوث المشتركة والمشروعات البحثية بين الباحثين في التخصص نفسه أو التخصصات المختلفة، والتوجه نحو البحوث الفردية التخصصية، دون وجود معوقات إدارية تواجه الباحثين في نشر إنتاجهم العلمي، باستثناء الباحثين المبتعثين الذين قد يواجهون بعض المعوقات الإدارية نظرًا لاختلاف نظام النشر الدولي عن النشر في المجتمع المصري، كما تتسم ممارسات الباحثين الأكاديمية بالعزوف عن المشاركة في المحاضرات العامة التخصصية والندوات العلمية، وندرة تلقيهم الدعم الكافي من الأقسام العلمية للمشاركة في تلك الأنشطة العلمية، وأخيرًا تتسم ممارسات الباحثين المبتعثين باتباع الطرق غير التقليدية في التدريس وفي تقييم الطلاب عن الباحثين في الجامعات المصرية. وهي النتيجة التي تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **مروة صلاح الدين محمود (2003)** حول سيادة المناخ الفردي على النشاط العلمي، والاهتمام ببحوث الترقيات فقط. وتدعم ما توصلت إليه **دراسة عبد الوهاب جودة (2004)** حول وجود بعض السمات التي يتسم بها السياق الأكاديمي في الجامعات المصرية متمثلة في ضعف الدراسات البينية بين التخصصات المختلفة، وغياب المشروعات متعددة التخصصات، والانعزالية. كما تدعم ما توصلت إليه **دراسة نفيسة حسن دسوقي (2004)** حول تدني مستوى كفاءة الباحثين نتيجة لاختيارهم بناءً على التقدير العام الذي يحصلون عليه، وبالتالي الاعتماد على أسس تقييم تقليدية تقوم على أساس القدرة على الحفظ وليس قياس القدرة على الإبداع. وتؤكد على أهمية ما توصلت إليه الدراسة التي أجرتها مؤسسة ألكسندر فون همبولت **Alexander von Humboldt Foundation في 2009** حول أهمية الدعم الذي يقدمه الموظفون للباحثين من أجل تركيز اهتمامهم على البحث العلمي وذلك من خلال توفير المرونة اللازمة لهم في عملهم اليومي. كما تتفق مع **دراسة عماد عبد اللطيف (2016)** حول ضعف الصلات بين الباحثين على مستوى العالم العربي كأحد تحديات البحث العلمي.

وبناءً على ما سبق توصلت الباحثة للاستنتاج الرئيس التالي:

تتسم فرص الإبداع عند أغلب الباحثين المصريين غير المبتعثين المشاركين في الدراسة (95.2%) بأنها متوسطة أو أقل من متوسطة، وذلك من حساب إجمالي الدرجات التي حصل عليها كل مشارك في مقياس فرص الإبداع، حيث استحوذ (48.3%) منهم على درجة ضعيفة من فرص الإبداع، أما نسبة الباحثين الذين حصلوا على درجة متوسطة قد بلغوا (36.1%)، وباقي النسبة حصلت على درجة ضعيفة جدًا (10.9%). واللافت للنظر هنا أن الوضع لم يختلف كثيرًا بين الباحثين المبتعثين المشاركين في الدراسة حيث تتسم فرص الإبداع عند أغلبهم بأنها أقل من متوسطة أو متوسطة أيضًا بنسبة (96.2%)، واستحوذ أيضًا (48.1%) منهم على درجة ضعيفة في مقياس فرص الإبداع، وجاء (41.3%) ليحصلوا على درجة متوسطة في المقياس، والنسبة الأخيرة المتبقية بلغت (6.7%) الذين حصلوا على فرص إبداع ضعيفة جدًا (شكل (11)). وهي النتيجة التي لا تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **عبد الوهاب جودة (2007)** حول تأثير اختلاف السياق الاجتماعي الذي ينتقل إليه الباحثون في إتاحة الفرصة للإبداع، وتختلف أيضًا مع ما توصلت إليه **دراسة أريج البدراوي زهران (2008)** حول ارتباط السفر بفرص الإبداع المتاحة للمرأة تحديدًا، وكذلك ما توصلت إليه دراسة **رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** حول السفر كأحد عوامل الإبداع.

شكل (11) درجة فرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين في المقياس

وهي النسب التي تنفي صحة الفرضية التي افترضتها الباحثة حول فرص الإبداع؛ حيث إنه من الملاحظ عدم اختلاف فرص الإبداع بشكل عام المتاحة للباحثين غير المبتعثين في الجامعات المصرية عن فرص الإبداع المتوفرة للباحثين المبتعثين للخارج.

الفصل السادس

أوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصريين في الجامعات:

تحليل سوسيولوجي في ضوء استراتيجية مصر 2030م

تمهيد

أولًا: الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع ما بين الجامعات المصرية وخارجها:

1- العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات.

2- تداعيات اختلاف السياق الاجتماعي والأكاديمي على العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات.

ثانيًا: التحليل السوسيولوجي لأوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات في ضوء استراتيجية مصر 2030م:

1- العوامل الداخلية في الجامعات لتحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار والبحث العلمي (نقاط القوة).

2- تحديات السياق الأكاديمي في الجامعات المصرية (نقاط الضعف).

3- آليات الاستفادة من العوامل الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي (الفرص).

4- التحديات الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي في الجامعات (التهديدات).

الاستنتاجات ومناقشتها.

تمهيد

يتداول عديد من الباحثين والمهتمين بالشان الجامعي في الآونة الأخيرة أهمية ما طُرح في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030م التي تُعد استكمالًا وامتدادًا لأهداف الألفية وأهداف فيما بعد عام 2015م، وهي الرؤية التي تهتم بثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد البيئي: والذي يهتم بما يتعلق بالبيئة والتنمية العمرانية، والبعد الاجتماعي: والذي يهتم بالعدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة، وأخيرًا

البعد الاقتصـــادي- وهو الُبعد الذي يمثل أحد الأبعاد المهمة ذات الارتباط بموضـوع الدراسـة الحالية- والذي يهتم بالتنمية الاقتصـــادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والشـــفافية وكفاءة المؤســـســـات الحكومية. ويفرض البُعد الاقتصـــادي أهميته في الدراســة الحالية؛ حيث إنه من اللافت للنظر تركيز الاهتمام بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي في تلك الاســتراتيجية كمحور يندرج تحت الجانب الاقتصـــادي من رؤية مصـــر 2030م[1]، وهو الجانب الذي يقترب من أحد الأطر النظرية الذي اعتمدت عليه الباحثة كموجه نظري للدراسة من خلال ما أشار إليه أمارتيا سن في نظريته.

وفي ظل هذا الســياق تنطلق الدراســة الحالية من فرضــية أســاســية مفادها وجود علاقة بين مقدار الحريات الأكاديمية التي يتمتع بها الباحثون داخل الجامعات وفرص الإبداع المُتاحة لهم في المجال العلمي، وهي العلاقة التي تحاول الباحثة اختبارها بناءً على حالة ابتعاث الباحث نظرًا لما قد يكون للسـياق الاجتماعي الذي يتواجد فيه الباحث أثره في تلك العلاقة؛ ولذلك يســتهدف الفصـــل الســادس والأخير من هذه الدراســة "الكشـــف عن العلاقة بين الحرية الأكاديمية، وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصـــرية وخارجها"، حيث تحاول الباحثة في هذا الفصـــل التحقق من صـــحة الفرض القائل "تتأثر العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصـــريين بحالة الابتعاث"، وذلك من خلال قياس العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع عن طريق حساب الدرجات الإجمالية التي حصل عليها الباحثون المشاركون في الدراسة في مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع، وحســـاب علاقة الارتباط على مســـتويين: أولهما قياس الارتباط بين إجمالي قيم الحرية الأكاديمية وإجمالي قيم فرص الإبداع التي حصـــل عليها المشـــاركون في الدراســـة بشـــكل عام، ثم بناءً على بعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى، وثانيهما: قياس الارتباط بين كل محور من محاور الحرية الأكاديمية ومحاور فرص الإبداع وذلك بشـكل عام ثم بناءً على حالة الابتعاث. كما يهدف الفصـل إلى تسـليط الضـوء على كيفية الاسـتفادة من أوضـاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في تحقيق استراتيجية مصر 2030م.

وينقسـم الفصـل إلى عدد من المحاور الرئيسـة وهي: أولًا: الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع ما بين الجامعات المصـــرية وخارجها، حيث يتناول هذا المحور العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، وكذلك تداعيات اختلاف الســياق الاجتماعي والأكاديمي على العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع، ثم ثانيًا: التحليل السـوسـيولوجي لأوضـاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات في ضـوء اسـتراتيجية مصـر 2030م ، حيث يتناول ذلك المحور عناصـر القوة ونقاط الضـعف في

[1] للمزيد حول رؤية مصر 2030م انظر: (11\4\2019) http://sdsegypt2030.com/

الجامعات المصـرية، والإشـارة إلى الفرص المتاحة لتحقيق رؤية مصـر 2030م فيما يتعلق بالبحث العلمي، والتهديدات التي تواجهها، وذلك استنادًا إلى الدرجات الإجمالية التي حصل عليها المشاركون في الدراسة في محاور مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع، وينتهي الفصل بمجموعة من الاستنتاجات ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة.

أولًا: الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع ما بين الجامعات المصرية وخارجها:

طُبق مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع على مجموعة من المشـــاركين في الدراســـة بهدف حصـول كل مشـارك منهم- على اختلاف حالة ابتعاثهم- على مجموعة من الدرجات بناءً على اختيارهم لواحدة من الاستجابات الخمسة التي أتيحت لهم، حيث عبرت كل درجة يحصل عليها المشارك في كل عبارة من عبارات المقياس على درجة الحرية الأكاديمية المتوفرة للباحث ودرجة فرص الإبداع التي تتاح لهم (لا= صـفر، نادرًا= 1، أحيانًا= 2، كثيرًا= 3، كثيرًا جدًا= 4)، وقد حصـل المشـاركون في الدراسـة على درجة إجمالية للحرية الأكاديمية ولفرص الإبداع بشكل عام، ومن خلالها تمكنت الباحثة من قياس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين إجمالي قيم الحرية الأكاديمية وإجمالي قيم فرص الإبداع التي حصـــل عليها المشـــارك. ومن أجل الوضـع في الاعتبار حالة الابتعاث فقد قامت الباحثة بقياس العلاقة الارتباطية العامة بين المشـاركين من الباحثين غير المبتعثين والباحثين المبتعثين كل على حدة؛ وذلك للكشـــف عن مـا إذا كـان لتغير الســـياق الاجتماعي والأكاديمي الذي يتواجد فيه يصـــاحبه تغير في درجة وقوة العلاقة الارتباطية العامة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع.

1- العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات

تنطلق الدراسة الحالية من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة بين الحريات الأكاديمية التي يتمتع بها الباحثون في الجامعات وفرص الإبداع التي تُتاح لهم، وقد أظهرت قيمة معامل الارتباط بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع بشـكل عام لإجمالي المشـاركين في الدراسـة وجود علاقة ارتباطية طردية متوسـطة، حيث بلغت قيمة المعامل (+0.642). وبالتالي تؤكد قيمة معامل الارتباط أهمية تسـليط الضـــوء على أوضـــاع الحريات الأكاديمية بحيث تتوفر للباحثين على اختلاف درجتهم العلمية، وتخصـــصـــهم العلمي، ونوعهم الاجتماعي؛ وذلك من أجل تعظيم الاستفادة من أية فرص للإبداع قد تتوفر للباحثين في السياق الأكاديمي الذي يتواجدون فيه، ولذلك فإن تسليط الضوء على قيمة معامل الارتباط بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع تبعًا لتلك المتغيرات الاجتماعية تكون ذات أهمية خاصـــة وأن وجود فروق بناءً على بعض تلك المتغيرات

الاجتماعية قد يضـفي بعض صـور القصـور التي يُفضـل أخذها في الاعتبار خاصـة في ظل الاهتمام الحالي بالبحث العلمي والابتكار في المجتمع المصري.

وفي هذا السياق أظهر معامل الارتباط وجود علاقة ارتباطية طردية قوية لدي الباحثين غير المبتعثين بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع، حيث جاءت قيمة معامل الارتباط (+0.720). ولم تختلف قوة واتجاه العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المبتعثين المشـاركين في الدراسـة عن درجة واتجاه العلاقة بينهما لإجمالي الباحثين بشـكل عام، حيث جاءت العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المُبتعثين طردية متوسـطة بقيمة (+0.605). وهي القيم التي تُبرز أهمية توفير السـياق الاجتماعي والأكاديمي الداعم للحريات الأكاديمية وفرص الإبداع بشكل أكبر في الجامعات المصرية نظرًا لارتفاع قيمة ذلك المعامل لدى الباحثين في الجامعات المصـرية عن الباحثين المُبتعثين خارج المجتمع المصـري، حيث لا يتوفر السـياق الأكاديمي الداعم للباحثين الذي يتميز بقدر من الحريات الأكاديمية لهم والذي يوفر فرصًـا للإبداع، وهو الأمر الذي يلمسـه بشـكل كبير الباحثون المُبتعثون إلى الخارج عند محاولتهم تطبيق أو نقل ما تعلموه في الجامعات في الخارج، فتقول إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى ألمانيا:

"لما رجعت مصر أخدت سنتين عذاب بمعنى كلمة عذاب، بعد ما شفت العذاب والمرار الطافح ده- أنتي لسه مدرس مساعد اسمك مكتوب بالرصاص، هتغيري أيه ولا هتعملي أيه، ما تكلي عيش- ساعتها قررت أسافر تاني، يلا دكتوراة بدكتوراة ... فأحبطت جدًا واصطدمت بصخرة الواقع الأليمة في مصر، بحاول أعدل أي حاجة، وأقول أنا اتعلمت وشفت معامل كبيرة بره فنبدأ نعمل معمل صغير... والناس بره متعاونة جدًا لما بيعرفوا إني بنقل علم لمصر هنا، وكنت بدأت اشتغل وجبت كورسات، وكنت هاخد إذن دكاترة بره، لقيت نفسي لوحدي وصغيرة أووي، مدرس مساعد معيش غير ماجستير وسط ده بروفيسير فلان وأستاذ فلان، ...رجعت أدور على الدكتوراة بره مصر، وبعد ما أرجع ممكن بقي يبقى عندي استقلالية شوية ويكون ليا حيثية؛ الدكتور له حيثية شـوية عن المدرس مسـاعد وعن المعيد، خطوة غلط مني أنا إني ارجع وأنا لسـه مش حاجة... بالمناسبة فيه ناس كتير من سني ومدرسين مساعدين ونفسهم يعملوا علم نافع". (المقابلة 7)

ومن أجل الاقتراب بشـكل أكثر عمقًا حول ارتباط الحرية الأكاديمية بفرص الإبداع تبرز أهمية الوضـع في الاعتبار وجود بعض المتغيرات الاجتماعية التي قد تكون ذات أهمية عند قياس العلاقة بينهما، ولذلك يكون لمتغير النوع الاجتماعي والتخصـص العلمي للباحث أهمية في العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع. وقد أظهر معامل الارتباط أن العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع لدى الباحثين على اختلاف نوعهم الاجتماعي طردية متوسـطة لكل من الذكور والإناث؛ حيث بلغت قيمته (+0.653)، و(+0.628) لكل منهما على الترتيب. وبالتالي لم تظهر فروق بين الباحثين على أسـاس النوع حول ارتباط الحرية الأكاديمية بفرص الإبداع من حيث اتجاه العلاقة وقوتها. بينما اختلفت قيمة وقوة علاقة

الارتباط بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع تبعًا للتخصص العلمي للباحثين المشاركين في الدراسة، حيث جاءت العلاقة طردية قوية لدى الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (+0.726)، بينما جاءت العلاقة طردية متوسطة في مجال العلوم الطبيعية (+0.608). وهي القيمة التي تبرز بشكل أكبر أهمية توفر الحريات الأكاديمية خاصة للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية نظرًا لأنها ترتبط بدراسة الأوضاع والظواهر الاجتماعية والإنسانية، والتي يتحتم على باحثيها امتلاك كل المقومات التي تساعدهم على دراسة مثل تلك الظواهر دون قيود خاصة وأن العلوم الاجتماعية والإنسانية ترتبط بثقافة المجتمع الذي تتواجد فيه (جدول (64)).

جدول (64) قيمة معامل الارتباط بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع تبعًا لبعض المتغيرات

الارتباط وفقًا لبعض المتغيرات الاجتماعية		قيمة الارتباط
	إجمالي المشاركين في الدراسة	**0.642**
حالة الابتعاث	الباحثون غير المبتعثين	0.720
	الباحثون المبتعثون	0.605
النوع	ذكر	0.653
	أنثى	0.628
التخصص	مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية	0.726
	مجال العلوم الطبيعية	0.608

جاء حساب قيمة معامل الارتباط باستخدام معامل سبيرمان من خلال برنامج IBM SPSS Statistics 22.0

ومن هنا يمكن القول بوجود علاقة ارتباطية طردية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع، تكون متوسطة تبعًا لإجمالي المشاركين في الدراسة، ووفقًا لبعض المتغيرات الاجتماعية جاءت العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع تبعًا لنوعهم الاجتماعي متوسطة؛ وهي تشير بذلك إلى أنها تتوقف بشكل كبير على الباحثين أنفسهم من حيث مدى قدرتهم على الحصول على قدر من الحرية الأكاديمية في أحد المجالات وتوظيفها في الحصول على الفرص الإبداعية التي تُتاح لهم. بينما تكون العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع قوية لدى الباحثين غير المبتعثين ولدى المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية تحديدًا، وهي ما تؤشر إلى أهمية توفر الحرية الأكاديمية للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات المصرية نظرًا لطبيعة الموضوعات التي يهتم باحثوها بدراستها، والتي تتطلب بشكل كبير قدرًا من الحرية في معالجة، وتحليل الظواهر الاجتماعية، والإنسانية، وتفسير النتائج التي يتوصل إليها الباحثون دون قيود اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

2- تداعيات اختلاف السياق الاجتماعي والأكاديمي على العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات:

يتكون مقياس الحرية الأكاديمية من خمسة محاور هي: السياق القانوني للحرية الأكاديمية، والحرية الاقتصادية للباحثين، والحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، والتدريس، واتخاذ القرار، واندرج تحت تلك المحاور 20 متغيرًا من متغيرات الحرية الأكاديمية، صيغت في عبارات تندرج تحت كل محور يناسبها. كما تكون مقياس فرص الإبداع من أربعة محاور هي: السياق القانوني لفرص الإبداع، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، وتفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي، والممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي، واندرجت 40 عبارة حول فرص الإبداع تحت تلك المحاور الملائمة لها. وقد وزعت عبارات المقياس على تلك المحاور بغرض التحليل والتفسير- وهو ما ورد في الفصل الرابع والخامس في الدراسة- بالإضافة إلى تسليط الضوء على المحاور الأكثر ارتباطًا في العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع، حيث إنه وفقًا لتطبيق الارتباط المتعدد لمحاور الحرية الأكاديمية ومحاور فرص الإبداع يمكن الكشف عن قوة، واتجاه علاقة كل محور من محاور مقياس الحرية الأكاديمية بمحاور مقياس فرص الإبداع؛ وذلك حتى يتسنى الكشف عن المحاور الأكثر تأثيرًا في العلاقة الارتباطية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين، وعن الفروق في الارتباط بين تلك المحاور وفقًا لحالة الابتعاث التي تُعد هي المتغير الفارق الذي على أساسه افترضت الباحثة فروض دراستها الميدانية، وعند تطبيق الارتباط المتعدد لمحاور كل من الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع لدى الباحثين في الجامعات المصرية والباحثين المُبتعثين إلى الخارج ووفقًا لمعامل سبيرمان للارتباط أمكن الكشف عن الآتي (جدول (65)):

أ- الحرية الاقتصادية للباحثين ومحاور فرص الإبداع:

على الرغم من أن تأثير الحرية الاقتصادية على فرص الإبداع محدود، حيث كانت كل العلاقات بين الضعيفة والضعيفة جدًا، حيث جاءت (5) علاقات ضعيفة جدًا بين الحرية الاقتصادية ومحاور فرص الإبداع من بينهم (3) علاقات بين المبتعثين فقط، في حين أن العلاقات بين غير المُبتعثين في ظل تلك المحاور تُعد ضعيفة فقط. وباستثناء علاقة واحدة وهي العلاقة بين الحرية الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين غير المُبتعثين، إلا أنه من المُلاحظ أن تأثيرها بين الباحثين غير المُبتعثين أوضح من تأثيرها في الباحثين المُبتعثين، وبالتالي يمكن القول بأنه إذا كانت الحرية الاقتصادية تؤثر على فرص الإبداع، فإن هذا التأثير سيكون أعلى لدى غير المُبتعثين عن الباحثين المُبتعثين. ويؤكد ذلك العلاقة الوحيدة المتوسطة بينهما والتي تدل على أن التنشئة الاجتماعية والأكاديمية السليمة والتي تتيح المتطلبات التي يحتاجها الباحث طوال مسيرته العلمية أي أنها تجعل الباحث متمتعًا بحريته الاقتصادية تترك الأثر على فرص الإبداع، حيث يرجع ذلك إلى أن السياق الداخلي في المجتمع المصري لا يدفع الباحث نحو فرص الإبداع، إنما يعتمد ذلك على سمات الشخص ذاته التي تدفعه نحو تحقيق فرص الإبداع.

ب- الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي ومحاور فرص الإبداع:

من المُلاحظ في علاقة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي ومحاور فرص الإبداع وجود علاقة واضحة متوسطة بين متغيرات الحرية الأكاديمية في البحث العلمي والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، وجاءت تلك العلاقة واضحة بين الباحثين غير المُبتعثين والباحثين المُبتعثين، في حين كان الارتباط أقل بين الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي والسياق القانوني لفرص الإبداع لدى الباحثين غير المُبتعثين والباحثين المُبتعثين على حدٍ سواء حيث تحكمه علاقات ضعيفة نظرًا إلى وجود قوانين بالفعل ولكنها لا تأخذ إطار التنفيذ، وبالتالي يكون ارتباطها بالحرية الأكاديمية في البحث العلمي محدودًا. أما العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي ومتغيرات التفاعل مع المجال العلمي الدولي فقد جاءت ضعيفة جدًا سواء لدى الباحثين غير المُبتعثين أو الباحثين المُبتعثين على حدٍ سواء؛ حيث يرجع ذلك إلى أن الباحثين غير المُبتعثين غير مؤهلين للتعامل مع المنح والبعثات والورش أو المؤتمرات العلمية بسبب القصور في تمكنهم من اللغات الأجنبية، أما بالنسبة للباحثين المُبتعثين فقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الباحث المُبتعث يتحدد بمدة زمنية محددة يُطلب منه فيها إنجاز البحث المطلوب منه، ولا يمتلك الوقت الكافي لممارسة أية أنشطة علمية دولية.

جـ- الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعات ومحاور فرص الإبداع:

تسود العلاقات الضعيفة والضعيفة جدًا (9 علاقات) بين الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي ومحاور فرص الإبداع خاصة في علاقتها مع التفاعل مع المجال العلمي الدولي، والسياق القانوني لفرص الإبداع. وعلى الرغم من ذلك إلا أن تلك العلاقات تشير إلى تداعيات الإجراءات الإدارية والأمنية حيال التعامل مع المجال العلمي الدولي مما يؤثر على قدرة الباحث على اتخاذ القرار في السفر أو المشاركة في الفعاليات العلمية الدولية، حيث إن وجود عقبات قانونية تحول دون اتخاذ العديد من القرارات، كما أن للأعراف الجامعية غير الواردة في القانون ذات السلطة على الباحثين والتي تضفي بعض القيود والتقييد على قراراتهم. أما عن العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين فقد جاءت العلاقة متوسطة لدى الباحثين غير المُبتعثين مما أدى إلى انعكاسها على نسبة الارتباط لإجمالي المشاركين، ويرجع ذلك إلى أن امتلاك حرية اتخاذ القرارات يعتمد على السمات التي يكتسبها الباحث من تنشئته الاجتماعية والأكاديمية، أما الباحث الذي يفتقر إلى تلك السمات فإن ذلك يؤثر على قدرته على اتخاذ القرار.

د- الحرية الأكاديمية في مجال التدريس ومحاور فرص الإبداع:

جاءت العلاقة المتوسطة في علاقة الحرية الأكاديمية في التدريس وفرص الإبداع في علاقة الحرية الأكاديمية في التدريس والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي خاصة لدى الباحثين غير المُبتعثين، حيث إن تمكن الباحث من التدريس بصورة معينة قد يكون مرتبطًا بممارسات الباحث نفسه في بحثه العلمي وفي التعامل مع زملائه كانعكاس لشخصيته وسماته. وجاءت العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال التدريس والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية لدى الباحثين غير المبتعثين متوسطة ويرجع ذلك إلى أن الباحث الذي ينشأ في بيئة مفتوحة ذات خيارات متعددة، وتتاح له فيها فرص المشاركة، فإن ذلك يؤدي إلى امتلاك الباحث القدرة على اختيار موضوعات وطرق تدريس للطلاب، تتسم بنوع من الحرية يكتسبها بجرأته وشخصيته، مما يشجع الطلاب على البحث والاستكشاف لأنها ترتبط بسمات الشخصية في الأساس. أما بالنسبة للمبتعثين فقد سادت العلاقات الضعيفة في ذلك المحور من محاور الحرية الأكاديمية نظرًا لعدم قيام معظمهم بالتدريس في الخارج. وجاءت علاقة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس والسياق القانوني للإبداع ضعيفة نظرًا إلى أن النصوص القانونية التي تحكم عملية التدريس داخل الجامعات محدودة، وهي النصوص التي توضح إجراءات التدريس وليس محتواها المتعلق بفرص الإبداع نظرًا لتنوع التخصصات والاعتماد على توصيفات المقررات التي يقوم بتدريسها أعضاء هيئة التدريس.

هـ- السياق القانوني للحرية الأكاديمية ومحاور فرص الإبداع:

جاءت سيادة العلاقات الضعيفة بين السياق القانوني للحرية الأكاديمية ومحاور فرص الإبداع لتشير إلى أن القوانين الموجودة حاليًا في الجامعات في الأساس غير مُفعلة، ويستثنى من ذلك التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين المُبتعثين والتي قد تشير إلى أن تنشئة الباحث المُبتعث داخل أسرته وداخل المدرسة، والتنظيمات المحيطة به قد ساهمت في تشكيل عقلية الباحث بما يجعله متوافقًا إلى حد كبير مع السياق القانوني المحيط به في الدولة المُبتعث إليها. وجاءت العلاقة المتوسطة الثانية في هذا الإطار بين السياق القانوني للحرية الأكاديمية والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي لدى الباحثين غير المُبتعثين لتشير إلى فعالية قوانين الترقيات والتعيين في الوظائف العلمية الأعلى والتي تحكم الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي.

جدول (65) علاقة ارتباط محاور الحرية الأكاديمية ومحاور فرص الإبداع للباحثين في الجامعات

محاور فرص الإبداع	الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي	التفاعل مع المجال العلمي الدولي	التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين	السياق القانوني لفرص الإبداع

محاور الحرية الأكاديمية	إجمالي المشاركين	غير المبتعثين	المبتعثين	إجمالي المشاركين	غير المبتعثين	المبتعثين	إجمالي المشاركين	غير المبتعثين	المبتعثين	إجمالي المشاركين	غير المبتعثين	المبتعثين
الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات	0.229	0.321	0.136	0.187	0.229	0.122	0.359	0.415	0.259	0.188	0.287	0.039
الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي داخل الجامعات	0.443	0.459	0.450	0.167	0.173	0.122	0.417	0.380	0.459	0.296	0.316	0.319
الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي	0.386	0.567	0.209	0.284	0.377	0.141	0.427	0.433	0.381	0.257	0.195	0.305
الحرية الأكاديمية في مجال التدريس	0.578	0.634	0.116	0.358	0.376	0.289	0.478	0.494	0.207	0.225	0.290	-0.367
السياق القانوني للحرية الأكايمية المحيط بالباحثين	0.310	0.442	0.244	0.266	0.313	0.202	0.360	0.288	0.427	0.247	0.200	0.277

جاء حساب قيمة معامل الارتباط باستخدام معامل سبيرمان من خلال برنامج IBM SPSS Statistics 22.0

تعقيب:

مما سبق كله يمكن القول بوجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية، ولم يظهر اختلاف بين الباحثين بناءً على النوع الاجتماعي، بينما

جاء الاختلاف بين الباحثين بناءً على حالة الابتعاث حيث جاءت العلاقة طردية قوية للباحثين غير المبتعثين وطردية متوسطة للباحثين المبتعثين، وكذلك بناءً على التخصص حيث جاءت العلاقة طردية قوية للباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وطردية متوسطة للباحثين في مجال العلوم الطبيعية.

وقد جاءت محاور مقياس الحرية الأكاديمية الأكثر ارتباطًا بمحاور مقياس فرص الإبداع للباحثين في الجامعات بشكل عام في الآتي: العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي وكل من: الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، وكذلك العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، بالإضافة إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال التدريس وكل من: الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين؛ حيث جاءت العلاقة بينهم طردية متوسطة، بينما جاءت العلاقة بين المحاور الأخرى للمقياسين إما ضعيفة أو ضعيفة جدًا مع غلبة العلاقات الضعيفة بينهم.

بينما اختلفت العلاقة بين محاور مقياس الحرية الأكاديمية ومحاور مقياس فرص الإبداع تبعًا لحالة الابتعاث، حيث جاءت **بالنسبة للباحثين غير المبتعثين** محاور مقياس الحرية الأكاديمية الأكثر ارتباطًا بمحاور مقياس فرص الإبداع في الجامعات المصرية في الآتي: العلاقة بين الحرية الاقتصادية للباحثين والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، والعلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، والعلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي وكل من: الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، والعلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال التدريس وكل من: الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، والعلاقة بين السياق القانوني للحرية الأكاديمية والممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي؛ حيث جاءت جميع تلك العلاقات طردية متوسطة. أما عن **الباحثين المُبتعثين** فقد جاءت محاور مقياس الحرية الأكاديمية الأكثر ارتباطًا بمحاور مقياس فرص الإبداع في الآتي: العلاقة بين الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي وكل من: الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي، والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، والعلاقة بين السياق القانوني للحرية الأكاديمية والتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، وهي العلاقات التي جاءت طردية متوسطة، بينما سادت العلاقات الضعيفة والضعيفة جدًا للمحاور الأخرى في العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع.

ثانيًا: التحليل السوسيولوجي لأوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات في ضوء استراتيجية مصر 2030م:

يستهدف المجتمع المصري في الفترة الحالية تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية المستدامة بناءً على استراتيجية مصر 2030م التي تُعد استكمالًا لأهداف الألفية، وقد وضعت تلك الاستراتيجية البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي في الاعتبار، ووضعت محورًا للمعرفة والابتكار والبحث العلمي ضمن البعد الاقتصادي للاستراتيجية، وهو ما يدعم أهمية البحث العلمي في الاقتصاد المصري، استُهدف فيه أن يكون المجتمع المصري في 2030م مجتمعًا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية. وقد وضعت مجموعة من البرامج لتحقيق تلك الاستراتيجية فيما يتعلق بالابتكار والبحث العلمي تضمنت: مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بتمكين المعرفة والابتكار، وتطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار، وتبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع، وتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار[1].

ومن هنا اقترب موضوع الدراسة الحالي بأحد أبعاد استراتيجية مصر 2030م، وبالتالي قد يكون لتحليل ما سبق قياسه للمشاركين في الدراسة، وما حصلوا عليه من درجات في مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع بأسلوب التحليل الرباعي SWOT analysis انعكاسه في تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف داخل الجامعات المصرية، والإشارة إلى الفرص، والتهديدات الخارجية التي تعيق تحقيق أهداف التعليم والبحث العلمي والابتكار المتضمنة في استراتيجية مصر 2030م، وهو ما يمكن التعبير عنه بالشكل التالي (شكل (12)):

شكل (12) التحليل الرباعي لأوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين في الجامعات

[1] انظر ملخص استراتيجية مصر 2030م، ص12، ص21، متاح على الإنترنت في: http://www.sdsegypt2030.com/

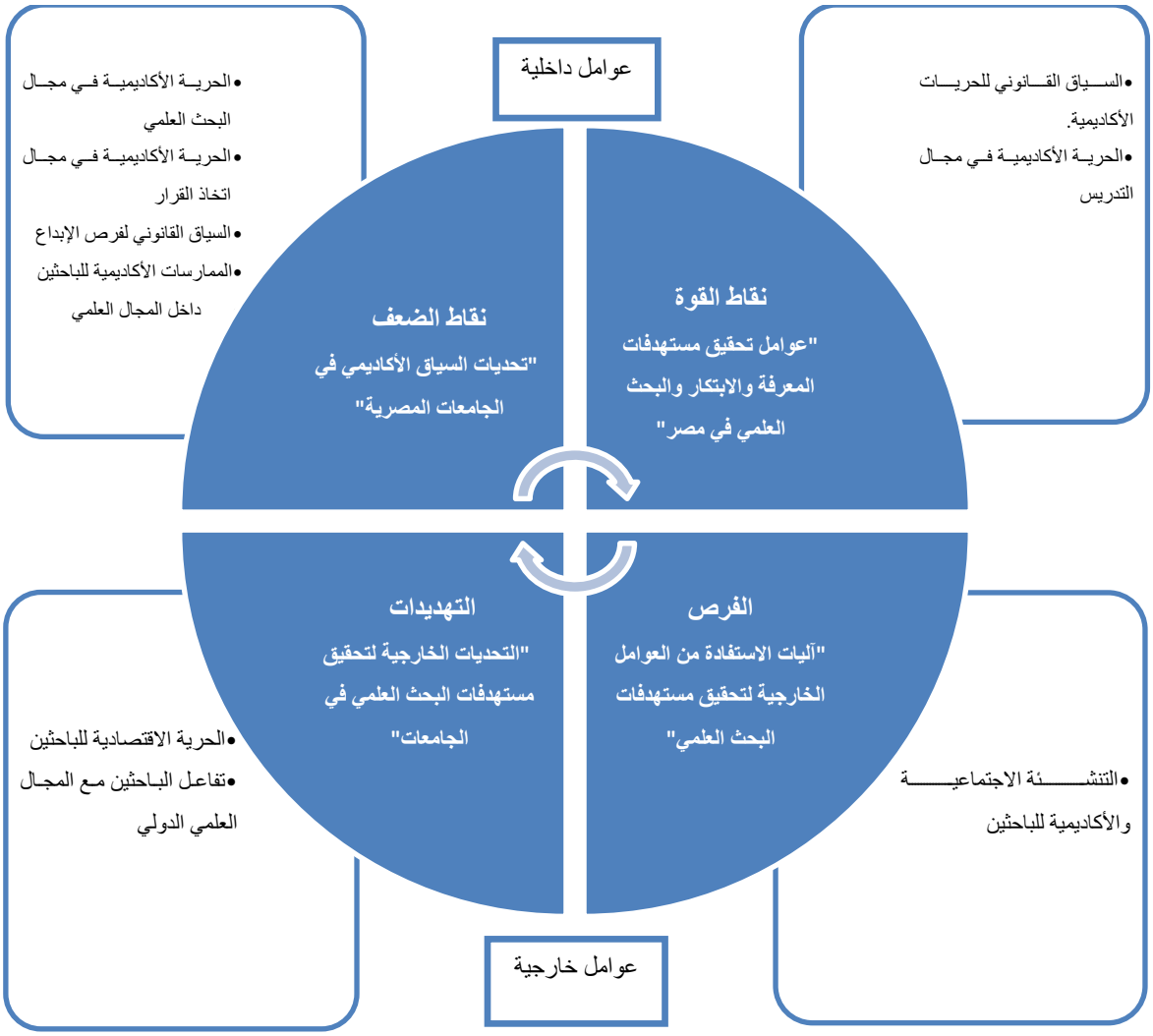

المصدر: الشكل من تصميم الباحثة

1- العوامل الداخلية في الجامعات لتحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار والبحث العلمي (نقاط القوة)

تبين من خلال الدرجات التي حصل عليها الباحثون المشاركون في الدراسة في بعض محاور مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع وجود بعض نقاط القوة التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق أهداف استراتيجية مصر 2030م المتعلقة بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي في الجامعات المصرية، ويتمثل ذلك في السياق القانوني للحريات الأكاديمية، ومستوى الحرية الأكاديمية في التدريس في الجامعات المصرية.

أ- السياق القانوني للحريات الأكاديمية:

قيس محور السياق القانوني للحريات الأكاديمية من درجة إجمالية بلغت (16) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة، وقد لوحظ أن الدرجة التي حصل عليها ما يزيد عن ثلث المشاركين في الدراسة من الباحثين غير المبتعثين لمحور السياق القانوني للحريات الأكاديمية

تشير إلى أنهم يعملون في ظل سياق قانوني يتيح الحريات الاكاديمية بدرجة متوسطة (37.4%)، ولم تختلف عن السياق القانوني الذي يعمل في ظله ثلث الباحثين المبتعثين إلى الخارج (33.7%) (شكل (13))، وهو ما يمكن اعتباره أحد نقاط القوة التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصري بحلول 2030م، ولكن مع الوضع في الاعتبار ما أشارت إليه بعض حالات الدراسة حول بعض جوانب القصور في بعض المواد القانونية في قانون تنظيم الجامعات أو في تنفيذه، مما يعظم من درجة أهمية توفير السياق القانوني الملائم للبحث العلمي الذي يدعم حرية الباحثين الأكاديمية بشكل مباشر ومحدد، ويمكنهم من الاستفادة من فرص الإبداع، حيث يمثل السياق القانوني الدعامة الأساسية التي يستند إليها العمل داخل الجامعات المصرية، فتقول إحدى حالات الدراسة في هذا السياق:

"...المفروض إن إحنا الجامعة زي جامعة إسكندرية زي جامعة القاهرة زي جامعة.. يعني كلهم واحد، والمفروض تكون الممارسات اللي بتتم- لأن بيحكمها قانون واحد- تكون واحدة، الممارسات اللي بتتم جوه الجامعات نابعة من الأشخاص، مش نابعة من القانون ولا من حرية البحث العلمي..."(المقابلة 4)

شكل (13) درجة السياق القانوني للحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

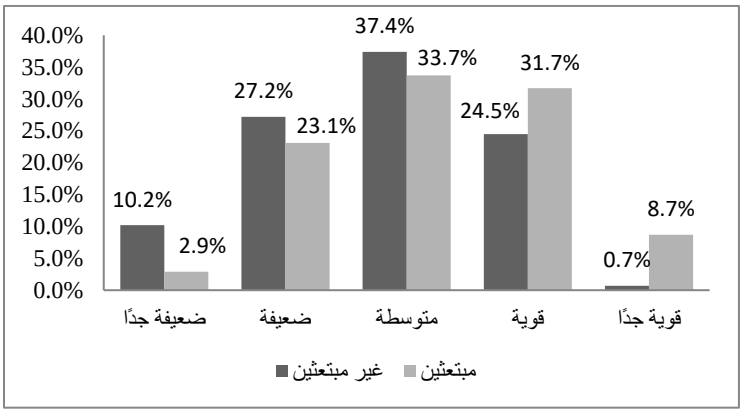

وبالإشارة إلى قانون تنظيم الجامعات حول هذا السياق يُلاحظ أن قانون تنظيم الجامعات في مادته الأولى يشير إلى استقلال الجامعات "...وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج[1]". وبذلك يكون استقلال الجامعة مدعومًا بمادة قانونية داخل قانون تنظيم الجامعات، وهي إحدى نقاط القوة التي يمكن الاستفادة منها في إقرار الحرية الأكاديمية، إلا أن ذلك لا يدعمه وجود إجراءات فعلية تضمن كفالة الحرية الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية، مما يلزم وجود ضمانات لكفالة الحرية الأكاديمية على أرض الواقع من خلال وضع بنود قانونية وآليات تنفيذية لضمان استقلال الجامعات بشكل عام وضمان تمتع الباحثين بالحريات الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس واتخاذ القرار.

[1] قانون تنظيم الجامعات، مرجع سابق، ص2.

ب- الحرية الأكاديمية في مجال التدريس:

يُعد تمتع الباحثين بقدر من الحرية في أحد مجالات الحرية الأكاديمية أحد نقاط القوة التي يمكن الاستناد إليها في تحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار في المجتمع المصري؛ ولقد قيس محور الحرية الأكاديمية في مجال التدريس للباحثين من درجة إجمالية بلغت (24) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة. وتبين من درجات المشاركين في المقياس أن ما يقرب من الثلث بالنسبة للباحثين غير المبتعثين (29.9%)، وما يقرب من النصف بالنسبة للباحثين المبتعثين (45.8%) قد حصلوا على درجة إجمالية في محور الحرية الأكاديمية في التدريس تشير إلى تمتعهم بدرجة متوسطة في هذا المجال، ترتفع بنسبة أعلى لدى الباحثين المبتعثين، مما قد يتيح فرصة أكبر للجامعات المصرية في نقل الخبرة التي يكتسبها الباحث المُبتعث في التدريس في الجامعات خارج المجتمع المصري عند عودته، كما أن تفاوت الدرجات التي حصل عليها الباحثون المشاركون في الدراسة من غير المبتعثين قد يُفسر على أن تمتعهم بتلك الحرية يتوقف على الباحث القائم بالتدريس نفسه، وهو التفسير الذي يدعمه حصول ما يقرب من (23.1%) منهم على درجة قوية في مجال الحرية الأكاديمية في التدريس في الوقت الذي حصل فيه (29.9%) منهم على درجة ضعيفة (شكل (14)).

وبالتالي يمكن تفسير ذلك التفاوت على أن فرصة تمتع الباحث بتلك الحرية والاستفادة منها في فرص الإبداع يتوقف على إمكانيات الباحث نفسه وقدراته، وهو ما دعمته إحدى حالات الدراسة بقولها:

"...ربما أكون موفرالك قاعة، وموفرالك معاد كويس، وموفرالك الطلبة، ومع ذلك أنتي لا تُبدعي في مهنتك، فأنا ممكن لو عايزه أحقق مصطلح الإبداع، ممكن يكون عندي بأبسط المقومات، مش لازم أنا اقتصره لا في البحث العلمي بس، ولا في السفر بس، لأن أنا عندي إبداع تاني مش محتاج مني أنا حتى تكلفة مادية عشان أقول الجامعة عطياني أيه، أنا محتاجه قاعة وميكروفون وأنا اتكلم، فإذا مكنش عندي أنا أصلًا الحافز له وبعدين أسألك أنا على سفر! طب ما أنتي لما هترجعي برضو مش هتفيديني بحاجة، دي مشكلة تانية بقى إن أنا نفسي عايزه أدي ولا لأ..." (مقابلة 5).

شكل (14) درجة الحرية الأكاديمية في مجال التدريس للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

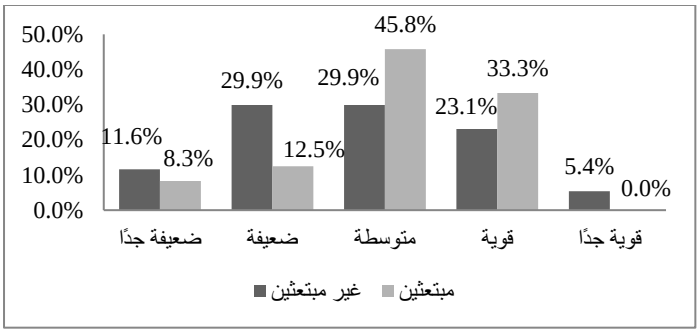

وتكتســب أهمية تمتع الباحث بالحرية الأكاديمية في مجال التدريس في المســاهمة في نقل المعارف اللازمة لجيل من الباحثين أثناء إعدادهم أكاديميًا في المرحلة الجامعية، تمكنهم فيما بعد من اكتســاب المعرفة والمعلومات بشكل واسع النطاق دون تضييق أو حصرهم في موضوعات بعينها، مما ينعكس على تحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصــري، خاصــة في ظل تأكيد معظم حالات الدراســة على غلبة الاهتمام بالجانب التدريســي داخل الجامعة عن الجانب البحثي- والذي يعد نقطة ضــعف يُشــار إليها فيما بعد- مما يتيح الاستفادة من ذلك الوضع في تحقيق رؤية مصر 2030م، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...الأولويات دلوقتي ممكن للناحية التعليمية الصرف، الناحية التعليمية الأساسية إن التخصص والحفاظ على التخصص بشكل أكبر وتجنب أي مشكلات، يعني سير العملية التعليمية يبقى ماشي مظبوط، وبالتالي أصبح دلوقتي الحديث عن الثقافة أو العقليات أصبح درب من الرفاهية، وثانيًا برضو أنتي بتشوفي أنتي هتقدمي أيه ده لمين؟ لأي نوعية من نوعيات الطلبة؟ ... وبالتالي برضو المؤسسة اللي قدامك لما فهمت ده كويس أصبح اهتمامها بالمحاضرات- سير المحاضرات- والتخصص أهم بكتير جدًا من الرفاهية الفكرية اللي أنتي بتتكلمي عليها- محاضرة عامة عن السلوكيات أو الأخلاقيات أو الحاجات دي-..."[1] (مقابلة 5)

وعلى ذلك يتضــح أن تركيز الاهتمام على التطبيق الفعلي لنصــوص قانون تنظيم الجامعات هو الذي يضــمن تمتع الباحثين بحريتهم الأكاديمية بشكل أكبر من الحرص على وجود نصــوص قانونية مكتوبة فقط ، كما أن تمتع الباحثين بحرية التدريس يســمح بتنشــئة جيل من الشــباب والباحثين يُســهم في تحقيق الأهداف المرجوه في اســتراتيجية مصــر 2030م ويدعم المعرفة والابتكار في المســتقبل من خلال نقل المعرفة إلى الطلاب وحثهم على اكتساب المعرفة وإبراز أهمية البحث العلمي.

[1] جاء هذا النص في سياق السؤال عن الأنشطة العلمية التي تقوم بها حالة الدراسة داخل الجامعة التي تعمل بها، ومن اللافت للنظر هنا- والذي يؤخذ في الاعتبار- هو تهوين الحالة بأهمية تخصصها العلمي للتخصصات العلمية الأخرى في ظل الاتجاه الحديث حول تكامل العلوم المختلفة وتعظيم أهمية العلوم البينية، واعتبار المناداة بذلك كنوع من الرفاهية الفكرية وليس الضرورة التي يحتمها السياق الأكاديمي السائد عالميًا، بالإضافة إلى القبول التام بدور التنظيم الأكاديمي- المتمثل في الكلية التي تعمل فيها- بسير العملية التعليمية فقط وتجاهل الواجبات الأخرى التي حددها قانون تنظيم الجامعات لأعضاء هيئة التدريس، ودور الجامعة كأحد التنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع المصري، وهو الأمر الذي يعكس قصورًا لدى بعض الباحثين حول أهمية دورهم ودور جامعاتهم داخل المجتمع، وهي الإشارة التي تؤخذ في الاعتبار لتعظيم الاستفادة من تلك الحرية المتاحة للباحثين في التدريس في ظل الاتجاه نحو الاهتمام بالعملية التعليمية.

2- تحديات السياق الأكاديمي في الجامعات المصرية (نقاط الضعف)

أظهرت الدرجات الإجمالية التي حصـــل عليها المشـــاركون في الدراســـة في بعض محاور مقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع وجود بعض الجوانب التي تمثل نقاط ضـــعف داخل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي يتطلب إعادة النظر فيها من أجل تحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصري بحلول عام 2030م، وتمثل ذلك في الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، والحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار، والسياق القانوني لفرص الإبداع، وأخيرًا الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي.

أ- الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي:

قيس محور الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي للباحثين من درجة إجمالية بلغت (28) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة. وتبين من الدرجات التي حصل عليها الباحثون في ذلك المحور تمتع ما يقرب من نصف الباحثين بدرجة ضعيفة في مجال الحرية الأكاديمية في البحث العلمي، ومن اللافت للنظر ارتفاع تلك النســـبة لدى الباحثين المبتعثين عن الباحثين في الجامعات المصـرية (41.5% للباحثين غير المبتعثين، و47.1% للباحثين المبتعثين). وتمثل تلك النسـب أحد التحديات التي تواجه الباحثين نظرًا لتداعياتها على مستوى البحث العلمي بشكل عام، خاصـة وأن نسبة الباحثين الذين يتمتعون بدرجة متوســـطة من حرية البحث العلمي بلغت الثلث تقريبًا (37.4% من الباحثين غير المبتعثين، و31.7% من الباحثين المبتعثين) (شكل (15)).

شكل (15) درجة الحرية الأكاديمية في البحث العلمي للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

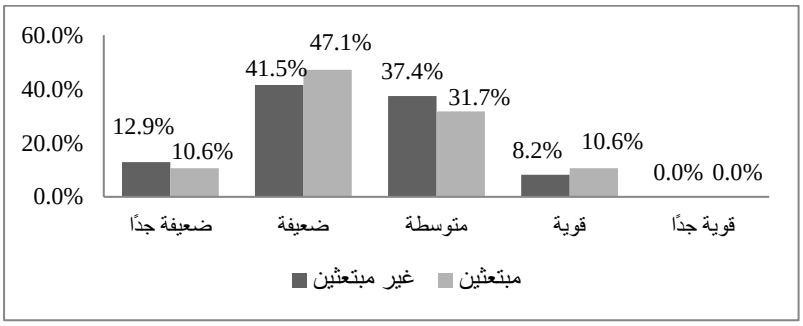

ويُعد تدني مســـتويات الحرية الأكاديمية في البحث العلمي أحد التهديدات على وجه خاص في الجامعات المصرية في تحقيق استراتيجية مصر 2030م نظرًا لأن البحث العلمي يمثل أحد الأدوار التي يقوم بها الباحثون في الجامعات المصرية بالإضافة إلى التدريس وخدمة المجتمع، وهو يشكل أحد المحاور الرئيسة في استراتيجية مصـر 2030م ومن خلاله يمكن تحقيق مستهدفات الابتكار والمعرفة في المجتمع المصـري، وبالتالي فإن التضـــييق على الباحثين في أية مرحلة من مراحل البحث العلمي يشـــكل أحد التهديدات التي تحد

من قدرتهم على تحقيق تلك الأهداف، وهو ما أظهرته البيانات من تمتع الباحثين المصريين بدرجة ضعيفة أو متوسطة من الحرية الأكاديمية في البحث العلمي، وبالتالي يكون الاقتراب بعمق عن أسباب ذلك الوضع من حالات الدراسة يكون له أبلغ الأثر في التخلص من تلك التحديات.

وتشمل القيود على البحث العلمي في الجامعات المصرية وفقًا لحالات الدراسة عدة صور منها: عدم توفر الحرية الكافية للباحثين في الجمع بين تخصصهم الدقيق وتخصصات أخرى كصورة من صور الاتجاه الحديث في العلوم البينية:

" ... في الترقية مش كويس، العرف الجامعي كده، لأن لازم يكون الاهتمام بالتخصص، لأن ده تخصص ترقية، ... من المستحب أكتر أنه يكون البحث بتاعك تخصص دقيق جدًا ..." (مقابلة 5)

وهو التضـــييق الذي لا يواجهه الباحثون المبتعثون إلى الخارج، حيث إنه من المتعارف عليه إمكانية الجمع بين أكثر من تخصص، فتشير إحدى حالات الدراسة من المتخصصات في مجال اللغة والمُبتعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

" ..قابلت دكتور تخصصه أدب وطب، أنا سألته هو أديب ولا دكتور، هو قالي أنه متخصص في الأتنين..." (مقابلة9)

كما تشـــمل تلك القيود عدم تمتع الباحث بحرية إدارة وقت البحث العلمي الخاص به بعيدًا عن العمل الجامعي من تدريس وأعمال إدارية داخل الكلية:

" ... فكانت (..) قالتلي مره أعملي يوم ده لبحثك العلمي لو اتنطط مين قدامك، اليوم ده مكنش بيبقى متوفر أصـلًا، حاليًا حتى لو توفر اليوم حتة إن أنتي موجوده في الكلية أي وقت بيطلبوكي، ... يتحط لك جودة في اليوم، يتحط لك اجتماع في اليوم، فأنتي اليوم ده مش بتاع البحث العلمي برضو، يعني أنا ممكن أمسك حاجة اشتغلها في بحثي وعشان أرجع أكمل النقطة دي أقعد عليها 3- 4 أسابيع، وأقعد ساعتين عشان أكملها، فده معناه إن هو فعلًا هدر، مفيش وقت للبحث" (مقابلة 4)

وهي القيود أيضًـــا التي لا يواجهها المبتعثون إلى الخارج، حيث يتمتع الباحث المُبتعث بحرية إدارة وقته في البحث العلمي، دون أن يكون عليه قيود تتعلق باسـتخدام الإمكانات المتوفرة في المعامل على سـبيل المثال في أوقات محددة، وهو الأمر الذي يختلف عن الوضـــع في المجتمع المصـــري حيث يتحدد الباحث بمواعيد عمل محددة داخل الكلية في ظل تحمله أعباء تدريسية قد تستحوذ على تلك الفترة الزمنية كاملة التي يتواجد فيها الباحث داخل المعمل، وهي العائق الذي قد يواجه الباحثين في تخصـصـــات العلوم الطبيعية نظرًا لطبيعة تخصصاتهم الدقيقة التي تستدعي وجودهم لفترات طويلة لإجراء بحوثهم العلمية على عكس الباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، فتقول إحدى المبتعثات إلى اليابان:

" ...خلي بالك إن هنا الناس العلميين اللي شبهنا، اللي هما عندهم تجارب معملية، مبتقدريش تمشي التجارب مع إجبارك على إنك تدرسي سكاشن، لأن السكاشن أصلًا بتخلص 8م، فأنتي عشان تعملي شغلك بتاع الماجستير أو بتاع الدكتوراة هتقعدي أمتى؟ فصعب جدًا، فأنا

هناك بتبقي واخده تفرغ، بتشتغلي بس، وهما أول ما وصلت سألني قالي أنتي ليه مخلصتيش؟ فقلت له كذا كذا، قالي أنتي إزاي بتعملي شغل العملي وبتدرسي في نفس الوقت؟! فقلت له ده عندنا، قالي لأ إحنا معندناش كده، فاللي عنده اللي بيشتغل عملي بيعمل تجربة، عشان يعمل تجربة- تجربة بس- ميشتغلش حاجة جنبها، واللي بيعمل بحث بيعمل بحث بس" (مقابلة 10)

وبالإضافة إلى قيود البحث العلمي السابقة تشير إحدى حالات الدراسة إلى عدم تمتع البحث بحرية اختيار موضوع بحثه بسبب وجود محددات تمثل معيارًا للباحث للاختيار، أهمها التكلفة المادية المرتفعة التي يتطلبها موضوع بحثي بعينه عن غيره من موضوعات أخرى، خاصة في تخصصات العلوم الطبيعية، مما قد يدفع الباحث إلى صرف النظر عن الموضوع البحثي الذي يتطلب تكلفة مادية مرتفعة، ويُجبر على اختيار موضوع بحثي لا يكبده أعباء مادية مرتفعة:

"بصي هو برضو independ على التكنيك اللي أنتي شغالة بيه،... فيه حاجات اسمها شغل الوراثة أو الحاجات بقى البيوتكنولوجي والحاجات التقنيات الجديدة دي، دي أصلًا بتبقى معديه، فاللي بيخش فيها ده بصراحة بيدفع دم قلبه، لكن إحنا في التحاليل المتوسطة مش اللي هيا advanced أوي كانت 30 ألف جنيه، دي المتوسطة بس، إحنا ممكن نوصل لـــ 100 ألف جنيه لو حبيت أحط تاتش فيه حاجة متقدمة في الرسالة، ممكن توصلي لـ 100 ألف جنيه!" (مقابلة 6)

كما توجد قيود أخرى تحكم الباحث في اختياره لموضوع دراسته تتمثل في عدم توفر بعض الإمكانات التي يتطلبها الباحث داخل الجامعة، مما يدفع الباحث للامتناع عن دراسة بعض الموضوعات خاصة في بعض التخصصات الدقيقة في مجال العلوم الطبيعية، فتقول إحدى المتخصصات في علم النبات حول ما واجهته أثناء مرحلة حصولها على درجة الماجستير في أحد الجامعات المصرية، والتي ابتعثت إلى الخارج في مرحلة الدكتوراة فيما بعد لتتخطى تلك الصورة من القيود المفروضة على البحث العلمي:

"...أنا كنت عايزة أسافر بشددده، اللي هو لإني اتقرفت كتير في الماجستير، لإن إحنا العملي بتاعنا صعب جدًا، أنتي بتزرعي نبات شتوي أو صيفي، فلو فلت منك الشتا ده تضطري إنك تستني للشتا الجاي، ففيه بقى restrictions كتير في شغلك، اللي هو عوائق بقى. بره عندهم حضرتك أنتي لو شتا بتزرعي في الشتا، لو نبات صيفي وعايزة تزرعيه في الشتا بيوفرولي ظروف الصيف، عندهم اللي هياا campiant كده زي- مش عارفة أقولك اسمها أيه- التلاجة، بتفتحيها، وعاملينها أرفف، ووجوه متظبط لها كل حاجة، درجة الحرارة والإضاءة، والرطوبة، والتهوية، كل حاجة "(مقابلة 10)

أما بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية فقد يفتقر الباحث إلى حريته في اختيار موضوع بعينه بسبب حرص البعض على تجنب موضوعات بعينها منعًا للتعرض للمشكلات داخل الكلية أو تصنيفه- سياسيًا- تبعًا لاتجاهات بعينها:

" أنا بحاول إني أنا أبعد عن الموضوعات دي، لأن أصلًا يعني إحنا ساعات بنتصنف في الكلية عشان إحنا كنا بنتكلم في حقوق، وخاصة فترة الرابطة[1] دي، بنتصـــنف على إن إحنا مشـــاغبين، وإن إحنا بنتكلم في الحقوق، فإحنا alredy علينا علامات بعد فترة الرابطة دي، اتحطت على بعض الشباب كده علامات إن هو بيتكلم في موضوعات مش المفروض إنه يتكلم حتى وإن كان جوه الكلية، فطبيعي إن أنتي هتاخدي بالك في الفترة الجاية" (مقابلة 4)

وتدعيمًا لما سبق قوله من قبل حالات الدراسة حول القيود التي تفرض على الباحث تبعًا لتخصصه العلمي، تضيف إحدى حالات الدراسة بأن القيود الاقتصادية المفروضة على البحث العلمي ترتبط بالباحثين المتخصصين في أحد تخصصات العلوم الطبيعية، بينما تفرض القيود السياسية على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية:

" عوائق اقتصادية، المراجع، بالنسبة لحد شغال بقى في التخصصات العلمية هو أكتر، يعني بقولك السياسية تخص تخصصات معينة، الاقتصادية تخص الناس اللي شغاله أبحاث علمية في مجالات علمية وتطبيقية وكده..."(مقابلة 1)

ويُعد تعرض الباحثين للتعقيدات الإدارية حول إجراء البحوث الميدانية لبعض التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية أحد صور القيود المتعلقة بالبحث العلمي في المجتمع المصري:

" ... فيه حاجة نفسي فيها جدًا التصريحات، يعني المفروض مثلًا يكون معايا كارنية باحث زي الكارنية كده بتاع نواب مجلس الشعب زي يعني حاجة كده تخليني إن أنا أقدر أخش وأجمع المادة العلمية بدون أي تعقيدات، كارنية كده يحسسني إن أنا باحث، إن أبسط حاجة إني أتطلع على المادة العلمية..." (مقابلة 2)

ومن هنا يمكن القول بأن أحد نقاط الضعف التي توجد في الجامعات المصرية والتي قد تعيق تحقيق رؤية 2030م في البحث العلمي والابتكار هي افتقار الباحثين إلى القدر الكافي من الحرية الأكاديمية في البحث العلمي إما بشكل مباشر بسبب الافتقار إلى المستوى الكافي من الحرية في اختيار البحوث، أو بشكل غير مباشر لوجود محددات تمنع الباحث من اختيار موضوع بحثه بإرادته إما لعوائق اقتصادية أو نقص في الإمكانات اللازمة لموضوع بحثه.

ب- الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار

قيس محور الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار من درجة إجمالية بلغت (16) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة. ولقد تبين أن ما يقرب من خُمسي الباحثين غير المبتعثين (41.5%)، وكذلك الباحثين المبتعثين (40.4%) يتمتعون بدرجة ضعيفة من حرية

[1] تقصد حالة الدراسة بالرابطة "رابطة المدرسين المساعدين والمعيدين على مستوى الجامعات المصرية"، والتي ظهرت عقب 25 يناير 2011م للمطالبة بحقوق المدرسين المساعدين والمعيدين، وتعديل نصوص القانون المرتبطة بهم، بالإضافة إلى المطالبة برفع أجور أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين، والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الجامعات المصرية وغيرها.

اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي (شكل (16))، وهي النسبة التي تشير بشكل رئيس إلى تداعيات إلغاء نظام انتخاب القيادات داخل الجامعات المصرية، والتي تُعد أحد مظاهر مشاركة الباحثين في اتخاذ القرار داخل الجامعة[1].

شكل (16) درجة الحرية الأكاديمية في اتخاذ القرار للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

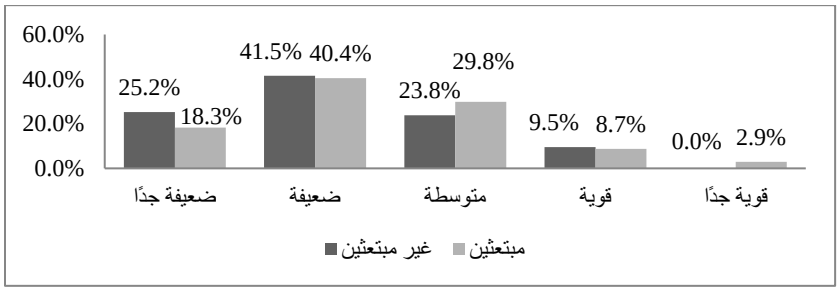

وقد أشارت بعض حالات الدراسة إلى عدد من التداعيات حول عدم امتلاكهم الحق في اتخاذ القرار فيما يتعلق باختيار رؤساء الأقسام، حيث يؤدي ذلك في بعض الأحوال إلى عدم الوضع في الاعتبار للمشكلات التي تواجه بعض الباحثين مع الهيكل الإداري المعني بشئون البحث العلمي داخل الأقسام:

"...مقابلتش الشخصية القيادية اللي تحليلنا مشكلة لما نعرضها عليها، مش عارفة، لسه، أنا متغير عليا من ساعة ما اتعينت 4 رؤساء أقسام، طب يارب حتى خد action مع المحُضرين[2] اللي هيشلونا، مش عارفة، حاسة إنه مفيش الأيه؟ الحد اللي لأ أنا هعمل action في الحاجة اللي مضيقاكم دي، مقابلتهاش" (مقابلة 6)

كما أنه في ظل عدم الوضع في الاعتبار حق الباحثين في الجامعات المصرية في اتخاذ القرار يؤدي إلى تهميش آرائهم داخل الأقسام العلمية، ولا يقتصر الأمر في ذلك على المدرسين المساعدين والمعيدين، بل والمدرسين الجدد حيث الاعتماد على رأي الدرجات الوظيفية الأعلي فقط في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى عدم مشاركتهم في اتخاذ أية قرارات، وهو ما يحُد من حريتهم:

"...الكبار في السن لما بتحضري أي اجتماع معاهم بيوصلك بسرعة إن رأيك استشاري، ده لو سابوكي أساسًا تقوليه، الموضوع ده كان واضح وإحنا بنعمل اللايحة بتاعة الساعات المعتمدة، إن مهما اتكلمنا، يعني فيه مره سابونا وكنا مصممين إن إحنا نتكلم ونقول رأينا، في الآخر رأينا اتحط في الزبالة، واتعملت اللايحة بالطريقة اللي هما عايزنها، وكل واحد حط المادة اللي هو بيحب يدرسها، بغض النظر عن يكون فيه سياسة عامة أو رؤية أو نحط مصلحة الطالب في الأول... ورجعوا قلبوا وعملوا مشاكل للناس اللي اتكلمت و أبدت رأيها أو اعترضت، وطبعًا تملي الحجة حاضرة، دول علوا صوتهم، دول انتقصوا مش عارفة من مين، حتى لو فلان ده متجبش سيرته أساسًا، فمن ساعتها يعني- ومش من ساعتها بس ومن قبل كده- وأنا عارفة أنه احتفظي برأيك أحسن عشان اممم كبري دماغك، متعمليش لنفسك مشاكل، لأن في النهاية رأي ناس معينة اللي هيمشي وخلاص"(مقابلة 1)

وهو ما دعمته إحدى حالات الدراسة التي تشير إلى حرص رئيس مجلس القسم على عدم تمتع الباحثين بحرية اتخاذ قراراتهم والتعبير عن آرائهم التي تتعلق بشئونهم الأكاديمية:

---

[1] أقر المجلس الأعلى للجامعات عقب 25 يناير 2011م نظام انتخاب القيادات الجامعية، والذي أُلغي في فترة سابقة عن إجراء الدراسة الميدانية الحالية.

[2] تقصد الموظفين المسئولين عن تجهيز المعامل وتوفير العينات اللازمة قبل القيام بتدريس الجانب العملي للطلاب في المرحلة الجامعية.

"...أنا أذكر المقابلة اللي إحنا عملناها مع رئيس القسم في أول مرة، واللي أنا يمكن كنت جافة فيها شوية، لأن أنا قولت له بصراحة إن أنا مش حابة (..)[1]، فكان رده صعب جدًا، وأيه اللي دخلك وإحنا مش عايزينك، الفكرة إن هو كل رئيس قسم في بداية الموضوع غالبًا معظمهم بيبقى هدفه الأساسي إن هو يطوع الشخص اللي جايله، إحنا عندنا في الـcareer الأكاديمي المفروض إن إنتي بتطوعي اللي معاكي لرغبتك،..." (مقابلة 4)

أما بالنسبة لاتخاذ القرار في مجال البحث العلمي فإن بعض الباحثين من غير المبتعثين خاصة من المدرسين المساعدين والمعيدين أشاروا إلى أنهم يواجهون بعض التضييق على آرائهم العلمية، حيث يكون الباحث في تلك المرحلة تابعًا لرأي أساتذته:

"...في البحث بحس إن برضو يعني مش من حقي إني أتخذ أي خطوة، لازم رأي المشرف، إني أنا أقوله أعمل كذا أو معملش كذا..." (مقابلة 3)

وهو الأمر الذي يرتبط في الجامعات المصرية بالدرجة الوظيفية للباحث، بينما يرجع إلى اختلاف السياق الأكاديمي بالنسبة للباحثين المبتعثين الذين لا يتمتعون بحرية اتخاذ القرار في ظل عدم إلمامهم الكافي بطبيعة السياق الاجتماعي والأكاديمي الذي انتقلوا إليه، فتقول إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراة:

"...موضوع إني اتشبث برأي مكنش موجود، أولًا إنتي في مجتمع غير مجتمعك، إنتي فيه أبعاد كتير إنتي مش فاهماها، فأنتي رأيك مجرد بتديه استشاري، لأن بتسيبي القرار للي فاهم المجتمع، إنتي مهما كان إنتي غريبة برضو...اللى ماسكة كانت الجمعية[2] ساعتها هي شوية شخصيتها عندها نقطة تسلط شوية، بس أنا مكنتش بحتك بيها لأن أنا في النهاية مكنتش هفهم الأوضاع أكتر منها، حتي لو هي عندها التمسك بالرأي، فالموضوع مكنش يستدعي الصدام يعني أساسًا" (مقابلة 1)

أما عن عدم تمتع الباحثين بحرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بدعوة أحد الباحثين أثناء تنظيم بعض الفعاليات العلمية داخل الجامعات المصرية، فقد استبعدت إحدى حالات الدراسة حدوث ذلك خاصة في المؤتمرات العلمية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس أو المدرسين المساعدين أو المعيدين، ولم تستبعد حدوث ذلك بالنسبة لبعض الندوات الموجهة للطلاب:

"لأ هو حتة إن إحنا نوصل لمؤتمر وبعدين يتلغى المؤتمر دي مبتحصلش، لأن ده لو أنتي عايزة ترفضي أو تعملي rejected للموضوع من قبل ما.. لأن ده طبعًا هيعمل مشكلة الولد أو البنت اللي اتمنع بحثه... بس بسمع عن ندوات بتتنظم وبعدين تتمنع، بشكل عام في كليتنا أو في الجامعة، الحاجات اللي related للطلبة... " (مقابلة 4)

وهو ما استبعدته إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

"معتقدش أنهم ممكن يمنعوا حاجة أو حد في محاضرة لأنه إطار أكاديمي، على الأقل معروف إنه إطار أكاديمي..." (مقابلة 9)

---

[1] أشارت الباحثة إلى قيام القسم العلمي الذي تعمل فيه بتقسيمه إلى عدة أقسام وفقًا لتخصصات متنوعة، ولم تتمكن من اتخاذ القرار فيما يتعلق باختيار التخصص الذي ترغب في الانضمام له بعد هذا التقسيم.

[2] تقصد رئيسة الجمعية التي تضم طلاب الدكتوراة داخل الجامعة المبتعثة إليها والتي تهتم بتنظيم الفعاليات العلمية في تخصصها.

وعلى ذلك فإن افتقار الباحث لحريته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الإدارية داخل جهة عمله، أو ما يتعلق بالبحث العلمي، يجعل من تلك الأوضـــاع أحد نقاط الضـــعف داخل الجامعات المصـــرية لأنها لا تُمكن الباحثين من تنمية مهارات اتخاذ القرار والتعبير عن الرأي بحرية ومن ثم في البحث العلمي.

جـ السياق القانوني لفرص الإبداع

جاء محور الســـياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصـــرية وفي الخارج، والذي قيس من درجة إجمالية بلغت (16) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة، ليشير إلى أن السياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات المصرية يمثل سياقًا ضعيفًا جدًا بالنسبة لما يقرب من نصف الباحثين غير المبتعثين (48.3%)، بينما جاء السياق القانوني لفرص الإبداع في الخارج ضعيفًا لما يزيد عن ثُلث الباحثين المُبتعثين إلى الخارج (38.5%) (شكل (17)). ومن هنا جاء السياق القانوني لفرص الإبداع كأحد نقاط الضعف التي تتعلق بالبحث العلمي؛ حيث تُعد الصعوبات القانونية التي يتعرض لها الباحث عند إجراء بحثه العلمي، والقصـــور في حماية إنتاجه العلمي أحد العوامل التي تحد من فرص إبداع الباحثين، خاصـة في ظل النسب السابقة التي تستدعي إعادة النظر في بعض المواد القانونية في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، وفي تركيز الاهتمام على تطبيقه في الواقع الفعلي داخل الجامعات المصرية.

شكل (17) درجة السياق القانوني لفرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

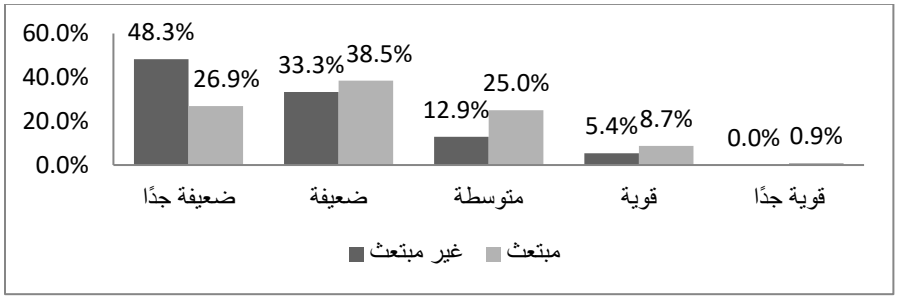

وقد أشـارت بعض حالات الدراسـة إلى وجود صـعوبات قانونية تواجه الباحثين أثناء قيامهم برسـائلهم العلمية في مرحلتي الماجســتير والدكتوراة؛ حيث تتطلب بعض الموضـــوعات البحثية فترة زمنية أطول مما تسـتغرقه موضـوعات أخرى، خاصـة في التخصـصـات الدقيقة الحديثة نسـبيًا في الجامعات المصـرية، أو الموضـوعات التي تتطلب تكلفة مادية مرتفعة، وفي ظل المادة (155) من قانون تنظيم الجامعات حول تحديد المدة الزمنية لجميع الباحثين بخمس ســـنوات دون مراعاة الفروق بينهم من حيث الموضـــوعات قد يعرض بعضهم لصعوبات قانونية[1]، فتقول إحدى حالات الدراسة من المتخصصات في التربية المقارنة:

[1] قانون تنظيم الجامعات، ص59.

" ... القضـــايا البحثية اللي بتطلب أحيانًا في التربية لازم تكون كبيرة، كبيرة يعني هتســـتغرق وقت طويل، مش ممكن يكون نفس الوقت المتاح لزميلك اللي معاكي في نفس الدفعة، ... وفي الآخر بيتطبق عليا أنا وهو قرار الـ 5 سنين ده، ... أنا أساسًا عشان أخش ماجستير لازم بعد ما أخلص البكالوريوس بتاعي أو الليسـانس بتاعي أعمل دبلومة سـنتين متكاملتين، اللي هما يعتبروا 3 سـنين، وبعدين سـنة تمهيدي، وبعدين أبدأ أسـجل، فيكون أتاخد من وقت الرسـالة بتاعتي 4 سـنين على الأقل وأنا already مشـتغلتش، فعندي القوانين صـعبة جدًا، في حين مثلًا إن قسم لغة عربية بيسـجل تمهيدي علطول أول ما يخلص، وفي النهاية أنا وهو بنتحط مع بعض في مقارنة إن إحنا عمرنا واحد ومحســوبين علينا 5 ســنين!، ما هو هيخلص قبلينا برضــو، حتى لو أنا كنت دفعة صــغيرة...والمخاوف إن الواحد إداري بتبقى مستمرة مع الباحث طول الفترة..." (مقابلة 4)

أما بالنســبة للباحثين المُبتعثين فقد يواجه بعضــهم بعض الصــعوبات القانونية في حال عدم إنهائهم لرسائلهم العلمية في المدة الزمنية المحددة للمنحة التي حصلوا عليها أو مدة البعثة المُتفق عليها، بالإضافة إلى أنه في بعض الأحوال تتراجع الجهة المانحة عن تقديم الدعم المادي للفترة الزمنية المتفق عليها، مما يعرض الباحثين لبعض الصعوبات القانونية في حال استغراقهم وقتًا أطول للحصول على درجتهم العلمية:

" الـــDAAD لغوا الـــ 6 شهور اللي كانوا بيدوهالنا، المنحة تقريبًا 3 سنين ونص + 6 شهور قابلة للمد، اللي حصل بعد سنتين ونص قالولنا المنحة مش هينفع تكون أكتر من 3 سـنين ونص، مش هنقدر نكمل لكو، روحوا دوروا على أي منحة تانية أو اشـتغلوا شـغل تاني بحيث تلاقوا جهة تصرف عليكو في الـ6 شهور" (مقابلة 7).

إلا أن إحدى حالات الدراســة من المبتعثات إلى ألمانيا أشــارت إلى أن تعرض الباحث لصــعوبات قانونية لاسـتكمال بحث علمي في الخارج إما أن يكون بسـبب تقصـير من الباحث نفسـه، أو بسـبب الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي:

"لو التقرير السنوي غير كافي ممكن يتوقف البحث بتاعه، ودي نادرة الوجود. كمان لو الشخص أخل بالقواعد وأخلاقيات والقواعد العامة للبحث العلمي ألا وهي أن هو يكون بيغش علميًا؛ لو التجربة بيعملها مطلعة نتايج وهو قال حاجة تانية ده تزوير نتايج، ممكن محدش يكتشـفها، الناس بتكشـفها أنه خان الأخلاقيات فبيوقفوه فوريًا، ويحرم أنه يكمل في البحث العلمي تمامًا، ده يعرض للتجمد، هنا في ألمانيا دي كانت فضـيحة كبيرة، كانت واحدة في مركز مرموق بتعمل دكتوراة وكانت مطلعه نتايج، واتعينت وزيرة وأخدت جوايز، وتدور السنين لما وصلت 60 سنة يكتشفوا إنها زورت في البحث بتاعها وإن نتايجها مزورة، سحبوا منها الدرجة العلمية خالص، وفصلوها من المكان اللي هي فيه، ونشروا نشرة في دورية إن البحث ده نتايجه مش مظبوطة، واتسحبت منها كل الأوسمة، واتوقفت عن العمل وقعدت في بيتها، حتى لو كانت ماتت الست دي كانوا هيكتشفوا..." (مقابلة 7)

أما عن دعم السـياق القانوني لفرص الإبداع في الجامعات لاسـتدامة البحث العلمي، فمن الملاحظ أن المادة (98) من قانون تنظيم الجامعات المصــري والتي تنص على تقديم تقرير ســنوي عن النشــاط العلمي والبحوث التي يجريها عضـو هيئة التدريس تؤكد على أهمية اسـتدامة البحث العلمي للباحثين طوال مسـيرتهم

المهنية[1]، إلا أن الأعباء التدريسية التي تقع على كاهل الباحثين خاصة في مرحلة ما بعد الدكتوراة تحول دون إمكانية ضمان استدامة نشاطهم العلمي خاصة المدرسين الجدد:

"...أنا حاليًا 2015 بقيت مدرس نشـرت بحثين بس، دلوقتي إحنا في 2018، يعني بقالي 3 سـنين في السـنة التالتة أو السـنة الرابعة، أنا دلوقتي ببدأ أعمل البحث التالت، كمعدل مش جيد، المعدل الجيد بحث كل سـنة أو المفترض إذا إحنا قولنا بحث كل سـنة أو لو قلنا بحثين كل سـنة، بس ده محصـلش، السـبب الإنشـغال بالمقررات كتيرة جدًا، أنتي بتعملي المقرر بتاعك من أول وجديد تقريبًا، وبالتالي ده بياخد منك مجهود؛ لأن أنتي كل سنة بيبقى في عهدتك أنتي مواد جديدة، وبالتالي بياخد منك وقت كإعداد للمقررات دي..." (مقابلة 5)

بينما تتخذ الاستدامة بالنسبة للباحثين المبتعثين صورة أخرى تتمثل في حرص بعض الجهات المانحة على متابعة ما ينجزه الباحث الذي سـبق ابتعاثه، والحرص على متابعة كيفية توظيفه لبحثه العلمي في جهة عمله عند عودته، فتقول إحدى المبتعثات إلى ألمانيا:

"...والجميل بيخلوهم معانا حتى بعد ما نخلص دكتوراة؛ الناس اللي طلعت قبل كده كانوا بيقولوا إنهم بـــــkeep contact، بيتابعوهم ويشوفوا وصلوا لأيه، وناس كتيرة من الـDAAD غيروا أماكنهم ورجعوا مصر عملوا نقلة" (مقابلة 7)

إلا أنه في بعض الجامعات المصـرية لا تتاح لهؤلاء الباحثين عند عودتهم إلى جامعاتهم في المجتمع المصري الفرصة لإفادة أقسامهم العلمية في فتح قنوات علمية أو نقل خبرتهم العلمية التي اكتسبوها أثناء فترة ابتعاثهم، مما ينبئ بعدم تدعيم فكرة الاستدامة في المجال العلمي، فتقول إحدى المبتعثات إلى اليابان:

"أنا كأني كنت في المصـيف وجيت، مش كنت بره... ولا عبروني أصـلًا، كان نفسـي..أنا صـورت كل حاجة هناك؛ مصـورة الأجهزة، ومصورة فيديوهات حتى وأنا بشتغل عليها، مع نفسي..." (مقابلة 10)

وعلى ذلك فإن عدم توفر السـياق القانوني الذي يضـمن حفاظ الباحثين على حقوقهم الفكرية وعلى تقديم إنتاج علمي طوال مسـيرتهم المهنية يكون له تداعياته على الإنتاج العلمي للباحثين كمًا وكيفًا، مما شـكل أحد نقاط الضعف داخل الجامعات المصرية فيما يتعلق بدعم الابتكار وتحقيق مستهدفات البحث العلمي.

د- الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي:

قيس ذلك المحور ضـمن محاور مقياس فرص الإبداع من درجة إجمالية بلغت (40) درجة للباحثين غير المبتعثين، والباحثين المبتعثين الذين يقومون بالتدريس في الخارج، و(32) درجة للباحثين المبتعثين للخارج الذين لا يقومون بالتدريس، ثم تحويل درجاتهم إلى نسـب مئوية لمسـاواتهم بأقرانهم من الباحثين المبتعثين الذين يقومون بالتدريس في الخارج، ولإتاحة إمكانية المقارنة مع زملائهم من الباحثين غير المبتعثين، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصـل عليها الباحث المشـارك في الدراسـة. وقد أظهرت تلك الدرجات تمتع ما يقرب من ثلث الباحثين غير المبتعثين (31.3%)، وما يزيد عن الثلث من الباحثين المبتعثين

[1] قانون تنظيم الجامعات، مرجع سابق، ص 45.

إلى الخارج (36.5%) بمستوى ضعيف من الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية. (شكل (18)).

شكل (18) درجة الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي في الجامعات المصرية وفي الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

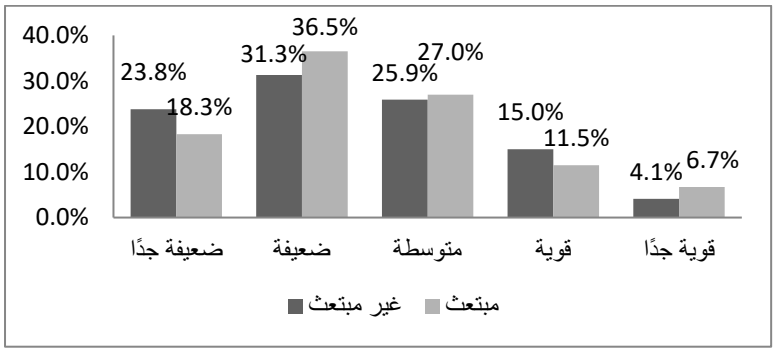

وقد أشارت حالات الدراسة إلى أن السمة السائدة في الممارسات الأكاديمية داخل الجامعات المصرية هي سيادة نمط العمل الفردي، وقلة فرص التعاون بين الباحثين في إنتاج علمي مشترك:

"مصر إحنا ماشيين بنظام كل واحد فردي شغال مع نفسه، مفيش تعاون للدرجة يعني" (مقابلة 1)

وهي السمة التي لا تتسم بها ممارسات الباحثين في الخارج، حيث أشارت إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى فرنسا إلى أن وجود سياق عمل مشترك داخل الجامعة يجمع الباحثين على اختلاف تخصصهم الدقيق يوفر جانبًا من الاستفادة حتى وإن كان كل منهم يعمل بمفرده:

"إنتى عارفه برضو نظام البحث العلمي مش indevidual كده زي في مصر، احنا شغالين بنظام الـ laboratoar المعامل، فأنتى تبع معمل معين، معمل له تخصصات، وبيقصدوا بالـ laboratoar زي تجمع للباحثين في تخصص معين، مش لازم بالإشراف؛ الـ laboratoar ده فيه مجموعة من الأساتذه، وبيكون فيه مجموعة من الباحثين، ومجموعة من الطلاب، الـ laboratoar بيكون متخصص وبيكون له اسم معين، والإسم ده بيكون عام إلى حد ما، وبيكون تحته كذا تخصص فرعي، بيسموها محاور، محاور للبحث، كان فيه مثلًا محور كل ما يخص الفرانكفونية والأدب الفرانكفوني، كان فيه محور تدريس الفرنسية كلغة أجنبية، الفكرة إن الـ laboratoar ده بيكون له مكان مخصص له، يعني كانت كلية اللغات والعلوم الإنسانية، وكان فيه جنبها مبنى اسمه بيت البحث العلمي للعلوم الإنسانية، وكنا قاعدين في المكاتب حسب التخصصات، كل طلاب الدكتوراة اللي أعرف اللى تخصصاتهم الى حد ما متعلقة باللغة والأدب كنا قاعدين في نفس الأوضة، الأوضة اللي جنبنا كانت فلسفة واجتماع وتاريخ وجغرافيا وكده، بنبقى متجمعين حسب التخصص، فإحنا لما بنشتغل أصلًا لينا مكان المفروض بنتواجد فيه، صحيح إحنا مش بيكون فيه مكاتب لكل الناس بس فيه ناس أصلًا بتبقى شغاله ومش فاضية، يعنى مش كل الناس بتكون موجودة ومتواجده في نفس الوقت. أحيانًا بيكون كل واحد قاعد على مكتبة شغال مع نفسه بس متواجدين في نفس المكان، فتواجدنا في نفس المكان بيفتح حوارات بيخلي فيه شوية مساعدات نقدر ننسق حاجات مع بعض أحسن من إن إنتى تقعدي بالشهور متشوفيش الناس اللي إنتى المفروض شغالين في تخصصات متقاربة منك يعني"(مقابلة 1)

وعن الممارسات الأكاديمية للباحثين المتعلقة بالاشتراك في الفعاليات العلمية داخل الجامعات المصرية فقد تبين من حالات الدراسة عدم وجود الوعي الكافي بأهمية الاشتراك في تلك الفعاليات خاصة من الباحثين من المعيدين والمدرسين المساعدين إما لعدم معرفتهم بأحقيتهم في المشاركة والتركيز على الرسائل العلمية فقط، أو لإيمانهم بعدم جدواها في تلك المرحلة، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...أنا مبطلعش غير رسالة حضرتك، معرفش هو المفروض..هل يتقيم الإنتاج العلمي بعد مدرس مساعد؟ ولا الكلام ده للأساتذة أنه بقى خلاص من حقه إنه يعمل بحوث منفصلة؟، هو المعدل الجبري، اللي أنا لازم أعمله، اللي هو سواء رسالة الماجستير أو سواء رسالة الدكتوراة،غير كده بصراحة لأ..." (مقابلة 6)

وتضيف أخرى:

"...حاليًا راضية عن الإنتاج بتاعي، لأن دي فترة مرحلة إعداد، أنا لسه معرفش حاجة، معرفش البحث العلمي بيتعمل إزاي، فأنا دلوقتي في مرحلة استقبال، عايزة أنمي مهاراتي..مش معقول أدخل بحث علمي واتنين وتلاتة وأنا لسه مش عارفة، مش متمكنة من مهارات وأدوات البحث العلمي كويس، فأنا في مرحلة الإعداد وإن شاء الله انطلق بعد الدكتوراة" (المقابلة 2)

بالإضافة إلى أن بعض الباحثين يرون عدم جدوى المشاركة في تلك الفعاليات لافتقارها إلى وجود بعض التخصصات الدقيقة فيها، وبالتالي تفتقر الممارسات الأكاديمية لبعض الباحثين إلى المشاركة في فعاليات علمية داخل المجال العلمي المصري:

"هو فيه مؤتمرات في مصر؟! ده سؤال استفهامي واستنكاري، أنا عمري ما حضرت مؤتمر في علوم البحار في مصر، عمري ما هشارك في مؤتمر مش تخصصي، هستفاد أيه؟ هو مفيش غير Biovision مكتبة الإسكندرية هو ده اللي شاركت فيه، وملقتش فيه تخصصي" (مقابلة 8)

وهو الوضع الذي يختلف لدى الباحثين المُبتعثين إلى الخارج من نفس الدرجات العلمية لحالات الدراسة السابق الإشارة إليهم، حيث تعتبر ممارساتهم الأكاديمية في الأنشطة العلمية جزءًا من الدرجة العلمية التي يسعون إلى الحصول عليها، فتقول إحدى المُبتعثات إلى فرنسا:

"...كنا بنظم ورش وبنظم مؤتمرات وكده، لا الموضوع مكنش مجرد بس شغل في الرسالة وتجميع ماده علمية، إنتى أصلًا كطالبة دكتوراة هناك بيتطلب منك إنك تحضري ورش عمل، وتحضري تدريبات معينة بعدد ساعات معين، حتى ساعات لما بتيجي تقدمي ورقك عشان تناقشي بيطلبوا منك قائمة بالحاجات اللي إنتى حضرتيها، وعدد ساعات معين لازم تكوني مكملاه،... وإنتى بيكون ليكي زي profile كده عندهم، بتخشي على كل الحاجات اللي إنتى عملتيها، بتلاقيهم مجمعينلك عدد ساعات بالساعات المعتمدة..أما لو إنتى شغاله بدوام كامل أو لو مش متواجده في البلد، فإنتى ليكي إعفا جزئية، بيقللولك عدد الساعات..." (مقابلة 1)

أما عن الممارسات الأكاديمية المتعلقة بالتدريس داخل المجال العلمي، فقد عكست رؤية إحدى حالات الدراسة من الباحثين غير المبتعثين عن سياق التدريس للطلاب في الجامعة بعض صور القصور حول رؤيتهم للطلاب خاصة في الفرق الأولى من التعليم الجامعي، حيث أشارت إحدى حالات الدراسة إلى عدم جدوى القيام بممارسات تدريسية إبداعية للطلاب في تلك المرحلة وذلك للالتزام بالنظام المُتبع في التعليم ما قبل الجامعي الذي لا يدعم إتاحة الفرصة للطلاب لاستخدام أساليب غير تقليدية في التدريس أو التقييم، والاعتماد على التلقين كممارسة في التدريس، وهو ما يشير إلى أهمية الأخذ في الاعتبار الممارسات التي يتبعها القائمون بالتدريس داخل الجامعة من أجل تحقيق استراتيجية 2030م في دعم الابتكار:

"... أولى وتانية لسه خارجين من الثانوي، وبالتالي يقدروا ياخدوا المعلومة ويسكتوا..." (مقابلة 5)

وبالتالي فإن سمات الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي وما تشوبها من بعض صور القصور متمثلة في الافتقار إلى ثقافة العمل البحثي المشترك، والانسياق وراء الممارسات التدريسية القائمة على التلقين قد يكون أحد نقاط الضعف في المجال العلمي داخل الجامعات المصرية.

وعلى ذلك يتضح أن تدني مستويات الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي وما يصاحبه من معوقات تحول دون قدرة الباحث للقيام ببحوثه العلمية سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراة أو ما بعد الدكتوراة، بالإضافة إلى عدم امتلاك الباحثين لحرية اتخاذ القرارات بموجب القوانين التي تستبعد على الباحثين من تلك القدرة، في ظل السياق القانوني لفرص الإبداع الذي لا يدعم استدامة البحث العلمي أو الباحثين من خلال تفعيل قوانين حماية ملكيته الفكرية، وأخيرًا السمات التي تتصف بها الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي قد يؤدي إلى وجود معوقات لتحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصري.

3- آليات الاستفادة من العوامل الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي (الفرص)

يتطلب قيام الباحثين في الجامعات المصرية بالاستفادة من فرص الإبداع التي تتاح لهم قيام بعض التنظيمات الاجتماعية المعنية بالتنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين بمسئوليتها الاجتماعية وبذل الجهود من أجل تحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع، وهي الجوانب التي اهتم بقياسها محور التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، والذي يعد أحد الفرص لتحقيق مستهدفات استراتيجية مصر 2030م المتعلقة بالابتكار.

*** التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين:**

قيس محور التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين من درجة إجمالية بلغت (72) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة. ولقد تبين أن نصف المشاركين في الدراسة من الباحثين في الجامعات المصرية (51%)، ونصف الباحثين المبتعثين إلى الخارج (52.9%) يتمتعون بدرجة متوسطة من التنشئة الاجتماعية والأكاديمية الملائمة لفرص الإبداع (شكل (19))، وهو ما يمثل أحد الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز وتدعيم الباحثين اجتماعيًا وأكاديميًا من أجل تحقيق الإبداع العلمي وتشجيع الابتكار، وهو الأمر الذي يتطلب تكاتف جهود كل من أسر الباحثين، والمدارس، والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى الجامعات من أجل توفير السياق الملائم لتنمية فرص الإبداع على المستويات الاجتماعية المختلفة، ودعم الباحثين في الجامعات المصرية في عملهم

الأكاديمي والبحثي خاصة في ظل ما أشارت إليه بعض حالات الدراسة من بعض صور القصور التي توجد في التنشئة الاجتماعية والأكاديمية التي نشأوا في ظلها.

شكل (19) درجة التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

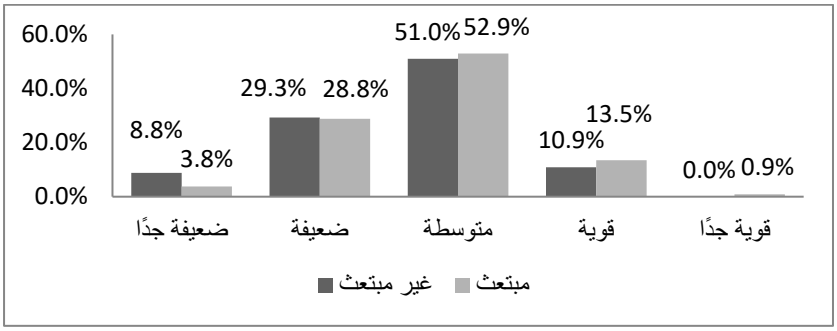

أ- الأسرة

تمثل التنشئة الاجتماعية داخل الأسر المصرية أحد الفرص التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق رؤية مصر 2030م فيما يتعلق بالمعرفة والبحث العلمي نظرًا لما أجمعت عليه حالات الدراسة من تلقيها الدعم التام والكافي أثناء مرحلة التنشئة الاجتماعية داخل أسرهم، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"...بابا شايف ... أستاذ الجامعة زي الصورة اللي مرسوماله زمان، اللي هو لو أنت مبتقبضش خالص كفاية المركز والوضع الاجتماعي، ومامتي كده جدًا يعني، يلا خليهم، فيه حاجة باسطاهم، الحمد لله[1]" (مقابلة 6)

وبناءً على ذلك تعد الأسر المصرية الداعم الأساسي للباحثين في تنشئتهم الاجتماعية، والتي من خلالها تمكنهم من تمتعهم بالسمات الشخصية والقدرات التي تساعدهم في تحقيق أهدافهم البحثية.

ب- التعليم قبل الجامعي

أما بالنسبة لتنشئة الباحثين أثناء مرحلة التعليم ما قبل الجامعي فقد أشارت حالات الدراسة ممن تلقوا تعليمًا حكوميًا إلى وجود صور من القصور في تنشئتهم داخل المدارس الحكومية، وهو ما كان له تداعياته فيما بعد حتى- وإن استطاعوا تجاوزها- ومنها تعليم اللغة الأجنبية، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"التعليم الحكومي دمرني في الإنجليزي، فعلًا، أنا واخده إنجليزي من إعدادي، وكانت الميس الإعدادي كانت جدعة، بس سنة واحدة، بقية الأعوام زفت، وثانوية 3 زفت في ثانوي... ربنا ما يكسبهم دمروني في الإنجليزي، هما بيشتغلوا وبياخدوا فلوس واسمهم مدرسين إنجليزي، مش بيعملوا بيه، ومش بيراعوا ربنا، وعايزين الطلبة تاخد دروس، وأنتوا بنات فائقات مينفعش نشرح لكو، تخيلي واحدة زي حالاتي فطلعت بتنجان خالص..." (مقابلة 7)

[1] على الرغم من إشارة حالة الدراسة إلى ما تلقته من دعم داخل أسرتها التي نشأت فيها، والصورة الذهنية للعمل الأكاديمي داخل الجامعة من قبل الوالدين، إلا أن الباحثة قد لاحظت أثناء المقابلة معها بأن تلك الصورة التي تراها أسرة حالة الدراسة مختلفة عن تصور حالة الدراسة نفسها عن عملها الأكاديمي داخل الجامعة؛ حيث اعتبرت أن تلك الصورة الذهنية المتكونة لدى أسرتها لا تتوافق مع الواقع الفعلي الذي تشعر به، وتواجهه داخل الجامعة، وهو الأمر اللافت للنظر حتى في صياغتها للعبارة المقتطعة من حديثها عن العمل الأكاديمي داخل الجامعة.

بالإضـافة إلى وجود بعض التداعيات التي تؤثر على الباحثين بسـبب معايير تقييم الطالب في مرحلة التعليم قبل الجامعي الذي يعتمد على مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب وليس مهاراته واهتماماته:

"الألم النفسي اللي حصلي بسبب الثانوية العامة، أنا لحد النهاردة رغم إني عملت كتير في حياتي لكن بتيجي حته نفسية كده، أنا جيت هنا على كلية الطب، في ألمانيا، بثبت لنفسي بشكل تاني أن الحلم موجود وبحققه" (مقابلة 7)

وبناءً على ذلك فإنه على الرغم من أهمية التعليم قبل الجامعي في تنشـئة الباحثين على مبادئ الحرية الأكاديمية وتشـجيعه على الإبداع إلا أن القصـور الذي قد تشـوبه تلك المرحلة في تنشـئة الباحث قد تؤثر في مواجهته لبعض المعوقات فيما بعد وذلك على الرغم من تمكن معظم حاجات الدراسة من تخطيها.

جـ السياق المجتمعي:

وعن السياق المجتمعي داخل المجتمع المصري، فقد أشارت إحدى حالات الدراسة إلى وجود فرص داخل المجتمع المصـري لدعم الباحثين عند إجراء دراسـتهم الميدانية وذلك من قبل بعض الأفراد خارج نطاق العمل الأكاديمي والذين قدموا المسـاعدة أثناء العمل الميداني، إلا أن ذلك صـاحبه عدم وجود سـياق أكاديمي ملائم للباحثين في الجامعة، فتقول:

"... دي الحاجة الوحيدة اللي كانت ميزة، ان كل الناس كانت متعاونة معايا جدًا، وإن مكانش عشـان مصـلحتهم، بالسـليقة كده، ... يمكن الحاجة الوحيدة اللي مقابلتش فيها معوق في الرسـالة كلها جزء تجميع العينات، كله بقى القرف كان في التحاليل والشـغل اللي في الكلية والكلام ده، ... فيه فران في المعمل، أبقى تعبانة بجمع العينات في شهور آجي ألاقي الفار واكلها...!" (مقابلة 6)

إلا أن حالات الدراسـة أجمعت على عدم اهتمام تنظيمات المجتمع المختلفة في المجتمع المصـري لما يتوصل إليه الباحثون من نتائج يمكن الاستفادة منها وتطبيقها:

"مفيش أي جهة حاولت توصـل لتطبيق نتايجي، كنت بدرس التلوث على نوع الجمبري...في الماجسـتير، الهيئة اللي المفروض تهتم هي منظمة الأغذية، إحنا حاولنا..." (المقابلة 8)

كما أشـارت إحدى حالات الدراسـة إلى وجود بعض صـور النبذ المجتمعي داخل المجتمع المصـري تجاه بعض الباحثين الذين قد تتخذ هيئتهم هوية دينية معينة:

"بس أنا مش عارفة فيه حاجة أقولهالك ولا ماقولهاش؟ يعني أنا فيه جزئية مش عارفة أقول ولا مقولش؟ فيه تحيزات للمنتقبات، يعني فيه مخاوف أول ما حد يشوفني يخافوا..." (مقابلة 2)

كما أن بعض التنظيمات الاجتماعية لا تضع مهنة الباحث العلمي ضمن أولوياتها في الاهتمام بحقوقه وتيسـير مهمته العلمية، ويكون ذلك على حسـاب إعطاء الأولوية لبعض الأشـخاص ممن لا يعملون في مجال

البحث العلمي ويكتسبون شهرتهم من بعض المجالات الأخرى كالمجال الرياضي، مما يترك تداعياته على صورة الباحث الأكاديمي لمكانته العلمية داخل المجتمع وجدوى ما يقوم به من أبحاث:

"حصل موقف معجبنيش وأنا في السفارة البلجيكية، كان عماد متعب بيلعب في نادي بلجيكي، وأنا كان عليا الدور، أول ما هو دخل رموني أنا كيس زبالة، وأهلًا يا كابتن اتفضل وتشرب شاي وقهوة وأخبارك أيه، فده ضد حقوق الانسان، وده غير مقبول بالنسبة لي شكلًا ومضمونًا، إحنا كلنا متساويين تمامًا في الحقوق والواجبات، أنا في قناعاتي البسيطة اللي مش هغيرها إن ليس من أي حق أي شخص يفاضل بين شخص وآخر، إن ده لاعب كورة وده باحث علم... كلنا متساويين، دي جاتلي على الوتر ووجعتني جدًا جدًا نفسيًا، هو أفضل مني في أيه؟ لو ده مكانه أنا مستحيل أخده..." (مقابلة 7)

وبناءً على ذلك فإنه على الرغم من وجود بعض صور السياق المجتمعي التي تدعم الباحثين في إجراء بحوثهم إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه الباحثين والتي تتمثل في وجود الصور الذهنية لبعض أفراد المجتمع تجاه هيئة بعض الباحثين، بالإضافة إلى عدم وضع الباحثين ومهنة لبحث العلمي كأحد الأولويات داخل التنظيمات الاجتماعية المختلفة، مما يستلزم إعادة النظر في تلك الجوانب من أجل تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.

د- المجال العلمي داخل الجامعات:

تُعد توجهات بعض الباحثين داخل الجامعات المصرية حيال بعض التخصصات العلمية وعدم الاعتراف بجدواها بل وعلميتها، بالإضافة إلى صور التشرذم في بعض الكليات أحد معوقات فرص الإبداع لدى بعض الباحثين داخل المجال العلمي:

"...مازال عندنا في الكلية النظرة المتدنية للأقسام التربوية،... إحنا ميعتبرش مصنفين أصلًا، ده من الأساتذة الأكاديميين اللي أخدين دكتوراة وماجستير وفاهمين إن كل دي علوم! وإن كل واحد متخصص في علم! لازال عندهم الفكرة أو التقسيم، هما شايفين إنهم- التربويين- مستحوذين على الكلية، وشايفين إنهم مستحوذين على الفلوس، والتربويين شايفين إن كلية تربية حقهم، ... أنتي برضو بتتعاملي من زمايلك اللي معاكي اللي هما علميين ومسافرين ومتطلعين مش هقولك إن هما أغبيا ومبيفهموش في التكنولوجيا الحديثة، أنتي فئة أقل!...هما شايفين إن علمي ده هو العلم، وبالتالي أي حاجة تانية مش علمية مش علم أصلًا!..." (مقابلة 4)

بينما يختلف المجال العلمي المُحيط بالباحثين المُبتعثين، حيث يُعد داعمًا للبحث العلمي من خلال الاهتمام بالباحث وما يتوصل إليه من إنجازات علمية، وذلك على النقيض مما يجده الباحث في بعض الجامعات المصرية:

"...أنا كنت مبسوطة لأن الحاجات دي مش بتشوفيها، فما بالك بقى إن أنتي روحتي دولة غربية ومحتفلين بيكي إن أنتي جيتي عندهم، وحفلتين، حفلة عشانك أنتي بس وحفلة تانية عشان كل الطلبة الاجانب ويعرفوكي، أيه ده؟! أنا لما جيت محدش أصلًا قالي حمد الله على السلامة!، مش كله أنا مش بعمم، بس فيه ناس بتتعامل معاكي عادي كإنك مثلًا كنتي واخده أجازة وجيتي، من زمايلك ومن الكلية،... القسم دي الكارثة أنه هو كان المفروض دي واحدة جاية من بره ألقط علطول، عملتي أيه؟، بس أصل ده مش نظام قسم يا سارة، ده نظام دولة، فإحنا دولتنا مش مهتمية بالناس اللي بتسافر وتيجي دي،... وبعدين مش عشان يكافئوني، لأ، عشان اللي تحتيا يلقط حاجة، يمكن حد

يسافر أو حد ياخد فكرة من اللي أنا شوقتها أو حد يطور حاجة، أو حد يعمل حاجة، فاهمة؟ لكن أنا محدش عبرني خالص، ولا حتى رئيسة القسم ولا أي حاجة، رجعت عملي واستلمت واشتغلت معامل" (المقابلة 10)

وعلى ذلك يتضح إمكانية الاستفادة من الدعم المتاح من بعض عناصر السياق المجتمعي المتمثلة في الدعم الأسري، ودعم بعض أعضاء المجتمع للباحثين، والعمل على رفع كفاءة التعليم المدرسي ليشجع الطلاب على اتخاذ القرار والتعبير عن الرأي وتقديم أفكار إبداعية، بالإضافة إلى إتاحة الفرص للباحثين المبتعثين بعد عودتهم في نقل خبراتهم ومعارفهم إلى زملائهم في الجامعات المصرية، وهو ما قد يسهم في إتاحة فرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية وتحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصري.

4- التحديات الخارجية لتحقيق مستهدفات البحث العلمي في الجامعات (التهديدات)

يواجه الباحثون في الجامعات المصرية بعض التحديات التي قد تمثل صورًا من التهديدات التي تعيق تحقيق مستهدفات البحث العلمي والابتكار في المجتمع المصري. ولقد تجلت تلك التحديات في أوضاع الحرية الاقتصادية للباحثين، ودرجة تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي.

أ- الحرية الاقتصادية للباحثين:

قيس محور الحرية الاقتصادية للباحثين من درجة إجمالية بلغت (16) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة. وقد تبين أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع الباحثين غير المبتعثين لا يتمتعون بمستوى حرية اقتصادية ملائم يتيح لهم الظروف المعيشية الملائمة لهم أو للعمل البحثي داخل الجامعة، فقد جاءت درجاتهم التي حصلوا عليها في محور الحرية الاقتصادية من مقياس الحرية الأكاديمية لتشير إلى أنهم يتمتعون بحرية اقتصادية ضعيفة أو ضعيفة جدًا[1](81.6%). ولم يختلف وضع الحرية الاقتصادية للباحثين المبتعثين، حيث انحصرت درجات ما يزيد عن ثلاثة أرباعهم أيضًا فيما بين تمتعهم بمستوى حرية اقتصادية ضعيف أو ضعيف جدًا (80.8%)[2] (شكل (20))، وهو ما يبرز أهمية إعادة النظر في الأجور التي يتلقاها الباحثون في الجامعات المصرية، وكذلك المُبتعثون من خلال الإدارة العامة

[1] طبقت زيادة رواتب الباحثين في الجامعات المصرية عام 2012 بعد المطالبة بذلك، حيث استمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 49 لسنة 1974 في شأن تنظيم الجامعات، والذي اشتمل على جدول المرتبات والوظائف والبدلات لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات كما جاء في قانون تنظيم الجامعات في المادة (195) وذلك قبل عام 2012م التي أقرت بزيادة تلك البدلات، انظر قانون تنظيم الجامعات، مرجع سابق، ص77.

[2] على الرغم من وجود بعض القرارات الصادرة عن بعض الجامعات المصرية حول الضوابط المالية للمبتعث على نفقة الدولة بأحقيته في صرف مستحقاته المالية أنه لا يزال وجود جدل حول عدم حصول المبتعثين على مستحقاتهم المالية كاملة من الجامعة إما لعدم وجود ميزانية خاصة بكل جامعة تسمح بذلك أو لعدم الاعتراف بأحقيتهم بمستحقاتهم المالية التي كانوا يتقاضونها عند وجودهم في مصر وذلك على الرغم من أن ابتعاثهم للخارج بمقتضى البحث العلمي. انظر الملحق رقم (5).

للبعثات خاصـــة في ظل اختلاف التكلفة المعيشـــية التي يتكبدونها في الخدمات الصـــحية، والســـكن، والتكلفة المعيشية بين المبتعثين تبعًا لنوع البعثة وبلد ابتعاثهم.

شكل (20) درجة الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

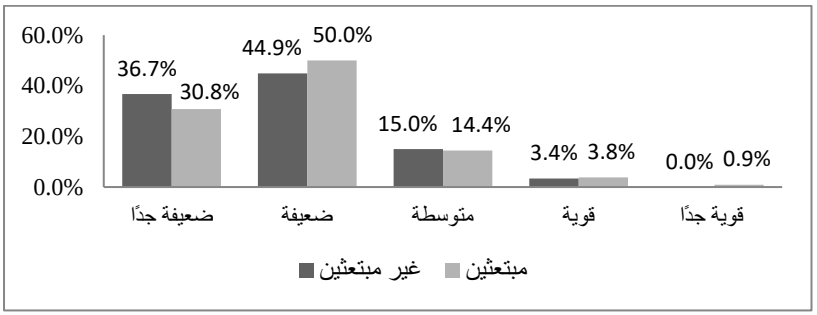

وفي هذا السياق أشارت إحدى حالات الدراسة من المبتعثات إلى ألمانيا إلى وجود فروق بين الباحثين في الجامعات المصـــرية وبين الباحثين المُبتعثين فيما يتعلق بالتكلفة المادية التي يتكبدها الباحث على البحث العلمي في ظل أوضـاعه المادية وتكلفة المعيشـة، حيث تُعد أوضـاع الحرية الاقتصـادية للمبتعثين أفضـل من الباحثين في الجامعات المصرية من وجهة نظرها، فتقول:

"...البحث العلمي في مصر وفي أوروبا: (1) الباحث في مصر بيصرف على البحث العلمي، في أوروبا وزارة البحث العلمي بتصرف، (2) المرتب في مصـــر مبيكفهوش للحياة العادية الكريمة للباحث، ثانيًا بيتصـــرف كله على البحث العلمي كله؛ بيشـــتري بيه الكيماويات والأجهزة والأدوات كلها، أما في ألمانيا المرتب اللي بيدهولنا بيعيشنا حياة كريمة- مش أغنيا مش بنشتري عربية أو بيت إنما بنعيش حياة كريمة معقولة معتدلة- (3) في مصر أنا مكنتش بشتغل لأن وقتي كان بين بدي سكاشن وبين بعمل الماجستير بتاعي، فمكنش فيه ساعة زيادة اشـتغل في أي حته، كنت باخد مصـروفي من أبويا عشـان أكمل، أو إني كنت بعمل جمعية علشـان آجي في شـهر معين ألاقي مبلغ كويس إني أجيب كيماويات للتجربة الفولانية... فالتجربة الواحدة بداخلها تجارب كتيرة،... بحط مبلغ كبير لكل ده، الحكومة أو الوزارة أو القسم مابيديليش، ولو طلب من القسم اجبلهم فاتورة بـــ 3000 يدوني 500 جنيه، لو وقع عليا اختيار من ضمن 20 مقدمين مثلًا، ودعم البحث ممكن 200 جنيه، فأنا بشـتغل مدرس وباحث والمرتب بتاعي بصـرفه على البحث العلمي، مش بلاقي مواصـلات، بضـطر أخد جمعية، أخد من أبويا أو حد يساعدني...!" (المقابلة 7)

ويقترن مســـتوى الحرية الاقتصـــادية للباحثين بالتكلفة المادية التي يتحملونها في توفير الســـكن والخدمات الصـــحية، والتي تختلف من باحث لآخر تبعًا لحالته الاجتماعية، وحالة الابتعاث حيث أن بعض الباحثين المبتعثين تغطي الجهة المانحة لهم أو بلد الابتعاث التكلفة المادية للصـــحة والســـكن بينما لا توفرها جهات مانحة أو دول أخرى، مما يؤكد على أهمية توفير متطلبات الســـكن وخدمات الصـــحة للباحثين على اختلاف حالة ابتعاثهم نظرًا لتداعياتها على مستوى الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها الباحث.

فعلى ســـبيل المثال أجمعت حالات الدراســـة من الباحثين غير المُبتعثين على أن بعض الجامعات المصـرية لا توفر سـكنًا للباحثين في حال سـفرهم لحضـور مؤتمرات أو ورش عمل أو ندوات محلية خارج

نطاق محافظتهم، مما يشـــكل عبئًا ماديًا يُضـــاف إلى الأعباء المادية التي يتكبدونها من أجورهم التي يتلقونها نظير عملهم في الجامعة، ودون أن تتوفر صـــور للتعاون بين الجامعات التي لا توفر مثل تلك التســـهيلات للباحثين مع الجامعات الأخرى التي توفر مكان للإقامة لباحثيها في المحافظات الأخرى نظير مقابل مادي قد لا يتحمله الباحث نظرًا لأعبائه المادية، وهو ما يتسبب في تدني مستوى حريتهم الاقتصادية لبعض الباحثين، فتقول إحدى حالات الدراسة:

"الجامعة الوحيدة[1] اللي مفيش فيها دار ضيافة أو ملهاش دار ضيافة في القاهرة أو أي حاجة، إحنا أصلًا بنتبهدل عشان نلاقي مكان نقعد فيه،... أي حاجة بتبقى على حسابك، دي برضو من العوائق يعني، اللي حابب بقى، واللي بيحب المؤتمرات، وبيحب يرقي نفسه فهيدفع كتير جدًا، لكن أنتي لا بتستردي ولا بيتوفرلك حتى مكان إقامة...!" (مقابلة 4)

وتختلف أزمة السكن بالنسبة للباحثين المبتعثين، حيث يشكل توفير السكن أحد التحديات لبعضهم لأنه يقتطع جزءًا كبيرًا من راتبهم، خاصة في ظل عدم توفير السكن الملائم بسهولة بسبب الفروق الثقافية والدينية والاجتماعية بينهم وبين الباحثين الأجانب في الخارج، مما يجعلهم يتكبدون تكلفة مادية أعلى من أجل توفير سكن بمفردهم، أو وقت وجهد لإيجاد سكن مشترك ملائم، فتقول إحدى المُبتعثات إلى ألمانيا:

"هنا معروف في ألمانيا فيه نظام شقة (wg) 4 أوض مثلا أو 3، كل واحد يأجر أوضة، وعاملين عقد إيجار، ده هينفع، أنا كواحده مسلمة هدور على بنات، أقعد مع بنات، شقة زي دي هتكون مثلًا في حدود 700 يورو، هتبقى over، لو اتقسمت كل واحد هيدفع 200 وحاجة يورو، كل الطلبة هنا بيسكنوا في (wg)، ده بس طبعًا مش هينفع اقعد في شقة وواحده بتجيب الـــboy friend بتاعها في الأوضة التانية، ده هيبقى صعب عليا. دورت على (wg) مع بنتين، قالت واحده فيهم أنا شاذة جنسيًا، فالسكن صعب، عشان آخد أوضة لوحدي مكلفة، وعشان أقعد مع ناس مش هينفع. طبعًا الأول كنت بدفع حوالي 400 يورو على سكن، يا إما أقعد في سكن بعيد، كان 17 محطة أتوبيس بيني وبين شغلي، وبرجع تعبانه، دورت في سكن الطلبة، الجامعة أرخص حاجة، قالوا لا إحنا السكن لطلبة البكالوريوس والماجستير، طبعًا قعدت أول سنة قاعدة بستلف لأن السكن غالي، عشان كده أزمة السكن عند المسلمين أو العرب لأن بقية الألمان ممكن يعيشوا مع الـــboy friend، ولاد على بنات، معندهمش أي مشكلة. لما رحت الجامعة فيه حاجة اسمها international office، وقلت مش عدل إن الـــPhD ملوش سكن جامعة، وأنا مرتبي قليل والسكن غالي، حتى الـــwg قلت اسكن مع واحدة ست كبيرة لقيت واحدة على النت قالت أنا نباتيه وأنتي كمان متجيبيش لا لحمة ولا فراخ وعندي كلب، فحسيت أنه هيبقى مشكلة..." (مقابلة 8)

ولا يُعد توفر السـكن الملائم أو السـكن التابع للجامعة- وهو الأرخص ثمنًا والأقرب لجامعة ابتعاثهم- متاحًا لجميع المبتعثين، حيث تختلف أزمة التكلفة المادية للســـكن على اختلاف دول ابتعاثهم، فتقول إحدى المُبتعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

"قبل ما أسافر من مصر شفت على الـــ net أيه السكن، وليه ممكن اسكن فيه، و range السكن، وأنه يكون قريب من الجامعة، السكن هنا متاح بكل وقت وبكل شكل وبأي حال، ممكن سكن في حدود 1000 دولار، هتلاقي أقل أو أكتر هتلاقي، فيه كل المستويات. كان فيه واحد مصـري سـاعدنا نلاقي سـكن ملائم لينا قريب من محطة الأتوبيس، والجامعة، والخدمات زي الصـيدلية وسـوبرماركت ووسـط المدينة.

[1] تقصد جامعة الإسكندرية.

الجامعة مش بتوفر سكن طبعًا، بس فيه سكن تبع الجامعة بس كان غير متاح لأني سافرت في نص term فمكنش فيه مكان، ونقلت فيه بعد فترة. سكن الجامعة بيفرق لأنه وسط مجتمع أكاديمي أكتر إنما هو من حيث الأسعار قريب" (مقابلة 9)

كما تختلف من مدينة لأخرى داخل دولة الابتعاث نفسها، فتقول إحدى المُبتعثات إلى ألمانيا:

"... واحدة زميلتي جامعتها بتسمح تسكن فيه، أزمة السكن مش موجودة في كل مدينة" (مقابلة 8)

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات الصحية، فقد أجمعت حالات الدراسة من الباحثين غير المبتعثين على أنه على الرغم من توفر الخدمات الصحية من خلال التأمين الصحي إلا سوء جودته تؤدي إلى عدم ثقتهم فيه وعزوفهم عنها، واللجوء إلى الأطباء والمستشفيات الخاصة للعلاج، مما يكبدهم تكلفة مادية تؤثر على حريتهم الاقتصادية:

" بتجنب التأمين الصحي، الأسباب إني بثق أصلًا في دكاترة معينين، وبثق في مستشفيات معينة أنا هلجأ إليها لو احتاجتها، لكن لا أثق في التأمين الصحي إطلاقًا، عامة أنا بلجأ في الرعاية الصحية على نفقتي الخاصة مش التأمين، ومجربتهوش إطلاقًا، خبرة سيئة من زمان، من الكلام، من السماع،... لدرجة إن أنا مش عارفة أنا شيلاه فين أصلًا" (مقابلة 5)

كما أن عدم تغطية التأمين الصحي لجميع الخدمات الصحية التي يحتاج إليها الباحثون تدفعهم نحو العزوف عن الاستفادة منها وتحمل تكلفة العلاج على نفقتهم الخاصة مما يؤثر على مستوى حريتهم الاقتصادية أيضًا:

"للأسف الشديد عندي، استخدمته للأسف الشديد برضو، بس ملوش لازمه يعني، لأن هما مش موفرين أي حاجة هناك، معظم التحاليل مش موجودة، لو عايزة تعملي أشعة يحولك على مستشفى تانية، تأمين صحي برضو، وما بتلاقيهاش أساسًا، حتى العلاج أغلبه مش موجود، ولما تعوزي تقوليلهم مثلًا طب أعمل أيه؟ طب روحي أصرفيه من بره، وتعاليلنا بالورقة وهنردلك 30% من قيمته، طبعا أنتي مش هترجعي تاني عشان الورقة دي تلف ممكن تقعد لها شهرين تلاتة عشان تجيبي 30%، يعني هما ممكن يبقوا 10 جنيه ولا حاجة، وبالتالي بضطر أعمل كل حاجة بره ، دي التجربة السيئة اللي أنا جربتها، ... أنا بلجأ لمستشفيات خاصة لأن لما لجأت للتأمين الصحي معملش حاجة..." (مقابلة 3)

وتؤدي الإجراءات المُطولة التي يحتاج إليها الباحث من أجل الانتفاع بخدمات التأمين الصحي الذي توفره الجامعات المصرية إلى عزوفه عنها خاصة في حالة اللجوء إلى أطباء من داخل التأمين الصحي دون أن يكون هناك اتفاق مسبق مع الطبيب المُعالج في عيادته الخاصة:

"... فيه واحده زميلتنا يارب ربنا يعافيها في القسم معانا مدرس مساعد جالها cancer، فإحنا كرهنا أصلًا التأمين الصحي كله من بعد موضوعها، على المرمطة والذل اللي هي شافته، كل حاجة زححححمة، وطواااابير، ومن الآخر كده الدكتور بتاع التأمين الصحي لو انتي مبتروحليهوش عيادته بره مبيعبركيش عدل في التأمين، لأن هي صاحبتنا دي كانت عشان تخلي الدكتور care بيها ويهتم كانت تروح العيادة الخاصة تدفع 200/ 300 جنيه في الكشف، وبعدين تبقى تروحله التأمين الصحي...ورحت مرة واحده بس قبل كده حسيت إن هما لا أنتي تمام وأنا أصلًا عندي إنزلاق غضروفي وعارفة من الأشعة، وعاملة رنين وعاملة كل حاجة، يقولي آه آه أعملي x ray أقوله أهي ومعايا الرنين، لا والله إحنا لازم نبتدي من الأول من الـ x ray... فمش هنخلص، كملت بره" (مقابلة 6)

ويختلف الوضـع قليلًا لدى الباحثين المبتعثين حيث تغطي بعض دول الابتعاث تكلفة التأمين الصـحي بشكل كامل أو بشكل جزئي، فتقول إحدى حالات الدراسة من المبتعثين إلى ألمانيا:

"المدينة اللي أنا فيها غالية شـوية "مدينة ..."، بس الحمد لله التأمين هنا بيغطي كل حاجة، ممكن أروح دكتور، أنا بدفع الفاتورة وبعدها أطلب التأمين، فهقدر أدفع لو حصل حاجة مش هستنى الشهر الجاي" (مقابلة 8)

بينما قد يتحمل بعضـــهم جزءًا من التكلفة على الرغم من وجودهم في نفس الدولة، فتقول أخرى من المبتعثات إلى ألمانيا:

"هنا فيه تأمين صـــحي، فيه جزء من العلاج والكشـــف عليهم، وأنا بدفع جزء والجزء الأكبر يغطيه التأمين مثلًا 80%، الجزء ده ممكن يأثر عليا شـوية لأن صـحتي ضـعيفة عندي مشـاكل في الظهر والمعدة فكتير بروح دكاترة، ممكن ادفع كتير لأني مريضـة أصـلًا، لكن التغطية كويسة" (مقابلة 7)

ويواجه بعضـــهم بعض التحديات حول تكلفة التأمين الصـــحي التي يتحملونها جزئيًا أو بشـــكل كلي، فتقول إحدى المبتعثات إلى اليابان:

"...وكنت بدفع تأمين صـــحي كل شـــهر في البريد، حتى من غير ما أعيا، أنا عييت في آخر شـــهرين، فكنت في الأوائل كنتي بتدفعي كل شهر حتى أنتي مش لازم تكوني عيانة يعني" (مقابلة 10)

إلا أن التكلفة المادية التي يتحملها الباحثون في الخارج يقترن معها الرضـــا عن الخدمات الصـــحية المقدمة لهم فتقول إحدى المبتعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

"...هو كويس وفي نفس الوقت مش كويس لأنه مكلف جدًا ليكي خاصـــة أن التأمين فيه حاجات بيقبلها وحاجات بيرفضـــها، ...بس هما عندهم إمكانات عالية خالص في المستشفيات والعيادات، وبيهتموا بتفاصيل التفاصيل زي التحاليل وكل أنواع الفحوصات" (مقابلة 9)

ومن هنا يمكن القول بأن افتقار الباحث لحريته الاقتصـــادية لا ينعكس فقط على قدرته على الإنتاج العلمي المتعلق بالنشر وتحمل تكلفة البحوث وغيرها وإنما يتعلق بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي الذي يتمتع به الباحث والذي ينعكس على قدرته على القيام بواجباته داخل الجامعة من بحث علمي وتدريس خدمة مجتمع.

ب- تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي:

قيس محور تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي- كأحد محاور مقياس فرص الإبداع- من درجة إجمالية بلغت (32) درجة، وهي إجمالي أعلى قيم يمكن أن يحصل عليها الباحث المشارك في الدراسة. وتبين من الدرجات التي حصـــل عليها نصـــف المشـــاركين من غير المبتعثين (51%) والباحثين المبتعثين (49%) أنهم يتمتعون بدرجة ضـــعيفة جدًا في التفاعل مع المجال العلمي الدولي (شـــكل (21))، وهي الدرجة التي تُعد مؤشرًا لوجود قصور في تفاعل الباحثين مع محيطهم الدولي حتى وإن ابتعثوا للخارج، ويرجع السبب في ذلك

بالنســـبة للباحثين غير المبتعثين إلى وجود بعض المخاوف من الوقوع في مســـاءلات قانونية وأمنية [1] نظير التفاعل مع المجال العلمي الدولي الذي قد تكون فيه شبهة غير قانونية، خاصة في حال عدم وجود وعي كاف من الباحثين عند تفاعلهم مع التنظيمات الأكاديمية الدولية[2]، أو بســـبب تعقيد الإجراءات القانونية والإدارية والأمنية في حال مشاركة الباحث في عمل بحثي أو علمي في الخارج[3]. كما يرجع ضعف تفاعل المبتعثين مع الســياق الأكاديمي الدولي عند ابتعاثهم إلى وجود بعض صــور عدم قبول الآخر في الخارج في بعض الدول، بالإضافة إلى تركيز اهتمام المُبتعثين على الإيفاء بمتطلبات سفرهم سواء إنهاء رسائل الماجستير أو الدكتوراة أو القيام ببحوث ما بعد الدكتوراة دون أن يتوفر لهم الوقت الكافي أو الجهد لغير ذلك من أنشطة علمية.

شكل (21) درجة تفاعل الباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين إلى الخارج بالمجال العلمي الدولي وفقًا لإجمالي درجات المشاركين

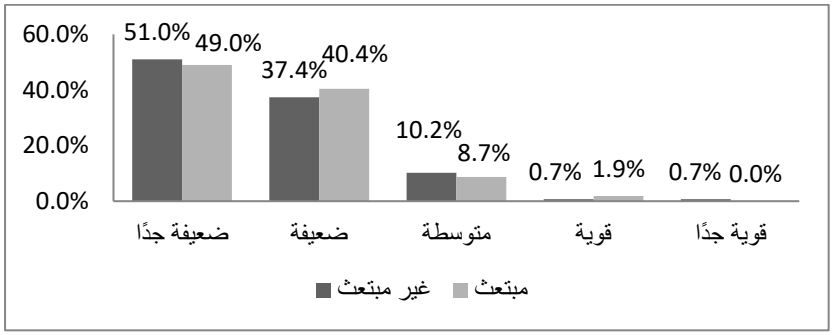

ويترتب على ضـعف تفاعل الباحثين المصـريين مع المجال العلمي الدولي تعرضـهم لمعوقات تعيقهم عن مواصــلة بحوثهم العلمية خاصــة في التخصــصــات التي تشــهد تقدمًا ملحوظًا في الخارج، فتقول إحدى حالات الدراسة من متخصصي التربية المقارنة على سبيل المثال:

"أنا عايزه أدرس حاجة صـح، التخصـص بتاعنا للأسـف مش موجود في مصـر، تقريبًا تخصـص حديث، والناس اللي بيشـتغلوا فيها في مصـر هواه، مش محترفين، حتى مفيش حد تسـألـيه، أنا عشـان أصـلًا أكون فكرة الماجسـتير أو الدكتوراة كنت بسـأل ناس همشـي إزاي، فمابالك بقى فاللي جوه، أنا شـغالة بالدفع الذاتي مع نفسـي باللي بشـوفه في الأبحاث، لأن أنا عارفة ومؤمنة إن أنا متخصـصـتش كويس، وعايزه آخد فرصـة إني أتخصـص كويس في أكتر من حاجة، وبعدين المفروض دلوقتي الاتجاه الشـهادات تكون من أكتر من مكان مش مكان واحد، كل ده مش متوفر طبعًا إلا لو سافرتي" (مقابلة 4)

[1] قد تعيق بعض المتطلبات التي يحتاج إليها الباحثون في الجامعات المصـرية من أجل السـفر لحضـور بعض المؤتمرات الدولية التفاعل مع المجال العلمي الدولي، حيث يشـترط وجود إسـتمارات أمنية قبل السـماح بالسـفر- وهو ما لا ينص عليه قانون تنظيم الجامعات- كما أنه قد يسـتغرق وقت طويل ليتمكن الباحث من الحصـول على تلك التصـريحات، مما قد يعرض الباحث إلى عدم تمكنه من حضور مثل تلك الفعاليات التي تعد شرطًا أساسيًا قبيل سفره. انظر الملحق رقم (6).

[2] نشـر تحذير للباحثين في الجامعات المصـرية بخطورة تداول معلومات أو بيانات مع منظمات غير حكومية مصـرية وجمعيات أهلية مصـرية مما قد يترك أثره بشـكل أكبر في الحذر من التفاعل مع المجال العلمي الدولي سـواء في بحوث مشـتركة أو مشـروعات بحثية قد تؤدي إلى وقوع الباحثين في مسـاءلة قانونية في حال عدم وجود وعي كاف بالتنظيمات الأكاديمية الدولية التي يتفاعل معها. انظر الملحق رقم (7).

[3] انظر الملحق رقم (8) بشأن شروط ومتطلبات السماح بحضور المؤتمرات أو الندوات العلمية أو الاجتماعات بالخارج أو داخل جمهورية مصر العربية.

كما أن ضـرورة ذلك التفاعل لا يقتصـر على بعض التخصـصـات الدقيقة في الخارج فقط بل تبرز أهميتها للباحثين المتخصـصـين في مجال اللغة، وذلك لتوفر المصـادر التي يحتاجون إليها عن ما هو متاح داخل المجال العلمي المصـري، فتقول إحدى حالات الدراسـة من متخصـصـي اللغة الإنجليزية والمبتعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

"فكرة السفر للتعرف على خبرات جديدة، طرق التعلم هناك إزاى،... والتخصص تخصصي نظري، فالمصادر مش موجودة بالنسبالى في مصر بشكل كبير،... وغالية جدًا، فهنا كل الكتب متاحة قدامى وده ميزة بالنسبالى، كمان حضور السيمنارات والمؤتمرات ده ميزة أكاديمية كبيرة" (مقابلة 9)

أما بالنسـبة للباحثين المبتعثين فإن حداثة عهدهم بالسـفر إلى الخارج، وعدم مرور فترة طويلة لوجودهم فيه؛ يؤدي إلى تعرضـهم لصـعوبات في بادئ الأمر في كيفية التفاعل مع المجال العلمي الدولي خاصـة في ظل أن نسـبة تفاعل الباحثين غير المبتعثين تُعد ضـعيفة جدًا، وهو الأمر الذي يبرز أهمية تشـجيع الباحثين منذ بداية عملهم في الجامعة على التفاعل مع المجال العلمي الأكاديمي العربي والإقليمي والدولي، فتقول إحدى المبتعثات إلى ألمانيا حول فترة بداية ابتعاثها إلى الخارج:

"الحياة كانت ضلمة أول سنتين للمشاركة في أي مبادرة"(مقابلة 8)

وهو ما أكدته إحدى حالات الدراسـة ممن سبق لها الابتعاث من قبل إلى بلجيكا للحصـول على درجة الماجستير قبيل سفرها فيما بعد في الوقت الحالي للحصول على درجة الدكتوراة من ألمانيا:

"بدأت اتأقلم بعد سنة ونص، عشت أيام صعبة جدًا جدًا في بلجيكا، أولًا مش بيئتي ومش حياتي ومش لغتي..." (مقابلة 7)

كما أكدت إحدى حالات الدراسـة من المبتعثات إلى أن الابتعاث للخارج إلى فترات زمنية قصـيرة لا يمنح فرصًا كافية للتفاعل مع المجال العلمي في الخارج، فتقول:

"لما كنت بطلع فترات قصيرة مكنتش بلحق أحتك بالناس أو أكون علاقات" (مقابلة 1)

وتشير إحدى حالات الدراسة من المبتعثات حاليًا إلى ألمانيا للحصول على درجة الدكتوراة ممن سبق لها الابتعاث في مرحلة الماجسـتير إلى أهمية خبرة الباحث في تفاعله مع المجال العلمي الدولي، في اختيار دولة الابتعاث المناسبة لتخصصه، فتقول:

"كان عندي خبرة في السفر، وكان أكتر الدول إما هولندا أو ألمانيا لأنهم أكتر تقدم وتطور في البحث العلمي عمومًا وليس في التخصص فقط- بلجيكا وهولندا وألمانيا وفرنسا وإنجلترا، أرمي في الزبالة ايطاليا وأسبانيا-، وقدمت أكتر من مره واترفضت" (مقابلة 7)

وقد أجمعت حالات الدراسـة على أن المعوق الرئيس الذي يحول دون تفاعلهم مع المجال العلمي الدولي بشـكل عام، أو يتسـبب في مواجهتهم لبعض الصـعوبات في بداية احتكاكهم بالسـياق الأكاديمي في الخارج يتمثل في عدم تمكن الباحثين في الجامعات المصرية باللغة الأجنبية:

"هو أنا نفسي بس مجربتش، عشان أنا عارفة إني أنا محتاجة أكون أقوى في اللغة، وإني أخد مثلًا دورة معينة عشان تأهلني إني أسافر وكده..." (مقابلة 3)

ولم يختلف الوضع بالنسبة للباحثين المُبتعثين والذين على الرغم من اجتيازهم اختبار اللغة المطلوب منهم قبل سفرهم إلى الخارج إلا أنه لا يمكن التعويل عليه مؤشرًا لإتقان الباحث للغة الأجنبية وتمكنه من الدراسة بها:

"بدأت الحياة الدراسية، هناك المواد تقيلة أوي وصعبة صعبة وبالإنجليزي، وأنا رايحة الإنجليزي بتاعي give me hamburger، وكنت واخده التوفل بس لما تخشي الامتحان تحطي كلمتين تمام لكن مش معناه إني خبيرة في اللغة، هما ليهم بالممارسة في اللغة، كنت محتاجة وقت" (مقابلة 7)

وتضيف حالات الدراسة إلى وجود مسببات أخرى تحول دون تفاعلهم بشكل كامل مع المجال العلمي الدولي تتمثل في وجود صور من التعصب وعدم قبول الآخر في الخارج، وتعرض بعضهم إلى مشكلات تتعلق بالحياة المعيشية في الخارج متمثلة في اختلاف الجوانب الثقافية والاجتماعية، فتقول إحدى حالات الدراسة من المُبتعثات إلى ألمانيا:

" لا ينبغي إننا نقول فيه معوقات بحث علمي في بلد رأسمالها البحث العلمي في ألمانيا. ممكن معوقات حياتية للمغتربين اللي بيعملوا بالبحث العلمي، زي الأكل كله لحم خنزير، أو الجو ساقع جدًا، قلة الشمس بتجيب لنا إكتئاب، البُعد عن الأهل والإحساس بالغربة، عنصرية إلى حد ما، البيئة هنا واختلافاتها، الناس بتشرب... " (مقابلة 7)

ومن هنا فإن عدم تفاعل نسبة كبيرة من الباحثين مع المجال العلمي الدولي يعكس في داخله بعض صور القصور في إعداد الباحثين أكاديميًا ولغويًا، كما أنه يبرز أهمية تمكين الباحثين من أسس التفاعل البناء مع المجال العلمي الدولي.

وبذلك يتضح أن تركيز الاهتمام على تنمية مستوى الحرية الاقتصادية للباحثين، وتشجيعهم على التفاعل مع المجال العلمي الدولي من خلال تشجيع الباحثين على التبادل الثقافي، والخوض في سياقات أكاديمية واجتماعية مختلفة من خلال المنح قصيرة المدى، والبعثات قد يترك أثره في إعادة تشكيل وتنشئة الباحثين أكاديميًا مما يساعد في التغلب على التحديات التي يواجهها الباحثون في الوقت الحالي، وتحقيق مستويات المعرفة والابتكار المنشودة بحلول 2030م.

تعقيب:

وفقًا لما سبق كله يمكن القول بأن فرص تحقيق استراتيجية مصر 2030م فيما يتعلق بالبحث العلمي والابتكار في الجامعات المصرية مرهونة بالاستفادة من مجموعة العوامل التي يمكن أن تمثل نقاطًا للقوة في

تحقيق مســـتهدفات البحث العلمي والابتكار، وهي تتمثل في وجود ســـياق قانوني داعم للحريات الأكاديمية، ولكن مع الوضـــع في الاعتبار الواقع الفعلي لتطبيق النصـــوص القانونية الداعمة لتلك الحرية، بالإضـــافة إلى الحرية الأكاديمية في التدريس في الجامعات المصـــرية، وهي الحريات التي يمكن من خلالها البناء عليها في ســـبيل تحقيق الحريات الأكاديمية الأخرى للباحثين المصـــريين خاصـــة الحرية الأكاديمية في البحث العلمي والحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار، واللذان يمثلان صـــورًا لنقاط الضـــعف التي تعتري منظومة البحث العلمي في الجامعات المصـــرية إلى جانب الممارســـات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي، والســـياق القانوني لفرص الإبداع. أما التهديدات المتعلقة بالبيئة الخارجية حول الجامعات المصرية فتحددت في مستوى الحرية الاقتصـادية للباحثين التي تُعد ضـئيلة مقارنة بتكلفة البحث العلمي المرتفعة، بالإضـافة إلى درجة تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي، وأخيرًا تُعد درجة التنشـــئة الاجتماعية والأكاديمية الحالية للباحثين أحد الفرص التي يمكن اغتنامها من أجل تحقيق مسـتهدفات البحث العلمي في المجتمع المصـري والبناء عليها من أجل التغلب على نقاط الضعف داخل الجامعات المصرية.

الاستنتاجات ومناقشتها

1- أثبت التحليل الكمي للبيانات أن العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع علاقة طردية تتأثر بحالة الابتعاث من حيث قوة العلاقة، حيث إن العلاقة بينهما تكون قوية للباحثين غير المبتعثين بينما تكون متوسـطة لدى الباحثين المبتعثين، وهو بذلك يثبت صـــحة الفرض القائل **"تتأثر العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع للباحثين المصـــريين بحالة الابتعاث"**، وهي النتيجة التي تتفق مع ما توصـــلت إليه دراســـة **الجيلالي حلام (2001)** حول ارتباط الحرية والإبداع والبحث العلمي، ودراســـة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول تأثر درجة الحرية الأكاديمية بالسـياق المجتمعي، **ودراسـة أريج البدراوي زهران (2008)** حول أهمية وجود الحرية من أجل تحقيق الإبداع، والدراسـة التي أجرتها مؤسسـة ألكسـندر فون همبولت **Alexander von Humboldt Foundation (2009)** والتي توصـلت إلى ارتباط الإبداع بالحرية والمرونة خاصـة للباحثين الشباب، وكذلك دراسة **رشا نبيل عبد السلام عبد الهادي (2014)** التي توصلت إلى ارتباط الحرية والإبداع.

2- تبين من التحليل الكمي لمجموع الدرجات التي حصـل عليها الباحثون المشـاركون في الدراسـة في مقياس الحريـة الأكـاديميـة ومقيـاس فرص الإبداع وجود مجموعـة من العوامل التي تمثل نقـاط قوة داخل الجـامعـات المصرية والتي يمكن أن تسهم في تحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار والبحث العلمي في المجتمع المصري وفقًا لاسـتراتيجية مصـر 2030م، وتمثلت تلك العوامل في وجود سـياق قانوني يدعم في بعض نصـوصـه

الحرية الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية، وهي النتيجة التي تؤكد على أهمية ما توصلت إليه دراسة **Barry E. Hogan** و**Lane D. Trotter (2013)** حول أهمية إعادة النظر في مفهوم الحرية الأكاديمية للباحثين وتقييمه باستمرار، وتختلف عن ما توصلت إليه دراسة **ندى أبو حيمد (2007)**، ودراسة **محمد عبدالرؤوف علي (2009)**، **ودراسة أحمد صادق** (2017)، والذين أشاروا إلى وجود صور من القيود التي تفرض على الباحثين بموجب المواد القانونية المتعلقة بمنح السلطة في الجامعات للبعض. كما أن إحدى نقاط القوة تمثلت في تمتع معظم الباحثين المصريين بالحرية الأكاديمية في مجال التدريس في الجامعات المصرية، وهي النتيجة التي تؤكد ما توصلت إليه دراسة **جلال عبد الله سيف (2006)** حول تركز ممارسة الحرية الأكاديمية في عدة مجالات منها التدريس، وكذلك دراسة **محمد خطايبة وراتب السعود (2011)**، **ودراسة أحمد صادق** (2017).

وفي الوقت نفسه وجدت مجموعة من نقاط الضعف التي تعيق تحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصري تمثلت في درجة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، وهو ما أكدته دراسة كل من: **D. Gareth Jones** و**Kerry Galvin** و**David Woodhouse (2000)** حول أهمية الحرية الأكاديمية في ممارسات الباحثين المتعلقة بالبحث العلمي وأهمية حرص الأكاديميين في الحصول عليها. ودراسة **نفيسة حسن دسوقي (2004)** حول أزمة حرية البحث العلمي في المجتمع المصري والتي تمثل صورة لأزمة الحرية بشكل عام في المجتمع، و**دراسة عبد الوهاب جودة (2004)**، و**(2007)** حول ضعف حرية البحث العلمي ووجود بعض الموضوعات البحثية المحظورة على الباحثين، ودراسة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول وجود مجموعة من ملامح ضعف الحرية الأكاديمية للباحثين في الجامعات تمثلت في القيود على البحوث العلمية والحصول على البيانات، وقيود تتعلق بالنصوص القانونية، وكثرة الأعباء والضغوط على الباحثين، ومحدودية اتخاذ القرار، وعدم توفير الدعم المادي اللازم للباحثين، وهي جميعها صور تعبر عن مجالات الحرية الأكاديمية في الجامعات كما جاء في المقياس. **ودراسة عماد عبد اللطيف (2016)** والتي توصلت إلى وجود قيود على البحث العلمي وحرية الإبداع من قبل تنظيمات المجتمع وخاصة على الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي النتائج التي تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة **الصديقي سعيد (2014)** في تمتع الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بحرية البحث العلمي دون قيود في الدول العربية. وتمثلت نقاط الضعف أيضًا في درجة الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار، والسياق القانوني لفرص الإبداع، والممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي، وهي النتيجة التي تختلف مع ما توصلت إليه **دراسة أريج البدراوي زهران (2008)** حيث توصلت إلى إمكانية تحقيق الإبداع تحت أية

ظروف، وتتفق مع دراســة **عبد الوهاب جودة (2014)** والتي توصــل فيها إلى وجود تحديات تعيق البحث العلمي وتتعلق بخصــائص الســياق الســياســي في المجتمعات العربية بشــكل عام وتؤدي إلى ضــعف الحرية الأكاديمية للباحثين، وكذلك دراسة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول أهمية النشأة الشخصية والإعداد الأكاديمي للباحثين في ممارسة الحرية الأكاديمية.

وعلى الرغم من ذلك أمكن رصــد مجموعة من الفرص التي تمثل آليات للاســتفادة من المقومات المتاحة لفرص الإبداع تمثلت في درجة التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، وهي النتيجة التي تؤكد على ما توصــلت إليه **دراســة أريج البدراوي زهران (2008)** حول أهمية المناخ المدرســي لتحقيق الإبداع كأحد مكونات الســياق الاجتماعي للباحثين، وكذلك دراســة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول أهمية النشــأة الشخصية للباحثين. وكذلك دراسة **مجدي المسيري (2013)** حول أهمية الإبداع كقضية معاصرة ضرورية للتنظيمات الاجتماعية وليست قضية هامشية.

إلا أنه قد ظهرت مجموعة من التهديدات التي تُحيط بالمجال العلمي في الجامعات المصــرية تمثلت في درجة الحرية الاقتصــادية للباحثين، وهي النتيجة التي تتفق مع ما توصــلت إليه **دراســة نفيســة حســن دســوقي (2004)** حول أهمية إعادة النظر فيما يتقاضــاه الباحثون في الجامعات المصــرية من أجور مادية، ومع ما أشــارت إليه دراســة **عبد الوهاب جودة (2007)** فيما يتعلق بضــعف الظروف والأحوال المعيشــية للباحثين العرب، مما يؤدي إلى انصــرافهم عن النشــاط البحثي، وضــعف الإســهام العلمي الإبداعي، وهو ما يتعلق بأحد جوانب الحرية الأكاديمية المتمثل في الحرية الاقتصــادية للباحثين، والتي تتفق أيضًــا مع دراســة **أريج البدراوي زهران (2008)** حول ارتباط الحالة الاقتصادية بالإبداع، ودراسة **عماد عبد اللطيف (2016)** وجود بعض صــور القصــور تجاه المبتعثين من قبل إدارة البعثات فيما يتعلق بحريتهم الاقتصــادية، ونتيجة **أحمد صــادق** (2017) حول ضــعف مســتوى الحرية الاقتصــادية للباحثين. كما أن درجة تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي تُعد أحد تلك التحديات التي تتعلق بفرص الإبداع للباحثين، وهي النتيجة التي تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **دعاء محمد أحمد إبراهيم (2008)** حول تداعيات قلة تواصل الباحثين مع زملائهم في الجامعات الأخرى على مستوى الحرية الأكاديمية للباحثين.

الخاتمة

النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية

تمهيد

أولًا: النتائج العامة للدراسة.

ثانيًا: الدلالات النظرية للدراسة.

ثالثًا: الدلالات التطبيقية للدراسة.

1- التوصيات.

2- القضايا الجديرة بالدراسة في المستقبل.

تمهيد:

هدفت الدراســة إلى التعرف على أوضــاع الحريات الأكاديمية للباحثين المصــريين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج، وتسليط الضوء على فرص الإبداع المتاحة لهم، وذلك للكشف عن العلاقة بين أوضــاع الحرية الأكاديمية، وفرص الإبداع في الجامعات، وتوظيف تلك العلاقة في الكشــف عن كيفية الاستفادة منها في تحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار في استراتيجية مصر 2030م. ولقد تمكنت الباحثة في فصول الدراسة الميدانية من الوصول لمجموعة من الاستنتاجات التي نوقشت في إطار التراث النظري الذي تناول الموضوع بالدراسة، وفي ضوء التساؤلات التي حاولت الإجابة عليها والفروض التي حاولت الباحثة اختبارها. وفي هذا الإطار يمكن تجريد مجموعة من النتائج العامة للدراسة في ضوء الأهداف السابق ذكرها وتفسيرها من خلال الإطار النظري للدراسة المُكون من نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة، ونظرية الحرية، وصولًا إلى الدلالات التطبيقية للدراسة المتمثلة في مجموعة من التوصيات وطرح مجموعة من القضايا الجديرة بالدراسة في المستقبل.

أولًا: النتائج العامة للدراسة

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تصنيفها في ضوء أهداف الدراسة وتفسيرها في ضوء الإطار النظري وذلك على النحو التالي:

1- أوضاع الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وفي الخارج:

تبين إحصائيًا تمتع غالبية الباحثين المشاركين في الدراسة على اختلاف حالة ابتعاثهم بدرجة متوسطة أو أقل من متوسطة في الحريات الأكاديمية بشكل عام، وجاء محور الحرية الاقتصادية- أحد المحاور الرئيسة للحرية الأكاديمية- ليتبين فيه عدم تمتع معظم الباحثين بحريتهم الاقتصادية وذلك على اختلاف حالة ابتعاثهم، بينما أمكن رصد مجموعة من الفروق في بعض محاور وعناصر الحريات الأكاديمية الأخرى بين الباحثين في الجامعات المصرية والمبتعثين للخارج وذلك بشكل كيفي، وتمثلت الفروق الرئيسة في الآتي:

أ- يتعرض الباحثون غير المُبتعثين بشكل أوضح للقيود القانونية المتعلقة بتمويل البحوث وبالإجراءات الإدارية ذات السند القانوني لإتمام متطلبات البحث العلمي، بينما يتعرض الباحثون المبتعثون إلى القيود الإدارية ذات السند القانوني اللازمة قبل السفر إلى الخارج.

ب- يتمتع الباحثون المبتعثون بالحرية الأكاديمية في اختيار البحوث العلمية، وعدم منعهم من دراسة موضوعات بعينها، أو المنع من تسجيل أحد الموضوعات البحثية، وسهولة حصولهم على البيانات، وتمكنهم من التعبير عن آرائهم العلمية دون الخوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي، أو تعرضهم لقيود أمنية متعلقة

بتسجيل أو عرض نتائجهم، إلا أنه يتضح أن القيود على البحث العلمي تنحصر بشكل أكبر على الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من الباحثين غير المبتعثين.

جـــــ- يتوقف تمتع الباحثين غير المُبتعثين بالحرية الأكاديمية في التدريس في بعض الأحيان على درجتهم الوظيفية، خاصــة فيما يتعلق باختيار الموضــوعات التدريســية للطلاب أو تقييمهم، بينما لا يتمتع بها معظمهم إما لعدم توفر الإمكانيات اللازمة للتدريس أو لكثافة الطلاب، أما بالنســبة للباحثين المبتعثين فقد تبين تمتعهم بالحرية الأكاديمية في مجال التدريس فيما عدا تمتعهم بحرية تقييم الطلاب.

د- يتوقف تمتع البـاحثين غير المُبتعثين بـالحريـة الأكـاديميـة في مجـال اتخـاذ القرار بمـا تقره المواد القانونية، وبالدرجة الوظيفية للباحث، على عكس الباحثين المُبتعثين الذين يتوفر لهم قدر من الحرية في بعض القرارات، فيما عدا حرية حضــور الفعاليات العامة، والتي تختلف مســببات عدم القدرة على الحضــور وفقًا لحالة الابتعاث التي تتحدد في الأعباء الاجتماعية للباحثين غير المُبتعثين، ولضـــيق الوقت وعدم إتقان اللغة للباحثين المُبتعثين.

2- فرص الإبداع للباحثين في الجامعات المصرية والمُبتعثين إلى الخارج:

تبين إحصائيًا تمتع غالبية الباحثين المشاركين في الدراسة على اختلاف حالة ابتعاثهم بدرجة متوسطة أو أقل من متوسطة في فرص الإبداع بشكل عام، حيث تبين الآتي:

أ- ضـآلة الإنتاج العلمي للباحثين في الجامعات المصـرية بشكل عام سواء النشر في المجلات العلمية المحلية أو الدولية أو المشـاركة في المؤتمرات المحلية أو الدولية، وكذلك المشـاركة في المشـروعات البحثية، إلا أن إنتاجية الباحثين في مجال العلوم الطبيعية تُعد الأعلى والأبرز عن الباحثين في مجال العلوم الإنســـانية والاجتماعية.

ب- تمتع الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم بســـياق قانوني داعم لفرص الإبداع فيما عدا تمتعهم بوجود مواد قانونية فعالة تضــمن الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للباحث وضــمان اســتدامة إنتاجه طوال المسيرة المهنية.

جـــ- يتلقى الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم الدعم الأسري اللازم طوال المراحل التعليمية، دون فروق بناءً على النوع الاجتماعي، إلا أن الفروق بينهم جاءت حول مشـــاركة الباحثين في اتخاذ القرار داخل الأسـرة لصـالح الباحثين المُبتعثين، إلا أنهم لم يتلقوا التعليم المدرسـي الداعم لفرص الإبداع. وعلى الرغم من ارتباطهم بالقضـــايا المجتمعية المعاصـــرة إلا أنهم وعلى اختلاف حالة ابتعاثهم لا يتلقون الدعم اللازم لفرص الإبداع من قبل التنظيمات المجتمعية المختلفة فيما عدا الباحثين المُبتعثين الذين يتسنى لهم الحصول على دعم

التنظيمات الصناعية خاصة في مجال العلوم الطبيعية. كما يتلقى جميع الباحثين الدعم المعنوي اللازم من قبل الأفراد المحيطين بهم. أما عن تنشئة الباحثين الأكاديمية فقد تبين وجود فروق بين الباحثين لصالح الباحثين المُبتعثين الذين يتوفر لهم السياق الأكاديمي الملائم لفرص الإبداع.

د- لا يتعرض الباحثون على اختلاف حالة ابتعاثهم للمعوقات التنظيمية حول تفاعلهم مع المجال العلمي الدولي، إلا أن عدم توفر الدعم اللازم للباحثين من قبل أقسامهم العلمية للمشاركة في الفعاليات العلمية الدولية وكذلك المعوقات المادية التي تتطلبها تلك المشاركة تؤدي إلى وجود قصور في تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي.

هـ- تتسم الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي بالفردية والعزوف عن المشاركة في الفعاليات العلمية المختلفة، بينما تتسم ممارسات الباحثين المُبتعثين تحديدًا في العملية التدريسية بالاعتماد على طرق تدريسية وتقييمية غير تقليدية على عكس الباحثين غير المُبتعثين.

3- العلاقة بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصرية وخارجها:

تبين إحصائيًا وجود علاقة طردية بين الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات، وتُعد العلاقة بينهما قوية لدى الباحثين غير المُبتعثين، بينما تكون متوسطة لدى الباحثين المُبتعثين، وبالتالي تبرز أهمية توفير السياق الاجتماعي الداعم للحريات الأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية من أجل تعزيز فرص الإبداع.

4- التحليل الرباعي لأوضاع الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصرية في ضوء استراتيجية مصر 2030م:

أ- عناصر القوة:

تتمتع الجامعات المصرية بوجود مجموعة من عناصر القوة التي يمكن الاستناد إليها في تحقيق مستهدفات المعرفة والابتكار والبحث العلمي بحلول عام 2030م تمثل ذلك في السياق القانوني الداعم للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، والحرية الأكاديمية التي يتمتع بها الباحثون- نوعًا ما- في التدريس.

ب- عناصر الضعف:

يشكل المستوى المتدني من الحرية الأكاديمية في البحث العلمي، والقيود المتعلقة بحرية اتخاذ القرار داخل الجامعات، والسياق القانوني غير الداعم لفرص الإبداع، بالإضافة إلى أوضاع الممارسات الأكاديمية للباحثين في المجال العلمي عناصر ضعف داخل المنظومة البحثية والتدريسية في الجامعات المصرية.

جـ- الفرص:

تمثل مستويات التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين أحد الفرص التي يمكن البناء عليها من أجل تحقيق مستهدفات البحث العلمي في مصر بحلول عام 2030م.

د- التهديدات:

يُعد المستوى المتدني من الحرية الاقتصادية للباحثين، وضآلة تفاعل الباحثين مع المجال العلمي الدولي أحد التهديدات التي تعيق تحقيق مستهدفات البحث العلمي في المجتمع المصري.

ثانيًا: الدلالات النظرية للدراسة

يمكن تفسير النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة من خلال بعض المفاهيم والقضايا النظرية نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة عند بيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سن وذلك على النحو التالي:

1- تبرز بشكل عام أهمية الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات المصرية سواء غير المُبتعثين منهم أو المُبتعثين إلى الخارج، حيث يظهر ضآلة تمتع الباحثين المصريين بالحرية الاقتصادية الملائمة للقيام بواجباتهم داخل الجامعة، حيث تتفق تلك النتيجة مع ما ذهب إليه أمارتيا سن حول تداعيات مستوى الدخل على تعزيز القدرة البشرية للأفراد في تحقيق أهدافهم.

2- يتبين من نتائج الدراسة أهمية عملية التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات في ممارساتهم داخل المجال العلمي سواء داخل الجامعات المصرية أو في الخارج مما يدعم ما ذهب إليه بيير بورديو حول مفهوم الهابيتوس، وأهمية تشكيل الهابيتوس الخاص بالباحثين داخل المجال العلمي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والنظام التعليمي، والتأثير بالغ الأهمية للسياق المجتمعي الذي يشمل الأفراد والبنى الاجتماعية على اختلافها والذي ينعكس على ممارسات الباحثين.

3- يُعد اختلاف السياق الاجتماعي المُحيط بالباحثين أحد العوامل الأساسية في العلاقة بين أوضاع الحريات الأكاديمية وفرص الإبداع المتاحة لهم، حيث تبين صحة ما ذهبت إليه نظرية السياق الاجتماعي حول عدم خلو سياق كامل بعينه من كونه ملائمًا لتحقيق أهداف الأفراد.

4- تبرز علاقات القوة القائمة على امتلاك رأس المال النوعي خاصة الأكاديمي والاجتماعي داخل المجال العلمي، حيث لا تزال الدرجة الوظيفية داخل الجامعات هي العامل الأساسي والمؤثر في امتلاك السلطة والقوة داخل الجامعة، مما يكرس التبعية تبعًا للنظام الهرمي، ويزيح جانبًا إلى حد كبير أهمية امتلاك الباحث رأس المال العلمي الصافي الذي يقوم في الأساس على ما يصل إليه من إنجازات، ويعيد إنتاج وتشكيل المجال العلمي بما يكفل الحفاظ على الهرمية المُتبعة داخله والحفاظ عليه كما هو دون تغيير، وهو ما يدعم ما

ذهب إليه بورديو حول أنواع رأس المال النوعي وطبيعة العلاقات بين الباحثين داخل المجال العلمي، وقضيته حول مُكبلات الحرية الأكاديمية للباحثين من خلال إعادة الإنتاج داخل المجال العلمي.

ثالثًا: الدلالات التطبيقية للدراسة

بعد الانتهاء من تفسير النتائج العامة للدراسة يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تتعلق بالجهات الفاعلة المعنية بالشأن الأكاديمي والجامعي، والتي يمكن أن تُضفي أهمية لما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، كما يمكن طرح بعض من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة في المستقبل استكمالًا لما توصلت إليه الدراسة الحالية والبناء عليه، وذلك على النحو الآتي:

1- التوصيات

أ- وزارة التعليم العالي

- تحولت الجامعات المصرية إلى منظومة تعليمية تدريسية بشكل أكبر يتخطى الاهتمام بالبحث العلمي، مما يستلزم إعادة النظر في الأعباء التدريسية المُلقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وتحقيق كفاية الجامعات من أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بما يكفل تحقيق التوازن بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

- تفعيل الإدارة الإلكترونية داخل الجامعات المصرية منعًا للروتين والإهمال الذي يعرقل الباحث في الترقى وإتمام متطلبات بحثه العلمي، وحفاظًا على وقت وجهد الباحثين، وتركيز اهتمامهم على البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع، وهو ما يتطلب إلغاء الاعتماد على الإجراءات الورقية بشكل كامل، بالإضافة إلى إعادة النظر في الهيئة الإدارية من الموظفين، وتأهيلهم بما يتناسب مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

ب- المجلس الأعلى للجامعات

- إعادة النظر في قواعد الترقي فيما بعد مرحلة الدكتوراة، بحيث تضمن استدامة الإنتاج العلمي للباحثين طوال مسيرتهم المهنية، وتشجيعهم على الإنتاج العلمي المشترك من خلال حصول الباحثين على درجات أعلى للإنتاج العلمي المشترك بينهم.

- إعادة النظر في قانون تنظيم الجامعات حول الدخول المادية المقدمة للباحثين في الجامعات، والعمل على تحقيق دعم البحث العلمي الكامل، وفتح باب النقاش على مستوى الجامعات المصرية لتحديد متطلبات أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين.

- وضـــع قواعد حول القبول بالجامعات تضـــمن التغلب على الكثافة الطلابية بما يناســـب الإمكانيات المتاحة داخل كل جامعة على حدة، وذلك من خلال تحديد الإمكانيات الفعلية لكل جامعة ســـواء من حيث الإمكانيات المادية أو البشرية، والتوسع في إنشاء فروع جديدة للجامعات الحكومية.

- تشـــجيع الباحثين على التعبير عن آرائهم والمشـــاركة وذلك من خلال إعادة العمل بنظام الانتخاب في تولي المناصـــب الإدارية داخل الجامعات المصـــرية، وكفالة حق الاختيار والتعبير عن الرأي لجميع الباحثين على اختلاف درجتهم الوظيفية.

- العمل على ضـــمان تفعيل المواد القانونية التي تؤكد على اســـتقلال الجامعات المصـــرية من خلال اصـــدار ميثاق للحرية الأكاديمية في الجامعات لأعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب.

جـ- مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية

- إعادة النظر في القائمين على مراكز تنمية قدرات أعضـــاء هيئة التدريس والمدربين لضـــمان أعلى اســـتفادة علمية من الدورات المُقدمة لهم مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية من المهارات والقدرات التي يحتاج إليها الباحثين طبقًا لوجهة نظرهم ، والفروق بين التخصـــصـــات، والخبرات الســـابقة لهم، وليس فقط الدرجة الوظيفية، وذلك بدون أن يتحمل الباحثون التكلفة المادية لتلك الدورات التدريبية.

- الحرص على تقديم محتوى تدريبي لأعضـــاء هيئة التدريس والمدرســـين المســـاعدين والمعيدين لتدعيم الحريات الأكاديمية وذلك من خلال إقامة ورش عمل ودورات تدريبية للتوعية بها، وكيفية التعامل مع مُكبلات الحرية الأكاديمية في حال تعرض الباحث لها.

د- قطاع الخدمات داخل الجامعات المصرية:

- الاهتمام بمتطلبات الباحثين في الجامعات من الخدمات المختلفة كالخدمات المكتبية والمصادر التي يحتاجون إليها، وإعفاء الباحثين من المقابل المادي الذي يتكبدونه جراء الوصـــول إلى تلك الخدمات، والســـماح لهم بالاستفادة من الخدمات المتوفرة في أي جامعة من الجامعات.

- إنشاء الخط الساخن للباحثين للشكاوي من سوء الخدمات المقدمة لهم داخل الجامعات أو لتلقي المقترحات أو الصعوبات التي تواجههم في إجراء بحوثهم العلمية، والاهتمام بتذليلها لهم.

- إنشـــاء روابط للباحثين داخل الجامعات ممن ســـبق لهم الابتعاث، من أجل نقل خبراتهم التي اكتســـبوها من الخارج إلى زملائهم ممن وقع عليهم الاختيار للابتعاث للخارج.

هـ- التنظيمات المجتمعية ووسائل الإعلام

- مساندة الباحثين في الحصول على البيانات اللازمة لبحوثهم من التنظيمات الاجتماعية المختلفة والرقابة عليها لضمان تقديم البيانات للباحثين لأغراض البحث العلمي.

- العمل على توعية المجتمع المصري بأهمية البحث العلمي وما يقوم به الباحثون من دراسات، من خلال تقديم عروض توعوية في التليفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي حول أهمية مساندة الباحثين من خلال إعطائهم البيانات اللازمة لبحوثهم بعد الاطلاع على ما يثبت كونهم باحثين داخل الجامعات.

- التوعية بأهمية التخصصات المختلفة لخدمة المجتمع خاصة مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتحسين الصورة الذهنية للباحثين في ذلك المجال.

و- السفارات الأجنبية:

- تقديم الدعم النفسي للباحثين المبتعثين إلى الخارج خاصة في بداية ابتعاثهم، بالإضافة إلى الباحثين الذين يتعرضون لصور من عدم القبول أو التعصب في الخارج خاصة الإناث، وذلك من خلال إنشاء وحدات داخل السفارات في الدول المُبتعث إليها الباحثون من أجل متابعتهم، وتذليل الصعاب التي يمرون بها، وإعادة تأهيل الباحثين الذين سبق تعرضهم لصور من النبذ المجتمعي أو الإيذاء.

ز- الجهات المانحة

- تأهيل الباحثين ممن وقع عليهم الاختيار للسفر إلى الخارج على ثقافة الدولة المُبتعث إليها من خلال تقديم دورات تدريبية قصيرة المدى قبل سفرهم للتعرف على الاختلافات الثقافية، وتأهيلهم لغويًا وعدم الاعتماد على اختبار اللغة المطلوب كشرط للتقدم للسفر.

ز- وزارة الصحة:

- الاهتمام بالكشف الطبي على الباحثين قبل ابتعاثهم إلى الخارج، وضمان توفير التأمين الصحي اللازم لهم خلال فترة ابتعاثهم خاصة في الدول التي لا تكفل خدمات التأمين الصحي لجميع مواطنيها.

- إعادة النظر في الخدمات الصحية المُقدمة للباحثين في الوحدات الصحية والمستشفيات التابعة للجامعات بحيث تضمن كفاءة وجودة الإمكانيات بداخلها، وتوفير العلاج اللازم بدون إجراءات روتينية تؤدي إلى عزوف الباحثين عن الاستفادة من تلك الخدمات.

حـ وزارة التربية والتعليم:

- الاهتمام بتنشئة الطلاب في المرحلة ما قبل الجامعية على عرض آرائهم وأفكارهم بحرية، وتشجيعهم على تقديم أفكار مبتكرة، واتباع طرق تدريسية غير تقليدية تقوم على العمل التشاركي بين الطلاب.

- الاهتمام بالمستوى اللغوي لطلاب المرحلة ما قبل الجامعية وذلك من خلال تعميم تعليم اللغات الأجنبية في جميع المدارس الحكومية وإعادة تأهيل مدرسي اللغة وتفعيل الرقابة عليهم.

2- القضايا الجديرة بالدراسة في المستقبل

من خلال كل ما سبق يمكن طرح بعض من الموضوعات التي يمكن أن تسد ثغرات في البناء العلمي المتعلق بموضوع الدراسة، والتي تفرض أهميتها بناءً على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، وهي ما يلي:

أ- الوعي القانوني للباحثين وتداعياته على أوضاع الحرية الأكاديمية في الجامعات.

ب- التمييز الجندري داخل التنظيمات الأكاديمية وانعكاسه على فرص الإبداع العلمي.

جـ- التحديات الثقافية والاجتماعية للباحثين المصريين المبتعثين إلى الخارج.

د- فعالية الموضوعات البحثية للباحثين المبتعثين إلى الخارج في خدمة المجتمع المصري في ضوء استراتيجية مصر 2030م.

هـ- فرص الإبداع في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات المصرية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية.

أولًا: المراجع العربية

- إبراهيم، دعاء محمد أحمد (2008). *الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضـــاء هيئة التدريس بالجامعة*. رسالة دكتوراة. جامعة الإسكندرية. كلية التربية.

- أبو حيمد، ندى عبد الرحمن عبد العزيز (2007). *الحرية الأكاديمية في الجامعات الســـعودية: دراسة ميدانية*. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الملك سعود.

- أبو دوح، خالد كاظم (2014). رأس المال الاجتماعي: آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية. القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

- أتكينسون، بول وآخرون (2009). خمسون عالمًا اجتماعيًا أساسيًا: المنظرون المعاصرون. محمود محمد حلمي (مترجم). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- احجيج، حسن (2018). نظرية العالَم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو. ط1. بيروت: مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع.

- الأمين، عدنان (أكتوبر 2014). المسؤولية المدنية للجامعة. مجلة الدفاع الوطني اللبناني. عدد 90. http://goo.gl/4BZiZF

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي- التعليم، سبتمبر 2014

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية عام 2013، يوليه 2014

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء، النشـــرة الســـنوية لخريجي التعليم العالي والدرجات العلمية العليا عام 2014، نوفمبر 2015،

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2016

- الـجـهـاز الـمـركـزي لـلـتـعـبـئـة الـعـامـة والإحصـــاء، مصـــر فـي أرقـام 2019، https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

- الدوســري. أشــواق محمد (2013). الحرية الأكاديمية لأعضـــاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى وعلاقتها بالإبداع. رســالة ماجســتير. جامعة أم القرى. كلية التربية. قسـم الإدارة التربوية والتخطيط. المملكة العربية السعودية.

- الزعبي، علي فلاح (2011). *العوامل المؤثرة على الإبداع كمدخل ريادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن*. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. ع (10). جامعة محمد خيضر بسكرة.

- الشبول، محمد علي جبر (2006). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراة. قسم أصول التربية. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.

- الصديقي، سعيد (إبريل 2014). *الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز*. مجلة رؤى استراتيجية. الإمارات العربية المتحدة.

- المسيري، مجدي (2013). إلتقاء المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا في الجامعات الحديثة: تكامل المعرفة والإبداع. مشروع الميدينول (the Mediterranean Innovation Alliance) MEDINNOALL. جامعة الإسكندرية.

- النجار، شيرزاد أحمد أمين (2011). الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية: الاطار المفاهيمي والدستوري والقانوني. الجمعية العربية للحريات الأكاديمية. تاريخ استرجاع الموضوع (2015/5/16)، الموقع الالكتروني:http://goo.gl/z6Q51v

- باسرون، جان كلود وبورديو، بيار (2007). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم. ماهر تريمش (مترجم). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

- بدران، شبل ، **"الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية"**، مجلة كلية التربية- جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والعشرين، العدد الأول، 2012.

- بدوي، أحمد موسى (خريف 2009)، **"مابين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو"**، مجلة إضافات، العدد الثامن.

- بورديو، بيار (1998). أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة. أنور مغيث (مترجم). بيروت: دار الأزمنة الحديثة.

- بورديو، بيير (1994). العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي. نظير جاهل (مترجم). بيروت: المركز الثقافي العربي.

- بورديو، بيير (2002). بعبارة أخرى: محاولات باتجاه سوسيولوجيا إنعكاسية. أحمد حسان (مترجم). القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

- بورديو، بيير (2012). مسائل في علم الاجتماع. هناء صبحي (مترجم). أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

- جعفور. ربيعة (ديسمبر 2017). *الحرية الأكاديمية بين الضمانات والمعوقات: دراسة ميدانية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين*. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد (2). المركز الديموقراطي العربي. برلين. (ص164- 183).

- جلال، شوقي (2010). في: سن، أمارتيا (2010). *التنمية حرية*. شوقي جلال (مترجم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- جلبي، علي عبد الرازق (1996). *التحليل الاجتماعي للابداع: توجيهات وخبرات بحثية في المجتمع العربي*. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية. العدد الثامن.

- جلبي، علي عبد الرازق (2005). *الإبداع والنقد الاجتماعي: دراسات معاصرة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- جلبي، علي عبد الرازق (2008). *تصميم البحث الاجتماعي: الأسس والإستراتيجيات*. ط3. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- جلبي، علي عبد الرازق (مايو 2015). تحديات التنمية المستدامة في الساحل الشمالي الغربي: ثقافة المخدرات نموذجاً. كلية الآداب جامعة الإسكندرية. ندوة تنمية الساحل الشمالي الغربي لمصر. المجلس الأعلى للثقافة.

- حلام، الجيلالي (مايو 2001). *الحرية مناط الإبداع والبحث العلمي*. المؤتمر العلمي السادس لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، بعنوان: الحرية والإبداع.

- حنفي، محمد طه (2009). استقلال الجامعات وفعالية إدارتها: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. المجلد 16. العدد الثاني. مجلة كلية التربية. جامعة بني سويف.

- خطايبة، محمد وراتب السعود (2011). *تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي*. مجلة جامعة دمشق. المجلد 27. العدد الأول والثاني.

- دسوقي، نفيسة حسن حسن (2004). أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين في علم الاجتماع في مصر: دراسة استطلاعية. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

- دوبوا، ميشال (2008). مدخل إلى علم اجتماع العلوم والمعارف العلمية. سعود المولى: مترجم. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

- رزق، فتحي مصطفى محمد (1994). بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراة. قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة أسيوط.

- روبينز، ديريك (2012). صـــياغة لأعمال بورديو حول الثقافة في: النظرية الثقافية: وجهات نظر كلاسيكية ومعاصرة. محمود أحمد عبدالله (مترجم). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- زايد، أحمد (ديســـمبر 2010). *القيود الاجتماعية على الحرية الفكرية*. هيباتيا. العدد الخامس. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

- زهران، أريج البدراوي (2008). الإبداع النسـوي في مصـر: تحليل سـوسـيولوجي للسـير الذاتية للمبدعات. رسالة دكتوراة. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة القاهرة.

- سكوت، جون (2009). علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية. محمد عثمان (مترجم). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- سن، أمارتيا (2010). *التنمية حرية*. شوقي جلال (مترجم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- سن، أمارتيا (2010). *فكرة العدالة*. مازن جندلي (مترجم). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- سيف، جلال عبدالله (2006). مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية. رسالة ماجستير. قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة صنعاء.

- شوفالييه، ستيفان وشوفيري، كريستيان (2013). معجم بورديو. الزهرة إبراهيم (مترجم). دمشق: الشركة الجزائرية السورية.

- طناش، سلامة (1995). مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. مجلة دراسات (العلوم الإنسانية). المجلد 22 (أ). العدد 5. الأردن.

- عبد الهادي، رشا نبيل عبد السلام (2014). مجتمع المعرفة وفرص الإبداع لدى عينة من الشباب الجامعي في المجتمع المصـري: دراسـة ميدانية على عينة من الشـباب الجامعي المبدع بمدينة الإسـكندرية. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. كلية الآداب. جامعة الإسكندرية.

- عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2004). *بعض مشكلات الباحثين الشبان في مصر: رصد للواقع مع طرح نموذج لتنمية مهارات التفكير العلمي*. المؤتمر الأول لكلية الآداب، جامعة عين شـــممس. بعنوان: التفكير العلمي وتكامل المعرفة.

- عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (ديسـمبر 2007). *سـياق الإبداع العلمي وفرص الاسـهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي: دراسـة ميدانية لتصـورات الأكاديميين العرب*. المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السـلطان قابوس، بعنوان: مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية فى العالم العربى حاضراً مستقبلاً.

- عبدالوهاب، عبدالوهاب جودة (2014). *تحديات استخدام البحث العلمي الاجتماعي في صنع السياسات بالوطن العربي: دراسة ميدانية*. مجلة عجمان للدراسات والبحوث. المجلد الثالث عشر. العدد الثاني. https://goo.gl/immGbH

- عبدالسلام، أماني محمد شريف (2004). دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية للمعلم الجامعي المصري في ضوء بعض المستحدثات العصرية. رسالة ماجستير. قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة أسيوط.

- عبدالسلام، محمد (2015). مفهوم الحرية الأكاديمية: قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

- عبداللطيف، عماد (2016). واقع البحث العلمي وتحدياته في الدراسات الإنسانية في العالم العربي. مجلة ذوات. العدد (21). مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. الرباط.

- عبدالمجيد، أحمد صادق (يناير- مارس 2017). *الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية وعلاقتها بالقيمة العلمية المضافة واستشراف المستقبل التكنولوجي*. مجلة عالم الفكر. العدد 171. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- عزت، أحمد وآخرون، **الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية: بين سياسة القمع وغياب الرؤية**، ط1، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، 2011م،

- علي، محمد عبد الرؤوف (2007). *دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية*. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس.

- علي، محمد عبدالرؤوف (2009). دراسة تحليلية لقانون تنظيم الجامعات المصري رقم 49 لسنة 1972. ندوة الحرية الأكاديمية والفكرية في مصر. الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. المنيا.

- فيريول، جيل (2011). معجم مصطلحات علم الاجتماع. أنسام محمد الأسعد (مترجم). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

- لايير، برنار (2015). عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية. بشير السباعي (مترجم). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- ليشته، جون (2008). خمسون مفكرًا أساسيًا معاصرًا: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة. فاتن البستاني (مترجم). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر على خريطة المؤشرات العالمية، العدد الأول، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، سبتمبر 2014.

- محمود، مروة صـــلاح الدين عبدالله (2003). التنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع وأزمة الإبداع السوسيولوجي في مصر: دراسة تحليلية ميدانية في سوسيولوجيا التنظير. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم علم الاجتماع.

- مؤســسـة محمد بن راشــد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2014م،

- نوفل، محمد نبيل (ينـاير 2002). *الحرية الأكـاديمية بين النظرية والتطبيق: قراءة في الواقع المصري*. مجلة الفلسفة والعصر. العدد الثاني. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- هادي، رياض عزيز (2010). *الجامعات: النشأة والتطور، الحرية الأكاديمية، الاستقلالية*. سلسلة ثقافة جامعية، مج (2)، ع (2)، جامعة بغداد.

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية مصر 2030م، متاح على الإنترنت في: http://www.sdsegypt2030.com/

- يتيم، عبدالله عبدالرحمن (ربيع 2011). بيير بورديو أنثروبولوجيًا. مجلة إضافات. العدد 14.

بكري، عادل عبدالتواب ، وثروت سـعد زغلول، قانون تنظيم الجامعات، وزارة التجارة والصـناعة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط 28 المعدلة، الجيزة، 2009.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Jones, D. Gareth, Kerry Galvin, David Woodhouse (2000). Universities as critic and conscience of society: the role of acadimic freedom. *AAU Series on Quality*. Number 6.

-Alexander von Humboldt Foundation (2009), *Cultures of Creativity: The Challenge of Scientific Innovation in Transnational Perspective*, the Third Forum on the Internationalization of Sciences and Humanities. London. Retrieved from: https://goo.gl/ijUWGb

-Bourdieu, Pierre (1988). Homo Academicus. Peter Collier (translator). California: Stanford University Press.

-Burke, N. J., Joseph, G., Pasick, R. J., & Barker, J. C. (2009). Theorizing Social Context: Rethinking Behavioral Theory. *Health Education & Behavior : The*

Official Publication of the Society for Public Health Education, *36*(5 0), 55S–70S. http://doi.org/10.1177/1090198109335338

-Cemmell, James (2009). *Acadimic Freedom: international Study*. Retrieved from: https://goo.gl/YYyRp7

-Earle, Leon& Earle, Tony (1999). *Social Context Theory: A systems model of social change based on social needs and social issues*. South Pacific Journal of Psychology, *11(2).* Available online at: https://goo.gl/QXzXAn retrieved on 10/3/2017

-Florida, Richard and others (2006). *The University and the Creative Economy*. Retrieved from: http://goo.gl/TTcF3f

-Hogan, Barry E., Lane D. Trotter (2013). Academic freedom in Canadian higher education: Universities, colleges, and institutes were not created equal. *Canadian Journal of Higher Education*. Volume 43, No. 2.

-HUI, Desmond & others, A Study on Creativity Index, **The Centre for Cultural Policy Research**, The University of Hong Kong, Home Affairs Bureau, The Hong Kong Special Administrative Region Government, Nov. 2005

-Marginson, Simon (2007). *Are neo-liberal reforms friendly to academic freedom and creativity? Some theoretical and practical reflections on the constituents of academic self-determination in research universities.* Centre for the Study of Higher Education, The University of Melbourne Seminar 'Ideas and Issues in Higher Education', Retrieved from: http://goo.gl/04vS0I

-Powell, James (2007). Creative universities and their creative city-regions. *Industry & Higher Education*. Retrieved from: http://goo.gl/Bp2YGj

-THE (Times Higher Education) World university ranking, "Top 15 universities in the Arab world announced", 27 Jan. 2016, https://goo.gl/TEZjJA (13\8\2016).

- THE (Times Higher Education) World university ranking, "World University Rankings 2015-2016", https://goo.gl/lv6FFm (13\8\2016).

- THE (Times Higher Education) World university ranking, "World University Rankings 2015-2016 methodology", 24 Sep. 2015, https://goo.gl/SyaZiF (13\8\2016).

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2016, Geneva, 2015

- Yin, Elijah Tukwarlba& Mariwah, Simon (Dec. 2013). A Socio-Legal Approach:Gender and Domestic Solid Waste Management in Ashaiman, Ghana. The International Journal Of Humanities & Social Studies. Vol 1. Issue 6.

- Fox, Nick (April 2011). A sociology of creativity: the Deleuzian canvas. Conference: BSA Annual Conference. London

الملاحق

ملحق (1)

الصورة النهائية لمقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع في الجامعات

الأساتذة الأجلاء والزملاء الأفاضل،

بعد التحية،

يرجى من سيادتكم التفضل بالإجابة عن عبارات المقياس الذي يُعد الأداة الأساسية للحصول على بيانات تتعلق بموضوع دراستي للدكتوراة الذي يدور حول فرص الإبداع في الجامعات المصرية؛ حيث أن استجابتكم تُمكن الباحثة من استكمال دراستها، علمًا بأن هذه البيانات سرية، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي، ولن تُذكر أي أسماء أو صفات وظيفية تشير إلى أي مُشارك في البحث.

وأود أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي:

1- أن تكون إجابة سيادتكم عن تلك البنود وفقًا لما تجدوه داخل الجامعة التي تعمل/ تدرس بها حاليًا سواء في المجتمع المصري أو في الخارج، وليس لما ينبغي أن يكون عليه الواقع حيث أن هدف المقياس الوقوف على الواقع وليس ما ينبغي أن يكون عليه.

2- يرجى استكمال الإجابة عن جميع بنود المقياس.

3- يتم اختيار الإجابة وفقًا للدرجة التي ترون أنها الأنسب لإجابتكم كالآتي:

الاختيار	**لا**	**نادرًا**	**أحيانًا**	**كثيرًا**	**كثيرًا جدًا**
الدرجة	صفر	1	2	3	4
الدلالة	لم تنطبق أبدًا	تنطبق بدرجة قليلة	تنطبق بدرجة متوسطة	تنطبق بدرجة كبيرة	تنطبق دائمًا

ولكم كل الشكر والتقدير على حُسن تعاونكم وعلى وقتكم الثمين.

الباحثة

سارة أشرف البلتاجي

مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية- جامعة الإسكندرية

أولًا: البيانات الأولية:

1- اسم المُشارك (اختياري):

2- النوع: (أ) ذكر ☐ (ب) أنثى ☐

3- الدرجة الوظيفية الحالية:

(أ) معيد ☐ (ب) مدرس مساعد ☐ (ج) مدرس ☐ (د) أستاذ مساعد ☐ (هـ) أستاذ ☐

4- الجامعة التي تخرجت منها: ☐

5- الجامعة التي تعمل بها: ☐

6- الكلية/ المعهد التي تعمل بها:

(أ) نظرية ☐ (ب) عملية ☐

7- مجال التخصص العلمي الذي تبحث فيه: ☐

8- عدد سنوات العمل بالجامعة: ☐

9- هل اشتركت في أحد المشروعات البحثية المحلية داخل مصر:

(أ) نعم ☐ (ب) لم تسبق لي المشاركة ☐

10- هل اشتركت في أحد المشروعات البحثية الدولية:

(أ) نعم ☐ (ب) لم تسبق لي المشاركة ☐

11- هل سبق لك النشر في مجلة علمية محلية مُحكمة:

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

12- هل سبق لك النشر في مجلة علمية دولية مُحكمة:

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

13- هل شاركت بإنتاج علمي في مؤتمر محلي داخل مصر:

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

14- هل شاركت بإنتاج علمي في مؤتمر دولي خارج مصر:

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

15- هل لديك براءة اختراع مسجلة بإسمك (في حالة التخصصات العملية):

(أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

16- اذكر المصادر التي تحصل منها على الدخل (يمكن اختيار أكثر من مصدر):

(أ) الجامعة ☐ (ب) عمل خاص ☐ (ج) عمل مع مؤسسات أخرى ☐

(د) مشروعات بحثية ☐ (هـ) أخرى تذكر.....

17- اللغات الأجنبية التي تجيدها (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

(أ) اللغة الإنجليزية ☐ (ب) اللغة الفرنسية ☐ (ج) اللغة الألمانية ☐ (د) أخرى تذكر.....

18- هل أنت مبتعث إلى الخارج الآن:

(أ) نعم (ينتقل إلى السؤال رقم 22) (ب) لا (ينتقل إلى بنود المقياس مباشرة)

(ج) لا ولكن سبق لي الابتعاث من قبل (ينتقل إلى السؤال رقم 19)

19- ما الهدف من الابتعاث في حالة ابتعاثك من قبل (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

(أ) الحصول على درجة الماجستير ☐ (ب) الحصول على درجة الدكتوراة ☐

(جـ) مهمات علمية قصيرة المدى لجمع المادة العلمية ☐ (د) مهمة ما بعد الدكتوراة ☐

(هـ) أخرى تذكر.....

20- المدة الزمنية التي قضيتها في الخارج للدراسة ☐

21- هل قمت بالتدريس في إحدى الجامعات بالخارج أثناء فترة الابتعاث؟ (أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

22- ما هو نوع البعثة:

(أ) منحة شخصية ☐ (ب) بعثة حكومية من خلال الإدارة العامة للبعثات ☐

(ج) أخرى تذكر .....

23- ما الهدف من الابتعاث

(أ) الحصول على درجة الماجستير ☐ (ب) الحصول على درجة الدكتوراة ☐

(جـ) مهمات علمية قصيرة المدى لجمع المادة العلمية ☐ (د) مهمة ما بعد الدكتوراة ☐

(هـ) أخرى تذكر.....

19- بلد الابتعاث:

(أ) أحد الدول الأوروبية ☐ (ب) الولايات المتحدة الأمريكية ☐ (جـ) كندا ☐

(د) أحد الدول الآسيوية ☐ (هـ) أحد الدول الإفريقية ☐ (و) أخرى تذكر.....

20- الجامعة التي ابتُعثت إليها: ☐

21- فترة الإقامة بالخارج للدراسة (بالشهور والسنوات): ☐ **شهر** ☐ **سنة**

22- هل تقوم بالتدريس في إحدى الجامعات بالخارج أثناء فترة الابتعاث؟ (أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

ثانيًا: مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات:

المحور	العبارة	الاستجابة				
		لا	نادرًا	أحيانًا	كثيرًا	كثيرًا جدًا
1- الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات.	(1) مستوى دخلي يجعلني قادرًا على السفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(2) يكفي دخلي لتلبية احتياجاتي الأسرية والبحث العلمي معًا.	صفر	1	2	3	4
	(3) تواجهني قيود مادية عند القيام بالبحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(4) تقدم الجامعة منح مادية لتمويل البحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
2- الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي.	(5) أختار موضوع البحث بكامل إرادتي.	صفر	1	2	3	4
	(6) امتنع عن التطرق لموضوعات بحثية تتعلق بـ(الدين، الجنس، السياسة، وغيرها) تجنبًا للتعرض للضرر.	صفر	1	2	3	4
	(7) اعترضت الجامعة على تسجيلي لموضوع بحث أو رسالة جامعية لأسباب غير علمية.	صفر	1	2	3	4
	(8) أُدافع عن وجهة نظري في البحث دون خوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(9) يُتاح لي الحصول على البيانات اللازمة للبحث العلمي في صورة ورقية، أو إلكترونية، أو ميدانية، أو تطبيقية من داخل الجامعة بسهولة.	صفر	1	2	3	4
	(10) يُشترط عليّ الحصول على الموافقة الأمنية قبل إجراء دراستي الميدانية أو المعملية.	صفر	1	2	3	4
	(11) يُشترط عليّ عرض نتائج بحثي للجهات الأمنية قبل نشرها.	صفر	1	2	3	4
3- الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل الجامعة.	(12) يتيح لي القسم العلمي اتخاذ القرارات الخاصة بشئوني الأكاديمية دون تدخل.	صفر	1	2	3	4
	(13) أقوم بحضور الندوات والمحاضرات العامة خارج الجامعة بدون التعرض لمضايقات من الجامعة.	صفر	1	2	3	4

	تابع العبارة	لا	نادرًا	أحيانًا	كثيرًا	كثيرًا جدًا
	(14) رفضت الكلية دعوة أحد المتحدثين أثناء تنظيم ندوة علمية أو محاضرة علمية بداخلها.	صفر	1	2	3	4
	(15) تتيح لي الكلية فرصة إبداء الرأي لمن يترشح لنيل منصب إداري داخل الكلية أو الجامعة.	صفر	1	2	3	4
4- الحرية الأكاديمية في مجال التدريس	(16) يتوافر لي الامكانيات اللازمة للتدريس داخل قاعة المحاضرات أو المعمل.	صفر	1	2	3	4
	(17) يُفرض عليّ اتباع طرق تدريس محددة مع الطلبة.	صفر	1	2	3	4
	(18) أتمتع بحرية اختيار الموضوعات التي أقوم بتدريسها للطلبة- في إطار توصيف المقرر- دون تدخل من القسم العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(19) أقوم باختيار الطريقة المناسبة لتقييم الطلبة دون تدخل من القسم العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(20) أقوم بالإجابة عن أي سؤال يُثار داخل قاعة التدريس دون خوف.	صفر	1	2	3	4
	(21) أقوم بتعديل الموضوعات الخاصة بالمقرر الذي أقوم بتدريسه دون مواجهة الرفض من القسم العلمي.	صفر	1	2	3	4
5- السياق القانوني للحرية الأكاديمية.	(22) تتوفر مواد قانونية تتيح التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث والمشروعات البحثية من الخارج بدون معوقات.	صفر	1	2	3	4
	(23) أقوم بحضور فعاليات علمية (ورش عمل/ ندوات/ محاضرات عامة) خارج الجامعة دون الحاجة إلى موافقة من أي جهة.	صفر	1	2	3	4
	(24) أواجه قيودًا إدارية عند إتمام متطلبات إجراء البحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(25) تتسم الإجراءات القانونية اللازمة قبل سفري من مصر إلى الخارج بالتعقيد.	صفر	1	2	3	4

ثالثًا: مقياس فرص الإبداع في الجامعات:

المحور	العبارة	الاستجابة				
		لا	نادرًا	أحيانًا	كثيرًا	كثيرًا جدًا
1-الممارسات الأكاديمية داخل المجال العلمي	(26) تتاح لي فرص الاشتراك مع زملاء مصريين من تخصصي في بحث مشترك.	صفر	1	2	3	4
	(27) تتاح لي فرص الاشتراك مع زملاء مصريين من تخصصي في مشروع بحثي مُمول.	صفر	1	2	3	4
	(28) تتاح لي فرص الاشتراك مع زملاء مصريين من تخصصات مختلفة في بحث مشترك.	صفر	1	2	3	4
	(29) تتاح لي فرص الاشتراك مع زملاء مصريين من تخصصات مختلفة في مشروع بحثي مُمول.	صفر	1	2	3	4
	(30) أواجه معوقات إدارية عند النشر العلمي داخل مصر.	صفر	1	2	3	4
	(31) يُدعمني القسم العلمي على الاشتراك في الأنشطة العلمية المختلفة كالمشروعات البحثية، والفعاليات العلمية كالمؤتمرات- داخل مصر.	صفر	1	2	3	4
	(32) تتاح لي فرص إلقاء محاضرات عامة في التخصص داخل مصر.	صفر	1	2	3	4
	(33) تتاح لي فرص الاشتراك في ندوات علمية داخل مصر.	صفر	1	2	3	4
	(34) اتبع طرق غير تقليدية في التدريس داخل الكلية.	صفر	1	2	3	4
	(35) أستخدم أساليب غير تقليدية في تقييم الطلاب دون الاقتصار على ورقة الامتحان.	صفر	1	2	3	4
2- تفاعل الباحثين المصريين مع المجال العلمي الدولي	(36) يُدعمني القسم العلمي داخل مصر لاشترك في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية.	صفر	1	2	3	4
	(37) توفر الجامعة في مصر الفرصة لي لإلقاء محاضرات تخصصية في الخارج.	صفر	1	2	3	4
	(38) تُعيق الجامعة اشتراكي في الندوات والمؤتمرات الخارجية.	صفر	1	2	3	4
	تابع العبارة	لا	نادرًا	أحيانًا	كثيرًا	كثيرًا جدًا

	(39) أحصل على مقابل مادي من الجامعة في مصر كمكافأة عند نشر الكتب العلمية التخصصية في الخارج.	صفر	1	2	3	4
	(40) تُكافئ الجامعة الباحثين الذين يقومون بترجمة كتب التخصص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.	صفر	1	2	3	4
	(41) أحصل على مقابل مادي من الجامعة أو الكلية عند الاشتراك في مؤتمرات علمية خارج مصر.	صفر	1	2	3	4
	(42) تتكفل الجامعة برسوم النشر في المجلات العلمية الدولية المُحكمة.	صفر	1	2	3	4
	(43) تُعيق الجامعة قيامي بالبحوث المشتركة مع زملاء من الخارج.	صفر	1	2	3	4
3- التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين.	(44) توفر الكلية بداخلها وسائل التكنولوجيا الحديثة اللازمة للبحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(45) يتاح لي استخدام الامكانيات اللازمة للبحث العلمي داخل الجامعة بسهولة.	صفر	1	2	3	4
	(46) أترشح لنيل جوائز تشجيعية على البحوث المُنجزة.	صفر	1	2	3	4
	(47) تُدعمني الجهات الصناعية- كالشركات أو المصانع- ماديًا لاستكمل البحوث العلمية في مجال تخصصي.	صفر	1	2	3	4
	(48) وفرت الأسرة الدعم المادي لي طوال المراحل التعليمية.	صفر	1	2	3	4
	(49) البيئة الأسرية التي أعيش فيها داعمة لقيامي بالبحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(50) تلقيت تعليمًا مدرسيًا يشجعني على تقديم أفكار جديدة.	صفر	1	2	3	4
	(51) تلقيت تعليمًا مدرسيًا يدعم حرية اتخاذ القرار.	صفر	1	2	3	4
	تابع العبارة	لا	نادرًا	أحيانًا	كثيرًا	كثيرًا جدًا

	(52) تلقيت تعليمًا مدرسـيًا يشـجعني على إبداء الرأي.	صفر	1	2	3	4
	(53) تتاح لي فرص التدريب وتنمية قدراتي التي أحتاج إليها لمواصلة العمل البحثي.	صفر	1	2	3	4
	(54) ترتبط البحوث العلميـة التي أقوم بهـا بالقضايا المعاصرة.	صفر	1	2	3	4
	(55) ترتبط البحوث العلميـة التي أقوم بهـا بالاحتياجات المجتمعية الحالية.	صفر	1	2	3	4
	(56) تتوقف فرصـة اشـتراكي في أحد الأنشـطة العلمية بناءً على كوني ذكرًا أو أنثى.	صفر	1	2	3	4
	(57) تُبرز وسائل الإعلام الإنجازات العلمية التي قمت بها.	صفر	1	2	3	4
	(58) يُـدعمني الأفراد المُحيطين بي من خـارج المجال الأكاديمي على مواصلة البحث العلمي.	صفر	1	2	3	4
	(59) تتاح لي حرية الإنتقال والسـفر دون قيود أسرية.	صفر	1	2	3	4
	(60) يتاح لي الاشـتراك في اتخاذ القرار داخل الأسرة.	صفر	1	2	3	4
	(61) توفر لي مؤسـسـات المجتمع المختلفة البيانات اللازمة للبحث العلمي عند طلبها.	صفر	1	2	3	4
4- السـياق القانوني لفرص الإبداع.	(62) واجهت صـعوبات قانونية لاسـتكمال بحث علمي محلي.	صفر	1	2	3	4
	(63) واجهت صعوبات قانونية لاستكمال مشروع بحثي دولي.	صفر	1	2	3	4
	(64) توجد في القوانين واللوائح بنود فّعالة لحماية وضـمان حقوق الملكية الفكرية لبحوثي العلمية والمشروعات والاختراعات.	صفر	1	2	3	4
	(65) توفر القوانين واللوائح بنودًا تشجع على مواصلة البحث العلمي طوال مسيرتي المهنية دون توقف.	صفر	1	2	3	4

اختبار الكفاءة السيكومترية لمقياس الحرية الأكاديمية ومقياس فرص الإبداع

الأساتذة الأجلاء،

بعد التحية،

تقوم الباحثة ببناء مقياس للحرية الأكاديمية وآخر لفرص الإبداع ليكون الأداة الأساسية لجمع بيانات حول موضوع رسالتها للحصول على درجة الدكتوراة المُعنونة بـــ "الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصرية: دراسة سوسيولوجية على عينة من الباحثين في المجتمع المصري والمبتعثين إلى الخارج".

فقد قامت الباحثة بتصميم المقياس وفقًا للقضايا النظرية لكل من نظرية السياق الاجتماعي، ونظرية الممارسة لبيير بورديو، ونظرية الحرية لأمارتيا سن، وذلك بعد الاطلاع على عدد من المقاييس التي اعتمدت عليها بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالدراسة، ثم قامت بتقسيم بنود المقياس التي استمدتها من المتغيرات الواردة في التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة وفقًا لمحاور ترتبط بالقضايا النظرية التي اعتمدت عليها الباحثة، وهي محاور تتعلق بالحرية الاكاديمية وتتمثل في: أولًا: الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات، ثانيًا: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي، رابعًا: الحرية الأكاديمية في مجال التدريس، خامسًا: السياق القانوني للحرية الأكاديمية. أما المحاور المتعلقة بفرص الإبداع فتتمثل في: أولًا: الممارسات الأكاديمية للباحثين داخل المجال العلمي، ثانيًا: التفاعل مع المجال العلمي الدولي، ثالثًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، رابعًا: السياق القانوني لفرص الإبداع.

ونظرًا لكثرة بنود المقياسين ولتسهيل تطبيق المقياس وإستجابة المشاركين فيه، وبناءً على رأي أحد الأساتذة سوف تقوم الباحثة بدمج المقياسين في استمارة واحده- لغرض التطبيق فقط- كما سوف يتم حذف محاور المقياسين من الاستمارة عند التطبيق وذلك لتقليل عدد صفحات المقياس- حتى لا ينشغل المشارك بكثرة الصفحات- ولتقليل تشتت المشارك من تلك المحاور، كما تم حذف عدد من البنود والاكتفاء بجعلها أحد محاور أداة المقابلة التي سوف تستخدمها الباحثة نظرًا لحاجتها للتعمق فيها مع المشاركين. ومن المفترض أن يُطبق المقياس على عينة عمدية من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين في الجامعات المصرية والمبتعثين للخارج.

وقد وضعت الباحثة مجموعة من التعليمات موجهة للمشاركين عند تطبيق المقياس بالصياغة التالية:

1- أن تكون إجابة سيادتكم عن تلك البنود وفقًا لما تجدوه داخل الجامعة التي تعمل/ تدرس بها حاليًا سواء في مصر أو في الخارج، وليس لما ينبغي أن يكون عليه الواقع حيث أن هدف المقياس الوقوف على الواقع وليس ما ينبغي أن يكون عليه.

2- يرجى استكمال الإجابة عن جميع بنود المقياس.

3- يتم اختيار الاجابة وفقًا للدرجة التي ترون أنها الأنسب لإجابتكم كالآتي:

الاختيار	**لا**	**نادرًا**	**أحيانًا**	**كثيرًا**	**كثيرًا جدًا**
الدرجة	صفر	1	2	3	4
الدلالة	لم تنطبق أبدًا	تنطبق بدرجة قليلة	تنطبق بدرجة متوسطة	تنطبق بدرجة كبيرة	تنطبق دائمًا

يرجى من سيادتكم قراءة العبارات المرتبطة بكل مقياس في الصفحات التالية لمساعدة الباحثة في اختبار الكفاءة السيكومترية للمقياس من خلال الإجابة على السؤال الآتي: هل عبارات المقياس في كل مؤشر من مؤشراته دالة على هذا المؤشر، وهل يقيس كل مجموعة من العبارات البُعد الذي تندرج تحته؟ حيث يتطلب ذلك من سيادتكم تحديد مدى وضوح كل عبارة (الصياغة)، ووتحديد مدى ملائمتها للمحور التي تندرج تحته من حيث المضمون (مستوى القياس).

ولكم كل الشكر والتقدير على حُسن تعاونكم وعلى وقتكم الثمين.

الباحثة

سارة أشرف البلتاجي

مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية- جامعة الإسكندرية

أولًا: البيانات الأولية:

1- اسم المُشارك (اختياري):

2- النوع: (أ) ذكر ☐ (ب) أنثى ☐

3- الدرجة الوظيفية الحالية:

(أ) معيد ☐ (ب) مدرس مساعد ☐ (ج) مدرس ☐ (د) أستاذ مساعد ☐ (هـ) أستاذ ☐

4- الجامعة التي تخرجت منها: ☐

5- الجامعة التي تعمل بها: ☐

6- الكلية التي تعمل بها:

(أ) نظرية ☐ (ب) عملية ☐

7- عدد سنوات العمل بالجامعة:

(أ) 1- 5 سنوات ☐ (ب) 6- 10 ☐ (جـ) 11- 15 ☐

(د) 16- 20 ☐ (هـ) 21 فأكثر ☐

8- عدد المشروعات البحثية المحلية التي شاركت بها:

(أ) لم يسبق لي المشاركة ☐ (ب) 1- 3 ☐ (ج) 4- 7 ☐ (د) 8 فأكثر ☐

8- عدد المشروعات البحثية الدولية التي شاركت بها:

(أ) لم يسبق لي المشاركة ☐ (ب) 1- 3 ☐ (ج) 4- 7 ☐ (د) 8 فأكثر ☐

9- عدد البحوث المنشورة في مجلات علمية محلية مُحكمة:

(أ) لم يسبق لي النشر ☐ (ب) 1- 5 ☐ (جـ) 6- 10 ☐

(د) 11- 15 ☐ (هـ) 16- 20 ☐ (و) 21 فأكثر ☐

10- عدد البحوث المنشورة في مجلات علمية دولية مُحكمة:

(أ) لم يسبق لي النشر ☐ (ب) 1- 5 ☐ (جـ) 6- 10 ☐

(د) 11- 15 ☐ (هـ) 16- 20 ☐ (و) 21 فأكثر ☐

11- عدد البحوث التي شاركت بها في مؤتمرات محلية داخل مصر:

(أ) لم يسبق لي المشاركة ☐ (ب) 1- 5 ☐ (جـ) 6- 10 ☐

(د) 11- 15 ☐ (هـ) 16- 20 ☐ (و) 21 فأكثر ☐

12- عدد البحوث التي شاركت بها في مؤتمرات دولية خارج مصر:

(أ) لم يسبق لي المشاركة ☐ (ب) 1- 5 ☐ (جـ) 6- 10 ☐

(د) 11- 15 ☐ (هـ) 16- 20 ☐ (و) 21 فأكثر ☐

13- اذكر المصادر التي تحصل منها على الدخل (يمكن اختيار أكثر من مصدر):

(أ) الجامعة ☐ (ب) عمل خاص ☐ (ج) عمل مع مؤسسات أخرى ☐

(د) مشروعات بحثية ☐ (هـ) أخرى تذكر.....

14- اللغات الأجنبية التي تجيدها (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

(أ) اللغة الإنجليزية ☐ (ب) اللغة الفرنسية ☐ (ج) اللغة الألمانية ☐ (د) أخرى تذكر.....

17- ما الهدف من الابتعاث في حالة ابتعاثك من قبل (يمكن اختيار أكثر من إجابة):

(أ) لم يسبق لي الابتعاث ☐ (ب) الحصول على درجة الماجستير ☐

(جـ) الحصول على درجة الدكتوراة ☐ (د) مهمات علمية قصيرة المدى لجمع المادة العلمية ☐

(هـ) مهمة ما بعد الدكتوراة ☐ (و) أخرى تذكر.....

18- في حال الابتعاث، ما هو نوع البعثة:

(أ) منحة شخصية ☐ (ب) بعثة حكومية من خلال الإدارة العامة للبعثات ☐ (ج) أخرى تذكر .....

19- بلد الابتعاث:

(أ) أحد دول الإتحاد الأوروبي ☐ (ب) الولايات المتحدة الأمريكية ☐ (جـ) كندا ☐

(د) أحد الدول الآسيوية ☐ (هـ) أحد الدول الإفريقية ☐ (و) أخرى تذكر.....

20- الجامعة التي ابتُعثت إليها: ☐

15- فترة الإقامة بالخارج للدراسة (بالشهور والسنوات): ☐ **شهر** ☐ **نة**

16- هل قمت بالتدريس في إحدى الجامعات بالخارج أثناء فترة الابتعاث؟ (أ) نعم ☐ (ب) لا ☐

ثانيًا: مقياس الحرية الأكاديمية في الجامعات					
المحور	العبارة	الصياغة (الوضوح)		مستوى القياس (المضمون)	
		ملائمة	غير ملائمة	مناسب	غير مناسب
1- الحرية الاقتصادية للباحثين في الجامعات.	(1) مستوى دخلي يجعلني قادرًا على السفر إلى الخارج من أجل البحث العلمي.				
	(2) يكفي دخلي لتلبية احتياجاتي الأسرية والبحث العلمي معًا.				
	(3) تواجهني قيود مادية عند القيام بالبحث العلمي.				
	(4) تتيح الجامعة حصولي على تمويل من الجهات المانحة لاستكمال البحث العلمي.				
2- الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي.	(5) أختار موضوع البحث بكامل إرادتي.				
	(6) امتنع عن التطرق لموضوعات بحثية تتعلق بـ(الدين، الجنس، السياسة، وغيرها) تجنبًا للتعرض للضرر.				
	(7) اعترضت الجامعة على تسجيلي لموضوع بحث أو رسالة جامعية لأسباب غير علمية.				
	(8) أُناقش أساتذتي وزملائي حول وجهة نظري في البحث دون خوف من الاضطهاد داخل القسم العلمي.				
	(9) يُتاح لي الحصول على البيانات اللازمة للبحث العلمي في صورة ورقية، أو إلكترونية، أو ميدانية، أو تطبيقية داخل الجامعة بسهولة.				
	(10) يُشترط عليّ الحصول على الموافقة الأمنية قبل إجراء دراستي الميدانية أو المعملية.				
	(11) يُشترط عليّ عرض نتائج بحثي للجهات الأمنية قبل نشرها.				
3- الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرار داخل التنظيم الأكاديمي.	(12) يتيح لي القسم العلمي أخذ القرارات الخاصة بشئوني الأكاديمية دون تدخل.				
	(13) أقوم بحضور الندوات والمحاضرات العامة خارج الجامعة بدون التعرض لمضايقات من جهة العمل.				
	(14) رفضت الكلية دعوة أحد المتحدثين أثناء تنظيم ندوة علمية أو محاضرة علمية بداخلها.				
	(15) أتاحت لي الكلية فرصة إبداء الرأي لمن يترشح لنيل منصب إداري داخل الكلية أو الجامعة.				

تـــابـــع: المحور	تابع: العبارة	الصياغة		مستوى القياس	
		ملائمة	غـيـر ملائمة	مناسب	غـيـر مناسب
4-الحرية الأكاديمية في مجال التدريس	(16) يتوافر لي الامكانيات اللازمة للتدريس داخل قاعة المحاضرات أو المعمل.				
	(17) يُفرض عليّ اتباع طرق تدريس محددة مع الطلبة.				
	(18) أتمتع بحرية اختيار الموضوعات التي أقوم بتدريسها للطلبة- في إطار توصيف المقرر- دون تدخل من القسم العلمي.				
	(19) أقوم باختيار الطريقة المناسبة لتقييم الطلبة دون تدخل من القسم العلمي.				
	(20) أقوم بالإجابة عن أي سؤال يُثار داخل قاعة التدريس دون خوف.				
	(21) أقوم بتعديل الموضوعات الخاصة بالمقرر الذي أقوم بتدريسه دون مواجهة الرفض من القسم العلمي.				
5- السياق القانوني للحرية الأكاديمية	(22) تتوفر مواد قانونية تتيح التعاون مع القطاع الخاص في تمويل البحوث والمشروعات البحثية من الخارج بدون معوقات.				
	(23) أقوم بحضور فعاليات علمية (ورش عمل/ ندوات/ محاضرات عامة) خارج الجامعة دون الحاجة إلى موافقة من أي جهة.				
	(24) أواجه قيودًا إدارية عند إتمام متطلبات إجراء البحث العلمي.				
	(25) تتسم الإجراءات القانونية اللازمة قبل سفري للخارج بالتعقيد.				
ثالثًا: مقياس فرص الإبداع في الجامعات					
المحور	**العبارة**	**الصياغة**		**مستوى القياس**	
		ملائمة	غـيـر ملائمة	مناسب	غـيـر مناسب
1-التفاعل مع السياق الأكـاديمي داخل مصر	(26) اشتركت مع زملاء مصريين من تخصصي في بحث مشترك.				
	(27) اشـتركت مع زملاء مصـريين من تخصـصـي في مشـروع بحثي مُمول.				
	(28) اشـتركت مع زملاء مصـريين من تخصـصـات مختلفة في بحث مشترك.				

	تابع: العبارة	الصياغة		مستوى القياس	
		ملائمة	غير ملائمة	مناسب	غير مناسب
	(29) اشتركت مع زملاء مصريين من تخصصات مختلفة في مشروع بحثي مُمول.				
	(30) أواجه معوقات إدارية عند النشر العلمي داخل مصر.				
	(31) يُدعمني أساتذتي وزملائي في القسم العلمي على الاشتراك في الأنشطة العلمية المختلفة كالمشروعات البحثية، والفعاليات العلمية كالمؤتمرات– داخل مصر.				
	(32) ألقيت محاضرات عامة في التخصص داخل مصر.				
	(33) اشتركت في ندوات داخل مصر.				
	(34) اتبع طرق غير تقليدية في التدريس داخل الكلية.				
	(35) أستخدم أساليب غير تقليدية في تقييم الطلاب دون الاقتصار على ورقة الامتحان.				
2- التفاعل مع السياق الأكاديمي خارج مصر	(36) يُدعمني أساتذتي وزملائي بالقسم العلمي في اشتراكي في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية.				
	(37) توفر الجامعة الفرصة لي لإلقاء محاضرات تخصصية خارج مصر.				
	(38) تُعيق الجامعة اشتراكي في الندوات والمؤتمرات الخارجية.				
	(39) أحصل على مقابل مادي من الجامعة عند نشر الكتب العلمية التخصصية في الخارج.				
	(40) تُكافئ الجامعة الباحثين الذين يقومون بترجمة كتب التخصص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.				
	(41) أحصل على مقابل مادي من الجامعة أو الكلية عند الاشتراك في مؤتمرات علمية خارج مصر.				
	(42) تتكفل الجامعة برسوم النشر في المجلات العلمية الدولية المُحكمة.				
	(43) تُعيق الجامعة قيامي بالبحوث المشتركة مع زملاء من الخارج.				
3- السياق الاجتماعي والأكاديمي لفرص الإبداع.	(44) تتوافر لي وسائل التكنولوجيا الحديثة لأغراض البحث العلمي داخل الكلية.				
	(45) يتاح لي استخدام الامكانيات التكنولوجية أوالمكتبية أوالمعملية اللازمة للبحث العلمي في الكلية.				

	تابع العبارة	الصياغة		مستوى القياس	
		ملائمة	غير ملائمة	مناسب	غير مناسب
	(46) أترشح لنيل جوائز تشجيعية على البحوث المُنجزة.				
	(47) تُدعمني الجهات الصناعية- كالشركات أو المصانع- ماديًا لاستكمل البحوث العلمية في مجال تخصصي.				
	(48) تتاح لي فرص التدريب وتنمية قدراتي التي أحتاج إليها لمواصلة العمل البحثي.				
	(49) ترتبط البحوث العلمية التي أقوم بها بالقضايا المعاصرة.				
	(50) ترتبط البحوث العلمية التي أقوم بها بالاحتياجات المجتمعية الحالية.				
	(51) تتوقف فرصة اشتراكي في أحد الأنشطة العلمية بناءً على كوني ذكرًا أو أنثى.				
	(52) تُبرز وسائل الإعلام الإنجازات العلمية التي قمت بها.				
	(53) يُدعمني الأفراد المُحيطين بي من خارج المجال الأكاديمي على مواصلة البحث العلمي.				
	(54) توفر لي مؤسسات المجتمع المختلفة البيانات اللازمة للبحث العلمي عند طلبها.				
4- السياق القانوني لفرص الإبداع.	(55) واجهت صعوبات قانونية لاستكمال بحث علمي محلي.				
	(56) واجهت صعوبات قانونية لاستكمال مشروع بحثي دولي.				
	(57) توجد في القوانين واللوائح بنود فّعالة لحماية وضمان الملكية الفكرية لبحوثي العلمية والمشروعات والاختراعات.				
	(58) توفر اللوائح والقوانين بنودًا تشجع على مواصلة البحث العلمي طوال مسيرتي المهنية دون توقف.				

ملحق (3)

استمارة موافقة المشارك على المقابلة *Consent Form*

تُعد هذه المقابلة أحد أدوات جمع البيانات التي استخدمها في دراستي الميدانية للحصول على درجة الدكتوراة في تخصص علم الاجتماع في موضوع: **الحرية الأكاديمية وفرص الإبداع في الجامعات المصرية: دراسة سوسيولوجية على عينة من الباحثين في المجتمع المصري والمبتعثين إلى الخارج**، وهذا الموضوع تحت الإشراف الأستاذ الدكتور: علي جلبي أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، والأستاذ الدكتور هاني خميس أحمد أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب لشئون خدمة البيئة والمجتمع بجامعة الإسكندرية، والأستاذة الدكتورة سناء الخولى أستاذ علم الاجتماع بكلية التربية بجامعة الإسكندرية.

هدف المقابلة هو الحصول على مجموعة من البيانات الكيفية المتعمقة حول عدد من المتغيرات التي قد يكون لها تأثيرها في فرص الإبداع للباحثين في الجامعات متمثلة في: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي المحيط بالباحثين، وتحديد فرص الإبداع المتاحة للباحثين في الداخل والخارج.

أود أن أؤكد لسيادتكم أن بيانات المقابلة سرية، ولن تستخدم إلا لخدمة البحث العلمي، ولن يُعلن عن أي بيانات تشير لأي مشارك فيه، كما أنه في حالة الموافقة على تسجيل المقابلة صوتيًا لن يُنشر أي جزء من التسجيل في أي حال من الأحوال، أما في حالة المقابلة الإلكترونية للسادة الباحثين خارج مصر فلن يُنشر أي بيانات تشير إلى المشارك، ولن يُنشر أي جزء من المقابلة يشير إلى اسم أو صفة المشارك في أي حال من الأحوال. وأود أيضًا أنا أؤكد على حق كل مشارك في إبداء عدم الرغبة في استكمال المقابلة، وكذلك الحق في الامتناع عن الإجابة عن أي سؤال توجهه الباحثة له ولا يرغب في الإجابة عليه.

وهذه الاستمارة تمثل إقرار من سيادتكم بقيام الباحثة بإطلاعكم على حقوقكم قبل إجراء المقابلة، وعلى الاستئذان المسبق بالتسجيل أثناء المقابلة.

أوافق على إجراء المقابلة: نعم ( ) لا ( )

أوافق على تسجيل المقابلة صوتيًا: نعم ( ) لا ( )

قامت الباحثة بإطلاعي على حقوقي قبل إجراء المقابلة: نعم ( ) لا ( )

التوقيع:

التاريخ:

ملحق (4)

دليل المقابلة

البيانات الأولية:

الاسم (اختياري):

النوع:

العمر:

الحالة الاجتماعية:

الدرجة العلمية:

التخصص:

محل العمل:

عدد سنوات العمل بالجامعة:

محاور المقابلة:

أولًا: التنشئة الاجتماعية والأكاديمية للباحثين في الجامعات المصرية

1- الأسرة:

- مكان النشأة.
- أوضاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة.
- تقدير الأسرة للعمل الأكاديمي الذي يقوم به.
- أوقات الفراغ وإمكانية السفر للخارج.
- العلاقة بالوالدين (تشجيع/ تسلط/ ديموقراطية)، والأقارب، والأصدقاء، والجيران.
- موقع العمل الأكاديمي دخل الجامعة في الأسرة. (العاملين في العمل الأكاديمي والبحثي من داخل الأسرة).

2- التعليم:

- نظام التعليم الذي تلقاه في المراحل التعليمية قبل الجامعية.
- اللغات التي يتقنها.
- المهارات التى يمتلكها.
- تجربة السفر للخارج للدراسة إن وجدت.

3- التنظيمات الاجتماعية:

- المبادرات والأنشطة والتطوع.

ثانيًا: السياق الاجتماعي المُحيط بالباحث داخل الجامعة وخارجها:

1- السياق المجتمعي:

- العمل الإضافي خارج الجامعة.
- تطبيق نتائج البحث العلمي، ودعم تنظيمات المجتمع له.
- الاجراءات الإدارية وفرص السفر للخارج .
- الدعم المادي للصحة وتنمية المهارات والسكن والمتطلبات المادية للبحث العلمي.
- تولى منصب وظيفي أو القيام بدورات أو غيرها يفيد الباحثين في مصر.
- العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في البحث العلمي.

2- سياق التدريس:

-عدد المقررات التدريسية.

-عدد ساعات العمل الجامعية.

- جودة ظروف العمل والامكانيات المتاحة للتدريس.

- الخبرات المهنية ودورات الترقية.

3- سياق البحث العلمي:

-عدد ساعات العمل في البحث العلمي.

- تكلفة البحث العلمي.

- العلاقة مع المشرفين/ زملاء العمل داخل الجامعة/ زملاء الدراسة داخل الجامعة/ الإدارة/ الموظفين.

- مجالات البحث المحظورة حسب التخصص "الموضوعات الممنوع دراستها"، ومصدر الحظر "تناقل خبرات، قوانين، أخرى تذكر)

- التعرض للتجميد "المنع من استكمال البحوث"، أو المنع من القاء محاضرة أو ندوة أو ورقة بحثية أو نشر نتائج بحث ، أو معوقات جمع البيانات.

- فرص النشر/ تمويل البحوث.

- الخطة البحثية للقسم أو الجامعة (الإلزام، الأهمية).

- السياق القانوني المحيط بالباحثين.

ثالثًا: فرص الابداع للباحثين المصريين بين الداخل والخارج:

- المشروعات البحثية قيد التنفيذ.
- الموضوعات البحثية مع تخصصات بينية.
- الاشتراك فى مشروعات بحثية.
- معدل الإنتاج العلمي.
- النشر الدولي (مقالات/ مؤتمرات).
- الترشح للحصول على جوائز علمية سواء من الدولة أو من أي تنظيم مجتمعي آخر.
- تداعيات اختلاف السياق المجتمعي في حالة السفر للخارج.

ملحق (5)

بشأن بدل المبتعثين

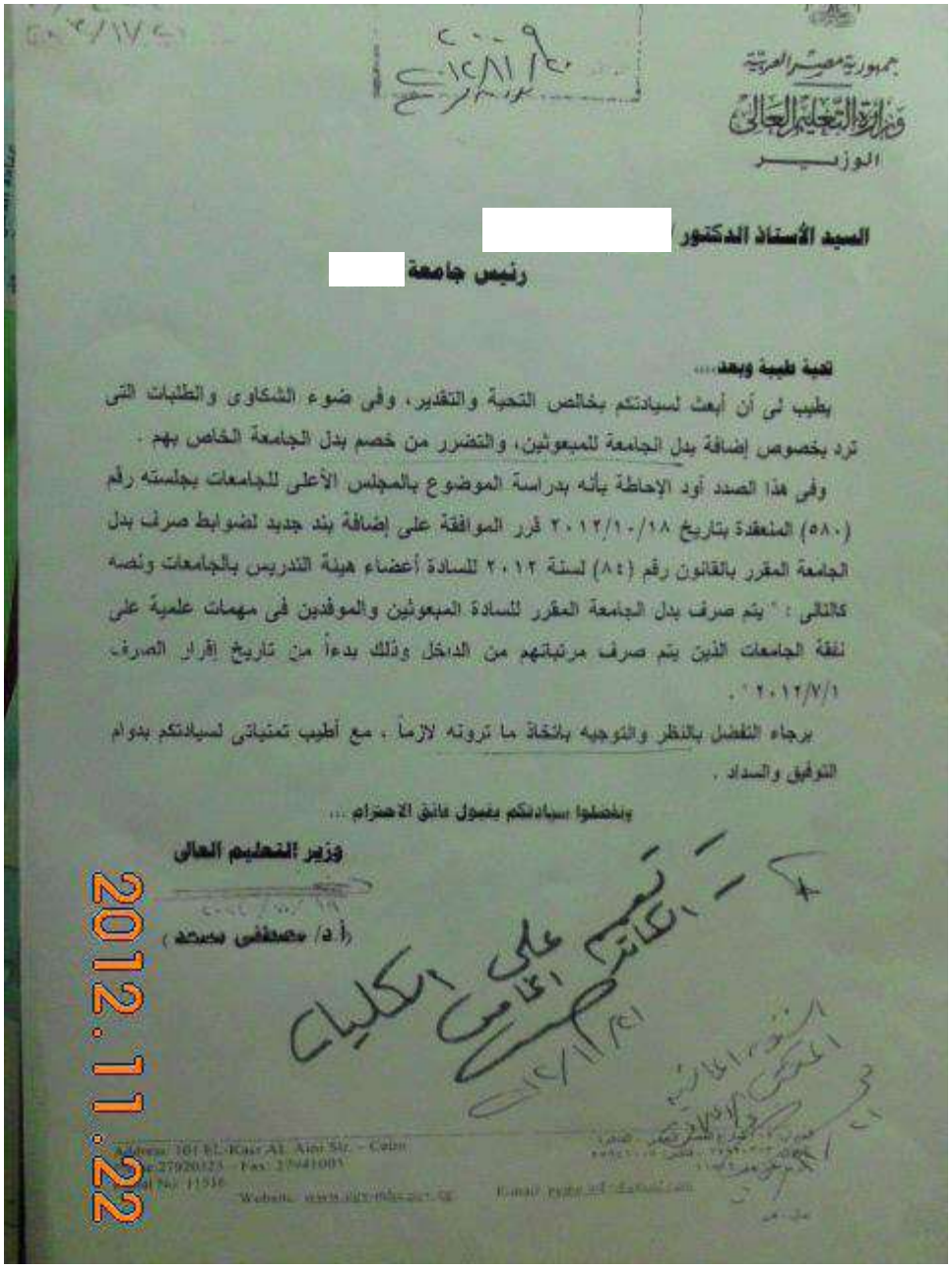

جمهورية مصر العربية
وزارة التعليم العالي
الوزير

السيد الأستاذ الدكتور / [redacted]
رئيس جامعة [redacted]

تحية طيبة وبعد...

يطيب لي أن أبعث لسيادتكم بخالص التحية والتقدير، وفي ضوء الشكاوى والطلبات التي ترد بخصوص إضافة بدل الجامعة للمبعوثين، والتضرر من خصم بدل الجامعة الخاص بهم .

وفي هذا الصدد أود الإحاطة بأنه بدراسة الموضوع بالمجلس الأعلى للجامعات بجلسته رقم (٥٨٠) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨ قرر الموافقة على إضافة بند جديد لضوابط صرف بدل الجامعة المقرر بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ للسادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ونصه كالتالي : " يتم صرف بدل الجامعة المقرر للسادة المبعوثين والموفدين في مهمات علمية على نفقة الجامعات الذين يتم صرف مرتباتهم من الداخل وذلك بدءاً من تاريخ إقرار الصرف ٢٠١٢/٧/١ ".

برجاء التفضل بالنظر والتوجيه باتخاذ ما تروونه لازماً ، مع أطيب تمنياتي لسيادتكم بدوام التوفيق والسداد .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

وزير التعليم العالي

(أ.د/ مصطفى مسعد)

2012.11.22

ملحق (6)

شرط الموافقة الأمنية قبل إجراء البحوث

السيد / امين كلية الهندسة

تحية طيبة وبعد...

اتشرف بإبلاغ سيادتكم ان السيد ا.د/ القائم باعمال رئيس الجامعة وافق في "طبقا للقواعد المنظمة " على سفر السيد "المدرس بقسم هندسة القوى والالات الكهربائية بالكلية في مهمة علمية لاجراء ابحاث بجامعة بامريكا وذلك للاستفادة من منحة هيئة الفولبرايت للتبادل العلمي والثقافي لمدة عشرة اسابيع بمرتب يصرف بالداخل اعتبارا من٦ /٢٠١٦حتى مع مساهمة الجامعة بمبلغ ١٠٠٠٠عشرة الاف جنيه في نفقات السفر وذلك في ضوء نص المادة ٨٧ من قانون تنظيم الجامعات ، وعلى الا تتخذ اجراءات سفره الا بعد ورود الموافقة الامنية .

رجاء التكرم بالاحاطة وسوف نوافيكم بقرار السيد ا.د/ رئيس الجامعة الخاص بهذا الشأن فور ورود الموافقة الامنية ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

المدير العام

ملحق (7)

تحذير للباحثين من تداول البيانات والمعلومات

جمهورية مصر العربية
وزارة التعليم العالي
الوزير

(سرى للغاية)

السيد الأستاذ الدكتور / [redacted]
رئيس جامعة [redacted]

تحية طيبة وبعد .....

يطيب لى أن أبعث لسيادتكم بخالص تحياتى ، وأود الإحاطة بأن هيئة الأمن القومى قد أصدرت المنشور الدورى رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ والمتضمن بأنه تلاحظ خلال الآونة الأخيرة قيام بعض نشطاء المجتمع المدنى من الشباب فى إطار التدريب الذى تكلفه بهم المنظمات الغير حكومية المصرية والجمعيات الأهلية بمخاطبة الجهات الحكومية للحصول على معلومات عن خطط التنمية بها أو أية بيانات متعلقة بقدرات الدولة (كهرباء – مياه – إسكان – إتصالات – قواعد البيانات ٠٠٠٠) ،

وفى هذا الصدد برجاء التكرم باصدار تعليماتكم نحو عدم الإفصاح عن أيه معلومات بخطط التنمية للدولة طبقاً للقانون واللوائح المنظمة لذلك، مع أطيب تمنياتى لسيادتكم بدوام التوفيق والسداد ، ولجامعتكم الموقرة كل تقدم وازدهار .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

وزير التعليم العالى

(أ.د/ مصطفى مسعد)

Address: 101 El-Kasr Al-Eini st.- Cairo
Phone : 27947834 - Fax : 27941005
Postal No: 11516
Web site: www.egy-mhe.gov.eg

العنوان: ١٠١ شارع القصر العينى – القاهرة
تليفون : ٢٧٩٤٧٨٣٤ – فاكس : ٢٧٩٤١٠٠٥
الرقم البريدى ١١٥١٦

E-mail : mohe.info@gmail.com

ملحق (8)

شروط ومتطلبات السماح بحضور المؤتمرات أو الندوات العلمية أو الاجتماعات بالخارج أو داخل جمهورية مصر العربية